

# موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

عبد الرحمن محمد  
الحامى

الجزء الخامس

الطبعة الأولى

بمسار

مركز مسق للدراسات القانونية

بازار شارع الشراية - القاهرة - مصر

شارع الأمل - الجيزة - مصر











# موسوعة مصر للتشريع والقضاء

تقنين موضوعي لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى القرار الوزاري ،  
الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى نهاية يونيو ١٩٨٦ ، معدلة وفقاً لآخر تعديل ومرتببة  
موضوعاتها ترتيباً هجائياً ومعلّقة عليها بأهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض  
والإدارية العليا

إعداد

عبد المنعم حسنى  
المحامى

## الجزء الخامس

موضوعات حرف ( ٣ )

الطبعة الأولى - ١٩٨٧

إصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٣٨٧ شارع الأهرام - الجيزة - ت : ٨٥٠٠٠٣ - ٨٥٧٠٩٦  
٤٤٦ شارع الأهرام - الجيزة - مجمع نصر الدين الإدارى



## **اداعة وتليقزيون**



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٠

في شأن تزويد المحركات الحرارية بأجهزة منع الطفيليات  
الكهربائية الضارة بالإذاعة والتلفزيون<sup>(١)</sup>

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن المياريات وقواعد المرور .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة  
الجمهورية العربية المتحدة .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يجب على أصحاب المصانع والورش والمحلات التجارية القائمة على  
صنع أو إصلاح أو بيع أو تشغيل المحركات الحرارية ذات الاشعال الكهربائية  
وكذلك أصحاب الأماكن التي تستخدم فيها تلك المحركات ، أن يقوموا بتزويد هذه  
المحركات ، بأجهزة معتمدة مانعة للطفيليات الكهربائية خلال ستة أشهر من  
تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - على حائزي المحركات المشار إليها في المادة الأولى والسيارات التي  
تستعمل هذه المحركات أن يقوموا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون  
بتزويدها بالأجهزة المعتمدة المانعة للطفيليات الكهربائية .

مادة ٣ - يجب أن تتوفر في الأجهزة المانعة للطيفيات الكهربائية الخواص المانعة والتي تعتمد اللجنة المختصة في نطاق النذبات الآتية :

٦٨/٤ - ٨٧,٥ - ١٠٠ - ١٧٦ - ٢١٦ ميجاسيكل .

على ألا تتعدى قيمة الإشعاع الناتج عن المحركات المشار إليها في المادة الأولى ٣٠ ميكرو فولت في المتر الواحد وذلك طبقاً للقواعد والأوضاع الفنية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بشئون الإذاعة والتليفزيون .

مادة ٤ - تشكل لجنة فنية بقرار من الوزير المختص بشئون الإذاعة والتليفزيون تختص باعتماد الأجهزة اللازمة المضادة للطيفيات الكهربائية ويختار أعضاؤها من الوزارات والهيئات التي تتصل أعمالها بذلك وتمثل فيها الجهات المشتغلة بشئون الصناعة والتجارة .

مادة ٥ - تحدد المعامل الفنية التي تتولى قياس الإشعاع الصادر من المحركات والسيارات التي تنطبق عليها المادة الأولى بالاتفاق بين الوزير المختص لشئون الإذاعة ووزير المواصلات ووزير التربية والتعليم . كما تتفق هيئة الإذاعة مع الجهة التي تمنح تراخيص تلك السيارات على مواعيد إجراء هذه الاختبارات على السيارات واعتماد أجهزة منع الطيفيات الكهربائية .

مادة ٦ - يسرى هذا القانون على المحركات الحرارية ذات الإشعاع الكهربائي عدا محركات الطائرات .

مادة ٧ - كل من يخالف أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات أو مائة ليرة ولا تزيد على مائة جنيه ، أو ألف ليرة فضلاً عن جواز مصادرة الجهاز موضوع المخالفة .

مادة ٨ - على الوزير المختص بشئون الإذاعة إصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ ( ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن أجهزة استقبال الإذاعة والتلفزيون<sup>(١)</sup>

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القرار الجمهوري رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم إذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى القانون رقم ٣٤١ الصادر في ١٩٥٦/١٢/٣٠ في شأن حماية الأموال العامة في الإقليم السوري .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر القانون الآتي :

- مادة ١ - (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤)<sup>(٢)</sup> .
- مادة ٢ - (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .
- مادة ٣ - (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .
- مادة ٤ - (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .

---

١ - الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٧/١٨ - العدد ١٦٠ .

٢ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ بأن يلغي الرسم السنوي المفروض على أجهزة استقبال الإذاعة والتلفزيونية بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة والتلفزيونية وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ ... ويورد مايكون قد حصل من الرسم المذكور عن عام ١٩٧٤ وذلك طبقاً للإجراءات ، وفي المواعيد التي يصدر بها قرار من وزير الإعلام .

مادة ٥ - لا يجوز الاتجار في الأجهزة المشار إليها في المادة الأولى<sup>(٣)</sup> أو ممارسة مهنة إصلاحها إلا بمقتضى ترخيص من هيئة الإذاعة . ويحصل عند منح هذا الترخيص رسم قدره عشرة جنيهات في الإقليم المصرى أو مائة ليرة في الإقليم السورى .

ولا يجوز التنازل عن هذا الترخيص إلى الغير إلا بإذن خاص من مدير هيئة الإذاعة المختص وعندئذ يستحق الرسم المشار إليه في الفقرة الأولى . ويحصل من المتنازل إليه .

ويجوز لمدير هيئة الإذاعة المختص سحب هذا الترخيص بقرار مسبب .

مادة ٦ - (معلقة بقرارى رئيس الجمهورية بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٦٢ ، ١٥٨ لسنة ١٩٦٢) يجب على المرخص لهم فى بيع الأجهزة أو إصلاحها إمساك دفتر خاص مرقم تعده هيئة الإذاعة ، لتسجيل الأجهزة التى ترد إليهم مع بيان مصدرها وأنواعها وأرقام هياكلها وتاريخ ورودها وخروجها وسائر البيانات المشار إليها فى المادة الرابعة . وعليهم كذلك تحرير كئشف من أصل وصورة من واقع هذه الدفاتر مبين فيه جميع معاملاتهم وإرساله بكتاب مسجل باسم مدير الهيئة فى الأسبوع الأول من كل شهر .

ولا يجوز للأشخاص المشار إليهم فى الفقرة الأولى معاينة أو إصلاح أى جهاز إلا إذا كان الرسم المقرر عليه بهذا القانون مدفوعاً وعليهم أن يثبتوا فى سجل خاص البيانات الدالة على أداء الرسم المستحق على الجهاز وتاريخ أدائه .

مادة ٧ - (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .

مادة ٨ - (حكمها خاص بالإقليم المورى ويعتبر ملغياً بالانفصال) .

مادة ٩ - (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .

مادة ١٠ - (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .



**مادة ١١ -** يعاقب كل من يزاول إحدى مهنتي بيع الأجهزة أو إصلاحها دون ترخيص بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً في الإقليم المصري وخمسمائة ليرة في الإقليم السوري .

**مادة ١٢ -** (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢) يعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيهاً كل من امتنع عن إمساك الدفتر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة أو سجل فيه معلومات غير صحيحة أو أثبت بيانات ناقصة لا يمكن معها معرفة مصير الجهاز وكذلك امتنع عن إرسال الكشوف المشار إليها في تلك الفقرة أو تأخر في إرسالها عن الميعاد المقرر<sup>(١)</sup> .

ويعاقب بذات العقوبة كل من قام بمعاينة أو إصلاح أى جهاز بالمخالفة لأحكام الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

**مادة ١٣ -** (حكمها خاص بالإقليم السوري ويعتبر ملغياً بالانفصال) .

**مادة ١٣ مكرراً -** (مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢) استثناء من حكم المادة السابقة يعني حائزو الأجهزة التلفزيونية مما لم يحصل من الغرامات المستحقة بسبب التأخير في أداء الرسم خلال الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

**مادة ١٤ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وللوزير المختص بشئون الإذاعة ووزير الخزانة التنفيذي في كل من الإقليمين كل فيما يخصه - إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه<sup>(٢)</sup> .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٧ يولية سنة ١٩٦٠)

١ - نصت المادة الثانية من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٤ على أن تعفى الجهات المرخص لها في بيع أجهزة استقبال الإذاعة التلفزيونية من الغرامات التي استحققت عليها تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بشرط أن تكون تلك الجهات قد قامت بسداد الرسم الذي حصلته من المشتري لهيئة الإذاعة قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - صدر قرار وزير العدل في ١٤/١٠/١٩٦٤ ونص في ملأته الأولى على أن يخول

## قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦١

بإعفاء أجهزة التلفزيون وقطع الغيار الخاصة بها وأفلام الإذاعة  
التلفزيونية المستوردة للدولة والمؤسسات والشركات العاملة باسمها من  
الرسوم البلدية<sup>(١)</sup>

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعفى من الرسوم البلدية والمحلية أجهزة التلفزيون سواء كانت  
للإرسال أو للاستقبال وقطع الغيار الخاصة بها وكافة المعدات اللازمة للإذاعة  
التلفزيونية وكذلك الأفلام المستوردة بقصد استخدامها في الإذاعة المذكورة .

ويكون هذا الإعفاء مقصوراً على ما تستورده الدولة والمؤسسات والشركات  
العامة باسمها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى  
الجمهورية ابتداء من أول إبريل سنة ١٩٦٠ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ ( ٦ يونية سنة ١٩٦١ )

صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة إلى الجرائم التى تقع مخالفة لأحكام القانون رقم  
٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ موظفو هيئة الإذاعة والتلفزيون المذكورون بعد كل فى دائرة  
اختصاصه :

- (١) وكيل هيئة الإذاعة للشئون المالية والإدارية . (٢) مراقب عام الإدارة العامة  
للإدارة المالية . (٣) مراقب الإدارة المشرف على الإيرادات . (٤) مراقب  
الإيرادات . (٥) مراقب الإيرادات المساعد . (٦) مديرو الإدارات بمراقبة  
الإيرادات . (٧) وكلاء الإدارات بمراقبة الإيرادات . (٨) رؤساء الأقسام بمراقبة  
الإيرادات . (٩) مساعرو رؤساء الأقسام بمراقبة الإيرادات . (١٠) المفتشون بمراقبة  
الإيرادات . (١١) مساعرو المفتشين بمراقبة الإيرادات .

١ - الجريدة الرسمية فى ١٧ يونية سنة ١٩٦١ - للعدد ١٣٤ .

## قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩

فى شأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون<sup>(١)</sup> و<sup>(٢)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة باسم « اتحاد الإذاعة والتلفزيون » تتولى شئون الإذاعة المسموعة والمرئية فى جمهورية مصر العربية ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، ومركزها مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يهدف الاتحاد إلى تحقيق رسالة الإعلام الإذاعى ، المسموع والمرئى ، سياسة وتخطيطاً وتنفيذاً ، فى إطار السياسة العامة للمجتمع ومتطلباته الإعلامية ، أخذاً بأحدث ماتصل إليه تطبيقات العلم الحديث وتطوراته فى مجالات توظيف الإعلام المرئى والمسموع ، لخدمة المجتمع وبلوغ أهدافه .

وفى سبيل ذلك يعمل الاتحاد على تحقيق الأغراض الآتية :

١ - أداء الخدمة الإذاعية المسموعة والمرئية بالكفاءة المطلوبة ، وضمان توجيهها لخدمة الشعب والمصلحة القومية ، وفى إطار القيم والتقاليد الأصيلة للشعب المصرى ، وفقاً للمبادئ العامة التى نص عليها الدستور .

٢ - العمل على دعم النظام الاشتراكى الديمقراطى والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وصيانة كرامة الفرد وحرية ، وتأكيد سيادة القانون من خلال جميع الأعمال الإذاعية من مسموعة ومرئية .

١ - الجريدة الرسمية فى ٢٩ مارس سنة ١٩٧٩ - العدد ١٣ «تابع» .

٢ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ بتقويض السيد الدكتور/ عاطف محمد نجيب صدقى ، رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون فيما عدا تعيين رئيس مجلس الأمناء وأحكام المادتين ٤ ، ١٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/١١/٢٠ - العدد ٤٧ تابع ) .

٣ - العمل على نشر الثقافة ، وتضمين البرامج الجوانب التعليمية والحضارية والإنسانية ، وفقاً للرؤية المصرية والعربية والعالمية الرفيعة لخدمة كافة فئات الشعب ، وتكريس برامج خاصة للطفولة والشباب والمرأة والعمال والفلاحين ، إسهاماً في بناء الإنسان حضارياً ، وعملًا على تماسك الأسرة .

٤ - تطوير الإعلام الإذاعي والتلفزيونى ، والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية فى المواد الإذاعية .

٥ - الإسهام فى التعبير عن مطالب جماهير الشعب ومشكلاته اليومية ، وطرح القضايا العامة مع إتاحة الفرصة لبيان مختلف الآراء فى شأنها بما فيها الاتجاهات الحزبية وعرض الجهود المبذولة لعلاجها عرضاً موضوعياً .

٦ - الإعلان عن مناقشات مجلس الشعب والمجالس المحلية ، والالتزام بإذاعة ما تطلب الحكومة إذاعته رسمياً وكل ما يتصل بالسياسات العامة للدولة والمبادئ والمصالح القومية العليا .

٧ - الالتزام بتخصيص جانب من وقت الإرسال الإذاعي والتلفزيونى للأحزاب السياسية إبان الانتخابات لشرح برامجها للشعب ، وكذلك تخصيص جانب من وقت الإرسال بصفة منتظمة لعرض الاتجاهات الفكرية الرئيسية للرأى العام .

٨ - نشر الإرسال الإذاعي المسموع والمرئى بالكفاءة المطلوبة ، لتغطية جميع أنحاء الجمهورية ، ودعم وتطوير أجهزته وفقاً للأساليب العلمية الحديثة ، مع الالتزام بالإدارة العلمية والاقتصادية لمختلف أجهزته ومراقبته .

٩ - تنمية المناخ الملائم لتشجيع الملكات الخلاقة والطاقات المبدعة لأفراد الشعب وإظهار وتشجيع المواهب الجديدة .

١٠ - توثيق الروابط الإذاعية مع مثيلاتها فى البلاد العربية والإسلامية والأجنبية .

١١ - تطوير الخدمات الإذاعية الموجهة للخارج وضمان تحقيقها للمصلحة العليا للدولة .

١٢ - العمل على دعم نشرات الأنباء والتغطية النشطة للأحداث المحلية والعالمية والتعليق الموضوعي عليها ، والاهتمام بدعم إمكانات المنوبين والمراسلين الإذاعيين في الداخل والخارج .

١٣ - النهوض بالمستوى الفني والمهني للفائمين بالخدمات الإذاعية المسموعة والمرئية .

مادة ٣ - للاتحاد أن ينعقد وأن يجرى جميع التصرفات والأعمال المحققة لأغراضه ، دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية ، وله على وجه الخصوص ما يأتي :

١ - تأسيس شركات مساهمة بمفرده أو مع شركاء آخرين في المجالات المتصلة بأغراضه .

٢ - شراء الشركات أو إدماجها فيه والدخول في مشروعات مشتركة مع الجهات التي تزاو أعمالا شبيهة بأعماله ، أو التي قد تعاونه على تحقيق أغراضه سواء في جمهورية مصر العربية أو خارجها .

٣ - إنتاج المواد الفنية الإذاعية والتلفزيونية وتسويقها بالبيع أو التأجير في الداخل والخارج وفقاً للشروط والأوضاع التي يراها محققة لأغراضه .

٤ - تملك حقوق التأليف والنشر وأسماء الشهرة التجارية للمواد الإذاعية التي ينتجها أو يستخدمها ومنح الغير حق استخدامها .

٥ - استثمار أموال الاتحاد في الأوجه التي تتفق مع أغراضه .

٦ - الحصول على التسهيلات المصرفية والائتمانية لتمويل مشروعاته الاستثمارية على أن تحدد الحكومة الحد الأقصى للمديونية .

٧ - الاحتفاظ بحصيلة إيراداته من النقد الأجنبي والتصرف فيها لمواجهة احتياجاته دون التقيد بالقوانين واللوائح والأنظمة المقررة في هذا الشأن .

٨ - إنتاج وإذاعة الإعلانات التجارية وفقاً للسياسات التي يضعها في هذا الشأن بما لا يخل بالقيم أو التقاليد العامة .

٩ - إنشاء مراكز التدريب لأعداد العاملين وتنمية مهاراتهم في مختلف فروع العمل الإذاعي والتلفزيوني ، وتشجيع البحوث والدراسات العلمية في هذا المجال .

١٠ - التعاقد مع وكالات وشركات الأنباء العالمية .

١١ - إصدار المطبوعات أو الدوريات أو المجلات التي تعبر عن رسالة اتحاد الإذاعة والتلفزيون .

مادة ٤ - يحدد بقرار من رئيس الجمهورية الوزير المختص بشئون الإذاعة والتلفزيون<sup>(١)</sup> . .

. ويكون للاتحاد مجلس للأمناء ومجلس للأعضاء المنتخبين ، وجمعية عمومية .

مادة ٥ - يشكل مجلس الأمناء على النحو الآتي :

١ - رئيس يصدر بتعيينه وتحديد مرتبه ومخصصاته ومدة رئاسته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

٢ - عدد من الأعضاء من بين الشخصيات العامة ذات المشاركة الفعالة في النشاط الفكرى والدينى والفنى والعلمى والثقافى والصحفى والاقتصادى والهندسى والمالى والقانونى والمهتمين بنشاط الشباب والمرأة والطفولة وغيرها من النشاطات ، على أن تكون لهم الأغلبية العددية فى عضوية المجلس .

ويصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم ومدة عضويتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

٣ - الأعضاء المنتخبون لإدارة القطاعات الرئيسية للاتحاد .

٤ - رئيس الهيئة العامة للاستعلامات .

---

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد الوزير المختص بشئون الإذاعة والتلفزيون (الجريدة الرسمية فى ١١/٨/١٩٧٩ - العدد ٤٥) .

- مادة ٦ - يختص مجلس الأمناء بوضع السياسات العامة لعمل الاتحاد ، واعتماد الخطط الرئيسية المتعلقة بتنفيذها ، ومتابعة وتقييم أجهزة الاتحاد لمهامها .
- والمجلس أن يتخذ ما يلزم من القرارات لتحقيق أغراضه وفقاً لأحكام هذا القانون ، وله على وجه الخصوص ما يأتي :
- ١ - وضع ميثاق شرف للعمل الإعلامي في الإذاعة المسموعة والمرئية وأخلاقيات الرسالة الإذاعية ، وتحديد أسلوب الالتزام بهذا الميثاق .
  - ٢ - اعتماد القواعد واللوائح والنظم المتعلقة بسير العمل في قطاعات الاتحاد وشركائه المملوكة له بالكامل بما يكفل تقديم الخدمات الإذاعية المسموعة والمرئية بأعلى قدر من الكفاية ، على أساس من الإدارة الاقتصادية السليمة .
  - ٣ - اعتماد اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية بما يتفق ومتطلبات العمل في مختلف أبعاده بما يكفل له المرونة واللامركزية .
  - ٤ - إصدار لائحة لشؤون العاملين ومعاملتهم المالية بما يتفق وطبيعة العمل الإعلامي وما يحقق لهم الرعاية ، ويكفل الارتقاء بمستوى الأداء وذلك دون التقيد بالنظم الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة .
  - ٥ - الموافقة على البرامج السنوية لاستثمارات الخطة والمباينة العامة لإنتاج المواد المذاعة ، وأسس الاستعانة بالبرامج والمواد الأجنبية .
  - ٦ - اعتماد القواعد التي تتيح لإعداد الموازنة التخطيطية والموازنة السنوية للاتحاد على نسق موازنات المشروعات الاقتصادية .
  - ٧ - اعتماد قواعد الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجال الإذاعة المسموعة والمرئية .
  - ٨ - إقرار المعايير العامة لاختيار المواد والبرامج التي يحصل عليها من الخارج .
  - ٩ - اعتماد أسس تقييم الأداء والحكم على كفاية النشاط .
  - ١٠ - اعتماد القواعد التي تحكم أنشطة الاتحاد ذات الصبغة التجارية .

- ١١ - إبداء الرأى فى التشريعات المتعلقة بالإذاعة المسموعة والمرئية .
- ١٢ - الموافقة على إنشاء الفرق الموسيقية والمرححية بما يتفق وأنشطة الاتحاد وخدمة أغراضه .
- ١٣ - اعتماد خطط القوى العاملة ومعايير ترتيب وتوصيف الوظائف .

مادة ٧ - لمجلس الأمناء أن يشكل لجاناً دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه لمعاونته فى دراسة مايقدم له من موضوعات ، وله أن يضم إلى تلك اللجان أعضاء من داخل الاتحاد أو خارجه .

مادة ٨ - يعقد مجلس الأمناء دورة عمل كل شهر على الأقل ، كما تجوز دعوته للانعقاد فى غير موعد الدورة العادية وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الأمناء أو إذا طلب ذلك نصف عدد أعضاء المجلس أو الأعضاء المنتخبون ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد أعضائه على الأقل ويتولى رئيس المجلس توجيه الدعوة إلى اجتماعاته وإعداد جدول أعماله ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين وعند التماوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

ويضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات بين أعضائه .

مادة ٩ - يتولى رئيس مجلس الأمناء الإشراف على شئون الاتحاد وقطاعاته المختلفة والتنسيق بينها والتحقق من حسن سير العمل وتنفيذ قرارات مجلس الأمناء .

ويختص أيضاً بما يأتى (١) :

( أ ) تمثيل الاتحاد فى علاقاته بالغير ، وأمام القضاء ، وفى المؤتمرات

---

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٧٩ بتفويض رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون بالتفويض فى سفر العاملين بالاتحاد والشركات التابعة له فى مهام رسمية فى الخارج .



والاتحادات العربية والدولية ، وإبرام الاتفاقيات مع هيئات الإذاعة المسموعة والمرئية في الدول الأخرى .

(ب) عرض تقارير الأعضاء المنتدبين عن سير العمل في قطاعاتهم على مجلس الأمناء .

(ج) تحديد من له حق التوقيع عن الاتحاد في مختلف التصرفات .

(د) تحديد اختصاصات الأمين العام والأعضاء المنتدبين فيما يختص بتنفيذ قرارات مجلس الأمناء كل في قطاعه .

ولرئيس مجلس الأمناء أن يفوض الأعضاء المنتدبين في بعض اختصاصاته .

مادة ١٠ - يختار مجلس الأمناء من بين أعضائه نائباً للرئيس يقوم مقامه عند غيابه .

مادة ١١ - يشكل مجلس للأعضاء المنتدبين برئاسة رئيس مجلس الأمناء وعضوية الأعضاء المنتدبين لإدارة القطاعات الرئيسية للاتحاد .

ويضم إلى المجلس عدد من مديري إدارات القطاع بحكم وظائفهم وعدد آخر من العاملين في الاتحاد يصدر باختيارهم قرار من مجلس الأمناء .

مادة ١٢ - يتولى عضو مجلس الأمناء المنتدب ، إدارة أحد قطاعات الاتحاد في إطار السياسات والنظم والقرارات التي يضعها المجلس ، وتكون له كل الاختصاصات المالية والإدارية اللازمة لأداء مسؤولياته ، وعليه أن يقدم تقريراً شهرياً عن نشاط قطاعه ، لمجلس الأمناء ، وله أن يفوض مسئولاً أو أكثر في بعض اختصاصاته .

مادة ١٣ - يختص مجلس الأمناء المنتدبين بما يأتي :

١ - تنفيذ قرارات وسياسات مجلس الأمناء .

٢ - التنسيق بين خطط وبرامج وأنشطة قطاعات الاتحاد وضمان عمله كفريق متكامل لتحقيق أهداف الاتحاد وتقصى الرأي العام بالنسبة للبرامج الإذاعية المسموعة والمرئية .

٣ - إعداد مشروع الخطة السنوية للبرامج واقتراح السياسة العامة لإنتاج المواد المذاعة وأمس الاستعانة بالبرامج والمواد الأجنبية للعرض على مجلس الأمناء .

٤ - دراسة التقرير السنوى عن الموقف المالى للاتحاد ورفع ملاحظاته فى شأنه إلى مجلس الأمناء ، ووضع القواعد التى تتبع لإعداد الموازنة التخطيطية والموازنة السنوية للاتحاد ، واستثمارات الخطة على نسق موازنات المشروعات الاقتصادية .

٥ - دراسة المشروعات الاستثمارية الجديدة وتقديمها لمجلس الأمناء وفتح الحسابات المصرفية فى البنوك التجارية المصرية والأجنبية .

٦ - تنسيق مشروعات الموازنات الداخلية للقطاعات .

٧ - إعداد القرارات الخاصة بتنظيم التقسيمات التنظيمية فى القطاعات وتحديد اختصاصاتها ووضع خطط القوى العاملة ، ومعايير وترتيب وتوصيف الوظائف ووضع خطط التدريب والبعثات للعاملين بالاتحاد ورسم سياسة البحوث العلمية .

٨ - المتابعة الدورية للأداء فى مختلف القطاعات ، وبالأخص تكاليف التشغيل وحجم الإيرادات .

٩ - عقد القروض وقبول الهبات والمنح والإعانات لصالح الاتحاد وفقاً للقواعد العامة المقررة فى هذا الشأن بعد اعتماد مجلس الأمناء .

١٠ - وضع القواعد المنظمة للعلاقة بين الاتحاد وشركاته المملوكة له بالكامل .

١١ - وضع اللوائح والنظم والقواعد المتعلقة بمسير العمل فى قطاعات الاتحاد وشركاته المملوكة له بالكامل .

١٢ - حفظ المواد الإذاعية وفقاً للنظم والقواعد التى يقررها مجلس الأمناء .

١٣ - اتخاذ جميع الإجراءات والتصرفات من أجل تجديد وتطوير

المحطات والمعدات لدعم إرسال واستقبال الإنذاعات المسموعة والمرئية .

مادة ١٤ - يجتمع مجلس الأعضاء المنتدبين مرة على الأقل كل أسبوعين بدعوة من رئيسه ويدعى أيضاً للانعقاد إذا طلب ذلك نصف عدد أعضائه على الأقل .  
ويضع المجلس لائحة بتنظيم العمل فيه .

مادة ١٥ - يشكل العضو المنتدب لجنة من مديري الإدارات في القطاع تعاونه في إدارة وتسيير العمل اليومي ، واقتراح المياسة التي يدير عليها العمل في ضوء قرارات مجلس الأمناء ومجلس الأعضاء المنتدبين وتوجيهاتهما .  
وتتولى على الأخص :

- ١ - اتخاذ القرارات المتعلقة بالشئون التخصصية لأعمال القطاع .
- ٢ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للقطاع .
- ٣ - اقتراح فرض الرسوم وتحديد الأجور لأنواع الخدمات التي يؤديها القطاع .
- ٤ - البت في شئون العاملين بالقطاع .
- ٥ - تعتمد أعمال هذه اللجنة من العضو المنتدب .

مادة ١٦ - يخضع الاتحاد في أنظمتة وشئون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته وسائر شئونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح والقرارات التي يصدرها مجلس الأمناء دون التقيد بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تجرى عليها الحكومة .

مادة ١٧ - يحدد رأس مال الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

ويصدر وزير المالية قراراً بتشكيل لجنة تتولى :

- ( أ . ) تقييم أصول وخصوم رأس مال الاتحاد .
- ( ب ) تحديد مديونيات الاتحاد قبل وزارة المالية .

(ج) اقتراح اعتبار كل أو بعض المديونيات إسهاماً من الحكومة في رأس مال الاتحاد .  
وتعتمد توصيات هذه اللجنة بقرار من وزير المالية .

مادة ١٨ - يكون للاتحاد موازنة مستقلة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية يراعى فى وضعها القواعد المتبعة فى إعداد موازنات المشروعات الاقتصادية ويجوز أن توضع للاتحاد موازنة استثمارية لمدة أكثر من سنة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٩ - تبدأ السنة المالية للاتحاد من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٢٠ - تتكون إيرادات الاتحاد من :

- ١ - حصيلة الرسوم المقررة قانوناً لصالح الإذاعة والتليفزيون .
  - ٢ - الموارد الناتجة عن نشاط قطاعاته وما يؤديه من خدمات .
  - ٣ - الاعتمادات التى تخصصها الدولة للاتحاد .
  - ٤ - الإعانات والهبات .
  - ٥ - ما يعقده من قروض فى الحدود والقواعد التى يقررها رئيس مجلس الوزراء ويرجل فائض إيرادات كل سنة مالية إلى السنة التالية .
  - ٦ - حصة الاتحاد من فوائد الشركات المملوكة والتابعة .
- مادة ٢١ - يكون لكل قطاع موازنة داخلية تبين موارده ومصروفاته والفائض أو العجز فى الإيرادات .
- مادة ٢٢ - مع عدم الإخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، للجمعية العمومية للاتحاد أن تعين مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية .

وتحدد الجمعية العمومية مكافأة المراقب ، وتكون له حقوق مراقب الحسابات في الشركات المساهمة وعليه واجباته .

مادة ٢٣ - لمجلس الأمناء أن يقرر أجراً بالنفقات التي يحددها للبرامج والخدمات التي تقدم لأجهزة الدولة والهيئات العامة وما يتبعها من وحدات اقتصادية ، وتدرج قيمة تلك الخدمات سنوياً في ميزانيات هذه الجهات في أول كل عام .

مادة ٢٤ - تودع الحكومة لحساب الاتحاد في البنك المركزي المصري الإعانة السنوية التي تقررها .

مادة ٢٥ - تنظم القوانين الصادرة بفرض رسوم لصالح الإذاعة والتليفزيون ، طريقة تحصيلها وتوريدها للاتحاد .

مادة ٢٦ - يكون للاتحاد اقتضاء حقوقه بطريق التنفيذ المباشر والحجز الإداري وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري .

مادة ٢٧ - تعفى الأجهزة والمعدات الهندسية وأشرطة التسجيل والاسطوانات والأفلام الخام والمسجل عليها التي ترد للاتحاد من الرسوم الجمركية .

مادة ٢٨ - تشكل للاتحاد جمعية عمومية برئاسة رئيس مجلس الأمناء وعضوية كل من :

- أعضاء مجلس الأمناء

- الوزير المختص بشئون اتحاد الإذاعة والتليفزيون .

- وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية ، التخطيط ، الشئون الاجتماعية ، الشئون الخارجية ، التعليم والثقافة ، شئون مجلس الشعب ، المواصلات ، الصحة ، المالية ، الشباب .

- وكيل الأزهر .

- عدد من ذوي الخبرة في مجالات الإعلام والأنشطة المرتبطة به ، يضرر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

**مادة ٢٩ - تختص الجمعية العمومية للاتحاد بما يلي :**

اعتماد التقرير المنوى عن نشاط الاتحاد والشركات التابعة له والذي يعدة مجلس الأمناء في إطار ما تحدده المادتان ٢ ، ٣ من هذا القانون .

اعتماد تقرير مراقب الحسابات .

إقرار الموازنة التخطيطية للاتحاد ، وفي حالة ما إذا ترتب على الموازنة التخطيطية أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة لا تسمى إلا بموافقة الحكومة .

إقرار الموازنة السنوية والحسابات الختامية وحساب الأرباح والخسائر للاتحاد وتحديد الاحتياطات والمخصصات وتوزيع الأرباح .

إقرار زيادة رأس مال الاتحاد وتحديد مصادر التمويل .

الترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في موازنة الاتحاد .

إقرار مشروعات إنشاء الشركات أو المشاركة فيها أو مشروعات الإدماج أو التصفية للشركات المملوكة للاتحاد .

تعيين مراقب الحسابات وتحديد مكافأته .

**مادة ٣٠ -** تنعقد الجمعية العمومية العادية للاتحاد مرتين على الأقل سنوياً وذلك بدعوة من رئيسها ، كما يجوز دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في دورة غير عادية وذلك بناء على طلب رئيسها أو نصف عدد أعضائها أو بناء على طلب الوزير المختص .

ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور ثلثي الأعضاء ، وفي حالة عدم اكتمال العدد القانوني لصحة الانعقاد يؤجل الاجتماع لجلسة تالية ، ويكون الانعقاد صحيحاً بحضور أي عدد من الأعضاء .

**مادة ٣١ -** تصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٣٢ - يحضر مندوب الجهاز المركزى للمحاسبات ومراقبو الحسابات اجتماعات الجمعية العمومية دون أن يكون لهم حق التصويت .

مادة ٣٣ - يلغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون وبإلغاء القرارات الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية ورقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية المتحدة ورقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم تلفزيون الجمهورية العربية المتحدة ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون وتظل القواعد واللوائح المعمول بها حالياً سارية لحين صدور اللوائح الجديدة .

مادة ٣٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
ييصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٣٩٩ ( ٢٩ مارس سنة ١٩٧٩ )

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	إداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



### التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقدر	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



از هر



## قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١

بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها (١) (٢) (٣)  
باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** تستبدل النصوص المرافقة بأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦  
بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والقوانين المعدلة له ، وينيل كل ما يخالف ذلك من  
القوانين .

## الباب الأول

### في الأحكام العامة

**مادة ٢ -** الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ  
التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره ، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية

١ - الجريدة الرسمية فى ١٠ يوليه سنة ١٩٦١ - العدد ١٥٣ .

٢ - صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ ونص فى المادة الثالثة منه على أن تستبدل عبارة  
« مدير جامعة الأزهر » بعبارة « رئيس جامعة الأزهر » أينما وردت فى نصوص القانون  
رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أو لائحته التنفيذية ( الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ تابع ص  
( ٢٢٤ ) .

٢ - صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ ونص فى مادته الأولى  
على أن يفوض السيد الدكتور / عاطف محمد نجيب صدقى ، رئيس مجلس الوزراء فى  
مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠٣ لسنة  
١٩٦١ وذلك فيما عدا تعيين شيخ الأزهر ووكيل الأزهر ومنح العالمية الفخرية لجامعة  
الأزهر أو إحدى كلياتها وتعديل اللائحة التنفيذية للقانون . ( الجريدة الرسمية - العدد  
٤٧ ( تابع ) فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٦ ) .

الى كل الشعوب ، وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر ورفق الحضارة وكفالة الأمن والطمأنينة وراحة النفس لكل الناس في الدنيا وفي الآخرة . كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري للأمة العربية ، وإظهار أثر العرب في تطور الإنسانية وتقدمها ، وتعمل على رفق الآداب وتقدم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية ، وتزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالمختصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشرعية الإسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن ، وتخريج علماء عاملين متقهرين في الدين يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح ، كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة ، والربط بين العقيدة والسلوك ، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أسباب النشاط والإنتاج والزيادة والقوة الطيبة ، وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، كما تهتم بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية والإسلامية والعربية والأجنبية . ومقره القاهرة ، ويتبع رئاسة الجمهورية .

**مادة ٢ -** يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر (١) .

**مادة ٤ -** شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام ، وله الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية في الأزهر وهيئاته . ويرأس المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ٥ -** يختار شيخ الأزهر من بين هيئة مجمع البحوث الإسلامية ، أو ممن تتوافر فيهم الصفات المشروطة في أعضاء هذه الهيئة ، ويعين بقرار من رئيس الجمهورية ، فإن لم يكن قبل هذا التعيين عضواً في تلك الهيئة صار بمقتضى هذا التعيين عضواً فيها .

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٨٦ ونص على أن يكون السيد الدكتور / عاطف محمد نجيب صدقي رئيس مجلس الوزراء ، الوزير المختص بشئون الأزهر ( الجريدة الرسمية في ٢٠ / ١١ / ١٩٨٦ - العدد ٤٧ تابع ) .

**مادة ٦ -** يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس ويكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات التي ترد إليه عن طريق الوقف والوصايا والهبات بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي يقوم عليه الأزهر .

وشيخ الأزهر هو الذى يمثل الأزهر ، ويكون له حق مقاضاة نظار الأوقاف التى للمدرسين أو الموظفين أو الطلاب نصيب فيها ، وذلك دون إخلال بما لوزارة الأوقاف من الحقوق والاختصاصات المقررة فى اللوائح والقوانين .

**مادة ٧ -** يكون للأزهر وكيل يختار من بين هيئة مجمع البحوث الإسلامية أو ممن تتوافر فيهم الصفات المشروطة لأعضاء هذه الهيئة . ويعين بقرار من رئيس الجمهورية ، فإن لم يكن قبل هذا التعيين عضوا فى هيئة المجمع صار بمقتضى هذا التعيين عضوا فيها .

ويعاون الوكيل شيخ الأزهر ويقوم مقامه حين غيابه .

### هيئات الأزهر (١)

**مادة ٨ -** يشمل الأزهر الهيئات الآتية :

- (١) المجلس الأعلى للأزهر .
- (٢) مجمع البحوث الإسلامية .
- (٣) إدارة الثقافة والبحوث الإسلامية .
- (٤) جامعة الأزهر .
- (٥) المعاهد الأزهرية .

---

١ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن اللجنة العليا لشئون الأزهر ( انظر مايلى ص ٢١٧ ) .

## الباب الثاني

### المجلس الأعلى للأزهر

- مادة ٩ -** (معدلة بالقانونين رقمى ١٠٤ لسنة ١٩٧١ ، ٥٣ لسنة ١٩٨١ )  
 يكون للأزهر مجلس يسمى المجلس الأعلى للأزهر ، ويتكون على الوجه الآتى :
- شيخ الأزهر وله رئاسة المجلس .
  - وكيل الأزهر .
  - رئيس جامعة الأزهر .
  - نواب رئيس جامعة الأزهر .
  - أقدم العمدة فى كل فرع من فروع الأزهر بالمحافظات .
  - الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية .
  - المستشار القانونى لشيخ الأزهر .
  - وكيل الوزارة لشئون المعاهد الأزهرية .
  - الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر :
  - أربعة أعضاء من البحوث الإسلامية يختارهم أعضاء المجمع لمدة سنتين ،  
 ويصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر .
  - أحد وكلاء الوزارة من كل من وزارة الأوقاف ، والعدل ، والتربية والتعليم  
 وشئون الأزهر ، والمالية ، ويصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر بناء على  
 ترشيح الوزراء الممثلة وزاراتهم فى المجلس .

**مادة ١٠ -** يختص المجلس الأعلى للأزهر بالنظر فى الأمور الآتية :

(١) التخطيط ورسم السياسة العامة لكل ما يحقق الأغراض التى يقوم عليها الأزهر ويعمل لها فى خدمة الفكرة الإسلامية الشاملة .

- (٢) رسم السياسة التعليمية التى تسير عليها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية والأقسام التعليمية فى كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية والعربية ، واقتراح المواد والقرارات التى تدرس لتحقيق أغراض الأزهر .
- (٣) النظر فى مشروع ميزانية هيئات الأزهر وإعداد الحساب الختامى .



- (٤) اقتراح إنشاء الكليات والمعاهد الأزهرية والأقسام التعليمية .
- (٥) قبول الأوقاف والوصايا والهبات مع مراعاة أحكام المادة ٦ من هذا القانون .
- (٦) النظر في كل مشروع قانون أو قرار جمهوري يتعلق بأى شأن من شئون الأزهر .
- (٧) النظر في منح العالمية الفخرية لجامعة الأزهر أو إحدى كلياتها ، بناء على اقتراح الكلية أو الجامعة .
- (٨) تشكيل اللجان الفنية الدائمة أو المؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم من المتخصصين لبحث الموضوعات التى تدخل فى اختصاصه .
- (٩) تدبير أموال الأزهر واستثمارها وإدارتها .
- (١٠) النظر فيما يعهد إليه هذا القانون أو غيره من القوانين والقرارات واللوائح وفيما يعرضه عليه شيخ الأزهر ، وفى كل مايرى المجلس فائدة فى بحثه من المسائل التى تدخل فى اختصاصه .
- مادة ١١ -** لا تنفذ قرارات المجلس الأعلى للأزهر فيما يحتاج الى قرار من الوزير المختص إلا بعد صدور هذا القرار ، فإذا لم يصدر منه قرار فى شأنها خلال الستين يوما التالية لتاريخ وصولها مستوفاة الى مكتبه تكون نافذة .
- مادة ١٢ -** يكون للمجلس الأعلى للأزهر أمين عام ، يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية .
- مادة ١٣ -** يحدد الجدول الملحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون مرتبات شيخ الأزهر ووكيله وأمين المجلس الأعلى للأزهر ومكافآت أعضائه .
- مادة ١٤ -** يكون للمجلس جهاز يتابع تنفيذ مقرراته ويرأسه الأمين العام للمجلس .

## الباب الثالث

### مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية

**مادة ١٥-** مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية وتقوم بالدراسة في كل ما يتصل بهذه البحوث ، وتعمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وأثار التعصب السياسى والمذهبى ، وتجليتها في جواهرها الأصلية الخالص ، وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة ، وبيان الرأى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة ، وحمل تبعه الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

وتعاون جامعة الأزهر في توجيه الدراسات الإسلامية العليا لدرجتى التخصص والعالمية والإشراف عليها والمشاركة في أمتحاناتها .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون واجبات مجمع البحوث الإسلامية بالتفصيل الذى يساعد على تحقيق الغرض من إنشائه .

**مادة ١٦-** (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٣ ) يتألف مجمع البحوث الإسلامية من عدد لايزيد على خمسين عضوا من كبار علماء الإسلام يمثلون جميع المذاهب الإسلامية ويكون من بينهم عدد لا يزيد على العشرين من غير مواطنى الجمهورية العربية المتحدة .

**مادة ١٧-** يشترط في عضو المجمع :

- (١) ألا تقل سنه عن أربعين سنة .
- (٢) أن يكون معروفا بالورع والتقوى في ماضيه وحاضره .
- (٣) أن يكون حائزا لأحد المؤهلات العلمية العليا من الأزهر أو إحدى الكليات أو المعاهد العليا التى تهتم بالدراسات الإسلامية .
- (٤) أن يكون له إنتاج علمى بارز في الدراسات الإسلامية ، أو اشتغل بالتدريس لمادة من مواد الدراسات الإسلامية في كلية أو معهد من معاهد

التعليم العالي لمدة أثنائها خمس سنوات أو شغل إحدى الوظائف الإسلامية في القضاء أو الإفتاء أو التشريع لمدة أثنائها خمس سنوات .  
ويعتبر الأعضاء الحاليون في جماعة كبار العلماء - في حكم هذا القانون - مستوفين لهذا الشرط .

**مادة ١٨ -** ( معدلة بالقانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٦٦ ، ١٣٩ لسنة ١٩٨٠ )  
يعين بقرار من رئيس الجمهورية أعضاء مجمع البحوث الإسلامية في أول تشكيل له ، بناء على عرض الوزير المختص باقتراح من شيخ الأزهر .  
ويكون شيخ الأزهر رئيساً لهذا المجمع .  
ويجوز لرئيس الجمهورية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أن يصدر قرارات بتعيين أعضاء بالمجمع بناء على اقتراح شيخ الأزهر وذلك حتى يتم تعيين جميع أعضائه وفقاً لنص المادة ١٦ من هذا القانون .  
الى ص ٤

**مادة ١٩ -** ( معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٣ )  
يكون من بين أعضاء المجمع عدد مناسب من الأعضاء متفرغين لعضويته وتحدد صفة العضو متفرغاً أو غير متفرغ بقرار من وزير شؤون الأزهر ، وتحدد اللائحة التنفيذية واجبات العضو المتفرغ والعضو غير المتفرغ .

**مادة ٢٠ -** هيئات المجمع هي :  
(أ) مجلس المجمع ، ويتألف من الرئيس ، والأعضاء المتفرغين ، والأعضاء غير المتفرغين من مواطني الجمهورية العربية المتحدة والاميين العام للمجمع ،  
(ب) مؤتمر المجمع ، ويتألف من كل أعضاء المجمع ،  
(ج) الأمانة العامة للمجمع .  
(د) ( مضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ ) مدينة البحوث الإسلامية .

**مادة ٢١ -** يجتمع مجلس المجمع مرة في كل شهر على الأقل ، ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا بحضور أكثرية أعضائه .

**مادة ٢٢ -** يجتمع مؤتمر المجمع اجتماعاً عادياً مرة في كل سنة ، وتستمر دورة اجتماعه أربعة أسابيع ، للنظر في جدول أعمال السنة ، ويجوز أن يدعى المؤتمر الى اجتماع غير عادى إذا اقتضت الظروف ذلك ، بموافقة الوزير المختص ، وبناء على اقتراح شيخ الأزهر ، ويكون اجتماع المؤتمر صحيحاً في الحالتين بحضور أكثرية أعضائه ، بشرط أن يكون من بينهم ربع الأعضاء غير المواطنين على الأقل .

**مادة ٢٣ -** يكون للمجمع أمانة عامة دائمة ، يرأسها أمين عام ويشغل هذا المنصب مدير الثقافة والبحوث الإسلامية بشرط أن تتحقق فيه شروط العضوية المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا القانون ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ، بناء على عرض الوزير المختص وموافقة شيخ الأزهر ، ويكون الأمين العام للمجمع - بمقتضى قرار التعيين - عضواً في المجمع مادام شاغلاً لهذه الوظيفة .

**مادة ٢٤ -** تتألف الأمانة العامة للمجمع من الأمين العام ، وأمين مساعد أو أكثر وعدد من الموظفين اللازمين لتصريف الشؤون الفنية والإدارية للمجمع ومباشرة تنفيذ قراراته طبقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة ٢٥ -** (معدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٥) يختص مجمع البحوث الإسلامية - في نطاق أغراض الأزهر - بكل ما يتصل بالنشر والترجمة والتأليف والبحوث ودعائه وطلاب الوافدين وغير ذلك من العلاقات الإسلامية . وتتولى إدارات المجمع تنفيذ مقرراته ونشر بحوثه ودراساته وإعداد مايلزم لهذه البحوث والدراسات من بيانات . وتنظم هذه الإدارات بقرار من شيخ الأزهر .

**مادة ٢٦ -** يختار مؤتمر المجمع بالأغلبية المطلقة ، بناء على ترشيح اثنين من الأعضاء ، أعضاء مراسلين من مواطني الجمهورية العربية المتحدة أو من غيرهم ممن يرى الاستعانة بهم في تحقيق أغراضه ، ويصدر باعتماد عضويتهم قرار من الوزير المختص .

**مادة ٣٧ -** يجوز منح لقب عضو فخري لأعضاء المجمع السابقين ، أو لمن يؤدي للإسلام خدمات علمية ذات أثر ، ويصدر بمنح هذا اللقب قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص باقتراح من مؤتمر المجمع .

**مادة ٣٨ -** يؤلف المجمع من أعضائه لجانا لتحقيق أغراضه المنصوص عليها في هذا القانون وفي اللائحة التنفيذية .

**مادة ٣٩ -** يجوز دعوة الأعضاء المراسلين والأعضاء الفخريين الى جلسات المجمع بموافقة الوزير المختص ، بناء على قرار مجلس المجمع .

**مادة ٤٠ -** تسقط عضوية المجمع في إحدى الحالات الآتية :

- (أ) إذا صدر ضد العضو حكم ماس بالشرف والأمانة .
- (ب) إذا وقع من العضو ما لا يلائم صفة العضوية ، كالطعن في الإسلام ، أو إنكار ما علم منه بالضرورة ، أو سلك سلوكا ينقص من قدره كعالم مسلم ، ويكون سقوط العضوية في هذه الحالة بقرار مسبب يصدره المجمع بأغلبية الثلثين من أعضائه ويعتمده الوزير المختص .
- (ج) إذا عجز العضو عن مباشرة أعماله لمرض أو لظروف أخرى ، ويكون سقوط العضوية في هذه الحالة بقرار جمهوري ، بعد موافقة المجمع .
- (د) إذا تقرر قبول استقالته ، أو اعتبره المجمع مستقيلا بتخلفه عن حضور جلسات المجمع وفقا لما تفصله اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة ٤١ -** إذا خلا مكان عضو من أعضاء المجمع لأي سبب من الأسباب السابقة أو غيرها ، انتخب المجمع العضو الذي يخلفه من بين المرشحين للعضوية ، ويتم الترشيح بتزكية اثنين من الأعضاء ولا تكون جلسة الانتخاب صحيحة إلا إذا حضرها الثلثان على الأقل من أعضاء المجمع ، ويكون انتخاب المرشح صحيحا إذا حصل على أكثرية أصوات الحاضرين ، بشرط ألا يقل عددهم عن نصف العدد الكلي لأعضاء المجمع ويكون التصويت سريا ، ويصدر باعتماد العضوية قرار من رئيس الجمهورية ، بناء على عرض الوزير المختص .

**مادة ٤٢ -** يحدد الجدول الملحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون مكافآت المتفرغين وغير المتفرغين من أعضاء المجمع ، كما يحدد مكافآت أعضاء اللجان من غير أعضاء المجمع ، الذين قد يستعان بهم لخبرتهم .

## الباب الرابع

### جامعة الأزهر (١)

**مادة ٣٣ -** تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر ، وبالبحوث التي تتصل بهذا التعليم أو تترتب عليه ، وتقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره ، وتؤدى رسالة الإسلام الى الناس ، وتعمل على إظهار حقيقته وأثره في تقدم البشر وكفالة السعادة لهم في الدنيا وفي الآخرة ، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى والروحى للامة العربية ، وتعمل على تزويد العالم الإسلامى والوطن العربى بالعلماء العاملين الذين يجمعون الى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح والتفقه في العقيدة والشريعة ولغة القرآن ، كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة ، والربط بين العقيدة والسلوك ، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أنواع النشاط والإنتاج والريادة والقدرة الطيبة وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، في داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها ، من أبناء الجمهورية وغيرهم ، كما تعنى بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والاجنبية .

**مادة ٣٤ -** ( معدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ ) تتكون جامعة الأزهر من الكليات والمعاهد الآتية :

- ١ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بشئون الأزهر رقم ٢٧٢ (١) لسنة ١٩٨٥ ونص في المادة الأولى منه على أن يكون لجامعة الأزهر قراعا :
- (أ) فرع جامعة الأزهر بأسبوط ويشمل جميع كليات الوجه القبلى عدا كليات البنات .
- (ب) فرع جامعة الأزهر للبنات بالقاهرة ويشمل جميع كليات البنات بالجمهورية وتتبع جامعة الأزهر بالقاهرة جميع كليات البنين التى انشئت أو تنشأ خارج القاهرة عدا الوجه القبلى . ( الوقائع المصرية في ٨/١/١٩٨٥ - العدد ١٧٦ ) .

## (١) الكليات :

- كلية الشريعة والقانون .
- كلية أصول الدين .
- كلية اللغة العربية .
- كلية التجارة .
- كلية الزراعة .
- كلية الطب .
- كلية الهندسة .
- كلية البنات الإسلامية .
- كلية العلوم
- كلية التربية .
- كلية الشريعة والقانون بأسبوط .
- كلية أصول الدين بأسبوط .
- كلية اللغة العربية بأسبوط .

## (ب) المعاهد :

- معهد الدراسات الإسلامية والعربية .
- معهد اللغات والترجمة .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأقسام العلمية التي تتكون منها كل كلية من هذه الكليات وأنواع الدراسات بها والدرجات العلمية التي تمنح من هذه الكليات ، ويجوز أن يصدر قرار من الوزير المختص بتحديد هذه الأقسام . ويتولى كل قسم في الكلية تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ، ويقوم على بحثها في الكلية أو غيرها من كليات الجامعة ومعاهدها . ولا يجوز أن تتكرر الأقسام المتماثلة في كليات الجامعة ، فيما عدا كلية البنات الإسلامية .

كذلك يجوز إنشاء كليات أخرى أو معاهد عالية بقرار من رئيس الجمهورية<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٥ -** يجوز أن تنشأ بقرار من الوزير المختص معاهد تابعة للكليات إذا كانت الدراسة فيها تتصل بأكثر من قسم من الأقسام ، وتسرى على هذه المعاهد الأحكام الخاصة بأقسام الكلية .

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة إختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٧/٥ - العدد ٢٧ ) .

**مادة ٣٦ -** يجوز أن تلحق بكلية الجامعة أو بعضها مدارس تعليمية لمواد أو دراسات تتصل بأغراض الأزهر ، مثل مدرسة تجويد القرآن الكريم وتعليم القراءات ، أو أقسام الإرشاد العامة المنشأة لمواجهة حاجات الذين يريدون التزود من المعارف الدينية والعربية وغيرها من فئات الشعب . ولا تنطبق على هذه المدارس والأقسام شروط الدراسة الجامعية ، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام العمل بها .

**مادة ٣٧ -** اللغة العربية هي لغة التعليم في جامعة الأزهر ، مالم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أخرى .

**مادة ٣٨ -** (معدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٠ ) تتساوى فرص القبول للتعليم بالمجان في كليات الجامعة ومعاهدها المختلفة للطلاب المسلمين من كل جنس ومن كل بلد في حدود الإمكانيات والميزانية والاعداد المقرر قبولها وفقا لما تقضى به اللائحة التنفيذية .

ومع ذلك يكون قبول الطلاب الوافدين على غير منح من الجمهورية العربية المتحدة بالمصروفات وذلك في الكليات التي تحددها اللائحة التنفيذية كما تبين اللائحة مقدار هذه المصروفات والرسوم الإضافية ومواعيد أدائها .

وتنظم الدراسات الخاصة لطلاب البعوث من غير مواطني الجمهورية العربية المتحدة ليتأهلوا لمتابعة الدراسة في الكليات والمعاهد مع نظرائهم من الطلاب العرب .

**مادة ٣٩ -** يتولى إدارة جامعة الأزهر :

- (١) رئيس جامعة الأزهر .
- (٢) مجلس الجامعة .

**مادة ٤٠ -** يتولى إدارة كل كلية :

- (١) عميد الكلية .
- (٢) مجلس الكلية .

**مادة ٤١ -** (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ )



يكون تعيين رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على ترشيح الوزير المختص واقتراح شيخ الأزهر ، ويشترط فيه أن يكون قد شغل أحد كراسى الاستاذية بجامعة الأزهر أو بإحدى الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة . وتسرى عليه جميع الأحكام التي تطبق على مدير الجامعة في الجمهورية العربية المتحدة .

**مادة ٤٢ -** يتولى رئيس الجامعة إدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية ، وهو الذى يمثلها أمام الهيئات الأخرى .

وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح في الجامعة ، وقرارات مجلس الجامعة في حدود هذه القوانين واللوائح ، وله في حالة الإخلال بالنظام أن يقف الدراسة كلها أو بعضها ، على أن يعرض قرار الوقف على مجلس الجامعة خلال ثلاثة أيام .

**مادة ٤٣ -** يقدم رئيس الجامعة إلى شيخ الأزهر في نهاية كل سنة جامعية ، تقريراً عن شئون التعليم والبحوث العلمية وسائر نواحي النشاط الأخرى بالجامعة .

**مادة ٤٤ -** (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ ، وبالقانونين رقمى ١٤ لسنة ١٩٦٩ ، ٥٣ لسنة ١٩٨١ ) يكون لجامعة الأزهر أربعة نواب لرئيس الجامعة يعاونونه في إدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية ، ويقوم أقدمهم مقامه عند غيابه .

ويختص أحد نواب رئيس الجامعة بشئون الدراسة والتعليم وشئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية ، ويختص النائب الثانى لرئيس الجامعة بشئون الدراسات العليا والبحوث وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية بين الجامعة والجامعات الأخرى والمعاهد والهيئات العلمية ويختص النائب الثالث بمعاونة رئيس الجامعة في إدارة فروع الجامعة بالمحافظات ويختص الرابع بمعاونة في إدارة فرع جامعة الأزهر للبنات .

ويكون تعيين نائب رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض

الوزير المختص واقتراح رئيس الجامعة وموافقة شيخ الأزهر ويشترط فيه أن يكون قد شغل أحد كراسى الأستاذية في جامعة الأزهر .

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلا وظيفه أستاذ على سبيل التذكار ، فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة عاد إلى وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة ، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو .

**مادة ٤٥ -** يكون للجامعة أمين عام يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على عرض الوزير المختص بعد استطلاع رأى مدير الجامعة .

**مادة ٤٦ -** يدير الأمين العام للجامعة الأعمال المالية والإدارية بالجامعة تحت إشراف مدير الجامعة ووكيلها ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح في حدود اختصاصه .

**مادة ٤٧ -** يتكون مجلس جامعة الأزهر على الوجه الآتي :

- رئيس الجامعة ، وله رئاسة المجلس .
- وكيل الجامعة .
- عمداء الكليات .
- ممثل لوزارة التربية والتعليم ، يختاره الوزير من بين كبار موظفيها .
- ثلاثة أعضاء على الأكثر من بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ، يرشحهم المجمع ويصدر بتعيينهم قرار من الوزير المختص ، وذلك لمدة سنتين .
- ثلاثة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة في شئون التعليم الجامعى والشئون العامة المتعلقة به ، يعينون بقرار من الوزير المختص ، وذلك لمدة سنتين .

**مادة ٤٨ -** يختص مجلس جامعة الأزهر بالنظر فى الأمور الآتية :

- (١) وضع خطط الدراسة .
- (٢) وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والأشغال العلمية وتوزيع الدروس والمحاضرات بالكليات .
- (٣) تعيين مدة الدراسة ومدة الامتحان ومدة العطلة .

- (٤) شروط قبول الطلاب في الجامعة ونظام تأديبهم .
- (٥) المكافآت والإعلانات المالية على اختلاف أنواعها .
- (٦) إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة اشتغال المتحدين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم .
- (٧) منح الدرجات العلمية والشهادات .
- (٨) تنظيم الشئون الاجتماعية للطلاب .
- (٩) وضع اللوائح الخاصة بالمتاحف والمكتبات ومساكن الطلاب وغيرها من المنشآت الجامعية .
- (١٠) تتبع النشاط العلمى للكليات والمعاهد والتنسيق بين الدراسات والبحوث القائمة بها .
- (١١) تنظيم البحث العلمى وتوفير الإمكانيات اللازمة له .
- (١٢) إنشاء كراسى الاستاذية .
- (١٣) تعيين أعضاء هيئات التدريس بالجامعة ونقلهم وإيادهم في المهام العلمية .
- (١٤) ندب أعضاء هيئة التدريس وإعارتهم .
- (١٥) إعداد مشروعات الميزانية والحساب الختامى .
- (١٦) إقامة أبنية الجامعة وترميمها .
- (١٧) منح العالمية الفخرية للجامعة أو إحدى كلياتها ، بناء على اقتراح مجلسها وموافقة المجلس الأعلى للأزهر ، ويصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية .
- (١٨) إبداء الرأى فيما يتعلق بجميع مسائل التعليم في درجاته المختلفة .
- (١٩) الترخيص لمدير الجامعة في إجراء التصرفات القانونية ،
- (٢٠) وقف الدراسة بالكليات ومعاهد الجامعة .
- (٢١) الموضوعات التى يحيلها عليه الوزير المختص أو شيخ الأزهر .
- (٢٢) الموضوعات الأخرى التى تتصل باختصاص الجامعة وفقا لهذا القانون .
- ويؤلف مجلس الجامعة من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا فنية دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التى تدخل في اختصاصه .

**مادة ٤٩ -** لمجلس الجامعة أن يلغى القرارات الصادرة من مجالس الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة إذا كانت مخالفة للقوانين واللوائح أو القرارات التنظيمية التي تعمل بها الجامعة .

**مادة ٥٠ -** لا تنفذ قرارات مجلس الجامعة فيما يحتاج تنفيذه في هذا القانون أو في اللائحة التنفيذية الى تصديق من شيخ الأزهر أو من الوزير المختص ، إلا بعد صدور قرار التصديق . فإذا لم يصدر قرار في شأنها خلال الستين يوما التالية لتاريخ وصولها مستوفاة الى مكتبه تكون نافذة .

**مادة ٥١ -** يعين الوزير المختص عميد الكلية من بين أساتذة الكلية ، بناء على ترشيح رئيس الجامعة وموافقة شيخ الأزهر ، ويكون العميد مسؤولا عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية ، وكذلك عن تنفيذ قرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة في حدود هذه القوانين واللوائح ، ويقدم العميد الى رئيس الجامعة في كل سنة جامعية تقريراً عن شئون التعليم والبحوث العلمية وسائر نواحي النشاط بالكلية .

**مادة ٥٢ -** يكون لكل كلية وكيل يعاون العميد في أعماله ويقوم مقامه عند غيابه ، ويكون تعيينه من بين أساتذة الكلية بترشيح من العميد وقرار من مجلس الجامعة .

**مادة ٥٣ -** يكون تعيين كل من العميد والوكيل لمدة سنتين .

**مادة ٥٤ -** يؤلف مجلس الكلية من :  
عميد الكلية .

رؤساء الأقسام بالكلية .

أحد الأساتذة من كل قسم .

والوزير المختص بناء على اقتراح الجامعة ان يضم الى مجلس الكلية عضوا أو عضوين من الخارج ممن لهم دراية خاصة في المواد التي تدرس في الكلية ويكون التعيين لمدة سنتين .

وتكون رئاسة المجلس لعميد الكلية وعند غيابه للوكيل .

ويشترك رؤساء الأقسام التي تقوم بأعباء التدريس بكلية غير الكلية التابعة لها في مجلس هذه الكلية عند النظر في المسائل الداخلة في اختصاص أقسامها .

#### **مادة ٥٥ .-** يختص مجلس الكلية بالنظر في الأمور الآتية :

- (١) وضع القواعد المتعلقة بمواظبة الطلاب ونظام الدروس والمحاضرات والأعمال الجامعية الأخرى .
- (٢) وضع مناهج الدراسة وبرامجها والتنسيق بينها في الأقسام المختلفة وتوزيع الدروس والمحاضرات على أعضاء هيئة التدريس .
- (٣) تنظيم البحوث العلمية وتنسيقها بين أقسام الكلية .
- (٤) وضع نظام الامتحان وتوزيع أعماله على هيئة المتحنيين .
- (٥) تقديم اقتراحاته الى مجلس الجامعة بخطط الدراسة ومواعيد الامتحان وشروط منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات .
- (٦) رعاية الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلاب .
- (٧) تقديم مايراه من الاقتراحات الى مجلس الجامعة في شأن تيسير التعليم والنظام في الكلية .
- (٨) الأمور الأخرى التي يختص بها وفقا للقانون .

ويؤلف المجلس من بين أعضائه وغيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجانا فنية دائمة أو مؤقتة لدراسة الموضوعات التي تدخل في اختصاصه .

**مادة ٥٥ مكررا -** (مضافة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ ) يعقد عمداء الكليات في كل فرع من فروع جامعة الأزهر بالمحافظات اجتماعات دورية مرة على الأقل كل شهرين وكلما دعت الحاجة الى ذلك للتنسيق بين نواحي النشاط والشؤون الطلابية والتعليمية ونظم الامتحانات بكلياتهم واقتراح أساليب تنفيذ توصيات مجلس الجامعة وتوصيات المؤتمرات العلمية وتقييم نظم الدراسة والامتحانات وتتولى الدعوة لهذه الاجتماعات ورئاستها أقدم عمداء الكليات في الفرع .

#### **مادة ٥٦ -** أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :

- (١) الاساتذة .

(ب) الأساتذة المساعدون .

(ج) المدرسون .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط تعيينهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم وإجازاتهم العلمية والاعتيادية والمرضية وغير ذلك من شئونهم الوظيفية كما تحدد اللائحة واجباتهم والنظم التأديبية الخاصة بهم وجدول مرتباتهم .

**مادة ٥٦ مكررا -** ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ ) يعامل أعضاء هيئة التدريس والمعيدون بجامعة الأزهر من حيث المرتبات والرواتب الإضافية معاملة نظرائهم في جامعات الجمهورية العربية المتحدة ، على أن يعتبر الأستاذ بجامعة الأزهر نظيرا للأستاذ ذى كرسى بهذه الجامعات .

**مادة ٥٧ -** يجوز أن يعين في هيئة التدريس مسلمون من غير مواطنى الجمهورية العربية المتحدة ، ممن تؤهلهم كفايتهم لذلك لمدة معينة ويكون التعيين بقرار من الوزير المختص ، بناء على طلب الجامعة .

**مادة ٥٨ -** يجوز الاستعانة بأساتذة مسلمين من غير مواطنى الجمهورية العربية المتحدة بصفة زائرين لمدة معينة . ويكون ذلك بقرار من مدير الجامعة ، بناء على اطلب الكلية المختصة .

**مادة ٥٩ -** يجوز أن يعين مدرسو لغات وموظفون فنيون مسلمون من غير مواطنى الجمهورية العربية المتحدة لمدة معينة، ويكون تعيينهم بقرار من مدير الجامعة ، بناء على طلب الكلية المختصة .

**مادة ٦٠ -** يجوز أن يعين في الكلية معيدون يقومون بالدراسات والبحوث العلمية وبما يعهد إليهم القسم المختص من التمرينات والدروس العملية وسواها من الأعمال تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس وبالأعمال الأخرى التى يكلفهم بها العميد ، وتحدد اللائحة التنفيذية تعيينهم .

**مادة ٦١ -** مرتبات رئيس الجامعة ووكيلها وأعضاء هيئة التدريس والمعيدين

وقواعد تطبيقها ومكافآت الأساتذة غير المتفرغين يحددما الجدول الملحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة ٦٢ -** مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية :

(أ) يطبق مجلس الجامعة دون الرجوع الى وزارة الخزانة أو ديوان الموظفين اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة التدريس . وتكون قراراته في ذلك نهائية ونافذة .  
(ب) يطبق رئيس الجامعة دون الرجوع الى وزارة الخزانة أو ديوان الموظفين القواعد المالية العامة المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الدولة على المعيّدين وعلى سائر الموظفين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس . إلا أنه في الحالات التي توجب القوانين إصدار قرار من رئيس الجمهورية يتعين إرسال القرارات إلى الوزير المختص لاتخاذ اللازم في شأنها .

**مادة ٦٣ -** للجامعة في حالة الضرورة التجاوز عن شرط الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها عند التعيين في وظائف مدرسي اللغات إذا كانت لدى المرشح إجازات علمية أخرى تعتبر كافية بالنسبة الى الوظيفة التي سيعين فيها .

**مادة ٦٤ -** لرئيس الجامعة إعفاء الموظفين من شروط اللياقة الطبية كلها أو بعضها بعد أخذ رأى اللجنة الطبية العامة ( القومسيون الطبي العام ) .

**مادة ٦٥ -** تكون الإجازات الاعتيادية السنوية لموظفي الجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس في اثناء العطلة الصيفية فيما عدا المعاهد التي تكون طبيعة العمل فيها مختلفة فتحدد الاجازات في هذه الحالة بقرار من رئيس الجامعة ، بعد أخذ رأى عميد الكلية المختص .  
ويجوز منح الموظف إجازة اعتيادية بمرتب كامل لتأدية فريضة الحج وذلك مرة واحدة خلال مدة خدمته .

**مادة ٦٦ -** ( معدلة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ ) فيما عدا أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر وأعضاء الادارات القانونية بهيئات الأزهر ، وبمراعاة أحكام هذا القانون وأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته يطبق على العاملين في الأزهر بجميع هيئاته أحكام قانون نظام العاملين .دنيين بالدولة رقم .

٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقوانين المعدلة له ، وذلك فيما يختص بتعيينهم وأجازاتهم وترقياتهم وتأييدهم وإنهاء خدمتهم<sup>(١)</sup> وغير ذلك من شئونهم الوظيفية .

وبمراجعة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية يكون لشيخ الأزهر بالنسبة للعاملين بالأزهر وهيئاته - فيما عدا جامعة الأزهر - السلطات والاختصاصات المقررة للوزير ويكون له بالنسبة لجامعة الأزهر الاختصاصات المقررة في هذا القانون ولائحته التنفيذية ولو ككل الأزهر سلطات وكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح ، ولرئيس جامعة الأزهر سلطة الوزير فيما يختص بالعاملين بالجامعة وطبقا لما هو محدد باللائحة التنفيذية ولنواب رئيس الجامعة سلطات وكيل الوزارة بالنسبة للعاملين التابعين لكل منهم وللأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر والأمين العام لجمع البحوث الإسلامية والأمين العام لجامعة الأزهر والمدير العام للمعاهد الأزهرية سلطة رئيس المصلحة بالنسبة للعاملين التابعين لكل منهم .

**مادة ٦٦ مكررا -** ( مضافة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٠ ) لا يترتب على استقالة رئيس الجامعة أو وكيلها أو عضو هيئة التدريس من غير العلماء سقوط حقه في المعاش أو المكافأة ويسوى معاشه أو مكافأته في هذه الحالة وفقا لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للعاملين المفسولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر .

**مادة ٦٧ -** إذا نسب إلى أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ما يوجب التحقيق معه طلب رئيس الجامعة الى أحد أعضاء هيئة التدريس بإحدى الكليات أو طلب إلى النيابة الإدارية مباشرة التحقيق ، ويقدم عن التحقيق تقرير الى رئيس الجامعة ، والى الوزير المختص إذا طلبه ، ويحيل رئيس الجامعة العضو المحقق معه الى مجلس التأديب إن رأى محلا لذلك .

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٨ ونص على انه يجوز بقرار من وزير شئون الأزهر مد خدمة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر ومفتشى وشيوخ ووكلاء ونظار ومدرسي المعاهد الأزهرية على اختلاف أنواعها ودرجاتها الذين يبلغون



**مادة ٦٨ -** لرئيس الجامعة أن يوقف أى عضو من أعضاء هيئة التدريس عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر إلا بقرار من المحكمة التأديبية ويترتب على وقف عضو هيئة التدريس عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى أوقف فيه مالم يقرر مجلس التأديب صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة إلى أن يقرر عند الفصل فى الدعوى التأديبية ما يتبع فى شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان عضو هيئة التدريس منه أو بصرفه إليه كله أو بعضه .

**مادة ٦٩ -** يعلن رئيس الجامعة عضو هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب ببيان التهم الموجهة إليه وبصورة من تقرير التحقيق وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل الجلسة المعنية للمحاكمة بعشرين يوماً على الأقل .

**مادة ٧٠ -** لعضو هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب الاطلاع على التحقيقات التى أجريت وذلك فى الأيام التى يعينها له رئيس الجامعة .

**مادة ٧١ -** تكون محاكمة أعضاء هيئة التدريس بجميع درجاتهم أمام مجلس تأديب يشكل من :

وكيل الجامعة ، رئيسا .

مستشار من مجلس الدولة .

أستاذ من إحدى كليات الجامعة ، يعينه مجلس الجامعة سنوياً .

ويحل أقدم العمداء محل وكيل الجامعة عند غيابه .

وتسرى بالنسبة للمحاكمة أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن تراعى بالنسبة للتحقيق والإحالة الى مجلس التأديب أحكام المادة ٦٧ من هذا القانون .

---

السن المقررة لترك الخدمة أثناء العام الدراسى وذلك حتى نهايته . ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٨/٧/٢٥ - العدد ٣٠ ) وانظر أيضاً مادة ١٨٢ من اللائحة التنفيذية ( انظر مایل ص ١١٧ ) .

**مادة ٧٢ -** العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

- (١) الإنذار .
- (٢) توجيه اللوم .
- (٣) توجيه اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة .
- (٤) العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة .
- (٥) العزل مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة ، وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن .

وكل فعل يزرى بشرف عضو هيئة التدريس أولا يلائم صفته كعالم مسلم ، أو يتعارض مع حقائق الإسلام ، أو يمس دينه وفزاهته يكون جزاؤه العزل .

**مادة ٧٣ -** تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة عضو هيئة التدريس وقبول مجلس الجامعة لها وموافقة الوزير المختص وذلك فيما عدا الحالات التي نصت عليها القوانين واللوائح الخاصة بالمخالفات المالية . ولا تأثير للدعوى التأديبية في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئتين عن الواقعة ذاتها .

**مادة ٧٤ -** لرئيس الجامعة أن يوجه تنبيها الى أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم أو يتصرفون تصرفا لا يلائم صفتهم كعلماء مسلمين ويكون التنبيه شفويا أو كتابيا . وله توقيع عقوبتى الإنذار وتوجيه اللوم المنصوص عليهما في المادة ٧٢ ، أو يطلب نقلهم الى وظائف أخرى خارج نطاق الأزهر وذلك كله بعد سماع أقوال عضو هيئة التدريس وتحقيق دفاعه . ويكون قراره في ذلك مسببا ونهائيا .

وعلى عميد كل كلية أن يبلغ رئيس الجامعة كل مايقع من أعضاء هيئة التدريس في كليته من إخلال بواجباتهم أو بمقتضيات وظيفتهم .

**مادة ٧٥ -** تمنح جامعة الأزهر الدرجات العلمية الآتية وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية :

( أولا ) درجة الاجازة العالية للكليات والمعاهد ، وتعادل الليسانس أو البكالوريوس في الجامعات الأخرى بالجمهورية العربية المتحدة .

(ثانياً) درجة التخصص في دراسة من الدراسات المقررة في إحدى الكليات وتعادل درجة الماجستير<sup>(١)</sup> .

(ثالثاً) درجة العالمية في أى الدراسات الإسلامية أو العربية من إحدى كليات الدراسات الإسلامية والدراسات العربية للحاصلين على الإجازة العالية منها أو من غيرها من الكليات ، وتعادل درجة الدكتوراه .

(رابعاً) درجة العالمية أو الدكتوراه في أى الدراسات العليا من أى الكليات الأخرى .

(خامساً) ( مضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ ) درجة الدبلوم في التخصصات المختلفة .

**مادة ٧٦ -** تبين اللائحة التنفيذية تفصيل الدرجات العلمية والإجازات التي تمنحها جامعة الأزهر والشروط اللازمة للحصول على كل منها . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية التعديل في الدرجات العلمية بالإضافة أو بالحذف ، ويكون ذلك بناء على عرض الوزير المختص وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للأزهر فيما يخصه .

**مادة ٧٧ -** تبين اللائحة التنفيذية مناهج الدراسة والمقررات التي تدرس لنيل الدرجات العلمية والإجازات والشهادات التي تمنحها جامعة الأزهر ، كما تبين كيفية توزيعها على سنى الدراسة وفصولها الدراسية .

١ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه لا يصح الاستناد الى نص المادة ٧٥ فقرة ثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إعادة تنظيم الأزهر التي تقتضى بأن درجة التخصص في دراسة من الدراسات المقررة في إحدى كليات جامعة الأزهر تعادل درجة الماجستير في تقرير معادلة الشهادة الحاصل عليها المدعى لدرجة الماجستير ذلك ان هذه المادة انما تتناول الشهادات والدرجات التي تمنحها كليات جامعة الأزهر ، التي نظمها القانون سالف الذكر ، فلا يسرى حكمها على الشهادات التي كانت تمنحها الجامعة الأزهرية قبل صدور هذا القانون ، والتي كانت تغاير تمام المغايرة الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها جامعة الأزهر ( الإدارية العليا ١٢/٦/١٩٧٠ - الطعن ١٣١٥ لسنة ١٢ ق ) .

ولمجلس الجامعة ، بناء على طلب الكلية أو المعهد وموافقة المجلس الأعلى للأزمـر فيما يخصه ، أن يعدل في هذه المناهج والمقررات بالإضافة أو بالحذف إذا اقتضت مصلحة التعليم ذلك .

**مادة ٧٨ -** تنظم اللائحة التنفيذية الامتحانات . ولاتمنح الدرجات العلمية أو الإجازات العالية أو الشهادات إلا لمن نجح في جميع الامتحانات المقررة لكل منها .

**مادة ٧٩ -** يشترط لنجاح الطالب في الامتحانات أن ترضى لجنة الامتحانات ، عن فهمه وتحصيله في كل مقررات الدراسة ، وذلك وفقا لاحكام اللائحة التنفيذية .

**مادة ٨٠ -** لمجلس الجامعة ، بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد ، أن يعفى طالب الإجازة العالية من المقررات الدراسية كلها أو بعضها عدا مقررات السنة النهائية إذا ثبت أنه حضر مقررات دراسية تعادلها في كلية جامعية أو معهد عال معترف بهما من الجامعة ، وللمجلس أن يعفيه كذلك من امتحانات النقل كلها أو بعضها إذا ثبت أنه أدى بنجاح امتحانات تعادلها في كلية أو معهد عال معترف بهما من الجامعة .

وللمجلس أن يعفى طالب الدراسات العليا من بعض المقررات الدراسية ومن امتحاناتها إذا ثبت أنه حضر مقررات ماثلة في كلية جامعية أو معهد عال معترف بهما أو أدى بنجاح الامتحانات المقررة .

**مادة ٨١ -** يشترط في قيد الطالب للتخصير لدرجة التخصص أو لدرجة العالمية أن يحصل على إذن من مجلس الكلية في متابعة الدراسات والبحوث الخاصة بالدرجة .

**مادة ٨٢ -** يشترط في رسالة العالمية : « الدكتوراه » أن تكون عنلا ذا قيمة علمية يشهد للطالب بكفايته الشخصية في بحوثه ودراساته ويأتى للعلم بفائدة محققة .

ويشترك مجمع البحوث الإسلامية في الموضوعات التي تتصل باختصاصه .

## الباب الخامس

### المعاهد الأزهرية (١)

**مادة ٨٢ -** تلحق بالأزهر المعاهد الأزهرية المذكورة في اللائحة التنفيذية ، ويجوز أن تنشأ معاهد أخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر .

وتسمى الأقسام الابتدائية منها المعاهد الإعدادية للأزهر ، وتسمى الأقسام الثانوية المعاهد الثانوية للأزهر .

**مادة ٨٤ -** تقوم مدارس تحقيق القرآن مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الإعدادية للأزهر .

وتحدد اللائحة التنفيذية نظام القبول وشروطه بالنسبة للمتقدمين من تلاميذ هذه المدارس ومن غيرها .

**مادة ٨٥ -** الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقة بالأزهر تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الإسلامية ، وإلى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس الأخرى المماثلة ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها وإعدادهم الإعداد الكامل للدخول في كليات جامعة الأزهر ولتنهياً لهم جميعاً فرص متكافئة في مجال العمل والإنتاج كما تنهياً لهم الفرص المتكافئة للدخول في كليات الجامعات الأخرى في الجمهورية العربية المتحدة وسائر الكليات ومعاهد التعليم العالي .

---

١ - صدر القرار الوزاري رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٨٦ ونص في مادته الأولى على أنه استثناء من أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ ، بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثل الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة ، يجوز الاستعانة بمحفظي القرآن الكريم بالمعاهد الأزهرية حتى سن السبعين ( الوقائع المصرية ن ١٩٨٦/٧/٨ - العدد ١٥٤ ) .

**مادة ٨٦ -** ( معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ ) مدة الدراسة في المعاهد الإعدادية للأزهر ثلاث سنوات يعد فيها التلميذ الى جانب ما يحصل من علوم الدين واللغة للحصول على الشهادة الإعدادية .

**مادة ٨٧ -** ( معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ ) مدة الدراسة في المعاهد الثانوية في الأزهر أربع سنوات يعد فيها التلميذ الى جانب ما يحصل من علوم الدين واللغة للحصول على شهادة الثانوية العامة بأحد قسميها العلمي والأدبي أو الحصول على الشهادة الثانوية الفنية بأحد أنواعها الصناعي والتجاري والزراعي وغيرها .

ويجوز أن تعدل مدة الدراسة في الأقسام الثانوية الفنية بالزيادة أو النقص بقرار من رئيس الجمهورية .

**مادة ٨٨ -** للحاصلين على الشهادة الإعدادية من المعاهد الإعدادية للأزهر حق الدخول في المعاهد الثانوية للأزهر ولهم إلى ذلك فرص متكافئة مع نظرائهم للتقدم الى المدارس الأخرى التي تجعل الشهادة الإعدادية شرطاً للقبول .  
وتحدد وزارة التربية والتعليم مدى التجاوز عن شرط السن بالنسبة لهؤلاء التلاميذ على أن يوضح ذلك في اللائحة التنفيذية .

كما يجوز للحاصلين على الشهادة الإعدادية من المدارس الإعدادية العامة أن يطلبوا الالتحاق بالمعاهد الثانوية للأزهر بعد النجاح في امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الإعدادية من المعاهد الإعدادية للأزهر .

**مادة ٨٩ -** للحاصلين على الشهادة الثانوية من المعاهد الثانوية للأزهر حق الدخول في إحدى كليات جامعة الأزهر ومعاهدها وفق قواعد القبول التي يقرها مجلس الجامعة ولهم إلى ذلك فرص متكافئة مع نظرائهم للتقدم إلى الكليات المختلفة في الجامعات الأخرى وإلى سائر الكليات ومعاهد التعليم العالي وفقاً للقواعد المقررة لذلك .

كما يجوز للحاصلين على الشهادة العامة من المدارس الثانوية العامة أن

يطلبوا الالتحاق بإحدى كليات جامعة الأزهر ومعامدها بعد النجاح في امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الثانوية من المعاهد الثانوية للأزهر .

**مادة ٩٠ -** مع مراعاة أحكام المواد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ من هذا القانون تحدد اللائحة التنفيذية المواد التي تدرس في كل من المعاهد الإعدادية والثانوية للأزهر بناء على اقتراح لجنة من الأزهر ووزارة التربية والتعليم كما تحدد اللائحة التنفيذية شروط القبول والنظام العام للدراسة والامتحانات في هذه المعاهد .

**مادة ٩١ -** يكون للمعاهد الأزهرية إدارة عامة مهمتها الإشراف والإدارة ، وعلى وزارة التربية والتعليم تقديم المعونة اللازمة في هذا الشأن ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مهمة هذه الإدارة ونظام العمل بها واختصاصات مديرها وموظفيها ووسائل التعاون بينها وبين وزارة التربية والتعليم .

**مادة ٩٢ -** تشكل لجنة من الأزهر ووزارة التربية والتعليم لوضع المناهج وتخطيط المواد الدراسية في المعاهد الأزهرية وفقا لأحكام هذا القانون وتحدد اللائحة التنفيذية نظام العمل في هذه اللجنة .

**مادة ٩٣ -** تجرى الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ، بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم ، امتحانات الشهادات الإعدادية والثانوية بأنواعها المختلفة في المعاهد الأزهرية .

## الباب السادس

### في الأحكام الانتقالية

**مادة ٩٤ -** إلى أن يتم تنفيذ هذا القانون ويتعادل خريجو الأقسام الابتدائية والثانوية بالمعاهد الأزهرية مع نظرائهم من خريجي المدارس الإعدادية والثانوية ، تنظم دراسات إضافية للتلاميذ المقيدين في هذه الأقسام ، حين صدور هذا القانون لتأهيلهم لدخول امتحانات معادلة للشهادة الإعدادية

بالنسبة لتلاميذ الأقسام الابتدائية للمعاهد الأزهرية والشهادة الثانوية العامة أو الفنية بالنسبة لتلاميذ الأقسام الثانوية لهذه المعاهد .

وعلى وزارة التربية والتعليم أن تعاون في تنفيذ هذه الدراسات ، وأن تعد العدة لعمل امتحانات المعادلة المشار إليها في ختام العام الدراسي ١٩٦١ / ١٩٦٢ .

ومع ذلك فإن من حق كل حاصل على إحدى الشهاداتين الابتدائية أو الثانوية من هذه الأقسام دخول امتحانات المعادلة المشار إليها وفقا للنظام الذي تحدده اللائحة التنفيذية ، وينتهى العمل بهذا النظام بانتهاء العام الدراسي ١٩٦٥ / ١٩٦٦ .

**مادة ٩٥ -** يستمر قبول التلاميذ الحاصلين على الشهادة الابتدائية من الأقسام الابتدائية في المعاهد الأزهرية هذا العام في الأقسام الثانوية بهذه المعاهد وفقا للنظام الذي تحدده اللائحة التنفيذية وتعديل مناهج الدراسة بالنسبة لهؤلاء التلاميذ وللتلاميذ المعيّدين بالسنة الأولى بالأقسام الثانوية على الوجه الذي يحقق التعادل في آخر المرحلة .

**مادة ٩٦ -** ابتداء من العام الدراسي ١٩٦٢ / ١٩٦٣ وإلى ابتداء العام الدراسي ١٩٦٦ / ١٩٦٧ يكون للتلاميذ الحاصلين على معادلة الشهادة الإعدادية أو معادلة الشهادة الثانوية المشار إليهما في المادتين السابقتين كل الحقوق المقررة للحاصلين على الشهادة الإعدادية أو الشهادة الثانوية ، سواء في القبول بالمدارس والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي ، أو في غير ذلك من الحقوق المقررة باللوائح والقوانين والقرارات ، مع التجاوز عن شرط السن إلى سنتين بالنسبة للحاصلين على معادلة الإعدادية وإلى ثلاث سنوات بالنسبة للحاصلين على معادلة الثانوية أو طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

**مادة ٩٧ -** الطلاب المقيدون في كليات الأزهر الحالية ، والذين ينتظر قيدهم في أول الموسم الدراسي ١٩٦١ / ١٩٦٢ ، تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون النظام الذي يتبع للملاءمة بين وضعهم وبين مقتضيات تطبيق هذا القانون . ومع ذلك فإنه يجوز أن تزداد سنوات الدراسة بالنسبة للطلاب المقيدين حاليا



في كليات الأزهر سنة أو سنتين بصفة مؤقتة لتحقيق هذه الملامة .  
كما يجوز للحاصلين على الشهادة العالية من كليات الأزهر الحالية أن  
يتنظموا في دراسات عليا في جامعة الأزهر الجديدة للحصول على درجة  
التخصص أو العالمية .  
وللذين يحصلون منهم على إحدى هاتين الدرجتين أو كليهما مثل الحقوق  
المخولة للحاصلين عليهما أو على الماجستير أو الدكتوراه من جامعات الجمهورية  
العربية المتحدة .

**مادة ٩٨ -** يحتفظ للعلماء الموظفين الآن وللمدرسين في أقسام الأزهر المختلفة  
وفي المعاهد الأزهرية وأعضاء هيئات التدريس في كليات الأزهر الحالية وأعضاء  
جماعة كبار العلماء ، كما يحتفظ لأصحاب الحقوق من أولاد العلماء وللطلاب في  
الكليات والمعاهد الأزهرية والأقسام العامة بكل الحقوق المالية المقررة لهم قبل  
صدور هذا القانون سواء في المرتبات أو في المعاشات أو في الأوقاف أو في مدة  
الخدمة بالنسبة للموظفين أو غير ذلك على أن تتضمن اللائحة التنفيذية لهذا  
القانون تحديد كل ما يتعلق بهذه الحقوق بالنسبة للذين يعينون في الوظائف أو  
يلتحقون بأقسام الدراسة المختلفة مستقبلاً (١) .

١ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه باستقراء النصوص التشريعية التي تناولت تنظيم  
جامعة الأزهر يبين أن المشرع أصدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بأعادة تنظيم  
الأزهر والهيئات التي يشملها متضمنا النص على أن تتكون جامعة الأزهر من عدد من  
الكليات منها كلية الدراسات الإسلامية وكلية الدراسات العربية ، وتحددت كليات  
الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة وكلية أصول الدين . وقد سارع الشارع في تنظيم  
هذه الجامعة على نحو مثيل للنظام الخاص بالجامعات الأخرى بالجمهورية العربية  
المتحدة . وبما احتواء من مزايا أدبية ومالية ، وهو ما لم تعهده هذه الجامعة من قبل ،  
وقد احتفظ القانون في المادة ٩٨ منه لأعضاء هيئة التدريس في كليات الأزهر التي كانت  
قائمة بكل الحقوق المالية المقررة لهم قبل صدوره على أن تتضمن اللائحة التنفيذية لهذا  
القانون تحديد كل ما يتعلق بهذه الحقوق بالنسبة للذين يعينون في هذه الوظائف ، وقد  
ترتب على ذلك أن انتقل إلى هذه الكليات القائمون بالتدريس فيها بحقوقهم المالية  
وصفاتهم العلمية التي كانوا بها في كلياتهم ، وذلك إلى أن تقرقر قواعد نقلهم إلى

**مادة ٩٩** - تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت الإشارة إليه في هذا القانون :

- (١) اختصاصات شيخ الأزهر ، ووكيل الأزهر ، ورئيس جامعة الأزهر ، ووكيل جامعة الأزهر ، وعمداء الكليات ، والأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر ، والأمين العام للجامعة ، ومدير الثقافة والبعوث الإسلامية ، ومدير المعاهد الأزهرية ، والمجالس المختلفة ، وذلك في الحدود المبينة في هذا القانون .
- (٢) جدول المرتبات والمكافآت لشيخ الأزهر ووكيل الأزهر وأعضاء المجلس الأعلى للأزهر وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية .
- (٣) كيفية إدارة أموال جامعة الأزهر .
- (٤) شروط قبول الطلاب في الجامعة .
- (٥) نظام تأديب الطلاب .

التدريس بالجامعة الجديدة . وفي ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٢ صدر القرار الجمهوري رقم ٨١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن قواعد نقل القائمين بالتدريس بكلية جامعة الأزهر الى هيئة التدريس بها مشروطا فمين يعتبر عضوا بهيئة التدريس جملة شروط ، استأنس فيها بالشروط المقررة لاختيار اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الواردة في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ، فاعتد هذا القرار بالالقاء العلمية التي كانت ممنوحة لهم والمؤهلات العلمية الأزهرية والانتاج العلمي بالنسبة لوظيفتي استاذ مساعد واستاذ ، وقد ترتب على تطبيق هذا القرار مفارقات كانت مثارا للشكوى من القرارات الفردية التي صدرت طبقاً لأحكامه ، سواء بالنسبة للذين نقلوا الى هيئة التدريس او الذين لم ينقلوا اليها ولذلك صدر القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٤ في ٥ يوليو سنة ١٩٦٤ لمعالجة هذا الوضع بمرعاة مقتضيات العدالة ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص امام الجميع ، ووضع اسسا جديدة للنقل الى كليات الجامعة ، وقضى بالغاء القرار الجمهوري المشار اليه ، مرجبا في الوقت ذاته عدم الاخلال بالوظائف والمرتبات التي اكتسبها اصحابها بالتطبيق لأحكامه ، وقد نصت المادة الاولى منه على ان " تحدد وظائف واقدمية اعضاء هيئة التدريس في كليات الأزهر السابقة الذين نقلوا الى هيئة التدريس بجامعة الأزهر او ينقلون اليها بقرار من نائب رئيس الوزراء للوقوف وشئون الأزهر بعد اخذ رأى لجنة تشكل بقرار من مجلس الجامعة يوافق شيخ الأزهر على تشكيلها ويجب ان يصدر هذا القرار خلال سنة على الاكثر" من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتراعى في اصداره الاعتبارات الآتية :

- (٦) كل ما يتعلق بالمنح والمكافآت والإعانات الخاصة بالطلاب .  
(٧) مناهج الدراسة .

١ - تاريخ حصول عضو هيئة التدريس على الشهادة أو الدرجة العلمية والتي تعتبر كافية للتأهيل للتدريس بالجامعة وفقا لما يقرره نائب رئيس الوزراء للأوقاف وشئون الأزهر بعد أخذ رأى مجلس الجامعة . وتعتبر العالمية من درجة استاذ وشهادة قسم التخصص القديم والعالمية والنظمية والعالمية مع إجازة القضاء الشرعى والعالمية مع إجازة التدريس والعالمية مع إجازة الوعظ والإرشاد كافية للتأهيل للتدريس بالجامعة .

٢ - درجته المالية وأقدميته فيها بالنسبة لزملائه ..

٣ - اللقب العلمى الحاصل عليه لى كليته أو فى معهد علمى من مستواها .

٤ - تاريخ شغله وظيفية فى هيئة التدريس بكلية الجامع الأزهر السابقة أو معهد علمى من مستواها ..

ويجوز أن ينقل الى وظيفة خارج الجامعة من لم ينقل اليها من أعضاء هيئة التدريس المتقدم ذكرهم كما يجوز نقلهم الى وظائف مدرسين خارج هيئة التدريس بجامعة الأزهر على أن تطبق فى شأنهم أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . وتنفيذا لحكم المادة الأولى من القانون المشار اليه اصدر نائب رئيس الوزراء للأوقاف وشئون الأزهر القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ فى شأن قواعد نقل القائمين بالتدريس فى كليات الأزهر الى هيئة التدريس فى جامعة الأزهر ، ونص فى المادة الأولى منه على أن « تحدد وظائف وأقدميات أعضاء هيئة التدريس فى كليات الجامع الأزهر الذين نقلوا أو ينقلون الى جامعة الأزهر وفقا للقواعد الموضحة فى المواد التالية مع الاحتفاظ لأعضاء هيئة التدريس الذين تحددت مراكزهم بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ٨١٨ لسنة ١٩٦٢ بوظائفهم ومرتباتهم » . ونص فى المادة الثانية على أن يوضع لى وظيفة استاذ :

- ١ - الحاصلون على شهادة العالمية من درجة استاذ أو ما يعادلها بشرط أن يكونوا قد مضى على حصولهم على هذه الشهادة واحد وعشرون عاما على الأقل .  
٢ - الحاصلون على شهادة التخصص القديم بشرط أن يكونوا قد مضى على حصولهم على هذه الشهادة أربعة وعشرون عاما على الأقل .

٣ - .....

٤ - .....

وذلك على أن يتوافر فى كل منهم :

- أولا : أن يكون قد حصل على الدرجة الثانية على الأقل ( حسب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ) .

- (٨) مدة الدراسة ومدة الامتحان ومدة العطلة .  
 (٩) الدرجات العلمية والشهادات التي تمنحها الجامعة وشروط كل منها .  
 (١٠) القواعد العامة للامتحان .

ثانيا : ان يكون قدم قام بتدريس مادة من مواد الدراسة المقرر في جامعة الازهر مدة لا تقل عن ستة عشر عاما .

يستفاد من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ان المشروع قد ناط بنائب رئيس الوزراء للأوقاف وشئون الازهر اصدار القرار بتحديد وظائف وأقدمية اعضاء هيئة التدريس بكلية جامعة الازهر بعد اخذ رأى لجنة تشكل بقرار من مجلس الجامعة يوافق على تشكيلها شيخ الازهر بمراعاة اعتبارات أربعة تنحصر في تاريخ التخرج وتاريخ شغل وظيفة في هيئة التدريس بكلية الجامع الازهر وأقدمية الدرجة المالية واللقب العلمي ، وهذه الاعتبارات قد وردت في القانون مجملة دون تحديد لمضمونها أو تعيين للشروط الواجب توفرها بالنسبة للتعيين في كل وظيفة من وظائف هيئة التدريس كى يشغل العضو وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد أو مدرس ، ولذلك اصدر القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ بتفصيل ما أجمله القانون المذكور لأنفاذ احكامه تحقيقا للاعتبارات المشار اليها فحدد مددا معينة يجب على العضو أن يقضيها من تاريخ حصوله على المؤهل الدراسي تختلف باختلاف نوع المؤهل فاشتراط فيمن يوضع في وظيفة أستاذ أن يقضى ٢١ عاما على تخرجه حاملا شهادة العالمية من درجة أستاذ ، واعتبرها الاصل في الوظيفة من حيث معادلتها لدرجة الدكتوراه لأن الحصول عليها شرط اساسي للإلتحاق بهيئات التدريس بالجامعة ثم تدرج في تحديد المدة بالنسبة لباقي المؤهلات . فأضاف عددا من السنين ووضع الفرق الزمني بين هذه المؤهلات وشهادة العالمية من درجة أستاذ كما حدد مدة لا تقل عن ستة عشر عاما يقضيها العضو في تدريس مادة من مواد الدراسة المقررة في جامعة الازهر أى في إحدى كلياتها ، وهى مدة رأها مصدر القرار كافية لاكتساب الخبرة العملية والعلمية التي تؤهله لشغل وظيفة أستاذ ويكون قادرا على حمل عبء رسالتها العلمية ، دون ما اعتداد بالمدد التي يكون العضو قد قضاه في جهات أخرى تقل في مستواها عن مستوى كليات الجامعة والتي لا صلة لها بالتدريس فيها ، كما حدد القرار الدرجة الثانية كشرط للنقل الى وظيفة أستاذ باعتبارها تعادل الدرجة الأولى ، اذ النقل من الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى أمر ميسور ويتفق مع القوانين والنظم المالية ، بعكس النقل من الدرجة الثالثة الى ما يعادل الدرجة الأولى ، فانه يجاى هذه القوانين والنظم ، ولذلك جعل الحصول على الدرجة الثالثة شرطا للنقل الى وظيفة أستاذ مساعد والدرجة الثانية شرطا للنقل الى وظيفة أستاذ وعلى ذلك يكون الحكم

- (١١) مدة اشتغال المتحدين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم .
- (١٢) الانتداب للتدريس .
- (١٣) تحديد المكافآت المالية والمنح لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين .
- (١٤) نظام تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وجدول المرتبات والمكافآت في الجامعة .
- (١٥) قواعد الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلاب .
- (١٦) القواعد العامة للتنظيم الدراسي والإدارى في المعاهد الأزهرية المحقة وذلك في الحدود المبينة في هذا القانون .

المطعون فيه قد أخطأ حينما أهدر شرط الحصول على الدرجة الثانية للنقل الى وظيفة استاذ . وإن كان القرار المشار اليه لم يتضمن النص على اللقب العلمى الذى حصل عليه العضو في كلية من كليات الجامع الأزهر في حين أن القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٤ قد نص عليه ضمن الاعتبارات التى يجب مراعاتها للنقل الى هيئة التدريس فإن الممول عليه هنا هو حكم القانون ولا يصح اغفاله عند تطبيق احكامه بل يجب الاخذ به شأن باقى الاعتبارات الأخرى . ويخلص من جماع ماتقدم أن التحديد الذى جاء به القرار المذكور على الوجه المبين سابقا لم يخرج به عما تضمنته القانون بل جاء في إطاره العام الذى رسمه وفى حدود الاعتبارات المطلقة التى أمر بمراعاتها ، كى يمارس مصدر القرار سلطته المخولة له في القانون بتحديد الوظائف واقداميات اعضاء هيئة التدريس وغنى عن البيان أن العبرة هى بتوفر الشروط المتقدمة وقت صدور القرار المشار اليه في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ أى بالنظر الى الحالة التى كان عليها العضو في هذا التاريخ دون الالتفات الى تاريخ سابق . أن القانون قد استهدف من القواعد التى وضعها للنقل الى هيئة التدريس الا يكون الاستاذ الا من تجمعت لديه حميلة الاشتراطات التى استبتها فاذا ماتوفرت في جميع المرشحين فلا يسوغ نقلهم جميعا الى وظيفة استاذ بل يجب اختيار الاصلح منهم ، حسب حاجة العمل وماتقتضيه خطط الدراسة في كل كلية بل في كل قسم من اقسامها ، في حدود عدد الوظائف التى ادرجت في الميزانية لهذا الغرض ، وتجري المقارنة بينهم عند تزاحمهم على اساس جماع ماتتوفر في كل منهم من الشروط ثم تفضيل من يكون ارجحهم واسبقهم في توافرها فيه ، وذلك بالنظر اليها كافة دون تقديم شرط على آخر أو اعطاء شرط المقام الاول وكل الاهمية كمعيار للاختيار بل تقدر الافضلية من خلال جميع هذه الشروط بحكم كونها اعتبارات يجب مراعاتها جميعا وعلى

**مادة ١٠٠ -** تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون في مدى أربعة أشهر من تاريخ صدوره ، ويعمل بها من تاريخ صدورها <sup>(١)</sup> . وللوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال الفترة التي تعد فيها اللائحة التنفيذية لحين صدورها .

**مادة ١٠١ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ ( ٥ يولييه سنة ١٩٦١ )

---

قدم المساواة وبذات الأهمية وذلك كله لتحقيق الهدف الذي رمى إليه المشرع من وراء التنظيم المستحدث للجامعة الجديدة . بما يكفل تدعيمها وتمكينها من أداء رسالتها . وسلطة الإدارة في هذا الشأن ليست مطلقة تترخص في اختيار من تراه حسبما تشاء وإنما هي مقيدة بالقواعد التنظيمية التي وضعتها استهداء بالاعتبارات التي نص عليها القانون ، وعليها أن تلتزمها في مجال التطبيق الفردي فإن هي حادت عنها أو انحرفت بها أو خرجت عليها يكون قرارها مشوباً بعيب مخالفة القانون ( الإدارية العليا ١٩٧٢/٦/٢٥ - الطعن ١٤٧٦ لسنة ١٤ ق ) .

١ - صدرت اللائحة التنفيذية بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ( مائلي ص ٦٣ ) .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١

بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها (١) و (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات

التي يشملها؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات؛

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ بتطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون

الجامعات على جامعة الأزهر؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شئون

الأزهر وتحديد مسؤولياتها؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء؛

وعلى ما ارتأه المجلس الأعلى للأزهر؛

---

١ - صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ ونص في المادة الثالثة منه على أن تستبدل عبارة « مدير جامعة الأزهر » بعبارة « رئيس جامعة الأزهر » أينما وردت في نصوص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أو لائحته التنفيذية ( الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ تابع ص ٢٤٤ )

٢ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ ونص في مادته الأولى على أن يفوض السيد الدكتور / عاطف محمد نجيب صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ( الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ تابع في ٢٠ / ١١ / ١٩٨٦ ) .

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة :

قرر :

**مادة ١-** يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليها المرافقة لهذا القرار ويلغى كل نص يخالف أحكامها .

**مادة ٢-** تلغى المادتان الأولى والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، ويستمر العمل بباقي أحكامه فيما لا يخالف أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أو أحكام اللائحة التنفيذية المرافقة ، كما يستمر العمل فيها لا يخالفهما بأحكام القرارات التنظيمية والتكميلية المؤقتة الصادرة تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ حتى تصدر اللوائح الداخلية الجديدة للكليات والمعاهد وكذلك اللوائح الأخرى المشار إليها في اللائحة التنفيذية المرافقة .

**مادة ٣-** مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه لا تنفذ قرارات المجلس الأعلى للأزهر أو مجمع البحوث الإسلامية أو مجلس جامعة الأزهر فيما يحتاج إلى استصدار قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو من مجلس الوزراء إلا بعد اعتمادها من وزير شؤون الأزهر طبقاً للمادتين ١١ ، ٥٠ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، ويسرى ذلك على ما يصدر من قرارات في المسائل المنصوص عليها في المواد ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ / ب ، ٣٤ / ٢ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٨٣ من القانون المذكور ، وكذلك في المسائل التي جعل هذا القانون لوزير شؤون الأزهر اختصاص إصدار قرار فيها .

**مادة ٤-** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛  
صدر بمراسلة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٥ ( ١٩ مارس سنة ١٩٧٥ )



## الباب الأول

### أحكام عامة

(١) شيخ الأزهر :

**مادة ١ -** شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام ، وله الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية والعربية في الأزهر وهيئاته .

**مادة ٢ -** مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لشيخ الأزهر بالنسبة للأزهر وهيئاته وللعاملين بها عدا جامعة الأزهر جميع الاختصاصات المقررة للوزير في كافة القوانين واللوائح .  
ويكون له بالنسبة لجامعة الأزهر الاختصاصات المقررة في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة .

(٢) وكيل الأزهر :

**مادة ٣ -** يعاون وكيل الأزهر شيخ الأزهر ويقوم مقامه عند غيابه ولشيخ الأزهر أن يفوضه في ممارسة بعض اختصاصاته المنصوص عليها في المادة السابقة .

**مادة ٤ -** مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لوكيل الأزهر بالنسبة لهيئات الأزهر وللعاملين بها عدا الجامعة جميع الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة في كافة القوانين واللوائح .

(٣) النظام المالي للأزهر :

**مادة ٥ -** تطبق أحكام القوانين واللوائح المالية المعمول بها في الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه أو في هذه اللائحة .

**مادة ٦ -** يكون للأزهر ميزانية تمثل قسما ضمن موازنة الجهاز الإداري للدولة إيرادات ومصروفا وتنقسم إلى فروع وفصول وفقا لما تقتضيه طبيعة العمل ، وما يتفق عليه بين الأزهر ووزارة المالية .

وتتفق السنة المالية للأزهر وهيئاته في بدايتها ونهايتها مع السنة المالية للدولة .

**مادة ٧ -** تعد كل هيئة من هيئات الأزهر ما يخصها في مشروع الميزانية بناء على تقديرات مصحوبة بالبيانات والإحصاءات والاسس التي بنيت عليها . ويعرض مشروع الميزانية على المجلس الأعلى للأزهر للنظر فيه ، وبعد إقراره يرسل الى وزير شئون الأزهر ليتولى عرضه على الجهات المختصة في المواعيد المقررة .

كما تتولى كل هيئة من هذه الهيئات إعداد ما يخصها من الحساب الختامي ثم يعرض على المجلس الأعلى للأزهر الذى يتولى إعداد الحساب الختامي ثم يرسله الى وزير شئون الأزهر .

**مادة ٨ -** يكون لكل هيئة من هيئات الأزهر جهاز إدارى ومالى تحت إشراف رئيسها ويتكون من الأقسام والوحدات التى يصدر بتحديداتها وبيان اختصاصاتها قرار من المجلس الأعلى للأزهر .

كما ينشأ جهاز إدارى ومالى مركزى لهيئات المجلس الأعلى للأزهر ومجمع البحوث الإسلامية والمعاهد الأزهرية ، تحت إشراف الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ٩ -** يتولى الأزهر وهيئاته إقامة مبانيها ومنشأتها ويقوم بالأعمال اللازمة لصيانتها وترميمها وكذلك أعمال صيانة وإصلاح الأجهزة والمعامل والآلات بواسطة إدارة هندسية تضم بعض أعضاء هيئات التدريس بجامعة الأزهر وغيرها من الجامعات المصرية أو من يرى الاستعانة بهم لخبرتهم ، وتتولى هذه الإدارة تصميم وتنفيذ مشروعات المباني في حدود الميزانية ، ويجوز أن يعهد الأزهر وهيئاته الى المكاتب الهندسية الخاصة بالقيام بهذه الأعمال . ويتقاضى المشتركون في هذه الأعمال مقابل أتعاب ومكافآت بالفئات التى تتقرر في اللائحة الداخلية لهذه الإدارة وتصدر بقرار من شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وأخذ رأى مجلس الجامعة .

وتعتبر هذه الأعمال بالنسبة لأعضاء هيئات التدريس بجامعة الأزهر الذين يشتركون فيها مزاولة للمهنة داخل الجامعة .

وتحدد مكافآت أعضاء هيئات التدريس الذين يشتركون في هذه الإدارة أو في الأعمال المذكورة بقرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح مجلس جامعة الأزهر وموافقة المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ١٠ -** تحدد مرتبات ومكافآت شيخ الأزهر ووكيل الأزهر والأمناء العاميين لهيئاته ومدير عام المعاهد الأزهرية وأعضاء المجلس الأعلى للأزهر وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية ومدير الجامعة ووكلائها وأمينها العام وأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بها ومكافآت المجالس واللجان المختلفة على الوجه المبين بالجدول (١) المرافق لهذه اللائحة .

## الباب الثاني

### المجلس الأعلى للأزهر

**مادة ١١ -** مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة ، يكون للمجلس الأعلى للأزهر بالنسبة لجامعة الأزهر الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى للجامعات بالنسبة للجامعات الأخرى في القوانين واللوائح المنظمة لها .

**مادة ١٢ -** يدعو شيخ الأزهر المجلس الأعلى للأزهر إلى الاجتماع مرة على الأقل كل شهرين كما يدعو إلى الاجتماع بناء على طلب أغلبية أعضائه بكتاب مسبب ، ولوزير شئون الأزهر حضور اجتماعات المجلس الأعلى للأزهر ، وفي هذه الحالة تكون له رئاسة المجلس .

ويكون الاجتماع صحيحا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس المجلس .

مع مراعاة حكم المادة ١٣ من هذه اللائحة يصدر شيخ الأزهر قرارات المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ١٣ -** مع مراعاة أحكام المادة ١١ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تبليغ قرارات المجلس الأعلى للأزهر الى وزير شئون الأزهر خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها .

**مادة ١٤ -** يقوم الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر بإمانة المجلس والإشراف على تحرير محاضر جلساته وإثباتها في سجل خاص يوقعه شيخ الأزهر بعد توقيعهم من الأمين العام كما يقوم الأمين العام بتبليغ قرارات المجلس الى الجهات المختصة .

ويرأس الأمين العام جهاز المجلس المنصوص عليه في المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

**مادة ١٥ -** يتكون جهاز المجلس الأعلى للأزهر من الأقسام الفنية والإدارية والمالية وغيرها اللازمة للقيام بعمله ، ويصدر قرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح الأمين العام للمجلس لتحديد هذه الأقسام وتحديد اختصاصاتها وتنظيم عملها .

**مادة ١٦ -** مع مراعاة أحكام المادة ١٠ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يدير الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر تحت إشراف شيخ الأزهر ، الأعمال الفنية والمالية والإدارية لجهاز المجلس ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح في حدود اختصاصه .

ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون للأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر بالنسبة لجهاز المجلس والعاملين به جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح في كافة القوانين واللوائح .

## الباب الثالث

### (١) مجمع البحوث الإسلامية

(أولا) واجبات المجمع :

**مادة ١٧** - يباشر المجمع نشاطه لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون ، وعلى الأخص مايتأتى :

(١) البحث العميق الواسع في الفروع المختلفة للدراسات الإسلامية .

(٢) العمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وتجليتها في جوهرها الإصلي الخالص .

(٣) توسيع نطاق العلم بالإسلام والثقافة الإسلامية لكل مستوى وفى كل بيئة .

(٤) تحقيق التراث الإسلامى ونشره .

(٥) بيان رأى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية أو اقتصادية .

(٦) حمل تبعة الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

(٧) تتبع ماينشر عن الإسلام والتراث الإسلامى من بحوث ودراسات فى الداخل والخارج للانتفاع بما فيها من رأى صحيح أو مواجهتها بالتصحيح والرد .

(٨) رسم نظام يعوث الأزهر الى العالم والبعوث الوافدة من العالم إليه .

(٩) المعاونة فى توجيه الدراسات الإسلامية العليا لدرجتى التخصص والعالمية فى جامعة الأزهر والإشراف على هذه الدراسات والمشاركة فى امتحاناتها .

(١٠) العمل على تنظيم القواعد وتوحيد الأسس التى تقوم عليها المسابقات والمنح العلمية والجوائز التى تمنحها الدولة لتشجيع الدراسات الإسلامية ، وإجراء المسابقات وتقديم المنح العلمية والجوائز المالية لهذا الغرض .

وللمجمع فى سبيل تحقيق أهدافه وفى حدود اختصاصه أن يصدر توصيات الى العاملين فى مجال الثقافة الإسلامية من الهيئات العامة والخاصة والأفراد .

### (ثانياً) لجان المجمع وأروقته :

**مادة ١٨ -** يؤلف مجلس المجمع من بين أعضائه لجاناً أساسية تختص كل منها بجانب من البحوث في مجال الثقافة الإسلامية ، ويكون تشكيل هذه اللجان في بدء كل دورة من دورات المجلس ويختار لكل منها مقراً من الأعضاء .

كما يجوز لمجلس المجمع عند الاقتضاء أن يشكل من أعضائه أو منهم ومن غيرهم لجاناً وقتية ، ويكون تحديد مكافآت أعضاء هذه اللجان من غير أعضاء المجمع على الوجه المبين بالجدول (١) المرافق لهذه اللائحة .

**مادة ١٩ -** لمجلس المجمع أن يؤلف من بين أعضائه بناء على اقتراح اللجان المختصة أروقة للبحوث في مختلف فروع الثقافة الإسلامية ، ويكون لكل رواق شيخ من الأعضاء يعاونه عدد من الباحثين والخبراء ويكون اعتماد صفتهم بقرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح اللجنة المختصة وموافقة مجلس المجمع وتحدد مكافآتهم على الوجه المبين بالجدول (١) المرافق لهذه اللائحة .

### (ثالثاً) الأعضاء :

**مادة ٢٠ -** يقرر مجلس المجمع تفرغ بعض أعضائه بما لا يقل عن النصف ، ويعتمد هذا القرار من المجلس الأعلى للأزهر ، ويكون التفرغ لمدة محددة تبين في قرار التفرغ .

ويجوز تجديد مدة التفرغ كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، كما يجوز للمجلس أن يقرر إنهاء التفرغ قبل إنتهاء مدته إذا رأى وجها لذلك ويعتمد هذا القرار من المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ٢١ -** يبين قرار التفرغ المهام العلمية التي يكلف بها العضو المتفرغ ، وعلى هذا العضو أن يقدم تقارير دورية بنتيجة أبحاثه إلى مجلس المجمع .

ويخصص العضو المتفرغ جهودَه كلها لأعمال المجمع ولايجوز له مباشرة أى نشاط خارجي .أيا كانت صورته خلال فترة تفرغه .

**مادة ٢٢ -** يتابع العضو غير المتفرغ حضور الجلسات ويقوم بالبحوث والدراسات التي يكلف بها ويشارك في أعمال اللجان والأروقة التي يقرر المجلس اشتراكه فيها .

**مادة ٢٣ -** لمجلس المجمع أن يعتبر العضو مستقيلا اذا تخلف عن حضور خمس جلسات متتابة بدون عذر ويكون ذلك بقرار يصدره المجلس في جلسة يحضرها ثلثا الأعضاء على الأقل وبالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا .

**مادة ٢٤ -** يراعى في اختيار العضو المراسل توافر الشروط المنصوص عليها في البنود ١، ٢، ٤ من المادة (١٧) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .  
ويصدر باعتماد العضوية قرار من وزير شئون الأزهر وتكون مكافأة العضو المراسل على الوجه المحدد بالجدول المرافق لهذه اللائحة .

**مادة ٢٥ -** يشترط فيمن يمنح لقب عضو فخري :  
(أ) أن يكون معروفا بالتقوى والورع في ماضيه وحاضره .  
(ب) أن يكون قد أدى للإسلام خدمات علمية ذات أثر .  
**(رابعاً) هيئات المجمع :**

**مادة ٢٦ -** شيخ الأزهر هو رئيس المجمع ، وهو الذى يدعو الى اجتماعات المجلس والمؤتمر ويقرر جدول أعمالها ويدير مناقشاتها ، وفي حالة غيابه أو خلو منصبه يتولى الرئاسة وكيل الأزهر ، وفي حالة غياب وكيل الأزهر أو خلو منصبه أيضا يرأس الاجتماع أمين عام المجلس ثم اكبر الأعضاء سنا .

**مادة ٢٧ -** يضع مجلس المجمع خطة زمنية للأبحاث التى تحقق أهدافه ويعتمدها من المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ٢٨ -** يضع مجلس المجمع الخطة اللازمة لتنفيذ قراراته وقرارات مؤتمر المجمع ومشروعاته ويعهد إلى اللجان والأروقة بما يراه من بحوث وأعمال ، ويناقش خططها في العمل ويدرس التقارير عن أعمالها ونتائج بحوثها ، ويتابع تقارير الأعضاء المتفرغين .

**مادة ٢٩ -** يجوز أن يقرر المجلس تعطيل جلساته شهرين في فصل الصيف من كل سنة .

**مادة ٣٠ -** يضع مجلس المجمع لائحة بالنظام الداخلى لهيئات المجمع

واللجان والأروقة وتنظيم العلاقة بينها ، وكذلك تنظيم المسابقات ، والمنح والجوائز والمكافآت العلمية في ضوء خطة الأبحاث المعتمدة ، ويصدر بهذه اللائحة قرار من شيخ الأزهر ويحدد مكافآت أعضاء اللجان من غير أعضاء المجمع للذين قد يستعان بهم لخبرتهم على الوجه المحدد في الجدول المرافق لهذه اللائحة .

**مادة ٦١ -** يعقد المجمع مؤتمره العادى في شهر ذى القعدة من كل عام ويجوز بقرار من رئيس المجمع تعديل هذا الموعد .

كما يجوز دعوة المؤتمر الى اجتماع غير عادى بناء على اقتراح شيخ الأزهر بموافقة وزير شؤون الأزهر .

**مادة ٦٢ -** تقوم الأمانة العامة للمجمع بإرسال الدعوة الى الأعضاء مصحوبة بجدول الأعمال قبل الموعد المحدد للاجتماع بأسبوعين على الأقل .

**مادة ٦٣ -** جلسات المؤتمر خاصة وله أن يقرر علانيتها في المناسبات التي يراها .

**مادة ٦٤ -** يعد مقرر كل لجنة تقريراً عما يتم من أعمال لجنته تباعاً ويودعه الأمانة العامة ، ويقدم الأمين العام للمجمع في نهاية كل دورة تقريراً سنوياً عن أعمال المجمع ولجانه .

( خامسا ) الأمانة العامة :

**مادة ٢٥ -** مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون للأمين العام للمجمع بالنسبة لأجهزة المجمع والعاملين به - عدا أعضائه - جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح في كافة القوانين واللوائح ، ويتولى على وجه خاص مايتأتى :

- (١) القيام بأعمال أمانة مجلس المجمع والمؤتمر والإشراف على تدوين محاضر جلساتها في سجل خاص يوقعه مع الرئيس .
- (٢) تنفيذ قرارات مجلس المجمع والمؤتمر وموافاة كل منهما بنتائج المتابعة .
- (٣) معاونية اللجان والأروقة في القيام بأعمالها . . .



(٤) القيام على نشر مطبوعات المجمع ونشراته الدورية وغير الدورية .  
(٥) توفير المراجع والاحصائيات والبيانات والتقارير التي تمكن المجمع من القيام بواجبه .

(٦) الإشراف على الجهاز الفني والإداري للأمانة العامة وتوجيهه بما يكفل العمل على تحقيق أهداف المجمع .

(٧) إعداد تقرير سنوي عن نشاط المجمع وهيئاته يقدم لرئيس المجمع ولؤتمره السنوي ويخطر شيخ الأزهر ووزير شئون الأزهر بصورة منه .

**مادة ٣١ -** يكون للأمانة العامة جهاز للشؤون الفنية والمالية والإدارية والكتابية وتحدد الإدارات والأقسام الرئيسية مسئولياتها وأعمالها بقرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح الأمين العام للمجمع .

**مادة ٣٢ -** كل بحث يقدم للمجمع من غير أعضائه ويكون داخلًا في خطة أبحاثه المعتمدة يقره المجمع ، يجوز أن تقرر لصاحبه مكافأة يحددها مجلس المجمع بناء على اقتراح الأمانة العامة ويصدر باعتمادها قرار من شيخ الأزهر .

## (٢) إدارة الثقافة والبحوث الإسلامية

**مادة ٣٨ -** إدارة الثقافة والبحوث الإسلامية هي الجهاز الفني لمجمع البحوث الإسلامية ومديرها هو أمين عام المجمع .

ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لمدير إدارة الثقافة والبحوث الإسلامية في دائرة اختصاصه جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح في كافة القوانين واللوائح .

**مادة ٣٩ -** تبأشر إدارة الثقافة والبحوث الإسلامية اختصاصاتها عن طريق الإدارات الآتية :

- (١) إدارة البحوث والنشر .
- (٢) إدارة البحوث الإسلامية .
- (٣) إدارة الدعوة والإرشاد .

**مادة ٤٠ -** تتولى إدارة البحوث والنشر على وجه خاص ماياتى :

- (١) مراجعة المصحف الشريف والتصريح بطبعه وتداوله .
- (٢) فحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية أو التى تتعرض للإسلام وإبداء رأيها فيما يتعلق ينشرها أو تداولها أو عرضها .
- (٣) تتبع كل مايكتب عن الإسلام فى الداخل والخارج والرد على كل ما يمس الإسلام فيها .
- (٤) ترجمة المؤلفات والدراسات الجادة التى تكتب فى الخارج باللغات الأجنبية عن الإسلام .
- (٥) مراجعة الترجمات الموجودة لمعانى القرآن الكريم واختيار احسنها ولغت انظار المسلمين الى الانتفاع بها .
- (٦) نشر البحوث المتعلقة بالموضوعات الفقهية والعقلية والاجتماعية التى تعالج أدواء المجتمع وتفقّه المسلمين فى أمور دينهم مع الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة .
- (٧) نشر بحوث ودراسات مجمع البحوث الإسلامية .
- (٨) إعداد البيانات والدراسات اللازمة لمجمع البحوث الإسلامية .
- (٩) العمل على نشر الثقافة الإسلامية عن طريق المجلات والكتب .

**مادة ٤١ -** تتولى إدارة البحوث الإسلامية على وجه خاص ماياتى :

- (١) الإشراف على الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر واستقبالهم وإسكانهم وتسهيل إلحاقهم بالمعاهد والكليات الأزهرية .
- (٢) تأهيل الطلاب والوافدين لغويا وعلميا وإعدادهم للالتحاق بالفرق المناسبة لهم فى الكليات والمعاهد .
- (٣) إيفاد البعث من المدرسين والوعاظ الى الخارج لنشر الثقافة الإسلامية والعربية .
- (٤) تأهيل المرشحين للبعوث تمهيدا لإيفادهم الى الخارج .
- (٥) الإشراف على طلاب الأزهر الموفدين للدراسة فى الخارج ورعايتهم وتوجيههم .
- (٦) متابعة نشاط المبعوثين بالخارج .
- (٧) إعداد المناهج الدراسية والكتب التى تدرس فى العالم الإسلامى باللغات

المحلية .

**مادة ٤١ -** تتولى إدارة الدعوة والإرشاد على وجه خاص مايتأتى :  
 (١) العمل على نشر الدعوة الاسلامية في كل المستويات والبيئات .  
 (٢) تبصير الناس بواجبهم الدينى والوطنى والعمل على إقامة مجتمع سليم خلقيا واجتماعيا .

**مادة ٤٢ -** يتم تنظيم العمل في إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية وإداراتها المختلفة وتحديد الاختصاصات بقرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح مدير الثقافة والبعوث الإسلامية .

## الباب الرابع

### المعاهد الأزهرية

#### الفصل الأول

#### انواع المعاهد الأزهرية ونظمها

**مادة ٤٤ -** تتبع المعاهد الأزهرية الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية وهى نوعان :

#### ١ - المعاهد الأزهرية العامة :

وهى معاهد التعليم العام وتشمل المعاهد الأزهرية لمراحل التعليم العام الثلاثة التى تهدف الى تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الإسلامية والعربية ، وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى .

#### ٢ - المعاهد الأزهرية الخاصة وتشمل :

- (١) معهد البحوث الإسلامية وهو الذى يغنى الطلاب الوافدين لتلقى العلوم الدينية والعربية .
- (ب) معاهد القراءات وهى التى تعد حفاظ القرآن الكريم لإجادة أدائه .

### (أولا) المعاهد الأزهريّة العامّة

**مادة ٤٥ -** تشمل المعاهد الأزهريّة العامّة مراحل التعليم الثلاثة الآتية :

- (١) المرحلة الابتدائية .
- (٢) المرحلة الإعدادية .
- (٣) المرحلة الثانوية .

#### ١ - المعاهد الإبتدائية للأزهر

**مادة ٤٦ -** تعتبر مدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة للإدارة العامة للمعاهد الأزهريّة الموجودة حالياً ، والتي تضم مستقبلاً معاهد إبتدائية أزهريّة تؤهل للمعاهد الإعدادية للأزهر .

**مادة ٤٧ -** تعامل مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم الخاصة التي لم تضم بعد إلى الأزهر معاملة المعاهد الخاصة إذا استوفت الشروط التي يصدر بها قرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى وبناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهريّة .

**مادة ٤٨ -** مدة الدراسة بالمعاهد الإبتدائية الأزهريّة ست سنوات دراسية .

**مادة ٤٩ -** لا يقبل في الصف الأول من نقصت سنه في أول أكتوبر من السنة الدراسية عن ست سنوات أو زادت على تسع سنوات وفقاً للقواعد التي يقرها شيخ الأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهريّة وموافقة المجلس الأعلى للأزهر .

ويُزاد الحد الأدنى والأعلى سنة لكل صف دراسي تال .

**مادة ٥٠ -** المواد التي تدرس بهذه المعاهد هي :

حفظ القرآن الكريم - الدين - اللغة العربيّة والخط والانشيد - الحساب والهندسة - المواد الاجتماعية - العلوم والتربية الصحيّة - الرسم والأشغال العمليّة - التربية الزراعيّة ( للبنين ) والتربية النسويّة ( للبنات ) - التربية الرياضيّة .

**مادة ٥١ -** يعتبر التعليم في هذه المعاهد ونحوها مما تشرف عليه الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية تنفيذا للإلزام المنصوص عليه في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن التعليم العام .

**مادة ٥٢ -** يحدد موعد بدء العام الدراسي ونهايته بقرار من المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الادارة العامة للمعاهد الأزهرية ، أما الاجازات التي تقتضيها ظروف عامة أو خاصة فتحدد بقرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

**مادة ٥٣ -** يصدر بنظام تقويم التلاميذ وترسيبهم ونقلهم من صف إلى الصف الذي يليه بالمرحلة الابتدائية قرار من وزير شئون الأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية بعد أخذ رأى اللجنة المشتركة بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم وموافقة المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ٥٤ -** ( معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٥ ) كل من أدى الامتحان النهائى لهذه المرحلة بنجاح تمنحه الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الأزهرية التى تعتبر معادلة لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية التى تمنحها وزارة التربية والتعليم والتى تخول لحاملها الالتحاق بالمعاهد الاعدادية الأزهرية والمدارس الإعدادية التابعة لوزارة التربية والتعليم متى كان مستوفيا للشروط الأخرى اللازمة للالتحاق بها ، فإذا أتم مدة الدراسة في هذه المرحلة ولم يؤد أمتحان الدراسة الابتدائية أو رسب فيه يعطى شهادة من الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية بإتمام مدة الالتزام .

ويعقد امتحان دور ثان للراسبين في الامتحان المشار اليه في الفقرة السابقة في المواد العربية والدينية المقررة ، أما بالنسبة الى المواد الثقافية فتطبق بشأنها الشروط والأوضاع المقررة بوزارة التربية والتعليم .

**مادة ٥٥ -** يجوز إنشاء معاهد تجريبية أو نموذجية ابتدائية لتحفيظ القرآن الكريم ويصدر بإنشائها وتنظيمها قرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وبناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

**مادة ٥٦ -** يقرر وزير شئون الأزهر بعد موافقة اللجنة الوزارية للحكم المحلي النظام الذى يكفل تحقيق التعاون بين الادارة العامة للمعاهد الأزهرية وجهات الإدارة المحلية بالنسبة لمعاهد هذه المرحلة طبقا لأحكام قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية .

## ٢ - المعاهد الإعدادية للأزهر

**مادة ٥٧ -** مدة الدراسة بالمعاهد الإعدادية للأزهر ثلاث سنوات دراسية يمنح الطالب بعد النجاح فيها الشهادة الإعدادية للأزهر من شيخ الأزهر .

**مادة ٥٨ -** يشترط فيمن يقبل بالصف الأول من هذه المعاهد :

(١) أن يكون مسلما لا تقل سنه في أول أكتوبر من السنة الدراسية عن إحدى عشرة سنة ولا تزيد على سبعة عشرة سنة .

(٢) أن يكون حاصلا على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الأزهرية فإذا كان حاصلا على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية من مدارس وزارة التربية والتعليم فعليه أن يؤدى بنجاح امتحان المسابقة الذى تجريه الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية في القرآن الكريم تحريريا وشفويا .

فإذا لم يكن من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية بنوعها فعليه أن يؤدى بنجاح امتحان مسابقة تجريه الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية في القرآن الكريم تحريريا وشفويا وفي المواد الأخرى التى تعين بقرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

(٣) أن يكون لائقا طبيا طبقا للشروط التى يقررها المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

**مادة ٥٩ -** يجوز قبول مستجدين في غير الصف الأول إذا وجدت أمكنة خالية ويشترط في قبول كل منهم :

(١) أن يكون حاصلا على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الأزهرية أو شهادة إتمام الدراسة الابتدائية من مدارس وزارة التربية والتعليم .

(٢) أن يكون مسلما لا تقل سنه في أول أكتوبر من السنة الدراسية عن اثنتى

عشرة سنة ولا تزيد على ثمانى عشرة سنة للصف الثانى ويزاد الحد الأدنى والأعلى سنة بالنسبة للصف الثالث .

(٢) أن يكون قد مضت عليه سنة على الأقل بعد حصوله على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية إذا كان متقدما للصف الثانى وستان إذا كان متقدما للصف الثالث .

(٤) أن يؤدى بنجاح امتحانا طبقا للقواعد التى يقرها وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على إقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

#### مادة ٦٠ - المواد التى تدرس بهذه المعاهد ، هى :

١ - للطلاب المبصرين :

الفقه - التوحيد - الحديث - التفسير - الإنشاء والمطالعة والنصوص - النحو والصرف - السيرة - الخط والإملاء - تجويد القرآن الكريم وتسميعه - اللغة الأجنبية - المواد الاجتماعية ( التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية ) الرياضيات ( الحساب والجبر والهندسة ) العلوم العامة والصحة - التربية الفنية - التربية الرياضية - أشغال يدوية ( للبنين ) العلوم العلمية ( للبنات ) .

٢ - للطلاب المكفوفين :

الفقه - التوحيد - الحديث - الإنشاء - النصوص - النحو والصرف - السيرة - تجويد القرآن الكريم وتسميعه - القراءات - دراسات إضافية ( حديث وتفسير ) اللغة الأجنبية - المواد الاجتماعية - العلوم العامة والصحة .

#### ٣ - المعاهد الثانوية للأزهر

مادة ٦١ - تشمل المعاهد الثانوية للأزهر والمعاهد الثانوية العامة والمعاهد الثانوية الفنية .

(١) المعاهد الثانوية العامة :

مادة ٦٢ - مدة الدراسة فى المعاهد الثانوية العامة للأزهر أربع سنوات دراسية يمنح الطالب بعد النجاح فيها الشهادة الثانوية العامة للأزهر من شيخ الأزهر .

**مادة ٦٣ -** يشترط فيمن يقبل بالصف الأول من هذه المعاهد :

- (١) أن يكون مسلما محمود السيرة لا تقل سنه في أول أكتوبر من السنة الدراسية عن أربع عشرة سنة ولا تزيد على اثنتين وعشرين سنة .
- (٢) أن يكون لائقا طبيا طبقا للشروط التي يقرها المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .
- (٣) أن يكون حاصلا على الشهادة الإعدادية للأزهر .

ويجوز أن يقبل طلاب من الحاصلين على الشهادة الإعدادية من مدارس وزارة التربية والتعليم بشرط أن يؤدي كل منهم بنجاح الامتحان الذي يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الإعدادية للأزهر .

وتعين بقرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية مواد الامتحان ونظامه .

وتكون الأولوية في القبول على أساس سن التلميذ ومجموع الدرجات في امتحان الشهادة الإعدادية وإمتحان التعادل أو كليهما وفقا للنظام الذي يصدر به قرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

**مادة ٦٤ -** يجوز قبول مستجدين في غير الصف الأول إذا وجدت أمكنة خالية ويشترط لقبول كل منهم :

- (١) أن يكون مسلما محمود السيرة لا تقل سنه في أول أكتوبر من السنة الدراسية عن خمس عشرة سنة ولا تزيد على ثلاثة وعشرين سنة للصف الثاني ، ويزاد الحد الأدنى والأعلى سنة لكل صف بعد ذلك .
- (٢) أن يكون حاصلا على الشهادة الإعدادية ، وأن يؤدي بنجاح امتحانا طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

(٣) أن يكون قد مضت عليه سنة على الأقل بعد حصوله على الشهادة الإعدادية إذا كان متقدما للصف الثاني وستان إذا كان متقدما للصف الثالث



وثلاث سنوات إذا كان متقدما للصف الرابع .  
(٤) أن يكون لاتقا طبيا طبقا للشروط التى يقررها المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

**مادة ٦٥ -** المواد التى تدرس فى المعاهد الثانوية العامة للأزهر ، هى :

١ - للطلاب المصيرين :

الفقه - التفسير - الحديث - التوحيد - النحو والصرف - البلاغة -  
الإنشاء - أدب اللغة - العروض والقافية - المطالعة - المنطق - استذكار القرآن  
الكريم ( للفتيات ) - اللغة الأجنبية - المجتمع العربى والإسلامى - المواد  
الاجتماعية ( وتشمل على وجه الخصوص التاريخ والجغرافيا والجيولوجيا ) -  
الفلسفة - الرياضيات ( وتشمل على وجه الخصوص الجبر والهندسة  
والميكانيكا ) - العلوم ( وتشمل على وجه الخصوص الطبيعة والكيمياء وعلم  
الاحياء ) التربية الفنية - الدراسات العملية - التربية الرياضية .

٢ - للطلاب المكفوفين :

الفقه - التفسير - الحديث - التوحيد - النحو والصرف - البلاغة -  
الإنشاء - أدب اللغة - العروض والقافية - النصوص - المنطق - القراءات -  
اللغة الأجنبية - المجتمع العربى - التاريخ والجغرافيا - الفلسفة .

(ب) المعاهد الثانوية الفنية :

**مادة ٦٦ -** يجوز أن تنشأ بقرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ  
الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد  
الأزهرية ، معاهد فنية ثانوية : صناعية أو زراعية أو تجارية أو غير ذلك متى  
توافرت إمكانيات إنشائها .

**مادة ٦٧ -** يقرر وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بموافقة  
المجلس الأعلى للأزهر بعد أخذ رأى اللجنة المشتركة بين الأزهر ووزارة التربية  
والتعليم شروط القبول بهذه المعاهد وخطط الدراسة ومناهجها وتوزيع موادها  
على صفوف الدراسة وعدد الدروس المخصصة لكل صف منها فى كل نوع من

أنواع المعاهد الثانوية الفنية التى يتقرر إنشاؤها فى الحدود التى نص عليها القانون .

### ( ثانيا ) المعاهد الأزهرية الخاصة

#### ١ - معهد البعوث الإسلامية :

**مادة ٦٨ -** يتولى معهد البعوث الإسلامية استقبال الطلاب الوافدين من كافة أقطار العالم لتلقى العلوم الدينية والعربية بالأزهر وتهيئتهم لإتمام دراستهم بجامعة الأزهر .

وينتظم مرحلتين : إعدادية ومدتها ثلاث سنوات ، وثانوية : ومدتها أربع سنوات يمنح الطالب بعد النجاح فى كل منها شهادة بذلك من شيخ الأزهر .

**مادة ٦٩ -** يلحق بهذا المعهد قسم خاص بإعداد طلاب البعوث ممن لايتكلمون العربية أو لا يجيدونها إجادة تمكنهم من الإستفادة فى الصفوف الدراسية التى يلحقون بها فى المعهد أو فى جامعة الأزهر .

**مادة ٧٠ -** تقترح -الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية المناهج الخاصة بمعهد البعوث الإسلامية ويصدر بها قرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ٧١ -** تنظم الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالاشتراك مع الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية دراسات خاصة فى العلوم الدينية والعربية :  
(أ) للطلاب الوافدين من الذين لا يريدون الحصول على مؤهل دراسى ويرغبون فى تلقي هذه الدراسات دون ارتباط بمنهج المعهد أو خطته .  
(ب) للطلاب الوافدين الحاصلين على مؤهلات دراسية تنقصها العلوم الدينية والعربية .

وتكون الدراسة وفقا لمنهج يصدر به قرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ٧٢ -** يصدر وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر وبعد موافقة

المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية اللائحة الداخلية للمعهد وتبين طريقة قبول الطلاب وامتحاناتهم المختلفة ومواد الدراسة المقررة عليهم وخطتها واجازات الطلاب ومعاملاتهم ونظام تأديبهم وكل مايتصل بشئونهم بما يضمن تحقيق الهدف الذى انشئ من أجله معهد البعوث الإسلامية .

ويجوز وفقا للإجراءات السابقة اضافة أو حذف بعض البرامج الدراسية بحسب مقتضيات .

**مادة ٧٢ -** المواد التى تدرس فى معهد البعوث الإسلامية هى :

فى المرحلة الإعدادية :

(١) بالنسبة للطلاب المبصرين : حفظ وتلاوة القرآن الكريم وتجويده -  
الفقه - التوحيد - الحديث - التفسير - السيرة النبوية - التعبير والإنشاء -  
النحو والصرف - المطالعة والمحفوظات - الإملاء والخط - التاريخ الإسلامى -  
الجغرافيا - الحساب - لغة أوربية اختيارية .

(ب) بالنسبة للطلاب المكفوفين : حفظ وتلاوة القرآن الكريم وتجويده -  
الفقه - التوحيد - الحديث - التفسير - السيرة النبوية - التعبير والإنشاء -  
النحو والصرف - المحفوظات - التاريخ الإسلامى - الجغرافيا - لغة أوربية  
اختيارية .

فى المرحلة الثانوية :

(١) بالنسبة للطلاب المبصرين : حفظ القرآن الكريم وتجويده - الفقه -  
التوحيد - التفسير - الحديث والمصطلح - المنطق - النحو والصرف - البلاغة -  
الادب والنصوص - الإنشاء والعروض والقافية - المطالعة - التاريخ  
الإسلامى - الجغرافيا - المجتمع الإسلامى - الإحياء - الطبيعة - الكيمياء -  
اللغة الأجنبية - التربية الرياضية .

(ب) بالنسبة للطلاب المكفوفين : حفظ القرآن الكريم وتجويده - الفقه -  
التوحيد - التفسير - الحديث والمصطلح - المنطق - النحو والصرف - البلاغة -  
الادب والنصوص - الإنشاء - العروض - القافية - التاريخ الإسلامى -  
الجغرافيا - المجتمع الإسلامى - اللغة الأجنبية .

## (٢) معاهد القراءات :

**مادة ٧٤ -** معاهد القراءات هي معاهد أزهرية تعد حفاظ القرآن الكريم لإجادة أدائه وتعلم أحكامه ووجوه القراءات المتواترة وغير المتواترة الى غير ذلك من الدراسات المتعلقة بذات القرآن وحفظه ولا تتسع لها مناهج الدراسة في المعاهد الأزهرية الأخرى ، كما تعد خريجيتها لتدريس العلوم الدينية والعربية بالمدارس الابتدائية الأزهرية ولتدريس مواد التجويد والقراءات بالمعاهد الأزهرية الإعدادية والثانوية ولشغل وظائف المقيّء وإقامة الشعائر بوزارة الأوقاف وتسد حاجة البلاد الإسلامية التي تحتاج إلى أمثال خريجيتها لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم أحكامه وقراءاته .

وتننظم مرحلتين : إعدادى ومدتها أربع سنوات ، وثانوية ومدتها أربع سنوات يمنح الطالب بعد النجاح في كل منها شهادة بذلك من شيخ الأزهر .

**مادة ٧٥ -** يصدر قرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر وبعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية باللائحة الداخلية لمعاهد القراءات تبين طريق قبول الطلاب وامتحاناتهم المختلفة ومواد الدراسة المقررة عليهم وخططها ومناهجها واجازات الطلاب ومعاملاتهم ونظام تأديبهم وكل مايتصل بشأنهم بما يضمن تحقيق الهدف الذى أنشئت من أجله .

ويجوز وفقا للإجراءات السابقة إضافة أو حذف بعض المواد الدراسية بحسب ما يقتضيه تطوير الدراسة بهذه المعاهد .

## مادة ٧٦ - المواد التى تدرس في معهد القراءات هي :

(١) فى المرحلة الإعدادية :

(أ) بالنسبة للطلاب المبصرين : تجويد القرآن الكريم علما - تجويد القرآن الكريم علما - القراءات علما - القراءات عملا - الفواصل - الرسم - والضبط - المتون - الفقه - غريب القرآن الكريم - الحديث - التوحيد - السيرة - النحو - الصرف - الإنشاء - المطالعة - الخط والإملاء - المواد الاجتماعية - الحساب - العلوم العامة والصحة - التربية الفنية - التربية الرياضية .

(ب) بالنسبة للطلاب المكفوفين : تجويد القرآن الكريم. علما - تجويد القرآن الكريم علما - القراءات علما - القراءات عملا - الفواصل والرسم والضبط - المتون - الفقه - غريب القرآن الكريم - الحديث - التوحيد - السيرة - النحو والصرف - الإنشاء - المحفوظات - المواد الاجتماعية - العلوم العامة والصحة .

(٢) في المرحلة الثانوية :

(١) بالنسبة للطلاب المبصرين : القراءات علما - القراءات عملا مع المتون - الرسم والضبط - الفواصل وعد الآى - علوم القرآن وتراجم القراء - تاريخ المصحف - القراءات الشاذة - الفقه - التفسير - الحديث - النحو والصرف - البلاغة والأدب - الإنشاء - العروض - التاريخ الإسلامى - الجغرافيا - المجتمع - التربية وتطبيقاتها في المدرسة الابتدائية - التربية العملية - التربية الفنية - التربية الرياضية .

(ب) بالنسبة للطلاب المكفوفين : القراءات علما - القراءات عملا مع المتون - الرسم والضبط - الفواصل وعد الآى - علوم القرآن وتراجم القراء - تاريخ المصحف - القراءات الشاذة - الفقه - التفسير - الحديث - النحو والصرف - البلاغة والأدب - الإنشاء - العروض - التاريخ الإسلامى - الجغرافيا - المجتمع - التربية وتطبيقاتها في المدرسة الابتدائية - التربية العملية .

## الفصل الثامن

### الاحكام العامة لامتحانات النقل والشهادات العامة بالمعاهد الأزهرية

**مادة ٧٧ -** يصدر قرار من وزير شئون الأزهر وبناء على طلب شيخ الأزهر وبعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وبناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية بنظم امتحانات النقل والشهادات العامة للمعاهد الابتدائية والإعدادية والثانوية للأزهر ويحدد النهايات الصغرى والكبرى بكل مواد وشروط النجاح أو النقل .

كما ينظم المكافآت. المستحقة للعاملين في أعمال الامتحانات (١).

**مادة ٧٨ -** يجوز تخصيص درجات لأعمال السنة في امتحانات النقل ويراعى تعادل المستوى في المواد المشتركة بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم في امتحانات الشهادات العامة .

**مادة ٧٩ -** يحدد وزير شئون الأزهر بقرار منه بناء على طلب شيخ الأزهر وبعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية والاجهزة المختصة بوزارة التربية والتعليم مواعيد الامتحانات في المعاهد الأزهرية .

**مادة ٨٠ -** لا تخصص درجات لأعمال السنة في امتحانات الشهادات العامة .

### الفصل الثالث

**النظام الاجتماعي لطلاب المعاهد الأزهرية**

**مادة ٨١ -** ينشأ اتحاد للطلاب بكل معهد ثانوى أزهري .

كما ينشأ اتحاد عام لطلاب المعاهد الثانوية الأزهرية على مستوى الجمهورية .

**مادة ٨٢ -** أغراض الاتحاد هي :

(١) تقوية الروح الدينية بين الطلاب وتعميق المبادئ العامة التي يدعو إليها الإسلام .

(٢) تنمية الروح الاجتماعية السليمة بين الطلاب وتوثيق العلاقات الطيبة بينهم وبين مدرسيهم .

(٣) تنمية الوعي القومي العربى والإسلامى .

---

- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٨ (١) لسنة ١٩٨٤ في شأن لائحة مكافآت الامتحانات بالأزهر ( انظر مايلي ص ١٩٥ ) .

(٤) العمل على رفع مستوى الحياة الرياضية والاجتماعية والفكرية والعسكرية للطلاب .  
(٥) تهئية الفرص للطلاب ليستفيدوا من أوقات فراغهم بما يعود على الوطن وعليهم بالنفع .

**مادة ٨٣ -** تتعاون الاتحادات مع الهيئات المعنية بشئون الشباب وتعمل على تنفيذ السياسة العامة في هذا الشأن .

**مادة ٨٤ -** يحظر على الاتحادات الاشتغال بكل ما يتعارض مع النظام العام .

**مادة ٨٥ -** يصدر وزير شئون الأزهري بناء على طلب شيخ الأزهري وموافقة المجلس الأعلى للأزهري وبناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهري القرارات المنظمة لهذه الاتحادات وطريقة تشكيلها واختصاصاتها .

## الفصل الرابع

### النظام التأديبي لطلاب المعاهد الأزهريّة

**مادة ٨٦ -** يصدر قرار من وزير شئون الأزهري بناء على طلب شيخ الأزهري بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهري بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهريّة بنظام تأديب طلاب المعاهد وبيان العقوبات التي توقع عليهم في حالات الإخلال بالنظم الدراسية والامتحانات والغياب بدون إذن ، والسلطات المختصة بتوقيعها ، كما يبين أحوال فصلهم وإلغاء الامتحان والحرمان منه .

## الفصل الخامس

### الإدارة العامة للمعاهد الأزهريّة

**مادة ٨٧ -** يكون للإدارة العامة للمعاهد الأزهريّة - مدير عام من علماء الأزهري يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بناء على اقتراح شيخ الأزهري .

كما يكون لها وكيل أو أكثر يعاون المدير العام ويقوم بمقامه عند غيابه ، وعدد كاف من العاملين اللازمين لتصريف الشؤون الفنية والإدارية والمالية ومباشرة مسؤولياتها . ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لمدير عام الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية بالتنسبة لهذه الإدارة العامة وأجهزتها وللعاملين بها جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح في كافة القوانين واللوائح .

**مادة ٨٨ -** تتولى الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية مسئولية الإشراف والتوجيه والإدارة في المعاهد الأزهرية بأنواعها ومراحلها المختلفة .

ويصدر بتنظيم أجهزتها وتحديد الاختصاصات فيها قرار من شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح مدير عام الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

**مادة ٨٩ -** المعاهد الأزهرية رسمية وخاصة :  
وتحدد القائمة الملحقة بهذه اللائحة بيان المعاهد الابتدائية والإعدادية والثانوية بنوعها .

ولوزير شؤون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وبعد أخذ رأى الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية إنشاء معاهد أخرى .

## الفصل السادس

### المعاهد الأزهرية الخاصة

**مادة ٩٠ -** تخضع المعاهد الخاصة للإشراف الفني للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية إذا استوفت الشروط التى يصدر بها قرار من وزير شؤون الأزهر - بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر واقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

**مادة ٩١ -** يضع المجلس الأعلى للأزهر الخطة العامة للتعليم الأزهرى وكيفية التوزيع الإقليمى للمعاهد الأزهرية بمراحلها المختلفة بحسب الاحتياجات المحلية وكثافة السكان .



**مادة ٩٢ -** يضع المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية الشروط والمواصفات والإجراءات التي يتعين توافرها في إنشاء المعاهد الخاصة أو التوسع فيها ويصدر بها قرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر .

**مادة ٩٣ -** لا يجوز فتح معهد خاص أو التوسع فيه إلا بترخيص سابق ويعد توافر الشروط والمواصفات واتخاذ الإجراءات المشار إليها في المادة السابقة .

**مادة ٩٤ -** تشكل لجنة للنظر في منح هذه التراخيص من أحد أعضاء المجلس الأعلى للأزهر يختاره هذا المجلس ويكون رئيساً للجنة وممثل من الإدارة المحلية يختاره المحافظ المختص وممثل عن الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية يختاره مديرها للوقوف على مدى توافر الشروط الخاصة بمنح التراخيص في ضوء الخطة العامة الموضوعية ، ولجنة أن تعين مبانى المعهد وإمكانياته المادية ، وترفع تقريرها في هذا الشأن ، مع ماينتهى إليه رأيها إلى المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ٩٥ -** يصدر الترخيص النهائي بفتح المعهد أو التوسع فيه من شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على تقرير اللجنة المشار إليها في المادة السابقة .

**مادة ٩٦ -** على المعاهد الخاصة القائمة وقت العمل بهذه اللائحة أن تستكمل خلال سنة من تاريخ صدور القرار المشار إليه في المادة ٩٦ جميع الشروط والمواصفات التي يتضمنها القرار المذكور :

## الفصل السابع

### اللجنة المشتركة بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم

**مادة ٩٧ -** تشكل لجنة مشتركة من الأزهر ووزارة التربية والتعليم برئاسة المدير العام للمعاهد الأزهرية تقوم في حدود اختصاصها بتخطيط المواد الدراسية واقتراح مناهجها في المعاهد الأزهرية - وتعمل على تنسيق العلاقة بين

الأجهزة المختصة في الأزهر ووزارة التربية والتعليم بما يتفق مع غايات القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

ويصدر قرار من وزير شئون الأزهر بتشكيل هذه اللجنة من ممثلين متساوي العدد بخلاف الرئيس ويختار شيخ الأزهر ممثلي الأزهر ووزير التربية والتعليم ممثلي وزارته .

**مادة ٩٨ -** تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها أربع مرات على الأقل في السنة كما تجتمع كلما دعت الحاجة إلى عقدها ، ويكون انعقادها صحيحا بحضور أغلبية أعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، وترفع اللجنة توصياتها إلى المجلس الأعلى للأزهر لاتخاذ قراره بشأنها .

**مادة ٩٩ -** للجنة أن تستعين بمن تشاء من ذوي التخصص والخبرة وأن تشكل لجانا فرعية من أعضائها ومن غيرهم لبحث بعض المسائل التي تدخل في اختصاصها وتعرض قرارات هذه اللجان على اللجنة المشتركة للنظر فيها .

**مادة ١٠٠ -** تتولى الإدارة العامة الأزهرية أمانة هذه اللجنة وتحرير محاضرها وحفظ أوراقها والإعداد لاجتماعها وتبليغ توصياتها للجهات المختصة وتقديم إلى اللجنة في كل اجتماع من اجتماعاتها نتائج متابعتها .

## الفصل الثامن

### أحكام عامة

**مادة ١٠١ -** تنظم خطط الدراسة والمناهج وتوزع المواد على صفوف الدراسة وعدد الحصص لكل صف منها في جميع المراحل الثلاثة للمعاهد الأزهرية بقرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر وموافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية وبعد أخذ رأى اللجنة المشتركة بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم فيما يدخل في اختصاصها .

ويجوز وفقا للإجراءات السابقة إضافة أو حذف بعض المواد الدراسية في جميع المراحل بحسب مقتضيات تطوير التعليم أو وفقا للظروف واحتياجات البيئة المحلية .

**مادة ١٠٢ -** إلتعليم في المعاهد الأزهرية بالمجان ، وترصد في الميزانية الاعتمادات اللازمة لخدمات الاتحادات والخدمات الطبية والاجتماعية وغير ذلك .

**مادة ١٠٣ -** لوزير شئون الأزهر بقرار يصدره بناء على طلب شيخ الأزهر وموافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية أن ينشئ معاهد تجريبية أو نموذجية ويضع نظام العمل بها .

**مادة ١٠٤ -** يصدر قرار من المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية بتحديد نصاب المدرس في كل مرحلة من مراحل التعليم بالمعاهد الأزهرية وبالمكافآت عن أعمال التدريس .

**مادة ١٠٥ -** يصدر المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية لائحة بالمكافآت والجوائز التشجيعية للطلاب المتفوقين .

**مادة ١٠٦ -** في جميع الأحكام الخاصة بتحديد سن القبول في المعاهد الأزهرية على اختلافها يمكن التجاوز في حدود ثلاثة أشهر نقصا أو زيادة إذا وجدت أماكن خالية وبعد قبول كل الطلاب المستوفين للشروط ، ويكون ترتيب قبولهم في الأماكن الخالية على أساس القرب من السن القانونية ، ومع مراعاة الشروط الأخرى للقبول .

ولشيخ الأزهر التجاوز فيما زاد أو نقص إذا وجدت أماكن .

**مادة ١٠٧ -** الطلاب الوافدون الذين يرغبون في إتمام دراستهم العالية بالكليات العملية بجامعة الأزهر يلحقون بأحد المعاهد الأزهرية للمراحل الثلاثة التي تؤهلهم للالتحاق بهذه الكليات وفق نظم الدراسة العادية بتلك المعاهد بعد تحديد الصفوف التي يلتحقون بها ، ويصدر بشروط قبولهم وتحديد مستوياتهم قرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر وموافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

**مادة ١٠٨ -** يصدر قرار من الوزير المختص بناء على طلب شيخ الأزهر وموافقة المجلس الأعلى للأزهر وبناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية

بنظام الدراسة والامتحان التى تلائم المكفوفين فى المعاهد الأزهرية بما يتيح فرص النفع لهم والانتفاع بهم .

**مادة ١٠٩ -** يجوز لوزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية وأخذ رأى اللجنة المشتركة بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم - فيما يدخل فى اختصاصها - تعديل مواد الدراسة فى جميع مراحل التعليم وأنواعها المختلفة بالإضافة أو الحذف .

**مادة ١١٠ -** يجوز التقدم لامتحانات النقل والشهادات العامة من الخارج<sup>(١)</sup> وذلك وفقاً لشروط التقدم ونظامه الذى يضعه المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

## الباب الخامس

### جامعة الأزهر

#### الفصل الأول

تكوين الجامعة والاختصاصات ونظام العمل فى المجالس

( أولا ) تكوين الجامعة

**مادة ١١١ -** ( معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٥ ) تتكون جامعة الأزهر من الكليات والمعاهد الآتية :

- (١) كلية أصول الدين .
- (٢) كلية الشريعة والقانون .
- (٣) كلية الدراسات العربية .
- (٤) كلية المعاملات والإدارة ( التجارة ) .
- (٥) كلية الهندسة .

---

١ - انظر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن التقدم الى امتحانات شهادات المعاهد الأزهرية من الخارج ( مايلى ص ٢١٦ ) .

- (٦) كلية الزراعة .
- (٧) كلية الطب .
- (٨) كلية طب الأسنان .
- (٩) كلية العلوم .
- (١٠) كلية التربية .
- (١١) كلية البنات الإسلامية .
- (١٢) معهد الدراسات الإسلامية والعربية .
- (١٣) معهد اللغات والترجمة .

وتتكون كل كلية أو معهد من الأقسام المبينة في اللائحة الداخلية لها . ويجوز إنشاء فروع للجامعة <sup>(١)</sup> تضم كل أو بعض هذه الكليات خارج مدينة القاهرة وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة شيخ الأزهر والمجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

**مادة ١١٢** - تصدر لكل كلية أو معهد لائحة داخلية بقرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد وموافقة مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للأزهر .

وتتضمن هذه اللائحة الموضوعات الآتية :

- (أ) بيان الأقسام التي تتبع الكلية أو المعهد على الوجه المحدد في هذه اللائحة بعد صدور قرار من وزير شئون الأزهر بتبعيةها .
- (ب) تحديد شعب التخصص وأقسام الدراسات وفروع الدرجات العلمية والشروط التفصيلية لكل منها .

١ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بشئون الأزهر رقم ٢٧٢ (أ) لسنة

١٩٨٥ ونص في المادة الأولى منه على أن يكون لجامعة الأزهر فرعان :

(أ) فرع جامعة الأزهر بأسبوط ويشمل جميع كليات الوجه القبلي عدا كليات البنات .  
(ب) فرع جامعة الأزهر للبنات بالقاهرة ويشمل جميع كليات البنات بالجمهورية وتتبع جامعة الأزهر بالقاهرة جميع كليات البنين التي انشئت أو تنشأ خارج القاهرة عدا الوجه القبلي . ( الوقائع المصرية في ١/٨/١٩٨٥ العدد ١٧٦ ) .

- (ج) تحديد نظام الدراسة بالكلية في معهد .  
 (د) بيان المقررات الدراسية وتوزيعها على سنى الدراسة وتحديد الساعات المخصصة لكل منها .  
 (و) وضع القواعد الخاصة بالامتحانات في الكلية أو المعهد .  
 ( ثانيا ) الاختصاصات ونظام العمل في الجامعة .  
 (١) مجلس الجامعة (٢)

**مادة ١١٢ -** يدعو رئيس الجامعة مجلس الجامعة إلى الاجتماع مرة على الأقل كل شهر أثناء السنة الجامعية .  
 كما يدعو إلى الاجتماع بناء على طلب أغلبية أعضائه بكتاب مسبق ، ويقوم أمين عام الجامعة بأعمال أمانة مجلس الجامعة وتحرير محاضر جلساته وإثباتها في سجل خاص يوقعه مع رئيس الجامعة .

**مادة ١١٤ -** ينفذ رئيس الجامعة وعمداء الكليات والمعاهد كل فيما يخصه قرارات مجلس الجامعة . ومع مراعاة حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ يبلغ الرئيس هذه القرارات إلى كل من شيخ الأزهر ووزير شئون الأزهر خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها .

**مادة ١١٥ -** يؤلف مجلس الجامعة من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجاناً فنية لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصاته واقتراح مايلزم بشأنها وعلى الأخص اللجان الآتية :  
 (١) لجنة الدراسات العليا والبحوث .  
 (٢) لجنة إحياء التراث .  
 (٣) لجنة المعامل والأجهزة العلمية .

---

٢ - صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ ونص في المادة الثالثة منه على ان تستبدل عبارة « مدير جامعة الأزهر » بعبارة « رئيس جامعة الأزهر » ايضاً وردت في نصوص القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ أو لائحته التنفيذية ( الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ تابع من ( ٢٢٤ )

- (٤) لجان المواد العلمية .
- (٥) لجنة البعثات والإجازات الدراسية والمهمات العلمية والمؤتمرات .
- (٦) لجنة التأليف والترجمة والنشر والمكتبات الجامعية .
- (٧) لجنة شؤون الطلاب . -
- (٨) لجنة المنشآت الجامعية .
- (٩) لجنة معادلة الدرجات العلمية .

ولرئيس الجامعة أو احد وكيلها أن يحضر اجتماعات هذه اللجان ، وفي هذه الحالة تكون له رئاستها .

**مادة ١١٦ -** تتولى لجنة الدراسات العليا والبحوث بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

- (١) التنسيق بين برامج البحوث المقترحة في الكليات المختلفة والعمل على توفير الإمكانيات اللازمة لها .
- (٢) وضع برنامج لاستكمال أعضاء هيئة التدريس في داخل الجامعة أو خارجها ولتكوين فرق متكاملة من الباحثين في التخصصات المختلفة .
- (٣) متابعة برامج ونظم الدراسات العليا والدرجات الجامعية والعلمية والعمل على تنشيطها بحيث تسير التقدم العلمي الحديث .
- (٤) تنسيق البحث العلمي بين الكليات المختلفة والعمل على تنشيط البحث المشترك بين أكثر من كلية من كليات الجامعة للتعاون على حل كل المشكلات العلمية .
- (٥) تلقى المشكلات العلمية من الهيئات العلمية والفنية المختلفة في البلاد والعمل على توزيعها على الكليات المختلفة لإجراء البحوث اللازمة لحلها ومتابعة سيرها .
- (٦) إعداد مشروع ميزانية البحث العلمي في الجامعة وتوزيعها وفقا للبرامج المقترحة ووضع النظم العامة لطريقة التصرف في بنودها المختلفة .
- (٧) العمل على جمع البحوث العلمية وتشجيع نشرها وتوزيعها على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وتبادلها مع الهيئات العلمية والمتخصصين في الجمهورية وخارجها .

(٨) دراسة التقارير العلمية الخاصة برسائل الدرجات العلمية العليا وإعداد تقرير سنوى عن أوجه النشاط الخاص بهذه الدراسات والبحوث فى كليات الجامعة ومدى ماوصلت إليه من نتائج .

**مادة ١١٧ -** تتولى لجنة إحياء التراث بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :  
 (١) توجيه نشاط الجامعة وهيئات التدريس فى دراسة التراث غير المنشور والبحث عنه حيثما وجد .  
 (٢) إصدار التوصيات اللازمة بالنسبة لما يجب فحصه وتحقيقه ونشره من المخطوطات الإسلامية وغيرها .

**مادة ١١٨ -** تتولى لجنة المعامل والأجهزة العلمية بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

- (١) وضع نظام ثابت بمعدل مايستهلكه طالب الجامعة فى الكليات العلمية من المواد المستهلكة والأجهزة الزجاجية المستدبة الشائعة الاستعمال .
- (٢) وضع برنامج طويل لتدعيم المعامل والأجهزة والأدوات بما من شأنه رفع مستوى الدراسة بالكليات .
- (٣) وضع نظام لتوريد الأجهزة والمواد اللازمة سنويا على أن ينتهى ذلك قبل وضع مشروع الميزانية بوقت كاف .
- (٤) وضع نظام لحصر ماتحتويه المخازن من مواد وأجهزة ومتابعة الاستهلاك الشهرى للأصناف المختلفة ووضع نظام يكفل تحقيق التعاون بين مخازن الكليات المختلفة .
- (٥) تحديد الأصناف التى يمكن الحصول عليها من السوق المحلية والأصناف التى يجب شراؤها من الخارج حتى يمكن اتخاذ الإجراءات للحصول عليها فى المواعيد المناسبة .
- (٦) حصر الأجهزة التى تستخدم فى كل كلية وتقرير مدى صلاحيتها للاستعمال ووضع نظام لاستكمالها وتجديدها وتنظيم الاستفادة منها .
- (٧) وضع نظام لاستخدام الأجهزة العلمية النادرة المرفقة الثمن لتيسير استعمالها بين أقسام الكليات العملية المختلفة .
- (٨) تنظيم صيانة وإصلاح الأجهزة العلمية بمعرفة الاختصاصيين والفنيين .



(٩) إعداد مشروع ميزانية العامل سنويا وتوزيعها بين كليات الجامعة .

**مادة ١١٩-** تتولى لجان المواد العلمية التنسيق بين برامج الدراسة لكل مادة في الأقسام المختلفة التي تدرس فيها المادة والعمل على رفع مستواها بما يساير التقدم العلمي الحديث كما تقوم باقتراح الوسائل الكفيلة بتنشيط البحوث العلمية في المادة والتنسيق بينها وتوفير الإمكانيات اللازمة لها وعقد المؤتمرات العلمية في دائرة تخصصها .

**مادة ١٢٠-** تتولى لجنة البعثات والإجازات الدراسية والمهمات العلمية والمؤتمرات بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

(١) وضع برامج لبعثات الجامعة وإجازاتها الدراسية وفقا لما تقترحه الكليات بما من شأنه تزويد الجامعة بحاجتها من المتخصصين في النواحي المختلفة طبقا لما يقتضيه التطور العلمي الحديث .

(٢) وضع سياسة لإيفاد أعضاء هيئة التدريس في مهمات علمية لمتابعة التقدم العلمي الحديث في مجال تخصصهم والتنسيق بين برامج هذه المهمات بما يكفل التكامل بينها وتحقيق أقصى فائدة علمية .

كما تقوم اللجنة بدراسة التقارير والمقترحات التي يقدمها أعضاء هذه المهمات وتوزيعها على الجهات المختلفة التي قد تستفيد منها سواء داخل الجامعة أو خارجها .

(٣) اقتراح برنامج عام للمؤتمرات والندوات العلمية والحلقات الدراسية التي تشترك فيها الجامعة بممثلين عنها وتنظيم اشتراك أعضاء هيئة التدريس ببحوث علمية أو بصفتهم الشخصية فيما يعقد منها في الداخل والخارج .  
وتقوم اللجنة بدراسة التقارير المقدمة عن المؤتمرات والعمل على توزيعها داخل الجامعة وخارجها .

(٤) تقديم تقرير سنوي عن أوجه النشاط الداخلة في اختصاص اللجنة ومآثره من مقترحات في شأنها .

**مادة ١٢١-** تتولى لجنة التأليف والترجمة والنشر والمكتبات الجامعية بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

- (١) وضع النظم التى تكفل تأليف الكتب الجامعية ونشرها وتداولها وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تأليف الكتب والمراجع وتيسير حصول الطلاب عليها .
- (٢) وضع سياسة عامة لتشجيع ترجمة الكتب والمراجع الأجنبية ذات المستوى الجامعى .
- (٣) وضع سياسة لاستكمال الكتب والمراجع والدوريات اللازمة للكلية المختلفة والعمل على تزويدها بالمستحدث منها وتدعيم مكنتاتها .
- (٤) تقديم تقرير سنوى عن أعمال اللجنة ومقترحاتها .

**مادة ١٣٣ -** تتولى لجنة شؤون الطلاب بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

- (١) تنظيم التدريب العملى للطلاب .
- (٢) تتبع نتائج الامتحانات ودراسة الإحصاءات الخاصة بها وتقارير لجان الامتحان عن مستوياتها وتقديم التوصيات اللازمة الى مجلس الجامعة فى شأنها .
- (٣) تنظيم المكافآت والمنح الدراسية .
- (٤) تتبع النشاط الثقافى والرياضى والاجتماعى للطلاب وتقديم الاقتراحات الكفيلة برفع مستواه .

**مادة ١٣٤ -** تتولى لجنة المنشآت الجامعية بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

- (١) دراسة اقتراحات الكليات فى شأن المنشآت الجديدة التى تتطلبها الدراسة فيها أو إجراء تعديلات فى المنشآت القائمة والتنسيق بينها وإعداد برامج لتنفيذها .
- (٢) دراسة المواصفات الحديثة للمنشآت الجامعية واقتراح مآثره من توصيات لتطبيقها على منشآت الجامعة الجديدة أو القائمة .
- (٣) العمل على وضع سياسة لصيانة منشآت الجامعة ومعاملتها وإجراء الترميمات اللازمة لها .
- (٤) إبداء رأى فى تصميم المنشآت الجامعية .

**مادة ١٣٥ -** تتولى لجنة معادلة الدرجات العلمية بحث الدرجات الجامعية والشهادات العليا ( الدبلومات ) التى تمنحها الجامعات والمعاهد الوطنية

والأجنبية وكليات الجامع الأزهر السابقة في مستويات الدراسة المختلفة واقتراح مدى معادلتها بالدرجات العلمية والشهادات العليا ( الدبلومات ) التي تمنحها جامعة الأزهر .

#### (ب) رئيس الجامعة :

**مادة ١٢٥ -** يتولى رئيس الجامعة تصريف أمور الجامعة وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية في حدود السياسة التي يرسمها المجلس الأعلى للأزهر ومجلس الجامعة وفقا لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها ، وله على الأخص :

- (١) الإشراف على إعداد الخطة التعليمية والعلمية للجامعة .
- (٢) الإشراف على جميع الأجهزة الفنية والإدارية .
- (٣) الإشراف على إعداد الخطة لاستكمال حاجة الجامعة من هيئات التدريس والفنيين والفئات المساعدة الأخرى ورفع مستواهم وكذلك المنشآت والتجهيزات والأدوات وغيرها .
- (٤) مراقبة شئون العمل في الجامعة من النواحي العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ومتابعة تنفيذ سياسة مجلس الجامعة في هذه الشئون .
- (٥) تنفيذ قرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للأزهر .
- (٦) إعداد تقرير في نهاية كل عام جامعي عن شئون الجامعة العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ويتضمن هذا التقرير عرضا لأعمال الجامعة وأوجه نشاطها وما حققته والرأى في مستويات العاملين في الجامعة وشئون الدراسة والامتحانات ونتائجها وبيان العقبات التي ثارت في التنفيذ وعرض المقترحات بالحلول الملائمة لتلافي العيوب وتذليل العقبات ويعرض هذا التقرير على مجلس الجامعة لإبداء الرأى توطئة لتقديمه إلى شيخ الأزهر طبقا للمادة ٤٣ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

**مادة ١٣١ -** مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لرئيس الجامعة بالنسبة لأجهزة الجامعة وللعاملين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة للوزير في كافة القوانين واللوائح وذلك دون الرجوع في شأنها الى وزارة الخزانة أو الجهاز المركزي للتنظيم

والإدارة .

إلا أنه في الحالات التي توجب القوانين إصدار قرار من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء بتعين إرسال القرارات إلى شيخ الأزهر لإرسالها إلى وزير شئون الأزهر لاتخاذ اللازم بشأنها .

**مادة ١٣٧** - لرئيس الجامعة أن يفوض بعض اختصاصاته المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وفي هذه اللائحة إلى وكلاء الجامعة كل في حدود اختصاصه .

ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لوكلاء الجامعة كل في حدود اختصاصه بالنسبة للعاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة في القوانين واللوائح .

(جـ) وكلاء الجامعة :

**مادة ١٣٨** - يختص وكيل الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث بما يأتي :

(١) إعداد خطة الدراسات العليا والبحوث العلمية في كليات الجامعة بناء على اقتراحات الكليات واللجان .

(٢) متابعة تنفيذ هذه الخطة .

(٣) الإشراف على شئون النشر العلمى في الجامعة وكلياتها وتنفيذ السياسة المرسومة في هذا الشأن والإشراف على شئون المكتبة العامة واقتراح الخطة لتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات .

(٤) اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العامة في الجامعة .

(٥) الإشراف على شئون العلاقات العلمية والثقافية الخارجية .

(٦) الإشراف على شئون الطلاب بالدراسات العليا بالنسبة للدراسات العليا والبحوث العلمية .

(٧) دراسة تقارير الكليات وتوصيات مؤتمراتها العلمية بالنسبة للدراسات العليا والبحوث العلمية .

(٨) اقتراح نظام لتوفير الأجهزة والمواد اللازمة للدراسات العليا والبحوث

واقترح النظام الذى يكفل التعاون بين الكليات فى هذه الشئون خاصة بالنسبة للاستفادة من الاجهزة النادرة على اكمل وجه .

**مادة ١٢٩ -** يختص وكيل الجامعة لشئون الدراسة بأقسام الإجازة العالية بما يأتى :

- (١) متابعة شئون الطلاب بأقسام الإجازة العالية فى الكليات المختلفة ودراسة نتائج الامتحانات وتقديم المقترحات فى شأنها .
- (٢) الإشراف على رعاية الشئون الرياضية والاجتماعية للطلاب بالجامعة وعلى الخدمة الطبية والإسكان .
- (٣) دراسة تقارير الكليات وتوصيات مؤتمراتها العلمية بالنسبة إلى شئون الدراسة بأقسام الإجازة العالية قبل العرض على مجلس الجامعة .
- (٤) اقتراح نظام لتوفير الاجهزة والمواد سنويا للطلاب بأقسام الإجازة العالية .
- (٥) الإشراف على تنفيذ برامج التدريب العملى للطلاب بالكليات المختلفة .

**مادة ١٣٠ -** يكون لوكيل الجامعة لشئون فرع أسيوط أو أى فرع آخر يتم إنشاؤه مستقبلا الاختصاصات المقررة للوكيلين والمبينة فى المواد ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ من هذه اللائحة .

(د) أمين عام الجامعة :

**مادة ١٣١ -** يتولى أمين عام الجامعة الإشراف على الأقسام الإدارية بإدارة الجامعة وتنسيق العمل بينها وفقا لما يرد فى النظام الداخلى للجامعة .  
كما يتولى متابعة الأعمال الإدارية والمالية فى الجامعة وفقا للقرارات والقواعد التنظيمية التى يصدرها مجلس الجامعة ومديرها .  
ويجوز أن يعاون أمين عام الجامعة أمين مساعد واحد أو أكثر ويقوم أقدمهم مقام الأمين العام عند غيابه .

**مادة ١٣٢ -** مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لأمين عام الجامعة بالنسبة لأجهزة إدارة الجامعة وللعاملين بها من غير

أعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لرئيس المصلحة المنصوص عليها في كافة القوانين واللوائح .

## ٢ - إدارة الكلية

### (١) مجلس الكلية :

**مادة ١٣٢ -** يدعو العميد مجلس الكلية إلى الاجتماع مرة على الأقل كل شهر في أثناء السنة الجامعية كما يدعو بناء على طلب أغلبية أعضائه بكتاب مسبب . ويكون للمجلس أمين يختار سنوياً من بين أعضائه ويتولى تحرير محاضر الجلسات وإثباتها في سجل خاص يوقعه مع العميد .

**مادة ١٣٤ -** يقوم عميد الكلية بتنفيذ قرارات مجلس الكلية ويبلغ محاضر الجلسات إلى رئيس الجامعة كما يبلغه القرارات خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها ويبلغ الهيئات الجامعية المختصة التي يجب إبلاغها إليها .

**مادة ١٣٥ -** يؤلف مجلس الكلية من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لجاناً فنية لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه ، وعلى الأخص اللجان الآتية :

(أ) لجنة شؤون الطلاب .

(ب) لجنة الدراسات العليا والبحوث .

(جـ) لجنة البعثات والإجازات الدراسية والمهام العلمية والمؤتمرات . وتتولى كل من هذه اللجان المسائل التي تدخل في اختصاص اللجان المعاملة التابعة لمجلس الجامعة

ولعميد الكلية أو وكيلها أن يحضر اجتماعات هذه اللجان وفي هذه الحال تكون له رئاستها .

### (ب) عميد الكلية :

**مادة ١٣٦ -** يقوم العميد بتصريف أمور الكلية وإدارة شؤونها العلمية والإدارية والمالية في حدود السياسة التي يرسمها مجلس الجامعة ومجلس الكلية وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها ومع مراعاة أحكام

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وأحكام هذه اللائحة يكون له بالنسبة لأجهزة الكلية وللعاملين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة المنصوص عليها في كافة القوانين واللوائح .

ويتولى على الأخص ما يأتي :

(١) الإشراف على إعداد الخطة التعليمية والعلمية في الكلية ومتابعة تنفيذها <sup>(١)</sup> .

(٢) التنسيق بين الأجهزة الفنية والإدارية والأفراد العاملين بالكلية .

(٣) العمل على تقديم الاقتراحات بشأن استكمال حاجة الكلية من هيئات التدريس والفنيين والفئات المساعدة الأخرى والمنشآت والتجهيزات والأدوات وغيرها .

(٤) مراقبة سير الدراسة والامتحانات وحفظ النظام داخل الكلية وإبلاغ رئيس الجامعة عن كل ما من شأنه المساس بحسن سير العمل بالكلية أو ما ينسب إلى أحد أعضاء هيئة التدريس .

(٥) الإشراف على العاملين بالأجهزة الإدارية بالكلية ومراقبة أعمالهم .

(٦) إعداد تقرير في نهاية كل عام جامعي عن شئون الكلية العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأوجه النشاط بالكلية ومآخضها ، ومستوى أداء العمل بها وشئون الدراسة والامتحانات ونتائجها وبيان العقبات التي ثارت في التنفيذ وعرض المقترحات بالحلل الملائمة لتلافي العيوب وتذليل العقبات ، ويعرض هذا التقرير على مجلس الكلية لإبداء الرأي توطئة للعرض على مجلس الجامعة .

---

١ - قضت المحكمة الادارية العليا بأن من المقرر أن تحديد المحاضرات والاساتذة المتخصصين اللازمين لسير الدراسة في الكليات على الوجه الاكمل انما هو من الامور التي تتركز الادارة في تقديرها طبقا لما تراه محققا للمصالح العام ولنظام الدراسة في الكليات دون رقابة عليه من القضاء مادام خلا تقديرها من الانحراف بالسلطة وهو امر لم يقم أي دليل عليه ( الادارية العليا ١٢/١٢/١٩٦٥ - الطعن ١٢٧٢ لسنة ٨ ق ) .

## (ج) وكيل الكلية :

**مادة ١٢٧ -** يتولى تحت إشراف العميد الاختصاصات الآتية :

- (١) إعداد خطة الدراسات العليا والبحوث والعلمية في الكلية بناء على اقتراحات مجالس الأقسام واللجان المختصة .
  - (٢) متابعة تنفيذ هذه الخطة في الأقسام المختلفة بالكلية .
  - (٣) الإشراف على شئون النشر العلمي في الكلية ، ومتابعة تنفيذ السياسة المرسومة في هذا الشأن والإشراف على شئون المكتبة واقتراح الخطة لتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات .
  - (٤) اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية في الكلية ، ويتولى شئون العلاقات الثقافية الخارجية .
  - (٥) تصريف شئون الطلبة في الكلية والإشراف على التدريب العلمي للطلاب .
  - (٦) دراسة مقترحات الأقسام في شأن النذب للتدريس والامتحانات خارج الكلية توطئة للعرض على مجلس الكلية .
  - (٧) الإشراف على رعاية الشئون الرياضية والاجتماعية للطلاب .
  - (٨) الإشراف على متابعة تدريس المقررات القومية في الكلية .
  - (٩) الإشراف على شئون الطلاب الوافدين .
  - (١٠) إعداد مايعرض على المؤتمر العلمي السنوى للكلية فيما يخصه .
- ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون له في حدود اختصاصه بالنسبة لأجهزة الكلية والعاملين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح في كافة القوانين واللوائح .

## ٣ - القسم

## (أ) مجلس القسم :

**مادة ١٢٨ -** يكون للقسم مجلس يتكون من الاساتذة والأساتذة المساعدين وخمسة من المدرسين فيه على الأكثر يتناوبون العضوية فيما بينهم دوريا كل سنة بالأقدمية في وظيفة مدرس على ألا يجاوز عدد المدرسين في المجلس عدد



بأقى أعضاء هيئة التدريس فيه وللمجلس القسم أن يدعو إلى اجتماعاته من يقوم بتدريس المواد الداخلة في اختصاصاته على أن يشارك في المناقشات دون أن يكون له صوت معدود في الدالات ولا يحضر اجتماعات المجلس سوى الأساتذة عند النظر في الترشيح لوظيفة الأستاذية وسوى الأساتذة والمساعدين عند النظر في الترشيح لوظائف الأساتذة المساعدين .

**مادة ١٢٩ -** يدعو رئيس القسم المجلس إلى الاجتماع مرة على الأقل كل شهر أثناء السنة الجامعية كما يدعو إلى الاجتماع بناء على طلب أغلبية أعضائه بكتاب مسبب ويحرر عن كل اجتماع محضر يبلغ إلى عميد الكلية كما تبلغ إليه القرارات خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها .

**مادة ١٤٠ -** يختص القسم بجميع الأعمال العلمية والدراسية والمالية والاجتماعية فيه ، ويحدد مجلس القسم البرامج والمقررات الدراسية ويوزع الدروس والمحاضرات والتمارين والأعمال التدريسية على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وسائر المشتغلين بالتدريس ، وينظم وينسق البحوث العلمية وأعمال هيئة التدريس بالقسم ، كما يختص بكافة الاختصاصات المبينة في المادة ٥٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

(ب) رئيس مجلس القسم :

**مادة ١٤١ -** يرأس القسم أقدم الأساتذة فيه وإذا كان هناك من الأسباب مايعوق قيام الأقدم بمهام رئاسة القسم تولى الرئاسة من يليه في الأقدمية ويصدر بذلك قرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية .

وفي حالة خلو القسم من الأساتذة يقوم بأعمال رئيسه أقدم الأساتذة المساعدين ويكون له حق حضور مجلس الكلية إلا عند النظر في شئون توظيف الأساتذة .

وفي حالة خلو القسم من الأساتذة والأساتذة المساعدين يقوم بأعمال رئيسه أقدم المدرسين ويكون له حق حضور مجلس الكلية إلا عند النظر في الترشيح لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين وإذا لم يكن بالقسم من الأساتذة سوى أجنبي جاز أن يعهد إليه برئاسة القسم بعد أخذ رأى عميد الكلية .

وتسرى على رئيس القسم أحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

كما يكون للقسم نائب لرئيس مجلسه في الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتسرى عليه سائر أحكامها .

**مادة ١٤٢ -** يشرف رئيس القسم على الشئون العلمية والإدارية والمالية في القسم في حدود السياسة التي يرسمها مجلس الكلية ومجلس القسم وفقا لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .

ويقدم بعد العرض على مجلس القسم تقريراً إلى العميد في نهاية كل عام جامعي عن شئون القسم العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأوجه النشاط في القسم ومحققته ومستوى أداء العمل به وشئون الدراسة والامتحانات ونتائجها وبيان العقوبات التي ثارت في التنفيذ وعرض المقترحات بالحلول الملائمة لتلافي العيوب وتذليل العقبات . ويعرض هذا التقرير على مجلس القسم توطئة للعرض على مجلس الكلية . ويبين رئيس القسم لمجلس الكلية وجهة نظر مجلس القسم عند نظر المسائل المعروضة على مجلس الكلية .

**مادة ١٤٣ -** مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لرئيس القسم بالنسبة للأجهزة التابعة للقسم وللعاملين به من غير أعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح في كافة القوانين واللوائح .

**مادة ١٤٤ -** يكون للقسم مؤتمر عام تسرى عليه أحكام المواد ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

#### ٤ - أحكام عامة للمجالس

**مادة ١٤٥ -** لا تكون مدوالات المجلس صحيحة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس .

**مادة ١٤٦** - لكل عضو من أعضاء المجلس أن يقدم ما يراه من اقتراحات كتابة الى الرئيس اثناء الجلسة وتتل فيها ، ثم يقرر المجلس في الجلسة التالية ما إذا كان ثمة محل للمداولات في شأنها .

**مادة ١٤٧** - يكون لكل معهد عميد ووكيل ومجلس ، لهم الاختصاصات المقررة لعمداء ووكلاء ومجالس الكليات ، وتسرى عليهم الأحكام الخاصة بعميد ووكيل الكلية ومجلسها ، كما تسرى على أقسام المعاهد الأحكام الخاصة بأقسام الكليات .

## الفصل الثاني

في شئون أعضاء هيئة التدريس (١)

والقائمين به في الجامعة

(أولا ) تعيين أعضاء هيئة التدريس :

**مادة ١٤٨** - أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ، هم :

(أ) الأساتذة .

(ب) الأساتذة المساعدون .

(ج) المدرسون .

ويعين شيخ الأزهر أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد اخذ رأى مجلس الكلية او المعهد ومجلس القسم المختص ، ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة .

**مادة ١٤٩** - مع مراعاة حكم المادتين ٦٨ ، ٧١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، يكون التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس والمعيين

---

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٩ ونص على إعفاء أعضاء هيئة التدريس الذين يتدبون من جامعات القاهرة او من المعاهد العالية لالقاء دروس او محاضرات بجامعة الأزهر من قيد الحد الأعلى لعدد ال ساعات التي يتدبون لها ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٢/٦ - العدد ٦ ) .

بناء على إعلان في صحيفتين يوميتين في السنة وفقا للنظام الذى يضعه المجلس الاعلى للأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة ، ويجوز لمدير الجامعة عند الاقتضاء الإعلان في غير هذه المواعيد أو تأجيل الإعلان عن الوظيفة فترة واحدة ، ولجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص أن يضمن الإعلان فيما عدا وظائف الاساتذة اشتراط شروط معينة وذلك بالإضافة إلى الشروط العامة المبينة في القانون وهذه اللائحة .

ويستثنى من شرط الإعلان أعضاء البعثات والإجازات الدراسية والمدرسون والمعيدون - الموفدون لحساب الجامعة وفقا لخططها والذين يعينون في وظائف مدرسين في الكليات والمعاهد التابعة لها وذلك إذا كانوا مستوفين للشروط المنصوص عليها في المادتين ١٥٥ ، ١٥٦ من هذه اللائحة .

**مادة ١٥٠-** تقدم طلبات المتقدمين لشغل وظائف هيئة التدريس في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ آخر إعلان على أن يرفق بالطلب ثلاث نسخ من المؤلفات والبحوث الخاصة بالطلاب ، وعلى المتقدمين من العاملين بالدولة أن يشفعوا بطلباتهم موافقة كتابية من الجهة التى يعملون بها .

**مادة ١٥١-** تقبل طلبات المتقدمين لشغل هذه الوظائف ممن استكملوا شروط المدد اللازمة للتقدم للوظيفة الشاغرة طبقا للأحكام الواردة بهذه اللائحة .

**مادة ١٥٢-** يجوز لرئيس الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية المختص قبول الطلبات التى تقدم خلال الشهر التالى لتاريخ انتهاء الموعد المحدد لقبول الطلبات وذلك بشرط ألا يكون قد ورد للكلية تقرير اللجنة العلمية بفحص الإنتاج العلمى للمتقدمين .

**مادة ١٥٣-** تشكل لجان علمية دائمة تتولى فحص الإنتاج العلمى للمرشحين لشغل وظائف الاساتذة ، ويصدر بتشكيلها قرار من شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الاعلى للأزهر بناء على ترشيح مجلس الجامعة وذلك على أن تقدم اللجنة تقريراً مفصلاً عن الإنتاج العلمى للمرشحين ، وعما إذا كان يؤهلهم للوظائف المرشحين لها مع ترتيبهم بحسب كفاياتهم العلمية .

ويشترط في أعضاء هذه اللجان أن يكونوا من بين الأساتذة المتخصصين في الجامعات أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ، أو من غيرهم .

أما بالنسبة إلى المرشحين لشغل وظيفة أستاذ مساعد أو مدرس فيكون تشكيل اللجنة العلمية بقرار من مجلس الجامعة بعد أخذ رأى كل من مجلس الكلية ومجلس القسم المختص .

ويصدر قرار من شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة باللائحة الداخلية لتنظيم عمل هذه اللجان .

كما تسرى في شأنها أحكام المواد ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، مالم تتضمن اللائحة الداخلية ما يخالف ذلك .

**مادة ١٥٤ -** يحيل عميد الكلية تقارير اللجان العلمية عن المرشحين إلى القسم المختص للنظر في الترشيح ثم تعرض على مجلس الكلية ومجلس الجامعة .

**مادة ١٥٥ -** يشترط فيمن يعين عضواً بهيئة التدريس :

(١) أن يكون مسلماً محمود السيرة حسن السمعة ، وألا يكون قد صدر منه فعل يزرى بشرف عضو هيئة التدريس أو لا يلائم صفته كعالم أو يتعارض مع حقائق الإسلام .

(٢) أن يكون حاصلاً على درجة العالمية « الدكتوراة » أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلاً من جامعة أجنبية أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف بها على درجة يعتبرها المجلس الأعلى للأزهر بالاتفاق مع المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها .

**مادة ١٥٦ -** يشترط فيمن يعين مدرساً أن تكون قد مضت ست سنوات على الأقل على حصوله على درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس أو الليسانس ) أو درجة علمية أخرى يعتبرها المجلس الأعلى للأزهر بالاتفاق مع المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح ، وتراعى في تعيينهم أحكام المادتين ٦٧ ، ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

فإذا كان من بين المدرسين المساعدين أو المعيّدين في جامعة الأزهر أو في

غيرها من الجامعات المصرية فيشترط بالإضافة إلى ماتقدم أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه مدرسا مساعدا أو معيدا بواجباته ومحسنا أداءها فإذا كان من غيرهم فيشترط توافره على الكفاءة المطلوبة للتدريس .

#### مادة ١٥٧ - يشترط فيمن يعين أستاذا مساعدا .

- (١) أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في جامعة الأزهر أو إحدى الجامعات المصرية الأخرى أو في معهد علمي من طبقتها .
- (٢) أن يكون قد قام في مادته وهو مدرس بإجراء بحوث مبتكرة أو بأعمال إنشائية ممتازة ويدخل في الاعتبار ما يكون قد قام به من نشاط اجتماعي ورياضي ملحوظ أثناء عمله بالجامعة .
- (٣) أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه منذ تعيينه مدرسا بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسنا أداءها .

ويجوز استثناء أن يعين مرشحون من خارج الجامعات إذا توافرت في المرشح الشروط الآتية :

- (١) أن يكون مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة (١٥٥) .
- (٢) أن يكون قد مضى على حصوله على المؤهل المنصوص عليه في البند ٢ من المادة (١٥٥) خمس سنوات على الأقل .
- (٣) أن تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس أو الليسانس ) أو مايعادلها .
- (٤) أن يكون قد نشر بحوثا مبتكرة أو قام في مادته بأعمال إنشائية ممتازة .
- (٥) أن يكون متوافرا على الكفاءة المطلوبة للتدريس .

#### مادة ١٥٨ - يشترط فيمن يعين أستاذا :

- (١) أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في جامعة الأزهر أو إحدى الجامعات المصرية الأخرى أو في معهد علمي من طبقتها .
- (٢) أن يكون قد قام منذ تعيينه أستاذا مساعدا بإجراء ونشر بحوث مبتكرة أو قام في مادته بأعمال إنشائية تؤهله لشغل وظيفة الاستاذية ويدخل في

الاعتبار مايكون قد أشرف عليه وشارك فيه من البحوث التى يعدها طلاب الدراسة العليا وخاصة رسائل الماجستير والدكتوراه ، وكذلك مقام به من نشاط علمى واجتماعى ملحوظ وأعماله الإنشائية البارزة فى الكلية أو المعهد .

**مادة ١٥٩ -** يجوز استثناء أن يعين مرشحون من خارج الجامعات إذا توافرت فى المرشح الشروط الآتية :

- (١) أن يكون مستوفيا للشروط المنصوص عليها فى المادة (١٥٥) .
  - (٢) أن يكون قد مضى على حصوله على المؤهل المنصوص عليه فى البند ٢ من المادة (١٥٥) عشر سنوات على الأقل .
  - (٣) أن يكون قد مضت ثمانى عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس أو الليسانس ) أو مايعادلها .
  - (٤) أن يكون قد قام خلال السنوات الخمس السابقة على تقدمه للتعيين فى وظيفة أستاذ بإجراء بحث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال إنشائية ممتازة فى تخصص هذه الوظيفة .
  - (٥) أن يكون متوافرا على الكفاءة المطلوبة للتدريس .
- ويدخل فى الاعتبار فى التعيين مجموع إنتاج المرشح العلمى منذ حصوله على الدكتوراة أو مايعادلها .

**مادة ١٦٠ -** تخفض المدد المنصوص عليها فى المادة ١٥٦ والبندين ١ و٢ من المادة ١٥٧ والبندين ١ و٢ من المادة ١٥٨ والمادة ١٥٩ سنة واحدة بالنسبة إلى من يعينون فى كليات الجامعة المنشأة خارج مدينتى القاهرة والاسكندرية ، وإذا دعت الضرورة إلى نقل عضو هيئة التدريس من كليات الجامعة إلى مثل وظيفته فى جامعة أخرى أو فى جامعة الأزهر بالقاهرة أو بالاسكندرية ، فلا يجوز أن يتقدم إلى الوظيفة التالية لوظيفته فى الجامعة المنقول إليها إلا إذا كان قد أمضى على الأقل فى وظيفته المدد المنصوص عليها فى هذه اللائحة مضافا إليها المدد التى استفادها .

**مادة ١٦١ -** تسرى على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر أحكام اللادتين ٧١ ، ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

### (ثانيا) النقل والندب والإعارة :

**مادة ١١٢ -** يجوز نقل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من تخصص إلى آخر في ذات الكلية أو المعهد أو من قسم إلى آخر في ذات الكلية أو المعهد بقرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية المختص ، ومن كلية أو معهد إلى كلية أخرى أو معهد آخر في الجامعة ذاتها بقرار من مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المنقول منها والمنقول إليها ومجلس القسم المختص في كل منها ، وفي حالة نقل الأساتذة من تخصص إلى آخر ونقل الأساتذة المساعدين من قسم إلى آخر غير مماثل يجب أخذ رأى اللجنة العلمية الدائمة المختصة قبل عرض الأمر على مجلس الجامعة .

**مادة ١١٣ -** يجوز بقرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة مجلس الجامعة وأخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد المختص نقل عضو هيئة التدريس بإحدى الجامعات المصرية أو مايعتبر في طبقتها من معاهد مصرية عالية إلى مثل وظيفته بجامعة الأزهر أو الموافقة على نقل أحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر إلى إحدى هذه الجامعات أو المعاهد ، ولشيخ الأزهر عند الاقتضاء عرض الأمر على المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ١١٤ -** يجوز عند الاقتضاء بقرار من وزير شئون الأزهر نقل عضو هيئة التدريس إلى وظيفة عامة خارج الجامعة بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر ومجلس جامعة الأزهر .

**مادة ١١٥ -** يجوز ندب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لمدة محدودة لجامعة أخرى من الجامعات المصرية أو للقيام بعمل وظيفة عامة أخرى بقرار من مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختص . ويعتبر الندب كل الوقت إعارة تخضع للأحكام الخاصة بها .

**مادة ١١٦ -** مع مراعاة عدم الإخلال بحسن سير العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد تجوز إعارة أعضاء هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي في مستوى الكليات الجامعية أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة والدولية أو جهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت



المهمة في مستوى الوظيفة التى يشغلونها بالجامعة . وتكون الإعارة لمدة لا تتجاوز سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة فيما عدا الحالات التى تقتضيها مصلحة قومية فتكون الإعارة قابلة للتجديد مرتين ، ويتقاضى المعار مرتبه من الجهة المعار إليها ، ومع ذلك يجوز فى أحوال خاصة أن تؤدى الجامعة مرتبه . ويجوز استثناء تجاوز هذه المدة عند الضرورة بموافقة المجلس الأعلى للأزهر .

وتتم الإعارة بقرار من وزير شئون الأزهر بعد موافقة شيخ الأزهر بناء على موافقة مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد المختص . ويكون شأن المعار خلال مدة الإعارة شأن المعارين للحكومات الأجنبية ويتقاضى مرتبه من الجهة المعار إليها ، ويجوز فى أحوال خاصة أن تؤدى الجامعة مرتبه .

**مادة ١٦٢ -** يجوز شغل وظيفة المعار بدرجة أعلى كانت إعارته بدون مرتب تؤديه الجامعة وكانت لمدة تزيد على سنة إذا كان مدرسا أو استاذاً مساعداً ، أو لمدة تزيد على ثلاث سنوات إذا كان استاذاً ولايجوز أن يزيد عدد مايشغل من وظائف المعارين على خمس مجموع الوظائف المقررة لكل فئة فى الكلية أو المعهد ، ولا يجوز شغل وظيفة المعار بمعار آخر فإذا عاد المعار إلى عمله بالجامعة شغل الوظيفة الخالية من درجته أو شغل وظيفته الأصلية بصفة شخصية ، على أن تسوى حالته فى أول وظيفة تخلو من درجته .

**مادة ١٦٨ -** تحسب مدة الإعارة فى المكافأة أو المعاش بشرط أن يؤدى عضو هيئة التدريس الاحتياطى عنها ويعامل فيما يختص بأقدميته والعلاوات المستحقة له كما لو كان فى الجامعة ويحتفظ له بوجه عام بكافة مميزات وظيفته .

( ثالثاً ) الإجازات العلمية والإعتيادية والمرضية :

**مادة ١٦٩ -** يجوز أن يرصد أعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية مؤقتة خارج الجامعة ويكون ذلك بقرار من شيخ الأزهر بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية والقسم المختص ولا تزيد مدة المهمة العلمية على سنة .

ولا يجوز إيفاد عضو هيئة التدريس قبل انقضاء أربع سنوات من عودته من بعثة أو إجازة دراسية أو مهمة علمية ، ومع ذلك يجوز عند الضرورة القصوى بموافقة المجلس الأعلى للأزهر مد المهمة إلى ما لا يزيد على سنتين أو الإيفاد فيها قبل انقضاء الأربع سنوات المشار إليها .  
ويتقاضى المرخص له مرتبه كاملا مدة المهمة .

وعلى المرخص له في المهمة العلمية أن يقدم بعد انتهاء مهمته تقريراً عن الأعمال التي قام بها بثلاث نسخ على الأقل من البحوث التي يكون قد أتمها .

**مادة ١٧٠ -** يجوز الترخيص للأساتذة في إجازات تفرغ علمي داخل البلاد أو خارجها لمدة سنة واحدة بمرتب بعد مضي كل ست سنوات في الأستاذية متى وجد من يقوم منهم أثناء تفرغهم ، ويكون ذلك بقرار من شيخ الأزهر بناء على موافقة مجلس الجامعة وطلب مجلس الكلية بعد إقرار المنهج العلمي أو الفني الذي يتقدم به طالب الإجازة ، ولا يجوز أن يرخص في إجازات التفرغ لأكثر من أستاذ واحد في كل قسم في السنة الواحدة ، وعلى المرخص له في الإجازة أن يتقدم بعد انتهاء إجازته بتقرير عن الأعمال التي قام بها أثناء هذه الإجازة ونسخا من البحوث التي يكون قد أجراها . ويتقاضى المرخص له مرتبه كاملا بمدة التفرغ .

وإذا كان طالب الإجازة قد أوفد في مهمة علمية فلا يجوز الترخيص له في هذه الإجازة إلا بعد انقضاء مدة الأربع سنوات المنصوص عليها في المادة السابقة .

**مادة ١٧١ -** تبدأ الإجازة الاعتيادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد بعد انتهاء أعمال امتحانات السنة الجامعية وتنتهي قبل بدء الدراسة في السنة الجامعية الجديدة وفقا لما يقرره مجلس الجامعة ، وذلك فيما عدا الكليات والمعاهد التي يستمر العمل فيها خلال المدة المذكورة فتعين الإجازة بقرار من مدير الجامعة بعد أخذ رأى عميد الكلية المختص .

**مادة ١٧٢ -** تكون الإجازة المرضية التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس لمدة مجموعها سنة بمرتب كامل عن ثلاث سنوات .

وإذا لم يستطع عضو هيئة التدريس عند إنقضاء السنة العودة إلى عمله

جاز لمجلس الجامعة أن يرخّص في امتداد الأجازة لمدة أخرى لا تتجاوز سنة على أن تكون بثلاثة أرباع المرتب .

وتكفل الدولة على نفقتها علاج أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيبين الذين يصابون بسبب العمل على الوجه المقرر بالنسبة للجامعات الأخرى .

**مادة ١٧٣ -** تسرى على أعضاء هيئة التدريس أحكام المواد ٨٩ و٩٠ و٩١ و٣٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ وأحكام هذه اللائحة .

#### ( رابعا ) واجبات هيئة التدريس :

**مادة ١٧٤ -** على أعضاء هيئة التدريس أن يتقربوا للقيام بالدروس والمحاضرات والتمرينات العملية وأن يسهموا في حفظ التراث الإسلامي والعربي ودراسته وتجليته ونشره ، وبصفة عامة العمل على تقدم العلوم والآداب والفنون بإجراء البحوث والدراسات المبتكرة والإشراف على ما يعده الطلاب منها والإشراف على المعامل وعلى المكتبات وتزويدها بالمراجع .

وعليهم بث الروح الدينية السمة والروح القومية الصادقة لتكون أساسا للروح الجامعية الصحيحة في نفوس الطلاب وعليهم ترسيخ وتدعيم الإتصال المباشر بالطلاب ورعاية شئونهم الثقافية والاجتماعية والرياضية .

**مادة ١٧٥ -** الأساتذة أو من يقوم بأعمالهم مسئولون عن سير الدروس والمحاضرات والتمارين والأعمال التدريسية وعليهم أن يعملوا على النهوض بمستوى البرامج الدراسية والبحوث العلمية في مجال تخصصهم ، ويعاونهم في كل ذلك الأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون والمدرسون المساعدون والمعيدون وسائر المشتغلين بالتدريس ، وعلى أعضاء هيئة التدريس المشاركة في أعمال المجالس واللجان التي يكونون أعضاء فيها ، وعليهم المشاركة في أعمال المؤتمرات العلمية للقسم والكلية أو المعهد .

**مادة ١٧٦ -** يتولى أعضاء هيئة التدريس حفظ النظام داخل قاعات الدروس

والمحاضرات والبحوث والمعامل ويقدمون الى عميد الكلية تقريراً عن كل حادث من شأنه الإخلال بالنظام وما اتخذ من إجراءات لحفظه .

**مادة ١٧٧ -** على كل عضو من أعضاء هيئة التدريس أن يقدم تقريراً سنوياً عن نشاطه العلمى والثقافى والبحوث التى أجراها ونشرها والبحوث الجارية الى رئيس مجلس القسم المختص وعلى رئيس مجلس القسم أن يقدم تقريراً الى عميد الكلية عن سير العمل فى قسمه وعن النشاط العلمى والبحوث الجارية فيه وما حققه القسم من أهداف .

**مادة ١٧٨ -** لرئيس الجامعة بناء على عرض عميد الكلية أن يرخص لأعضاء هيئة التدريس بصفة استثنائية فى مزاولة مهنتهم خارج الجامعة أو داخلها فى غير أوقات العمل الرسمية إذا كان هذا العمل يكسب المرخص له خبرة تفيد تخصصه العلمى وبشرط- ألا يتعارض هذا الترخيص مع واجباته الجامعية وحسن أدائها ولا مع اللوائح المعمول بها فى مزاولة هذه المهنة ويصدر بقواعد تنظيم المهنة قرار من المجلس الأعلى للأزهر بناء على عرض من مجلس الجامعة ولا يكون الترخيص فى مزاولة المهنة خارج الجامعة إلا لمن مضى على تخرجه عشر سنوات وقضى ثلاث سنوات على الأقل فى هيئة التدريس .

ويكون الترخيص لمدة سنة قابلة للتجديد ويجوز سحب هذا الترخيص فى أى وقت إذا خولفت شروطه وليس للمرخص له أن يعمل فى دعوى ضد الأزهر وهيئاته بصفته محامياً أو خبيراً أو غير ذلك .

**مادة ١٧٩ -** لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إلقاء دروس أو القيام بأعمال الامتحانات أو الإشراف على ما يعطى من دروس فى غير جامعة الأزهر إلا بترخيص من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص . ويشترط للترخيص فى ذلك أن يكون التدريس أو الإشراف على مواد فى نفس مستوى الدراسة الجامعية .

ولا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إعطاء دروس خصوصية بمقابل أو بغير مقابل .

**مادة ١٨٠ -** لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس القيام بعمل من أعمال الخبرة أو

إعطاء استشارة في موضوع معين إلا بترخيص من رئيس الجامعة بناء على طلب عميد الكلية المختص .

**مادة ١٨١ -** لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة أو أن يشتركوا في إدارة عمل تجارى أو مالى أو صناعى أو أن يجمعوا بين وظيفتهم وأى عمل لا يتفق وكرامة هذه الوظيفة :

ومجلس الجامعة أن يقرر منع عضو هيئة التدريس من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

#### ( خامسا ) انتهاء الخدمة :

**مادة ١٨٢ -** مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٩٨ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ ، والمادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ تكون سن انتهاء الخدمة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس من علماء الأزهر خمس وستون سنة ميلادية وبالنسبة لغيرهم ستون سنة ميلادية ، وإذا بلغ عضو هيئة التدريس سن التقاعد خلال السنة الجامعية مدت خدمته طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٨ إلى نهايتها بناء على طلب مجلس الجامعة واقتراح مجلس الكلية المختص ، وتنتهى السنة الجامعية بانتهاء أعمال الامتحانات في الكلية الموجود بها العضو وتسرى على أعضاء هيئة التدريس من غير علماء الأزهر أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ .

ويجوز عند الاقتضاء تعيين أعضاء هيئة التدريس من علماء الأزهر ومن غيرهم بعد بلوغ سن الخامسة والستين بمكافأة تعادل المكافأة المقررة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ كأساتذة متفرغين لمدة سنتين قابلة للتجديد في ذات كلياتهم أو معاهدهم أو في كليات أو معاهد أخرى بجامعة الأزهر وذلك بقرار من شيخ الأزهر بعد موافقة مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد المختص بعد أخذ رأى القسم المختص .

ويجوز استثناء أن يعهد إلى الاستاذ المعين وفقا لنص الفقرة السابقة بأعباء رئاسة القسم إذا لم يكن بالقسم أساتذة ويكون ذلك بقرار من مدير الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص .

**مادة ١٨٣ -** يحال عضوية التدريس إلى المعاش بقرار من شيخ الأزهر بناء على طلب مجلس الجامعة إذا لم يستطع مباشرة عمله بسبب المرض بعد إنقضاء الأجازات المقررة في المادة ( ١٧٢ ) وكذلك يحال عضوية التدريس إلى المعاش بالطريقة ذاتها إذا ثبت في أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق .

والمجلس الأعلى للأزهر بناء على طلب مجلس الجامعة أن يزيد مدة الخدمة المحسوبة في المعاش على الوجه المقرر في المادة ١١٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

**مادة ١٨٤ -** تسرى أحكام المواد ١١٦ ، ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، كما تسرى أحكام المادة ١١٦ على مدير الجامعة ووكيلها .

#### (سادسا) الأساتذة غير المتفرغين :

**مادة ١٨٥ -** يجوز أن يعين بالكليات والمعاهد أساتذة غير متفرغين ويشترط فيمن يعين أن يكون من العلماء الممتازين في بحوثهم وخبرتهم في المواد التي يعهد إليهم تدريسها ويعين شيخ الأزهر هؤلاء الأساتذة لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد موافقة مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية المختص . وللأستاذ غير المتفرغ أن يجمع بين الأستاذية وبين وظيفة حكومية أو أى عمل آخر .

ولا يجوز الجمع بين وظيفة رئيس الجامعة أو وكيلها وبين وظيفة الأستاذ غير المتفرغ ولا بين الأستاذ المتفرغ وغير المتفرغ في أكثر من كلية أو معهد من كليات الجامعات ومعاهدها .

وللمتقاعدين من الأساتذة غير المتفرغين الجمع بين المعاش ومكافآته لاتجاوز ستمائة جنيه سنويا ويحدد مقدار المكافأة في قرار التعيين .

#### (سابعاً) أعضاء هيئة التدريس والعاملون الأجانب :

**مادة ١٨٦ -** يجوز أن يعين في هيئة التدريس مسلمون من غير المصريين ممن

تؤهلهم كفايتهم لذلك لمدة معينة . ويكون التعيين بقرار من شيخ الأزهر بعد موافقة مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختص ، وتحدد حالتهم في عقود استخدامهم .

وتكون مدة العقد في المرة الأولى سنة أو سنتين ويجوز أن تمتد المدة بعد ذلك إلى خمس سنوات قابلة للتجديد .

وتتحمل الجامعة نفقات حضور عضوية التدريس وعائلته إلى مقر الجامعة ونفقات عودته هو وعائلته عند نهاية العقد . فإذا كانت إقامته العادية داخل البلاد استحق مصروفات الانتقال طبقاً للأحكام المعمول بها بالنسبة للعاملين بالدولة .

وإذا بلغت مدة الخدمة ثلاث سنوات تحملت الجامعة نفقات رحلته مع عائلته لبلاده لقضاء الاجازة الصيفية وهكذا كل ثلاث سنوات بشرط أن تكون إقامته العادية خارج البلاد .

ويمنح عضو هيئة التدريس الأجنبي عند انتهاء خدمته بالجامعة مكافأة قدرها مرتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته .

وإذا توفى خلال مدة خدمته منح ورثته المكافأة المذكورة .

**مادة ١٨٧ -** تحدد حالة الأساتذة الزائرين في قرارات تعيينهم .

ويجوز لرئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختص الترخيص لهم بمزاولة مهنتهم خارج الجامعة أو داخلها مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المنظمة للمهنة .

**مادة ١٨٨ -** تحدد حالة مدرسي اللغات والعاملين الفنيين من الأجانب في عقود استخدامهم ويمنح من تنتهي خدمته مكافأة تعادل مرتب نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من خدمته ومرتب شهر عن كل سنة تزيد على ذلك .

وتسرى أحكام الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والسادسة من المادة ( ١٨٦ ) على هؤلاء العاملين .

ويخضع هؤلاء العاملون للنظام التأديبي المطبق على غير أعضاء هيئة التدريس من العاملين بالجامعة .

#### ( ثامننا ) المدرسون المساعدون والمعيدون :

**مادة ١٨٩ -** يجوز أن يعين في الكليات مدرسون مساعدون ومعيدون يقومون بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا وبما يعهد به اليهم القسم المختص من التمرينات والدروس العلمية. وسواها من الاعمال تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس وبالاعمال الأخرى التي يكلفهم بها العميد ومجلس القسم المختص . ويكون تعيينهم بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ صدور هذا القرار . ومع ذلك يجوز أن يكون تعيين المعيد عن طريق التكليف من بين الحاصلين على تقدير جيد جدا في التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى أو في تقرير مادة التخصص أو مايقوم مقامها ، وتعطى الأفضلية دائما لمن هو أعلى في التقدير العام .

**مادة ١٩٠ -** يكون تعيين المعيد بعد الإعلان عن الوظائف الشاغرة بترشيح من القسم المختص من بين الحاصلين على تقدير جيد جدا على الأقل في التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى بشرط ألا يقل تقديره عن جيد في مادة التخصص أو مايقوم مقامها فإن لم يوجد من بين المتقدمين من حصل على تقدير جيد جدا في التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى فيجوز ترشيح أحد الحاصلين على تقدير جيد على الأقل في هذا التقدير وبشرط ألا يقل التقدير في مادة التخصص أو مايقوم مقامها عن جيد جدا وإذا لم تكن مادة التخصص من مواد الامتحان في مرحلة الدرجة الجامعية الأولى قام مقامها الحصول على دبلوم خاصة في فرع التخصص وإذا لم توجد دبلوم خاصة في فرع التخصص قام مقامه التمرين العمل مدة لا تقل عن سنتين في كلية جامعية أو معهد جامعى أو مستشفى جامعى في فرع التخصص بشرط أن يكون المرشح حاصلا على تقدير جيد جدا على الأقل في عمله خلال فترة التمرين المذكورة .

وتجرى المفاضلة بين المتقدمين على أساس تفضيل الأعلى في التقدير العام ، وعند التساوى في هذا التقدير يفضل الأعلى تقديرا في مادة التخصص وعند



التساوى في التقديرين يفضل الحاصل على درجة علمية أعلى .  
ويشترط بالنسبة للمرشح لشغل وظيفة معيد في أحد الأقسام الأكاديمية بكلية. الطلب أن يكون علاوة على ما تقدم قد أمضى سنتين على الأقل في تدريب عملي بأحد المستشفيات الجامعية في فرع تخصصه .  
وبالنسبة لقسم الباثولوجيا الأكاديمية تقوم الخبرة العلمية لمدة أربع سنوات بمعامل وزارة الصحة مقام التدريب العملي بمستشفى جامعي .

ويعرض الترشيح على مجلس الكلية فإذا أقره صدر قرار التعيين من مدير الجامعة ويكون التعيين بعقد لمدة سنة قابلة للتجديد بعد أخذ رأى القسم المختص إلا إذا كان المعيد يشغل وظيفة حكومية فإنه يحتفظ بمركزه القانوني الثابت له قبل تعيينه معيدا فإذا كان مرتبه يجاوز أقصى مربوط الوظيفة احتفظ به بصفة شخصية .

ويجوز للمجلس الأعلى للأزهر بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة أن يضيف إلى الشروط العامة في الإعلان عن هذه الوظائف شروطا أخرى .

**مادة ١٩١ -** إذا لم يحصل المعيد على درجة التخصص ( الماجستير ) أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا بحسب الأحوال خلال خمس سنوات منذ تعيينه معيدا أنهى عقده أو نقل إلى وظيفة أخرى ، وإذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو مايعادلها خلال عشر سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيدا في الأحوال التي لا يلزم للحصول على هذه الدرجة سبق الحصول على درجة الماجستير أو دبلوم الدراسات العليا بحسب الأحوال أنهى عقده أو نقل إلى وظيفة أخرى .

**مادة ١٩٢ -** مع مراعاة حكم المادة (١٥٥) من هذه اللائحة يشترط فيمن يعين مدرسا مساعدا أن يكون حاصلا على درجة الماجستير أو دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مؤهلين للقيد للحصول على درجة الدكتوراه أو على ما يعادل درجة الماجستير أو الدبلومين .

، فإذا كان من بين المعيدین في جامعة الأزهر أو في غيرها من الجامعات

المصرية يشترط فضلا عما تقدم أن يكون ملتزما في عمله وسلوكه ومسلکه منذ تعيينه معيدا بواجباته ومحسنا أداها ، وإذا كان من غيرهم فيشترط حصوله على تزكية من المشرف على الرسالة في حالة الحصول على درجة الماجستير أو من عميد الكلية بعد أخذ رأى رؤساء مجالس الأقسام المتخصصة في حالتى الحصول على الدبلومين .

ويكون التعيين في وظائف المدرسين المساعدين الشاغرة دون إعلان من بين المعيّدين في ذات الكلية أو المعهد المستوفين للشروط المنصوص عليها في هذه المادة ، وإذا لم يوجد من هؤلاء من هو مؤهل لشغلها فيجرى الإعلان عنها . وينقل المدرس المساعد إلى وظيفة أخرى إذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو مايعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرسا مساعدا .

**مادة ١٩٣ -** تسرى على المدرسين المساعدين والمعيدين أحكام المواد ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ من هذه اللائحة ، كما تسرى عليهم سائر الأحكام الخاصة بالمدرسين المساعدين والمعيدين الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فيما لايتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وأحكام هذه اللائحة .

**مادة ١٩٤ -** يجوز نقل المدرسين المساعدين والمعيدين من كلية أو معهد إلى كلية أو معهد آخر في قسم معادل بجامعة الأزهر ، ويكون النقل بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم في كل منها .

ويجوز نقلهم إلى جامعة أخرى من الجامعات المصرية وفي قسم معادل بقرار من وزير شئون الأزهر ووزير التعليم العالى بعد موافقة شيخ الأزهر أو رئيس جامعة الأزهر ورئيس الجامعة الأخرى بعد أخذ رأى مجالس الكليات أو المعاهد ومجالس الأقسام المتخصصة . ويجوز بنفس الشروط نقل المدرسين المساعدين والمعيدين بالجامعات الأخرى إلى جامعة الأزهر .

ويجوز عند الاقتضاء نقل المدرسين المساعدين والمعيدين الى وظيفة عامة بقرار من وزير شئون الأزهر بعد موافقة شيخ الأزهر بناء على طلب رئيس جامعة الأزهر بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص . ولا يجوز نقلهم إلى قسم آخر في ذات الكلية أو المعهد أو إلى قسم غير معادل

في كلية أخرى أو معهد آخر ، ومع ذلك يجوز لهم التقدم لشغل وظائف المدرسين  
المساعدين والمعيدین الشاغرة المعلن عنها في قسم آخر في ذات الكلية أو المعهد  
أو في كلية أخرى أو معهد آخر وذلك في حدود ما تقرره القوانين واللوائح .

**مادة ١٩٥ -** مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة  
تسرى على جامعة الأزهر وعلى أعضاء هيئة التدريس بها والمدرسين المساعدين  
والمعیدین بها جميع الأحكام التي تسرى على الجامعات المصرية وعلى أعضاء  
هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعیدین بها .

### الفصل الثالث

## الدراسة والامتحانات وشئون الطلاب والدراسات العليا

### ( أولا ) قبول الطلاب :

**مادة ١٩٦ -** يحدد المجلس الأعلى للأزهر في نهاية كل عام دراسي بناء على  
اقتراح مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب  
المصريين الذين يمكن قبولهم في العام الدراسي التالي من بين الحاصلين على  
شهادة الثانوية الأزهرية أو على الشهادات المعادلة لها .

ويقترح المجلس الأعلى للأزهر عدد الطلاب الذين يمكن قبولهم من غير  
المصريين وشروط قبولهم ويصدر بذلك قرار من وزير شئون الأزهر .

**مادة ١٩٧ -** يشترط في قيد الطالب في الجامعة للحصول على درجة الإجازة  
العالية ( الليسانس أو البكالوريوس ) :

(١) أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة للأزهر أو ما يعادلها ويكون  
القبول بترتيب درجات النجاح وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للأزهر بعد أخذ رأى  
مجلس الجامعة ومجالس الكليات .

(٢) أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وفي هذه  
الحالة يشترط نجاحه في امتحان يحقق التعادل بينه وبين الحاصلين على  
الشهادة الثانوية العامة للأزهر على أن تبين مواد هذا الامتحان ونظامه بقرار

من شيخ الأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للأزهر .

ويجوز أن يكون اختيار هؤلاء الطلاب عن طريق مكتب تنسيق الجامعات وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للأزهر بعد أخذ رأى مجلس الجامعة ومجالس الكليات .

ويقبل كذلك بالكليات النظرية الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية من معهد البحوث الإسلامية بالأزهر أو ما يعادلها ، كما يقبل بمعهد الدراسات الإسلامية والعربية بالإضافة إلى الحاصلين على أحد المؤهلات المنصوص عليها في هذه المادة الطلاب الحاصلون على شهادة التخصص من معهد القراءات بالأزهر .

(٣) أن يجتاز بنجاح الكشف الطبى للتحقق من خلوه من الأمراض المعدية ومن صلاحيته لمتابعة الدراسة التى يتقدم لها وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى للأزهر ومجالس الكليات المختصة .

(٤) أن يقدم شهادة تثبت أنه حصل على ترخيص بالانضمام فى الدراسة من الجهة التى يعمل بها اذا كان عاملا بالحكومة أو غيرها .

(٥) أن يكون مسلما محمود السيرة حسن السمعة .

**مادة ١٩٨ -** (ملغاة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٥ )

**مادة ١٩٩ -** يجوز قبول الطلاب الحاصلين على الإجازة العالية بأقسام الإجازات العالية فى كلية أخرى وفقا للشروط التى تنص عليها اللوائح الداخلية للكليات .

**مادة ٢٠٠ -** على كل طالب يريد الالتحاق بالجامعة أو متابعة الدراسة بها للحصول على درجة علمية مقررة أن يقيد اسمه ولايجوز لطالب أن يقيد اسمه لأكثر من كلية فى وقت واحد .

**مادة ٢٠١ -** لا يجوز لطالب الدراسات العليا أن يقيد اسمه فى دراسة أكثر من شهادة عالية أو درجة جامعية فى وقت واحد .

ولا يجوز للمعدين أن يسجلوا لدراسة عليا للحصول على درجة جامعية فى

غير تخصص اقسامهم إلا بعد موافقة مجلس الجامعة .

**مادة ٢٠٢ -** يكون إجراء القيد بطلب يقدمه الطالب قبل افتتاح الدراسة ولا يجوز القيد بعد ذلك إلا بترخيص من مجلس الكلية في حدود القواعد التي يقرها مجلس الجامعة .

**مادة ٢٠٣ -** لا يقيد الطالب بالكلية الا بعد استيفاء أوراقه وأداء الرسوم المقررة ، ويعد في الكلية ملف لكل طالب يحتوى على :

- (١) الأوراق المقدمة لإجراء القيد .
- (٢) بيان أحوال الطالب الدراسية وتواريخها ( القيد والامتحانات ونتائجها وتقديرها ) .
- (٣) بيان العقوبات التأديبية الموقعة عليه .
- (٤) أوجه النشاط الرياضى والاجتماعى والعسكرى للطالب .
- (٥) الأوراق الأخرى الخاصة بالطالب .

ويعد سجل لقيد الطلاب يدون فيه بالنسبة لكل طالب بيان بكل ما تضمنه ملفه فضلا عن تاريخ خروجه من الجامعة وسببه وعمله بعد التخرج ويكون هذا السجل من صورتين ، وتحفظ إحداها في الكلية والأخرى في الجامعة .

ويعطى بالمجان بعد استيفاء رسم الدفعة من يرغب من طلاب الكلية أو خريجها شهادة من واقع سجلاتها متضمنا إيا من البيانات الخاصة بحالته الدراسية وأوجه نشاطه المختلفة .

**( ثانيا ) الدراسة والامتحان :**

**مادة ٢٠٤ -** تبدأ السنة الدراسية في السبت الأول من شهر أكتوبر وتستمر ثمانية وعشرين أسبوعا ، وتكون عطلة نصف السنة لمدة أسبوعين في الموعد الذى يحدده مجلس الجامعة .

ولمجلس الجامعة بموافقة شيخ الأزهر مراعاة للصالح العام أن يقرر بدء الدراسة أو انتهاءها قبل المواعيد المذكورة أو بعدها .

**مادة ٢٠٥ -** تبين اللوائح الداخلية للكلية والمعاهد مواد الدراسة وتوزيع

مقرراتها على سنى الدراسة وعدد الساعات المخصصة لكل مقرر .  
ويحدد مجلس الكلية بناء على اقتراح القسم المختص الموضوعات التى تدرس فى كل مقرر .

**مادة ٢٠٦ -** يكون بكل كلية دليل سنوى يتضمن محتوى المقررات الدراسية فى سنى الدراسة المختلفة وفقا لقرارات مجلس الكلية .

**مادة ٢٠٧ -** اللغة العربية هى لغة التعليم مالم يقر مجلس الجامعة فى احوال خاصة استعمال لغة أخرى .

ويجب على الطالب تأدية الامتحان باللغة التى يدرس بها ، ولجلس الكلية فى حالات خاصة أن يرخص للطالب فى الإجابة بلغة أخرى .

**مادة ٢٠٨ -** تبين اللوائح الداخلية للكليات نظم التدريس للطلاب فى أقسام الإجازات العالية .

**مادة ٢٠٩ -** يجب على الطالب متابعة الدروس والاشتراك فى التمرينات العملية أو قاعات البحث وفقا لأحكام اللائحة الداخلية وتنظم هذه اللائحة قواعد البطاقة الجامعية .

ولجلس الكلية بناء على طلب مجالس الأقسام المختلفة أن يحرم الطالب من التقدم إلى الامتحان كله أو بعضه إذا رأى أن مواظبته غير مرضية طبقا لأحكام اللائحة الداخلية وفى هذه الحالة يعتبر الطالب راسبا فى المقررات التى حرم من التقدم للامتحان فيها .

ويجوز لمجلس الكلية أن يوقف قيد الطالب لمدة سنة دراسية أو أكثر إذا تقدم بعذر مقبول يمنعه من الانتظام فى الدراسة .

**مادة ٣١٠ -** تحدد اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد نظم الامتحانات الخاصة بها مع مراعاة أحكام هذه اللائحة .

**مادة ٣١١ -** فيما عدا امتحانات الفرق النهائية يضع استاذ المادة موضوعات الامتحانات التحريرية بالاشتراك مع القائم بتدريسها ويجوز عند الاقتضاء أن

يشترك في وضعها من يختاره مجلس الكلية لهذا الغرض .

وتؤلف لجنة الامتحان في كل مقرر من عضوين على الأقل يعينهما مجلس الكلية بناء على طلب مجلس القسم المختص ويختارهما بقدر الامكان من أعضاء هيئة التدريس بالكلية والعميد في حالة الاستعجال اختيار أعضاء اللجنة .

**مادة ٦٢ -** يرأس عميد الكلية لجان الامتحان وتشكل تحت إشرافه لجنة أو أكثر لمراقبة الامتحان وإعداد النتيجة ويرأس كل منها أحد الاساتذة أو الاساتذة المساعدين وتتكون من لجان الامتحان في كل فرقة أو في كل قسم لجنة عامة برياسة العميد أو رئيس القسم على حسب الأحوال تعرض عليها نتيجة الامتحان لمراجعتها واقتراح مآثره في شأن مستوى تقديرات الطلاب في المقررات المختلفة ويدون محضر بالاجتماع وتعرض نتيجة مداولات اللجنة على مجلس الكلية لإقرارها .

**مادة ٦٣ -** في الفرق النهائية يؤلف المجلس الأعلى للأزهر لجان الامتحان من داخل الجامعة وخارجها لامتحانات كل مادة في كل كلية ويصدر مجلس الجامعة قرارا بتنظيم أعمال هذه اللجان .

**مادة ٦٤ -** تعلن أسماء الطلاب الناجحين في الامتحانات مرتبة بالحروف الهجائية وذلك في كل تقدير .

ويمنح الناجحون في الامتحان النهائي للدرجة الجامعية التي تقدموا إليها شهادة يوقعها العميد مبيّنا بها المقررات التي درسوها والتقدير الذي نالوه في كل منها وفي مجموعها .

ويسلم الطالب شهادة الدرجة الجامعية بعد أن يؤدي ما عليه من رسوم ورد ما بعهدته .

ويحدد تاريخ منح الدرجة العلمية من تاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان الخاص بهذه الدرجة .

**مادة ٦٥ -** لا يكون النقل من سنة إلى أخرى إلا في نهاية السنة الجامعية ولا يعاد امتحان الطالب في أقسام الإجازة العالية ( الليسانس أو البكالوريوس )

في المقرر الذى نجح فيه .

**مادة ٧٦ -** تكون الدراسة في الجامعة على أساس نظام السنة الكاملة ويجوز أن تكون الدراسة على أساس نظام المراحل أو الفصلين الدراسيين أو أى نظام آخر طبقا لأحكام اللوائح الداخلية للكليات أو المعاهد .

**مادة ٧٧ -** يصدر قرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للأزهر ينظم الدراسة والامتحان التى تلائم المكفوفين في جامعة الأزهر بما يتيح فرص النفع لهم والانتفاع بهم .

**مادة ٧٨ -** يقدر نجاح الطالب بأحد التقديرات الآتية :  
ممتاز مع مرتبة الشرف - جيد جدا مع مرتبة الشرف - ممتاز - جيد جدا - جيد - مقبول .

أما رسوب الطالب فيقدر بأحد التقديرين الآتين :  
ضعيف - ضعيف جدا .

ويكون تطبيق ذلك وفقا للنظام الذى تعينه اللوائح الداخلية للكليات وإذا تضمن الامتحان في أحد المقررات امتحانا تحريريا وآخر شفويا أو عمليا فإن تقدير الطالب في هذا المقرر يتكون من متوسط تقديرات التحريرى والشفوى والعملى .

ويعتبر الغائب في الامتحان التحريرى غائبا في امتحان المقرر ولا ترصد له درجات فيه .

**مادة ٧٩ -** يحسب التقدير العام لنجاح الطالب عن كل فرقة وفقا للتقديرات التى حصل عليها مع مراعاة الا يزيد تقديره على مقبول في المقرر الذى سبق أن رسب فيه أو تغيب عنه بغير عذر مقبول . أما إذا كان قد تغيب بعذر مقبول فيحسب له تقدير النجاح الذى يحصل عليه .

ويمنع مرتبة الشرف الطالب الذى يكون تقديره النهائى ممتازا أو جيد جدا على الا يقل تقديره العام في أية سنة من سننى الدراسة عدا السنة الإعدادية عن جيد جدا .



ويشترط لحصول الطالب على مرتبة الشرف الا يكون قد رسب في أي إمتحان تقدم له في إحدى هذه السنوات .

**مادة ٢٢٠ -** ( معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ ) لا يجوز أن يبقى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم سنتين في التقدم الى الامتحان من الخارج في السنة التالية في المقررات التي رسبوا فيها وذلك فيما عدا طلاب السنة الإعدادية والسنة الأولى من الكليات التي ليس بها سنة إعدادية . ويستثنى من ذلك من أستنفذ مرات الرسوب من الطلاب الوافدين غير العرب حيث يبقون في السنة الإعدادية أو الأولى بكلياتهم لسنة ثالثة .

وعلاوة على ذلك يجوز لمجلس الكلية الترخيص لطلاب السنة النهائية بفرصة أخرى للتقدم إلى الامتحان من الخارج ، فإذا تخلفوا في مقرر أو مقررين حسب الأحوال يرخّص لهم في الامتحان لحين الإنجاح في مواد التخلّف .

وإذا تخلّف الطالب عن دخول الامتحان بعذر قهري يقبله مجلس الكلية فلا يحسب غيابه رسوباً .

وبالنسبة لطلاب السنوات الإعدادية أو الأولى في الكليات التي ليس بها سنوات إعدادية يفصلون إذا حصلوا على تقدير ضعيف جداً في أكثر من نصف عدد المقررات .

ويعتبر الطالب المتغيب عن الامتحان بغير عذر مقبول راسباً بتقدير ضعيف جداً .

**مادة ٢٢١ -** لمجلس الجامعة أن يعفى طالب الإجازة العالية من المقررات الدراسية كلها أو بعضها - عدا مقررات السنة النهائية - إذا ثبت أنه حضر مقررات دراسية في كلية جامعية أو معهد عال معترف بهما من الجامعة . وللمجلس أن يعفيه كذلك من امتحانات النقل كلها أو بعضها إذا ثبت أنه أدى بنجاح امتحانات تعادلها في جامعة أو معهد علمي معترف بهما في الجامعة .

وللمجلس أن يعفى طالب الدراسات العليا من بعض المقررات الدراسية ومن

إمتحاناتها إذا ثبت أنه حضر مقررات مماثلة في كلية جامعية أو معهد علمي معترف بهما وادى بنجاح الامتحانات المقررة .

وذلك كله بشرط أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول على الدرجة العلمية أكثر من سنة ومع عدم الإخلال بما ورد في المادة ٢٢١ من هذه اللائحة .

#### ( ثالثا ) الدراسات العليا :

**مادة ٢٢٢** - مع مراعاة أحكام هذه اللائحة واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد تمنح الجامعة بناء على اقتراح الكليات والمعاهد المختصة دبلومات الدراسات العليا ودرجات التخصص ( الماجستير ) والعالية ( الدكتوراه ) المقررة وفقا لما يأتي :

#### ( أولا ) دبلومات الدراسات العليا :

وهي دراسات تتناول مقررات ذات طبيعة تطبيقية أو أكاديمية ومدتها سنة واحدة على الأقل .

#### ( ثانيا ) الدرجات العلمية العليا وتشمل :

##### ( ١ ) درجة التخصص ( الماجستير ) :

وتشمل الدراسة فيها مقررات دراسية عالية وتدريباً على وسائل البحث واستقراء النتائج ينتهى بإعداد رسالة تقبلها لجنة الامتحان ولا يجوز أن تقل المدة اللازمة لنيل هذه الدرجة عن سنتين على الأقل .

##### ( ب ) درجة العالمية ( الدكتوراه ) :

وتقوم أساساً على البحث المبتكر لمدة لا تقل عن سنتين تنتهى بتقديم رسالة تقبلها لجنة الحكم ، ويجوز أن يكلف الطالب ببعض الدراسات المتقدمة طبقاً لما تحدده اللوائح الداخلية .

وتحدد اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد فروع التخصص وأقسام الدراسة لدرجات التخصص والعالمية التى تمنحها والشروط اللازمة للحصول على كل منها .

**مادة ٢٢٣** - يختص مجلس الجامعة بالبت في طلبات القيد للدراسات العليا

وتعيين لجان الحكم على الرسائل وذلك كله بناء على اقتراح مجلس الكلية المعنية .

**مادة ٢٢٤ -** يكون القيد لدرجات التخصص والعالية في شهرى أكتوبر ومارس من كل عام .

ولا يجوز أن يبقى الطالب مقيدا لأكثر من ضعف فرص الامتحان المقررة لهذه الدراسة ويكون امتحانه في جميع المقررات في كل مرة يتقدم إليه ويكون تقدير نجاحه بأحد التقديرات الآتية :  
ممتاز - جيد جدا - جيد - مقبول .

**مادة ٢٢٥ -** تحدد اللوائح الداخلية للكليات إجراءات تسجيل الرسائل الخاصة بدرجة التخصص والعالية والمدة التى يسقط التسجيل بعدها إلا إذا رأى مجلس الكلية الإبقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير الاستاذ المشرف .

ويعين مجلس الكلية أستاذا يشرف على تحضير الرسالة من أعضاء هيئة التدريس أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية والمجلس أن يعهد بالإشراف على الرسالة إلى أحد الاساتذة المساعدين . ويجوز أن يتعدد المشرفون من بين أعضاء هيئة التدريس أو منهم ومن أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ومن أعضاء هيئات التدريس السابقين ومن الهيئات العلمية الأخرى .

ويضع المجلس الأعلى للأزهر وبناء على اقتراح مجلس الجامعة النظام الذى يكفل التفريغ للدراسات العليا وفقا لظروف الكليات المختلفة .

وفى حالة قيام الطالب ببحث خارج الجامعة يجوز بموافقة مجلس الكلية أن يشترك فى الاشراف أحد المتخصصين فى الجهة التى يجرى فيها البحث .

**مادة ٢٢٦ -** على الطلاب الخريجين من غير جامعة الأزهر الذين يتقدمون للقيد فى الدراسات العليا بأية كلية من الكليات أن ينجحوا فى امتحان الدراسات الإسلامية طبقا للنظام الذى يقرره مجلس الكلية التى يرغبون الالتحاق بها بعد موافقة مجلس الجامعة .

ويستثنى من شرط أداء هذه الامتحان من أدى امتحانا في دراسات إسلامية على نفس المستوى .

**مادة ٣٢٧ -** توضع الرسائل التي يقدمها الطلاب لنيل درجة التخصص والعالمية باللغة العربية ويجوز أن تكون مشفوعة بملخص واف بلغة أجنبية وفقا لما تقررها اللوائح الداخلية للكلية .

ويجوز بموافقة مجلس الكلية أن توضع الرسالة بلغة أجنبية وفي هذه الحالة يجب أن تكون مشفوعة بملخص واف باللغة العربية .

**مادة ٣٢٨ -** يقدم المشرف على الرسالة تقريراً عن مدى تقدم الطالب في بحثه في نهاية كل عام جامعي وتعرض هذه التقارير على مجلس الجامعة .  
ولمجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية إلغاء قيد الطالب في ضوء هذه التقارير .

**مادة ٣٢٩ -** يقدم المشرف على الرسالة بعد الانتهاء من إعدادها تقريراً عما إذا كانت صالحة للعرض على لجنة الحكم . فإذا قرر صلاحيتها اقترح مجلس الكلية تشكيل لجنة الحكم على الرسالة ، وعلى الطالب أن يقدم إلى الكلية ست نسخ منها على الأقل ، يوزع منها على لجنة الحكم ويودع الباقي مكتبة الكلية .

**مادة ٣٣٠ -** يعين مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية لجنة الحكم على الرسالة من ثلاثة أعضاء أحدهم المشرف على الرسالة والعضوان الآخران من الأساتذة أو الأساتذة المساعدين بالجامعة أو الجامعات الأخرى أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية أو من في مستواهم العلمي من الاختصاصيين على أن يكون أحد أعضاء اللجنة من خارج الكلية .

ويجوز لمجلس الجامعة عند الحاجة تشكيل لجنة الحكم من أكثر من ثلاثة أعضاء .

**مادة ٣٣١ -** يقدم كل عضو من أعضاء لجنة الحكم تقريراً علمياً مفصلاً عن الرسالة وتقدم اللجنة مجتمعة تقريراً بنتيجة المناقشة وتعرض جميعها على مجلس الكلية ويجوز ألا تجرى المناقشة في بعض الكليات وفقاً لما تنص عليه

### اللوائح الداخلية .

ولمجلس الجامعة بناء على إقتراح لجنة الحكم أن تقرّر تبادل الرسالة مع الجامعات الأجنبية إذا كانت جديدة بذلك كما أن للجنة الحكم أن تعرض نشر الرسالة على نفقة الجامعة .

**مادة ٣٣٢ -** يحسب تقدير الحصول على درجتى التخصص والعالية وفقاً لأحكام اللوائح الداخلية .

**مادة ٣٣٣ -** لمجلس الكلية بناء على إقتراح لجنة الحكم على الرسالة أن يرخص للطلاب الذى لم تتقرر أهليته لدرجة التخصص أو العالمية في إعادة تقديم رسالته بعد استكمال أوجه النقص فيها أو في تقديم رسالة أخرى .

( رابعا ) التحويل ونقل القيد بين كليات جامعة الأزهر أو بينها وبين الكليات في الجامعات الأخرى :

**مادة ٣٣٤ -** لا يجوز النظر في تحويل طلاب السنوات الإعدادية والأولى في الكليات التى ليس بها سنة إعدادية بين الكليات المناظرة في جامعة الأزهر والجامعات الأخرى إلا في الحالتين الآتيتين :

( أ ) إذا كان الطالب حاصلاً على الحد الأدنى للمجموع الذى وصل إليه القبول في الكلية وكانت إمكانيات الكلية تسمح بتحويله ، ويتم التحويل بموافقة عميدى الكليتين .

( ب ) إذا كان الطالب غير حاصل على الحد الأدنى للمجموع الذى وصل إليه القبول في الكلية فيجوز التحويل بقرار من مجلس الجامعة بعد أخذ رأى الكلية بناء على توصية القومسيون الطبى العام بحالة مرضية .

أما بالنسبة لطلاب السنوات الأخرى فيجوز تحويل الطالب من كلية إلى نظيرتها في جامعة الأزهر أو الجامعات الأخرى بموافقة عميدى الكليتين المختصين ، وعلى طالب التحويل تقديم طلبه قبل افتتاح الدراسة في الكلية التى يرغب في التحويل إليها ويجوز لمجلس الكلية عند الضرورة القصوى قبول التحويل بعد هذا التاريخ .

ويحتفظ الطالب بالمزايا التي تخوله إياها الرسوم الجامعية التي دفعها وأعمال السنة التي تابعها والامتحانات التي أداها فيما لا يتعارض مع أحكام اللائحة الداخلية للكلية المحول إليها .

كما يجوز نقل قيد الطالب من كلية إلى كلية أخرى غير مناظرة في جامعة الأزهر أو في جامعة أخرى بشرط أن يكون حاصلا على المجموع الذي قبلته الكلية سنة حصوله على الثانوية العامة ويشترط موافقة عميدى الكليتين إلا إذا كان طلب نقل القيد قد تم بعد الشهر الأول للسنة الدراسية فيشترط موافقة مجلس الكليتين .

ويجوز استثناء أن يرخص للطالب الذي كان مقيدا في إحدى الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة في السنة الدراسية السابقة في القيد بإحدى كليات الجامعة أو معاهدها ، وذلك وفقا للشروط التي يضعها مجلس الجامعة ويصدق عليها المجلس الأعلى للأزهر .

( خامسا ) الاستماع والتدريب والمؤتمرات والندوات والمحاضرات :

**مادة ٢٢٥ -** لعميد الكلية أن يرخص في الاستماع لمن يرغب في الدراسة في إحدى الكليات دون الحصول على شهادة أو درجة جامعية منها ولا يشترط للترخيص أى لقب علمى أو دراسات خاصة .

ويجوز لعميد الكلية إلغاء الترخيص في الإستماع إذا وقع من المستمع ما يخل بنظام الكلية .

ويؤدى رسم الاستماع وقدره ( ثلاثة جنيهات ) في السنة لكل ماقدر من مقررات الدراسة ولا يجوز أن يزيد مجموع الرسوم التي يؤديها المستمع في الجامعة عن ( عشرة جنيهات ) .

ومع ذلك يجب على من يريد متابعة أشغال المعامل أو التجارب أن يدفع رسوم الأشغال العلمية والتجارب التي تعينها الكلية المختصة .

**مادة ٢٢٦ -** للجامعة أن ترخص للعلماء والحاصلين على درجات عليا ( من المصريين أو الاجانب ) في حضور الدروس والمحاضرات والأعمال الإكلينيكية وأشغال المعامل والتجارب من غير التقيد بإجراءات الاستماع .

**مادة ٢٢٧** - لمجلس الكلية أن يرتب برامج تدريبية في الموضوعات التي تدخل في اختصاص الكلية وفقا للنظم والشروط التي يقرها مجلس الجامعة .

**مادة ٢٢٨** - لعميد الكلية أن يرخص للجمهور في حضور بعض الدروس ويكون القرار الصادر بالترخيص لسنة جامعية واحدة ويجوز إلغاؤه في أى وقت .

#### (سادسا) المدن الجامعية :

**مادة ٢٢٩** - تعتبر المدن الجامعية وحدة من وحدات الجامعة ويتولى الإشراف عليها مجلس يؤلف برئاسة أحد وكلي الجامعة يختاره مجلس الجامعة وعضوية :

- عميدة كلية البنات الإسلامية .
- أربعة من أعضاء هيئة التدريس يختارهم مجلس الجامعة سنويا ، اثنين منهم من كلية البنات الإسلامية .
- أمين عام الجامعة .
- مراقب عام الشؤون القانونية .
- مراقب عام رعاية الشباب .
- مراقب المدينة الجامعية للطلاب ، ومراقبة المدينة الجامعية للطالبات .

رئيس اتحاد طلاب الجامعة .  
ممثل عن الطلاب المقيمين بالمدينة ينتخبهم الطلاب المقيمون بها سنويا عن طريق الاقتراع السرى .

ممثلة عن الطالبات المقيمات بالمدينة تنتخبها الطالبات المقيمات بها سنويا عن طريق الاقتراع السرى .

ويتولى أمانة المجلس مراقب عام الإسكان والتغذية ويعاونه مراقبو المدن الجامعية كل فيما يخصه .

**مادة ٢٣٠** - يؤدي أعضاء مجالس إدارة المدن الجامعية وظائفهم دون مقابل .

**مادة ٢٤١ -** يختص مجلس المدينة الجامعية باقتراح السياسة العامة للمدينة ومشروع اللائحة الداخلية التي تتضمن شروط وإجراءات القبول ونظام الإقامة ونظام التأديب للطلاب المقيمين بها ويعتمد مجلس الجامعة هذه اللائحة .  
وتحدد رسوم الإقامة في المدن الجامعية بقرار من المجلس الأعلى للأزهر بعد أخذ رأى مجلس الجامعة .

#### ( سابعاً ) الخدمة الطبية :

**مادة ٢٤٢ -** تنشأ في الجامعة مراقبة عامة للشئون الطبية تتولى الوقاية الصحية وتوفير العلاج لطلاب الجامعة .  
وتعتبر مستشفيات طلاب الجامعة وحدة من وحدات هذه المراقبة وتكون لها لائحة داخلية تنظم شئونها وتعتمد من مجلس الكلية .

#### ( ثامناً ) الخدمة الاجتماعية :

**مادة ٢٤٣ -** ينشأ بالجامعة صندوق للخدمة الاجتماعية الغرض منه تقديم مساعدات للطلاب المحتاجين إليها بعد بحث حالاتهم بمعرفة الاخصائيين الاجتماعيين ويخصص لهذا الصندوق الاعتماد المرسد في الميزانية لهذا الغرض وما يضاف إليه من تبرعات الافراد والهيئات أو حصيلة الحفلات التي تقام بقصد تمويله .  
ويضع مجلس الجامعة لائحة تتضمن تنظيم اداء الخدمات الاجتماعية لطلابها في حدود حصيلة الصندوق كما تتضمن تنظيمها لسير العمل بالصندوق ومن الناحيتين المالية والإدارية ويصدر بها قرار من شيخ الأزهر .

#### ( تاسعاً ) - مكتبة الطالب :

**مادة ٢٤٤ -** ينشأ بكل كلية مكتبة للطالب تحوى المؤلفات العامة التي لا غنى للطلاب عن الرجوع إليها .

وتسرى على مكتبة الطالب أحكام اللائحة التي يقرها مجلس الجامعة .

#### ( عاشراً ) نظام تأديب الطلاب :

**مادة ٢٤٥ -** يخضع الطلاب المقيدون والمرخص لهم في الامتحان من الخارج والمستمعون للنظام التأديبي المبين في المواد التالية :



**مادة ٢٤٦ - تعتبر على الأخص مخالفات تأديبية :**

- (١) الأعمال المخلة بنظام الكلية أو المنشآت الجامعية الأخرى وكذلك الامتناع المدبر عن حضور الدروس والمحاضرات والأعمال الجامعية الأخرى التى تقضى اللوائح بالمواظبة عليها .
- (٢) كل فعل مغل بالشرف والكرامة أو مغل بحسن السير والسلوك داخل الجامعة أو خارجها .
- (٣) كل إخلال بنظام الامتحان أو الهدوء الواجب له وكل غش فى امتحان أو شروع فيه .

- (٤) كل تنظيم للجمعية داخل الجامعة أو الاشتراك فيها بدون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة .
- (٥) توزيع النشرات أو إصدار جرائد حائط بالكليات أو جمع توقيعات بدون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة .
- (٦) كل اشتراك فى مظاهرات مخالفة للنظام العام والآداب واللياقة .

**مادة ٢٤٧ -** كل طالب يرتكب غشاً فى امتحان أو شروعاً فيه ويضبط فى حالة تلبس يخرج العمد أو من ينوب عنه من قاعة الامتحان ، ويحرم الطالب من دخول الامتحان فى باقى المواد ويعتبر راسباً فى جميع مواد هذا الامتحان ويحال إلى لجنة التأديب .

أما فى الأحوال الأخرى فيبطل الامتحان بقرار من لجنة التأديب أو مجلس الكلية ، ويترتب على بطلان الامتحان بطلان الدرجة العلمية إذا كانت قد منحت للطالب قبل كشف الغش .

**مادة ٢٤٨ - العقوبات التأديبية هى :**

- (١) التنبيه مشافهة أو كتابة .
- (٢) الإنذار .
- (٣) الحرمان من حضور دروس أحد المقررات لمدة لاتجاوز شهراً .
- (٤) الفصل من الكلية لمدة لاتجاوز شهراً .
- (٥) إلغاء امتحان الطالب فى مقرر أو أكثر .
- (٦) الفصل من الكلية لمدة لاتجاوز فصلاً دراسياً .

(٧) الحرمان من الامتحان في فصل دراسي واحد أو أكثر .  
 (٨) الفصل من الكلية لمدة تزيد على فصل دراسي .  
 (٩) الفصل النهائي من الجامعة ويبلغ قرار الفصل إلى الجامعات الأخرى .  
 ويترتب عليه عدم صلاحية الطالب للقيّد أو التقدم إلى الامتحانات في الجامعات المصرية .

ويجب إبلاغ القرار إلى ولي أمر الطالب ، ويجوز إعلانه داخل الكلية وتحفظ القرارات الصادرة بالعقوبات التأديبية عدا التنبيه الشفوي في ملف الطالب .  
 ولجلس الجامعة أن يعيد النظر في القرار الصادر بالفصل النهائي بعد مضي ثلاث سنوات على وقوع الحادث .

#### مادة ٢٤٩ - الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات هي :

(١) الأساتذة والأساتذة المساعدين : ولهم توقيع العقوبات الثلاثة الأولى المبينة في المادة ٢٤٨ عما يقع من الطالب أثناء الدروس والمحاضرات والأعمال الخاصة بموادهم .

(٢) عميد الكلية : وله توقيع العقوبات الخمسة الأولى المبينة في المادة ٢٤٨ .  
 (٣) رئيس الجامعة : وله توقيع العقوبات الثمانية الأولى المبينة في المادة ٢٤٨ بعد أخذ رأى عميد الكلية ، وله أن يمنع الطالب المحال إلى لجنة التأديب من دخول أمكنة الجامعة إلا في اليوم المعين لمحاكمته .

(٤) لجنة التأديب : ولها توقيع جميع العقوبات .

وفي حالة حدوث اضطراب أو إخلال بنظام يتسبب عنه عدم انتظام الدراسة أو الامتحان أو حالة تهدد بذلك يتولى عميد الكلية الاختصاصات المخولة للجنة التأديب ، ولا يكون قرار العميد في هذا الشأن نافذاً إلا بعد التصديق عليه من رئيس الجامعة .

مادة ٢٥٠ - تؤلف لجنة التأديب من وكيل الجامعة المختص رئيساً ومن وكيل الكلية المختص وأقدم أعضاء مجلس الكلية المختصة أعضاء .

وعند الغياب أو قيام المانع يحل محل وكيل الجامعة أقدم العمداء ويحل محل

وكيل الكلية أقدم أعضاء مجلسها ومحل أقدم أعضاء مجلس الكلية من يليه في الأقدمية من أعضاء هذا المجلس .

وفي حالة تعذر تكوين اللجنة على النحو المتقدم تؤلف بقرار من مدير الجامعة .

ويصدر قرار إحالة الطلاب إلى لجنة التأديب من رئيس الجامعة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب عميد الكلية المختص .

**مادة ٢٥١ -** لإقرارات التي تصدر من الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية وفقاً للمادة ٢٤٩ تكون نهائية .

ومع ذلك تجوز المعارضة في القرار الصادر غيابياً من لجنة التأديب وذلك في خلال أسبوع من تاريخ إعلانه إلى الطالب أو ولي أمره ، ويعتبر القرار حضورياً إذا كان طلب الحضور قد أعلن إلى شخص الطالب أو ولي أمره وتخلف الطالب عن الحضور بغير عذر مقبول .

ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة يجوز التظلم إلى مجلس الجامعة من القرار الصادر بإحدى العقوبات التأديبية المبينة بالبند ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة ٢٤٨ ويكون التظلم بطلب يقدمه الطالب لرئيس الجامعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار ومجلس الجامعة أن يلغى العقوبة أو يعدلها <sup>(١)</sup> .

---

١ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه من حيث أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ حددت في المادة (٢٤٨) العقوبات التأديبية التي توقع على الطلاب ، كما حددت في المادة (٢٤٩) الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات المذكورة ، ثم نصت الفقرة الأخيرة من المادة (٢٥١) على أنه يجوز التظلم إلى مجلس الجامعة من القرار الصادر بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في البنود ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة (٢٤٨) ويكون التظلم بطلب يقدمه الطالب لمدير الجامعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار ومجلس الجامعة أن يلغى العقوبة أو يعدلها . ومن حيث الثابت

## الفصل الرابع

### الدرجات العلمية والدبلومات

#### ١ - كلية أصول الدين :

**مادة ٢٥٢** - تمنح جامعة الأزهر بناء على طلب كلية أصول الدين الدرجات العلمية الآتية :

(١) درجة الإجازة العالية ( الليسانس ) في أصول الدين في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

(٢) درجة التخصص ( الماجستير ) في أصول الدين في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

(٣) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في أصول الدين في أحد التخصصات المبينة باللائحة الداخلية .

**مادة ٢٥٣** - مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية في أصول الدين أربع سنوات جامعية .

**مادة ٢٥٤** - يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص في أصول الدين أن يكون حاصلاً على درجة الإجازة العالية في أصول الدين من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من معهد علمي معترف به ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

---

مما تقدم وبصريح نص المادة (٢٥١) من اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر المشار إليها أن قرار لجنة تأديب الطلاب مما يسوغ التظلم منه لرئيس الجامعة ولجلس الجامعة حال طرح الأمر عليه أن يلغى العقوبة أو يعدلها ، وإذ أجاز المشرع على هذا النحو التظلم من قرارات تأديب الطلاب إلى سلطة إدارية وخولت هذه السلطة حق إلغاء العقوبة أو تعديلها شأن القرارات الإدارية الصادرة من السلطة الرئاسية ، فإن المشرع بذلك يكون قد ساءى بينهما في المرتبة ، وبهذه المثابة لا ترقى قرارات لجنة تأديب الطلاب إلى مرتبة الأحكام التأديبية التي يطعن فيها رأساً أمام المحكمة الإدارية العليا ويكون اللجوء بشأنها إلى محكمة القضاء الإداري ابتداء لا مطعن عليه ( الإدارية العليا ١٩٧٩/٢/١٧ الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٢ ق ) .

**مادة ٢٥٥ -** يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية في أصول الدين أن يكون حاصلًا على درجة التخصص في أصول الدين من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

٢ - كلية الشريعة والقانون :

**مادة ٢٥٦ -** تمنح جامعة الأزهر بناءً على طلب كلية الشريعة والقانون الدرجات العلمية الآتية :

(١) درجة الإجازة العالية ( الليسانس ) في الشريعة والقانون أو الشريعة الإسلامية وفقًا للتخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

(٢) درجة التخصص ( الماجستير ) في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .

(٣) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في الشريعة الإسلامية .

**مادة ٢٥٧ -** مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية في الشريعة والقانون خمس سنوات ولنيل الإجازة العالية في الشريعة الإسلامية أربع سنوات جامعية .

**مادة ٢٥٨ -** يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص أن يكون حاصلًا على درجة الإجازة العالية في الشريعة والقانون أو في الشريعة الإسلامية من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة من كلية أو معهد عالٍ معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٥٩ -** يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية أن يكون حاصلًا على درجة التخصص وفقًا للمادة السابقة من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من كلية أو معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

٣ - كلية الدراسات العربية :

**مادة ٣١٠ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب كلية الدراسات العربية -  
الدرجات العلمية الآتية :

- (١) درجة الإجازة العالية ( الليسانس ) في الدراسات العربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .
- (٢) درجة التخصص ( الماجستير ) في الدراسات العربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .
- (٣) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في الدراسات العربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

**مادة ٣١١ -** مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية من كلية الدراسات العربية أربع سنوات جامعية .

**مادة ٣١٢ -** يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص والدراسات العربية أن يكون حاصلًا على درجة الإجازة العالية في الدراسات العربية في شعب التخصص من كلية الدراسات العربية بجامعة الأزهر أو من كلية أو معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٣١٣ -** يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية ( الدكتوراه ) في الدراسات العربية أن يكون حاصلًا على درجة التخصص من كلية الدراسات العربية بجامعة الأزهر أو من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

٤ - كلية المعاملات والإدارة ( التجارة ) .

**مادة ٣١٤ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب كلية المعاملات والإدارة ( التجارة ) - الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

( أولاً ) للدرجات العلمية :

- (١) درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في التجارة في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

- (٢) درجة التخصص ( الماجستير ) في التجارة في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .
- (٣) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في التجارة في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

(ثانيا ) دبلومات الدراسات العليا في أحد الفروع المبينة في اللائحة :  
**مادة ٢١٥ -** مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالمية من كلية المعاملات والإدارة ( التجارة ) أربع سنوات جامعية .

**مادة ٢١٦ -** يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص في التجارة أن يكون حاصلا على درجة الإجازة العالمية في التجارة من شعبة التخصص من كلية المعاملات والإدارة ( التجارة ) من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من كلية أو معهد علمي معترف به من الجامعة أو أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس في غير شعبة التخصص بشرط اجتياز الامتحان في المقررات التي تنقسه ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢١٧ -** يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية في التجارة أن يكون حاصلا على درجة التخصص من كلية المعاملات والإدارة ( التجارة ) بجامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢١٨ -** ( معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٠ )  
 يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسات العليا أن يكون حاصلا على درجة الإجازة العالمية ( البكالوريوس ) من جامعة الأزهر أو درجة معادلة من كلية أو معهد معترف به من الجامعة ، كما يجوز قبول طلاب من حملة الدرجات العلمية من خريجي الكليات غير التجارة بشرط أن تكون الدراسة التي حصل عليها للحصول على البكالوريوس أو مايعادله قريبة من دراسة الدبلوم الذي يرغب في الالتحاق به وتبين اللائحة الداخلية للكلية الأحكام المنظمة لهذه

الدبلومات والقبول فيها .

وفي جميع الأحوال يشترط للحصول على أى من الدبلومات المشار إليها أن تكون الدراسة لمدة سنتين .

٥ - كلية الهندسة :

**مادة ٣٦٩ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب كلية الهندسة - الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

( أولا ) - الدرجات العلمية :

(١) درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في الهندسة من أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .

(٢) درجة التخصص ( الماجستير ) في الهندسة في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .

(٣) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في الهندسة في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .

( ثانيا ) دبلومات الدراسات العليا في أحد فروع الهندسة المبينة في اللائحة الداخلية :

**مادة ٣٧٠ -** مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية في الهندسة خمس سنوات جامعية منها سنة إعدادية .

**مادة ٣٧١ -** يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص في الهندسة أن يكون حاصلًا على درجة الإجازة العالية في الهندسة في فروع التخصص من كلية الهندسة بجامعة الأزهر أو على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٣٧٢ -** يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية في الهندسة أن يكون حاصلًا على درجة التخصص في الهندسة في فرع التخصص من كلية الهندسة بجامعة الأزهر أو على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي معترف به من



الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٧٣ -** يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسات العليا أن يكون حاصلًا على درجة الإجازة العالية في الهندسة في فروع التخصص من كلية الهندسة بجامعة الأزهر أو على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**٦ - كلية الزراعة :**

**مادة ٢٧٤ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب كلية الزراعة - الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

( أولا ) الدرجات العلمية :

- (١) درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في العلوم الزراعية في إحدى الشعب المبينة في اللائحة الداخلية .
  - (٢) درجة التخصص ( الماجستير ) في العلوم الزراعية .
  - (٣) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في العلوم الزراعية .
- ( ثانيا ) دبلومات الدراسات العليا في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية :

**مادة ٢٧٥ -** مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية في العلوم الزراعية أربع سنوات جامعية .

**مادة ٢٧٦ -** يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص في العلوم الزراعية أن يكون حاصلًا على درجة الإجازة العالية في العلوم الزراعية من كلية الزراعة بجامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من كلية أو معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٧٧ -** يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية في العلوم الزراعية أن يكون حاصلًا على درجة التخصص في العلوم الزراعية من كلية الزراعة بجامعة الأزهر

أعلى درجة معادلة لها من كلية أو معهد علمي معترف به من الجامعة وإن يتابع الدراسة وتقديم بحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٧٨ -** يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسات العليا أن يكون حاصلا على درجة الإجازة العالية في العلوم الزراعية من كلية الزراعة بجامعة الأزهر أو على درجة معادلة من معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

#### ٧ - كلية الطب :

**مادة ٢٧٩ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب كلية الطب - الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

( أولا ) في الطب البشرى :

- (١) درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في الطب والجراحة .
- (٢) دبلوم التخصص في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .
- (٣) دبلوم العلوم الأساسية الطبية في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .
- (٤) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في الطب في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .
- (٥) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في الطب في العلوم الأساسية الطبية في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .
- (٦) درجة التخصص ( الماجستير ) في الجراحة في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .

( ثانيا ) في الصيدلة :

- (١) درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في العلوم الصيدلانية .
- (٢) درجة التخصص ( الماجستير ) في العلوم الصيدلانية .
- (٣) درجة العالمية ( دكتور الفلسفة ) في العلوم الصيدلانية .
- (٤) دبلومات الدراسات العليا في أحد الفروع المبينة في اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٨٠ -** مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية في الطب والجراحة خمس سنوات تسبقها سنة إعدادية وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .  
ومدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية في العلوم الصيدلية أربع سنوات تسبقها سنة إعدادية .

#### **مادة ٢٨١ -**

(أ) يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات التخصص المشار إليها في البند (اولا ) من المادة ٢٧٩ أن يكون حاصلا على درجة الإجازة العالية في الطب والجراحة من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة فيما عدا دبلوم أمراض القلب والأوعية الدموية ودبلوم الطب الطبيعي ودبلوم الأشعة ومدة الدراسة بكل منهما سنة ونصف وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

(ب) يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص ( الماجستير ) في العلوم الصيدلية أن يكون حاصلا على درجة الإجازة العالية في العلوم الصيدلية من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٨٢ -** يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية ( الدكتوراه ) في الطب في العلوم الأساسية الطبية أو على درجة التخصص ( الماجستير ) في الجراحة في أحد الفروع أن يكون حاصلا على درجة الإجازة العالية في الطب والجراحة من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من معهد آخر معترف به من الجامعة وأن يكون حاصلا على دبلوم في مادة التخصص أو أحد فروعها من جامعة الأزهر أو ما يعادلها وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل في درجة العالمية في الطب في العلوم الأساسية الطبية أو الصحة العامة ولدة سنة على الأقل في درجة العالمية في الطب في العلوم الاكلينيكية وفي درجة التخصص ( الماجستير ) وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٨٣ -** يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسات العليا المشار

اليها في البند ( ثانيا ) من المادة ٢٧٩ أن يكون حاصلا على درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في العلوم الصيدلانية من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة جامعية على الأقل وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

#### ٨ - كلية طب الاسنان :

**مادة ٢٨٤ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب كلية طب الاسنان الإجازات العلمية الآتية :

أولا - درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في طب وجراحة الفم والاسنان .

ثانيا - درجة الدبلوم في التخصصات الآتية :

- (١) الاستعاضة الصناعية في طب الاسنان .
- (٢) تقويم الاسنان .
- (٣) جراحة الفم .
- (٤) طب الفم .
- (٥) طب أسنان الأطفال .
- (٦) العلاج التحفظي للأسنان .
- (٧) هستولوجيا وپاثولوجيا الفم .

ثالثا - درجة التخصص في جراحة الاسنان ( الماجستير ) في أحد الفروع الآتية :

- (١) الاستعاضة الصناعية في طب الاسنان .
- (٢) تقويم الاسنان وطب الاسنان للأطفال .
- (٣) العلاج التحفظي للأسنان .
- (٤) جراحة الفم .

رابعا - درجة الدكتوراه في طب الاسنان في أحد الفروع الآتية :

- (١) تشريح وهستولوجيا وپاثولوجيا الفم .
- (٢) طب الفم .

**مادة ٢٨٥ -** مدة الدراسة لنيل الإجازة العالية في طب الأسنان وجراحتها أربع سنوات تسبقها سنة إعدادية .

ويشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات التخصص المشار إليها في البند ثانياً أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في طب الأسنان وجراحتها من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة جامعية على الأقل وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

ويشترط في الطالب لنيل درجة العالمية ( الدكتوراه ) في طب الأسنان أو درجة التخصص ( الماجستير ) في جراحة الأسنان أن يكون حاصلاً على درجة الإجازة العالية في طب الأسنان وجراحتها من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يكون حاصلاً على دبلوم التخصص في الفرع الذي يتقدم لنيل الدرجة منه وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

#### ٩ - كلية العلوم :

**مادة ٢٨٦ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب كلية العلوم - الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

#### أولاً - الدرجات العلمية :

(١) درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في العلوم في أحد مجالات التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

(٢) درجة التخصص ( الماجستير ) في العلوم .

(٣) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في العلوم .

ثانياً - دبلومات الدراسات العليا في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٨٧ -** مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية في العلوم أربع سنوات جامعية .

**مادة ٢٨٨ -** يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص في العلوم أن يكون

حاصلا على درجة الإجازة العالية في العلوم من كلية العلوم بجامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من كلية أو معهد علمي معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٨٩ -** يجوز القيد لدرجة التخصص في العلوم الى جانب القيد في دبلومات الدراسات العليا في العلوم إذا كانت المقررات التي تدرس في الدبلومات العليا تتصل بموضوع البحث في التخصص .

**مادة ٢٩٠ -** يشترط في الطالب لنيل درجة العلمية في العلوم أن يكون حاصلا على درجة التخصص في العلوم حسب الإحوال من كلية العلوم بجامعة الأزهر أو على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٩١ -** يشترط في الطالب لنيل أى من الدراسات العليا في العلوم أن يكون حاصلا على درجة الإجازة العالية في فرع التخصص من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من كلية أو معهد علمي معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

كما يجوز القيد في أى من دبلومات الدراسات العليا للحاصلين على الإجازة العالية من كلية العلوم في غير فرع التخصص بشرط اجتيازه امتحان الدراسات التكميلية وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

#### ١٠ - كلية التربية :

**مادة ٢٩٢ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب كلية التربية - الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

(١) الإجازة العالية ( الليسانس ) في الآداب والتربية في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

(٢) الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في العلوم والتربية في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

(٣) الدبلوم العام في التربية .  
(٤) الدبلوم الخاصة الأكاديمية في التربية وعلم النفس في أحد التخصصات  
المبينة باللائحة الداخلية .

(٥) الدبلوم الخاصة المهنية في التربية وعلم النفس في أحد التخصصات  
المبينة باللائحة الداخلية .

- (٦) درجة التخصص ( الماجستير ) في التربية .
- (٧) درجة التخصص ( الماجستير ) في علم النفس .
- (٨) درجة العالمية (دكتوراه الفلسفة ) في التربية .
- (٩) درجة العالمية (دكتوراه الفلسفة ) في علم النفس .

**مادة ٢٩٣ -** مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية ( الليسانس ) في الآداب  
والتربية أو درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في العلوم والتربية أربع  
سنوات جامعية .

**مادة ٢٩٤ -** مدة الدراسة لنيل الدبلوم العامة في التربية سنة جامعية وستان  
أو أكثر بالنسبة لغير المتفرغين من المدرسين وفقا لما تقرره اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٩٥ -** يشترط في الطالب لنيل الدبلوم الخاصة في التربية الأكاديمية أو  
المهنية في التربية وعلم النفس أن يكون حاصلا على الدبلوم العامة في التربية أو  
حاصلا على درجة الإجازة العالية ( الليسانس ) في الآداب والتربية أو حاصلا  
على درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في العلوم والتربية من جامعة الأزهر  
أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع  
الدراسة لمدة سنة أو سنتين وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٩٦ -** يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص ( الماجستير ) في التربية  
أن يكون حاصلا على الدبلوم الخاصة في التربية من جامعة الأزهر أو على دبلوم  
معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة  
والبحث لمدة سنة على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٩٧ -** يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية ( دكتوراه الفلسفة ) في

التربية أن يكون حاصلا على درجة التخصص ( الماجستير ) في التربية من جامعة الأزهر أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

ويجوز قيد الحاصلات على درجة التخصص ( ماجستير ) في التمريض كما يجوز قيد غيرهم بناء على موافقة مجلس الجامعة وذلك للحصول على درجة العالمية ( دكتوراه الفلسفة ) في التربية .

#### ١١ - كلية البنات الإسلامية :

**مادة ٢٩٨ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب كلية البنات الإسلامية - الدرجات العلمية الآتية :

- (أ) درجة الإجازة العالية ( الليسانس ) في إحدى الشعب الآتية :
  - (١) شعبة الدراسات الإسلامية .
  - (٢) شعبة الدراسات العربية .
  - (٣) شعبة الدراسات الإنسانية .
  - (٤) شعبة اللغات الأوربية والترجمة الفورية .

(ب) درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في التجارة من إحدى الشعب الآتية :

- (١) شعبة المحاسبة والمراجعة .
- (٢) شعبة إدارة الأعمال .
- (٣) شعبة الاقتصاد .
- (٤) شعبة الإحصاء .

(جـ) درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في الطب والجراحة .

(د) درجة الإجازة العالية ( البكالوريوس ) في العلوم الأساسية المبينة باللائحة الداخلية .

(هـ) درجة التخصص ( الماجستير ) في أحد التخصصات سالفة الذكر وفقا لما هو مبين باللائحة الداخلية .



(و) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في أحد التخصصات سألقة الذكر وفقا لما هو مبين باللائحة الداخلية .

(ز) درجة الدبلوم في التخصصات المختلفة في الطب والجراحة والعلوم والتجارة وطبقا لما هو مبين في اللائحة الداخلية .

**مادة ٢٩٩ -** يشترط لنيل أى من الدرجات العلمية من كلية البنات الإسلامية نفس الشروط الواجبة لنيل نظائرها في كليات جامعة الأزهر المختلفة وذلك وفقا لما تبينه اللائحة الداخلية .

#### ١٢ - معهد الدراسات الإسلامية والعربية :

**مادة ٣٠٠ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب معهد الدراسات الإسلامية والعربية درجة الإجازة العالية ( الليسانس ) في الدراسات الإسلامية والعربية وفقا لما تبينه اللائحة الداخلية .

**مادة ٣٠١ -** مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية من المعهد أربع سنوات جامعية .

#### ١٣ - معهد اللغات والترجمة :

**مادة ٣٠٢ -** تمنح جامعة الأزهر - بناء على طلب معهد اللغات والترجمة - الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

( أولا ) الدرجات العلمية :

(١) درجة الإجازة العالية ( الليسانس ) في اللغات الأجنبية وآدابها من أحد الأقسام المبينة في اللائحة الداخلية .

(٢) درجة التخصص ( الماجستير ) في اللغات الأجنبية وآدابها من أحد الأقسام المبينة في اللائحة الداخلية .

(٣) درجة العالمية ( الدكتوراه ) في اللغات الأجنبية وآدابها من أحد الأقسام المبينة في اللائحة الداخلية .

( ثانيا ) دبلومات الدراسات العليا المبينة في اللائحة الداخلية :

**مادة ٣٠٣ -** مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية من المعهد أربع سنوات جامعية .

**مادة ٣٠٤ -** يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص في اللغات الأجنبية وأدائها أن يكون حاصلًا على درجة الإجازة العالية في اللغات والترجمة من أحد أقسام التخصص من معهد اللغات والترجمة بجامعة الأزهر أو من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٣٠٥ -** يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية في اللغات الأجنبية وأدائها أن يكون حاصلًا على درجة التخصص من قسم التخصص من معهد اللغات والترجمة أو من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

**مادة ٣٠٦ -** يشترط في الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسات العليا أن يكون حاصلًا على درجة الإجازة العالية من جامعة الأزهر أو من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين وفقًا لما تبينه اللائحة الداخلية .

## الفصل الخامس

### النظام المالي للجامعة

#### (أولاً) أحكام عامة :

**مادة ٣٠٧ -** تطبق أحكام القوانين واللوائح المالية المعمول بها في الحكومة فيما لم يرد فيه نص خاص في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أو في هذه اللائحة .

**مادة ٣٠٨ -** مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ واللوائح الصادرة تنفيذاً له تكون الاختصاصات المالية التي تنص عليها القوانين واللوائح على الوجه الآتي :

(أ) لرئيس الجامعة الاختصاصات المقررة للوزير وله وحدة البت في الحالات التي تقضى اللوائح المالية العامة بعرضها على وزير المالية والجهاز المركزي للتظيم والإدارة .

(ب) لوكيل الجامعة الاختصاصات المالية المقررة لوكيل الوزارة في دائرة

اختصاصه واختصاصات المراقب المالى .

(جـ) لأمين عام الجامعة ولعمداء الكليات والمعاهد والوحدات الفرعية ومن يفوضه رئيس الجامعة كل فى دائرة اختصاصه جميع الاختصاصات المالية المقررة لوكيل الوزارة .

(د) لأمين عام الجامعة المساعد ولرؤساء الأقسام ومن يحدده مدير الجامعة كل فى دائرة اختصاصه جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح .  
(هـ) للمراقبين العاملين بالأمانة العامة للجامعة وبالكليات والمعاهد كل فى دائرة اختصاصه الاختصاصات المقررة لرؤساء المناطق والفروع .

الى ص ٦٩

### (ثانيا ) الميزانية والرقابة على تنفيذها :

**مادة ٣٠٩ -** يكون للجامعة ميزانية كفرع ضمن ميزانية الأزهر وتشمل جميع الإيرادات المنظور تحصيلها والنفقات المقرر صرفها خلال السنة المالية . وتتضمن هذه الميزانية أقساما لكل من إدارة الجامعة والدراسات العليا والبحوث وكذلك الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة والمستشفيات الجامعية .

**مادة ٣١٠ -** تقدر إيرادات جامعة الأزهر وتدرج ضمن موارد الجهاز الإدارى للدولة .

وتشمل تقديرات الإيرادات السنوية لميزانية الجامعة مايتأتى :

- (١) الاعتمادات التى تخصص للجامعة بميزانية الدولة .
- (ب) غلة أموال الجامعة الثابتة والمنقولة وما قد يكون محبوبا عليها من أوقاف وما يؤول إليها من وصايا وهبات .
- (جـ) أية موارد أخرى .

وتشمل تقديرات النفقات السنوية للميزانية الاجور والنفقات الجارية والتحويلية والاستثمارية مبنوية بالطريقة التى تعد بها ميزانيات الهيئات العامة .

**مادة ٣١١ -** تتولى الجامعة تحضير مشروع الميزانية على أساس مشروعات أقسام ميزانية الجامعة ويصحب التقديرات ببيان الأسس والمبررات والإحصاءات التى بنى عليها التقدير .

ويعد مجلس الجامعة مشروع الميزانية ويقدمه الى المجلس الأعلى للأزمهر .

**مادة ٣٢ -** لا يجوز إصدار إذن بصرف مبلغ أو الارتباط به إلا في حدود الاعتمادات المدرجة في الميزانية كما لا يجوز استعمال أحد الاعتمادات بالميزانية في غير الغرض المخصص له .

**مادة ٣٣ -** يكون التصرف في اعتمادات الميزانية على الوجه الآتي :

١ - بالنسبة للاعتمادات المخصصة لإدارة الجامعة يكون لأمين عام الجامعة أو من يندبه رئيس الجامعة التصرف في المبالغ المربوطة بأقسام كل بند على حسب احتياجات إدارة الجامعة بشرط عدم تجاوز مجموع الاعتمادات المقررة لذلك البند .

ولا يجوز إصدار إذن بصرف مبلغ يجاوز مقدار بند الميزانية الخاصة به إلا إذا كان هناك وفر كاف في بنود الباب ذاته ويصدر الترخيص بذلك وفقاً للشروط الآتية :

(أ) لأمين الجامعة أو من يندبه رئيس الجامعة الترخيص بتجاوز البنود بما لا يزيد على عشر الاعتمادات أو ألف جنيه أيهما أكثر ، بحيث لا يزيد التجاوز على عشرة آلاف جنيه .

(ب) لوكل الجامعة الترخيص بما يزيد على هذا القدر لغاية ربع الاعتماد أو خمسة آلاف جنيه أيهما أكثر بحيث لا يزيد الربع على خمسة وعشرين ألف جنيه .

(ج) ولرئيس الجامعة الترخيص بما يزيد على ذلك .

٢ - بالنسبة للاعتمادات المخصصة للكليات أو المعاهد أو الوحدات الفرعية يكون لعميد الكلية أو المعهد أو الوحدة الفرعية بناء على موافقة مجلس الكلية النقل من الاعتماد المخصص لبند في ميزانية قسم معين إلى بند آخر أو معائل في ميزانية قسم آخر ، كما يكون له بناء على موافقة مجلس القسم النقل من بند إلى بند آخر في حدود الاعتمادات المخصصة للقسم وذلك بما لا يزيد في أية حال على عشر الاعتمادات أو ألف جنيه أيهما أكثر بحيث لا يزيد التجاوز على عشرة آلاف جنيه ، ولرئيس الجامعة الترخيص بما يزيد على ذلك .

٢ - لايجوز فتح اعتماد إضافي أو نقل اعتماد من باب إلى آخر إلا بموافقة الجهة المختصة بإقرار الميزانية .

**مادة ٦٤ -** لرئيس الجامعة الترخيص بتجاوز التقدير الكلي الوارد في الميزانية لأحد الأعمال الجديدة مقابل تخفيض مماثل في التقدير الكلي لأعمال أخرى إذا كان التجاوز لا يزيد على عشر التقدير أو ألف جنيه أيهما أكثر بحيث لا يزيد العشر على عشرة آلاف جنيه .

ولمجلس الجامعة بعد إخطار وزارة التخطيط أن يرخّص باستخدام اعتمادات أحد المشروعات الواردة في الميزانية لتنفيذ مشروع آخر وارد بها وليس له اعتماد بميزانية نفس العام إذا دعت حاجة العمل إلى ذلك .

**مادة ٦٥ -** لرئيس الجامعة إعادة توزيع اعتمادات الاستخدام الاستثمارية الواردة بالميزانية وفقا لمكونات الاستثمار والكون النقدي .

**مادة ٦٦ -** لمجلس الجامعة نقل وظائف هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيرين من قسم إلى آخر أو من كلية إلى أخرى مع إخطار وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

ولمجلس الجامعة استخدام تكاليف الوظائف والدرجات الخالية ووفور الاعتمادات المدرجة في الباب الأول في إنشاء وظائف ودرجات جديدة بشرط عدم تجاوز ربط الباب ودون المساس بأدنى درجات التعيين .

**مادة ٦٧ -** لعمداء الكليات والمعاهد والوحدات الفرعية وأمين عام الجامعة ومن يحدده رئيس الجامعة كل في دائرة اختصاصه الترخيص بصرف مصروفات متعلقة بميزانية سنة سابقة على البند المختص في ميزانية السنة الجارية بشرط سماح البند بذلك .

**مادة ٦٨ -** يجوز لمجلس الجامعة قبول وصايا أو هبات لا تتعارض شروطها مع الغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله الجامعة وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر ويتم الصرف منها وفقا لشروط الواهب أو الموصى ويقدر لهذه الهبات والوصايا حساب خاص ويتم الصرف منه وفقا للنظام الذي يضعه

مجلس الجامعة .

ولمجلس الجامعة أن يضع القواعد المنظمة للفراد الخاصة بالبحوث والدراسات الخاصة التي تجريها الكليات أو المعاهد أو الوحدات الفرعية على أن يتم التصرف في هذه الموارد وفقاً لهذا النظام ويفرد لها حساب خاص بالكلية أو المعهد أو الوحدة الفرعية .

### ( ثلثنا ) التأمينات ورسوم الخدمات :

**مادة ٣١٩ -** يكون التعليم في جامعة الأزهر بالمجان لجميع الطلاب أيا كانت جنسياتهم ومواطنهم في حدود الامكانيات والإعداد التي يقرها مجلس الجامعة ، إلا أنه يجوز تحصيل رسوم عن الخدمات غير التعليمية ويصدر بتحديددها وشروط الإعفاء منها قرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ٣٢٠ -** يؤدي الطالب في الكليات العملية تأميناً للمعاهد قدره ( ٢ جنيهات ) عند أول قيد وتخصص حصيلة هذا الرسم للخدمة العملية بالجامعة .

ويؤدي طالب طب الأسنان علاوة على ماتقدم ( ٧ جنيهات ) عند قيده بالفرقة الأولى و ( ١٥ ) جنيهات ) عند قيده بالفرقة الثانية تأميناً للأدوات والأجهزة التي تصرف له عهدة حتى يردها سليمة .

وترد كافة التأمينات للطلاب عند انتهاء دراسته في الجامعة أو انقطاعه بصفة نهائية .

ويجب أن يحصل الطالب على براءة ذمة من الكلية المختصة في جميع الأحوال عند انتهاء دراسته أو انقطاعه .

مصرفات الدراسة للطلبة الوافدين على غير منح :

**مادة ٣٢١ -** ( معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٥ ) يؤدي الطالب الوافد على غير منحة من جمهورية مصر العربية رسوم القيد والمصرفات الدراسية الإبتية على أن تسدد بالجنه الاسترليني .

أولا - المرحلة الجامعية الأولى :

- ١ - الكليات العملية والأقسام رسوم القيد ٨٠٠ جنيه استرليني  
المناظرة في الكليات الأخرى . المصروفات الدراسية ٤٠٠ جنيه استرليني
- ٢ - الكليات النظرية والأقسام رسوم القيد ٤٠٠ جنيه استرليني  
المناظرة فيما عدا الكليات المصروفات الدراسية ٢٠٠ جنيه استرليني  
الإسلامية والأقسام المناظرة .

ثانيا : مرحلة الدراسات العليا :

- في الكليات والأقسام المذكورة رسوم القيد ١٠٠٠ جنيه استرليني  
عدا الكليات الإسلامية المصروفات الدراسية ٥٠٠ جنيه استرليني  
والأقسام المناظرة في الكليات الأخرى .

وتؤدى المصروفات الدراسية على قسطين أولهما في بداية العام الجامعى  
وثانيهما بعد عطلة نصف السنة مباشرة ويكون اداؤها وفقا للنظام الذى يضعه  
مجلس الجامعة وتخصص حصيلتها للخدمة التعليمية بالجامعة .  
ولمجلس الجامعة الإغفاء من هذه المصروفات في الحالات التى يرى مناسبة  
ذلك فيها .

**مادة ٣٣٢ -** يؤدى الطالب سنويا بالإضافة إلى المصروفات الرسوم الآتية :

- ٥٠ (خمسين قرشا ) رسم مكتبة .
- ١٥٠ (مائة وخمسين قرشا ) رسم خدمة طبية .
- ٢٥ (خمسة وعشرين قرشا ) رسم تأمين ضد الحوادث .

وتؤدى هذه الرسوم دفعة واحدة قبل بدء الدراسة بالنسبة للطلبة في أقسام  
الإجازة العالية والدراسات العليا وكذلك بالنسبة للطلبة المقيدى للحصول على  
درجتى التخصص والعالية .

**(رابعاً) المكافآت والجوائز الدراسية :**

**مادة ٣٣٣ -** تمنح مكافأة قدرها مائة وعشرون جنيها سنويا لكل من الطلاب  
المستجدين المصريين الذين لا يجاوز ترتيبهم في امتحان شهادة الثانوية

الأزهرية ، والعشرة من كل قسم من الأقسام العلمية والإدارية والثلاثين في شعبة علوم ، العشرة في شعبة الآداب في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ، والخمسة في امتحان كل من شهادات الدراسة الثانوية الفنية .

ويمنح مكافأة قدرها أربعة وثمانون جنيها للطلاب المستجدين المصريون الحاصلون على ٨٠ ٪ على الأقل في التقدير العام لامتحان إحدى الشهادات المشار إليها في الفقرة السابقة .

ويستمر صرف المكافأة المشار إليها بالفقتين السابقتين للطالب الحاصل عليها بنفس الفئة إذا حصل في امتحان النقل على تقدير عام ( جيد جدا ) .

ويمنح مكافأة قدرها مائة وعشرون جنيها سنويا كل من يحصل على تقدير عام ممتاز في امتحان النقل ، ويمنح مكافأة قدرها ثمانية وأربعون جنيها سنويا كل من يحصل على تقدير عام ( جيد جدا ) من غير المشار إليهم في الفقرات الثلاث الأولى في هذه المادة .

ويكون منح المكافأة مقصورا على السنة الدراسية التالية للسنة التي يحصل فيها الطالب على التقدير سالف الذكر ، وتجذب المكافأة كلما توافر شرطها على التفصيل السابق .

وفي الكليات التي لا تعقد فيها امتحانات نقل سنوية يستمر منح المكافأة المشار إليها خلال المرحلة الدراسية التي تلي امتحانات النقل .

ويكون صرف المكافأة المشار إليها في هذه المادة على أقساط شهرية خلال العام الدراسي وتصرف المكافأة دفعة واحدة إلى ورثة الطالب إذا توفى بعد استحقاقها .

ويجوز للمجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة تقرير مكافآت لتشجيع الدراسات في بعض الأقسام .

**مادة ٣٢٤ -** يجوز أن تمنح مكافآت دراسية للحاصلين على درجة الإجازة العالية على أساس التفوق وذلك للتفرغ للدراسات العليا بالجامعة .

ويكون منح المكافأة بقرار من مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الجامعة ويراعى فيه التقدير النهائي لدرجة الإجازة العالية أو الدبلومات أو



الدرجات العلمية الأعلى وسلوك الطالب وتقدمه في دراسته والمادة التي يراود مواصلة الدراسة والبحث فيها ، ومقدار المكافأة مائتان وأربعون جنيهاً في السنة وتؤدي على أقساط شهرية لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أخرى بقرار من مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية المختص .

وتتضمن هذه المدة إلى مدة الخدمة في حساب الأقدمية أو الخبرة عند التعيين في الوظائف الحكومية أو وظائف القطاع العام .

وللجنة الدراسات العليا والبحوث بناء على اقتراح مجلس الكلية أن تحرم الطلاب من المكافأة الدراسية قبل انتهاء مدتها إذا رسب في الامتحان أو إذا كان سلوكه أو حالته الدراسية مما يجعله غير جدير باستمراره متمتعاً بها وفقاً لتقارير المشرف عليه .

**مادة ٣٢٥ -** يجوز أن يمنح الطلاب المكافآت والجوائز التي تأتي عن طريق الهيئات الخاصة والرصايا وفقاً للشروط المدونة في عقد الهيئة أو في الوصية بعد موافقة مجلس الجامعة عليها .

ويجوز أن يطلق على المكافآت أو الجوائز اسم الواهب أو الموصي أو أي اسم آخر يختاره ويوافق عليه مجلس الجامعة .

#### (خامساً) مكافآت التدريس :

**مادة ٣٣١ -** لرئيس الجامعة أن يعهد إلى أعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعة بإلقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في غير كلياتهم داخل الجامعة وذلك بناء على اقتراح مجلس الكلية المنتدب إليها وبعد أخذ رأى مجلس الكلية المنتدب منها ويجوز في هذه الحالة منح المنتدب مكافأة تعيين وفقاً للأحكام المبينة فيما بعد .

**مادة ٣٣٧ -** لمجلس الكلية أن يكلف أعضاء هيئة التدريس وسائر المشتغلين بالتدريس بالكليات إلقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في الأقسام الملحقين بها أو غيرها داخل الكلية وتعتبر الكلية بأقسامها المختلفة والمعاهد التابعة لها واحدة .

**مادة ٢٢٨ -** يجوز النذب للتدريس خارج الجامعة بشرط ألا يكون من شأن النذب المساس بحسن سير العمل بالكلية المنتدب منها ولا أن يؤدي إلى تغيب المنتدب عن مقر عمله لأكثر من يومين في الأسبوع .

**مادة ٢٢٩ -** لا يجوز النذب إلى القسم إلا إذا استوفى أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من القائمين بالتدريس فيه - كل في مادته - النصاب المنصوص عليه في المادة التالية :

**مادة ٢٣٠ -** يمنح أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون وسائر القائمين بالتدريس في كليات جامعة الأزهر مكافآت مالية بالفئات المبينة بعد عند نديهم لاقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في إحدى الجامعات المصرية الأخرى .

ويمنحون مكافآت مالية بالفئات المذكورة عند قيامهم بإلقاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في جامعتهم إذا زاد عدد ساعات الدروس والمحاضرات والتمارين العملية التي يقومون بها أسبوعياً على ثمانية بالنسبة إلى الإساتذة وعشرة بالنسبة إلى الإساتذة المساعدين واثنى عشرة بالنسبة إلى المدرسين وأربع عشرة بالنسبة إلى غيرهم وتمنح المكافأة عن القدر الذي يزيد على هذا النصاب .

**مادة ٢٣١ -** تمنح المكافآت بالفئات الآتية عن كل درس :

مليم جنيه

الاستاذ	٥٠٠	١
الاستاذ المساعد	٢٥٠	١
المدرس	١٠٠	١
المدرس المساعد والمعيد	٨٠٠	-

أما المنتدبون لتدريس اللغات الأجنبية في غير الأقسام الخاصة بتلك اللغات فيمنحون مكافآت مقدارها ٨٠٠ مليم عن الدرس الواحد .

**مادة ٢٣٢ -** مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة السابقة يمنح من يندب

للتدريس من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين مكافأة تعادل ( ٢ ٪ ) من مبدأ مربوط الدرجة التى يشغلها عن الدرس الواحد إذا كان من العاملين فى الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

فإذا لم يكن من العاملين عين مجلس الجامعة مكافأته بناء على اقتراح عميد الكلية المختص بما لايجاوز ثلاثة جنيهاً عن الدرس الواحد .

وفى جميع الأحوال لا تقل المكافأة عن ثمانين قرشاً للدرس الواحد .

**مادة ٢٢٢ -** تعتبر مدة الدرس ساعة فيما يتعلق بالدروس النظرية وساعتين فيما يتعلق بالدروس العملية .

**مادة ٢٢٤ -** يجوز لمجلس الجامعة أن يقرر مكافأة إجمالية لمن يدعون من خارج الجامعة لإلقاء محاضرات أو دروس بصفة عرضية أو لمن يعهد إليهم بالإشراف على الجانب التطبيقى لدراسات معينة تستلزم خبرة خاصة بحيث لاتجاوز المكافأة ثلاثين جنيهاً فى الشهر .

وتمنح المكافأة فى هذه الحدود لمن يندب للإشراف على الدراسة فى بعض الأقسام التى لا يوجد فيها أساتذة أو أساتذة مساعدون أو أساتذة متفرغون .

**مادة ٢٢٥ -** يمنح المنتدب للتدريس من العاملين فى الحكومة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بعيداً عن محل إقامته بدل سفر ومصروفات إنتقال وفقاً للوائح العامة أما المنتدب من غير العاملين فيقدر رئيس الجامعة بدل سفره ومصاريف إنتقاله .

#### ( سادسا ) مكافآت الامتحان :

**مادة ٢٢٦ -** لعيد الكلية أن يكلف بأعمال الامتحان أعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس والعاملين من غيرهم .

**مادة ٢٢٧ -** تمنح مكافآت عن أعمال الامتحانات :

- ١ - لمن يعين من خارج الجامعة للقيام بهذه الاعمال .
- ٢ - لمن يندب من كلية إلى كلية أخرى أو إلى مدرسة تعليمية ملحقه بكليته أو

بكلية أخرى بشرط أن يقوم بهذه الأعمال علاوة على قيامه بأعماله الأصلية في كليته أو في قسمه .

٣ - لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين ومدرسي اللغات والمنتدبين للتدريس من الخارج بمكافأة إجمالية إذا باشروا عملا من الأعمال الآتية :  
( ١ ) امتحانات الطلاب الذين يتقدمون لها من الخارج إذا عقد لهم امتحان خاص .

(ب) تصحيح أوراق امتحان طلاب الكلية التي يعملون فيها إذا زاد مجموع ما يصححه الممتحن على ٢٥٠ ورقة كاملة ، ويستوفى هذا النصاب من أوراق الامتحان التحريري أولا .

(ج-) فحص البحوث التي تقدم في امتحانات الدراسة العليا ومناقشتها والاشتراك في مناقشة رسائل درجتى التخصص والعالية .

( د ) العمل في لجنة المراقبة العامة ويشمل تنظيم مراحل الامتحان والرصد والمراجعة وإعداد نتائج الامتحان .

٤ - للعاملين بالأمانة العامة للجامعة والكليات الذين يكلفون بهذه الأعمال طبقا للقواعد التي يضعها مجلس الجامعة .

**مادة ٣٣٨ -** تقدر مكافآت تصحيح أوراق الامتحان التحريرية بنسبة ما صححه الممتحن في كل ورقة من هذه الأوراق على الأساس الآتي :

( أولا ) في امتحانات النقل والامتحانات النهائية لدرجة الإجازة العالية ومعادلتها وامتحان الدراسة العليا ٢٠٠ ملجم عن الورقة الواحدة على ألا تقل جملة المكافأة للممتحن الواحد عن جنيهين في كل مادة .

( ثانيا ) في امتحانات القبول ومعادلة شهادة الثانوية الأزهرية ١٥٠ ملجما عن الورقة على ألا تقل جملة المكافأة للممتحن الواحد عن جنيه في كل مادة .

( ثالثا ) في امتحانات المدارس التعليمية الملحقه بالكليات ٨٠ ملجما عن الورقة على ألا تقل جملة المكافأة عن جنيه في كل مادة .

**مادة ٣٣٩ -** إذا اقتضى الاختبار العملي تصحيح أوراق قدرت المكافأة على أساس ٨٠ ملجما لكل ورقة على ألا تقل جملة المكافأة للممتحن عن جنيه واحد في

كل مادة .

**مادة ٣٤٠ -** يمنح الممتحن في كلية الهندسة مكافأة قدرها جنييه عن فحص كل مشروع ومناقشته شفويا وإذا تعدد الممتحنون فلا تزيد المكافأة للمشروع الواحد على جنييهين .

**مادة ٣٤١ -** يمنح من ينتدب للامتحان من خارج الكلية مكافأة عن الاختبارات الشفوية وحضور الامتحانات العملية على الوجه الآتي :

(أ) إذا كان الممتحن من العاملين في الدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات التابعة لها منح ٢ ٪ من بداية مربوط الدرجة عن كل جلسة من جلسات الامتحان .

(ب) إذا كان الممتحن من غير هؤلاء عين مجلس الكلية مكافأته .  
وفي جميع الحالات لا تقل المكافأة لكل جلسة في الامتحانات الشفوية عن ثمانين قرشا عدا امتحانات المدارس التعليمية الملحقة بالكليات فلا تقل المكافأة لكل جلسة عن ثلاثين قرشا . ولا يجوز أن تزيد المكافأة على ثلاثة جنييهات لكل جلسة ولا على جنييهين للجلسة الواحدة إذا تعددت الجلسات في اليوم الواحد في كليات الجامعة .

ويمنح من يعمل داخل لجان المراقبة العامة من أعضاء هيئة التدريس ومدرسي اللغات والمعنيين مكافأة قدرها ٢ ٪ من بداية مربوط الدرجة عن كل يوم من أيام العمل على ألا تقل في اليوم الواحد عن ٤٠٠ مليم .

**مادة ٣٤٢ -** تمنح مكافأة عن فحص البحوث والمقالات التي تقدم في امتحانات الدراسة العليا بواقع خمسمائة مليم لكل بحث أو مقال بحد أقصى ٥٠ جنييه بشرط أن يكون البحث أو المقال مقرا مستقبلا .

**مادة ٣٤٣ -** تمنح مكافأة قدرها خمسة عشر جنييه لمن يشترك في فحص الرسالة لدرجة التخصص ولتقديم تقرير عنها ومناقشتها إذا دعا الأمر إلى هذه المناقشة وكذلك من يشترك في فحص البحوث المقدمة للحصول على الجوائز .

**مادة ٣٤٤ -** تمنح مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها لمن يشترك في فحص الرسالة لدرجة العالمية وتقديم تقرير عنها ومناقشتها إذا دعا الأمر إلى هذه المناقشة وإذا كان أحد المشتركين في الفحص من خارج مصر قدر له مجلس الكلية مكافأة لا تتجاوز أربعين جنيها مع تحمل الجامعة مصاريف تحويل المكافأة .

**مادة ٣٤٥ -** تمنح مكافأة قدرها خمسون جنيها للإشراف على رسائل الماجستير ومائة جنيها للإشراف على رسائل الدكتوراه بحد أقصى للمشرف الواحد خمسمائة جنيها في السنة المالية ولا تصرف هذه المكافأة إلا بعد تمام مناقشة الرسالة ، وعند تعدد المشرفين على رسالة واحدة توزع المكافأة بالتساوي بينهم .

**مادة ٣٤٦ -** يمنح المنتدب من العاملين في الدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات التابعة لها لأعمال الامتحانات بعيدا عن محل إقامته بدل سفر ومصروفات انتقال وفقا للوائح العامة ، أما المنتدب من غير هؤلاء فيقدر عميد الكلية بدل سفره ونفقات انتقاله .

**مادة ٣٤٧ -** يمنح العاملون من غير أعضاء هيئة التدريس وسائر القائمين بالتدريس الذين يكلفون أو يندبون لأعمال الامتحانات مكافأة يومية قدرها ٢ ٪ من بداية مربوط الدرجة بشرط ألا تقل عن ٣٠٠ مليون لليوم الواحد .

ويصرف للعاملين من معاوني الخدمة ورجال الشرطة ومن في حكمهم نظير قيامهم بالأعمال الخاصة بالامتحانات مكافأة قدرها ٢ ٪ من المرتب الشهري على ألا تقل هذه المكافأة عن ١٥٠ مليما لليوم الواحد .

(سابعاً) مكافآت ومنح أخرى :

**مادة ٣٤٨ -** يمنح مكافأة بذات الفئات الواردة في المادة السابقة من يندب للعمل بمكتب تنسيق قبول الطلاب في الجامعات عن كل يوم من أيام العمل بالمكتب .

**مادة ٣٤٩ -** يمنح أعضاء مجالس الكليات والمعاهد التابعة للجامعة ومجلس

الجامعة أو اللجان التابعة لكل منها من خارج الجامعة مكافأة لا تتجاوز خمسة جنيهاً عن حضور كل جلسة وذلك وفقاً لما يحدده مجلس الجامعة .

**مادة ٢٥٠ -** يمنح كل عضو من أعضاء لجنة فحص الإنتاج العلمى للمرشحين لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين بالجامعة ثلاثين جنيهاً عن فحص الإنتاج العلمى لكل وظيفة وإذا كان أحد المشتركين فى الفحص من خارج مصر قدر له مجلس الكلية مكافأة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مع تحمل الجامعة مصاريف تحويل المكافأة .

أما من يشترك فى فحص الإنتاج العلمى للمرشحين لوظائف المدرسين فلا يمنح مكافأة إلا إذا كان من خارج الجامعة فيمنح مكافأة قدرها خمسة جنيهاً .

**مادة ٢٥١ -** يمنح أعضاء هيئة التدريس الذين يرخص لهم فى مزاوله المهنة داخل الجامعة أو القيام بأعمال الاستشارة والخبرة ومعاونتهم نسبة من المتحصلات المترتبة على أعمالهم بالبنات التى يقرها المجلس الأعلى للأزهـر .

**مادة ٢٥٢ -** يجوز أن يمنح أعضاء هيئة التدريس ومدرسو اللغات والفنيون من الأجانب بدل اغتراب لايزيد حده الاقصى على الحد الاقصى لمرتب الوظيفة التى يعين فيها وتحدد قيمة هذا البدل فى قرار التعيين .

**مادة ٢٥٣ -** يجوز أن يمنح المعيدون وطلاب المكافآت الدراسية مكافأة مساهمة فى نفقات إعداد رسالة التخصص أو العالمية وذلك بناء على طلب الأستاذ المشرف ووفقاً للنظام الذى يصدره قرار من المجلس الأعلى للأزهـر بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

**مادة ٢٥٤ -** يجوز لمجلس الجامعة فى حدود إعتمادات الميزانية تقرير صرف منح لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين زسائر القائمين بالتدريس الموفدين فى مهمات علمية أو إجازات دراسية أو لحضور مؤتمرات وفقاً للقواعد التى يقرها .

ومع مراعاة أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ يحدد مجلس

الجامعة مكافآت حضور جلسات المجالس واللجان المختلفة بحيث لا تتجاوز مكافأة الحضور عن الجلسة الواحدة خمسة جنيهات .

**مادة ٢٥٤ مكررا -** ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٨ )  
استثناء من الأحكام المقررة في هذه اللائحة بشأن مكافآت التدريس ومكافآت الامتحان والمكافآت والمنح الأخرى ، تسرى بالنسبة لفئات هذه المكافآت الأحكام المعمول بها في الجامعات الخاضعة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

#### ( ثامنا ) الحسابات وإجراءات الصرف :

**مادة ٢٥٥ -** تعد إدارة الحسابات حسابا شهريا عن كل نوع من أنواع النشاط المالي وكذلك حسابا ربع سنوي ، ويجب أن يتضمن هذا الحساب بيانات مفصلة عن تقديرات الإيرادات واعتماد المصروفات السنوية وماتم تحصيله وما صرف فعلا ، وتبلغ صورة من كل منهما لوزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات .

**مادة ٢٥٦ -** يضع المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة تنظيما للحسابات ومستنداتها وسجلاتها بحيث يحقق الرقابة على الصرف ويعتمد النظام المحاسبي على مايتى :

(أ) نظام المحاسبة بالميزانيات التقديرية للجامعة والكليات والمعاهد والوحدات الفرعية .

(ب) نظام المحاسبة المالية للإيرادات والنفقات ومراكز الأموال .

(ج) نظام المحاسبة عن تكلفة الخدمات والأعمال .

**مادة ٢٥٧ -** ( مغلدة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨٥ )  
تودع أموال الجامعة بالبنك المركزي المصري ويكون الصرف بموجب شيكات يوقع عليها عميد الكلية أو المعهد أو رئيس الوحدة الفرعية أو أمين عام الجامعة أو الأمين العام المساعد أو من يندبه رئيس الجامعة - فيما يخصه - توقيعيا أولا - ومن مدير أو رئيس الحسابات المختص أو وكيله توقيعيا ثانيا .



ولكل من هؤلاء في دائرة اختصاصه اعتماد مستندات الصرف أو كشوف التسوية .

واستثناء مما تقدم تودع حصيلة رسوم تأمين الحوادث لطلبة الجامعة بحساب خاص بأحد بنوك القطاع العام ويجوز توظيفه بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وتتخذ الإجراءات اللازمة لتخصيص هذه الرسوم لصرف التعويضات وغيرها من المصروفات المتعلقة بتأمين الحوادث لطلبة الجامعة .

**مادة ٢٥٨ -** تعطى لإدارة الجامعة والكليات والمعاهد والوحدات الفرعية سلفة مستديمة بترخيص من الجامعة أو من يخوله لذلك ، وتكون في عهدة عامل مسئول تتوافر فيه شروط الضمان من غير العاملين بالحسابات ويصرف منها المصروفات الوقتية ويكون الترخيص في ذلك الحدود التالية :

جنيه

١٠٠ ( مائة جنيه ) لوكيل الجامعة .

٥٠ ( خمسون جنيها ) للعميد ولأمين عام الجامعة .

٢٠ ( ثلاثون جنيها ) لرئيس القسم ولأمين عام الجامعة المساعد .

١٥ ( خمسة عشر جنيها ) لمراقب عام الكلية أو المعهد أو الوحدة الفرعية .

أما المصروفات التالية فتصرف من السلفة المستديمة مهما بلغت قيمتها :

(١) ثمن الأصناف الغذائية اليومية التي يتأخر المتعهدون في توريدها في الميعاد المحدد أو يرفض المورد منها لمخالفته الشروط .

(٢) أجور البرقيات الداخلية والخارجية .

(٣) الرسوم الجمركية المستحقة على الطرود البريدية الواردة من الخارج .

ويكون الصرف من السلفة المستديمة بموافقة وكيل الجامعة أو عميد الكلية أو المعهد أو الوحدة الفرعية أو أمين عام الجامعة أو عميد الكلية أو المعهد أو الوحدة الفرعية أو أمين عام الجامعة أو من يندبه رئيس الجامعة كل فيما يخصه . كما تعطى سلفة مؤقتة بقدر الحاجة للصرف منها في الأغراض التي تتطلب ذلك بترخيص من : رئيس القسم فيما لا يزيد على مائة جنيه .

عميد الكلية أو المعهد أو الوحدة الفرعية وأمين عام الجامعة فيما لا يزيد على ٢٠٠ جنيه .

وكيل الجامعة فيما لا يزيد على ٢٠٠ جنيه .  
رئيس الجامعة فيما زاد على ذلك .  
ويراعى أن تسوى السلفة المؤقتة خلال شهر على الأكثر من انتهاء الغرض  
الذى أعطيت من أجله .

**مادة ٢٥٩ -** يجوز الإذن بالدفع المقدم في الحالات الضرورية ويكون  
الترخيص بالصرف لأصحاب الاختصاصات المالية كل في حدود اختصاصه .  
ولرئيس الجامعة أن يرخص في صرف مرتبات ومكافآت مقدما للأساتذة  
الزائرين وأعضاء هيئة التدريس ومدرسي اللغات والفنيين المعيّنين من خارج  
الدولة بعد تسلمهم العمل وذلك في حالات الضرورة القصوى على ألا يتجاوز  
ما يصرف منها في كل مرة ما يعادل قيمة مرتب أو مكافأة شهر على أن تخصم  
قيمة تلك السلفة من المكافأة المستحقة شهريا خلال مدة العقد أو أربعة شهور  
أيهما أقل .

ولرئيس الجامعة أن يرخص في صرف مرتبات ومكافآت الأساتذة والعاملين  
المعيّنين بعقود انتهت مدتها واتخذت الإجراءات لتجديدها مرة أخرى ماداموا  
قائمين بالعمل وذلك بصفة مؤقتة لحين إتمام إجراءات التجديد .

**مادة ٢٦٠ -** لرئيس الجامعة أو من يندبه أن يرخص ( بتقسيط مبالغ )  
مستحقة للجامعة لدى عاملين أو أفراد إذا لم يجاوز أى مبلغ منها ٢٠٠ جنيه .  
فإذا جاوزه كان الترخيص من مجلس الجامعة بشرط ألا تزيد مدة التقسيط على  
ثلاث سنوات .

**مادة ٢٦١ -** لعميد الكلية أو المعهد أو رئيس الوحدة ولأمين عام الجامعة أو  
من يندبه رئيس الجامعة كل في دائرة اختصاصه أن يرخص في صرف أو تسوية  
مبالغ بالاستبعاد من حساب الإيرادات .

**مادة ٢٦٢ -** لعميد الكلية أو المعهد أو رئيس الوحدة الفرعية ولأمين عام  
الجامعة أو من يندبه رئيس الجامعة - كل في دائرة اختصاصه مباشرة كافة  
الاختصاصات الخاصة بتنفيذ لوائح وقواعد بدل السفر ومصاريف الإنتقال  
المقررة .

**مادة ٣١٣ -** لرئيس الجامعة أو من يندبه عقد الايجارات وتجديدها في حدود اعتمادات الميزانية طبقا للنظام الذى يصدره مجلس الجامعة في هذا الشأن .

**مادة ٣١٤ -** لرئيس الجامعة أو من يندبه الترخيص باستخراج الشهادات والصور وسائر المستخرجات من الدفاتر الرسمية بعد أداء الرسوم المقررة .

**مادة ٣١٥ -** يقدم إلى مجلس الجامعة والكليات والمعاهد بصفة دورية كل ثلاثة شهور بيان مالى من مراكز الاعتمادات المالية مع مراعاة مقارنة ذلك بالاعتمادات التقديرية ومثيلاتها في السنة السابقة وتوضيح الفروق زيادة ونقصا مع بيان الاسباب .

وتنظم قواعد إعداد هذه البيانات الدورية والرقابة عليها بقرار من المجلس الأعلى للأزهـر بعد أخذ رأى مجلس الجامعة .

**مادة ٣١٦ -** تعد الجامعة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية مركزا ماليا وحسابيا ختاميا متضمنا الحسابات الختامية الخاصة بإدارة الجامعة والكليات والمعاهد والوحدات الفرعية يوضح الإيرادات والنفقات الفعلية مقارنة بالتقديرات ويعرض ذلك على مجلس الجامعة لاعتماده لعرضه على المجلس الأعلى للأزهـر .

**مادة ٣١٧ -** تخضع حسابات الجامعة لتفتيش ومراجعة كل من الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية على الوجه المقرر بالنسبة للجامعات المصرية الأخرى .

#### ( تاسعا ) الشراء والبيع :

**مادة ٣١٨ -** يكون شراء المهمات بوجه عام لتموين المخازن التابعة للجامعة والكليات والمعاهد والوحدات الفرعية وفقا لما تقرره مجالسها طبقا للقواعد التى يضعها مجلس الجامعة .

**مادة ٣١٩ -** تفضل المنتجات المحلية ولو كانت من خامات وأدوات أجنبية على مثيلاتها الأجنبية متى تسارت معها فى المواصفات ولوزادت الأولى على الثانية فى الثمن بما لايجاوز ١٠ ٪ .

**مادة ٣٧٠ -** يجوز التأمين على المشتريات في الحالات التي ترى فيها السلطة المالية المختصة لظروف خاصة التأمين عليها .

**مادة ٣٧١ -** يكون شراء جميع المهمات اللازمة للجامعة عن طريق المناقصة أو بطريق الممارسة أو بالأمر المباشر وفقا لأحكام هذه اللائحة .

**مادة ٣٧٢ -** تكون المناقصات عامة أو محدودة وفي كلتا الحالتين يجوز أن تكون المناقصة داخلية أو خارجية .

ويعلن عن المناقصات العامة للتوريد من داخل البلاد أو من الخارج وبالنسبة للمناقصات المحدودة للتوريد سواء كانت داخلية أو خارجية يدعى إلى الاشتراك فيها الموردون المقيدة أسماؤهم بالقائمة المعتمدة من رئيس الجامعة أو من يفوضه .

**مادة ٣٧٣ -** يكون الشراء بالممارسة بمعرفة لجان تشكل لهذا الغرض وذلك في الحالات الآتية :

- ( أ ) المهمات التي إلا لدى مورد واحد .
- ( ب ) المهمات التي لا يمكن تحديدها بمواصفات دقيقة .
- ( جـ ) المهمات المطلوبة بصفة عاجلة .
- ( د ) المهمات التي لم تقدم عنها عطاءات في المناقصة أو قدمت عنها عطاءات بأسعار غير مقبولة وكانت الحاجة إليها لا تسمح بإعادة طرح المناقصة .
- ( هـ ) الأعمال الفنية المرغوب إجراؤها بمعرفة فنيين اخصائيين .
- ( و ) المهمات التي تتوفر لدى شركات القطاع العام .

**مادة ٣٧٤ -** يكون الشراء بالأمر المباشر في الحالات الآتية :

- ( أ ) المهمات التي ينقص مخزونها عن الحد الأدنى المقرر على أن يكون الشراء لضرورة .

- ( ب ) المهمات التي لا تتناسب قيمتها مع تكاليف إجراءات المناقصة .
- ( جـ ) المهمات المستحقة لاختبارها وتجربتها .
- ( د ) المهمات التي تتوفر لدى شركات القطاع العام .
- ( هـ ) المهمات التي يقرر مجلس الجامعة شراءها بهذه الطريقة .

كما يجوز الشراء بالأمر المباشر من مورد محتكر لمهمات معينة .  
وللجامعة أن تتولى الاستيراد من الخارج بالأمر المباشر عن طريق البنك  
المودعة به أموالها وذلك في حدود الحصة النقدية المخصصة لها .

**مادة ٣٧٥ -** يضع مجلس الجامعة القواعد التي يتم على أساسها بيع  
وتشغيل منتجات الورش والمزرعة وغيرها من الوحدات التابعة للجامعة أو  
كلياتها أو فروعها الأخرى .

**مادة ٣٧٦ -** للجامعة شراء الكتب والمجلات العلمية بدون مناقصة على أن  
يكون الترخيص بالشراء في حدود السلطات الآتية :  
(١) أمين عام الجامعة وعميد الكلية كل في دائرة اختصاصه الترخيص  
بالشراء في حدود ١٠٠ جنيه .

(٢) لرئيس الجامعة أو من يندبه الترخيص بالشراء في حدود ٢٠٠ جنيه .  
(٣) مازاد على ذلك ترخص بشرائه لجنة المكتبات .

ويضع مجلس الجامعة قواعد التصرف بمقابل أو بدون مقابل في الكتب  
والمجلات - والدوريات والمطبوعات أو ما شابهها التي تقوم باعدادها الجامعة  
وكلياتها ومعاهدها .

**مادة ٣٧٧ -** يجوز للجامعة أن تتولى الطبع والنشر وإجراءات الشراء  
والصيانة والإصلاح اللازمة في حدود الاعتمادات المقررة بالميزانية وطبقا لأحكام  
القوانين واللوائح دون الرجوع للمصالح والوزارات التي تعينها الأحكام المالية  
العامه .

#### ( عاشر ) المخازن والعهد :

**مادة ٣٧٨ -** تصدر اللائحة الخاصة بنظام المخازن والورش والمعامل في  
الجامعة بقرار من مجلس الجامعة بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر .

وتتضمن هذه اللائحة على الأخص تنظيم المستندات والسجلات وحسابات  
المخازن تخزينا وصرفا وارتجاعا ، وطريقة استخدام هذه المستندات وجرد  
المخازن والرقابة عليها وتحديد السلطات المختصة في شئون المخازن والورش

والمعامل وذلك بما يتفق وطبيعة العمل في الجامعة وباقي أحكام هذه اللائحة .

**مادة ٢٧٩ -** لعميد الكلية أو المعهد وأمين عام الجامعة - كل في دائرة اختصاصه أن يعتمد خصم الاصناف التالفة أو الفاقدة من العهد إذا كان التلف أو الفقد أو الضياع ناشئا عن أسباب قهرية ولم يسفر التحقيق عن مسؤولية أحد على ألا تجاوز القيمة مائة جنيه ويكون الاعتماد لوكيل الجامعة إذا زادت القيمة عن هذا القدر ولم تجاوز ثلاثمائة جنيه ، ولرئيس الجامعة الاعتماد فيما زاد على ذلك .

## الفصل السادس

### نظام العمل في بعض وحدات الجامعة

( أولا ) نظام العمل في المستشفيات الجامعية :

**مادة ٢٨٠ -** تكون المستشفيات التعليمية ( الجامعية والملحقة ) بكلية طب الأزهر وحدة مستقلة في النواحي الفنية والإدارية والمالية .

**مادة ٢٨١ -** تعمل هذه المستشفيات على تحقيق الأغراض الآتية :

(أ) المساهمة بصورة فعالة في توفير الرعاية الصحية للمواطنين بحيث تصبح هذه الرعاية في متناول كل مواطن في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة مع العمل دائما على رفع مستوى هذه الخدمة في كل فروع التخصص الطبية بحيث لاتقل عن مثيلاتها في البلاد المتقدمة .

(ب) توفير الإمكانات اللازمة للبحوث الطبية بحيث يكون العلم في هذه المرحلة للمجتمع بحيث تستطيع المساهمة بصورة فعالة في حل المشاكل الصحية للجماهيم مع مساهمة التطوير العلمى دائما في نطاق البحوث الطبية .

(ج) القيام بواجبها في تنفيذ سياسة كلية الطب في التنظيم والتدريب والبحث مع إتاحة الفرصة كاملة لجيل جديد من الاطباء وهيئة التمريض قادر على سد حاجة الشعب في جميع مجالات الخدمة الطبية .

(د) تعبئة كافة الإمكانات المادية والعلمية التى تيسر لأعضاء هيئة التدريس القيام بواجبهم نحو وطنهم وقرغم لممارسة المهنة داخل المستشفى الجامعى بما

يحقق الأهداف الكبرى لهذه المستشفيات في مجال العلاج والتعليم الطبي والبحوث الطبية .

**مادة ٢٨٢ -** يكون لكل مستشفى تعليمي ( جامعي أو ملحق ) مجلس إدارة يصدر بنظام تشكيله قرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للأزهر .

**مادة ٢٨٣ -** مجلس إدارة المستشفى هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تحقق أغراض المستشفى تحت إشراف رئيس الجامعة وله على الأخص :

(١) اقتراح اللوائح المتعلقة بالشئون الفنية والإدارية والمالية وغيرها دون التقيد بالقواعد الحكومية ،

(٢) وضع النظام الداخلي للعمل في المستشفى ووحداتها العلاجية وتحديد اختصاصاتها والوصف العام لواجبات العاملين بها .

(٣) إعداد مشروع الميزانية السنوية للمستشفى وحسابها الختامي قبل عرضه على الجهات المختصة .

(٤) النظر في التقارير التي تقدم عن سير العمل في المستشفى ومركزها المالي .

(٥) النظر في كل مايرى وزير شئون الأزهر أو شيخ الأزهر أو رئيس الجامعة أو رئيس المجلس عرضه عليه من مسائل تدخل في اختصاصه .

**مادة ٢٨٤ -** تصدر اللوائح الفنية والمالية والإدارية وغيرها الخاصة بالمستشفيات بقرار من شيخ الأزهر بناء على اقتراح مجلس إدارة المستشفيات وموافقة مجلس الجامعة .

**مادة ٢٨٥ -** يجتمع المجلس مرة على الأقل كل شهرين وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين فإذا تساوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

**مادة ٢٨٦ -** تبلغ قرارات المجلس إلى رئيس الجامعة خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورهما لاعتمادهما وتعتبر نافذة إذا لم يعترض عليها خلال أسبوع من تاريخ وصولها إلى مكتبه وإذا اعترض عليها يعاد العرض على مجلس إدارة المستشفى ثم يعرض الموضوع على رئيس الجامعة للبت فيه ويقدم الرئيس إلى شيخ الأزهر المسائل التي تستلزم صدور قرار منه أو تستوجب العرض على المجلس الأعلى للأزهر أو صدور قرار من وزير شؤون الأزهر أو رئيس الجمهورية .

**مادة ٢٨٧ -** يكون رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن متابعة تنفيذ السياسة العامة الموضوعية لتحقيق أغراض المستشفى .

**مادة ٢٨٨ -** يختار مدير عام المستشفى من بين الأطباء من أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بجامعة الأزهر أو من غيرهم من الأطباء ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجامعة .

**مادة ٢٨٩ -** يتولى مدير عام المستشفى إدارتها وتصريف شؤنها وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعية لتحقيق أغراضها ويقدم تقريراً شهرياً إلى مجلس الإدارة وكلما رأى موجياً لذلك ويتضمن التقرير عرضاً لأعمال المستشفى وأوجه نشاطها ومآبراه من مقترحات طبقاً لما يضعه مجلس الإدارة من قواعد .

### (ثانياً) حساب البحوث والجامعة :

**مادة ٢٩٠ -** ينشأ بجامعة الأزهر حساب خاص يسمى حساب البحوث بالجامعة ويخصص هذا الحساب لخدمة الأغراض الآتية :

(أ) البحوث العلمية الموجهة لإيجاد الحلول للمشاكل الواقعية التي يواجهها النشاط الإنتاجي أو دور الخدمات في المجتمع .

(ب) معاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية التي تؤدي إلى تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب عليها وفرة الإنتاج وتعدده وتحسينه .

**مادة ٢٩١ -** تشمل موارد الحساب الخاص المنصوص عليه بالمادة السابقة :



(١) المبالغ التي تؤديها الجهات طالبة البحوث نظير القيام بهذه البحوث طبقا لما تحدده لائحة تصدر بقرار من وزير شئون الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر .

(ب) الهبات والوصايا التي ترد للجامعة ، بغرض توجيهها للمصرف على البحوث والتي يقبلها مجلس الجامعة طبقا للقانون .

**مادة ٣٩٢ -** يتولى المجلس الأعلى للأزهر بمعاونة لجنة الدراسات العليا والبحوث وضع الخطة العامة لأعمال هذه البحوث .

ويتولى وكيل الجامعة لشئون الدراسات العليا بمعاونة لجنة الدراسات العليا والبحوث بالجامعة الإشراف على البحوث التي يخصص لها الحساب .

**مادة ٣٩٣ -** تودع الأموال المخصصة للبحوث في حساب مستقل ويكون التصرف فيها وفقا للائحة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ وتتضمن بصفة خاصة نظاما للمصرف وإجراءات الشراء والبيع والتخزين والعهد ومكافآت أعضاء هيئة التدريس وسائر العاملين .

(ثالثا) نظام العمل في محطات التجارب الزراعية والورش ومراكز الحساب العلمي وغيرها من الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة .

**مادة ٣٩٤ -** يجوز أن تنشأ بالجامعة محطة للتجارب الزراعية أو ورش أو مراكز للحساب العلمي أو غيرها من الوحدات ذات الطابع الخاص وتعتبر كل منها وحدة لها قسم مستقل ويكون ذلك بقرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وبناء على اقتراح مجلس الجامعة .

**مادة ٣٩٥ -** تصدر اللوائح الفنية والمالية وغيرها بهذه الوحدات بقرار من المجلس الأعلى للأزهر وبناء على اقتراح مجلس الجامعة .

وتخصص إيراداتها مقابل ما تؤديه للغير من خدمات لرفع مستوى العمل بها وفقا للنظام الذي يقرره المجلس الأعلى للأزهر بناء على اقتراح مجلس الجامعة .

## ملحق (أ) جدول المرتبات والمكافآت

### (أولا) المرتبات :

شيخ الأزهر : يعامل معاملة الوزير من حيث المرتب وبديل التمثيل والمعاش  
ويكون ترقبيه في الاسبقية قبل الوزراء مباشرة .  
وكيل الأزهر : يعامل معاملة وكيل وزارة أول من حيث المرتب وبديل التمثيل  
والمعاش .

رئيس الجامعة ...

نائب رئيس الجامعة تسرى في شأنهم جميع الاحكام والقواعد المقررة أو

الاستاذ وعميد التي تقرر خاصة بالمرتبات والعلاوات والبدلات التي

الكلية ..... تستحق لنظرائهم بالجامعات المصرية الأخرى وطبقا

وكيل الكلية ..... لنفس الشروط والأوضاع (١) .

الاستاذ المساعد ...

المدرس .....

مساعد المدرس ...

المعيد .....

أمين عام المجلس الأعلى للأزهر ..... يعاملون معاملة وكلاء الوزارة

أمين عام مجمع البحوث الإسلامية ..... من حيث المرتب وبديل التمثيل

أمين عام جامعة الأزهر ..... والمعاش

مدير عام الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ...

١ - سبق أن صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ بشأن تطبيق جدول المرتبات والبدلات والاحكام الملحقه به المرفق بقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بجامعة الأزهر وذلك اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧٢ ويسريان الاحكام التي تطبق على رئيس الجامعة ونوابه على مدير جامعة الأزهر ووكيلها ( الجريدة الرسمية في ١٠/١/١٩٧٢ - العدد ٤٠ ) .

### (ثانيا) المكافآت والرواتب المختلفة :

١ - الجامعة : مكافأة الاستاذ غير المتفرغ ٣٠٠ - ٦٠٠ جنيه في السنة وتحدد المكافأة في قرار تعيينه .

٢ - مجمع البحوث الإسلامية :

(١) مكافأة العضو المتفرغ في مجمع البحوث الإسلامية ١٨٠٠ جنيه سنويا وفي حالة شغل العضوية عن طريق النذب يصرف له الفرق بين قيمة المكافأة المقررة والمرتب الذى يتقاضاه في وظيفته .

وإذا كان العضو يتقاضى معاشا يصرف له الفرق بين قيمة المكافأة المقررة والمعاش الذى يتقاضاه .

(ب) مكافأة العضو غير المتفرغ في مجمع البحوث الإسلامية ٤٢٠ جنيه سنويا كحد أقصى ، وتحدد بقرار من المجلس الأعلى للأزهر قيمة مكافأة كل عضو بما يتفق مع مساهمته في الإنتاج العلمى للمجمع كما يتقاضى العضو غير المتفرغ بدل حضور قدره ثلاثة جنيهاً في كل جلسة بحد أقصى قدره خمسة عشر جنيهاً شهرياً .

(جـ) يتقاضى العضو الفخرى والعضو المراسل بدل حضور قدره خمسة جنيهاً عن كل جلسة يدعى إلى حضورها .

ويمنح العضو المراسل المقيم داخل البلاد مكافأة قدرها ٢٤٠ جنيه سنويا .

(د) مكافأة أعضاء اللجان والخبراء والباحثين بأروقة المجمع ولجانته من غير أعضاء المجمع جنيهاً كبديل حضور عن كل جلسة بحد أقصى ثمانية جنيهاً شهرياً .

### (ثالثا) المجلس الأعلى للأزهر :

مع عدم الإخلال بالقواعد المنظمة لبدلات الحضور يمنح كل عضو من أعضاء المجلس الأعلى للأزهر من غير العاملين في هيئات الأزهر بدل حضور قدره خمسة جنيهاً عن كل جلسة .

كما يمنح كل عضو من أعضاء اللجان التى يشكلها المجلس الأعلى للأزهر من غير العاملين في هيئات الأزهر بدل حضور قدره ثلاثة جنيهاً عن كل جلسة .

( رابعا ) المعاهد الأزهرية :

يمنح شيوخ المعاهد الثانوية والإعدادية والابتدائية البدلات المقررة لنظرائهم في مدارس وزارة التربية والتعليم .

وبالنسبة للمعاهد المشتركة ( الإعدادية والثانوية ) يمنح شيخ المعهد أكبر البدلين .

ملحق ( ب )

بيان بالمعاهد الأزهرية الحالية

( أولا ) المعاهد الثانوية الرسمية :

اسم المعهد	مسلسل	للمحافظة
معهد القاهرة الثانوى	١	محافظة القاهرة
معهد طنطا الثانوى	٢	محافظة الغربية
معهد بنها الثانوى	٣	محافظة القليوبية

## ( ثانيا ) المعاهد الإعدادية والثانوية ( المشتركة )

## ( ١ ) المعاهد الرسمية :

اسم المعهد	مسلسل	المحافظة
معهد الفتيات الإعدادى والثانوى بالمعادى	١ .. ..	محافظة القاهرة
» الزقازيق الإعدادى والثانوى	٢ .. ..	» الشرقية .. ..
» بورسعيد الإعدادى والثانوى	٣ .. ..	» بورسعيد
» غزه الإعدادى والثانوى	٤ .. ..	» غزه .. ..
» المحلة الكبرى الإعدادى والثانوى	٥ .. ..	» الغربية .. ..
» سمندوط الإعدادى والثانوى	٦ .. ..	
» كشك الإعدادى والثانوى	٧ .. ..	
» شبين الكوم الإعدادى والثانوى	٨ .. ..	» المنوفية .. ..
» متوف الإعدادى والثانوى	٩ .. ..	
» قويسنا الإعدادى والثانوى	١٠ .. ..	
» المنصورة الإعدادى والثانوى	١١ .. ..	» الدقهلية .. ..
» كفر الشيخ الإعدادى والثانوى	١٢ .. ..	» كفر الشيخ .. ..
» دسوق الإعدادى والثانوى	١٣ .. ..	
» دمياط الإعدادى والثانوى	١٤ .. ..	» دمياط .. ..
» الاسكندرية الإعدادى والثانوى	١٥ .. ..	» الاسكندرية .. ..
» دمهور الإعدادى والثانوى	١٦ .. ..	» البحيرة .. ..
» القيوم الإعدادى والثانوى	١٧ .. ..	» الفيوم .. ..

اسم المعهد	مـسـلـسـ	المحافظة
معهد بنى سويف الإعدادى والثانوى	١٨	محافظة بنى سويف ..
» المنيا الإعدادى والثانوى	١٩	» المنيا .. ..
» ملوى الإعدادى والثانوى	٢٠	
» أسيوط الإعدادى والثانوى	٢١	» أسيوط .. ..
» بنى مـدى الإعدادى والثانوى	٢٢	
» سوهاج الإعدادى والثانوى	٢٣	» سوهاج .. ..
» طهطا الإعدادى والثانوى	٢٤	
» جرجـا الإعدادى والثانوى	٢٥	
» قنا الإعدادى والثانوى	٢٦	» قنا .. ..
» الأقصر الإعدادى والثانوى	٢٧	
» أسوان الإعدادى والثانوى	٢٨	» أسوان .. ..

## (ب) للمعاهد الخاصة :

معهد الفتيات الإعدادى والثانوى	١	محافظة سوهاج .. ..
--------------------------------	---	--------------------

## (ثالثاً) المعاهد الاعدادية :

## (١) المعاهد الرسمية :

اسم المعهد	مـسـلـسـل	المحافظة
معهد القاهرة الإعدادى	١	محافظة القاهرة .. ..
» عثمان ماهر الإعدادى	٢	
» بنها الإعدادى	٣	» القليوبية .. ..
» أبوكبير الإعدادى	٤	» الشرقية .. ..
» بلبيس الإعدادى	٥	
» فاقوس الإعدادى	٦	
» ههيا الإعدادى	٧	
» الاسماعيلية الإعدادى	٨	» الاسماعيلية .. ..
معهد طنطا الإعدادى	٩	» الغربية .. ..
» المنشاوى الإعدادى	١٠	
» الناصر الإعدادى (عين غمر)	١١	» الدقهلية .. ..
» بنى مزار الإعدادى	١٢	» المنيا .. ..
» مفاة الإعدادى	١٣	
» ديروط الإعدادى	١٤	» أسيوط .. ..
» منفلوط الإعدادى	١٥	
» بلصفورة الإعدادى	١٦	» سوهاج .. ..
» أولاد طوق الإعدادى	١٧	
» فرشوط الإعدادى	١٨	» قنا .. ..

(ب) المعاهد الخاصة :

اسم المعهد	مـ	المحافظة
معهد ديرب نجم الإعدادى الخاص	١	محافظة الشرقية .. ..
» الحسنية الإعدادى الخاص	٢	
» الفتيات الإعدادى الخاص بطنطا	٣	» الغربية .. ..
» الباجور الإعدادى الخاص	٤	» المنوفية .. ..
» شربين الإعدادى الخاص	٥	» الدقهلية .. ..
» بلقاس الإعدادى الخاص	٦	
» إيتاى البارود الإعدادى الخاص	٧	» البحيرة .. ..
» العياط الإعدادى الخاص	٨	» الجيزة .. ..
» بوش الإعدادى الخاص	٩	» بنى سويف .. ..
» سمسطا الإعدادى الخاص	١٠	
» الفشن الإعدادى الخاص	١١	
» أرمنت الإعدادى الخاص	١٢	» قنا .. ..
» قوص الإعدادى الخاص	١٣	
» إسا الإعدادى الخاص	١٤	
» المالكي الإعدادى الخاص	١٥	



(رابعا) معاهد ذات طبيعة خاصة :

(أ) معاهد القراءات :

(١) معهد القراءات الإعدادى والثانوى بشبرا .

(٢) معهد القراءات الإعدادى والثانوى بدمهور .

(ب) معهد البحوث الإسلامية بالقاهرة

(ثامسا) المعاهد الابتدائية الأزهرية الرسمية :

المحافظة	ممسلسل	اسم المعهد
محافظة القاهرة	١	التربية الإسلامية
	٢	على حسن
	٣	حفيظة الألفى
	٤	قبة النورى
	٥	عمر لطفى
	٦	خان جعفر (١)
	٧	خان جعفر (٢)
	٨	السلطان أبو العلا
	٩	العباسية
	١٠	مصر الجديدة
	١١	الزيتون (بنات)
	١٢	الزيتون (بنين)
	١٣	الشفقة الإسلامية
	١٤	عمرو بن العاص
	١٥	محمد وصفي أباطة
	١٦	ميتان ماهر
	١٧	أم السلطان شعبان
	١٨	حلوان

اسم المعهد	مسل	المحافظة
قلوب	١٩	محافظة القليوبية
شبلنجة	٢٠	
طوخ	٢١	
بها	٢٢	
ميت عامر	٢٣	
بشة عامر	٢٤	محافظة الشرقية
الزقازيق	٢٥	
ميت بشار	٢٦	
فاقوس	٢٧	
القرين	٢٨	
أبو كبير	٢٩	
أبو حماد	٣٠	
هيا	٣١	
دير ب نجم	٣٢	
بليس	٣٣	
غينة	٣٤	
انشاص الرمل	٣٥	

اسم المعهد	مجلد	المحافظة
الإسماعيلية	٣٦	محافظة الإسماعيلية
القنطرة غرب	٣٧	
بور سعيد	٣٨	محافظة بور سعيد
النصر	٣٩	قطاع غزة
البراجيل	٤٠	محافظة البحيرة
القيوم	٤١	محافظة القيوم
أبنوى	٤٢	
العمري	٤٣	محافظة الغربية
المنشاوى	٤٤	
رمضان	٤٥	
السيد محمد عبد الرحيم	٤٦	
كفر تاشيخ سليم	٤٧	
اختاواى	٤٨	
الحلة الكبرى	٤٩	
صفط تراب	٥٠	
شبرا بابل	٥١	
سيون	٥٢	
كشك	٥٣	
السنتة	٥٤	
كفر الزيات	٥٥	
مشلة	٥٦	
محلة زياد	٥٧	

اسم المعهد	مسل	المحافظة
شين الكوم	٥٨	محافظة المنوفية
ميت برة	٥٩	
منوف	٦٠	
زرقان	٦١	
دراجيل	٦٢	
مناوالة	٦٣	
زاوية جروان	٦٤	
المنصورة	٦٥	محافظة الدقهلية
القرى	٦٦	
نبوه	٦٧	
شربين	٦٨	
بلقاس	٦٩	
السنبلوين	٧٠	
ميت غمر	٧١	
كفر الشيخ	٧٢	محافظة كفر الشيخ
أريمون	٧٣	
دسوق	٧٤	
محلة دباى	٧٥	
سهيور المدينة	٧٦	
فوة	٧٧	

اسم المعهد	ممسلسل	المحافظة
دمياط	٧٨	محافظة دمياط
كفر سعد	٧٩	
أبو العباس	٨٠	محافظة الاسكندرية
أبو شوشه	٨١	
الصر	٨٢	
غيط العنب	٨٣	
الفتح المبين	٨٤	
المنهج القويم	٨٥	
أبو قير	٨٦	
باكوس	٨٧	
الورد يان	٨٨	
مسجد الفتح	٨٩	محافظة البحيرة
رشيد	٩٠	
أدكو	٩١	
كفر الدوار	٩٢	
سيدى شهاب — بكفر الدوار	٩٣	
دمهور	٩٤	
أمنى البارود	٩٥	
المعمودية	٩٦	
شراخيت	٩٧	
لقانة	٩٨	
نكلا العنب	٩٩	
الدلتجات	١٠٠	
كوم حمادة	١٠١	

المحافظة	مسلسل	اسم المهد
محافظة مطروح	١٠٢	مصرين مطروح
محافظة بني سويف	١٠٣	الواسطي
	١٠٤	بني سويف
	١٠٥	ببا
	١٠٦	الفشن
محافظة المنيا	١٠٧	مغاغة
	١٠٨	بني مزار
	١٠٩	القيس - بني مزار
	١١٠	سمالوط
	١١١	المنيا
	١١٢	أبو قرقاص
	١١٣	الفكرية
	١١٤	ملوى
	١١٥	دير مواس
محافظة أسيوط	١١٦	ديروط
	١١٧	القوصية
	١١٨	مقلوط
	١١٩	بني عديان
	١٢٠	أسيوط
	١٢١	الفتح
	١٢٢	أبو نجح

اسم المعهد	مستسل	المحافظة
طهطا	١٣٣	محافظة سوهاج
الصفنا - سوهاج	١٣٤	
الأريين - طهطا	١٣٥	
ساحل طهطا	١٣٦	
عبد السيد سليمان - طهطا	١٣٧	
أولاد حمزة - المنشأة	١٣٨	
جهينة	١٣٩	
بميج البارود - المراغة	١٣٠	
عراة أبو الذهب	١٣١	
المزيات - المراغة	١٣٢	
جزيرة شندويل	١٣٣	
العارف - بندر سوهاج	١٣٤	
الثلوث - الكرمانية	١٣٥	
أنعيم - سوهاج	١٣٦	
هام باشا	١٣٧	
محمود قاسم - بلصفورة	١٣٨	
الحامدة	١٣٩	
الدناقلة	١٤٠	
برجا	١٤١	
الصديق - مركز البينا	١٤٢	

المحافظة	مسل	اسم المعهد
محافظة الوادي الجديد	١٤٣	موط - الواحات الداخلة
محافظة قنا	١٤٤	كوم جابر - أبو تشت
	١٤٥	الساقيات - أبو تشت
	١٤٦	الكاشف - فرشوط
	١٤٧	الغريب - فرشوط
	١٤٨	البرج - فرشوط
	١٤٩	بهجيد
	١٥٠	الشيخ عيسى - المخادمة
	١٥١	نجع حمادي
	١٥٢	مبارك عدل - بندر قنا
	١٥٣	زغلول - بندر قنا
	١٥٤	جزيرة دنلوة
	١٥٥	البياضية
	١٥٦	الشونة
	١٥٧	المريضات - قفط
	١٥٨	الطاهر - قفط
	١٥٩	علي أحمد - قوص
	١٦٠	جودة - قوص
	١٦١	محمود مصطفى - بندر قوص
	١٦٢	حامد ميمي - بندر قوص



اسم المعهد	مجلد	المحافظة
الكلالة — قوص	١٦٣	محافظة قنا
السديس	١٦٤	
ساحل دراو — الأقصر	١٦٥	
نجع أسمنت — الأقصر	١٦٦	
الكرنك — الأقصر	١٦٧	
منشأة العماري — الأقصر	١٦٨	
الناصرية — الأقصر	١٦٩	
الريانة — أرمنت الواحات	١٧٠	
نجع أبو حليمة — أرمنت الواحات	١٧١	
أصفون — إسماعيلية	١٧٢	
مجد الصادق — بنى سويف	١٧٣	
القوة — الأقصر	١٧٤	
العتانية — إسماعيلية	١٧٥	
المساوية — قنا	١٧٦	
أدفو	١٧٧	محافظة أسوان
كوم أمبو	١٧٨	
الدر — مركز نصر	١٧٩	
الدكة — مركز نصر	١٨٠	
رأس غارب — البحر الأحمر	١٨١	محافظة البحر الأحمر
مرسى علم — البحر الأحمر	١٨٢	

## قانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٥

في شأن التقدم إلى امتحانات شهادات المعاهد الأزهرية  
من الخارج<sup>(١)</sup>

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** يجوز لغير الطلبة المقيدين في المعاهد الأزهرية أن يتقدموا لامتحان الشهادات من الخارج بشرط أن يكونوا حاصلين على الشهادة السابقة عليها ، وأن يكون قد مضى على حصولهم على هذه الشهادة مدة الدراسة المقررة للمرحلة المراد نيل شهادتها . ويكون امتحانهم في جميع مواد هذه المرحلة مالم يكونوا من الطلبة الذين استنفذوا مرات الرسوب في السنة النهائية لهذه المرحلة وفصلوا منها ، فيكون امتحانهم في مواد الصف النهائي فقط .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء من امتحانات العام الدراسي ١٩٦٤ / ١٩٦٥

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛  
صدر برياسة للجمهورية في ٥ شوال سنة ١٣٨٤ ( ٦ فبراير سنة ١٩٦٥ )

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٨ (١) لسنة ١٩٨٤

في شأن لائحة مكافآت الامتحانات بالأزهر<sup>(١)</sup>

رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بشئون الأزهر  
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر  
والهيئات التي يشملها ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون  
رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٤ بتحديد الوزير المختص  
بشئون الأزهر .

وبناء على طلب قضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ،  
وبعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر ،

### قرر :

- مادة ١ -** يعمل بأحكام لائحة مكافآت الامتحانات بالأزهر المرفقة .
- مادة ٢ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من بدء  
أعمال الامتحانات للعام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ .
- مادة ٣ -** على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ؛  
صدر برئاسة مجلس الوزراء في غرة المحرم سنة ١٤٠٥ ( ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٤ )  
كمال حسن علي

## لائحة مكافآت الامتحانات بالأزهر

## الباب الأول

## رؤساء الأمتحانات العامة ومساعدوهم

**مادة ١ -** يندب للإمتحانات العامة رؤساء ومساعدون وتكون مكافآتهم على الوجه الآتى :

٢	الشهادة	الرؤساء	المساعدون
		دول اول دور ثانى دور اول دور ثانى	
١	المشرف العام على جميع الامتحانات	٦٠٠	جنيه ٣٠٠
٢	الرئيس العام لجميع الشهادات	٥٠٠	جنيه ٢٥٠
٣	الرئيس العام للشهادة الثانوية	٤٠٠	جنيه ٢٠٠
٤	الرئيس العام للشهادة الإعدادية	٣٠٠	جنيه ٢٠٠
٥	الرئيس العام للشهادة الابتدائية	٢٥٠	جنيه ١٥٠
٦	الرئيس العام لديوم المعلمين	٢٥٠	جنيه ١٥٠
٧	الرئيس العام لشهادة القراءات	٢٥٠	جنيه ١٥٠
٨	الرئيس العام لشهادة البحوث	١٥٠	جنيه ٧٥
٩	الرئيس العام لجميع الشهادات الخارجية	١٥٠	جنيه ٧٥

ولا يجوز أن يتقاضى أى من المذكورين بالجدول أعلاه أية مكافأة عن أعمال أخرى في نفس امتحان الشهادة التى يشرف عليها .

**مادة ٢ -** يكون لكل شهادة مساعد للرئيس أو أكثر إذا دعت الحاجة ويصدر بتوزيع الاعمال بينهم قرار من الرئيس العام لكل شهادة .

**مادة ٣ -** يكون لكل شهادة أمين سر أو أكثر بحسب الحاجة وبحسب مكافآتهم باليوم مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٢٧ من هذه اللائحة .



وتكون مكافأة وضع أسئلة النقل هي نصف فئات مكافأة وضع أسئلة الشهادات لنفس المرحلة ولا تعمل لها نماذج .

وكل ورقة أسئلة تكون الإجابة عليها في جلسة امتحان واحدة تعتبر ورقة واحدة .

**مادة ٥ -** تشكل لجنة وضع الأسئلة لكل ورقة من عضوين ومراجع ويكون مسئولاً عنها منهجياً وفنياً .

**مادة ٦ -** تشكل لجان تكون مهمتها سرية لطبع الأسئلة وعد أوراقها وفرزها وإعداد مظاريفها ووضع أوراق الأسئلة بداخلها وختم المظاريف بالجمع الأحمر وإعداد الصناديق بعد تشميعها لتكون جاهزة للتسليم بشرط ألا تقل ساعات العمل لليوم الواحد عن أربع ساعات .

أولاً - في حالة الطباعة بالسبك الآلي تكون المكافأة كالآتي :

(أ) يكون عدد أيام المكافأة عن جمع حروف ورقة أسئلة وأحدة ومراجعتها المراجعة الأولى والنهائية « ٢٤ ساعة » بالنسبة لجميع المواد عدا الرياضيات واللغة الأجنبية فتزداد إلى « ٢٨ ساعة » .

(ب) يوم عمل عن طبع عدد ٢٠٠٠ ورقة أسئلة .

(جـ) يوم عمل عن عد وفرز ٢٠٠٠ ورقة أسئلة .

(د) يوم عمل عن عد ومراجعة وتعبئة وختم ٦٠ مظروفاً .

(هـ) يوم عمل عن إعداد ٣ صناديق وتشميعها .

(و) يوم عمل عن تسليم ١٠٠ صناديق لندوبى اللجان .

ثانياً - في حالة الطباعة بالاستنسل تكون المكافأة كالآتي :

(أ) يوم عمل عن كتابة ثلاث ورقات ، ويوم عمل آخر عن مراجعتها .

(ب) يوم عمل عن سحب ١٥٠٠ ورقة أسئلة .

ثالثاً - في حالة الطباعة بالآفست والحرير تكون المكافأة كالآتي :

(أ) تكون عدد أيام المكافأة عن كتابة الصفحة الواحدة ومراجعتها للمرة

الأولى والتصحيح والمراجعة النهائية بواقع « ٢٤ ساعة » ، ٦ أيام تزداد إلى « ٢٨ ساعة » ، ٧ أيام بالنسبة لورقة الرياضيات واللغة الأجنبية .

وفي جميع الحالات السابقة يعتبر الحد الأدنى للأوراق المطبوعة من أى منها ٢٠٠ ورقة ( مائتى ورقة ) فى الامتحانات التى يقل العدد فيها عن ( ٢٠٠ ) مائتين .

ومجموع عدد الايام فى كل عمل من هذه الاعمال توزع مكافأتها على المشتركين فى كل منها بالتساوى .

**مادة ٧ -** يندب أثناء طبع أسئلة الامتحانات مشرف عام على المطبعة السرية من الادارة العامة للامتحانات ويكون مسئول المطبعة مساعدا إداريا له وتحسب مكافأتهما باليوم عن الايام الفعلية للعمل .

**مادة ٨ -** يندب لحراسة مقار المطبعة السرية عدد مناسب من عمال الإدارة والأمن والشرطة والإطفاء يتناوبون الحراسة بينهم ليلا ونهارا وتكون مكافأتهم باليوم عن عدد الايام الفعلية للعمل ويكون عدد ساعات العمل باليوم ٨ ساعات .

**مادة ٩ -** يجوز بموافقة الرئيس العام لجميع الشهادات زيادة ورديات العمل بالمطبعة بعد الظهر الى اثنين فى أيام العمل الرسمية ، والى أربع ورديات فى أيام الجمع والعطلات الرسمية بواقع أربع ساعات عن كل وردية وفى هذه الحالة تحسب كل وردية يوم عمل كامل .

## الباب الثالث

### فى الامتحانات التحريرى والشفهى

**مادة ١٠ -** يندب رئيس لكل لجنة من لجان سير الامتحان فى الشهادات العامة بالمعاهد الأزهرية ويكون له مساعد ثقافى إذا كان عدد طلاب اللجنة فى حدود ١٠٠ طالب ، فإذا زاد عدد الطلاب على مائة طالب يكون لكل لجنة مساعداً أحد هما ثقافى والآخر شرعى ويندب مساعداً لكل مائة طالب بعد المائة الثانية .

**مادة ١١ -** يندب ملاحظون للملاحظة الطلاب أثناء الامتحان التحريرى بواقع

ملاحظ واحد لكل ثمانية طلاب ويراعى ترتيب المقاعد في خطوط متوازية عرضية وطولية بحيث يترك بين كل مقعدين متتاليين عرضاً فراغ قدره ١٠٠ سم وطولاً فراغ قدره ١٠٠ سم وبحيث لا يقل عدد الملاحظين عن اثنين في كل حجرة بحال من الأحوال .

**مادة ١٢-** يندب الأعضاء اللازمون لإجراء الامتحان الشفوي للشهادات الأزهرية على ألا يقل عدد أعضاء كل لجنة عن اثنين ويراعى الالتزام بالزمن المخصص للطلاب في كل مادة طبقاً للقرارات التي تصدر في هذا الشأن .

**مادة ١٣-** يمنح كل عضو من الأعضاء الذين يندبون لأعمال لجان سير الامتحان والملاحظة والامتحانات الشفهية مكافأة تحسب عن اليوم الواحد بواقع ٣ ٪ من الأجر .

**مادة ١٤-** تصرف مكافأة إمتحان للكاتب المرافق للطلاب الكفيف أو غير القادر على الكتابة بنفسه بناء على تقرير من اللجنة الطبية عند الامتحان التحريري بواقع ( ١٠٠ ) مائة قرش عن الحصة الواحدة مع مراعاة أن يقل مستوى هؤلاء الكتبة المختارين عن مستوى الطالب الممتحن ويترك ذلك لتقدير رئيس اللجنة وتحت مسؤوليته .

## الباب الرابع

### مكافأة تقدير درجات

### أوراق الإجابة التحريرية ومراجعتها

**مادة ١٥-** تشكل لجان لتقدير ومراجعة درجات أوراق الإجابة وتحسب المكافآت على النحو التالي :



م	المادة	الفئة	الحد الأدنى لعدد الأوراق يوميا
١	الثنائية العامة بقسميها ، وثنائية البعوث وتخصيص القراءات ودبلوم المعلمين :		
	جميع المواد عدا الانشاء والرسم ....	عشرون قرشا	٢٠ ورقة يوميا
	الإنشاء والرسم .....	عشرة قروش	٤٠ ورقة يوميا
٢	الشهادة الإعدادية وإعدادية البعوث وإجازة التجويد وعالمية القراءات : العلوم الدينية والعبية عدا الإنشاء / الإملاء / الخط .....	سنة عشر قرشا	٢٥ ورقة يوميا
	الإنشاء / الإملاء / والخط .....	ثمانية عشر قرشا	٥٠ ورقة يوميا
	اللغة الإنجليزية والرياضيات .....	سنة عشر قرشا.	٢٥ ورقة يوميا
	المواد الثقافية عدا الرسم .....	اثنى عشر قرشا ونصف	٣٢ ورقة يوميا
	الرسم .....	ثمانية قروش	٥٠ ورقة يوميا
٣	الشهادة الابتدائية		
	اللغة العربية بجميع فروعها .....	اثنى عشر قرشا ونصف	٣٢ ورقة يوميا
	بقية المواد .....	عشرة قروش	٤٠ ورقة يوميا

ويكون الحد الأقصى لما يصرف للعضو في تقدير الدرجات يوميا أربعة جنيهاً .

ويجوز عند الضرورة وبقرار من الرئيس العام لجميع الشهادات استمرار لجان تقدير الدرجات في العمل لمدة نصف يوم بعد الظهر ( ساعتين على الأقل )

وبشرط ألا يقل عدد أوراق الإجابة التى يتم تقديرها في هذا اليوم كحد أدنى « عن العدد الواجب تقديره في يوم ونصف » وفي هذه الحالة يكون الحد الأقصى للمكافأة ستة جنيهاً .

**مادة ١٦ -** يعهد بتقدير الدرجات إلى مقدار واحد لكل سؤال في جميع المواد عدا الإنشاء في مختلف اللغات فيعهد في تقدير درجاتها إلى لجان تشكل كل منها من عضوين يقرأ أحدهما ويستمع الآخر .

**مادة ١٧ -** يندب لكل مجموعة من مقدري الدرجات مراجع من الموجهين أو المدرسين الأوائل يكون مسئولاً عن التقدير الفنى والعددي ، ودقتها وتحسب مكافأته عن عمله بما يعادل مكافأة أحد المقدرين للدرجات في مجموعته ولا تزيد نسبة عدد المنتدبين لهذا العمل على ٢٠ ٪ من عدد مقدري الدرجات لكل مادة .

**مادة ١٨ -** يندب عدد كاف من المستشارين والمفتشين العاملين والمفتشين الأوائل والمفتشين للإشراف على عمليات تقدير الدرجات في كل مادة على حدة بواقع مشرف لكل أربع لجان من لجان تقدير درجات المادة كما يندب ثلاثة مشرفين عامين لكل من العلوم الشرعية والعلوم العربية والمواد الثقافية . وتكون مكافأتهم باليوم بحيث لا يقل ما يصرف لأى منهم عما يصرف لمقدري الدرجات في كل مادة يومياً .

**مادة ١٩ -** يندب عدد كاف لرئاسة لجان تقدير الدرجات ومساعدتهم وتحسب مكافأتهم باليوم .

**مادة ٢٠ -** يراعى في ندب أعضاء لجان تقدير الدرجات ومكافأتهم ما يأتى :  
(أ) يندب العدد الكاف لحسن سير العمل بحيث يتم الانتهاء من التقدير في المدة التى تحددها رئاسة الامتحان .

(ب) تصرف المكافأة المقررة للورقة الواحدة مرة واحدة مهما كان عدد الأعضاء المشتركين في تقديرها .

(جـ) كل ورقة إجابة يجيب عنها الطالب في جلسة امتحان مستقلة تحسب المكافأة عن كل ورقة على حدة ، وذلك في جميع الامتحانات فيما عدا مانص عليه .

**مادة ٢١ -** يتدب عدد كاف من المراجعين لأعمال المراجعة النهائية التي تجرى في لجان النظام والمراقبة ويتم محاسبتهم على أساس مكافأة اليوم بحد أقصى سبعة أيام في جميع الشهادات ما عدا شهادة إتمام الدراسة الثانوية فيزداد عدد أيام المكافأة إلى عشرة أيام .

## الباب الخامس

### لجان النظام والمراقبة والتحضير والإدارة

**مادة ٢٢ -** تشكل لجان للنظام والمراقبة تكون مسؤولة مسئولية كاملة عن التطبيق القانوني لنظام الامتحان والاستخراج النهائي للنتائج وإجراءات اعتمادها ، ويتدب لهذه اللجان عضو واحد لكل ٣٠٠ طالب من المتقدمين للشهادة الابتدائية ، ١٤٠ طالب من المتقدمين لكل شهادة من سائر الشهادات الأخرى ويتدب بالإضافة لهذا العدد عضو واحد احتياطي لكل ٢٠٠ طالب من المتقدمين للشهادة الابتدائية ولكل ١٠٠٠ طالب من المتقدمين لكل شهادة من الشهادات الأخرى ويجبر الكسر في جميع الحالات ويكون الحد الأقصى الذي تصرف عنه المكافأة لأعضاء هذه اللجان هو المنصوص عليه في المادة (٢٧) من هذه اللائحة .

**مادة ٢٣ -** تشكل لجان للتحضير والإدارة لأعمال الشهادات العامة بالأزهر من العاملين بالإدارة العامة للامتحانات وغيرهم ماعدا الشهادة الابتدائية فتقوم الإدارة العامة للتعليم الابتدائي للتحضير لها بالاشتراك مع الإدارة العامة للامتحانات .

وتبدأ أعمال هذه اللجان بتلقى استمارات الطلاب عن طريق المعاهد وفحصها ومراجعتها ومراجعة كشوف ٢ جـ ومطابقتها بتواريخ الميلاد وإعداد بطاقات جلوس الطلاب وكشوف اللجان وتنفيذ جميع الانتدابات وإحصاء مايلزم طبعه من الأسئلة وإعداد مظاريفها ويكون الندب على أساس عضواً واحد لكل ٤٠٠ طالب وتحسب مكافأة الأعضاء الذين يتدبون لهذه الأعمال باليوم بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى للمدة المنصوص عليه بالجدول الوارد في مادة (٢٧) من هذه اللائحة .

**مادة ٢٤ -** يكتفى بلجنة واحدة للنظام والمراقبة والتحضير في الامتحانات التى يكون عدد المتقدمين لها ٥٠٠ طالب فأقل وتشكل هذه اللجنة من رئيس ومساعد له وأربعة أعضاء .

**مادة ٢٥ -** تشكل فى الإدارة العامة للامتحانات غرفة عمليات فى اثناء أيام الامتحانات التحريرية لكل شهادة من الادارة العامة للامتحانات وبمعاونة المستشارين ومفتشى العموم ومفتشى العلوم الدينية والعربية للمواد الثقافية لحل المشكلات التى قد تعترض سير الامتحانات وتحتاج إلى رأى قاطع وتحسب المكافأة عن أيام العمل الفعلية .

**مادة ٢٦ -** تشكل فى كل منطقة من مناطق التعليم الأزهرية ، وباعتماد من مدير المنطقة لجنة تحضير وإدارة تكون مهمتها الإعداد للامتحان على مستوى المنطقة من رئيس وأربعة أعضاء على الأقل فإذا زاد عدد الطلاب المتقدمين لامتحانات الشهادات على ٤٠٠ طالب يزداد عدد أعضاء اللجنة عضوا عن كل مائة طالب .

وتصرف المكافأة لكل أعضاء هذه اللجان بحسب المدة الفعلية بحد أقصى خمسون يوما من أعمال جميع الشهادات فى الدور الأول وخمسة وعشرين يوما فى الدور الثانى .

**مادة ٢٧ -** يكون الحد الأقصى للأيام التى تصرف عنها مكافأة لأعضاء لجان النظام والمراقبة ولجان التحضير والإدارة على الوجه الآتى :

م	الامتحانات	الحد الأقصى لعدد الأيام					
		الدور الأول			الدور الثاني		
		التحضير بلجان الإدارة للامتحانات	التحضير بلجان النظام والمراقبة	لجان النظام والمراقبة	التحضير بلجان النظام والمراقبة	لجان النظام والمراقبة	لجان النظام والمراقبة
١	الشهادة الثانوية .....	٢٠	٢٠	١٠٠	١٠	١٠	٥٠
٢	الشهادة الإعدادية ...	٢٠	٢٠	٨٠	١٠	١٠	٤٠
٣	دبلوم المعلمين .....	١٠	١٠	٦٠	٥	٥	٣٠
٤	شهادات معهد البحوث	١٠	١٠	٦٠	٥	٥	٣٠
٥	شهادات القراءات ....	١٠	١٠	٦٠	٥	٥	٣٠
٦	الشهادة الابتدائية ...	١٠	١٠	٦٠	٥	٥	٢٠
٧	غزة .....	١٠	١٠	٣٠	٥	٥	٣٠
٨	الشهادات الخارجية ...	١٠	١٠	٣٠	٥	٥	٣٠

**مادة ٢٨ -** للرئيس العام لا ي شهادة أن يشكل من اللجان ماقد يتطلب العمل إنجازه ويحدد قرار التشكيل المدة اللازمة لإنهاء هذا العمل والعدد المطلوب لإنجازه ويعتمد الرئيس العام لجميع الشهادات قرار التشكيل .

## الباب السادس

### اللجان المعاونة

**مادة ٢٩ -** تشكل لجنة حسابية من العاملين بالشؤون المالية والإدارية وشئون العاملين وغيرها إذا اقتضى الأمر لمراجعة الاستثمارات المقدمة لطلب المكافأة

وبدل السفر من المتدربين للامتحان ومرتباتهم وتقدير مستحقات كل منهم عن العمل الذي قام به واعتمدته أجهزة الامتحانات بالإدارة العامة أو المناطق طبقا لللائحة وتكون من ضمن هذه اللجان الحسابية « لجنة الدفتر » وتقوم بقيد استثمارات كل جهة على حدة والتأشير على الاستثمارات بما يفيد قيدها وعدم سابقة الصرف وإن عدد الايام المطلوب صرفها في حدود المدة المقررة باللائحة مع مراعاة تسديد ماتم صرفه من هذه الاستثمارات أولا بأول حتى لا تفقد استثمارا وتسليمها إلى مراقبة الحسابات لاتخاذ إجراءات صرفها ويحدد عدد أعضاء اللجان الحسابية على أساس اشتغال العضو الواحد أربع ساعات يوميا وبحيث لا يقل متوسط ما ينجزه العضو الواحد في كل لجنة من هذه اللجان عن ثلاث استثمارات ويراعى أن يكون الحد الأقصى الذي تصرف عنه مكافأة الأعضاء المذكورين عن أعمال جميع الشهادات هو ثمانون يوما للدور الأول ، وأربعون يوما للدور الثاني ويعطى الأعضاء الذين يشتغلون في هذه الأعمال مكافأة امتحان باليوم على أساس ٢ ٪ ، ولا تصرف مكافأة أعضاء هذه اللجان الحسابية إلا بعد الانتهاء من انجاز جميع الاستثمارات .

**مادة ٣٠ -** تشكل لجان للتوريدات من العاملين بأجهزة التوريدات وغيرهم إذا اقتضى الامر بواقع عضو لكل ٨٠٠ طالب من الطلبة المتقدمين لامتحانات الشهادات ولاتزيد الايام التى تصرف عنها المكافأة عن الحد الأقصى وهو ثمانون يوما للدور الأول وأربعون يوما للدور الثاني عن أعمال جميع الشهادات .

**مادة ٣١ -** تشكل لجان للقيّد « الارشيف » من العاملين بأجهزة القيد والحفظ وغيرهم إذا اقتضى الامر بواقع عضو لكل ١٥٠٠ طالب من الطلبة المتقدمين لامتحانات الشهادات بحيث لاتزيد الايام التى تصرف عنها مكافأة عن أعمال جميع الشهادات على ثمانين يوما للدور الأول ، وأربعين يوما للدور الثاني .

**مادة ٣٢ -** تشكل لجان للإحصاء من العاملين بأجهزة الإحصاء وغيرهم إذا اقتضى الامر بواقع عضو لكل ١٥٠٠ طالب من الطلاب المتقدمين لامتحانات الشهادات العامة تبدأ أعمالها تحت رئاسة لجان النظام والمراقبة وتستمر في عملها حتى تنتهى من إعداد البيانات الآتية :

- (١) حصر إجمالى للمتقدمين والحاضرين والناجحين واستخراج النسب المئوية للنجاح فى كل امتحان وفى كل مادة .
- (ب) ترتيب المعاهد الأزهرية حسب نسبة النجاح فى كل منها .
- (جـ) حصر الطلاب الذين لهم الحق فى دخول امتحانات الدور الثانى .
- (د) وضع الجداول التكرارية للمجموع الكلى للناجحين .
- (هـ) تحديد أوائل الطلاب من المبصرين والمكفوفين على المستوى العام والمناطق والمعاهد .
- (و) استخراج النسبة المئوية للرسوب فى كل مادة وكل معهد على حدة .
- ويراعى الا تزيد الايام التى تصرف عنها المكافأة لأعمال جميع الشهادات على ثمانين يوما للدور الأول وأربعين للدور الثانى .

**مادة ٣٣ -** يكون لكل لجنة من اللجان المعاونة مشرف أو أكثر ويمنح مكافأة تعادل المكافأة التى تمنح من أقصى عدد الأيام التى يحصل عليها عضو هذه اللجنة .

## الباب السابع

### تحرير الشهادات ومراجعتها

**مادة ٣٤ -** يندب لتحرير الشهادات للناجحين فى الامتحانات العامة عدد من الخطاطين بالأزهر الحاليين أو السابقين وغير العاملين إذا اقتضى الأمر ويكون تحرير الشهادات بخط النسخ تحت إشراف الإدارة العامة للامتحانات ويمنح الخطاط مكافأة عشرة قروش عن تحرير الشهادة الواحدة .

ويندب لمراجعة تحرير هذه الشهادات ثلاث لجان تتكون كل منها من ثلاثة أعضاء من موظفى الإدارة العامة للامتحانات أو من غيرهم لمراجعة الشهادات مراجعة أولى وثانية وثالثة ويمنح كل عضو فى هذه اللجان مكافأة يوم عمل عن مراجعة ١٥٠ شهادة وعلى كل من الخطاط والمراجعين التوقيع على ظهر الشهادة .

• ويكون تحرير الشهادات ومراجعتها بمقر الإدارة العامة للامتحانات فى غير أوقات العمل الرسمية .

**مادة ٢٥ -** يصرف لمن يسلم الشهادات البيضاء للخطاطين مكافأة يوم عمل عن تسليم ألف شهادة بيضاء للكتابة .

**مادة ٢٦ -** يصرف للعضو المختص بتسلم الشهادات المحررة من الخطاطين وتوزيعها على المراجعين وتسلمها منهم وتصديرها بعد ختمها للمعاهد « مكافأة يوم عمل عن كل ٢٠٠ شهادة » يتم تصديرها الى جهات التوزيع .

**مادة ٢٧ -** يصرف للعضو المختص بختم الشهادات بخاتم فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أو خاتم فضيلة رئيس المعاهد الأزهرية بحسب الأحوال وللعضو المختص بختمها بخاتم شعار الجمهورية للإدارة العامة للامتحانات مكافأة لكل منهما يوم عمل عن ختم كل ٥٠٠٠ شهادة .

**مادة ٢٨ -** يتجاوز عن التلف الذى لا تزيد نسبته على ٤ ٪ من عدد الشهادات التى يحرقها كل خطاط .

وكل شهادة تتلف بعد هذه النسبة بسبب نقص فى كتابتها أو وقوع خطأ بها أو عدم إجادته الخط أو عدم مراعاة النظافة أو استعمال الكشط أو التغيير يخصم ثمنها من المكافأة التى يستحقها الخطاط ولا تحسب له مكافأة عن تحريرها وإذا تكرر ذلك ألغى نديه .

**مادة ٢٩ -** يتجاوز عن التلف الذى يحدث فى لجان المراجعة بما لا يتجاوز نسبة ١ ٪ من الشهادات المحررة وكل شهادة تتلف بعد هذه النسبة يخصم ثمنها من مكافأة جميع أعضاء هذه اللجان .

## الباب الثامن

### امتحانات النقل فى المراحل المختلفة

**مادة ٤٠ -** فى حالة وضع أسئلة عامة فى امتحان النقل بمعرفة الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية أو المناطق تكون مكافأة وضع هذه الاسئلة هى نصف المكافأة المقررة لوضع أسئلة الشهادات العامة مع مراعاة الأحكام الخاصة



بوضع ومراجعة الاسئلة والمنصوص عليها في هذه اللائحة ولاتصرف مكافأة عن ماذج الاجابة لهذه الاسئلة .

ويعامل أعضاء لجان طبع الاسئلة الفنيون والإداريون بالإدارة المركزية والمناطق التعليمية معاملة أعضاء لجان طبع أسئلة الشهادات العامة من حيث المكافأة .

**مادة ٤١ -** تشكل لجان لتحضير وطبع الاسئلة وتوزيعها على المعاهد في امتحانات النقل للمراحل المختلفة من رئيس وأربعة أعضاء على الأقل ، وتزاد اللجنة عضوا عن كل ٦٠٠ طالب بعد الستمئة الاولى .

ولتجاوز المكافأة التي تمنح لرئيس وأعضاء هذه اللجان الحد الأقصى الآتى بيانه :

الدور الأول	الدور الثاني
٢٠ يوما	١٠ أيام
٢٠ يوما	١٠ أيام
٢٠ يوما	١٠ أيام
١٠ أيام	٥ أيام
١٠ أيام	٥ أيام
٢٠ يوما	١٠ أيام
القرارات بمراحلها الثلاث	

**مادة ٤٢ -** لا تصرف مكافأة عن أعمال تقدير الدرجات لامتحانات النقل بالمعاهد أو مراجعتها للعاملين بالمعهد .

وإذا اقتضت الضرورة نذب أحد من خارج المعهد ، أو من غير العاملين به بموافقة مدير عام المنطقة يمنح العضو المنتدب نصف المكافأة المقررة عن تقدير أوراق شهادة المرحلة .

ويشترط لنح هذه المكافأة للعامل الذى يندب لتقدير أوراق إجابة طلاب معهد آخر غير معهده أن يكون قد أدى أعمال الامتحانات الموكولة إليه بمعهد .

**مادة ٤٣ -** لا تصرف مكافأة للعاملين بالمعهد عن أعمال الملاحظة أو النظام والمراقبة بامتحانات النقل .

وإذا اقتضت الضرورة ندب أحد من خارج المعهد أو من غير العاملين به يمنح العضو المنتدب مكافأة بحساب اليوم ويشترط استيفاء المعهد المنتدب منه لحاجته من العاملين وتحت مسئولية شيخ المعهد وبموافقة مدير عام المنطقة .

## الباب التاسع

### في الأحكام العامة

**مادة ٤٤ -** يقوم الرئيس العام لكل شهادة ومساعدوه وأمين السر بتشكيل لجان النظام والمراقبة ، والملاحظة والامتحانات الشفهية وتقدير الدرجات وذلك بمعاونة الإدارة العامة للامتحانات ويعتمد الرئيس العام لجميع الشهادات بقرارات تشكيل هذه اللجان . ولا تصرف مكافأة عن هذه الأعمال إلا باعتماد من الرئيس العام لهذه الشهادات أو من يفوضه .

**مادة ٤٥ -** جميع أعمال الامتحانات أعمال تكليفية بحيث لا يجوز للعامل الذى يندب فى أى من لجان الامتحانات الاعتذار عنها الا بعذر قهرى يوافق عليه الرئيس العام لجميع الشهادات وفى حالة قبول عذره لايجوز تكليفه بأى عمل آخر يتصل بأعمال الامتحانات .

**مادة ٤٦ -** أى إهمال أو تهاون فى أعمال الامتحانات أو مايتصل بها يعتبر إخلالا من الموظف بواجبات وظيفته وفى هذه الحالة لايستحق مكافأة عن جميع أيام العمل التى حدث فيها الإهمال أو التهاون فضلا عن الجزاء الذى تقرر له لائحة الجزاءات بالإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

**مادة ٤٧ -** لا يرخص بإجازات لأى عامل منتدب لأعمال الامتحانات الا بعد أن يقدم كل منهم إقرارا كتابيا يفيد انتهاءه من عمله معتمدا من رئيسه المباشر فى أعمال الامتحانات ويشترط الا يكون مكلفا بعمل آخر من أعمال الامتحانات بلى ذلك .

**مادة ٤٨ -** يكون التدب لأعمال الامتحانات من بين العاملين بالأزهر ويجوز عند الضرورة ندب غيرهم بشرط موافقة جهة عملهم الأصلية من العاملين بالدولة أو القطاع العام ويعاملون معاملة العاملين بالأزهر ، ويجوز ندب المحالين للمعاش .

**مادة ٤٩ -** أعمال الامتحانات غير المنصوص عليها في هذه اللائحة تشكل بشأنها لجنة بقرار من رئيس المعاهد الأزهرية لوضع القواعد والضوابط والنظم الخاصة بها على أن تعامل بنفس الفئات المقررة للامتحانات الماثلة ويعتمد قرار اللجنة وكيل الأزهر بعد موافقة رئيس المعاهد الأزهرية .

**مادة ٥٠ -** تقوم الإدارة العامة للامتحانات بعرض مشروعات القرارات الخاصة بجميع أعمال الامتحانات على الرئيس العام لجميع الشهادات لاعتمادها وإبلاغها للجهات المختصة بعد الاعتماد وهي مسئولة عن مراجعة اعتمادها من الرئيس العام لجميع الشهادات أو من يفوضه في ذلك فيما عدا استمارات المتدربين للملاحظة وتقدير الدرجات والخدمات المعاونة فتراجع بواسطة إدارة الامتحانات بالمناطق المنتدب منها أصحاب الاستمارات على القرارات المعتمدة من الرئيس العام لجميع الشهادات وتوقع من المسئول عن الامتحانات بالمنطقة ويعتمدها مدير المنطقة .

وتكون المراقبة العامة للحسابات وإدارات الحسابات بالمناطق مسئولة عن تنفيذ ذلك مسئولية مباشرة بعد قيامها بمطابقة الاستمارات على القرارات الصادرة بالنسبة .

**مادة ٥١ -** لا تصرف استمارة مكافأة عن أى عمل من أعماله إلا بعد الانتهاء منه إلا في حالة الضرورة وبإذن من الرئيس العام للشهادة .

**مادة ٥٢ -** في الحالات التي تقوم فيها الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية بوضع أمثلة أو تقدير درجات امتحانات شهادات المعاهد التي تعقد خارج جمهورية مصر العربية تصرف المكافآت المقررة عن هذه الأعمال طبقاً للقواعد المعمول بها في الشهادات المناظرة لهذه الأعمال على أنه بالنسبة للتخصير لهذه الأعمال يراعى ألا تزيد مدة المكافأة على الحد الأقصى الوارد بالمادة ٢٧ من هذه

اللائحة .

**مادة ٥٣ -** يندب كل من مديري المناطق ووكلائها ومديري المراحل التعليمية والمفتشين الأوائل بها للإشراف والمتابعة على لجان امتحانات الشهادات العامة الواقعة في دائرة المنطقة وتصرف لكل منهم مكافأة باليوم عن مدة الامتحانات الفعلية باللجان إلى أربعة أيام قبل بدء الامتحانات ويومين بعد الانتهاء من الجدول التحريري .

**مادة ٥٤ -** في المناطق التي يجري فيها تقدير الدرجات لامتحانات الشهادات العامة يندب للإشراف الإداري كل من مدير المنطقة ومدير المرحلة المختص ويصرف لكل منهم مكافأة باليوم عن مدة العمل الفعلي بلجان تقدير الدرجات في المنطقة .

**مادة ٥٥ -** يندب لكل لجنة امتحان في الشهادات العامة بالمعاهد الأزهرية في أثناء الامتحان التحريري والشفوي :

- (أ) كاتب لكل ١٠٠ طالب للقيام بالأعمال الكتابية بالإضافة الى ندب كاتب أول يشرف على أعمال هؤلاء الكتاب .
- (ب) أمين المكتبة بالمعهد الذي يكون به مقر اللجنة أيام الامتحان الشفوي وفي حالة عدم وجوده يندب غيره لهذا العمل .
- (جـ) معلمو التربية الرياضية والعسكرية والاختصاصيون الاجتماعيون مدة الامتحان بالمعهد الذي يكون به مقر اللجنة .
- (د) عامل لكل عشرين طالبا .
- (هـ) ساعي بريد وعامل التليفون إن وجد ، بواب المعهد وثلاثة من رجال الشرطة لحراسة حجرة الاسئلة بالتناوب ليلا ونهارا مدة الامتحان .
- (و) عامل لمكتب رئيس اللجنة وعامل لدق الجرس وعامل للعهد .
- (ز) أحد الاطباء للإشراف الطبى على الطلاب وأحد القائمين بأعمال التمريض .
- (جـ) مندوب الأمن .

**مادة ٥٦ -** يندب للجان النظام والمراقبة وتقدير الدرجات في أعمال امتحانات

الشهادات العامة بالمعاهد الأزهرية :

- (أ) عامل لكل ثمانية أعضاء .
- (ب) ساعى البريد وبواب المعهد الذى يكون به مقر اللجنة ، عامل التليفون .
- (ج) ثلاثة عمال وثلاثة من رجال الشرطة وثلاثة من رجال الإطفاء لحراسة حجرة ( الكنترول ) بالتناوب ليلا ونهارا مدة أعمال الامتحان .
- (د) كاتب واحد وأمين المكتبة بمقر لجان تقدير الدرجات .
- (هـ) مندوب الأمن .

**مادة ٥٧ -** يكون الحد الأقصى للمكافآت عن أعمال الامتحانات المنصوص عليها في هذه اللائحة ٢٠٠ يوم عمل في العام الواحد .

**مادة ٥٨ -** لا يدخل في حساب الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة السابقة المكافآت الآتية :

- (أ) مكافأة لجان وضع الاسئلة وطبعها .
- (ب) المكافآت التى تصرف من غير ميزانية الأزهر .
- (ج) مكافآت المسابقات التى تجريها هيئات الأزهر .
- (د) مكافأة أعمال الامتحانات التى يجريها الأزهر خارج الجمهورية .
- (هـ) لجان التحضير بالإدارة العامة للامتحانات .
- (و) الاختيارات الشخصية .
- (ز) إمتحانات الوافدين .
- (ح) لجان سحب الحوالات واستخراج بيانات النجاح والرسوم .
- (ط) المكافآت الشاملة عن أعمال الامتحانات وهى المكافآت المقررة للرؤساء في المادة ( ١٠ ) من هذه اللائحة .
- (ي) تحرير الشهادات .
- (ك) الامتحانات التى تجرى لحساب جهات أخرى .
- (ل) امتحانات التربية العملية بمعاهد المعلمين .

**مادة ٥٩ -** إذا ندب العامل لعملين في وقت واحد في اليوم الواحد يمنح المكافأة بفئة الحد الأعلى المقرر لمكافأة أحد العاملين .

وإذا ندب العامل لعملين في وقتين مختلفين في اليوم الواحد يمنع المكافأة المقررة لكل منهما ويحسب هذا اليوم يومين من أيام العمل بالامتحانات بشرط عدم تجاوز الحد الأقصى المقرر لكل عمل على حدة والحد الأقصى المقرر لجميع أعمال الامتحانات العامة في السنة على أن يحدد قرار الندب وقت العمل وتاريخه بداية ونهاية .

**مادة ٦٠ -** تقوم الإدارة العامة للامتحانات بمعاونة الإدارة العامة للشئون الإدارية بتشكيل لجان الإدارة ويعتمد الرئيس العام لجميع الشهادات قرارات تشكيل هذه اللجان .

**مادة ٦١ -** تصدر قرارات الندب لجميع أعمال الامتحانات قبل بدء العمل وتبلغ بها جميع الاجهزة المختصة .

**مادة ٦٢ -** تشكل لجان لامتحان التربية العملية بمعاهد المعلمين لتقييم الطلاب في فترة التربية المتصلة وقدرها خمسة عشر يوما بحيث لا يقل عدد الطلاب المقيمين عن خمسة طلاب يوميا ويمنح أعضاؤها مكافأة عن عدد أيام العمل بحد أقصى خمسة عشر يوما على أن تزداد خمسة أيام أخرى للمشرف على الطلاب وشيخ المعهد ، ووكيله مقابل التحضير وإعداد النتائج وإرسالها إلى الإدارة العامة للامتحانات .

**مادة ٦٣ -** تؤلف لجنة تحضير من مراقبة البحوث والأمن فقط للتحضير لامتحانات الوافدين ويمنح أعضاء اللجنة مكافأة قدرها ٢٠ يوما فقط .

**مادة ٦٤ -** تؤلف لجنة نظام ومراقبة من العاملين بمراقبة البحوث والإدارة العامة للامتحانات ويمنح أعضاؤها مكافأة حسب عدد أيام العمل الفعلية بحد أقصى ٤٠ يوما عن أعمال امتحانات الوافدين .

**مادة ٦٥ -** تؤلف لجان من مفتشى العلوم العربية والشرعية والمواد الثقافية لامتحان الطلاب الوافدين ويمنح أعضاؤها مكافأة بعدد أيام العمل الفعلية .

**مادة ٦٦ -** يمنح الذين يتدربون لأعمال لجان الامتحانات العامة والمسابقات

وتحرير الشهادات ٣ ٪ من أصل الأجر الشهري وذلك في الحالات التي تحسب فيها المكافأة باليوم .

ويمنح المحالون الى التقاعد مكافأة اليوم على أساس آخر أجر شهري كانوا يتقاضونه قبل إحالتهم للتقاعد ، كما يمنح أصحاب المهن الحرة مكافأة قدرها ٤ جنيهاً ( أربعة جنيهاً ) في اليوم .

أما بالنسبة للخدمات المعاونة في جميع اعمال الامتحانات فتكون المكافأة بواقع ٣ ٪ من الأجر الشهري .

## قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٩

بشأن بعض الأحكام الخاصة بمنصب الإمام الأكبر  
شيخ الأزهر<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١** - يكون تعيين الإمام الأكبر شيخ الأزهر وإحالاته إلى التقاعد بقرار من رئيس الجمهورية دون التقيد بالسن المقررة للتعيين وترك الخدمة في القوانين المعمول بها .

ويتقاضى المرتب والبدلات المقررة لرئيس الوزراء ، ويعامل معاملته من حيث المعاش .

**مادة ٢** - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها :  
صدر برياسة الجمهورية في ٢١ صفر سنة ١٣٩٩ ( ٢ يناير سنة ١٩٧٩ )



## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣

بشأن اللجنة العليا لشئون الدعوة الإسلامية<sup>(١)</sup>

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات

التي يشملها؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن تشكيل لجان

التوعية الدينية بالمحافظات؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة؛

**قرر:**

**مادة ١ -** تنشأ في الأزهر لجنة عليا لشئون الدعوة الإسلامية تشكل برئاسة

شيخ الأزهر وعضوية كل من:

- وزير الدولة للأوقاف .
- وزير الدولة للتعليم .
- وزير الدولة للثقافة .
- وزير الدولة للإعلام .
- وكيل الأزهر .
- مفتي الجمهورية .
- رئيس جامعة الأزهر .
- رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة .
- شيخ مشايخ الطرق الصوفية .

- أمين عام مجمع البحوث الإسلامية .
- رئيس الإدارة المركزية لشئون الدعوة بوزارة الأوقاف .
- رئيس الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية .
- مدير عام المعاهد الأزهرية .
- مدير عام الوعظ بالأزهر .
- مدير عام المساجد بوزارة الأوقاف .
- مدير عام الإرشاد الدينى والثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف .
- سكرتير المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ممثل عن الجمعيات المهتمة بشئون الدين الإسلامى يختاره شيخ الأزهر ويعين بقرار منه لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- خمس من الشخصيات الإسلامية المهتمة بأمور الدعوة الإسلامية يصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر بناء على ترشيح وزير الدولة للأوقاف لمدة سنتين قابلة للتجديد .

#### مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بما يأتى :

- (أ) اقتراح خطط وسياسات الدعوة الإسلامية فى الداخل والخارج .
- (ب) دراسة الوسائل والإمكانات التى تساعد على نشر الدعوة الإسلامية .
- (ج) التنسيق بين الأجهزة المختلفة العاملة فى مجال الدعوة الإسلامية أو المتصلة بها .
- (د) اقتراح وإعداد التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة للدعوة الإسلامية .
- (هـ) دراسة المشكلات التى تواجه جهاز الدعوة واقتراح الحلول الملائمة لها وكذلك التقارير التى تقدمها الأجهزة المختلفة العاملة فى حقل الدعوة الإسلامية .
- (و) دراسة تقارير لجان التوعية الدينية بالمحافظات للوقوف على مسار الدعوة بالمحافظات والعقبات التى تعوقها لتذليلها وتوفير وسائل النهوض بها .
- (ز) دراسة التقارير التى تقدمها لجان التوعية الدينية بالمحافظات من نشاط مجالس إدارة المساجد التابعة لها .
- (ح) المشاركة فى وضع منهج التوعية الدينية بين حجاج بيت الله الحرام وفى

تنظيم أداء مناسك الحج والعمرة .

(ط) المشاركة في وضع التخطيط الذى يدعم القيم الدينية في أجهزة الاعلام المختلفة .

(ى) دراسة أحوال الاقليات الإسلامية في البلاد الأجنبية والعمل على مساعدتها ماديا ومعنويا في ضوء التقارير الواردة من المبعوثين والمراكز الإسلامية بالاشتراك مع الجهات المعنية .

(ك) مايرى أعضاء اللجنة عرضه عليها من موضوعات تتصل بنشاطها .

**مادة ٣ -** تجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهر بناء على دعوة من رئيسها وتصدر توصياتها بأغلبية أصوات الحاضرين .

ويتولى وزير الدولة للأوقاف رئاسة اللجنة عند غياب رئيسها .

**مادة ٤ -** يكون للجنة أمين عام يختاره شيخ الأزهر ويعين بقرار منه يعاونه عدد كاف من العاملين الفنيين والإداريين يتم ندبهم بقرار من شيخ الأزهر .

ويتولى الأمين العام إعداد جدول أعمال اللجنة على ضوء مايتلقاه من التقارير والدراسات المقدمة من أعضاء اللجنة ومن أجهزة الدعوة ولجان التوعية الدينية بالمحافظات لدراستها واتخاذ مايلزم بشأنها وإبلاغ توصياتها إلى الجهات المعنية كما يقوم بمتابعة تنفيذها وتقديم تقرير بما تم بشأنها في أول اجتماع لها .

**مادة ٥ -** يجوز للجنة تشكيل مجموعة عمل من بين أعضائها أو بالاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من ذوى الرأى والخبرة لدراسة أحد الموضوعات وتقديم تقرير بشأنه للجنة كما يجوز لها تكوين لجان دائمة متخصصة في ناحية ما لخدمة الدعوة الإسلامية .

**مادة ٦ -** على جميع الأجهزة المختصة أن تعمل على تنفيذ توصيات اللجنة .

**مادة ٧ -** يصدر شيخ الأزهر القرارات المنظمة لعمل اللجنة والإجراءات التى تساعد على تنفيذ ما أسند إليها من اختصاصات .

**مادة ٨ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؛

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢ جمادى الأولى سنة ١٤٠٣ ( ١٥ فبراير سنة ١٩٨٣ )  
د قواد محيى الدين

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

### التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

### التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



# **إستثمار المال العربى والأجنبى**



## **إستثمار المال العربى والأجنبى**

القسم الأول - نظام استثمار المال العربى والاجنبى  
والمناطق الحرة .

القسم الثانى - المجلس الاعلى للاستثمار والهيئة العامة  
للاستثمار .

القسم الثالث - اتفاقية تسوية المنازعات الناشئة عن  
الاستثمارات بين الدول وبين رعايا  
الدول الاخرى .

القسم الرابع - ممثلو الحكومة والقطاع العام فى مجالس  
ادارات الشركات المشتركة .



## القسم الأول في نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

### قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

بشان إصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وبإلغاء القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة (١) (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

**مادة ٢ -** تطبق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في كل ما لم يرد فيه نص خاص في القانون المرافق :

**مادة ٣ -** ( معدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي - بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - اللائحة التنفيذية لهذا القانون وذلك خلال ثلاثة أشهر من

---

١ - الجريدة الرسمية في ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٤ - العدد ٢٦

٢ - نصت الفقرة السادسة من المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجلس الأعلى للاستثمار على أن « يختص المجلس الأعلى للاستثمار بمباشرة الاختصاصات المقررة لمجلس الوزراء بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ » .

تاريخ العمل به (٣) .

**مادة ٤ -** يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة كما يلغى أى نص آخر يخالف ماورد بهذا القانون ويستمر تمتع المشروعات التى سبق إقرارها فى ظله بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون . أما المشروعات التى سبق إقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات التى كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

**مادة ٥ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛  
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ ( ١٩ يونية سنة ١٩٧٤ ) .

---

٢ - صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ( انظر مایل ص ٢٦١ ) .

## نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الفصل الأول

### في استثمار رأس المال العربي والأجنبي

**مادة ١-** يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبي والمناطق الحرة <sup>(١)</sup>.

**مادة ٢-** (معدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧) يعتبر مالا مستثمرا في تطبيق أحكام هذا القانون :

- (١) النقد الأجنبي الحر المحول لجمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لاستخدامه في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها .
- (٢) الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلعية المستوردة من الخارج وللأزمة لإقامة المشروعات أو التوسع فيها ، بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق إستعمالها مالم يقرر مجلس إدارة الهيئة الاستثناء من هذا الشرط .
- (٣) الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة في دولة من دول الاتحاد الدولى للملكية الصناعية أو وفقا لقواعد التسجيل

١ - صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٧ ( الوقائع المصرية - العدد ٢٠٩ في ١٩٧٧/٩/٧ ) في شأن مشروعات استثمار المال العربى والأجنبي التى لاتسرى عليها أحكام قانون الاستثمار رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ورقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته الأولى على أن « تختص الإدارة العامة للنقد بوكالة الوزارة لشئون النقد الأجنبي باليت في موضوعات استثمار المال العربى والأجنبي التى لا تسرى عليها الأحكام الواردة بقانون الاستثمار رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . »

الدولية التى تضمنتها الاتفاقيات الدولية المعقودة فى هذا الشأن والمملوكة للمقيمين فى الخارج والتى تتعلق بالمشروعات .  
(٤) النقد الأجنبى الحر الذى ينفق ، كمصرفات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس التى تكبدها المستثمر فى الحدود التى يعتمدها مجلس إدارة الهيئة .

(٥) الأرباح التى يحققها المشروع إذا زيد بها رأسماله أو إذا استثمرت فى مشروع آخر بشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة فى الحالين .

(٦) النقد الأجنبى الحر المحول بالسعر الرسمى الى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والذي يستخدم فى الاكتتاب فى الأوراق المالية المصرية أو شرائها من أسواق الأوراق المالية فى جمهورية مصر العربية وذلك طبقاً للقواعد التى يقرها مجلس إدارة الهيئة .

(٧) النقد الأجنبى الحر المحول إلى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والمستخدم فى شراء أرض فضاء أو عليها مبانٍ لتشييد عقارات عليها طبقاً لأحكام هذا القانون ولو كان شراؤها قبل الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة متى كان الشراء قد تم طبقاً للقوانين النافذة وفى تاريخ لاحق على سريان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ .

ويكون تقويم المال المستثمر المشار إليه فى البنود ٢ و ٣ و ٤ بموافقة مجلس إدارة الهيئة طبقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

**مادة ٢ مكرراً -** (مضافة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧) يتم تحويل المال المستثمر الى جمهورية مصر العربية وإعادة تصديره وكذلك تحويل الأرباح المحققة الى الخارج وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بأعلى سعر يعلن للنقد الأجنبى القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الاراضى والعقارات التى تمثل جزءاً متكاملاً من الأصول الرأسمالية للمشروعات التى



تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة<sup>(١)</sup> .

**مادة ٢ -** يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية على أن يكون ذلك في المشروعات التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء ، وذلك في المجالات الآتية :

(١) التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات .

(٢) إستصلاح الاراضي البور والصحراوية واستزراعها ، ومشروعات تنمية الانتاج الحيواني والثروة المائية .

ويكون استثمار الاراضي البور والصحراوية واستزراعها بطريق الإيجار طويل الأجل الذي لا يتجاوز خمسين عاما ، يجوز مدها الى مدة أو مدد لا تتجاوز خمسين عاما أخرى ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة .

١ - نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة على مايتأتى : « بالنسبة للمشروعات التي تم تحويل كل أو بعض الاموال المستثمرة فيها إلى جمهورية مصر العربية بالسعر الرسمي طبقا لاحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة يجوز باتفاق الشركاء الممثلين لثلاثة أرباع رأس المال على الأقل في المشروع أو بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بحسب الأحوال إعادة تقييم حصصهم في المشروع في حدود ماتم تحويله منها وفقا لحكم المادة ( ٢ مكررا ) من النظام المشار إليه ، وفي هذه الحالة يكون للمشروع زيادة قيمة الحصص أو إصدار أسهم مجانية بما يعادل فروق إعادة التقييم وبن أن يكون لذلك اثر على حقوق التصويت ، ولا تخضع عملية إعادة التقييم وزيادة قيمة الحصص أو إصدار الأسهم المشار إليها لأية ضرائب أو رسوم . فإذا لم تتم إعادة التقييم على النحو المتقدم تظل قيمة الحصص أو قيمة ماتم تحويله منها بحسب الأحوال على ما هي عليه محسوبة بالسعر الرسمي الذي تم تحويلها على أساسه ، كما تظل نسبة المشاركة في الأرباح المحددة على أساس تلك القيمة عند قبول المشروع دون تعديل ، وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه الحصص أو الناتجة عما تم تحويله منها بحسب الأحوال على أساس نسبة المشاركة المشار إليها » .

(٣) مشروعات الإسكان ، ومشروعات الامتداد العمرانى ، ويقصد بها الاستثمارات فى تقسيم الاراضى وتشيد مبانى جديدة وإقامة المرافق المتعلقة بها .

ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا أو أرض فضاء مشروعا فى مفهوم احكام هذا القانون إلا إذا كان ذلك يقصد البناء أو إعادة البناء وليس بقصد إعادة البيع للاستفادة من الزيادة فى القيمة السوقية وذلك دون إخلال بقواعد التصرف فى المال المستثمر وإعادة تصديره المنصوص عليها فى هذا القانون . ويشترط أن يتم البناء فعلا خلال المدة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة ودون التزام من الدولة بإخلاء تلك العقارات .

(٤) شركات الاستثمار التى تهدف إلى توظيف الأموال فى المجالات المنصوص عليها فى هذا القانون .

(٥) بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات إعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة الحرة ، ولها أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات فى المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية ، وكذلك لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

(٦) البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الأحوال عن ٥١ ٪ .

وتمنح أولوية خاصة للمشروعات التى تهدف إلى التصدير أو تنشيط السياحة أو التى تؤدى إلى خفض الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية ، وكذلك المشروعات التى تحتاج إلى خبرات فنية متقدمة أو إلى الاستفادة من براءات اختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة .

(٧) ( البنود ٧ و ٨ و ٩ مضافة بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ) نشاط التعمير فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية .

- (٨) نشاط المقاولات الذى تقوم فيه شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المصرى فيها عن خمسين فى المائة .
- (٩) نشاط بنيت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بنيت الخبرة الاجنبية العالمية اذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة فى المجالات المشار اليها فى البنود السابقة والتي تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته ويشترط موافقة مجلس ادارة الهيئة فى كل حالة على حدة ، على أن يمسك لكل عملية حساب خاص وفقا للنظام الذى يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة .

**مادة ٤ -** يتم توظيف المال المستثمر فى جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام هذا القانون فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص فى المجالات وبالشروط والاوزاع المنصوص عليها فى المادتين ٢٠ و ٢١ من هذا القانون .

واستثناء مما تقدم :

- (أ) تقصر مشروعات الإسكان التى تقام بغرض الاستثمار على رأس المال العربى ، دون الأجنبى منفردا أو بالاشتراك مع رأس المال المصرى . ويقصد بالمال العربى المستثمر المال المملوك لشخص طبيعى يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية أو لشخص اعتبارى يكون أغلبية ملكية رأسماله لمواطنى دولة عربية أو أكثر .
- (ب) يجوز أن ينفرد رأس المال العربى أو الأجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة الحرة متى كانت فروعها تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج .
- (ج) يجوز أن ينفرد رأس المال العربى أو الأجنبى فى المجالات الأخرى المنصوص عليها فى المادة الثالثة التى يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة بأغلبية ثلثي أصوات أعضائه .

**مادة ٥ -** لا يجوز نزع ملكية عقارات لإقامة مشروعات استثمارية عليها إلا إذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من أعمال المنفعة العامة طبقا للقانون .

**مادة ٦ -** ( معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) تتمتع المشروعات المقبولة في جمهورية مصر العربية وفقا لاحكام هذا القانون وايا كانت جنسية مالكيها أو محال اقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها من هذا القانون <sup>(١)</sup> .

كما تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة « ٣ » من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة في المواد ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقا للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .

وتسرى الاعفاءات المشار اليها على الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون في حدود ما تستحدثه عن طريق زيادة رأس المال باكتتاب نقدي في انشاءات في مجال من المجالات المنصوص عليها في هذا القانون بشرط موافقة الهيئة .

**مادة ٧ -** لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها .  
ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي .

**مادة ٨ -** تتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو في إطار الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر أو في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الأحوال التي تسرى فيها <sup>(٢)</sup> .

١ - صدر قرار نائب رئيس الوزراء للإنتاج ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته الأولى على أن « تتم محاسبة مشروعات الاستثمار الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على مسحوباتها من المنتجات البترولية على أساس تحريك سعرها المحل ( المدعم ) تدريجيا بزيادة نسبتها ٢٠ ٪ من الفرق بين السعر العالمي والسعر المحل سنويا وذلك لمدة خمس سنوات » ( الوقائع المصرية في ٧/٥/١٩٨١ - العدد ١٠٧ ) .

٢ - انظر قرار وزير الخارجية الصادر في ١/٧/١٩٧٢ بنشر الاتفاقية الدولية الخاصة

ويجوز الاتفاق على أن تتم تسوية المنازعات بطريق التحكيم ، وتشكل لجنة التحكيم من عضو عن كل من طرفي النزاع وعضو ثالث مرجح يتفق على اختياره العضوان المذكوران ، فإذا لم يتفقا على اختياره خلال ثلاثين يوما من تعيين أحدهما يتم اختيار العضو المرجح بناء على طلب أى من الطرفين بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية من بين المستشارين بالهيئات القضائية بجمهورية مصر العربية .

بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى الموقع عليها في واشنطن بتاريخ ١٩٧٢/٢/١١ ( مابلى ص ٣٩٩ ) . وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأن تسوية المنازعات بطريق التحكيم وفق أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي صدر قانون الشركة المضمون ضدها لاحقا عليه وفي ظله - اختياري محض للمتحكمين اللذين يسوغ لهم باتفاق مشترك ولوج هذا السبيل بمعنى عن الاختصاص الشامل للقضاء الوطني ، فإذا لم يترتب هذا الاتفاق ويترضى عليه الطرفان في وضوح ، تأكد الاختصاص الاصيل لجهة القضاء الشامل بكافة المنازعات الا ما استثنى بصريح النص ، أعمالا لحكم الدستور وضماناته المؤكدة بأن يكون لكل دعوى قاضيهما الطبيعي وان ينسب سلطان القضاء ويتأكد بكل التراب الوطني كمظهر لسلطان الدولة وعزتها وتأكيد لاغنى عنه - لاعتبارها وسيادتها . ومن حيث أن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الإسكندرية للملاحة والأعمال البحرية - لا يستظهر للتحكيم سبيلا الى فض المنازعات بين الشركة وجهة الإدارة ، وليس ثمة اتفاق لاحق بين الطرفين يسند هذا الاختصاص للجان التحكيم أو ينزعه من قاضيه الطبيعي ، وترتبط على ذلك وبغذا لموجبه وإدراكا من الشركة لصحیح حكم القانون في جهة الاختصاص بدعواها - توجهت ابتداء الى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية حيث صدر لصالحها الحكم الطعن - ولما طعن في هذا الحكم وبثت الدعوى أمام دائرة فحص الطعون اقامت الشركة المضمون ضدها دفاعا بمعنى عن التمسك بتحكيم لا تظاهرها بنصوصه أو تطوعه أسباب جادة قنوعا بجهة القضاء التي يفرضها حكم القانون والتي استلهمتها ابتداء بما ترسده من ضمانات وثقة يقر بها أطراف المنازعة على سواء بينهم ، ولم تدفع الشركة بعدم اختصاص القضاء الذي لانت به ابتداء الا بعد أن اضحي الطعن في مراحل النهائية مهيا للفصل فيه الامر الذي لا يستقرى معه هذا الدفع على أساس مادام ان التحكيم على ما تقدم بيانه محض سبيل اختياري يتعين اتفاق الطرفين عليه ، وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى ولم يقد عليه شاهد من دليل . ومن حيث أن المادة ٣٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة

وتضع لجنة التحكيم قواعد الإجراءات الخاصة بها دون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية للتقاضي ، على أن تراعى اللجنة سرعة البت في المنازعة ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وتكون نهائية وملزمة للطرفين وقابلة للتنفيذ شأنها شأن الأحكام النهائية .

وتحدد لجنة التحكيم من يتحمل مصاريف التحكيم .

١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة تنص على أن « تعرض جميع المنازعات التي تنشأ بين المنشآت القائمة بالمنطقة الحرة أو بينها وبين الهيئة أو غيرها من السلطات والأجهزة الإدارية ذات الصلة بنشاط العمل بالمنطقة على هيئة التحكيم للفصل فيها بحكم نهائي ونافذ وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ... » بينما تنص المادة ٣٩ من هذا القانون على أن « يصدر مجلس إدارة الهيئة قرارا بتشكيل هيئة التحكيم من أحد مستشاري مجلس الدولة يرشحه رئيس مجلس الدولة أو أحد مستشاري الاستئناف يرشحه وزير العدل وتكون له الرئاسة وعضوية اثنين من المحكمين يختارهما طرفا النزاع ، في حين تقضى المادة ٤٠ منه بأن تنتظر هيئة التحكيم النزاع المطروح أمامها على وجه السرعة ودون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية . ومن حيث أن المادة ١٠ من قانون إنشاء الشركة المطعون ضدها إذ تنص على أن تتمتع الشركة في أنشطتها القائمة بالمناطق الحرة بجميع المزايا والاعفاءات المقررة للشركات والمنشآت التجارية التي تعمل بالمناطق الحرة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، فانما ينصرف حكمها في هذا الصدد الى المزايا والاعفاءات المنصوص عليها بهذا القانون . وينبذ عن هذه الدائرة التحكيم الإجباري المقرر بمقتضى المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ذلك أن هذا التحكيم لا يتخضع نفعا خالصا للمستثمر على مثل المزايا والاعفاءات التي يعقدها له القانون المذكور بشأن الاعفاء من أحكام قوانين الضرائب وأحكام قوانين التأميم وشركات المساهمة وقانون الرقابة على عمليات النقد وغير ذلك من المزايا والاعفاءات المحددة بصريح النص والتي لا يختمر شك فيما تخوله للمستثمر من مزايا خالصة ونفع محقق .. أما التحكيم فهو وإن أثمر أحيانا قصدا في الوقت والإجراءات إلا أن العنصر الغائب في تشكيل هيئاته لغير رجال القضاء مما يفقده خبرة القضاة وقدرتهم وما يولطهم به القانون من تجرد وحيدة فضلا عن الضمانات التي كفلت للاختصاص بقانون المرافعات ، على وجه يغدو معه التحكيم نظاما خطرا لا يخلو من مزالق ينأى بالخصومة

**مادة ٩ -** تعتبر الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص أي كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه .

**مادة ١٠ -** لا تخضع المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة . ويبين نظام الشركة طريقة اشتراك العاملين في إدارة المشروع .

**مادة ١١ -** ( معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) يسرى على المشروعات ، أيأ كان شكلها القانوني ، الأحكام الخاصة بالعمال والمستخدمين المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . كما يسرى في شأن العاملين بهذه المشروعات أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ما لم يكفل لهم المشروع نظام تأمينات أفضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات والاجتماعية .

يستثنى العاملون بهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨

---

. عن قاضيها الطبيعي ، وبهذه المثابة لا ينفرد التحكيم - والذي لا تؤمن أبدا عاقبته - ضمن المزايا والاعفاء ذات النفع المحقق للمستثمر بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والتي تستصحبها الشركة المطعون ضدها وفق المادة ١٠ من قانون انشائها . هذا إلى أن التحكيم سبيل استثنائي للخص المنازعات قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية وما تكلفه من ضمانات ، فلا سبيل إلى أن يشتم ضعفاً وإنما يتعين في تأكيد قيام نص صريح ، وقد خلا قانون انشاء الشركة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ من هذا النص والذي لا تعين على استخلاصه أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ - أو القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما . ومن حيث أنه لما تقدم - فإن الدفع بعدم اختصاص جهة القضاء ولأثنا ينظر المنازعة ، لايسئوى على أساس جرى بالرفض ( الادارية العليا ١٦٣/٤/١٩٧٧ - مجموعة المبادئ - السنة ٢٢ رقم ٥٧ ) .

في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، والمادة (٢١) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يستثنى العاملون وأعضاء مجالس ادارة تلك المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الادارة أو العضو المنتدب عن خمسة آلاف جنيه .

**مادة ١١ مكررا | -** (مضافة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧) تخضع المشروعات المشار إليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة للقيود الخاصة بموظفى الدولة وأعضاء الهيئات النيابية المنصوص عليها في المواد من ٩٥ الى ٩٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، وللحظر المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب .

ويعتبر في حكم الاعمال المحظورة طبقا للمواد المشار إليها في الفقرة السابقة القيام بأى عمل من أعمال المهن الحرة بالذات أو بالواسطة ولو كان هذا العمل على سبيل الاستشارة إذا كان للوزير أو للموظف العمومى - خلال السنة السابقة على تركه المنصب أو الوظيفة - شأن في الترخيص بإقامة هذه المشروعات أو الاشراف على نشاطها .

ويقصد بالوزراء في تطبيق أحكام هذه المادة رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء .

**مادة ١٢ -** (معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧) تستثنى الشركات المنفعة بأحكام هذا القانون من حكم البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . على أن يتم توزيع نسبة من الأرباح الصافية لهذه الشركات سنويا على الموظفين والعمال طبقا للقواعد التي يقرها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العمومية .

كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الواردة في المادة (٢) فقرة (١) والمادة (١١) ، والمادة (١٥) فقرة (١) ، والمادة (٢١) فقرة (١) ، وفقرة (٤) ، والمادة (٢٤) فقرة (٢) والمواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ( مكررا ) والمادة ٤١ فقرة (٤) والمادة ٦٦ فقرة (١) والمادة ٢٩



بالنسبة لمثلئ الاشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الاجنبية والمادة (٣) بالنسبة لغير المصريين ، ولا يجوز تداول حصص التأسيس والاسهم خلال السنتين الاوليين للشركة الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة .  
وكذلك تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة .

**مادة ١٣ -** مع مراعاة حكم البند (٦) من المادة الثالثة ، تستثنى البنوك المنتفعة بأحكام هذا القانون من شرط تملك المصريين لجميع أسهمها الوارد في الفقرة (أ) من المادة ٢١ من قانون البنوك والأئتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ ، كما تستثنى من حكم الفقرة (جـ) من ذات المادة .  
وكذلك تستثنى بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات إعادة التأمين المشار إليها في البند (٥) من المادة الثالثة من هذا القانون ، من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد .

**مادة ١٤ -** (معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) استثناء من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى يكون للمشروع حق فتح حساب أو حسابات بالنقد الاجنبى في البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى في جمهورية مصر العربية ويقيّد بالجانب الدائن من هذا الحساب أو الحسابات رصيد رأس المال المدفوع بالعملات الاجنبية والقروض وغير ذلك من أموال المشروع متى كانت بالعملات الحرة وكذلك المبالغ التى يشتريها المشروع من البنوك المحلية بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة وحصيلة المبيعات بالنقد الاجنبى فى الأسواق المحلية .

والمشروع دون إذن أو ترخيص خاص الحق فى استخدام الحساب المذكور فى تحويل المبالغ المصرح بها طبقاً لأحكام هذا القانون فى سداد قيمة الواردات السلعية والاستثمارية اللازمة لتشغيل المشروع وفى مواجهة المصروفات غير المنظورة المتعلقة بهذا الاستيراد فى سداد ما يستحق على المشروع من أقساط القروض المعتمدة بالنقد الاجنبى وفوائدها وفى أداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع ، ويجوز للمشروع أن يستبدل من البنوك المحلية أى مبلغ من

هذا الجانب مقابل جنيهاً مصرية بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى .  
ويلتزم المشروع بأن يقدم الى الهيئة بياناً فى نهاية كل سنة مالية بحركة هذا الحساب وبالمستندات والتفاصيل التى تطلبها الهيئة للتحقق من أن الاستخدام قد التزم الاغراض المقررة فى هذا القانون على أن يكون هذا البيان معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين .

**مادة ١٥ -** (معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) استثناء من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد ، يسمح للمشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون بأن تستورد - بشرط المعايينة - دون ترخيص ، بذاتها أو عن طريق الغير ، ما يحتاج إليه اقامتها ثم تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها ، وتكون هذه العمليات مستثناة من إجراءات العرض على لجان البت ، دون التزام من جانب الحكومة بتوفير النقد الاجنبى اللازم لعمليات الاستيراد خارج الحسابات المصرفية المذكورة فى المادة السابقة .

ويسمح للمشروعات المشار اليها بأن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص ويغير حاجة لقيدها فى سجل المصدرين .

**مادة ١٦ -** (معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر تغفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتغفى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ، ومن الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقاً لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات إعتباراً من أول سنة مالية تالية لبدية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال <sup>(١)</sup> ويسرى هذا الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح

---

١ - صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنفيذ توصيات مؤتمر المستثمرين الثالث المنعقد فى ٨ ، ٩ يولية ١٩٨٠ ( الوقائع المصرية فى ١٠ سبتمبر سنة

التي يعاد استثمارها في المشروع والاحتياطيات الخاصة المكونة التي يحمل بها حساب التوزيع بعد استخراج الأرباح الصافية والمخصصة لدعم مركز الشركة والأرباح المحتجزة المحققة عن فترة الإعفاء والتي يتم توزيعها بعد انقضاءها ، وتعفى الأسهم من رسم الدفعة النسبي السنوي لمدة خمس سنوات اعتباراً من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم قانوناً لأول مرة .

ويشترط لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الإيراد ألا يصبح الإيراد محل هذا الإعفاء خاضعاً فعلاً لضريبة مماثلة في دولة المستثمر الأجنبي أو الدولة التي يحول إليها هذا الإيراد ، بحسب الأحوال .

وتكون مدة الإعفاء ثمانى سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقاً لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي ومدى أهميته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية وفي زيادة الصادرات طبقاً لما يقترحه مجلس إدارة الهيئة ويعتمده مجلس الوزراء . ويكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الأراضى الزراعية ونطاق المدن واستصلاح الأراضى لمدة عشر سنوات ، ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة الى خمسة عشر عاماً .

١٩٨٠ - ( العدد ٢٠٨ ) وفيما يلي نصه :

**مادة ١ -** تتولى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إصدار شهادات تحديد تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط للمشروعات الاستثمارية .

**مادة ٢ -** ترعى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في إصدارها للشهادة المنصوص عليها في المادة السابقة - أن التاريخ الذى يعتد به في هذا الشأن هو تاريخ بدء انتاج السلعة أو الخدمة بغرض التسويق .

**مادة ٣ -** تلتزم مصلحة الضرائب بالشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتحديد بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط مالم تثبت المصلحة خلاف ماورد بهذه الشهادة .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية :

تحريراً في ١٦ رمضان سنة ١٤٠٠ ( ٢٨ يوليو سنة ١٩٨٠ ) .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة في نطاق أحكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف في الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التقسيط أو التأجيل بحسب الأحوال وإلا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها .

**مادة ١٧ -** ( معدلة بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ) مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٦ تعفى من الضريبة العامة على الأيراد الأرباح التي يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٥ ٪ ( خمسة في المائة ) من القيمة الأصلية لحصة الممول في رأس مال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء المنصوص عليها في المادة ١٦ .

**مادة ١٨ -** ( معدلة بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ) تعفى من جميع الضرائب والرسوم الفوائد المستحقة على القروض التي يعقدها المشروع بالنقد الأجنبي ولو اتخذت شكل ودائع ، ويسرى هذا الاعفاء على فوائد تلك القروض التي يمول بها الجانب المصرى نصيبه في المشروع .

**مادة ١٩ -** لا تخضع مباني الإسكان الإدارى وفوق المتوسط المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الإيجارية المنصوص عليها في القوانين الخاصة بإيجارات الأماكن .

**مادة ٢٠ -** ( معدلة بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ) يسمح للخبراء والعاملين القادمين من الخارج للعمل في إحدى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون بأن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجر والمرتبات والمكافآت التي يحصلون عليها في جمهورية مصر العربية على ألا تتجاوز خمسين في المائة من مجموع ما يتقاضونه .

ويعفى من الضريبة العامة على الأيراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب

العمل من الاجور والمرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تؤديها المشروعات المقامة طبقا لهذا القانون للعاملين بها من الاجانب .

**مادة ٢١ -** ( معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) لصاحب الشأن ان يطلب اعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج او التصرف فيه بموافقة مجلس ادارة الهيئة بشرط ان يكون قد مضى على ورود المال خمس سنوات اعتبارا من التاريخ الثابت في شهادة التسجيل مالم يقرر مجلس ادارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط اذا تبين انه لايمكن تنفيذ المشروع المقبول والمحول من اجله المال او الاستمرار فيه لاسباب خارجة عن إرادة المستثمر أو لظروف غير عادية أخرى يقرها مجلس ادارة الهيئة وذلك كله مع مراعاة الآتى :

(١) يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج بأعلى سعر معل للنفذ الاجنبى على خمسة اقساط سنوية متساوية ، واستثناء من ذلك يتم تحويل المال المستثمر كله محسوبا طبقا لأحكام هذه المادة اذا كان رصيد المستثمر بالنقد الاجنبى في الحساب المشار اليه في المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل أو اذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد أجنبى حر على أن تخطر الهيئة بهذا التصرف .

(٢) إذا كان المال المستثمر قد ورد عينا فيجوز اعادة تصديره عينا بموافقة مجلس ادارة الهيئة .

(٣) يكون تحويل المال المستثمر في حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو التصرف فيه بحسب الأحوال على أن تعتمد الهيئة نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف في المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد اخطارها بذلك بنقد أجنبى حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة التصرف في امواله المسجلة لديها أو جزء منها الى آخر بعملة محلية وفى هذه الحالة لا ينتفع المتصرف اليه بحقوق التحويل الواردة في هذا القانون ، ويحل المتصرف اليه في الحالتين محل المستثمر الاصلى في الانتفاع بأحكام القانون .

ويجوز في جميع الأحوال بيع الأسهم المقومة بعملة أجنبية حرة في البورصات المصرية بنقد أجنبى حر وفى هذه الحالة يحول ناتج البيع لحساب البائع الى الخارج .

**مادة ٣٣ -** (معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧) تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر الى الخارج - إذا رغب المستثمر في ذلك وفقا لما يأتي :

(١) بالنسبة للمشروع الذي يحقق اكتفاء ذاتيا من حيث احتياجاته من النقد الأجنبي وتغطي حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة أو غير منظورة جميع عناصر احتياجاته من استيراد آلات ومعدات ومستلزمات إنتاج ومواد ومن سداد للقروض المعقودة بالنقد الأجنبي وفوائدها ، ويسمح بتحويل صافي الأرباح السنوية للمال المستثمر بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي في حدود الرصيد الدائن لحساب العملة الأجنبية المرخص به طبقا لأحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

(٢) بالنسبة للمشروعات التي لا تكون موجهة أساسا للتصدير والتي تحد من حاجة البلاد إلى الاستيراد يسمح بتحويل صافي أرباحها كلها أو بعضها بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي وفقا لما تقرره الهيئة وطبقا للقواعد النقدية السارية .

(٣) يحول بالكامل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع أجرتها بالنقد الأجنبي الحر كما يتم تحويل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع أجرتها بالعملة المحلية في حدود نسبة ٨ ٪ سنويا من المال المستثمر وفي حدود ١٤ ٪ سنويا بالنسبة للمساكن الشعبية وكذلك بالنسبة للمساكن المنشأة في مدن جديدة وخارج الرقعة الزراعية ونطاق المدن ومع السماح بإعادة استثمار ما لا يتم تحويله من صافي العائد في حدود ٨ ٪ أخرى سنويا من المال المستثمر ، مع اعتبار إعادة استثماره وفقا لهذا الحكم في المجالات الأخرى مالا مستثمرا في مفهوم أحكام هذا القانون .

## الفصل الثاني

### المشروعات المشتركة

**مادة ٣٣ -** (معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧) المشروعات المشتركة التي تنشأ وفقا لأحكام هذا القانون في شكل شركات مساهمة أو ذات مسئولية محدودة يحدد في عقد تأسيسها أسماء الأطراف المتعاقدة وشكلها القانوني

وأسمها وموضوع نشاطها ومدتها ورأسمالها ونسبة مشاركة الأطراف الوطنية والعربية والأجنبية ووسائل الاكتتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء وغير ذلك من أحكام .

ويعد النظام الاساسى للشركة وفقاً للنموذج الذى يصدر به قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وذلك مع مراعاة المزايا والضمانات والاستثناءات المقررة فى هذا القانون وفى جميع المشروعات المشتركة تختص الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وحدها بمراجعة العقد واعتماده وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أياً كان شكلها القانونى وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الأجنبى بحسب الأحوال ، سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية فى الخارج وتغفى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس أى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاولة وغيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة فى المناطق الحرة .

**مادة ٢٤ -** يصدر بالنظام الاساسى لشركات المساهمة التى تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لهذه الشركات الشخصية الاعتبارية اعتباراً من تاريخ نشر نظامها الاساسى وعقد تأسيسها وفقاً للائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة. (١) .

---

١ - نصت المادة السادسة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة على أن « يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نماذج النظم الاساسية للشركات المساهمة وذات المسئولية المحدودة للمشروعات المشتركة

### الفصل الثالث

#### في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

**مادة ٢٥ -** (معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧) تنشأ هيئة عامة يشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي وتسمى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويكون مقرها مدينة القاهرة ويجوز أن يكون لها مكاتب خارج جمهورية مصر العربية ، ( ويشار إليها في هذا القانون باسم الهيئة ) .

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية (١) .

ويكون مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الهيئة .

ويعين بقرار من رئيس الجمهورية نائب لرئيس مجلس إدارة الهيئة يكون مديرها العام ويرأس الجهاز التنفيذي للهيئة الذي يتكون من عاملين فنيين وإداريين يعينون طبقاً للهيكل التنظيمي الذي يعتمده مجلس الإدارة (٢) .

---

المنشأة وفقاً لأحكام هذا القانون في الداخل والمناطق الحرة ولا يلتزم أصحاب المشروعات باتباع هذه النماذج إلا في الحدود التي تتعلق بحكامها بقواعد النظام العام المصري ، كما يصدر بالنظام الأساسي للشركات المساهمة التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون في الداخل أو المناطق الحرة قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي « . ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٦/٩ - العدد ٢٣ - تابع ) . وقد صدر قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٤ بإصدار نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركات المساهمة وعقد تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ( مائيل ص ٣٤٣ ) .

١ - صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ( أنظر مائيل ص ٣٩٥ ) .

٢ - صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية -



ويتولى نائب رئيس مجلس الإدارة إدارة الهيئة وتصريف شئونها ويمثلها أمام القضاء وأمام الغير ، ويرأس مجلس الإدارة في حالة غياب الرئيس . ويجوز للمجلس أن يفوض رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة في بعض اختصاصاته . ويكون لرئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس المجلس والموظفين الرئيسيين الذين يعتمدهم المجلس حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

**مادة ٣٦ -** تختص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ، ولها على الأخص ما يأتي :

- (١) دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار العربي والأجنبي داخل جمهورية مصر العربية وبالمناطق الحرة المنشأة بها وتقديم ما تراه من اقتراحات في هذا الصدد .
- (٢) إعداد قوائم بأنواع النشاطات والمشروعات التي يدعى المال العربي والأجنبي إلى الاستثمار فيها وتعتمد هذه القوائم من مجلس الوزراء بعد إقرارها من مجلس إدارة الهيئة .
- (٣) طرح المشروعات للاستثمار العربي والأجنبي وتقديم المشورة بشأنها وإعلام السوق الدولي لرأس المال والدول المصدرة لرأس المال بالقوائم المعتمدة والمشروعات المطروحة للاستثمار العربي والأجنبي وكذلك كافة الأوضاع والمزايا التي يتمتع بها رأس المال الوارد عند استثماره في داخل الدولة وبالمناطق الحرة التي يتقرر إقامتها .
- (٤) دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة للبت فيها .

---

العدد ١٩ في ١٩٨٥/٥/٩ ) بإسناد بعض الاختصاصات لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ونص في مادته الأولى على أن : « يتولى السيد الدكتور محمد سلطان أبو على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالإضافة إلى عمله تدوين مقابل ممارسة اختصاصات نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه أية قوانين أو قرارات أخرى » .

(٥) تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدة العملة التى وكد بها إذا ورد نقدا

وتسجيل وتقويم الحصص العينية والحقوق المعنوية فى ضوء المستندات المقدمة والأسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند التصفية لإعادة تصديره أو تحويله الى الخارج .

(٦) الموافقة على تحويل صافي الأرباح إلى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية والتحقق بوجه خاص من تجنب الاحتياطات والمخصصات التى تنص عليها القوانين والأصول الفنية المحاسبية المعتادة وسداد الضرائب بعد انقضاء فترة الإعفاء المنصوص عليها فى هذا القانون .

(٧) تسير الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ مشروعات استثمار المال العربى والأجنبى بما فى ذلك الحصول على جميع التراخيص الإدارية اللازمة وعلى الأخص تراخيص الإقامة لرجال الأعمال والخبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج للعمل فى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات التى تبين طريقة ممارسة الهيئة للاختصاصات المشار اليها .

(٨) (مضافة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) الموافقة على المشروعات المقدمة بأموال مصرية مملوكة للمصريين طبقاً للفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٦) من نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

**مادة ٣٧ -** (معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) تقدم طلبات الاستثمار إلى الهيئة ويوضح فى الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التى من شأنها إيضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب وللمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التى تقدم إليه وتسقط هذه الموافقة إذا لم يقيم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها للمدة التى يراها .

**مادة ٣٨ -** تكون للهيئة موازنة مستقلة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى

المشروعات التجارية وذلك دون التقيد بالأحكام الخاصة بموازنات المؤسسات العامة والهيئات العامة .

**مادة ٢٩ -** تتكون موارد الهيئة مما يأتي :

- (١) الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة .
- (٢) إيراداتها الناتجة من نشاطها .
- (٣) مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة ولها أن تتقاضى هذا المقابل بالنقد الأجنبي الحر وفقاً للأحكام والأوضاع التي يقرها مجلس الإدارة .
- (٤) القروض المحلية أو الخارجية بعد إقرارها وفقاً للقانون .

## الفصل الرابع

### في المناطق الحرة

**مادة ٣٠ -** لمجلس إدارة الهيئة أن ينشئ مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء وذلك لإقامة المشروعات التي يخصص بها طبقاً لأحكام هذا القانون .  
وتكون لكل منطقة حرة عامة شخصية اعتبارية .  
ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة إنشاء مناطق حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد . ويتضمن القرار في جميع الأحوال بياناً بموقع المنطقة وحدودها .  
ويكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون .

**مادة ٣١ -** مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ويضع السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق ، وذلك في حدود هذا القانون ، وله على الأخص :

- (١) تنسيق السياسات ووضع التخطيط العام للمناطق الحرة بالاتفاق مع الجهات الإدارية المختصة .
- (٢) تملك العقارات وتخصيصها لمناطق حرة عامة أو خاصة .
- (٣) اعتماد ميزانيات المناطق الحرة وحساباتها الختامية .
- (٤) القيام باختصاصات مجلس الإدارة المسئول عن كل منطقة حرة عامة

والمبينة في المادة (٣٣) من هذا القانون وذلك إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة .

(٥) الإشراف على المناطق الحرة الخاصة إلى أن يقرر المجلس تبعية المنطقة الحرة الخاصة لإحدى المناطق الحرة العامة .

**مادة ٣٢ -** يضع مجلس إدارة الهيئة اللائحة التنفيذية لنظام العمل داخل المناطق الحرة من النواحي المالية والإدارية والفنية وخاصة فيما يتعلق بالقواعد التي تسرى على نشاط الشركات والمشروعات التي تعمل في المناطق الحرة . وكذلك قواعد إدخال البضائع وإخراجها - وقيدتها وفحص المستندات والمراجعة والنظام الخاص برقابة المنطقة وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة .

**مادة ٣٣ -** يتولى إدارة كل منطقة حرة عامة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من مجلس إدارة الهيئة . ويختص مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولوائحه التنفيذية في كل ما يتعلق بهذه المنطقة وله على الأخص مايلي :

(١) الترخيص في شغل الاراضي والعقارات أو استئجار عقارات مملوكة للغير بالمنطقة الحرة .

(٢) البت في العروض التي يتقدم بها أصحاب رؤوس الاموال العربية والأجنبية ، طبقا للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

(٣) إنشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات المتعلقة بعمليات الشحن والتفريغ والتخزين .

(٤) توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتسهيل العمليات والمشروعات التي تقام في المنطقة الحرة .

(٥) تقديم الخدمات اللازمة للمشروعات المقامة بالمنطقة الحرة وذلك نظير المقابل الذي يحدده المجلس .

(٦) الإشراف على المناطق الحرة الخاصة التي يصدر قرار من مجلس إدارة الهيئة بتبعيةها له .

**مادة ٣٤ -** يجب أن يتضمن الترخيص في شغل المناطق الحرة أو أى جزء

منها بيان الأغراض التي منح من أجلها ومدة سريانه ومقدار الضمان المالى الذى يؤديه المرخص له .

ولا يتمتع المرخص له بالإعفاءات أو المزايا المنصوص عليها في هذا الفصل إلا في حدود الأغراض المبينة في ترخيصه .

ويكون الترخيص يشغل المنطقة الحرة شخصا ولا يجوز لمن صدر له الترخيص التنازل عنه كليا أو جزئيا أو إشراك الغير فيه إلا بموافقة الجهة التى أصدرت الترخيص .

#### مادة ٢٥ - يجوز الترخيص في المناطق الحرة بما يأتى :

(١) تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية الخالصة الضريبية ، المعدة للتصدير إلى الخارج والبضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد ، وذلك مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية في شأن البضائع الممنوع تداولها .

(٢) عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ، ولوبضائع محلية ، وإعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغير حالة البضائع المودعة بالمناطق الحرة حسب مقتضيات حركة التجارة وتهيتها بالشكل الذى تتطلبه الأسواق .

(٣) أية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير ذلك مما يحتاج إلى مزايا المنطقة الحرة للاستفادة من مركز البلاد الجغرافى .

(٤) مزاوله أى مهنة يحتاج إليها الفشاط أو الخدمات التى يحتاجها العاملون داخل المنطقة .

مادة ٣٦ - ( معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) مع مراعاة الاحكام التى تقرها القوانين واللوائح في شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التى تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون ، كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها في هذه المنطقة .

وتحدد اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة إجراءات نقل البضائع من بدء تفريغها حتى وصولها الى المناطق الحرة وبالعكس .  
وتحصل ضريبة الصادير وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة ، وذلك بعد استيفاء الإجراءات الخاصة بالتصدير .

**مادة ٢٧ -** ( معدلة بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ) تؤدى الضرائب والرسوم الجمركية عن البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقا لحالتها بعد التصنيع مع مراعاة الإجراءات والقواعد المنظمة للاستيراد ، وتؤدى هذه الضرائب والرسوم على البضائع التى تشمل على مكونات محلية بنسبة المكونات الأجنبية الداخلة فى صناعتها بحسب قيمة تلك المكونات ، على أنه إذا بلغت المكونات المحلية فى هذه البضائع نسبة ٤٠ ٪ أو أكثر خففت الى النصف الضرائب والرسوم المستحقة طبقا لأحكام هذه المادة .

واستثناء من إجراءات الاستيراد يكون لנائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة ، أن يسمح بسحب الخلفات والعبوات العادية والأوعية الفارغة لداخل البلاد بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية عليها .

ويكون له التصرف فى هذه الأصناف على نفقة صاحب الشأن إذا ترتب على بقائها فى المنطقة الحرة إضرار بالصحة أو بالنظام داخل المنطقة .  
ولرئيس مجلس إدارة الهيئة ، أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة ، التصريح بإدخال المنتجات غير الصالحة للتصدير أو العوارية المتخلفة من عمليات التصنيع بالمنطقة الحرة ، على أن تؤدى عنها الضرائب والرسوم الجمركية ، بشرط ألا يترتب على ذلك منافسة للصناعات الوطنية .

**مادة ٢٨ -** لا تخضع البضائع التى تدخل المنطقة الحرة لأى قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لا تخضع الواردات الى المنطقة الحرة والصادرات منها لقيد الاستيراد والتصدير .

**مادة ٣٩ -** يكون للعاملين بالهيئة والمناطق الحرة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس مجلس إدارة الهيئة صفة مأمورى الضبط القضائى وذلك فى حدود اختصاصاتهم<sup>(١)</sup> .  
ولنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة ، أو من يفوضه أن يطلب من النيابة العامة الإذن بقيام مأمورى الضبط القضائى بتفتيش أى جزء من المنطقة الحرة أو بإجراء التحقيقات كلما تبين وجود أسباب موجبة لذلك .

**مادة ٤٠ -** استثناء من أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك تبلغ مصلحة الجمارك رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بحالات النقص أو الزيادة غير المبررة عما أدرج فى قائمة الشحن سواء فى عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المحفوظة أو المنفرطة ( الصب ) وذلك إذا كانت واردة برسم المنطقة الحرة .

---

١ - صدر قرار وزير العدل رقم ١١٥٦ لسنة ١٩٨١ ونص فى مادته الأولى على أن يخول موظفو الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المذكورين بعد بالمناطق الحرة العامة بمدينة نصر والاسكندرية وبورسعيد والسويس والاسماعيلية - كل فى دائرة اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام قانون الاستثمار والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ : (١) رؤساء الإدارات المركزية للمنطقة . (٢) مديرو عموم التنفيذ بها . (٣) مديرو إدارات التنفيذ بها . (٤) رؤساء الإدارات القانونية بها . (٥) الباحثون الأول بإدارة التنفيذ للمنطقة . (٦) مديرو إدارات المتابعة المالية والتفتيش للمنطقة . (٧) الباحثون الأول بإدارات المتابعة المالية والتفتيش . (الوقائع المصرية فى ١٦/٥/١٩٨١ - العدد ١١٤) .  
ويصدر أيضا قرار وزير العدل رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢ ونص فى مادته الأولى على أن يخول العاملون بالمناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة المذكورين بعد - كل فى دائرة اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ : (أ) رئيس القطاع . (ب) رئيس الإدارة المركزية للتفتيش . (ج) مدير عام الإدارة المركزية للتفتيش . (د) مدير إدارة التنفيذ وإدارة التفتيش . (هـ) الباحثون الأول بإدارتى التنفيذ والتفتيش . (الوقائع المصرية فى ٢١/١٢/١٩٨٢ - العدد ٢٩) .

ويصدر بتنظيم المسئولية عن الحالات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وينسب التسامح فيها ، قرار من مجلس إدارة الهيئة .

**مادة ٤١ -** يلتزم المرخص له وفقاً لأحكام هذا الفصل بالتأمين على المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث كما يلتزم بإزالتها على نفقته الخاصة خلال المدة التى يحددها رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة من تاريخ انتهاء مدة ترخيصه مالم تطلب إدارة المنطقة الحرة شراءها منه .

**مادة ٤٢ -** يكون دخول المناطق الحرة أو الإقامة فيها ، كما يكون إخراج النقد المصرى من المنطقة وإدخاله إليها ، وفقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .  
كما تحدد اللائحة مقابل إشغال الأماكن التى تودع بها البضائع .

**مادة ٤٣ -** تعفى مشروعات النقل البحرى التى تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون فى المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين عليها المنصوص عليها فى قانون التجارة البحرى وفى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية كما تستثنى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

**مادة ٤٤ -** تسرى على المناطق الحرة أحكام التشريع المصرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون وبوجه خاص التشريعات المنظمة لإجراءات الحجر الصحى والرسوم الضحية ورسوم الحجر الصحى والزراعى ولحماية المشروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج .  
ويضع مجلس إدارة الهيئة القواعد التنفيذية اللازمة لتطبيق الأحكام المذكورة فى المناطق الحرة بالاتفاق مع الوزارات المختصة .

**مادة ٤٥ -** يجوز الاتفاق على تسوية المنازعات التى تنشأ بين المشروعات القائمة بالمناطق الحرة أو بينها وبين الهيئة أو غيرها من السلطات والأجهزة الإدارية ذات الصلة بنشاط يعمل بالمنطقة بطريق التحكيم .  
وتشكل لجنة التحكيم وتفصل فى النزاع وفقاً للقواعد وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨ من هذا القانون .



كما يجوز للجنة التحكيم أن تنظر أيضا المنازعات التي تقع بين المشروعات المقامة بالمنطقة الحرة وبين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص إحالة النزاع إلى لجنة التحكيم قبل أو بعد وقوعه .

**مادة ٤٦ -** ( معدلة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ) مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها ، من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية ، كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الأيلولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التي تستحق مقابل خدمات لرسم سنوى لا يجاوز ١ ٪ ( واحد في المائة ) من قيمة السلع الداخلة إلى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس إدارة الهيئة . وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة ( الترانزيت ) .

كما تخضع المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسى إدخال وإخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس إدارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط ، وذلك بما لا يجاوز ٣ ٪ ( ثلاثة في المائة ) من القيمة المضافة التي يحققها المشروع سنويا .

**مادة ٤٧ -** تعفى من الضريبة العامة على الإيراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت ومائى حكمها التي تؤديها المشروعات المقامة بالمناطق الحرة للعاملين بها من الأجانب .

**مادة ٤٨ -** تسرى أحكام المادتين ٦ و٧ من هذا القانون على رؤوس الأموال المرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة .

**مادة ٤٩ -** لا تخضع العمليات التي تتم في المناطق الحرة وفيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد .

**مادة ٥٠ -** لا تخضع الشركات التي تمارس نشاطها في المناطق الحرة لأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما .

ويغد النظام الأساسى للشركات التى تنشأ فى المناطق الحرة وفقاً للنموذج الذى يضعه مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة<sup>(١)</sup> ، وتصدر بالنظام الأساسى لهذه الشركات قرار من رئيس الجمهورية<sup>(٢)</sup> وتكون لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ نشر نظامها الأساسى وعقد تأسيسها . وتسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة .

**مادة ٥١ -** لا تسرى أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية من السلطات المختصة على العاملين المصريين فى المشروعات والمنشآت المنتفعة بأحكام هذا الفصل .

١ - نصت المادة السادسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة على أن « يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نماذج النظم الاساسية للشركات المساهمة وذات المسئولية المحدودة للمشروعات المشتركة المنشأة وفقاً لأحكام هذا القانون فى الداخل والمناطق الحرة ولا يلتزم أصحاب المشروعات باتباع هذه النماذج إلا فى الحدود التى تتعلق أحكامها بقواعد النظام العام المصرى ، كما يصدر بالنظام الأساسى للشركات المساهمة التى تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون فى الداخل أو المناطق الحرة قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى » . ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع ) . وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٦ بنموذج العقد الابتدائى والنظام الأساسى للشركات المساهمة التى تنشأ فى المناطق الحرة ( مابلى ص ٣٠٥ ) ، وكذا قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٧ بنموذج العقد التأسيسى للشركات ذات المسئولية المحدودة التى تنشأ فى المناطق الحرة ( مابلى ص ٣٢٩ ) .

٢ - صدر القرار الجمهورى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٦ بتقويض رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة اختصاص رئيس الجمهورية المنصوص عليه فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/٣/١١ - العدد ١١ ) .

**مادة ٥٢ -** لا يجوز مزاوله أى مهنة أو حرفة فى المنطقة الحرة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة طبقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة وبعد سداد الرسم الذى تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز خمسمائة جنيه سنويا .

**مادة ٥٣ -** يجب أن يكون عقد العمل المبرم مع العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية محررا باللغة العربية من ثلاث نسخ يحتفظ كل طرف بنسخة منه ، وتودع النسخة الثالثة لدى إدارة المنطقة الحرة على أن يبين فى العقد نوع العمل ومدته والاجر المتفق عليه .

ويجوز أن يرفق بالعقد ترجمة لنصوصه بلغة أجنبية .  
كما يجب على صاحب العمل أن يودع لدى إدارة المنطقة الحرة نسخة من عقود العمل التى يبرمها مع العاملين الأجانب مترجمة بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلامه العمل .

**مادة ٥٤ -** تعمل المشروعات المقامة فى المنطقة الحرة على تهيئة الفرص ووضع البرامج المناسبة لتدريب العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية ليصبحوا عمالا مهرة .

**مادة ٥٥ -** تضع اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة الحد الأدنى للقواعد المنظمة للعاملين فى المشروعات المرخص بها فى المناطق الحرة وعلى الأخص :

- (١) نسبة العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية .
- (٢) تحديد الحد الأدنى للأجور بما لا يقل عن مستوى الحد الأدنى للأجور المطبق خارج المنطقة الحرة فى الجمهورية ،
- (٣) ساعات العمل اليومية والراحة الأسبوعية بشرط ألا تزيد ساعات العمل على ٤٢ ساعة فى الأسبوع .
- (٤) ساعات العمل الإضافية والأجور المستحقة عنها .
- (٥) الخدمات الاجتماعية والطبية التى تؤديها المنشآت للعاملين بها والاحتياجات اللازمة لحمايتهم أثناء العمل .
- (٦) مدد الإجازات بأنواعها المختلفة والأجور التى تمنح عنها .
- (٧) الأسس العامة لتأديب العاملين وفصلهم وتعويضهم .

**مادة ٥٦ -** تسرى على العاملين بالمشروعات التي تمارس نشاطها بالمناطق الحرة المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية مالم يكفل لهم المشروع نظام تأمينات أفضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

**مادة ٥٧ -** ( معدلة بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٤٢، ٥٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .  
ويعاقب بغرامة لاتقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه كل من يخالف أى حكم آخر من أحكام هذا القانون أو أحكام اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة .

ولايجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المشار اليها في الفقرتين السابقتين إلا بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه في ذلك <sup>(١)</sup> .

يجوز لمجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه ان يجرى التصالح على الغرامات المنصوص عليها في هذا القانون أثناء نظر الدعوى .  
وتؤول الى الهيئة جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام هذا القانون أو التي يدفعها المخالف بطريق التصالح .

---

١ - صدر قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٢ بتفويض نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في الاختصاص المنصوص عليه بالمادة ٥٧ فقرة أولى وثانية من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ( الوقائع المصرية العدد ٢٨٨ في ١٩/١٢/١٩٨٢ ) .

## قرار وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار  
المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة<sup>(١)</sup>  
وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة  
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية  
المحدودة :

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون الغمل ؛  
وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الجمارك ؛  
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ؛  
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي  
والأجنبي والمناطق الحرة ؛  
وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ؛  
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام نظام استثمار المال  
العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار  
إليه ؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي  
والأجنبي والمناطق الحرة ؛

وعلى اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛ وبناء  
على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

**قرر :**

**مادة ١ -** يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربي  
والأجنبي والمناطق الحرة المرافقة .

**مادة ٢ -** في تطبيق أحكام اللائحة المرفقة يقصد بكلمة القانون ، قانون نظام  
استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المشار إليه .

**مادة ٣ -** تلغى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الصادرة  
بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، كما يلغى كل  
نص يخالف أحكام هذا القرار .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره  
تحريرا في ١٦ المحرم سنة ١٣٩٨ ( ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧ )

## اللائحة التنفيذية

### لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي

#### والمناطق الحرة

#### القسم الأول

في إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ومالياتها

### الباب الأول

#### في إدارة الهيئة

**مادة ١ -** يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه ، وذلك للنظر فيما يعرض عليه من مسائل .  
ويعقد المجلس جلساته في مقر الهيئة ، ويجوز دعوة المجلس للانعقاد في مكان آخر داخل الجمهورية .

**مادة ٢ -** فيما عدا الحالات العاجلة توجه الدعوة لعقد المجلس ، قبل الموعد المحدد بخمسة أيام على الأقل ، ويرفق بالدعوة جدول أعمال الجلسة ومذكرات عن الموضوعات التي تعرض فيها ، ويجوز لرئيس المجلس أو نائبه أن يحتفظ بسرية البيانات الشخصية المتصلة بأصحاب الشأن الى حين انعقاد المجلس ، على أن يثبت ملخص واف عنها في محضر الجلسة .

**مادة ٣ -** تكون اجتماعات مجلس ادارة الهيئة صحيحة بحضور اغلبية الاعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، وذلك مع مراعاة ما نص عليه القانون في البند (جـ) من المادة (٤) من اغلبيه خاصة .

**مادة ٤ -** لرئيس مجلس الادارة أو نائبه ان يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالهيئة أو الوحدات التابعة لها أو من ذوي الخبرة دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

**مادة ٥ -** تدون محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص ، ويوقع على كل محضر رئيس الاجتماع وأمين السر الذي يختاره رئيس المجلس من بين العاملين بالهيئة بناء على ترشيح نائب الرئيس .

**مادة ٦ -** تعتمد قرارات مجلس الادارة من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه بها ، فاذا لم يعترض الوزير عليها خلال هذه المدة اعتبرت معتمدة .

**مادة ٧ -** تنشأ في مقر الهيئة بالاتفاق مع الجهات المعنية مكاتب تمثل المصالح والجهات المختصة بمنح تراخيص العمل والاقامة والسجل التجارى والجمارك وغيرها من الجهات المتصلة بمجال تنفيذ القانون ، وذلك لتيسير كافة الاجراءات المتعلقة بنشاط المستثمرين .

## الباب الثانى

### فى مالية الهيئة

**مادة ٨ -** تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

**مادة ٩ -** تعد الهيئة قبل بداية كل سنة مالية موازنة تخطيطية توضح الموارد والاستخدامات ، على أن تعتمد من مجلس الادارة قبل بداية السنة المالية بخمسة أشهر .

**مادة ١٠ -** تعد الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية ما يأتى :

- (١) ميزانية الهيئة طبقا للقواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية .
- (ب) تقريراً عن مركز الهيئة المالى وأعمالها خلال السنة المنقضية ، على أن يتناول بوجه خاص عرضاً لنشاط الهيئة وما حققته فى مجال الاستثمار والمناطق الحرة .

وتعرض الميزانية والتقرير على مجلس ادارة الهيئة لإقرارهما فى خلال ستة



أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية .

**مادة ١١ -** (معدلة بقرار وزارة الاقتصاد ٥٠١ لسنة ١٩٨٥) تؤدى المشروعات الموافق عليها للهيئة مقابلًا للخدمات التى تقوم بها الهيئة بواقع واحد فى الالف من تكاليفها الاستثمارية بحد أدنى مقداره مائة جنيه وبحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادل هذا المقابل بالعملات الحرة .  
كما تؤدى خمسة جنيهاً مصرية أو ما يعادلها بالعملات الحرة عن كل موافقة أو تصريح تصدره الهيئة للمشروعات .

**مادة ١٢ -** يجوز لمجلس الادارة تعيين مراقبين لحسابات الهيئة من الاشخاص الطبيعيين وتحديد أتعابهم . مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وتضع الهيئة تحت تصرف مراقبى الحسابات ما يطلبونه من الدفاتر والأوراق والبيانات التى يرون لزوم الاطلاع عليها .

## القسم الثانى

### فى استثمار رأس المال داخل البلاد

## الباب الأول

### فى تقييم وتسجيل المال المستثمر

**مادة ١٣ -** تتولى الهيئة تقييم الأصول المستوردة والحقوق المعنوية المتعلقة بأى من الشركاء ، وتحديد مصروفات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس التى يتكبدها المستثمر فى ضوء المستندات المقدمة ، والأسعار العالمية أو القيمة المقدرة بمعرفة مصلحة الجمارك ، والهيئة الاستعانة بأراء الخبراء المتخصصين لاعتمادها ، وتعرض التقديرات على مجلس ادارة الهيئة أو من يفوضه لاعتمادها .

أما الحصص العينية فى شركات الأموال ، فتتولى الهيئة تقييمها طبقاً للإجراءات المنصوص عليها فى الباب الخاص بالمشروعات المشتركة .

**مادة ١٤ -** مع مراعاة أحكام المادة ١٣ يتم تسجيل المال المستثمر في المشروعات المقبولة في سجل خاص يعد لهذا الغرض ، على أن يتم التسجيل بنفس وحدات العملة الواردة في حالة وروده نقدا وبالشكل المقدم به عينيا كحقوق معنوية مع بيان القيمة المقدرة له بمعرفة الهيئة ، وتصدر شهادة تسجيل عن كل حصة من رأس المال المستثمر .

وتتبع الاجراءات التالية بالنسبة لتقييم الأصول المستوردة واصدار شهادة تسجيل المال المستثمر .

١ - عند استكمال رأس مال المشروع يتقدم المستثمر بطلب للهيئة لتقييم بالمال المستثمر ، واصدار شهادة التسجيل ، ويرفق بالطلب بيان المال المستثمر مصدقا عليه من محاسب معتمد ، ويرفق به المستندات التالية :

(أ) بالنسبة للمال الذى حول نقدا عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى يقدم المستثمر شهادة رسمية من البنك الذى تم عن طريقه التحويل مصحوبة بكشف حسابى معتمد من محاسب قانونى توضح كيفية استخدام الاموال النقدية المحولة في اقامة المشروع ، ويقيم ذلك المال بأعلى سعر معلن للنقد بتاريخ التحويل .

(ب) بالنسبة للمال المستثمر الذى ورد في شكل آلات ومعدات ووسائل نقل ، وكذا جميع الاصول الرأسمالية اللازمة لاقامة المشروع ، والخامات والمستلزمات اللازمة لدورة التشغيل الاولى والتي تم الافراج الجمركى عنها بناء على تصاريح الافراج الجمركى التى أصدرتها الهيئة ، يتعين على المستثمر طلب شهادة رسمية من الجمارك وقت التخليص توضح تاريخ الافراج . والقيمة المقدرة بمعرفة الجمارك وتقديمها للهيئة .

(ج) بالنسبة للحقوق المعنوية ومصرفيات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس تقدم المستندات الخاصة بالمبالغ المنفقة للحصول على تلك الحقوق أو اجراء الدراسات والبحوث بما يتناسب مع أهمية تلك الحقوق والمبالغ المنفقة عليها .

كل ذلك مع مراعاة أحكام المادة ١٣ من هذه اللائحة .

٢ - في جميع الأحوال يكون للهيئة التأكد ، عن طريق طلب مستندات محددة أو الفحص أو المعاينة ، من أن الاموال المحولة أو الاصناف المستوردة قد

استخدمت فى أغراض المشروع ، وذلك قبل اصدار شهادة التسجيل .  
٣ - يفوض نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة فى اعتماد نتيجة التقييم بالنسبة للحالات التى يوافق عليها الممثل القانونى للمشروع على أن تعرض على مجلس ادارة الهيئة الحالات الأخرى (١) .

**مادة ١٥ -** لا يعتبر مالا مستثمرا المبالغ المحولة لجمهورية مصر العربية تنفيذا لالتزام بتحويلها وفقا لأحكام القوانين السائدة ، ولا يعتبر مالا مستثمرا كذلك ما يحصل عليه المشروع المسجل طبقا لأحكام القانون من أموال أجنبية واردة من الخارج فى شكل تسهيلات وقروض .

## الباب الثانى

### مجالات الاستثمار

**مادة ١٦ -** يتم توليف المال المستثمر فى جمهورية مصر العربية طبقا لأحكام القانون فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص فى المجالات وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى القانون ، على أن تكون نسبة المشاركة بين رأس المال المحلى ورأس المال العربى أو الأجنبى طبقا للاحتياجات التمويلية للمشروعات .  
ويقصد برأس المال المحلى ، النقد المحلى المدفوع بالجنيهات المصرية أو الأصول المحلية المقدمة للمشروع :

---

١ - صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية - العدد ١٢٧ فى أول يونيه سنة ١٩٨٥ ) ونص فى مادته الأولى على أن « يفوض رئيس قطاع الخبرة الحسابية وتقييم الاداء فى اعتماد محاضر تقييم الحصص العينية المقدمة فى رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية وكذا محاضر لجان تقييم أصول وخصوم المشروعات القائمة عند طلبها تغيير الشكل القانونى لها من شركات أشخاص إلى شركات أموال » .

**مادة ١٧ -** على شركات الاستثمار التى تقوم بتكوين وإدارة مشروعات استشارية فى حدود مجالات الاستثمار المعتمدة أن تقدم بعد موافقة الهيئة على إقامتها طلبا مستقلا عن كل مشروع استثمارى تعتزم القيام به أو المشاركة فيه بأى شكل من الأشكال ، كشرط للتمتع بأحكام القانون .

كما يجب ألا يقل رأس المال المستثمر لشركة الاستثمار عما يعادل مليون ونصف جنيه مضرى ، مالم يقرر مجلس إدارة الهيئة خلاف ذلك ، على أن يتخذ المشروع شكل شركة مساهمة أو ذات مسئولية محدودة .

**مادة ١٨ -** تقدم طلبات مزاوله نشاط الخبرة الفنية طبقا لأحكام القانون وفقا للشروط الآتية :

- (١) يتخذ المشروع المتقدم شكل شركة مساهمة مصرية بين خبراء مصريين وواحد أو أكثر من بيوت الخبرة الأجنبية العالمية .
- (٢) يشترط فى الخبراء المصريين المشتركين فى المشروع أن يكونوا ذوى خبرة فنية فى مجال النشاط الذى سيزاوله المشروع وألا تقل مساهمتهم فى المشروع عن ٤٩ ٪ من رأس المال ولجلس الإدارة أن يستثنى من هذه النسبة .
- (٣) أن يملك المؤسسون جميع أسهم المشروع وأن يتعهدوا بعدم التنازل عنها للغير الا بموافقة الهيئة .

## الباب الثالث

### طلبات الاستثمار

**مادة ١٩ -** تقدم الطلبات الخاصة بإقامة مشروعات جديدة أو التوسع فى مشروعات قائمة الى الهيئة على النماذج المعدة لذلك ، والتى تتضمن بصفة أساسية البيانات الآتية :

- (١) بيانات عن مقدم الطلب والشركاء فى المشروع وخبراتهم ومصادر الاستعلام عنهم .
- (ب) بيانات تفصيلية عن المشروع المراد إقامته .

(ج) بيان تفصيلي عن المال المطلوب استثماره في المشروع . ويجوز للهيئة أن تطلب من المستثمر تقديم دراسة مبدئية لجدوى المشروع .

ويعد جهاز الهيئة تقريراً عن المشروع متضمناً رأى الجهة الفنية المعنية ، وعليه أن يعرض هذا التقرير على مجلس الإدارة خلال شهرين من تاريخ استيفاء النموذج ، ويجب على الجهة الفنية المشار إليها إبداء رأيها خلال شهر من تاريخ طلب الرأى ، ويعتبر عدم الرد من جانبها خلال هذه الفترة قبولاً منها للمشروع .

**مادة ٢٠ -** تقدم الطلبات لمزاولة النشاط المصرفي في جمهورية مصر العربية على النحو التالي :

١ - يوضح الطلب بصفة أساسية نوع العمليات التي سوف يباشرها ، وتعطى الأفضلية في قبول الطلبات للبنوك العالمية الكبرى للاستفادة من أسمها وخبراتها ومواردها .

٢ - يكون طلب مزاولة النشاط المصرفي عن طريق إنشاء فرع لبنك أجنبي مركزه الرئيسى في الخارج متضمناً البيانات التالية :

- (أ) اسم البنك ومركزه الرئيسى والبلاد التي يزاول فيها نشاطه .
- (ب) أهم العمليات التي يزاولها في الخارج ، وما إذا كان يزاول بعض الأنشطة التي تختص بها بنوك الاستثمار والأعمال .
- (ج) آخر ميزانيتين معتمدتين مع تقريرهما .

(د) بيان مختصر عن النشاط الذى سيقوم به في جمهورية مصر العربية ، مع إيضاح أهم مصادر التمويل المتوقعة وأهم أوجه التوظيفات .

٣ - في حالة إنشاء مشروع مشترك لمزاولة العمليات المصرفية تتخذ إجراءات تأسيسية طبقاً للتشريع المصرى كشركة مساهمة مصرية بعد تقديم البيانات التالية :

- (أ) اسم البنك المقترح ، ونوع النشاط المطلوب مزاويلته ، وهل سيقصر على العمليات بالعملة الحرة أو يمتد نشاطه الى العمليات بالنقد المحلى .
- (ب) رأس مال المشروع .
- (ج) أسماء البنوك الأجنبية التي ستساهم في المشروع ، ونسبة المساهمة

مع تقديم بيان عن كل منها طبقا لما ورد بالبند ٢/ب ، ج من هذه المادة .

- (د) أسماء الشركاء المحليين ، ونسبة مساهمة كل منهم .
- ٤ - بالنسبة للبنوك التي لا يسهم فيها أحد البنوك المصرية أو العالمية ، يتعين تقديم طلباتها مصحوبة بدراسة اقتصادية متكاملة على أن توضح تفصيلا ما يمكن للبنك تحقيقه من اضافة للاقتصاد القومي .
- كما يجب أن يتضمن الطلب بيان أسماء المؤسسين ، وحصة كل منهم .
- ٥ - تتولى الهيئة دراسة الطلبات المقدمة ، واستطلاع رأى البنك المركزى بشأنها ، ثم تعرض نتيجة الدراسة على مجلس ادارة الهيئة للبت فيها على ضوء مدى حاجة الاقتصاد القومي الى الخدمات المصرفية .
- ٦ - ويجوز للبنوك المصرية وفرع البنوك الأجنبية المرخص لها بمزاولة النشاط في مصر طلب امتداد نشاطها الى اى من المناطق الحرة العامة بتصريح من مجلس ادارة المنطقة الحرة .

**مادة ٦١ -** تقدم الطلبات الخاصة بشركات الاستثمار متضمنة البيانات التالية :

- (١) الشكل القانونى للمشروع .
- (٢) نشاط المشروع تفصيليا .
- (٣) رأس مال المشروع .
- (٤) أسماء المؤسسين وجنسياتهم وحصة كل منهم وخبراتهم السابقة .
- (٥) نسبة مساهمة رأس المال العربى أو الأجنبى الى رأس مال المشروع .
- (٦) أسماء الجهات التى يمكن الاستعلاء منها عن المؤسسين .

**مادة ٦٢ -** تقدم الطلبات الخاصة بإقامة شركات إعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملاء الحرة متضمنة البيانات التالية .  
الشكل القانونى - رأس المال - أسماء المؤسسين وجنسياتهم وحصة كل منهم .

وفى حالة مساهمة احدى الشركات التى تزاول نشاط التأمين يبين اسم الشركة ومركزها الرئيسى والبلاد التى تزاول فيها نشاطها ، وكذلك أهم العمليات التى تزاولها فى الخارج ، وعما اذا كانت متخصصة فى مجال معين من مجالات

التأمين ، مع تقديم آخر ميزانيتين معتمدتين لها مع تقريرهما السنوى . وبيان مختصر عن النشاط المزمع اقامته في مصر .

**مادة ٢٣ -** يتولى مجلس الادارة البت في الطلبات المقدمة للهيئة ، ويعتبر قرار المجلس نهائيا ، ويشمل القرار القواعد الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر الى الخارج طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون .

**مادة ٢٤ -** على المشروعات الموافقة عليها من الهيئة الالتزام بالشروط والاهداف الاساسية التى تضمنتها طلبات الاستثمار المقدمة منها والتى حصلت على الموافقة بناء عليها ، وفى حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الاهداف المحددة فى الموافقات يعرض الامر على مجلس الادارة .

**مادة ٢٥ -** يتعين على المستثمر ان يقدم للهيئة سنويا نسخة من الميزانية والحسابات الختامية مع تقرير مراقب الحسابات وصورة من التقرير السنوى عن نشاط المنشأة .

## الباب الرابع

فى التيسيرات النقدية المقررة للمشروعات  
المنتفعة بأحكام القانون

### الفصل الاول

#### فى تحويل الأرباح

**مادة ٢٦ -** تحدد الهيئة المبالغ القابلة للتحويل والتى تشمل صافى الربح أو الناتج عن رأس المال المستثمر والمسجل لديها وفقا للإجراءات الآتية :  
١ - يقدم المشروع طلبا للهيئة لتحديد هذه المبالغ مرفقا به المستندات التالية :

- (أ) صورة من ميزانية المشروع وحساب الأرباح والخسائر عن المدة التى تحققت خلالها الأرباح معتمدة من محاسب قانونى .
- (ب) شهادة من محاسب قانونى بأن المشروع قد قدم اقراره الضريبي

وسدد الالتزامات الضريبية وسائر الالتزامات الأخرى المستحقة للدولة .

٢ - يخطر المشروع والبنك بقيمة الأرباح القابلة للتحويل والتي تحددها الهيئة وفقا للقواعد المحاسبية المعترف بها .

٣ - يقوم المشروع بتحويل هذه الأرباح للخارج وفقا لأحكام البند (١) من المادة ٢٢ من القانون .

**مادة ٢٢ -** تصدر الهيئة الموافقة النقدية .اللازمة للبنوك متضمنة المبالغ القابلة للتحويل من صافي الأرباح ، وذلك بالنسبة للمشروعات الآتية :

(١) المشروعات السابق الموافقة على اعتبارها من المشروعات التي تحد من حاجة البلاد الى الاستيراد وفقا لأحكام البند (٢) من المادة ٢٢ من القانون .

(٢) مشروعات الاسكان التي تدفع أجرتها بالعملة المحلية في حدود نسبة ٨ ٪ سنويا من المال المستثمر ، وفي حدود ١٤ ٪ سنويا بالنسبة للمساكن المنشأة في مدن جديدة خارج الرقعة الزراعية ونطاق المدن .

وتتولى البنوك تحويل هذه المبالغ بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي .

## الفصل الثاني

### في فتح حسابات بالنقد الأجنبي

**مادة ٢٨ -** تخطر الهيئة البنك الذي يختاره الطالب من بين البنوك المعتمدة بموافقة مجلس الادارة على المشروع ، وبموجب هذا الاخطار يفتح البنك حسابا بالنقد الأجنبي باسم المشروع يسمى حساب « رأس مال » وحساب آخر أو أكثر تسمى « حسابات تشغيل » ، ويجرى عليها التعامل على النحو المبين في المادتين التاليتين :

**مادة ٢٩ -** يقيد في الجانب الدائن من حساب رأس المال ، المبالغ التالية :

(١) المبالغ الواردة بالنقد الأجنبي الحر بوصفها مال مستثمر للمشروع .

(٢) القروض بالنقد الأجنبي التي يحصل عليها المشروع لتمويل التكاليف الاستثمارية للمشروع .

ويقيد في الجانب المدين من هذا الحساب المبالغ التالية :



(١) المبالغ التي تمثل قيمة سلع استثمارية تستورد من الخارج باعتمادات تفتح من مصر بالخصم على هذا الحساب .

(٢) المبالغ التي تصرف في مصر لتمويل التكاليف الاستثمارية للمشروع .

(٣) المبالغ اللازمة لمواجهة المصاريف الجارية للمشروع كراس مال عامل .

**مادة ٢٠ -** يقيد في الجانب الدائن من حسابات التشغيل المبالغ التالية :

(١) أى أموال محولة من الخارج بالعملات الحرة ترد لحساب المشروع بصفة قروض قصيرة الأجل ، على أن يتم سدادها وقت الاستحقاق بالخصم على هذا الحساب .

(٢) حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة ، وحصيلة المبيعات بالنقد الأجنبي في الأسواق المحلية .

(٣) العملات الأجنبية التي يشتريها المشروع عن طريق البنوك المعتمدة من أصحاب الحسابات الحرة .

(٤) العملات الأجنبية التي يشتريها المشروع عن طريق البنوك المعتمدة من موارد السوق الموازية للنقد ، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة ، وفي حدود هذه الموافقة .

(٥) أية مبالغ تستحق لصاحب الحساب بصفة فوائد لحساب رأس المال أو التشغيل .

ويقيد في الجانب المدين من هذه الحسابات المبالغ التالية :

(١) المبالغ التي تمثل قيمة الواردات السلعية اللازمة لتشغيل المشروع ، وللاحتلال والتجديد من قطع غيار ومواد خام والمصرفيات غير المنظورة المستحقة على المشروع لاطراف مقيمة بالخارج .

(٢) الأقساط والفوائد المستحقة عن القروض السابق الحصول عليها بالنقد الأجنبي .

(٣) المبالغ التي يتم تحويلها للخارج ، والتي تمثل أرباح المشروع الموافق عليها من الهيئة .

(٤) المبالغ التي يتم بيعها للبنوك المعتمدة بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي .

(٥) المصرفيات اللازمة للمشروع .

## الباب الخامس

### فى اجراءات الاستيراد والتصدير

**مادة ٣٣ -** يسمح للمشروعات الموافق عليها من مجلس إدارة الهيئة ، باستيراد الأصول الرأسمالية والآلات والمعدات والتركيبات ووسائل النقل والمواد الخام ومستلزمات التشغيل المناسبة لطبيعة نشاطها ، وتستثنى من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد ومن العرض على لجان البت .

**مادة ٣٢ -** يتم استيراد المستلزمات السلعية والخامات اللازمة لتشغيل المشروع عن طريق حساب التشغيل المفتوح بالبنك ، ويتم الاستيراد بموجب استثمار نقدية يصدرها البنك بعد تقديم تصريح من الهيئة .

**مادة ٣١ -** للمشروعات دون ترخيص أن تصدر منتجاتها بالذات بغير حاجة لقيدها فى سجل المصدرين أو بالواسطة عن طريق المقيدين فى سجل المصدرين . ويقدم للبنك مع استثمار التصدير ( ت . ص ) اقرار من المشروع بأن السلعة التى تشملها الاستثمار المقدمة للاعتماد من البنك من انتاج هذا المشروع ، وترسل صورة من هذه الاقرار مع البيان السنوى المشار اليه فى المادة (١٤) من القانون .

## الباب السادس

### المشروعات المشتركة

**مادة ٣٤ -** يتعين تقديم عقود الشركات الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لمراجعتها من الناحيتين الموضوعية والقانونية ، وتعتمد العقود من نائب رئيس الهيئة أو من يفوضه .

**مادة ٣٥ -** يتعين التصديق على توقيعات الشركاء على عقد الشركة لدى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق أو فى احدى قنصليات مصر فى الخارج ، وأن

تقيد الشركة في السجل التجارى .

**مادة ٣٦ -** تؤدى جميع الشركات ايا كان شكلها القانونى بما فيها شركات الاموال عند تكوينها أو تأسيسها أو تعديلها رسماً شاملاً بواقع ربع في المائة من قيمة رأس مال المشروع ويحد أقصى مقداره الف جنيه مصرى أو ما يعادله من النقد الاجنبى بحسب الاحوال ، وذلك مقابل التصديق على توقيعات الشركاء ، مع اعفاء هذه العقود من رسوم الدمغة والتوثيق والشهر المقررة على تأسيس أو توثيق أو شهر هذه المشروعات وتشهر عقود الشركات ايا كان نوعها بدون رسوم ، وفيما عدا هذا الرسم تعفى جميع العقود المرتبطة بالمشروعات الموافقة عليها من الهيئة ، سواء اكانت فردية أو مشتركة أو فروع شركات اجنبية بما في ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاولة وغيرها من العقود من رسم الدمغة ورسوم التوثيق والتصديق والشهر . وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله وتصدر الهيئة شهادة بمدى ارتباط العقود المشار اليها بالمشروعات وتحديد تاريخ بدء تشغيل المشروع . ويسرى حكم هذه المادة على المشروعات القائمة في المناطق الحرة .

**مادة ٣٧ -** يصدر بتأسيس الشركات المساهمة سواء اكانت قاصرة على مؤسسيها أو متضمنة اكتتاب عام قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى<sup>(١)</sup> بعد تقديم المستندات الآتية :

- (١) تقديم عقود الشركة ونظامها مصدقا على توقيعات المؤسسين فيه .
- (٢) تقديم شهادة بايداع ربع رأس المال النقدى للشركة في أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى .
- (٣) تقديم تقرير الخبراء الذين عينتهم الهيئة لتقييم الحصص العينية أن وجدت .

١ - صدر قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٤ ( الوقائع المصرية العدد ١٢٤ في ١٩٨٤/٦/٧ ) بإصدار نموذج العقد الابتدائى والنظام الاساسى للشركات المساهمة وعقد تأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة التى تنشأ طبقا لاحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ( انظر ما سبق ص ٣٤٣ ) .

**مادة ٢٨ -** يتعين نشر عقد تأسيس الشركات المساهمة ونظامها الأساسى فى الوقائع المصرية على نفقة الشركة ، وتنشأ لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ النشر .

**مادة ٢٩ -** لا يجوز تخفيض أو زيادة رأس مال الشركات المشتركة الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة أو من يفوضه فى ذلك .  
ويصدر بزيادة أو تخفيض رأس مال الشركات المساهمة قرار من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ينشر فى الوقائع المصرية على نفقة الشركة .

**مادة ٤٠ -** لا يجوز زيادة رأس مال الشركات المساهمة الا بعد أداء رأس المال الاصلى بأكمله ، وبموافقة مجلس ادارة الهيئة ، ويتعين أداء ربع مقدار الزيادة النقدى وتقييم الزيادة اذا تمثلت فى شكل حصة عينية قبل صدور القرار الوزارى المرخص بالزيادة .

**مادة ٤١ -** ( معدلة بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٤ ) يتم تقييم الحصص العينية بمعرفة لجنة من خبراء تعيينهم الهيئة لهذا الغرض أو تعتمد تعيينهم ، ويعتمد التقييم من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو نائب رئيس الهيئة . فإذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة أو لإحدى الهيئات العامة أو شركات القطاع العام تعين أن يضم الى اللجنة ممثلين عن وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى ، وعلى الهيئة قبل اعتماد التقرير بأسبوعين على الاقل إرسال صورة منه للجهاز المركزى للمحاسبات لإبداء رايه فيه .

**مادة ٤٢ -** تؤدى المشروعات للهيئة مقابل تقييم الحصص العينية واحد فى الألف من قيمة الحصة بحد أدنى خمسمائة جنيه ، وحد أقصى ثلاثة آلاف جنيه ، وتضع الهيئة القواعد المقررة لتحديد أتعاب رئيس وأعضاء اللجان ، وتعتمد من مجلس ادارة الهيئة .

**مادة ٤٣ -** لا يجوز تداول أسهم الشركات الا بعد قيدها فى بورصة الأوراق المالية ، ويكون التداول عن طريق السماسرة ، ويتعين موافقة مجلس ادارة الهيئة بناء على طلب الشركة اذا كان التداول خلال السنتين الاوليين للشركة .

**مادة ٤٤ -** بالنسبة الى الحصة الواردة بالنقد الأجنبي أو الحصة العينية أو المعنوية السابق تقييمهما بالسعر الرسمي قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، يجوز باتفاق الشركاء الممثلين لثلاثة أرباع رأس مال المشروع أو بقرار من الجمعية العمومية غير العادية في الشركات المساهمة إعادة تقييم حصص الشركاء في المال المستثمر .

وفي هذه الحالة يكون للمشروع الحق في زيادة قيمة الحصص ، وإصدار أسهم مجانية بقيمة فروق إعادة التقييم ، وليس لها حق التصويت ، ويتم حساب تلك الفروق بحد أقصى يعادل قيمة الفرق بين السعر الذي تم التحويل على أساسه وأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي من السلطات النقدية في تاريخ التحويل <sup>(١)</sup> .

## الباب السابع

### التحكيم

**مادة ٤٥ -** مع مراعاة أحكام المادة (٨) من القانون تكون القواعد الواجبة التطبيق على موضوع أو إجراءات منازعات الاستثمار هي تلك التي تضمنها الاتفاق مع المستثمر ، فإذا لم يوجد اتفاق ، فتكون هي التي تضمنتها الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ، وبين دولة المستثمر ، فإذا لم توجد اتفاقيات في هذا الشأن ، فتكون طبقاً لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الأحوال التي تسرى عليها <sup>(١)</sup> .

---

١ - صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية العدد ٩٤ في ٢١ أبريل ١٩٨٥ ) ونص في مادته الأولى على أن ( في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه يعتبر أعلى سعر معلن للنقد الأجنبي هو السعر المعلن في مجمع البنوك المعتمدة مزيداً بالعلوثة التي تحددها اللجنة المنصوص عليها بالقرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ) .

١ - أنظر قرار وزير الخارجية الصادر في ١٩٧٢/٧/١ بنشر الاتفاقية الدولية الخاصة

## الباب الثامن

### في متابعة تنفيذ المشروعات

**مادة ٤٦ -** يتعين على المستثمرين اتخاذ اجراءات جدية لتنفيذ الموافقات الصادرة لهم من الهيئة في خلال ستة شهور من تاريخ اخطارهم بقرار مجلس ادارة الهيئة .

وفي حالة وجود اية ظروف تحول دون اتخاذ الاجراءات التنفيذية المشار اليها ، فعلى المستثمر التقدم للهيئة بطلب لمد المهلة المحددة ، ويعرض الأمر على مجلس ادارة الهيئة أو من يفوضه لمد المهلة للفترة التي يراها .

**مادة ٤٧ -** على المستثمرين اتخاذ اجراءات تأسيس المشروعات ، وإعداد العقود ، وتقديمها للهيئة لمراجعتها واعتمادها ، وعلى المستثمر أن يقدم للهيئة شهادة من صحيفة قيد الشركة في السجل التجارى والعقد المصدق عليه .

**مادة ٤٨ -** على المستثمر تمكين الهيئة من متابعة تنفيذ الموافقات الصادرة من مجلس ادارة الهيئة ، وفي سبيل ذلك يتعين اتخاذ الآتى :

(١) موافاة الهيئة بتقرير متابعة كل ستة شهور يتضمن بيانات بالاجراءات التي اتخذت لتنفيذ المشروع .

(٢) المركز المالى فى نهاية كل سنة مالية .

(٣) تمكين مندوبى الهيئة من زيارة مواقع المشروعات للوقوف على مراحل تنفيذها واطلاعهم على البيانات والمستندات التى تمكنهم من أداء هذه المهمة .

**مادة ٤٩ -** تتولى الهيئة اخطار مصلحة الضرائب ببيان المشروعات التى

---

بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الاخرى الموقع عليها  
في واشنطن بتاريخ ١١/٢/١٩٧٢ ( مايلى ص ٣٩٩ ) .

ووفق عليها ، وبدأت في اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشائها لإصدار البطاقة الضريبية الخاصة بها .

- مادة ٥٠** - يشترط للنظر في طلب الإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها توافر أحد الشروط التالية :
- (١) أن يقام المشروع بمنطقة نائية أو يساهم في تعمير تلك المناطق .
- (٢) أن يقدم المشروع وسائل إنتاج متطورة أو يساهم في تطوير ما هو قائم منها .
- (٣) أن يكون العائد على الاستثمار منخفضا بالمقارنة بالعدلات المتعارف عليها بالنظر لطبيعة النشاط .
- (٤) أن يكون نشاط المشروع في مجال استراتيجي أو حيوي .
- وعلى المشروع أن يقدم طلبا للهيئة مرفقا به الدراسة ، والمستندات التي تمكن الهيئة من التحقق من مدى توافر أحد الشروط السالفة الذكر لاستصدار قرار الإعفاء اللازم على النحو الموضح في المادة (١٦) من القانون ، ولا يمتد الإعفاء الجمركي لأى من المشروعات الى الاثاث وسيارات الركوب ( الليموزين - الاستيشن ) .

## القسم الثالث

### في المناطق الحرة

## الباب الأول

### في انشاء المناطق الحرة وشغلها

**مادة ٥١** - تتولى الهيئة اعداد الدراسات اللازمة لتقييم المواقع التي يتطلبها انشاء المناطق الحرة العامة ، وتعرض على مجلس الادارة تمهيدا لإصدار قرار بانشائها من مجلس الادارة بعد موافقة مجلس الوزراء .

**مادة ٥٢** - يتم الترخيص بأنشطة التخزين المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٣٥ من القانون داخل مستودعات عامة أو خاصة ، بشرط أن يراعى فيها

أصول التخزين السليم وتوافر الشروط الصحية واشتراطات الأمن .

ولا يجوز بغير ترخيص من ادارة المنطقة اجراء أى عمليات في المستودعات من شأنها تغيير حالة البضاعة أو عبواتها الا في حالات تلف العبوات الخارجية أو بقصد المحافظة على مشمولها .

يراعى في العمليات التى نص عليها في البند (٢) من المادة (٢٥) من القانون عدم اثبات بيانات على الاغلفة الجديدة تخالف طبيعة البضائع أو منشأها أو أية بيانات أخرى من شأنها تمتع هذه البضائع بميزات البلاد المصدرة لها .  
وتعتبر من أمثلة المجالات التى تقبل للاستفادة من مركز البلاد الجغرافى تطبيقا للبند (٣) من المادة ٣٥ من القانون النشاط المصرى ، ونشاط التأمين ، وإعادة التأمين ، ونشاط النقل ، والنقل البحرى والخدمات البحرية ، وخدمات البترول .

**مادة ٥٢ -** تقدم الطلبات الخاصة بمزاولة الانشطة المصرح بمزاومتها في المناطق الحرة إلى ادارة المنطقة الحرة العامة ، وذلك على النموذج الذى تعده الهيئة ، ويخطر الهيئة بالمشروعات الموافق عليها فور اقرارها ، وتعتبر نافذة اذا لم يعترض عليها وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الإخطار .

ولجلس ادارة المنطقة الغاء الموافقة اذا لم يتخذ المشروع خطوات تنفيذية جدية خلال ستة اشهر من تاريخ صدورها ، ويجوز لمجلس ادارة المنطقة لظروف يقدرها تجديد تلك الفترة للمدة التى يراها .

وعلى اصحاب المشروع التقدم الى ادارة المنطقة خلال شهر من تاريخ ابلاغهم بالموافقة لحجز المواقع والمساحات اللازمة لتنفيذ المشروع والتوقيع على عقود الايجار بعد سداد القيمة الايجارية المقررة .

**مادة ٥٤ -** تقدم الطلبات الخاصة بمشروعات المناطق الحرة الخاصة الى الهيئة وعلى اصحاب الشأن تقديم العقود المبدئية الدالة على تأجير أو تملك الاراضى أو المنشآت التى سيقام عليها المشروع خلال ستة أشهر من تاريخ الموافقة وذلك تمهيدا لمعاينتها واصدار قرار مجلس ادارة الهيئة باعتبارها منطقة حرة خاصة .



وتسقط الموافقة على المشروع بعد انقضاء هذه المدة الا اذا رأى المجلس لظروف يقدرها تجديد تلك الفترة للمدة التى يراها .

**مادة ٥٥ -** يصدر نائب رئيس الهيئة أو رئيس مجلس الإدارة المختص بحسب الأحوال ترخيص مزاولة النشاط ، ويتضمن الترخيص تحديدا مفصلا لأغراض المشروع ، والشكل القانونى ، ورأس المال ، وحدود الموقع ، ومدة سريان الترخيص ، ومقدار الضمان المالى الذى يؤديه المرخص له بما لا يقل عما يعادل ألف جنيه مصرى لمقابلة ما قد يستحق على هذه المنشآت من التزامات للجهات الحكومية .

## الباب الثانى

### فى اجراءات ادخال واخراج وتداول البضائع

#### الفصل الأول

##### احكام عامة

**مادة ٥٦ -** تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتعلقة بها الادوات والمهمات ووسائل النقل متى كانت ضرورية لخدمة اغراض تلك المنشآت وكانت داخلة ضمن اصولها الثابتة ، ولا يجوز للمنشآت المرخص بها التصرف فى تلك الادوات والمهمات والالات ، ووسائل النقل الا بعد استيفاء كافة الاجراءات اللازمة لذلك ، والحصول على موافقة الهيئة أو مجلس ادارة المنطقة بحسب الاحوال ، واداء الضرائب والرسوم الجمركية عليها .

**مادة ٥٧ -** تعتبر البضائع التى توافق ادارة المنطقة الحرة على ادخالها للمنطقة الحرة من حاصلات المنتجات والمواد المحلية فى حكم المصدرة الى خارج البلاد ، وتؤدى عنها لدى دخولها المنطقة الحرة ضريبة المصادر وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على البضائع المصدرة ، وذلك بعد استيفاء كافة اجراءات التصدير المعمول بها فى تاريخ تقديم البيان الجمركى عن هذه المصادرات ، كما تخضع للنظم والاجراءات النقدية المعمول بها ، ويتعين تقديم ما يثبت استيفاء هذه الاجراءات قبل التصريح بادخالها الى المنطقة ، وتبولى

مصلحة الجمارك تنفيذ حكم هذه المادة وفقا للقوانين السارية ، كما يشترط في جميع الأحوال الحصول على موافقة الهيئة أو ادارة المنطقة بحسب الأحوال في اجراء عملية التصدير الى داخل المنطقة الحرة .

## الفصل الثاني

### في اجراءات ادخال البضائع للمنطقة الحرة

**مادة ٥٨ -** البضائع الواردة برسم المشروعات المرخص باقامتها في المناطق الحرة تدرج بقوائم الشحن ، ويوضح ببوالص الشحن والفواتير أنها برسم المنطقة الحرة .

ولرئيس مجلس ادارة المنطقة أو من ينوبه التجاوز عن هذا الشرط اذا أثبت أن البضاعة واردة للمشروع المرخص له في المنطقة الحرة .

**مادة ٥٩ -** بضائع الترانزيت والبضائع الواردة برسم المناطق العامة أو الخاصة المقامة داخل الدوائر الجمركية يتبع في شأنها الاجراءات التالية :

١ - يقدم المسئول عن المنشأة الى ادارة المنطقة الحرة المستندات الآتية :

(أ) طلب التخزين .

(ب) إذن التسليم الملاحي .

٢ - يقدم طلب التخزين وإذن التسليم الملاحي بعد اعتمادهما من ادارة المنطقة الحرة الى الجمارك المختصة حيث تتم المراجعة على مستندات الشحن ، ثم يؤذن بنقلها الى المنطقة الحرة بمعرفة التوكيل الملاحي وتحت مسؤوليته .

٣ - تقوم ادارة المنطقة الحرة باجراء المعاينة بالجشنى ( العينة المختارة جزافا ) أو الكشف التفصيلي للبضاعة ، وتدوين بياناتها في اقرار الواردات طبقا للنموذج الذى تعده الهيئة ، وتسلم للمسئول عن المنشأة وتعتبر في عهدها ومسئولة عنها .

وتكون المعاينة بالجشنى اذا اقتضى الأمر ذلك بالنسبة للبضائع الترانزيت المحددة الوجهة .

**مادة ٦٠ -** البضائع الواردة برسم المناطق الحرة العامة ذات الموانى الخاصة بها يتبع في شأنها الاجراءات التالية :

(١) على ربانة السفن أو الطائرات أو من يمثلونهم ( التوكيلات الملاحية أو مكاتب شركات الطيران ) أن يقدموا الى ادارة المنطقة الحرة خلال الأربع والعشرين ساعة من وصول السفينة أو الطائرة قائمة الشحن الخاصة ببضائع المنطقة الحرة ، ويذكر بقائمة الشحن اسم السفينة أو الطائرة وجنسياتها وأنواع البضائع وعدد الطرود وعلاماتها وأرقامها واسم الشاحن واسم المرسل اليه والموانئ التي شحنت فيها وتوقع هذه القائمة من الربان .

ويكون ربانة السفن أو الطائرات أو من يمثلونهم مسئولين مسئولية كاملة عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضاعة المنفردة ( الصب ) الى حين استلام البضاعة بمعرفة القائمين على المشروعات المرخص بها في المنطقة .

ترفع المسئولية عن النقص في محتويات الطرود اذا كانت قد سلمت سليمة ، ويرجح معها حدوث النقص قبل الشحن .

(٢) على ادارة المنطقة اخطار أصحاب الشأن الوارد ذكرهم في قائمة الشحن بوصول الرسائل الخاصة بهم ، ويطلب منهم سحبها خلال ٤٨ ساعة من اماكن التفريغ ، وبعد انقضاء المدة المحددة ، فلادارة المنطقة نقلها الى الاماكن التي تحددها على نفقتهم .

(٣) يقدم المستثمر أو من ينوبه الى ادارة المنطقة الحرة اقرار الواردات واذن التسليم الملاحى والمستندات الخاصة بالرسالة حيث تتولى المنطقة الكشف على الرسالة لتصبح في عهدة المشروع .

**مادة ٦٩ -** الرسائل الواردة برسم المشروعات المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة العامة أو الخاصة داخل البلاد يتبع في شأنها الاجراءات التالية :  
١ - يقدم المستثمر أو من ينوبه لادارة المنطقة الحرة العامة المستندات التالية :

- (أ) الفواتير ويوالص الشحن وبيان العبوة الخالصة بالرسالة .
- (ب) شهادة الاجراءات الجمركية ترانزيت ( ١٢٠ ك . م ) موضحا بها بيانات الرسالة .

٢ - تقوم ادارة المنطقة الحرة باعتماد هذه المستندات واستخراج ترخيص الافراج ، ويعاد تسليم المستندات الى المستثمر للقيام بالاجراءات .

٣ - تقدم المستندات بعد اعتمادها الى الجمارك المختصة التي تقوم باجراء تحقيق الرسالة والمطابقة على الفواتير بطريق الجشنى ، اذا اقتضى الامر ذلك .

٤ - يستخرج عن الرسالة اذن افراج ترانزيت من اصل وصورة ، وتسلم الصورة الى مندوب المنشأة لتقديمها الى ادارة المنطقة التي تتولى اعادتها الى الجمارك بعد التأشير عليها بما يفيد وصول الرسالة .

٥ - تفرج الجمارك عن الرسائل الواردة يرسم المناطق الحرة بعد حزمها بالسلك وختمها بالرماس اذا اقتضى الامر ذلك ، ويتم نقل الرسالة تحت مسؤولية المستثمر عن العجز والفقد والتلف اثناء عملية النقل من الجمارك للمنطقة الحرة .

**مادة ٦٢ -** في جميع الاحوال التي ترد فيها رسائل من الخارج ويفرج عنها من الجمارك يرسم المناطق الحرة المختلفة يتم الكشف عن هذه الرسائل بمعرفة المسئول بالمناطق الحرة وبحضور مندوب صاحب المشروع أو من ينييه ويوقع الاثنان بنتيجة الكشف ، ويتولى القسم المختص اجراء مراجعة الكشف بطريق الجشنى والمطابقة على الفواتير ، وتسلم هذه الرسائل الى مندوب المشروع ، ويسدد الرسم المقرر عنها وفقا لما تنظمه هذه اللائحة ، وتصبح الرسالة في عهدة صاحب المشروع وتحت مسؤوليته ، ويحرر عنها اقرار واردات بمعرفة ادارة المنطقة .

**مادة ٦٣ -** تعفى من اجراءات الكشف والتحقيق بضائع الترانزيت الواردة يرسم اعادة تصديرها بعبواتها وبحالتها الاصلية ، ويجوز لادارة المنطقة الحرة بحسب الاحوال تحقيق بعض الطرود والمطابقة على المستندات .

**مادة ٦٤ -** تعامل البضائع المصدرة من داخل البلاد الى المناطق الحرة معاملة الرسائل المصدرة للخارج ، وتخضع للقواعد العادية الخاصة بالصادرات ، وتسدد قيمة الصادرات بالعملات الحرة عدا الاحوال التي توافق الهيئة على سداد قيمتها بالعملات المحلية ، ويتبع في شأنها الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٥٧) من هذه اللائحة .

### الفصل الثالث

#### في اجزاءات اخراج البضائع من المنطقة الحرة

**مادة ٦٥ -** الرسائل المصدرة من المنشآت المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة العامة والخاصة والمقامة داخل الدوائر الجمركية يتبع في شأنها الاجراءات التالية :

(١) تقوم ادارة المنطقة الحرة باستخراج تصريح بالافراج عن الرسالة من اصل وصورتين على النموذج الذى تعده الهيئة ، وطبقا للقواتير الخاصة بالرسالة ، وتدوين بيانات الرسالة في اقرار الصادرات .  
(٢) تكشف الرسالة أو تحقق حسب الاحوال ، وتطابق على المستندات التى تعتمد من ادارة المنطقة ، وتسلم للمستثمر أو من ينييه مع اصل تصريح الافراج وصورة منه ، وتسدد الرسوم وفقا لما تنظمه هذه اللائحة .

(٣) تقدم المستندات الى الجمرك المختص الذى يؤثر باتمام الشحن على صورة اذن الافراج لاعادتها الى المنطقة الحرة ، وترفق باقرار الصادرات ، وتسدد القيودات .

**مادة ٦٦ -** الرسائل المصدرة من المنشآت المرخص باقامتها من المناطق الحرة العامة ذات الموانئ الخاصة بها يتبع في شأنها الاجراءات التالية :

(١) تقوم ادارة المنطقة باستخراج تصريح الافراج على النموذج الذى تعده الهيئة طبقا للقواتير وبوالص شحن الرسالة ، وتدوين بياناتها في اقرار الصادرات طبقا للمستندات المذكورة .  
(٢) تكشف الرسالة أو تحقق حسب الاحوال ، وتطابق على المستندات التى تعتمد من ادارة المنطقة ، وتسلم للمستثمر أو من ينييه مع اصل تصريح الافراج ، وتسدد الرسوم وفقا لما تنظمه هذه اللائحة .  
(٣) يقدم تصريح الافراج وبوالص الشحن الى التوكيل الملاحي الذى يؤثر على اذن الافراج باتمام الشحن ، ويعاد الى المنطقة لارفاقه باقرار الصادرات وتسديد قيوداته .

**مادة ٦٧ -** الرسائل المصدرة من المنشآت المرخص باقامتها في المناطق العامة والخاصة داخل البلاد يتبع في شأنها الاجراءات التالية :

(١) تقدم فواتير ومستندات الرسالة الى ادارة المنطقة الحرة التى تقوم بتدوين بياناتها في اقرار الصادرات ، ويرفق بالمستندات شهادة اجراءات جمركية ( ترانزيت ) .

(٢) تقوم ادارة المنطقة باجراء كشف الرسالة أو تحقيقها حسب الأحوال ، ومطابقتها على المستندات المقدمة ، ويدون على شهادة الاجراءات بنتائج الكشف أو التحقيق ، وتعتمد المستندات من المنطقة ، ويستخرج عن الرسالة تصريح افراج ، وتسلم المستندات جميعها الى المستثمر أو من ينييه لتقديمها الى جمارك التصدير .

(٣) يقوم جمرك التصدير بادخال الرسالة الى الدائرة الجمركية ، ويمكن اجراء تحقيق بالجشنى عند الاقتضاء أو الاكتفاء بمراجعة عدد الطرود وحالتها الظاهرية .

(٤) يؤشر الجمرك المختص على تصريح الافراج بما يفيد عملية التصدير ، ويسلم الى المستثمر أو من ينييه ، الذى يقوم باعادته الى المنطقة لرافاقه باقرار الصادرات .

## الفصل الرابع

### تداول البضائع وتخزينها في المناطق الحرة

**مادة ٦٨ -** يجوز تداول البضائع والمنتجات من منشأة الى أخرى داخل المنطقة الحرة الواحدة أو منها إلى أخرى بموجب تصريح كتابى يصدر من ادارة المنطقة ، ويحذر عن المنتجات أو البضائع اذن صرف من المنشأة الأولى الى المنشأة الثانية وفقا للنماذج الخاصة والتي تعتمد من ادارة المنطقة .

**مادة ٦٩ -** المنشأة المرخص بها في المناطق الحرة مسئولة مسئولية كاملة عن كل نقص أو فقد أو تغيير في البضائع والمنتجات على أساس صنفها وعددها ووزنها عند التخزين ، وتعفى هذه المنشآت من المساءلة اذا كان النقص أو الفقد أو التغيير يرجع الى طبيعة الصنف أو كان ذلك نتيجة لقوة قاهرة أو حادث جبرى ، ويجوز لادارة المنطقة تقرير تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ،

فضلا عن الغرامات عن العجز أو الزيادة التي لا تقرها ادارة المنطقة في الحدود والقواعد التي يقرها مجلس ادارة الهيئة ، ولا يسرى حكم هذه المادة على ما يفقد نتيجة للعمليات الصناعية .

**مادة ٧٠ -** فيما عدا النباتات والمنتجات الزراعية الممنوعة ، وتلك المصابة بأنفات ضارة والواردة بقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، لا تخضع البضائع والمنتجات لاي قيد زمني من حيث مدة بقائها في المنطقة ، الا أنه استثناء من هذه القواعد يجوز لادارة المنطقة الحرة أن تأمر بإخراج بعض هذه البضائع والمنتجات وبيعها مع خصم الضرائب والرسوم الجمركية أو إتلافها ، وذلك في الأحوال الآتية :

- (أ) اذا ما قررت السلطات المختصة عدم صلاحية الأصناف للبقاء أو خطورتها على الصحة العامة .
- (ب) اذا تبين أن بقاءها من شأنه الإضرار بالرسائل الموجودة بالمنطقة .
- (جـ) اذا ما أوقف نشاط المنشأة لى سبب ، ولفترة لا تسمح ببقاء هذه البضائع والمنتجات في المنطقة .

فازا ما امتنعت المنشأة عن تنفيذ الأمر جاز لادارة المنطقة تنفيذه على نفقة المنشأة ، وبالكيفية المنصوص عليها في هذه المادة .

**مادة ٧١ -** لادارة المنطقة أن تصرح باتلاف البضائع والمنتجات المخزنة بناء على طلب المنشأة ، ويتبع في ذلك الاجراءات التالية :

- ( ١ ) يقدم طلب الاتلاف لادارة المنطقة موضحا به نوع البضائع والمنتجات وأوصافها وكمياتها وأوزانها وقيمتها وتاريخ ورودها مع إيضاح الاتلاف .

- (ب) يتم الاتلاف بموجب محضر رسمي ويحضر مندوبى الجهات المختصة ومندوب المنشأة ، وتخصم الكميات التي أتلفت من أرصدة المنشأة المسجلة في دفاترها .

- (جـ) يجوز عند الاقتضاء الاستعانة بخبرة فنية متخصصة للاشتراك في لجنة المعاينة والتحقق من صحة البيانات الواردة في طلب الاتلاف .

**مادة ٧٢ -** تخضع جميع المنشآت المرخص لها في المنطقة الحرة ، كما تخضع

عمليات التخزين لاجراءات الأمن المقررة الخاصة بالحريق ، كما تخضع عمليات تفريغ أو تداول أو نقل المواد الخطرة أو المتفجرة لنظام التصاريح الخاصة بنقل أو تداول هذه المواد .

**مادة ٧٣ -** تنسق ادارة المنطقة الحرة مع سلطات الأمن المختلفة الاجراءات التالية :

- (١) تنظيم الحراسة العامة الداخلية والخارجية في المناطق الحرة لمنع جرائم التهريب والسرقة .
- (٢) تدمير الاجهزة الخاصة باطفاء الحريق .
- (٣) اجراء التحريات الخاصة بالأفراد للعمل في داخل المناطق الحرة .
- (٤) وضع أنظمة الحراسة الخاصة بواسطة حراس خصوصيين مرخص لهم على نفقة المنشآت أو الوكالات الملاحية .

## الباب الثالث

النواحي التنظيمية والمالية ومقابل الخدمات والرسوم  
التي تخضع لها مشروعات المناطق الحرة

### الفصل الأول

#### النواحي التنظيمية

**مادة ٧٤ -** تلتزم المنشآت المرخص لها في المناطق الحرة بأن تقدم لادارة المنطقة الحرة العامة ملخص التنظيم المحاسبي الذي ستستخدمه المنشأة لمراجعتها واعتماده .

**مادة ٧٥ -** يتم تسجيل المجموعة الدفترية الأساسية التي يتطلبها التنظيم المحاسبي للمنشأة المعتمدة من الهيئة أو ادارة المنطقة لدى مكتب توثيق الشهر العقاري .

**مادة ٧٦ -** تتبع أسس التخزين الحديثة في تخزين السلع والمنتجات ، وتجري القيد الدفترية والمخزنية لمتابعة الارصدة أولاً بأول .



**مادة ٧٧ -** تخضع القيودات والسجلات المخزنية والحسابية وأذونات الاذخال والصرف والفواتير المقدمة عن الرسائل الواردة لاجراءات الفحص والتأكد من صحتها .

كما تخضع البضائع الواردة أو الصادرة لعمليات المعاينة والمطابقة على الفواتير الخاصة بها والتأكد من ادخال مفرداتها ضمن أرصدة المنشآت .

**مادة ٧٨ -** يشترط أن يتم القيد في الدفاتر الاساسية باللغة العربية ، ويجوز القيد فيها بأحدى اللغات الأجنبية بالإضافة الى اللغة العربية .

**مادة ٧٩ -** على المنشآت جرد السلع المخزنة بمخازنها ، وكذلك الخامات الصناعية مرة واحدة سنوياً على الأقل ، مع اخطار مندوب الهيئة قبل الجرد بأسبوعين ، وموافاته بصورة من الجرد ونتيجته ، كما يجوز للهيئة إجراء جرد مفاجيء لصنف أو مجموعة من الأصناف مرة واحدة خلال السنة أو إجراء جرد كلي كلما اقتضت الظروف ذلك .

**مادة ٨٠ -** على المنشآت التي تمارس نشاطها داخل المنطقة الحرة ان تخطر الهيئة بصورة من ميزانياتها وحساباتها الختامية معتمدة من محاسب مقيد بسجل المحاسبين والمراجعين القانونيين في خلال السنة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للمنشأة على الاكثر ، وللهيئة الحق في فحص ومراجعة بنود الميزانية والحسابات الختامية مع ادارة المنشأة .

## الفصل الثاني

### القواعد المالية

**مادة ٨١ -** تؤدي أقساط التأمين للبوالص المعقودة مع شركات التأمين المصرية أو شركات التأمين المشتركة العاملة في جمهورية مصر العربية بالعملة الحرة ، وذلك مقابل التزام هذه الشركات بإداء التعويضات المستحقة بنفس العملة .

**مادة ٨٢ -** تقدم للهيئة شهادة بتحديد نسبة المكونات المحلية الداخلة في صناعة السلع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي معتمدة من جهة

فنية وتقوم الهيئة بمراجعتها والتصديق عليها .  
ويجوز للهيئة الاسترشاد برأى أى من الجهات الفنية فى هذا الخصوص .

### الفصل الثالث

#### الخدمات والرسوم

**مادة ٨٣ -** تتحمل المشروعات المرخص بها فى المناطق الحرة بمقابل للخدمات الادارية والفنية وفقا للقواعد التى يحددها مجلس ادارة الهيئة .

**مادة ٨٤ -** يحسب الرسم المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون على قيمة البضائع الداخلة الى المنطقة الحرة بغرض التخزين لاعادة التصدير ، كما يحسب نفس الرسم على قيمة غير ذلك من بضائع خارجة لحساب المشروع ، وتعفى من هذا الرسم بضائع الترانزيت المحددة الوجهة ، ولا يسرى الرسم على المعدات والادوات والتجهيزات الرأسمالية اللازمة لاقامة المشروع .

**مادة ٨٥ -** لا يخضع للرسم المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون بضائع المنطقة الحرة التى يسمح بادخالها بصفة مؤقتة لاصلاحها او لاجراء عمليات تكميلية عليها ، كما لا يخضع لهذا الرسم السلع المحلية التى تدخل المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لنفس الغرض .

**مادة ٨٦ -** يحسب الرسم المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون على السلع الواردة من الخارج لمشروعات التخزين بالمناطق الحرة ، على اساس قيمة البضاعة تسليم ميناء الوصول ( سيف ) .  
اما البضائع المصرية المصدرة لهذه المشروعات فيحسب هذا الرسم على اساس قيمة السعر العادى للتصدير ( فوب ) .

**مادة ٨٧ -** فى حالة عدم تقديم مستندات الرسائل أو اذا كانت القيمة الموضحة بها لا تمثل القيمة الحقيقية ، فتقدر القيمة على اساس القيمة السوقية لهذه الرسائل .

**مادة ٨٨ -** يحسب الرسم المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون على المنتجات الصناعية أو السلع التى يتم تجميعها أو تركيبها أو تجهيزها أو تجديددها ، وكذلك البضائع التى يتم فرزها أو تنظيمها أو خلطها أو مزجها أو إعادة تعبئتها بالمنطقة الحرة على أساس قيمتها مساوية للسعر العادى للتصدير ( فوب ) .

**مادة ٨٩ -** يلتزم المرخص له بنشاط التخزين فى مستودع عام بأداء الرسم المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون عن البضائع التى تخزن بالمستودع العام ، ولا يخل أداء هذا الرسم بخضوع المستودع العام للرسم على القيمة المضافة .

كما يحدد وعاء الرسم السنوى المشار اليه فى الفقرة الاخيرة من المادة ٤٦ من القانون على أساس اجمالى القيمة المضافة السنوية التى يحققها المشروع .

**مادة ٩٠ -** تستحق الرسوم على قيمة الرسائل الواردة أو الصادرة بمجرد دخولها أو خروجها ، على أن تتم المحاسبة كل ثلاثة شهور ، وبالنسبة للمشروعات التى تخضع للرسم على القيمة المضافة يكون السداد فى موعد لا يتجاوز الستة أشهر التالية لانتهاى السنة المالية للمشروع ، وفى جميع الأحوال تسدد هذه الرسوم بالنقد الحر المقبول لدى البنوك المصرية .

## الباب الرابع

### القواعد النقدية

#### الفصل الأول

##### احكام عامة

**مادة ٩١ -** تتم المعاملات المتعلقة بمزاولة النشاط فى المناطق الحرة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المرخص لهم فى مزاولة هذا النشاط فى أى من المناطق الحرة بين بعضهم البعض ، وكذا المعاملات بينهم وبين عملائهم فى الداخل والخارج بالعملة الأجنبية .

وتطبق على المعاملات التى تتم بين أشخاص فى داخل البلاد وبين عملائهم فى المناطق الحرة جميع قواعد تنظيم عمليات النقد الأجنبى المقررة فى مصر على المعاملات مع الخارج .

**مادة ٩٢ -** لا يجوز للمرخص لهم فى مزاولة النشاط فى المناطق الحرة تسوية معاملاتهم بالنقد المصرى الا فى الحدود التى تسمح بها تعليمات الرقابة على النقد .

**مادة ٩٣ -** يجوز لمن يحصل على ترخيص دخول الى المناطق الحرة العامة المتصلة بموانئ بحرية أو جوية أو منافذ برية أن يحمل معه دوين تصريح نقدا مصريا أو أجنبيا عند الدخول أو الخروج فى الحدود التى تسمح بها تعليمات الرقابة على النقد للمسافرين الى الخارج أو القادمين الى البلاد .

ويفوض نائب رئيس الهيئة فى اصدار تصاريح خاصة لادخال أو اخراج مبالغ تزيد على هذه الحدود بناء على طلب المرخص لهم فى الحالات التى تتطلب ذلك .

كما يتولى مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة وضع القواعد المنظمة للتعامل بالنقد المصرى فى المنشآت المرخص لها بتقديم خدمات خاصة بالعاملين داخل هذه المناطق .

**مادة ٩٤ -** يحظر الدخول الى المناطق الحرة أو الخروج منها بقراطيس مالية أو وسائل دفع سواء كانت مقومة بنقد مصرى أو أجنبى ، ويفوض نائب رئيس الهيئة فى اصدار التصاريح فى الحالات التى تستدعى ذلك .

## الفصل الثانى

### فى أموال مشروعات المنطقة الحرة

**مادة ٩٥ -** ترد الأموال المستثمرة فى المشروعات التى يرخص باقامتها فى المناطق الحرة على وجه من الوجوه الآتية :

(١) تحويلات مصرفية من الخارج بإحدى العملات عن طريق أحد البنوك المعتمدة فى مصر أو بالخصم على حسابات بالنقد الأجنبى محتفظ بها

لدى هذه البنوك ، وذلك لمقابلة ما يحتاجه المشروع من آلات ومعدات وخامات ومواد وسلع من داخل البلاد ، وكذا ما يغطى المصروفات غير المنظورة والتي يحتاجها المشروع في طور الانشاء .

(٢) الآلات والمعدات والخامات والمواد والسلع المستوردة من الخارج لأغراض اقامة وتشغيل المشروعات المرخص بها .

### الفصل الثالث

#### الحسابات التي تحتفظ بها المنشآت في المناطق الحرة

**مادة ٩٦** - تلتزم المنشآت المرخص لها بمزاولة النشاط في المناطق الحرة بالاحتفاظ لدى أحد البنوك المعتمدة في جمهورية مصر العربية بحساب خاص بالعملة الأجنبية يعرف بحساب التشغيل ، وذلك بغية الدفع منه لسداد كافة المدفوعات المحلية المتعلقة بنشاط المرخص لهم في المناطق الحرة .

وتحدد الهيئة الحد الأدنى لرصيد هذا الحساب بما لا يقل عن مصروفات التشغيل لمدة شهر ، وعلى البنك الذي يحتفظ بهذا الحساب ان يحصل على تعهد من صاحب المشروع بعدم تجاوز مسحوباته هذا الحد الا بموافقة الهيئة .

**مادة ٩٧** - يجوز للمشروع بموافقة الهيئة فتح حساب تشغيل بالنقد المحلي لايداع حصيلة ايراد المشروع بهذه العملة في الحدود التي تقررها الهيئة ، وتستخدم هذه الحصيلة لمقابلة مصاريف التشغيل في مصر ، وذلك بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي باستثناء تلك التي تقضى تعليمات الرقابة على النقد بسدادها بالسعر الرسمي .

وتلتزم البنوك التي تحتفظ بهذه الحسابات بجميع التعليمات التي تصدر لها من الهيئة في هذا الشأن .

**مادة ٩٨** - تلتزم المنشأة المرخص لها بمزاولة النشاط في المناطق الحرة بأن تقدم الى الهيئة كل ستة شهور على النموذج المعد لذلك بياناً بالمصروفات المحلية للمنشأة خلال الفترة المذكورة ، على أن يرفق بالبيانات كشف من البنك المحلي المحتفظ لديه بحساب التشغيل لهذه المنشآت يوضح حركة هذا الحساب خلال نفس الفترة . كما تلتزم المنشآت التي يصرح لها بفتح حساب النقد المحلي

بتقديم هذه البيانات عن حركة هذا الحساب .

**مادة ٩٩ -** مع عدم الاخلال بالشروط الواردة في المادة ٣٧ من القانون تباع داخل البلاد بالعملة المحلية ، المخلفات والعبوات العادية والاعوية الفارغة ونتائج تجارب التشغيل والمنتجات غير الصالحة للتصدير أو العوارية المتخلفة من عمليات التصنيع ، وفي هذه الحالة تضاف حصيلة البيع الى حساب التشغيل المصرفي بالنقد المحلي ، وتستخدم في المصروفات المحلية للمشروع .

## الباب الخامس

### الفصل الأول

**نظام العاملين بالمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة**

**مادة ٩٠ -** تسرى على العاملين بالمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة أحكام قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة ، وذلك دون الاخلال بما تقرره النظم الخاصة بهذه المنشآت من مزايا أفضل للعاملين بها .

**مادة ٩١ -** تحدد الهيئة في تراخيص الاشغال الحد الأدنى لنسبة العاملين المصريين بحسب ظروف كل منشأة وطبيعة العمل بها ، على ألا تقل هذه النسبة عن ٧٥ ٪ من عدد العاملين بها ، وعلى ألا يقل مجموع أجورهم عن ٦٥ ٪ من مجموع أجور العاملين بالمنشأة في مصر ، وذلك عند استكمال التنفيذ وبدء التشغيل .

**مادة ٩٢ -** يلتزم أصحاب المنشآت المقامة بالمناطق الحرة بسداد أجور ومرتبات ومكافآت العاملين بها بالعملات الحرة ، على ألا يقل أجر العامل عما يعادل مائة وخمسون قرشا في اليوم الواحد .  
وبالنسبة للمنشآت المرخص لها بفتح حسابات بالنقد المصري ، فيجوز لها صرف الأجور والمرتبات والمكافآت بالعملات المصرية مقومة على أساس أعلى سعر صرف معلن من البنك المعتمدة .  
وللمنشآت صرف الاجر المناسب للعمال أثناء فترة التدريب على ألا تزيد عن ستة أشهر .

**مادة ١٠٣-** تلتزم المنشآت المقامة في المناطق الحرة بتدريب العمال المصريين على نفقتها في مراكز التدريب التابعة للدولة ما لم تقم هذه المنشآت بأعداد وتنفيذ برامج تدريب أكثر تخصصا لهؤلاء العاملين ، ويتم الاتفاق على خطط التدريب وبرامجه مع الهيئة التي تتولى مراقبة ومتابعة تنفيذها .

**مادة ١٠٤-** تكون الاجازة لمدة واحد وعشرون يوما ( ٢١ ) بأجر كامل لمن أمضى في الخدمة سنة كاملة تزداد الى شهر متى أمضى العامل في الخدمة عشر سنوات متصلة أو بلغ سن الخمسين .

**مادة ١٠٥-** يجوز للمنشأة تجزئة الاجازة الاعتيادية المستحقة للعامل فيما زاد على ستة أيام متصلة في السنة دون أن يكون لها حق تقصير الاجازة أو تأجيلها أو قطعها الا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل ، وفي هذه الحالة يجوز ضم مدد الاجازات السنوية إلى بعضها بشرط ألا تزيد بأية حال على ثلاثة أشهر .

وتلتزم المنشأة باعطاء كل عامل يوما كاملا على الأقل للراحة الأسبوعية بأجر كامل .

**مادة ١٠٦-** يكون للعامل الذي يثبت مرضه بناء على قرار من الجهة الطبية المختصة الحق في اجازة مرضية بأجر كامل عن الثلاثين يوما الأولى تنخفض الى ٧٠ ٪ عما زاد على ذلك ، ويحد أقصى ١٢٠ يوما في السنة الواحدة .  
وللعامل - في حالة المرض - أن يستفيد بمتجمد أجازاته السنوية بجانب ما يستحق من أجازات مرضية .

**مادة ١٠٧-** يكون للعامل الحق في اجازة بأجر كامل في أيام العطلات والاعياد والمناسبات الرسمية ، وذلك في حدود إحدى عشر يوما في السنة ، ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف اذا اقتضت ضرورة العمل ذلك أو منحه أياما أخرى عوضا عنها ، ويمنع العامل أجرا مضاعفا كذلك اذا تم تشغيله في يوم الراحة الأسبوعي .

**مادة ١٠٨-** مع مراعاة الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية المنصوص

عليها في اليند (٣) من المادة ٥٥ من القانون ، لا يجوز أن تزيد ساعات العمل عن ثمان ساعات يوميا لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة .

وفي حالة تشغيل العامل ساعات تزيد عن الحدود القصوى المقررة تعتبر الساعات الزائدة ساعات عمل اضافية ، ويستحق عنها العامل أجرا اضافيا يوازي ٥٠ ٪ من أجر العامل عن الساعة نهارا ، ١٠٠ ٪ من أجره عن الساعة ليلا ، وتحسب الفترة الليلية ابتداء من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة السادسة صباحا .

**مادة ١٠٩ -** على صاحب العمل أن يعد لاثنتين باللغة العربية أو بإحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية احدهما لتنظيم العمل والآخرى للجزاءات ونظم تأديب العاملين ، ويشترط لنفاذ احكامهما وما يطرا عليهما من تعديل إيداع نسخة من كل منهما ومن أى تعديل عليهما لدى إدارة المنطقة الحرة المختصة ، كما يتعين نشرهما في مكان ظاهر بمحل العمل .

وتصدر الهيئة نموذجاً للائحة جزاءات ونظم تأديب العاملين يسترشد به اصحاب الأعمال في اعداد لوائحهم .

**مادة ١١٠ -** يجوز لصاحب العمل وللعامل - في العقود غير محدودة المدة - فسخ عقد العمل في أى وقت بشرط أن يسبق الفسخ انذارا كتابيا من صاحب العمل أو العامل قبل ترك العمل بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما بالنسبة لعمال اليومية ، وشهر بالنسبة لعمال الشهرية .

ويشترط في الانذار أن يحرر من صورتين ، أحدهما للطرف الآخر ، والآخرى لإدارة المنطقة ، على أن يتم إرسالها بالبريد المسجل مع علم الوصول . ولا يجوز لصاحب العمل استعمال حق الفسخ الممنوح عنه خلال مدة المرض المشار إليها في المادة ( ١٠٦ ) من هذه اللائحة .

ويكون لرب العمل فسخ العقد بدون إنذار أو تنبيه وبغير مكافأة أو تعويض في الأحوال المنصوص عليها في المادة ( ٧٦ ) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، المشار اليه .



كما يجوز للعامل ترك العمل قبل نهاية العقد ويدون سبق اعلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٧ من قانون العمل المشار اليه .

**مادة ١١١ -** اذا قام صاحب العمل بفصل العامل في العقد المحدد المدة لغير الأسباب الواردة في لائحة الجزاءات وتأديب العاملين استحق العامل التعويض المناسب .

### الفصل الثاني

#### في ترخيص مزاولة العمل بالمناطق الحرة

**مادة ١١٢ -** تتولى الهيئة تيسير منح تراخيص مزاولة العمل للعاملين المصريين في المنشآت المرخص لها بالاشتغال في المناطق الحرة .

وتقدم الطلبات في هذا الشأن من أصحاب الأعمال أو ممثليهم على النموذج المعد لذلك ويرفق بالطلب المستندات التالية :

- (١) صحيفة الحالة الجنائية .
- (٢) شهادة المعاملة العسكرية .
- (٣) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها أو صورة معتمدة من البطاقة الشخصية أو العائلية .
- (٤) نسخة من عقد العمل .

**مادة ١١٣ -** مع مراعاة أحكام القوانين المنظمة لاقامة الأجانب بالبلاد تتولى الهيئة بالاتفاق مع الجهات المعنية اصدار تراخيص مزاولة العمل بالمناطق الحرة للعاملين الأجانب بناء على طلب أصحاب الأعمال أو ممثليهم ، وعلى النموذج المعد لذلك بشرط ارفاق نسخة من عقد العمل باحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية ، وتقديم جواز السفر أو بطاقة الاقامة للاطلاع .

**مادة ١١٤ -** يجب أن تحرر عقود العمل التي تبرم بين أصحاب الأعمال بالمناطق الحرة وبين العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية من ثلاث نسخ باللغة العربية ، لكل من الطرفين نسخة ، وتودع النسخة الثالثة لدى ادارة المنطقة الحرة .

ويجب أن يشتمل العقد على البيانات التالية :

- ( أ ) نوع العمل .
- ( ب ) مدة العقد .
- ( جـ ) الأجر المتفق عليه .
- ( د ) المزايا الاضائية عن الشروط المحددة بهذه اللائحة .

وفي الأحوال التى يزيد فيها عدد العاملين بالمشروع عن مائة عامل ، يجوز لإدارة المنطقة أن تقبل نموذج معتمد من المشروع للعقود النمطية المستخدمة يرفق به بيان بأسماء العاملين وأجورهم المتفق عليها ومدة العقد وأى مزايا اضافية عن المزايا المحددة بهذه اللائحة مع الالتزام بإخطار الهيئة أو إدارة المنطقة بأى تعديلات تطرأ على هذه البيانات .

**مادة ١١٥ -** على المنشآت المرخص لها فى العمل بأحدى المناطق الحرة أن تتخذ إجراءات الأمن الصناعى المقررة ، كما يتعين عليها توفير وسائل الإنقاذ والإطفاء والاسعافات الأولية ، وموافاة الهيئة ببيان الاجراءات التى تتخذ فى هذا الشأن .

### الفصل الثالث

#### فى تصاريح دخول المناطق الحرة والسكن فيها

**مادة ١١٦ -** لكل من صدر له ترخيص « مزاوله نشاط » بأحدى المناطق الحرة أن يتقدم الى الهيئة أو الى إدارة المنطقة بطلب تصريح خاص بدخول المنطقة الحرة على النموذج المعد لذلك ، ويرفق بالطلب ثلاث صور حديثة موقع عليها من طالب التصريح ، ويجب أن يشتمل التصريح على البيانات الآتية :

- (أ) اسم المصرح له .
- (ب) وظيفته أو عمله .
- (جـ) الجهة التى يعمل بها داخل المنطقة الحرة .
- (د) محل إقامته .
- (هـ) جنسيته .
- (و) مدة سريان التصريح .
- لدى تقديم طلباتهم عن طريق أصحاب الأعمال .

**مادة ١١٧ -** تصدر الهيئة أو إدارة المنطقة الحرة العامة التصاريح الخاصة بأصحاب الأعمال أو ممثليهم فور قبول الطلبات المقدمة منهم ، وتحدد مدة التصريح بالمدة الثابتة بترخيص مزاولة النشاط الصادر من الهيئة أو المنطقة ، كما تصدر الهيئة أو إدارة المنطقة التصاريح الخاصة بالعاملين في المنشآت المرخص لها في مزاولة النشاط بالمنطقة لدى تقديم طلباتهم عن طريق أصحاب الأعمال .

وتصدر الهيئة أو إدارة المنطقة أيضا تصاريح دخول المنطقة الحرة للعاملين بالهيئة ، ولها كذلك اصدار تصاريح مؤقتة في الاحوال التي تراها .

**مادة ١١٨ -** تصدر تصاريح السكن بالمنطقة الحرة من رئيس مجلس إدارة المنطقة ، ويكون استعمال هذه التصاريح مقصورا على العاملين بالمنطقة الحرة دون عائلاتهم ، ويشترط أن تستوجب طبيعة عملهم بقائهم بالمنطقة الحرة في غير اوقات العمل مع تخصيص أماكن محددة لاقامتهم ، وبالفسيحة للمناطق الحرة الخاصة يكون التصريح من نائب رئيس الهيئة أو من يفوضه .

**مادة ١١٩ -** يجوز الغاء تضريح العمل أو الدخول أو السكن في الحالات الآتية :

- (١) الحكم على المصرح له في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الامانة .
- (٢) مخالفة المصرح له لاحكام القانون أو اللوائح أو التعليمات التي تصدرها الهيئة .
- (٣) تعدى المصرح له على أحد رجال السلطة العامة أو مأمورى الضبط القضائى أو مقاومته لهم أو عرقلة مهام العاملين بالهيئة .
- (٤) ارتكاب المصرح له جريمة تهريب أو سرقة .
- (٥) اذا انتهت خدمة المصرح له لدى المنشأة التي يعمل بها او اذا انتهت أو وقف النشاط المرخص له في مزاويلته في المنطقة الحرة .

#### الفصل الرابع

#### الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية

**مادة ١٢٠ -** تسرى احكام هذا الفصل على جميع العاملين بالمنشآت المقامة بالمناطق الحرة ، كما يخضعون لنظام التأمين الصحى السائد في الجهات التى

يتقرر تطبيقه فيها .

**مادة ١٢١ -** تشمل الرعاية الطبية للعاملين غير المنتفعين بنظام التأمين الصحى :

- (١) توقيع الكشف الطبى اللازم وما يستتبعه من تحاليل وفحوص وأشعة .
- (٢) توفير العلاج العادى والفحص لدى الأخصائيين وتدبير الادوية اللازمة والعلاج بالأشعة وإجراء العمليات الجراحية .
- وتتحمل المنشآت نفقات الرعاية الطبية للعاملين بها .

**مادة ١٢٢ -** على صاحب العمل أن يعد لكل عامل ملفا طبيا يوضح به :

- (١) نتيجة الكشف الطبى الموقع على « العامل » عند الالتحاق بالعمل .
- (٢) نتيجة الكشف الطبى والعلاج المقرر له كلما تقدم للفحص الطبى .
- (٣) صور الأشعة ونتائج التحاليل الطبية التى أجريت للفحص والعلاج .
- (٤) نتيجة الفحص للتأكد من الخلو من الطفيليات والأمراض الصدرية والسرية .

(٥) المادة التى ينقطع فيها العامل عن العمل بسبب المرض العادى أو المرض المهنى أو حوادث وإصابات العمل .

**مادة ١٢٣ -** على صاحب العمل الذى يستخدم مائة عامل فأكثر أن يرسل الى رئاسة المنطقة الحرة المختصة مرة كل ثلاثة أشهر كشفا من صورتين بالبيانات المتعلقة بعدد العمال الذين عولجوا على نفقة صاحب العمل وأيام الغياب التى انقطعوا خلالها عن العمل بسبب المرض ، وكذلك عدد الحالات المرضية المهنية وأيام الغياب بسببها ، وعدد الإصابات وأيام الغياب بسببها .

**مادة ١٢٤ -** يكون لمفتش الهيئة الحق فى أخذ عينة أو عينات من المواد المستعملة أو المتداولة فى العمليات الصناعية وغيرها الخاضعة للتفتيش مما يحتمل أن يكون لها أثر ضار على صحة العمال أو سلامتهم بغرض تحليلها لمعرفة مدى هذا الأثر .

وللأطباء المفتشين بناء على طلب الهيئة أن يقوموا بتوقيع الكشف الطبى على العاملين بالمنشآت وإجراء البحوث الطبية اللازمة وغيرها للتأكد من ملائمة

ظروف العمل ومدى تأثيرها على المستوى الصحى والوقتى .

**مادة ١٢٥ -** على صاحب العمل أن ينظم خدمات اجتماعية للعمال حسب ظروف المنشأة ، ولا سيما فى مجالات الإسكان وتوفير المرافق. واعداد زى خاص موحد مميز لعمال المنشأة .

### الفصل الخامس

#### فى الترخيص بمزاولة المهن والحرف بالمنطقة الحرة

**مادة ١٢٦ -** على من يرغب فى مزاولة أى مهنة أو حرفة يرخص بها فى المنطقة الحرة أن يقدم الى ادارة المنطقة طلبا بذلك مرفقا به المستندات الآتية :

- (١) صحيفة الحالة الجنائية .
- (٢) مستخرج رسمى من البطاقة الشخصية أو العائلية .
- (٣) صورة السجل التجارى للعمل الذى كان يزاوله .

**مادة ١٢٧ -** يصدر رئيس مجلس ادارة المنطقة أو من ينوبه ترخيصا بمزاولة المهنة أو الحرفة .

**مادة ١٢٨ -** على حائز الترخيص أن يقدم للهيئة رقم السجل التجارى وبطاقة ضريبية بالنشاط الجديد فى المنطقة الحرة ، وذلك خلال شهرين من تاريخ صدور الترخيص ، ويصبح الترخيص لاغيا اذا لم يقدم المستندين المذكورين .

**مادة ١٢٩ -** لا يجوز لصاحب المهنة أو الحرفة المرخص له من ادارة المنطقة الحاق أى شخص للعمل لديه الا بعد تقديم صحيفة الحالة الجنائية ومستخرج رسمى من البطاقة الشخصية أو العائلية ليصدر له ترخيص من ادارة المنطقة بالعمل لديه .

**مادة ١٣٠ -** يسمح لمن صدر له ترخيص أن يزاول نشاطه بعد استيفاء المستندات المبينة فى المادة. السابقة .

**مادة ١٣١ -** يؤدى صاحب الشأن مقابلا سنويا يعادل ١٥ ٪ من القيمة الاجارية السنوية للمكان الذى يستأجره أو ٢٥ ٪ من القيمة الاجارية

الستوية للأرض التي يستأجرها ويقيم عليها منشآت على نفقته بشرط ألا يجاوز جملة المقابل الذي يؤديه سنويا خمسمائة جنيه ، ويسدد هذا المقابل على دفعات متساوية شهريا .

**مادة ١٢٢ -** لا يجوز لأصحاب المهن والحرف أو محلات الأطعمة والمشروبات استخدام أدوات ومواد استهلاكية غير خالصة الضريبة الجمركية .

## الباب الخامس

### في التصفية والمخالفات

#### الفصل الأول

##### التصفية

**مادة ١٢٣ -** تلتزم المشروعات المرخص لها في المناطق الحرة عند الرغبة في تصفية نشاطها بالإعلان عن ذلك وفقا للطريقة التي تحددها الهيئة ، وذلك قبل البدء في أعمال التصفية ثلاثة أشهر على الأقل ، وعليها أن تتقدم للهيئة بما يثبت وفائها بالالتزامات المحلية المستحقة عليها قبل التصريح لها بتصفية موجوداتها (١) .

---

١ - صدر قرار وزير المالية رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية العدد ٤٦ في ٢٣ / ٢ / ١٩٨٦ ) ونص في مادته الأولى على أن « تلتزم كل من مصلحة الجمارك والضرائب العامة والضرائب على الاستهلاك عند إخطارها بتمام عملية الجرد للمشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة التي يتم تصفيتها ، بأن تحدد قيمة الضرائب المستحقة على هذه المشروعات خلال مدة خمسة وأربعين يوما اعتبارا من تاريخ إخطارها حتى يمكن للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة متابعة هذه المشروعات في الوفاء بتلك المستحقات قبل رد خطابات الضمان والسماح للمشروع بالتصرف في أمواله » .

## الفصل الثامن

### المخالفات

**مادة ١٢٤ -** يعتبر أصحاب البضائع أو أصحاب المنشآت مسئولين عن أعمال مستخدميه وعمالهم مسئولية المتبوع عن تابعه ، وذلك بالنسبة لممارسة أنشطتهم في المنطقة ، ويسألون كذلك عن أفعال مستخدميه وعمالهم المتعلقة بإعداد البيانات والسجلات وإدارة المخازن والمصانع ومداولة البضائع وإدخالها وأخراجها من المناطق الحرة .

**مادة ١٢٥ -** يسرى حكم الفقرة الثانية من المادة (٥٧) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على المخالفات الآتية بوجه خاص :

- (١) عدم تقديم قائمة الشحن أو عدم وجودها أو تعددها أو التأخير في تقديمها عن المواعيد المنصوص عليها في هذه اللائحة .
- (٢) عدم تقديم أى مستند منصوص عليه في هذه اللائحة .
- (٣) أغفال أحد البيانات الواجب إدراجها في قائمة الشحن أو طلبات التخزين أو السحب أو سجلات التخزين .
- (٤) شحن البضائع أو تفريغها أو نقلها من وسيلة الى أخرى أيا كان نوعها دون ترخيص من الهيئة ودون حضور ممثليها .
- (٥) تخزين البضائع أو تشوينها في غير الأماكن المخصصة لذلك .
- (٦) عدم تمكين موظفى الهيئة من القيام بواجباتهم وممارسة حقهم في التفتيش والمراجعة وطلب المستندات أو السجلات .
- (٧) إخلال مندوبى المنشآت والعاملين بها بالانظمة والتعليمات التى تحدد واجباتهم .
- (٨) عدم اتباع قواعد التخزين السليمة أو عدم أمساك القيودات اللازمة لذلك .
- (٩) عدم المحافظة على الاختتام الموضوعة على الطرود أو وسائل النقل ولولم يؤد ذلك الى نقص أو تغيير في البضائع .
- (١٠) حيازة البضائع أو نقلها داخل المناطق الحرة على خلاف الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

ويكون للهيئة فى جميع هذه الأحوال الحق فى إزالة أسباب المخالفة إذا كان ذلك ممكنا على نفقة المخالفين .

**مادة ١٣٦ -** فى حالات شغل مساحات المنطقة الحرة دون ترخيص سابق يلزم المخالف بأداء مقابل اشغال مضاعف ، فضلا عن العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٥٧ من القانون ، وفى جميع الأحوال ، يجوز للهيئة الاستيلاء على المنشآت القائمة باعتبارها مستحقة الإزالة وإزالتها على نفقة المخالف مع إلزامه بالتعويض عن كافة الأضرار الناتجة عن المخالفة .

**مادة ١٣٧ -** يكون للهيئة الحق فى حجز البضائع المخزنة التى يستحق عنها مقابل تخزين أو مقابل خدمات حتى تسدد قيمة المتأخر ، وإذا استطاع عدم سداد المبالغ المستحقة لمدة سنة أو المدة التى تسمح بها حالة البضائع أيهما أقل يكون للهيئة الحق فى بيع البضائع بالمزاد العلنى .

**مادة ١٣٨ -** تقوم الهيئة بمطالبة المنشآت التى تمارس نشاطها داخل المنطقة الحرة بقيمة الغرامات المنصوص عنها المستحقة طبقا لأحكام القانون ، ولها أن تخصص قيمة الغرامات المشار إليها من الكفالات أو خطابات الضمان المودعة لدى الهيئة والمحددة فى تراخيص الشغل .



## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩١ لسنة ١٩٧٦

بتمنودج العقد الابتدائى والنظام الاساسى للشركات المساهمة  
اللى تنشأ فى المناطق الحرة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣  
لسنة ١٩٧٤<sup>(١)</sup>

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون التجارة؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى  
والأجنبى والمناطق الحرة؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى  
الأجنبى والمناطق الحرة؛

وعلى ما اقترحه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى  
والمناطق الحرة؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ،  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة؛

قرر:

**مادة ١-** يكون العقد الابتدائى والنظام الاساسى للشركات المساهمة التى  
تنشأ فى المناطق الحرة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه  
وفقا للنموذج الملحق بهذا القرار .

**مادة ٢-** ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية؛

صدر برباسة مجلس الوزراء فى ٢١ المحرم سنة ١٣٩٦ ( ٢٢ يناير سنة ١٩٧٦ )

---

١ - الجريدة الرسمية فى ٢٤ يناير سنة ١٩٧٦ العدد ٤ «مكرر» .

## مشروع

نموذج العقد الابتدائى للشركات المساهمة التى تنشأ  
فى المناطق الحرة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

## عقد الشركة الابتدائى

فيما بين الموقعين أدناه :

- ..... (١)  
..... (٢)  
..... (٣) الخ

( يجب ألا يقل عدد المؤسسين عن إثنين )

**مادة ١ -** اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة مصرية  
بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لأحكام القوانين النافذة  
وأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

**مادة ٢ -** أسم هذا الشركة هو (١) .....

**مادة ٣ -** غرض هذه الشركة هو القيام فى المنطقة الحرة (١) .....

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع  
الهيئات التى تزاوِل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق  
غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو  
تشتريها أو تلحقها بها وذلك بموافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى  
والمناطق الحرة .

---

١ - يطلق عليها الغرض الذى قامت من أجل تحقيقه ( المادة ٣٢ من القانون التجارى ) .

١ - تحدد المنطقة الحرة أو المناطق التى ستزاوِل الشركة بها نشاطها .

**مادة ٤ -** يكون مركز الشركة ومحطها القانونى ————— بجمهورية مصر العربية ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج .

**مادة ٥ -** المدة المحددة لهذه الشركة هى ..... سنة تبدأ من تاريخ نشر القرار المرخص فى تأسيسها .

وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها الهيئة العامة للإستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة وتعتمد بقرار من رئيس الجمهورية .

**مادة ٦ -** حدد رأس مال الشركة بمبلغ ..... يوزع على عدد ..... سهم قيمة كل سهم ..... منها ..... أسهم نقدية ..... أسهم تقابل حصصاً عينية ( يجب ألا تقل قيمة السهم عن جنيهين مصريين ) .

**مادة ٧ -** أكتب المؤسسون <sup>(١)</sup> الموقعون على هذا العقد فى رأس مال الشركة بأسمهم عددها ————— قيمتها ..... على النحو التالى :

١ - يعدل النص فى حالة موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة على طرح الأسهم فى اكتتاب عام على النحو التالى :

تطرح باقى الأسهم ومقدارها ————— سهماً للاكتتاب العام لمدة ..... يوماً ويجرى الاكتتاب فى بطن ————— المسجل لدى البنك المركزى المصرى وفى الخارج ويقبل الاكتتاب ( نوع العملة ) إذا دخلت فى رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية .

مادة ————— الحصة العينية التى دخلت فى تكوين رأس المال عبارة عن ..... مقدم من ..... بالشروط الآتية ..... وقد قومت هذه الحصة بنام على تقدير الخبراء الذين عينتهم الهيئة العامة للإستثمار العربى ووجدت قيمتها ..... ( يجب ألا تقل القيمة المقدرة عن القيمة المتفق عليها بأكثر من خمس قيمتها وإلا يجب انقاص رأس المال أو تكملته نقداً . ولا يكون تقدير الخبراء نهائياً إلا بعد إقراره من جماعة المكتتبين بأغليبيتهم العديدة الحائزة لثلثى الاسهم

الاسهم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية للعملة التى تم بها الوفاء
(١)		
(٢)		
(٣)		

وقد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الإسمية للأسهم النقدية المكتتب فيها ( على الأقل عن ٢٠ ألف جنيه مصرى ) وقدره ..... المسجل لدى البنك المركزى المصرى فى بنك ..... وهذا المبلغ لايجوز سحبه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص فى تأسيس الشركة إلا بقرار من الجمعية العمومية .

**مادة ٨ -** يتعهد الموقعون على هذا بالسعى فى الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة وفى استصدار قرار رئيس الجمهورية بالترخيص والقيام بكافة الاجراءات اللازمة لإتمام تأسيس الشركة ، وفى هذا السبيل وكلوا عنهم ..... فى القيام بالنشر والقيد بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق ودعوة أول جمعية عمومية للانعقاد خلال شهر واحد من تاريخ نشر قرار تأسيس الشركة .

**مادة ٩ -** تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التى تم انفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

النقدية بعد أن يستبعد منها ما يكون مملوكا من أسهم نقدية لأصحاب الحصص العينية ولا يجوز أن تمثل الحصص العينية غير أسهم تم الوفاء بقيمتها كاملة ) .

إستثمار المال العربي والأجنبي ..... ٣٠٩

**مادة ١٠-** حرر هذا العقد بمدينة ..... جمهورية مصر العربية  
في ..... سنة ١٣ ( هجرية ) الموافق ..... سنة ١٩ ( ميلادية )  
من عدد ..... نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقي النسخ لتقديمها  
الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

#### التوقيعات

الاسم الثلاثي	الجنسية	الإقامة	التوقيع
..... (١)	.....	.....	.....
..... (٢)	.....	.....	.....
..... (٣)	.....	.....	.....
..... الخ	.....	.....	.....

## مشروع نموذج النظام الأساسي

للشركات المساهمة التي تنشأ في المناطق الحرة  
وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

### النظام الأساسي للشركة

## الباب الأول

### في تأسيس الشركة

**مادة ١ -** تأسست طبقا لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية وفي نطاق نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي التالى شركة مساهمة مصرية بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد :

**مادة ٢ -** اسم هذه الشركة هو <sup>(١)</sup> .....

**مادة ٢ -** غرض هذه الشركة هو القيام في المنطقة الحرة <sup>(٢)</sup> .....

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج أو تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك بموافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

---

١ - يطلق عليها الغرض الذى قامت من أجل تحقيقه ( المادة ٢٢ من القانون التجارى ) .

٢ - تحدد المنطقة الحرة أو المناطق التى ستزاول الشركة فيها نشاطها .

**مادة ٤ -** يكون مركز الشركة ومحطها القانونى ..... بجمهورية مصر العربية ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج .

**مادة ٥ -** المدة المحددة لهذه الشركة هى ..... سنة ابتداء من تاريخ صدور القرار الجمهورى المرخص فى تأسيسها وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار وتعتمد بقرار من رئيس الجمهورية .

## الباب الثانى

### فى رأس مال الشركة

**مادة ٦ -** حدد رأسمال الشركة بمبلغ ..... موزع على ..... سهماً قيمة كل سهم ..... منها ..... أسهم نقدية و ..... أسهم مقابل حصص عينية ( يجب ألا تقل قيمة السهم عن جنيهين مصريين )

**مادة ٧ -** جميع أسهم الشركة إسمية وقد تم الاكتتاب فى رأس المال على النحو التالى :

الاسم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية
(١) .....		
(٢) .....		

وقد دفع المكتتبون ربع كل القيمة الإسمية للسهم عند الاكتتاب وسوف يتم سداد باقى قيمة الاسهم بذات العملة بالنقد الأجنبى الحر .

**مادة ٨ -** يجب أن يتم الوفاء بباقى قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ صدور القرار الجمهورى المرخص فى تأسيس الشركة وذلك فى

المواعيد وبالطريقة التى يعينها مجلس الادارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل وتقيد المبالغ المدفوعة على مستندات الأسهم وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يبطل حتما تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم يتأخر أدائه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع — % سنوياً من يوم استحقاقه بالإضافة الى التعويضات المترتبة على عدم الوفاء بالعملة الأجنبية والتي تتمثل بصفة خاصة فى الفرق بين سعر الفائدة المحلى والسعر العالمى ، ويخطر مالكو الأسهم المتأخر أداء المستحق من قيمتها بخطابات مسجلة . كما تنشر أرقام هذه الأسهم فى النشرة المخصصة لذلك لدى الهيئة .

ويحق لمجلس إدارة الشركة بعد إخطار الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنىبى والمناطق الحرة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته بلا حاجة الى تنبيه رسمى أو أية اجراءات قانونية ومستندات الأسهم التى تباع بهذه الكيفية تلغى حتماً على أن تسلم مستندات جديدة للمشتريين عوضاً عنها تحمل ذات الأرقام التى كانت على المستندات القديمة .

ويخصص مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذى بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر فى الوقت ذاته أو فى وقت آخر جميع الحقوق التى تخولها إياها الأحكام العامة للقانون .

**مادة ٩ -** تكون الأسهم إسمية ويجرى التعامل عليها وفقاً للقواعد التى تحددها الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنىبى والمناطق الحرة ولا يجوز التنازل عن الأسهم التى يكتب فيها مؤسسو الشركة أو تداولها قبل سداد رأس المال المكتب فيه جميعه ونشر ميزانية أول سنة مالية على الأقل .



**مادة ١٠ -** يسلم مجلس الإدارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القرار الجمهوري بتأسيس الشركة شهادات مؤقتة تقوم مقام الاسهم التي يملكها ويسلم المجلس الاسهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وفاء القسط الأخير .

**مادة ١١ -** تستخرج الاسهم أو السندات الممثلة للأسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى أرقاماً مسلسلّة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص تاريخ القرار الجمهوري الصادر بالترخيص في تأسيس الشركة وتاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الاسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العمومية العادية .

**مادة ١٢ -** مع مراعاة حكم المادة التاسعة من هذا النظام تنقل ملكية الاسهم بإثبات التصرف كتابة في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل إليه وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين بإثبات أهليتهما بالطرق القانونية - وبالرغم من حصول التنازل وإثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ الباقية إلى أن يتم تسديد قيمة الاسهم على أن يسقط التزام المتنازل في هذا التضامن بعد فوات سنتين من تاريخ تنازله ، ويوقع إثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيد الاسهم في سجل الملكية ، وتتبع ذات الاجراءات في حالة ايلولة الاسهم الى الغير بالأرث أو بغيره من الاسباب .

**مادة ١٣ -** تخضع جميع الاسهم لالتزامات متساوية ولايلزم المساهمون إلا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزاماتهم .

**مادة ١٤ -** تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية .

**مادة ١٥ -** كل سهم غير قابل للتجزئة .

**مادة ١٦ -** لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنيه بأية حجة كانت أن يطلبوا وضع الاختام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية .

**مادة ١٧ -** كل سهم يخلو الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد .

**مادة ١٨ -** تدفع حصص الأرباح المستحقة عن الأسهم لأخر مالك لها يقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

**مادة ١٩ -** يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التى للأسهم الأصلية كما يجوز تخفيضه بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للإستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة في الحالين .

ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية وإذا اصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتما إلى الاحتياطى القانونى وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم. ومدى حق المساهمين القدامى في أولوية الاكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفيته .

## الباب الثالث

### في السندات

**مادة ٢٠ -** للجمعية العمومية <sup>(١)</sup> أن تقرّر إصدار سندات من أى نوع كانت

---

إذا طرح جانب من أسهم الشركة أو سنداتنا للاكتتاب العام فيجب ان يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المعتمدة لدى البنك المركزى المصرى .

ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

## الباب الرابع

### في إدارة الشركة

**مادة ٢١ -** يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ..... عضوا على الأقل ( لا يجوز أن يقل عددهم عن ثلاثة ) و ..... عضوا على الأكثر تعيينهم الجمعية العمومية .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس إدارة من ..... عضوا هم ..... الاسم ..... الجنسية ..... السن .....

**مادة ٢٢ -** يعين أعضاء مجلس<sup>(١)</sup> الإدارة لمدة ..... سنوات ( لا تتجاوز ثلاث سنوات ) غير أن مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى

---

١ - يشترط في عضو مجلس الإدارة ألا يكون محكوما عليه في جريمة مخلة بالشرف . وأن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة لا يقل عن ١ ٪ من رأس مال الشركة ، على أن يكفى أن يكون العضو مالكا لعدد من الأسهم لا تقل قيمتها وقت التعيين عن مبلغ يعادل خمسة آلاف جنيه مصرى . ويرجع في ذلك إلى الأسعار التي يجرى التعامل عليها في بورصة الأوراق المالية أو إلى قيمة الأسهم الاسمية إن لم تكن أسهم الشركة قد قيدت في هذه البورصة وتقدم أسهم الضمان هذه من الشخص المعنوي لتكون ضماناً لأن يتوب عنه في مجلس الإدارة وهذا كله ما لم ينص نظام الشركة على قدر آخر . ويخصص هذا القدر من الأسهم لضمان إدارة العضو ويجب إيداعها خلال شهر من تاريخ التعيين أحد البنوك المعتمدة ، في مصر ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله .

وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته .

**قائما بأعماله لمدة .....** سنوات ) لا يجوز أن تزيد مدة مجلس الإدارة الأول على خمس سنوات ) .

**مادة ٢٣ -** لمجلس الإدارة الحق في أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن ..... عضوا ( الحد الأدنى ) .

والأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة يتسلمون العمل في الحال على أن تقر الجمعية العمومية تعيينهم في أول اجتماع لها .

**مادة ٢٤ -** يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا وفي حالة غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .  
وقد عين المؤسسون ..... رئيسا لأول مجلس إدارة .

**مادة ٢٥ -** يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافأته .

**مادة ٢٦ -** يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب .....  
من أعضاء مجلس الإدارة .

ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة ..... على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ولا يجوز أن ينقضى ..... أشهر كاملة دون انعقاد المجلس ( يجب أن ينعقد مرتين على الأقل في العام ) .

ويجوز أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع .

**مادة ٢٧ -** لا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره ..... عضوا على الأقل ( ثلاثة أعضاء على الأقل ) .

**مادة ٢٨ -** تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس أو من يقوم

مقامه ( ما لم ينص النظام على خلاف ذلك ) . على أنه يشترط موافقة ثلثى الأعضاء الحاضرين بالنسبة للقرارات التي تقترح زيادة أو تخفيض رأس المال وإطالة وتقصير مدة الشركة أو استعمال الاحتياطات في غير الأغراض المخصصة .

**مادة ٢٩ -** لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه عند الضرورة كتابة أحد زملائه في المجلس وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان .

**مادة ٣٠ -** لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة للجمعية العمومية . ويدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات التي تدخل في حدود أغراض الشركة ولا يجوز لمجلس الإدارة إقراض أعضائه أو ضمانهم فيما يقترضونه .

**مادة ٣١ -** يمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء والغير .

**مادة ٣٢ -** يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وكل عضو آخر أو مدير من مديريها <sup>(١)</sup> ينتدبه المجلس لهذا الغرض ( ما لم ينص النظام على خلاف ذلك ) .

**مادة ٣٣ -** لا يجوز أن يحضر عضو مجلس الإدارة أثناء النظر في موضوع له مصلحة فيه أو لأحد أقاربه أو أصهاره لغاية الدرجة الرابعة كما لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يقوم بأعمال منافسة لأعمال الشركة أو أن يتعامل مع الشركة بصفته مقاولا أو أن يبيعها أو يشتري منها شيئا إلا باذن من الجمعية العمومية .

---

١ - الغرض من إضافة المديرين الحالات التي يتولى الإدارة الفعلية للشركة فيها مدير معين وليس عضوا منتدبا .

## الباب الخامس

### اللجنة الإدارية المعاونة

**مادة ٢٤ -** يشكل مجلس إدارة الشركة لجنة إدارية معاونة من العاملين ويمثل فيها المصريون والأجانب وذلك متى بلغ عدد الموظفين والعمال — .

**مادة ٢٥ -** تتولى اللجنة المذكورة دراسة كافة الموضوعات الخاصة برفع الإنتاج وتطويره وحسن إستخدام الموارد المتاحة وكل ما من شأنه زيادة وكفاية الانتاج وكذلك دراسة برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة فضلا عن الموضوعات الأخرى التى تحال إليها من مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب - وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها إلى مجلس الإدارة .

**مادة ٢٦ -** تعين اللجنة من بين اعضائها رئيسا - وفى حالة غيابه تعين العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الإدارة المنتدب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة ، وعدد من المديرين المسئولين بالشركة يحددهم عضو مجلس الإدارة المنتدب دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

**مادة ٢٧ -** يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الإدارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة اعضائها وفقا للقواعد التى تضعها الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا اذا حضره ثلث عدد الاعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس أو من يقوم مقامه .

**مادة ٢٨ -** تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الإدارة توضع فيه الموضوعات التى أحيلت إليها وما أوصت به فى شأنها واقتراحاتها التى ترى عرضها على المجلس والتى يؤدى الأخذ بها إلى تحقيق مصلحة الشركة .

## الباب السادس

### في الجمعية العمومية

**مادة ٣٩ -** الجمعية العمومية المكونة تكويننا صحيحا تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في — المدينة التي بها مركز الشركة .

**مادة ٤٠ -** لكل مساهم حائز ——— سهما الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين بطريقة الإصالة أو إنابة مساهم آخر .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه .

ولايكون لى مساهم باستثناء الأشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلا أو نائباً عن الغير عدد من الأصوات يجاوز ( ٢٥ ٪ على الأكثر <sup>(١)</sup> ) من عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين .

ومع ذلك ففى الجمعيات التى تدعى للنظر فى تقييم الحصص العينية وتعيين أول مجلس إدارة والتثبت من صحة إقرارات المؤسسين ، يكون لكل مساهم أيا كان عدد أسهمه حق الحضور للجمعية ويكون له عدد الأصوات المقررة فى نظام الشركة دون أن يجاوز عشرة بأى حال من الأحوال ( وذلك باستثناء الأشخاص الاعتبارية ) .

**مادة ٤١ -** يجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور الجمعية العمومية أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم فى مركز الشركة أو مصرف من مصارف مصر أو الخارج التى تكون قد عينت فى إعلان الدعوة وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام على الأقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الأسهم الإسمية فى سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع إلى انقضاء الجمعية العمومية .

١ - ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك .

**مادة ٤٢ -** يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة وعند غيابه يرأسها عضو مجلس الإدارة الذي ينوب عنه مؤقتا .  
ويعين الرئيس سكرتيرا ومراجعين اثنين لفرز الأصوات على أن تقر الجمعية العمومية تعيينهم .

**مادة ٤٣ -** تعقد الجمعية العادية كل سنة خلال الـ — شهر ( ستة شهور على الأكثر ) التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة المعينة في إعلان الدعوة للاجتماع .

وتوجه للدعوة مشتملة على جدول الأعمال الى جميع المساهمين بخطابات مسجلة مصحوبة بعلم الوصول ، كما توجه صورة من الدعوة الى الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي <sup>(١)</sup> وكذا تقرير المراقب والتصديق عند الأزم على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الأرباح والخسائر ولتحديد حصص الأرباح التي توزع على المساهمين والعاملين في الشركة ولانتخاب مراقبي الحسابات وتحديد مكافأتهم ولانتخاب أعضاء مجلس الإدارة اذا اقتضت الحال <sup>(٢)</sup> .

---

١ - يجب أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة شرحا وافيا لبنود الإيرادات والمصروفات وبياناً تفصيلياً عن العقود التي تعقدها الشركة خلال كل سنة من الخمس سنوات التالية على تأسيسها لتلك منشآت أو منقولات أو عقارات تدخل في أصول الشركة ويؤدي ثمنها على عشر رأس المال الذي تم أدائه فعلاً مع إيضاح مناسبة الأسعار وقت إبرام هذه العقود ، كما يجب أن يتضمن التقرير بياناً بالطريقة التي يقترحها المجلس لتوزيع صافي أرباح السنة المالية المنتهية وما يكون مرحلاً من السنوات السابقة . مع تعيين تاريخ صرف الأرباح التي يعتمد توزيعها بحيث لا يتعدى ذلك شهرين من تاريخ اعتماد الميزانية بقرار من الجمعية العمومية .

٢ - يجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخالصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير المراقب في صحيفتين يوميتين تصدر أحدهما باللغة العربية



**مادة ٤٤ -** لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك ويتعين على المجلس أن يدعو الجمعية العمومية كلما طلب إليه ذلك لغرض معين مراقب الحسابات - أو المساهمون الحائزون لعشر رأس المال على الأقل .

وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا قبل إرسال أية دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من مصارف جمهورية مصر العربية بحيث لا يجوز لهم سحبها إلا بعد انقضاء الجمعية العمومية . وترسل صورة من هذه الأوراق الى الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو إرسالها الى المساهمين .

**مادة ٤٥ -** للمراقب عند الضرورة القصوى أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد وعليه في هذه الحالة أن يضع جدول الأعمال ويتولى نشره بنفسه .

وترسل صورة من هذه الأوراق الى الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو إرسالها الى المساهمين .

**مادة ٤٦ -** يكون إنعقاد الجمعية العمومية صحيحا إذا كان ربع رأس مال الشركة على الأقل ممثلا فيه .

فإذا لم يتوافر هذا القدر الأدنى في الاجتماع الأول انعقدت الجمعية العمومية بناء على دعوة ثانية خلال الثلاثين يوما التالية ويستمر اجتماعها الثاني صحيحا مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وفي حالة التساوى يرجع صوت من يرأس الجمعية وذلك كله مالم يتفق على خلاف ذلك .

---

وذلك قبل إنعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما على الأقل - مالم ينص النظام على إرسال نسخة من الأوراق المشار إليها إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل موعد عقد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

**مادة ٤٧ -** فيما عدا تعديل غرض الشركة الاصلى او زيادة التزامات المساهمين يجوز للجمعية العمومية في اجتماع غير عادى ان تعدل مواد النظام بما في ذلك انقاص او زيادة رأس المال او تقصير او إطالة مدة الشركة او تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل الشركة إجباريا وإدماج الشركة مع شركة أخرى وذلك أيا كانت أحكام النظام ، ويجب أن يكون موضوع التعديل قد فصل في إعلان الدعوة وأن يمثل الحاضرون ثلثي رأس المال على الأقل وتصدر القرارات في هذه الحالة بأغلبية أصوات الحاضرين .

فإذا لم يتوافر في الاجتماع النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة أصدرت الجمعية العمومية قرارا مؤقتا بأغلبية أصوات الحاضرين وتدعى مرة أخرى بعض مضى خمسة عشر يوما ويكون اجتماعها صحيحا إذا حضره من يمثلون نصف أسهم رأس المال على الأقل ولا يكون القرار صحيحا إلا بأغلبية ثلثي أسهم رأس المال الذى يحوزه الحاضرون .

ولا تنفذ هذه القرارات إلا بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

**مادة ٤٨ -** لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في إعلان الدعوة وذلك مع مراعاة المسائل التى تعتبر نتيجة مباشرة لمناقشة الموضوعات الواردة في جدول الأعمال .

**مادة ٤٩ -** يحتفظ بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة مسلسلة حسب تواريخ انعقادها ويوقع على كل محضر من كل من رئيس الجلسة والعضو أو الموظف القائم بأعمال السكرتارية للمجلس .

كذلك يحتفظ بمحاضر اجتماعات الجمعية العمومية مسلسلة حسب تواريخ انعقادها ويوقع على كل محضر رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامعو الأصوات ومراقبو الحسابات .

ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات هذه المحاضر ويسأل من يكون منهم من أعضاء مجلس الإدارة عن مطابقتها لما يتص عليه هذا النظام .

وتختتم صفحات سجلات اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية بخاتم يخصص لهذا الغرض في الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

**مادة ٥٠ -** يجب أن يكون مجلس الإدارة حاضرا في الجمعية العمومية بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، ولكل مساهم اثناء الجمعية العمومية حق مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مراقبي الحسابات ويشترط في هذه الحالة تقديم الأسئلة الى مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام على الأقل ويكون المجلس ملزما بالإجابة بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر ، وتثبت خلاصة وافية لجميع المناقشات في محضر الجمعية العمومية (١) .

**مادة ٥١ -** قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقا لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين منهم والمخالفين في الرأي وعديمي الأهلية .

١ - يضع مجلس الادارة سنويا تحت تصرف المساهمين لإطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العمومية التي تدعى للنظر في تقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل كشفا تفصيليا يتضمن البيانات الآتية :

(أ) جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل عن المصاريف وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل العمولة أو غيرها أو بوصفه موظفا فنيا أو إداريا أو في مقابل أي عمل فني أو إداري أو استشاري أداه للشركة .

(ب) المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس مجلس الادارة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية كالسيارات والمسكن المجاني وما الى ذلك .

(ج) المكافآت وأنصبة الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على مدير الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة .

(د) المبالغ التي أنفقت فعلا في سبيل الدعاية بآية صورة كانت مع التفصيلات الخاصة بكل مبلغ .

## الباب السابع

### في مراقب الحسابات

**مادة ٥٢ -** يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العمومية وتقدر أتعابه .

ويجب في جميع الأحوال أن يكون للشركة مراقب مصرى على الأقل .  
 واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد .....  
 المقيم في ..... مراقبا أول للشركة (١)

(هـ) المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء المجلس الحاليين والسابقين كمعاش أو احتياطي أو تعويض عن إنتهاء الخدمة .

(و) العمليات التى يكون فيها لاحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة .

(ز) التبرعات مع بيان لتفاصيل كل مبلغ ومسوغات التبرع ويجب أن يوقع الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة والكشف التفصيلي المشار اليه رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ويكون أعضاء مجلس الادارة مسئولين عن تنفيذ الأحكام المذكورة وعن صحة البيانات الواردة في جميع الاوراق التى تنص على إعدادها .

١ - على مجلس الإدارة أن يوافق المراقب بصورة من الاخطارات والبيانات التى يرسلها الى المساهمين المدعويين لحضور الجمعية العمومية ، وعلى المراقب أو من ينوبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في أعمال المراجعة أن يحضر الجمعية العمومية ويتأكد من صحة الاجراءات التى اتبعت في الدعوة للاجتماع وعليه أن يدلى في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة وبوجه خاص في الموافقة على الميزانية بتحفظ أو بغير تحفظ أو إعدادتها إلى مجلس الإدارة . ويجب على المراقب أن يتلو تقريره على الجمعية العمومية ويجب أن يكون التقرير مشتملا على البيانات الآتية :  
 ( أ ) ما إذا كان المراقب قد حصل على المعلومات والإيضاحات التى يرى ضرورتها لأداء مأموريته على وجه مرض .

(ب) ما إذا كان من رأيه أن الشركة تملك حسابات ثبت له انتظامها وفي حالة وجود نزوع للشركة لم يتمكن من زيارتها وما اذا كان قد اطلع على ملفخصات وأقية عن نشاط هذه

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

وللمراقب في أى وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته ، وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ويتعين على رئيس مجلس الإدارة أن يمكنه من كل ما يقدم .

**مادة ٥٣ -** لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأى عمل فنى أو إدارى أو استثمارى فيها ولا يجوز أن يكون المراقب شريكًا لأحد الأشخاص المذكورة صفاتهم في هذه الفقرة أو موظفًا لديه أو من ذوى قرياه حتى الدرجة الرابعة .

**مادة ٥٤ -** لا يجوز لمراقب الحسابات قبل ثلاث سنوات من تركه العمل بالشركة أن يعمل مديرًا أو عضو مجلس إدارة أو يشتغل بصفة دائمة أو مؤقتة بأى عمل فنى أو إدارى أو استثمارى في الشركة . ويعتبر باطلاً كل عمل مخالف لحكم هذه المادة .

---

الفروع وبالنسبة للشركات الصناعية ما إذا كانت تمسك حسابات تكاليف ثبت له انتظامها .  
(ج) ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وموضوع التقرير متفقة مع الحسابات والمخصصات .

(د) رايه في استيفاء الحسابات للشروط القانونية ولنظام الشركة ومدى تعبير الميزانية عن المركز المالى الحقيقى للشركة وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن أرباح الشركة أو خسائرها عن السنة المالية .

(هـ) ما إذا كان الجرد قد تم وفقا للأصول المرعية .

(و) مدى مطابقة تقرير مجلس الإدارة والكشف التفصيلى للبيانات الواردة في دفاتر الشركة .

(ز) المخالفات المالية التي وقعت أثناء السنة المالية على وجه يؤثر على مركز الشركة المالى أو على نشاطها وما إذا كانت هذه المخالفات مازالت قائمة عند إعداد الميزانية .

## الباب الثامن

### سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي -

#### المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

**مادة ٥٥** - تبدأ السنة المالية للشركة في ..... وتنتهى في .....  
من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تنقضى من تاريخ إتمام تأسيس الشركة حتى ..... من السنة التالية .

**مادة ٥٦** - على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ..... أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ( ستة أشهر على الأكثر ) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات التي تحددها الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

وعلى مجلس الإدارة أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى في ختام السنة ذاتها .

**مادة ٥٧** - توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلى :

- (١) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى ..... % من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانونى ( ٥ % على الأقل ) ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازى ..... % من رأس مال الشركة المدفوع ( لا يقل عن ٢٠ % ) ويجوز أن ينص نظام الشركة على أنواع أخرى من الاحتياطيات ؛
- (٢) ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى في الأرباح قدرها ..... ( ٥ % على الأقل ) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا تجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

(٣) ثم يخصص بعد ذلك نسبة من الأرباح للموظفين والعمال في الشركة طبقاً للقواعد التي يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العمومية .

(٤) ويخصص بعد ما تقدم ..... % من الباقي لمكافحة مجلس الإدارة ( ١٠ % على الأكثر <sup>(١)</sup> ) .

ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال للاحتياطي أو مال للاستهلاك غير عادي .

**مادة ٥٨** - يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أول بمصالح الشركة .

**مادة ٥٩** - تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين بالعمولات التحرة القابلة للتحويل في مدة أقصاها شهرين من اعتماد الجمعية العمومية للميزانية وحساب الأرباح والخسائر في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة .

## الباب التاسع

### في المخازعات

**مادة ٦٠** - مع مراعاة حكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية تختص محاكم جمهورية مصر العربية وحدها كل في حدود اختصاصها بالنظر في سائر المخازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد الشركة ونظامها الأساسي .

---

١ - كما يبين النظام المكافآت المقررة لأعضاء مجلس الإدارة أو طريقة تحديدها .

## الباب العاشر

### في حل الشركة وتصفيتها

**مادة ٦١ -** في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

**مادة ٦٢ -** عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفيا أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم .

وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

## الباب الحادى عشر

### أحكام ختامية

**مادة ٦٣ -** تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العمومية .

**مادة ٦٤ -** يردع هذا النظام ويُنشر طبقا للقانون .



## قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٧

بنموذج العقد التأسيسى للشركات ذات المسئولية المحدودة التى تنشأ فى  
المناطق الحرة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (١)  
وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

بعد الاطلاع على قانون التجارة ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى  
والأجنبى والمناطق الحرة ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى  
والأجنبى والمناطق الحرة ؛

وعلى ما اقترحه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى  
المناطق الحرة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

**مادة ١-** يكون العقد التأسيسى ( النظام الأساسى ) للشركات ذات المسئولية  
المحدودة التى تنشأ فى المناطق الحرة تطبيقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة  
١٩٧٤ المشار إليه ، وفقا للنموذج المرفق بهذا القرار .

**مادة ٢-** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ؛

تحريرا فى ٩ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ ( ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٧ )

دكتور : حامد السايح

### نموذج

العقد التأسيسي للنظام الاساسى للشركات ذات المسئولية المحدودة

التي تنشأ وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

في المناطق الحرة

عقد رسمى

رقم ..... سنة ١٩

..... مكتب توثيق

أنه في يوم ..... الموافق / ١٩

..... بمكتب توثيق

امامنا نحن ..... موثق العقود الرسمية بالمكتب المذكور حضر الموقعون على هذا ، هم <sup>(١)</sup> .

(١) السيد / اسم الشريك ولقبه « المولود » ( تاريخ ومحل الميلاد )

..... ومقيم في ( محل الإقامة . وجنسيته

(٢) السيد / ..... المولود

..... ومقيم في ..... وجنسيته

(٣) السيد / ..... المولود

..... ومقيم في ..... وجنسيته

الخ ....

وقد اتفقوا فيما بينهم على تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة وفقا لاحكام القوانين النافذة ونظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ واحكام هذا العقد ويقر الموقعون أنهم قد راعوا القواعد المقررة في القوانين المذكورة في تأسيس هذه الشركة .

١ - لايجوز أن يقل عدد الشركاء عن اثنين ولا أن يزيد على ثلاثين شريكا .

## الباب الأول

### اسم الشركة وغرضها ومدتها ومركزها العام

**مادة ١ -** عنوان الشركة أو اسمها هو ..... (شركة ذات مسئولية محدودة) .

**مادة ٢ -** غرض الشركة هو القيام في المنطقة الحرة <sup>(١)</sup> بالأعمال الآتية :

**مادة ٣ -** مدة الشركة هي ..... تبدأ من تاريخ قيامها في السجل التجارى <sup>(٢)</sup> .

ويجوز إطالة المدة بالشروط المبينة في هذا العقد وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

**مادة ٤ -** يكون مركز الشركة الرئيسى وموطنها القانونى بمدينة ..... بجمهورية مصر العربية .

ويجوز لمديرى الشركة أن يقرروا نقل المركز الرئيسى إلى أية جهة أخرى في نفس المدينة كما يجوز لهم أن يقرروا إنشاء فروع أو وكالات للشركة في مصر أو في الخارج بموافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة . وإذا نقل المركز الرئيسى إلى مدينة أخرى فيلزم أن يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العمومية للشركاء ،

---

١ - تذكر المنطقة الحرة أو المناطق الحرة التى ستزاول الشركة فيها نشاطها ولايجوز أن تتولى الشركة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الإذخار أو تلقى الودائع أو استثمار الاموال لحساب الغير بوجه عام .

٢ - لا تجاوز ٢٥ سنة وتنخفض المدة الى هذا الحد فيما لو اتفق على مدة أطول .

## الباب الثاني

### رأس المال - الحصص

**مادة ٥ -** حدد رأس مال الشركة بمبلغ <sup>(١)</sup> ..... - موزع الى عدد حصة قيمة كل منها ..... منها عدد ..... حصة نقدية قيمتها ..... و عدد ..... حصة عينية قيمتها ..... ونسبة المشاركة في رأس مال الشركة هي :

٪ طرف مصرى  
٪ طرف عربى .  
٪ طرف أجنبى

وفذه الحصص موزعة بين الشركاء <sup>(٢)</sup> على الوجه الآتى :

اسم صاحب عدد الحصص عدد الحصص القيمة نسبة المشاركة الحصة وجنسيته النقدية العينية

٪

٪

إلخ .....  
المجموع .....

ويقرر الشركاء أن الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدرها .....  
وأودعت في بنك ..... بموجب الشهادة المرفقة .

وفيما يلى بيان الحصص العينية المقدمة من الشركاء .....

١ - يجب ألا يقل رأس المال عن تسعة آلاف جنيه مصرى مقسمة الى حصص متساوية لاتقل كل منها عما يعادل ٢٠٠ جنيه مصرى ، ولا يجوز تداول الحصص ولا تجزئتها .

٢ - لايزيد عدد الشركاء على ثلاثين شريكا ولايكون كل منهم مسئولاً إلا بقدر حصته ويجوز للشخص الاعتبارى أن يكون شريكا في الشركة .

(١) قدم السيد .....

(٢) وقدم السيد .....

وقد اتفق المؤسسون على تقدير الحصص العينية المقدمة من السيد / ..... بمبلغ ..... وذلك بعد الاطلاع على تقدير الخبير المثلن بمقتضى الشهادة المرفقة بهذا العقد .

ويقر مقدم الحصة العينية والشركاء بمسئوليتهم التضامنية قبل الغير عن صحة تقديرهم للحصص العينية .

وتؤول ملكية هذه الحصص للشركة من تاريخ التوقيع على العقد كما تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بها الى الشركة .

**مادة ٦ -** كل حصة في رأس مال الشركة تخول صاحبها الحق في حصة متعادلة في أرباح الشركة وفي ملكية موجوداتها ولا يلتزم الشركاء إلا في حدود قيمة حصصهم .

**مادة ٧ -** يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار حصص جديدة أو بتحويل رأس المال الاحتياطي الحر إلى حصص وبشرط موافقة مجلس إدارة المنطقة الحرة المختصة على ذلك .

وفي حالة إصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق افضلية الاكتتاب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص قديمة - ويستعمل هذا الحق وفقا للأوضاع وبالشروط التي تحددها الجمعية العمومية للشركة .

**مادة ٨ -** يجوز للجمعية العمومية أن تقرر تخفيض رأس المال لأي سبب بشرط مراعاة الحد الأدنى لرأس المال ولقيمة الحصة وموافقة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة وفي جميع الأحوال يجب أن لا يترتب على زيادة رأس المال أو تخفيضه إخلال بنسبة مشاركة رأس المال المصرى في رأس مال الشركة .

**مادة ٩ -** حصص الشركاء غير قابلة للتداول ومع ذلك يجوز للشريك بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار أن يتنازل عن حصته لغيره من الشركاء أو لغير

وعليه إذا اعتزم بيع حصته للغير أن يخطر الشركة والشركاء بخطاب موصى عليه مع علم الوصول برغبته في التنازل محددا اسم ولقب المتنازل اليه ومهنته ومحل إقامته وقيمة الحصص الراغب في التنازل عنها وتقوم الإدارة بدورها بإخطار الشركاء في بحر الثلاثة أيام التالية للشركاء خلال شهر من تاريخ هذا الإخطار أن يستردوا الحصة بالشروط نفسها ويتم التنازل خلال شهرين من تاريخ الإخطار بالموافقة على التنازل من الأغلبية العددية للشركاء وأغلبية ٢/٤ رأس المال.

وفي حالة رفض الشركة للتنازل يتعين على الشركة والشركاء استرداد الحصة بقيمتها وقت التنازل وفقا لتقدير خبير مئمن تختاره الشركة والراغب في التنازل أو تعيين المحكمة الابتدائية في حالة عدم الاتفاق.

وفي جميع الحالات إذا انقضت مدة ثلاثة أشهر دون أن تبدى الشركة موافقتها على التنازل أو تستعمل حقها في الاسترداد اعتبر تنازل الشريك عن حصته صحيحا ونهائيا.

وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المبيعة بينهم بنسبة حصة كل منهم - ويجوز للشركة بموافقة الأغلبية العددية لباقي الشركاء استرداد الحصة المخطر بالتنازل عنها وإلغاؤها ويؤدي المقابل من أرباح الشركة.

**مادة ١٠ -** يعد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء تعتمد صفحاته من الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة يتضمن ما يأتي :

- (١) أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال إقامتهم ومهنتهم .
- (٢) عدد الحصص التي يملكها كل شريك وقيمتها .
- (٣) التنازل عن الحصص وانتقال ملكيتها <sup>(١)</sup> .

---

١ - بمقتضى الشهادة التي تصدرها الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة في هذا الشأن مع بيان تاريخ وتوقيع المدير والمتنازل له في حالة التصرف بين الأحياء وتوقيع المدير ومن الت إليه الحصة في حالة الإنتقال بسبب الموت . ولا يكون

ويجوز لكل شريك ولكل ذى مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في ساعات عمل الشركة .  
وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على كل البيانات الواردة في السجل الى الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبي والمناطق الحرة .

## الباب الثالث

### إدارة الشركة

**مادة ١١** - يتولى إدارة الشركة مديرا أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم لمدة محددة ( التى يتفق عليها الشركاء عند التعاقد ) أو غير محددة .

ويجوز عزل المدير أو المديرين في أى وقت سواء كانوا معينين في هذا العقد أو في إتفاق مع عدم الإخلال بما قد يكون له أو لهم من حق في التعويض .  
وقد اتفق الشركاء على تعيين السيد أو السادة / .....

..... مديرا أو مديرين للشركة :

الاسم	الجنسية	الموطن	المدة
-------	---------	--------	-------

**مادة ١٢** - يمثل المدير أو المديرين الشركة في علاقاتها مع الغير ولهم منفردين أو ..... في هذا الصدد أوسع السلطة للتعامل باسمها وإجراء كافة العقود والمعاملات الداخلية ضمن غرض الشركة .

**مادة ١٣** - تحدد الجمعية العمومية للشركة مكافأة المدير ( أو المديرين ) وإتعايه وبدلاته ( أو أتعابهم وبدلاتهم ) .

**مادة ١٤** - في حالة خلو وظيفة أحد المديرين يجب على المديرين الباقين أو مراقب الحسابات في حالة عدم وجودهم أن يدعوا خلال شهر الجمعية العمومية للإنعقاد للنظر في تعيين مدير جديد .

---

للتنازل أو الإنتقال اثر بالنسبة إلى الهيئة أو الشركة أو إلى الغير إلا من تاريخ قيده في سجل شركة وفقا لأحكام هذا العقد .

**مادة ١٥ -** يجوز للمديرين في علاقاتهم مع بعضهم أن يؤلفوا مجلس إدارة يتولى بنفسه تعيين رئيسه وسكرتيه وتحدد الجمعية العمومية للشركة قواعد عمل هذا المجلس .

**مادة ١٦ -** جميع العقود والفواتير والأسماء والعناوين التجارية والإعلانات وجميع الأوراق والمطبوعات الأخرى التي تصدر من الشركة يجب أن تحمل تسمية الشركة وأن تسبقها أو تلحقها عبارة « شركة ذات مسئولية محدودة بنظام المناطق الحرة » مكتوبة بأحرف واضحة ومقروءة مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال إذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية .

**مادة ١٧ -** تكون تبليغات الشركة المشار إليها في هذا العقد سواء كانت بين الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها .

## الباب الرابع الجمعية العمومية

**مادة ١٨ -** الجمعية العمومية المكونة تكويننا صحيحا تمثل جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها إلا في ( المدينة التي يقع بها مركز الشركة ) .

**مادة ١٩ -** لكل شريك حق حضور الجمعية العمومية مهما كان عدد الحصص التي يملكها سواء كان ذلك بطريق الاصل أو بطريق إنابة شريك آخر لتمثله في الجمعية ولكل شريك عدد من الأصوات بقدر عدد ما يملكه ويمثله من حصص دون تحديد .

**مادة ٢٠ -** تختار الجمعية العمومية رئيسا لها وسكرتيرا ومراجعا لفرز الأصوات ويكون هذا الاختيار باتفاق الأغلبية المطلقة لحصص الشركاء .

**مادة ٢١ -** توجه الدعوة لحضور الجمعيات العمومية بموجب خطابات موصى عليها ترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل ويجوز تخفيض هذه المدة الى سبعة أيام في الحالات العاجلة أو الجمعيات المنعقدة بناء



على دعوة ثانية ويجب أن تشتمل خطابات الدعوة على بيان جدول الأعمال ومكان الاجتماع وزمانه .

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في خطابات الدعوة .

**مادة ٢٢ -** تنعقد الجمعية العمومية كل سنة بناء على دعوة من إدارة الشركة خلال الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالي والتضديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد حصص الأرباح التي توزع على الشركاء وتعيين المديرين أو عزلهم وتحديد مكافأاتهم وغير ذلك من الأمور التي يرى المديرين عرضها على الجمعية العمومية ولا تكون قرارات الجمعية العمومية صحيحة إلا إذا صدرت بأغلبية الأصوات التي تمثل أكثر من نصف رأس المال .

فإذا لم تتوافر الأغلبية المطلوبة في الاجتماع الأول تدعى الجمعية العمومية للاجتماع ثانية خلال الخمسة عشر يوما التالية ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحا مهما كانت عدد الحصص الممثلة فيه أو يعاد التصويت مرة أخرى في ذات الاجتماع ويكتفى في هذه الحالة بالأغلبية العديدة للأصوات الممثلة في الجمعية . وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

**مادة ٢٣ -** للجمعية العمومية أن تعدل مواد عقد الشركة عدا ما تعلق منها بجنسية الشركة أو غرضها الأصلي أو زيادة التزامات الشركاء ولا تكون قرارات الجمعية العمومية في هذا الشأن صحيحة إلا إذا صدرت بموافقة الأغلبية العديدة للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال .

**مادة ٢٤ -** يجوز للمدير أو المديرين دعوة الجمعية العمومية للانعقاد كلما دعت الضرورة إلى ذلك كما تدعى الجمعية العمومية بناء على طلب شريك أو أكثر يمثل أكثر من نصف رأس المال .

**مادة ٢٥ -** يشترط موافقة هيئة الاستثمار على القرارات التي تتضمن تعديلا

في عقد الشركة أو رأس المال أو إدخال شركاء جدد في الشركة .

**مادة ٢٦** - يجوز للمدير أو المديرين الاكتفاء بالحصول على الموافقة الكتابية لجميع الشركاء على بعض المسائل أو القرارات بدلا من دعوة الجمعية العمومية للشركة ، ومع ذلك فلا بد من موافقة الجمعية العمومية على الميزانية والحساب الختامي والجرد السنوي وتقرير مراجعى الحسابات وحساب الأرباح والخسائر وتعديل عقد الشركة وزيادة أو خفض رأس المال .

**مادة ٢٧** - تدون مداورات الجمعية العمومية وقراراتها في محاضر تقيد في سجل خاص مرقومة صفحاته ومعتمدة من الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة ويوقع عليها رئيس الجمعية والسكترير والمراجع ويصدق رئيس الجمعية على صور مستخرجات هذه المحاضر .

## الباب الخامس

### سنة الشركة - الجرد الختامي - المال الاحتياطي توزيع الأرباح - مراقب الحسابات

**مادة ٢٨** - تبدأ سنة الشركة من « أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر » من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة النهائى حتى « آخر ديسمبر » من السنة المالية .

**مادة ٢٩** - على مديرى الشركة أن يعدوا عن كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية خلال « ستة أشهر على الأكثر » من تاريخ انتهائها ميزانية الشركة وقائمة الجرد وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالى في ختام السنة ذاتها .

وتخطر الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة بالميزانية خلال خمسة عشر يوماً من إعدادها كما تودع الميزانية بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من إعدادها بمكتب السجل التجارى ، ولكل ذى شأن أن يطلب الاطلاع عليها لديه .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوما التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية أن يطلع بنفسه أو بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء أو من غيرهم على هذه الأوراق .

**مادة ٣٠ -** توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي :

(١) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي « ٥ ٪ على الأقل » من الأرباح لتكوين احتياطي ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازي « ٢٠ ٪ على الأقل » من رأس المال ومتى قل الاحتياطي عن ذلك تعينت العودة الى الاقتطاع .

(٢) يخصص نسبة من الأرباح للعمال والموظفين بناء على اقتراح مجلس الإدارة واعتماد الجمعية العمومية .

(٣) يوزع الباقي من الأرباح بالنسب التي يتفق عليها الشركاء وفي حالة عدم الاتفاق توزع الأرباح بنسبة حصة رأس المال كما يجوز للجمعية العمومية أن تقرّر ترحيل جزء من الأرباح الى السنة المقبلة أو تخصيصه للاحتياطي أو للاستهلاك غير العاديين .

**مادة ٣١ -** يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار الجمعية العمومية فيما يكون أولى بمصالح الشركة .

**مادة ٣٢ -** تدفع حصص الأرباح الى الشركاء بالعملة الحرة القابلة للتحويل في مدة أقصاها شهرين من اعتماد الجمعية العمومية للميزانية وحساب الأرباح والخسائر في المكان والمواعيد التي يحددها المديرون .

ويجوز للمديرين بموافقة الجمعية العمومية أن يقوموا بتوزيع من أصل حصص أرباح السنة الجارية إذا كانت الأرباح المخصصة والجارية تسمح بذلك .

**مادة ٣٣ -** يكون للشركة مراقب حسابات ، أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين المتمتعين بالجنسية المصرية تعينهم الجمعية العمومية وتقدر أتعابهم واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد

... المقيم في ..... مراقبا أول للشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكلاء عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه فيما ورد به .

وللمراقب في أى وقت الحق في الإطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والإيصالات التي يرى ضرورة الحصول عليها لاداء مهمته .

وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ويتعين على رئيس مجلس الادارة أن يمكنه من كل ما تقدم .

**مادة ٢٤ -** لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس ادارتها أو الاشتغال بصفة منتظمة بأى عمل فنى أو إدارى أو إستشارى فيها ولا يجوز أن يكون المراقب شريكا لأحد الأشخاص المذكور صفاتهم في هذه الفقرة أو موظفا لديه أو من ذوى قرباه حتى الدرجة الرابعة .

**مادة ٢٥ -** لا يجوز لمراقب الحسابات قبل ثلاث سنوات من تركه العمل بالشركة أن يعمل مديرا بالشركة أو عضوا بمجلس ادارتها أو يشتغل بصفة دائمة أو مؤقتة بأى عمل فنى أو إدارى أو استشارى فيها .

## الباب السادس

### المنازعات

**مادة ٢٦ -** مع مراعاة أحكام المادة ٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة ضد المديرين أو ضد أحدهم إلا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العمومية .

ويجب على كل شريك يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المديرين إدراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

وإذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح لم يجز لأى شريك إعادة طرحه باسمه الشخصى ، أما إذا قبل فتعين الجمعية العمومية لمباشرة الدعوى مندوباً أو أكثر ، ويجب أن توجه إليهم جميع الإعلانات الرسمية .

## الباب السابع

### حل الشركة وتصفيتها

**مادة ٢٧ -** فى حالة خسارة نصف رأس مال الشركة يتعين على المديرين أن يعرضوا على الجمعية العمومية أمر حل الشركة ويشترط لصدور قرار الحل توافق الأغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة .

وإذا بلغت الخسارة ثلاثة أرباع رأس المال ، جاز أن يطلب الحل الشركاء الحائزون لرابع رأس المال .

وإذا ترتب على الخسارة انخفاض رأس المال عما يعادل خمسة عشر ألف جنيه ، كان لكل ذى شأن أن يطلب حل الشركة .

**مادة ٢٨ -** عند انتهاء مدة الشركة أو فى حالة حلها قبل الأجل المحدد تبين الجمعية بناء على طلب المديرين طريقة التصفية وتعين مصفياً أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم ، وتنتهى سلطة المديرين بتعيين المصفين أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين .

## الباب الثامن

### أحكام ختامية

**مادة ٢٩ -** يقيد هذا العقد فى السجل التجارى وتودع نسخة رسمية منه لدى الهيئة العامة للإستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة لتسجيله فى سجل الشركات بها وينشر ملخصه على نفقة الشركة فى النشرة الخاصة التى تصدرها ولا يجوز للشركة أن تزاول نشاطها قبل إتمام الإجراءات المذكورة وقد فرض الشركاء السيد / .....

في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن .  
وتخصم المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تم إنفاقها في سبيل  
تأسيس الشركة من حساب المصروفات العمومية .

## قرار وزير شئون الإستثمار والتعاون الدولى

رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٤

بإصدار نموذج العقد الابتدائى والنظام الاساسى

للشركات المساهمة وعقد تأسيس الشركات

ذات المسئولية المحدودة التى تنشأ طبقا

لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ (١)

وزير شئون الإستثمار والتعاون الدولى

بعد الاطلاع على قانون التجارة :

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الاسماء التجارية ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٧ بشأن اللائحة العامة لبرصات الأوراق

المالية ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى

والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم مهنة المحاماة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الوزير المختص

فى تنفيذ أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بنموذج العقد

الابتدائى والنظام الاساسى للمشروعات المشتركة التى تنشأ وفقا لأحكام

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢١٨ لسنة ١٩٧٥ بنموذج العقد التأسيسي ( النظام الأساسي ) للمشروعات المشتركة التي تنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شكل شركات ذات مسئولية محدودة ، وعلى قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

وعلى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وعلى القرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ بإصدار نماذج العقود والأنظمة الأساسية للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وبناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٣/٦ ؛  
وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

### قـبـر

**مادة ١-** يكون العقد الابتدائي والنظام الأساسي لشركات المساهمة ، وعقد تأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة التي تنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وفقاً للنماذج الملحقه بهذا القرار .

**مادة ٢-** يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بنموذج العقد الابتدائي للمشروعات المشتركة التي تنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ورقم ١٢١٨ لسنة ١٩٧٥ بنموذج العقد التأسيسي ( النظام الأساسي ) للمشروعات المشتركة التي تنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شكل شركات ذات مسئولية محدودة .

**مادة ٣-** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،  
صدر في ١٩٨٤/٣/٢٠



## نموذج رقم (١)

للعقد الابتدائي والنظام الأساسي  
للمشروعات المشتركة التي تنشأ في شكل شركة مساهمة  
طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤  
المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧

### عقد الشركة الابتدائي

أنه في يوم

فيما يلي بين الموقعين أدناه :

١ - الاسم - المهنة <sup>(١)</sup> - تاريخ الميلاد - إثبات الشخصية - الإقامة - الجنسية

طرف أول مصريون

طرف ثان عربي

طرف ثالث أجنبي

**مادة ١** - اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة مصرية  
بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها  
ووفقاً لأحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر  
بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ولإنتحته  
التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

**مادة ٢** - اسم <sup>(٢)</sup> هذه الشركة هو :

**مادة ٣** - غرض <sup>(٣)</sup> هذه الشركة هو :

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع

١ - مركز الإدارة والجنسية والممثل القانوني إذا كان الشريك شخصاً معنوياً .

٢ - يطلق عليها اسم يشق من الغرض الذي قامت من أجل تحقيقه .

٣ - ويشترط أن يكون الغرض وفقاً للموافقة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

الشركات وغيرها التى تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛

**مادة ٤** - يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ..... ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج .

**مادة ٥** - المادة المحددة لهذه الشركة هى (١) ..... سنة تبدأ من تاريخ نشر القرار المرخص بتأسيسها .  
وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وتعتمد بقرار من الوزير المختص .

**مادة ٦** - حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (٢) .....  
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ..... موزع على عدد ..... سهم  
قيمة كل سهم ..... منها ..... أسهم نقدية و ..... أسهم تقابل  
حصصاً عينية .....  
إذا دخلت فى رأس المال حصة عينية تُضاف إلى هذه المادة الفقرة الآتية :  
الحصة العينية التى دخلت فى تكوين رأس المال عبارة عن ....

- ١ - لا تتجاوز خمسين سنة إذا كان غرض الشركة استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها .
- ٢ - تحذف هذه الفقرة إذا لم تتضمن موافقة مجلس إدارة الهيئة على المشروع بتحديد رأس المال المرخص به .
- ٣ - يراعى أن يكون تجديد رأس المال بالأجنبة المصرى ويجوز أن يكون رأس المال بالعملة الأجنبية إذا كان مدفوعاً كله بتلك العملة .

..... المقدمة من ..... وبالشروط الآتية .....

..... وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها عقود -  
..... المعاوضة الآتى بيانها وبيان شروطها .....

..... وكانت هذه الحصّة في تلك الفترة تغل الربح الآتى بيانها .....  
..... وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتى بيانها :

ومن المتفق عليه التخيير في استيفاء الحصّة المذكورة نقدا بالشروط الآتية :  
وقامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتعيين الخبراء للتحقق من  
التقدير الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورون تقريرهم الذى قدروا  
فيه الحصص على الوجه الآتى بيانها :  
نقدا ووافق عليه المؤسسون بجلسة

**مادة ٧ -** أكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد فى رأسمال الشركة  
بأسهم عددها ..... قيمتها على النحو الآتى :  
وطرحت باقى الأسهم ومقدارها ..... سهما وقيمتها (١)  
للاكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتصريح رقم  
بتاريخ / /  
وتم الاكتتاب لدى بنك ..... المرخص له بتلقى الاكتتابات :

١- يوضع نوع العملة التى تم السداد بها وجنسية المكتتبين على النحو التالى .....  
مدفوعة بالدولار / الجنيه المصرى وأقتصر الاكتتاب على المصريين / الأجانب

الاسم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	إجمالي رأس المال بالجنيه المصرى	العملة التى تم بها الوفاء
١ -				
٢ -				
٣ -				
اكتتاب عام				

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين :

وقد دفع المكتتبون<sup>(١)</sup> ..... القيمة الاسمية وقدره

فى بنك ..... المسجل لدى البنك المركزى المصرى والمرخص له بتلقى  
الاكتتابات .....

وهذا المبلغ لا يجوز سحبه إلا بعد صدور القرار المرخص فى تأسيس الشركة  
وبقرار من الجمعية العامة .

( تحذف فى حالة عدم وجود حصص تأسيس )

..... حصص التأسيس قد تقرر منحها إلى .....

مقابل التنازل للشركة عن الالتزام الممنوح له من الحكومة فى شأن .....

أو مقابل الحقوق المعنوية الآتى بيانها :

وقد خصص للحصص المذكورة نسبة ..... من الأرباح بعد حجز

الاحتياطى القانونى ووفاء ..... على الأقل بصفة

ربح لرأس المال . وعند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص

أى نصيب فى فائض التصفية .

وللجمعية العامة بعض مضى سنة من تاريخ تأسيس الشركة الحق فى إلغاؤها

مقابل التعويض العادل الذى يتم تقديره على أساس .....

١ - على أن لا يقل ذلك عن ربع كامل القيمة الاسمية للأسهم النقدية ووفقا للموافقة الصادرة  
من الهيئة للمشروع وعلى أن لا يتجاوز سداد باقى قيمتها ١٠ سنوات من تاريخ  
التأسيس .

**مادة ٨ -** يتعهد الموقعون على هذا بالسمى في الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وفي استصدار القرار الوزاري بالترخيص في إنشاء الشركة وفقا للموافقة الصادرة من الهيئة للمشروع والقيام بكافة الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيسها ، وفي هذا السبيل وكلوا عنهم :  
في القيام بالنشر والقيد بالسجل التجارى واتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق والأوراق الى مجلس إدارة الشركة ودعوة أول جمعية عامة للانعقاد خلال شهر من تاريخ نشر قرار تأسيس الشركة .

**مادة ٩ -** تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التى تم إنفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

**مادة ١٠ -** حرر هذا العقد بمدينة جمهورية مصر العربية في  
— — سنة ١٤ هجرية الموافق . سنة ١٩ ميلادية  
من نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقى النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

#### التوقيعات

الاسم الثلاثى	الجنسية	الإقامة	التوقيع
١ -			
٢ -			
٣ -			

## النظام الأساسى للشركة

### الباب الأول

#### فى تأسيس الشركة

**مادة ١ -** تأسست طبقا لأحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقا لأحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسى التالى شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد .

**مادة ٢ -** اسم هذه الشركة هو<sup>(١)</sup> شركة مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية .

**مادة ٣ -** غرض هذه الشركة هو<sup>(٢)</sup> :  
ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاوِل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون وبموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

**مادة ٤ -** يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة . ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج .

---

١ - يطلق عليها اسم يشتق من الغرض الذى قامت من أجل تحقيقه .  
٢ - يجب أن يكون فى المجالات التى أوردتها المادة (٣) من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ووفقا للموافقة الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للمشروع المشترك .

**مادة ٥ -** المدة المحددة لهذه الشركة هي سنة تبدأ من تاريخ نشر القرار الوزاري المرخص في تأسيسها وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وتعتمد بقرار من الوزير المختص .

## الباب الثاني

### في رأس مال الشركة

**مادة ٦ -** حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ..... جنيهاً<sup>(١)</sup> .  
وحدد رأس مال الشركة بمبلغ ..... جنيهاً موزع على  
سهما قيمة كل سهم<sup>(٢)</sup> ..... جنيهاً منها ..... أسهم نقدية  
و ..... أسهم مقابل حصص عينية .

**مادة ٧ -** جميع أسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

الاسم والإجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	العملة التي تم بها الوفاء
١ -			
٢ -			
٣ -			
٤ - اكتتاب عام			

١ - تحذف هذه الفقرة إذا لم تتضمن موافقة مجلس إدارة الهيئة تحذيد رأس المال المرخص به .

٢ - ألا تقل قيمة السهم عما يعادل خمسة جنيهاً مصرية ولا تزيد عما يعادل ١٠٠٠ جنيهاً

وتبلغ نسبة مشاركة رأس المال المصرى  
وقد دفع المكتشون ..... (٣) كامل القيمة. الاسمية للسهم عند  
الاكتتاب (٤).

ويتم سداد باقى الاسهم المدفوعة بالنقد الأجنبى الحر بالسعر المعلن  
بواسطة البنك المركزى وقت السداد .

تستخرج الاسهم أو الشهادات الممثلة للاسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى  
أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم  
الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص اسم الشركة ورقم وتاريخ القرار  
الوزارى المرخص فى تأسيسها وتاريخ نشره بالوقائع المصرية ورقم وتاريخ القيد  
بالسجل التجارى وقيمة رأس المال بنوعيه ونسبة مشاركة المصرين وعدد  
الاسهم الموزع عليها رأس المال وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها  
والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية .  
ويكون للاسهم كريونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضاً على رقم  
السهم .

**مادة ٩ -** يجب أن يتم الوفاء بباقى قيمة كل سهم خلال .....  
سنوات (٧) على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد  
وبالطريقة التى يعيها مجلس الإدارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها

مصرى ويراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى ما لم يتم سداد جميعه  
بالعملة الأجنبية .

٢ - وفقاً للموافقة الصادرة من الهيئة على المشروع على أن لا يقل عن ١/٤ قيمة الاسهم  
النقدية وعلى أن يتم سداد باقى الاسهم فى المدة التى تحددها الموافقة على أن لا تتجاوز

١٠ سنوات على الأكثر من تاريخ القرار المرخص بالتأسيس  
٤ - تحذف إذا لم تكن الشركة من شركات الاكتتاب العام .

١ - يجدد عدد السنوات بما لا يجاوز العشرة .



بخمسة عشر يوما على الأقل وتقيد المبالغ المدفوعة على شهادات الأسهم ، وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يبطل تداوله حتماً .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر ادائه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع % سنوياً من يوم استحقاقه بالإضافة الى التعويضات الأخرى وعلى وجه خاص المترتبة على عدم الوفاء بالعملية الأجنبية .

ومع عدم الإخلال بنسبة مشاركة الجانب المصرى فى رأس المال وبعد إخطار الهيئة العامة للاستثمار يحق لمجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة إلى تنبيه أو إجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الإجراءات الآتية :

( ١ ) إخبار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل يعلم الوصول أو ( بالتلكس ) على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوماً على ذلك .

( ب ) الإعلان فى إحدى الصحف اليومية أو فى صحيفة الشركات عن أرقام الأسهم التى تأخر أصحابها فى الوفاء بقيمتها .

( ج ) إخطار المساهم بكتاب مسجل يعلم الوصول ( أو بالتلكس ) بصورة من الإعلان وعدد الجريدة أو الصحيفة التى تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوماً على ذلك ، وشهادات الأسهم التى تباع بهذه الكيفية تلغى حتماً على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضاً عنها تحمل ذات الأرقام التى كانت على الشهادات القديمة .

ويخضع مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصول وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذى يبيع أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز ، ولا يؤثر التجاؤء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها فى الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمائم أخرى فى نفس الوقت أو فى أى وقت آخر .

**مادة ١٠ -** لايجوز التصرف فى الأسهم خلال السنتين الأوليين للشركة إلا بعد

موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سواء كان التصرف بالنقد الأجنبي ، أو بالعملة المحلية ، وكذلك يلزم الحصول على موافقة مجلس الإدارة إذا كان التصرف بعد مضي السنتين المذكورتين وتم مقابل عملة محلية ، أما إذا كان قد تم مقابل عملة أجنبية فيكتفى بإخطار الهيئة بالتصرف .

**مادة ١١** تنتقل ملكية الأسهم باثبات التصرف كتابة في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل إليه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات أهليتهما بالطرق القانونية (١) .

وبالرغم من حصول التنازل وإثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها إلى أن يتم سدادها ، وفي جميع الأحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ إثبات التنازل في السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيد الأسهم الإسمية في سجل نقل الملكية وبالنسبة لأيلولة الأسهم الى الغير بالإرث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية في السجل المشار اليه ، وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفي جميع الأحوال يؤثر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

**مادة ١٢** - لا يلزم المساهم إلا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته ، وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات .

---

١ - في حالة إيراد نصوص في النظام تتضمن قيودا على تداول الأسهم فانه يتعين مراعاة أحكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

**مادة ١٣ -** تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

**مادة ١٤ -** كل سهم غير قابل للتجزئة .

**مادة ١٥ -** لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع الاختام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة ،

**مادة ١٦ -** كل سهم يخلو الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية (١) .

**مادة ١٧ -** تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لأخر مالك له مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

**مادة ١٨ -** مع مراعاة حكم المادة ٢٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية ، كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (٢) وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في الحالتين .

١ - مع مراعاة حقوق الأسهم الممتازة .

٢ - بالنسبة للأسهم الممتازة وخصص الأرباح وخصص التأسيس فإنه يكون للمؤسسين النص عليها في النظام في حالة تقريرها وذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية مع الإحاطة بأنه لايجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة إلا إذا كان النظام يرخس بذلك ابتداء .

**مادة ١٩ -** في حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية ، يكون للمساهمين القدامى حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم التي يمتلكها <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> وذلك بشرط مراعاة ما يكون للأسهم الممتازة من حقوق أولوية خاصة بها <sup>(٣)</sup> .

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - في حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال طبقا لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الاكتتاب .

**مادة ٢٠ -** في حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الأسهم التي يحملها بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق <sup>(٤)</sup> .

## الباب الثالث

### في السندات

**مادة ٢١ -** مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم

١ - يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الاسبقية في الاكتتاب فقط ، او تشمل بالإضافة لذلك الإعفاء من علاوة الإصدار أو جزء منها .

٢ - يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير مراقب الحسابات ، أن تطرح في أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

٣ - تشطب هذه الفقرة إذا لم يتضمن النظام إنشاء أسهم ممتازة .

٤ - يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاتحت التنفيذ ، للجمعية العامة العادية أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم .  
ولا تنفذ قرارات الجمعية العامة العادية الصادرة في هذا الشأن إلا بموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

## الباب الرابع

### في إدارة الشركة

#### الفصل الأول

#### مجلس إدارة الشركة

**مادة ٢٢ -** يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من  
من عضوا على الأقل و عضوا على الأكثر ( تعينهم الجمعية العامة <sup>(١)</sup> ، ويشترط في كل منهم أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن <sup>(٢)</sup> )  
ويراعى أن يمثل مالكو الأسهم بعدد من الأعضاء يتناسب مع نسبة نصيبهم في رأس المال <sup>(٣)</sup>  
واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس إدارة من عضوا هم :

الاسم	الجنسية	السن
-------	---------	------

- ١ - يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة ، إلا إذا كانت المشاركة مناصفة .
- ٢ - يشترط ألا تقل قيمته الاسمية عن خمسة آلاف جنيه ويجوز النص على ضم عضرين على الأكثر لا يتوافر فيهم نصاب ملكية أسهم الشركة .
- ٣ - يراعى حظر الجمع بين عضوية أكثر من شركتين ويستثنى من ذلك ممثلو الأشخاص الاعتبارية الأجنبية والاجانب وكذلك المصريين في الشركات الذين يملكون ١٠ ٪ على الأقل من أسهم رأسمالها .

**مادة ٢٢ -** يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات .

غير أن مجلس الإدارة المعين فى المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة سنوات (٤) .

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوى فى مجلس الإدارة فى استبدال من يمثله فى المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة .

**مادة ٢٤ -** لمجلس الإدارة - إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأسمى - أن يعين أعضاء فى المراكز التى تخلو أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن عضوا .

ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين فى الفقرة السابقة العمل فى الحال إلى أن تنعقد الجمعية العامة ، فأما أن تقرر تعيينهم أو تعيين آخرين بدلا عنهم .

**مادة ٢٥ -** يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس يحل محله أثناء غيابه وفى حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

**مادة ٢٦ -** لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافأته كما يكون له أن يؤلف من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض اختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس .

**مادة ٢٧ -** يعقد مجلس الإدارة جلساته فى مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضائه ، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة . ويجوز أيضا أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع

أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في مصر (١) .

**مادة ٢٨ -** لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه عند الضرورة في المجلس أحد زملائه وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد أصوات المنوبين على ثلث عدد أصوات الحاضرين .

**مادة ٢٩ -** لا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره عضوا ( ثلاثة على الأقل ) .

**مادة ٣٠ -** تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية عضوا ( يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات أو مراعاة النصاب الذي يتطلبه القانون أو اللائحة ) .

**مادة ٣١ -** مع مراعاة أحكام المواد من ٩٦ الى ١٠١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة (١) للجمعية العامة وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون العاملين ومعاملتهم المالية ، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات .

**مادة ٣٢ -** يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء والغير .

---

١ - يجوز أن ينص على عقد اجتماعات استثنائية لمجلس إدارة الشركة في مدينة معينة خارج مصر وينصاب محدد إذا توافرت لدى الشركة ظروف خاصة تبين هذا الاستثناء .  
١ - يجوز النص على اختصاص الجمعية العامة بموضوعات معينة إذا رُوي إخراجها من اختصاص مجلس الإدارة .

**مادة ٢٣ -** يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض (٢).

ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

**مادة ٢٤ -** لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وکالتهم بأية مسؤولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .

**مادة ٢٥ -** تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة (٥٧) من هذا النظام ومن بدل الحضور الذى تحدد الجمعية العامة قيمته كل سنة أو من راتب مقطوع قدره

## الفصل الثالث

### اللجنة الإدارية المعاونة

**مادة ٣٦ -** يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة إدارية معاونة من العاملين ويمثل فيها المصريون والأجانب وذلك متى بلغ عدد العاملين ..... وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة برامج العمالة بالشركة ورفع الإنتاج وتطويره مع مراعاة الإدارة الاقتصادية السليمة وحسن استخدام الموارد المتاحة فضلا عن الموضوعات الأخرى التى تحال اليها من مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب . وترفع اللجنة توصيتها ونتائج دراستها إلى مجلس الإدارة .

**مادة ٣٧ -** تعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا - وفى حالة غيابه تعين العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الإدارة المنتدب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة ، وعدد من المديرين المسئولين بالشركة يختارهم مجلس الإدارة دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .



**مادة ٣٨ -** يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الإدارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة أعضائها وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس أو من يقوم مقامه .

**مادة ٣٩ -** تضع اللجنة تقريراً سنوياً خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الإدارة توضح فيه الموضوعات التى أحيلت إليها وما أوصت به فى شأنها واقتراحاتها التى ترى عرضها على المجلس والتى يؤدى الأخذ بها الى تحقيق مصلحة الشركة .

## الباب الخامس

### فى الجمعية العامة

**مادة ٤٠ -** تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا فى ..... ( المدينة التى بها مركز الشركة ما لم ينص النظام على غير ذلك ) .

**مادة ٤١ -** لكل مساهم الحق فى حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصاله أو الانابة .

ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة فى حضور الجمعية العامة .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة فى توكيل كتابى وإن يكون الوكيل مساهماً ولا يكون لأى مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلاً أو نائباً عن الغير أو بالصفتين معا عدد من الأصوات يجاوز ( ) من عدد الأصوات المقررة لاسهم الحاضرين .

ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً فى الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك فى غير الأحوال التى ينقص فيها

عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول .

وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة ، وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التى يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية .

.....(١)

**مادة ٤٢ -** يجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة أن يشبثوا أنهم أودعوا أسهمهم فى مركز الشركة أو فى أحد البنوك ..... قبل إنعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الأسهم فى سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع إلى انقضاء الجمعية العامة .

**مادة ٤٣ -** تتعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة فى الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة أشهر التالية ( على الأكثر ) لنهاية السنة المالية للشركة .

ولمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك . وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من المساهمين يمثل ٥ ٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الإدارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد فى الأحوال التى يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة ، على الرغم

---

١ - يجوز النص على تحديد الحد الأقصى لعدد الأصوات المقررة ، أو الحد الأقصى لما يحمله الوكيل من الأسهم .

من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذى يجب فيه توجيه الدعوة إلى الاجتماع .

كما يكون للجهة الإدارية المختصة أن تدعو الجمعية العامة إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده ، أو امتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفى جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة .

**مادة ٤٤ -** تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الأخص فيما يأتى :

- (أ) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم .
- (ب) مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر فى إخلائه من المسئولية .
- (جـ) المصادقة على تقرير الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- (د) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .
- (هـ) الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الإدارة .
- (و) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .
- (ز) كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة أو المساهمون الذين يملكون ٥ ٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

**مادة ٤٥ -** على مجلس الإدارة أن يعدّ عن كل سنة مالية - فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التى حددها اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة .

ويجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوماً على الأقل .

ويجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى<sup>(١)</sup> إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

**مادة ٤٦** - يجب نشر الإخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإخطار الأول .

ويجوز<sup>(٢)</sup> الاكتفاء بإرسال إخطار الدعوة إلى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الإخطارات للمساهمين باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر أو يخطر به المساهمين على النحو الوارد في المادتين ٤٥، ٤٦ إلى مصلحة الشركات وكل من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة لسوق المال وممثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر أو الإرسال إلى المساهمين .

**مادة ٤٧** - لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ..... على الأقل<sup>(٣)</sup> . فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني<sup>(٤)</sup> .

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

---

١ - جوازية .

١ - يقتصر فقط على الشركات التي لم تطرح أسهمها للاكتتاب العام .

٢ - ربع رأس المال على الأقل وبشرط ألا يجاوز نصف رأس المال .

٣ - جوازية .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم المثلة في الاجتماع<sup>(٤)</sup>.

**مادة ٤٨ -** تختص الجمعية العامة بغير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي :

(أ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكا .

(ب) يجوز إضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلية بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في اطالة امد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الضمارة التي يترتب عليها حل الشركة اجباريا أو إدماج الشركة .

وإذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها . ولا ينفذ أى تعديل في نظام الشركة إلا بموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

**مادة ٤٩ -** مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الأحكام الآتية :

(أ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الإدارة ، وعلى المجلس توجيه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠ ٪ من رأس المال على الأقل لأسباب جدية ويشترط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المتقدمة ، ولايجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يقم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا بطلبهم إلى الجهة

٤ - إلا إذا اشترط النظام اقلية خاصة في إصدار القرارات .

الإدارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

(ب) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال ( على الأقل ) ، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال ( على الأقل ) .

(ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الاسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الأصلي أو إدماجها ، فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الاسهم الممثلة في الاجتماع .

**مادة ٥٠ -** لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية وأحكام هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

**مادة ٥١ -** تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالاصالة أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقبي الحسابات وجامعى الاصوات .

ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال ، واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على

الأقل في مركز ادارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال .  
ويجب مجلس الإدارة على استئله المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .  
ويكون التصويت فى الجمعية العامة .... (١) ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب اعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو بإقامة دعوة المسئولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الادارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الأصوات الحاضرة فى الاجتماع على الأقل .  
ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك فى التصويت على قرارات الجمعية العامة فى شأن تحديد رواتبهم ومكافاتهم أو ابراء ذمتهم واخلاء مسئوليتهم عن الادارة .

**مادة ٥٢ -** يحذر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلى الجهات الادارية أو الممثل القانونى لجماعة حملة السندات كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث اثناء الاجتماع والقرارات التى اتخذت فى الجمعية وعدد الأصوات التى وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون إثباته فى المحضر .  
وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة فى سجل خاص ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعى الأصوات ومراقب الحسابات .

ويجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية المختصة والهيئة العامة للاستثمار خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

**مادة ٥٣ -** مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام القانون أو نظام الشركة .

---

١ - يعين النظام طريقة التصويت فإذا لم يعينها فانها تتم بالطريقة التى يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

وكذلك يجوز إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للأضرار بهم أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة ؛

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا المساهمون الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول .  
وللجهة الادارية المختصة أن تنوب عنهم في طلب البطلان إذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في إحدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار مالم تأمر المحكمة بذلك .

## الباب السادس

### في مراقبة الحسابات

**مادة ٥٤ -** مع مراعاة احكام المواد من ١٠٢ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوضية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر اتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / ..... المقيم في .....  
مراقبا أول الشركة ؛

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم اثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .



## الباب السابع

### سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

#### المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

**مادة ٥٥** - تبدأ السنة المالية للشركة من ..... وتنتهى فى ..... من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التى تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة حتى ..... من السنة التالية .

**مادة ٥٦** - على مجلس الإدارة أن يعد كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ( ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة فى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية وكذلك تلك التى تحددها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية .

وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

**مادة ٥٧** - توزع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلى :

- (١) تبدأ باقتطاع مبلغ يوازى من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانونى ( ٥ ٪ على الأقل ) ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى من رأس مال الشركة المصدر ( ٢٠ ٪ على الأقل ) ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة الى الاقتطاع .

(١)

---

١ - يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامى لمواجهة الأغراض التى يحددها النظام .

- (٢) ثم يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ( ٥ ٪ على الأقل ) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم .  
على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنتين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنة التالية .  
(٣) ثم يخصص بعد ذلك نسبة من الأرباح للعاملين في الشركة طبقاً للقواعد التى يعرضها مجلس الإدارة وتعتمدها الجمعية العامة .  
(٤) إذا كان في الشركة حصص تأسيس يدفع نصيبها في الأرباح بشرط ألا تزيد على ١٠ ٪ من باقى الأرباح الصافية .  
(٥) ويخصص بعد ما تقدم ..... ( عشرة في المائة على الأكثر من الباقي ) لمكافأة مجلس الادارة .  
(٦) وتوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة اضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادى أو مال استهلاك غير عادى .

**مادة ٥٨** - يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة فيما يكون أو في بمصالح الشركة .

**مادة ٥٩** - تدفع الأرباح الى المساهمين في المكان والمواعيد التى يحددها مجلس الادارة بشرط ألا تجاوز شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

## الباب الثامن

### في المنازعات

**مادة ٦٠** - لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الادارة بسبب الأخطاء التى تقع منهم في تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الادارة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة .  
ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الادارة يكون جنائية أو

جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية .

**مادة ٦١ -** مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

وعلى كل مساهم يريد اثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح فى جدول أعمال الجمعية .

## الباب التاسع

### فى حل الشركة وتصفيتها

**مادة ٦٢ -** فى حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

**مادة ٦٣ -** مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

تعين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ؛ ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .  
وفى حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفى وتحدد اتعابه .

ولا ينتهى عمل المصفى بوفاة الشركاء أو اشهار افلاسهم أو اعسارهم أو بالحجر عليهم ولو كان مصفيا من قبلهم .

وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم اخلاء عهدة المصفين .

## الباب العاشر

### احكام ختامية

**مادة ٦٤ -** يجب على مجلس الإدارة أن يتعاقد مع أحد المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف على الأقل للعمل مستشارا لقانونيا للشركة وذلك بالشروط والمدة التي يتفق عليها ، وإذا انتهى عقد المستشار القانوني فعلى مجلس الإدارة أما تجديده أو استبدال غيره به فور انتهاء العقد .  
وأستثناء من ذلك عين المؤسسون الاستاذ المحامي المقيم في مستشارا قانونيا للشركة ، وذلك الى حين اجتماع مجلس الادارة واعمال اختصاصه في هذا الشأن .

**مادة ٦٥ -** تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

**مادة ٦٦ -** تسرى احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية وكذلك احكام نظام استثمار المال العربي والاجنبي ولوائحه التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

**مادة ٦٧ -** يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون .

## نموذج رقم ( ٢ )

### لعقد تأسيس

مشروع مشترك في شكل شركة ذات مسئولية محدودة  
طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل  
بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧

### عقد تأسيس

#### شركة ذات مسئولية محدودة

أنه في يوم .....

وفيما بين الموقعين أدناه :

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - إثبات الشخصية - محل الإقامة ( أو مركز الإدارة اذا كان الشريك شخصا معنويا ) .

٢ - .....

٣ - ..... (١)

قد أتفقوا فيما بينهم على تأسيس مشروع مشترك في شكل شركة ذات مسئولية محدودة وفقا لأحكام القوانين النافذة ، وأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية وأحكام هذا العقد ويقر الموقعون أنهم قد راعوا القواعد المقررة في القوانين المذكورة في تأسيس هذه الشركة .

## الباب الأول

اسم الشركة - غرضها - مدتها - مركزها العام

**مادة ١-** اسم الشركة وعنوانها ..... (شركة ذات مسئولية محدودة) (٢) .

**مادة ٢-** غرض الشركة هو (١) .....

**مادة ٣-** مدة الشركة هي (٢) ..... تبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجارى ويجوز اطالة المدة بالشروط المبينة في هذا العقد وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

**مادة ٤-** يكون مركز الشركة الرئيسى وموطنها القانونى بمدينة (٢) ..... بجمهورية مصر العربية .

ويجوز لمديرى الشركة أن يقرروا نقل المركز الرئيسى إلى أية جهة أخرى فى نفس المدينة كما يجوز لهم أن يقرروا إنشاء فروع أو وكالات للشركة فى مصر أو فى الخارج بموافقة الهيئة العامة للاستثمار على ذلك .  
وإذا نقل المركز الرئيسى الى مدينة أخرى فيلزم أن يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء .

٢ - للشركة أن تتخذ اسما خاصا ، ويجوز أن يكون اسمها مستمدا من غرضها ، ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر (بيان الزامى) .

١ - لايجوز أن تتولى الشركة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الاموال لحساب الغير بوجه عام وفيما عدا ذلك يكون النشاط فى المجالات التى اوردتها المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ووفقا للموافقة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار .

٢ - ... (١) ، (٢) ، (٣) بيانات الزامية .

## الباب الثانى

### رأس المال - الحصص

**مادة ٥ -** حدد رأسمال الشركة <sup>(١)</sup> بمبلغ ..... موزع على عدد ..... حصة قيمة كل منها ..... منها ..... حصة نقدية قيمتها ..... و ..... حصة عينية قيمتها ..... وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على <sup>(٢)</sup> الوجه الآتى :

اسم صاحب الحصة	عدد الحصص	عدد الحصص	القيمة	العملة التي يتكتم
وجنسيتها	العينية	النقدية	الوفاء المشاركة	بها

ويقرر الشركاء أن الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدرها ..... وأودعت في بنك ..... بموجب الشهادة المرفقة .

وفيما يلى بيان الحصص العينية المقدمة من الشركاء <sup>(٣)</sup> :

- ١ - قدم السيد ..... ما يأتى
- ٢ - وقدم السيد ..... ما يأتى

وتؤول ملكية هذه الحصص للشركة من تاريخ التوقيع على العقد كما تنقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بها الى الشركة كما اتفق المؤسسون على

١ - لا يقل عن خمسين ألف جنيه مصرى ومقسمة الى حصص متساوية لا تقل كل منها عن ١٠٠ جنيه مصرى ، ( بيان الزامى ) .

٢ - لا يزيد عددهم على خمسين شريكا ولا يكون كل منهم مسئولا إلا بقدر حصته ( بيان الزامى ) .

٣ - يجب بيان نوع كل حصة عينية وقيمتها والثمن الذى ارتضاه باقى الشركاء لها ومقدار حصة الشريك فى رأس المال مقابل ما قدمه من حصة عينية .

تقدير الحصة العينية المقدمة من السيد ..... بموجب .....  
قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتحقق من التقدير الصحيح  
لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورون تقريرهم الذى قدروا فيه الحصص على  
الوجه سالف البيان .

**مادة ٦ -** تخول الحصص حقوقا متساوية فى الحصول على الأرباح وفى  
اقتسام ملكية موجودات الشركة ولا يلتزم الشركاء الا فى حدود قيمة  
حصصهم .

والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصة تتبعها فى أبهى كل من تؤول إليه  
ملكيتها ويترتب حتما على ملكية الحصة قبول أحكام هذا العقد وقرارات  
الجمعية العامة .

**مادة ٧ -** يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار  
حصص جديدة أو بتحويل رأس المال الاحتياطي الحر الى حصص وذلك بقرار  
من الجمعية العامة غير العادية للشركاء بشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة  
العامة للاستثمار والمناطق الحرة على ذلك وطبقاً للأحكام المنصوص عليها فى كل  
من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات  
المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

وفى حالة إصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق افضلية الاكتتاب  
فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص . ويستعمل هذا الحق وفقاً  
للاوضاع والشروط التى يعينها المديرون بموافقة مجلس المراقبة ما لم تقرر  
الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

**مادة ٨ -** للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال لاي سبب  
وعلى أن لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المحدد باللائحة التنفيذية للقانون  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويكون التخفيض بالكيفية التى تراها الجمعية سواء عن  
طريق انقاص عدد الحصص أو استرداد بعضها أو تخفيض القيمة الاسمية  
على أن لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن مائة جنيه ، وذلك كله بشرط موافقة  
الهيئة العامة للاستثمار على ذلك وفى جميع الاحوال يجب الا يترتب على زيادة  
رأس المال أو تخفيضه أخلال بنسبة مشاركة رأس المال المصرى فى رأس مال



الشركة .

**مادة ٩ -** الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء أو بينهم وبين الغير وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويجب أن يثبت هذا الانتقال أو التصرف بالسجل المعد لذلك .

وهذا مع مراعاة عدم الاخلال بنسبة مشاركة رأس المال المصرى في رأسمال الشركة .

ويجب على من يعتزم بيع حصته للغير أن يقوم بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار بأخطار إدارة الشركة بذلك بخطاب موصى عليه يتضمن أسم ولقب المتنازل اليه ومهنته ومحل إقامته وعدد الحصص المتنازل عنها وتقوم الادارة بدورها بإخطار الشركاء في خلال الثلاثة أيام التالية ، وللشركاء خلال شهر من الاخطار الاول استرداد الحصة بالشروط نفسها وإلا سقط هذا الحق . وبعد انقضاء شهر من ابلاغ العرض دون أن يستعمل احد من الشركاء حق الاسترداد يكون الشريك حرا في التصرف في حصته وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المبيعة بينهم بنسبة حصة كل منهم في رأس المال .

**مادة ١٠ -** يعد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يأتى :

- ١ - أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال إقامتهم ومهنتهم .
  - ٢ - عدد الحصص التى يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه .
  - ٣ - حالات المتنازل عن الحصص وانتقال ملكيتها بمقتضى الشهادة التى تصدرها الهيئة العامة للاستثمار في هذا الشأن مع بيان تاريخ وتوقيع المتنازل والمتنازل إليه في حالة التصرف بين الاحياء وتوقيع المديون ومن آلت إليه الحصة في حالة الانتقال بطريق الميراث . ولا يكون للتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة إلى الشركة أو الى الغير إلا من تاريخ قيده في هذا السجل .
- ويجوز لكل شريك ولكل ذى مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في أوقات العمل اليومي للشركة .

وترسى في شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة في هذا

السجل ومن كل تغيير يطرأ عليها إلى مصلحة الشركات ، وإلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

## الباب الثالث

### إدارة الشركة

**مادة ١١ -** يتولى إدارة الشركة السيد <sup>(١)</sup> ..... المقيم في .....  
..... باعتباره المدير الوحيد . وتنتهى وظيفته في .....  
« أو يباشر الإدارة لمدة غير محددة » .

أو يتولى إدارة الشركة مديرون تعينهم الجمعية العامة من بين الشركاء أو من غيرهم واستثناء مما تقدم عين الشركاء هيئة الإدارة الأولى من :

١ - السيد / ..... المقيم في .....

٢ - السيد / ..... المقيم في ..... الخ  
..... وتنتهى وظيفة المديرين في ..... أو يباشرون وظيفتهم لمدة غير محدودة .

**مادة ١٢ -** يمثل المدير أو المديرون الشركة في علاقاتها مع الغير ولهم « منفردين أو مجتمعين ..... <sup>(١)</sup> » في هذا الصدد أوسع السلطات للتعامل باسمها وأجراء كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن غرض الشركة وعلى الأخص تعيين ووقف وعزل وكلاء ومستخدمى الشركة وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم وقبض ودفع كافة المبالغ وتوقيع وتحويل وبيع وتسديد كافة السندات الأذنية التجارية وإبرام جميع العقود والمشارطات والصفقات التى تتعلق بمعاملات الشركة بالنقد أو بالأجل ، ولهم شراء جميع المواد والمهمات والبضائع والمنقولات والاقتراض بطريق الاعتمادات ..... الخ .

أما القروض غير المقترحة بها اعتمادات بالبنوك والمشتريات والمبادلات وبيع المحلات التجارية والعقارات والرهون وكذلك الاشتراك فى المؤسسات الأخرى فلا يجوز إجراؤها إلا بعد موافقة الجمعية العامة بأغلبية الشركاء الحائزة

لثلاثة ارباع رأس المال ( أو بناء على قرار اجماعى من الشركاء ) (٧) وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .  
ولا يكون التصرف ملزما للشركة إلا اذا وقع المدير أو غيره من العاملين مشفوعا بالصفة التى يتعامل بها .

**مادة ١٣ -** المدير قابل للعزل فى أى وقت بقرار مسبب يصدر بموافقة الأغلبية العديدة للشركاء الحائزة لثلاثة ارباع رأس المال « أو بقرار اجماعى من الشركاء » وله أن يستقيل فى نهاية السنة المالية على أن يقدم الاستقالة الى رئيس مجلس الرقابة أو باقى المديرين أو الجمعية العامة قبل ذلك « بشهر على الأقل » .

**مادة ١٤ -** فى حالة انتهاء وظيفة أحد المديرين يجب على المديرين الباقين خلال شهر أن يدعوا الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر فى الامر وتعيين مدير جديد .

**مادة ١٥ -** للمديرين فى علاقتهم مع بعضهم وكثديبر ذى صفة داخلية أن يؤلفوا مجلس إدارة يتولى بنفسه تعيين رئيسه وسكرتيه .  
ويجتمع مجلس الادارة بناء على طلب الرئيس أو عضوين آخرين من اعضائه كلما دعت مصلحة للشركة إلى ذلك . ويعقد الاجتماع فى مركز الشركة أو فى أى مكان آخر يعينه خطاب الدعوة .

ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور نصف أعضاء مجلس الإدارة على الأقل وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية أصوات المديرين الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتثبت القرارات المذكورة فى محاضر تدون فى سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها المديرون الذين اشتركوا فى إصدار هذه القرارات . ويصدق رئيس المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

---

١ ، ٢ - يختار أحد الحكمين الاختصاصات المشار إليها على سبيل التمثيل ويجوز اسناد بعضها للجمعية العامة .

ويتداول مجلس الإدارة في جميع المسائل المعروضة عليه والتي تتعلق بإدارة شئون الشركة . ويجب على المجلس أن يبت بصفة خاصة في كل عملية أو تعاقد يترتب عليه تعهد من الشركة أو مصروف تزيد قيمته على ( ) دون أن يكون للغير أن يطالبوا بأى إثبات في هذا الصدد .

ويجب على المديرين أن يقوموا بتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة وأن يتبعوا تعليماته وإرشاداته والا عزلوا من وظائفهم والزهوا بتعويضات الشركة .

**مادة ١٦ -** للمديرين الحق في مبلغ سنوى إجمالى قدره ..... جنيه بصفة مكافأة تدفع كل « شهر أو ثلاثة شهور مثلا » وتقيد بحساب المصروفات العامة وذلك علاوة على حقهم في استرداد مصروفات التمثيل وبدل السفر والانتقال . ولهم أيضا حق الحصول على حصة في الأرباح على الوجه المبين في المادة (٣٨) من هذا العقد .

ويتم توزيع هذه المبالغ بين المديرين طبقا لما يتفق عليه فيما بينهم .

**مادة ١٧ -** يجب أن تحمل الاعلانات ونسخ العقود وجميع الأوراق والمطبوعات الأخرى التى تصدر من الشركة اسم الشركة وأن تسبقها أو تلحقها عبارة شركة ذات مسئولية محدودة مكتوبة بأحرف واضحة ومقروءة مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال إذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية .

ولا يكون التصرف ملزما للشركة إلا إذا وقع المدير أو غيره من مستخدمي الشركة مشفوعا بالصفة التى يتعامل بها .

**مادة ١٨ -** تكون تبليغات الشركة المشار إليها في هذا العقد سواء كانت بين الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها .

## الباب الرابع

### مجلس الرقابة<sup>(١)</sup>

**مادة ١٩ -** يكون للشركة مجلس رقابة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل أو من أعضاء على الأكثر تنتخبهم الجمعية العامة من بين الشركاء وتقدر أتعابهم .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون أول مجلس رقابة من ..... عضو وهم :

- ١ - السيد ..... المقيم في .....
- ٢ - السيد ..... المقيم في .....
- الخ .....

**مادة ٢٠ -** مدة العضوية لمجلس الرقابة هي ..... سنوات غير أن مجلس الرقابة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله مدة ..... سنة

وفي نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعه وبعد ذلك يتجدد ثلث الأعضاء « مثلا » في كل سنة عند انعقاد الجمعية العامة ، ويعين الثلثان الأولان بطريق الاقتراع ثم يتجدد الاعضاء بعد ذلك بحسب الأقدمية في التعيين فإذا كان عدد أعضاء المجلس غير قابل للقسمة على ثلاثة إندمج العدد الباقي فيمن يتناولهم آخر تجديد . ويجوز دائما إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

**مادة ٢١ -** يشترط أن يكون عضو مجلس الرقابة مالكا من حصص الشركة ما قدره ..... حصة على الأقل تخصص لضمان الأخطاء التي يرتكبها خلال عضويته وتكون هذه الحصص غير قابلة للتداول خلال المدة المذكورة<sup>(١)</sup> .

١ - يلغى هذا الباب إذا لم يزد الشركاء على عشرة ، وتلغى كذلك كل إشارة تتعلق بمجلس الرقابة .

١ - حكم هذه المادة إختياري .

**مادة ٣٢ -** لمجلس الرقابة أن يعين أعضاء في مراكز الأعضاء التي تخلو خلال السنة بسبب الاستقالة أو الوفاة أو لاي سبب آخر . ويجب اجراء ذلك خلال الشهر التالي للخلو اذا نقص عدد الأعضاء عن ثلاثة .

ويباشر الأعضاء المعينون على هذا الوجه العمل في الحال إلى أن ينقصد أول اجتماع للجمعية العامة فأما أن تقر تعيينهم أو أن تعين آخرون بدلا منهم . ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه .

**مادة ٣٣ -** يعين مجلس الرقابة من بين أعضائه رئيسا وأميناً للسرو وعند غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئيس مؤقتا .

ويعقد مجلس الرقابة اجتماعاته في مركز الشركة أو في أي مكان آخر يحدده خطاب الدعوة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو عضوين من أعضائه ( مثلا ) ويجوز دعوته الى انعقاد غير عادي بناء على طلب إدارة الشركة .

ويكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

وتثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص مرقومة صفحاته ومعتمدة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ويصدق رئيس المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

**مادة ٣٤ -** يقوم مجلس الرقابة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع إدارة الشركة ، وعليه فحص الدفاتر والحسابات والخزينة ومحفظة الأوراق المالية وقيم الشركة .

ويقدم كل سنة الى الجمعية العامة تقريرا بنتيجة أعماله يبين فيه المخالفات والأخطاء التي قد يجدها في قوائم الجرد كما يبين الاسباب التي تحول دون إجراء توزيع حصص الأرباح التي تقترحها إدارة الشركة .

**مادة ٣٥ -** مع مراعاة حكم المادة (١٩) لأعضاء مجلس الرقابة الحق في أن

يتقاضوا مبلغ جنية بصفة « بدل حضور أو مكافأة » يجرى توزيعه بينهم حسب ما يتراءى لهم .

## الباب الخامس

### الجمعية العامة

**مادة ٣٦ -** تمثل الجمعية العامة جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها إلا في المدينة التي يقع بها مركز الشركة ) .

**مادة ٣٧ -** لكل شريك حق حضور الجمعية العامة مهما كان عدد الحصص التي يمتلكها سواء كان ذلك بطريق الاصاله أو بطريق ائابة شريك آخر لتمثيله في الجمعية ولكل شريك عدد من الأصوات يقدر بعدد ما يملكه أو يمثله من حصص دون تحديد .

**مادة ٣٨ -** يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الرقابة أو المدير بحسب الأحوال أو من ينوب عنهما وعند غيابه يرأسها احد زملائه يختاره المجلس ويعين الرئيس أميناً للسر ومراجعا لفرز الأصوات على أن تقر الجمعية العامة تعيينهما .

**مادة ٣٩ -** توجه الدعوة لحضور الجمعيات العامة بموجب خطابات موصى عليها ترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل . ويجب أن تشتمل خطابات الدعوة على بيان جدول الأعمال ومكان الاجتماع وزمانه .

**مادة ٤٠ -** لايجوز للجمعية العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في خطاب الدعوة ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف اثناء الاجتماع وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة طبقا لعقد الشركة ملزمة لجميع الشركاء بما فيهم الغائبين المخالفين في الرأي وعديمي الاهلية .

**مادة ٤١ -** تنعقد الجمعية العامة العادية كل سنة بناء على دعوة من إدارة

الشركة خلال الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة .  
وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالي  
وتقرير مجلس الرقابة والتصديق عند اللزوم على الميزانية وحساب الأرباح  
والخسائر وتحديد حصص الأرباح التي توزع على الشركاء وتعيين المديرين أو  
أعضاء مجلس الرقابة وتحديد مكافآتهم وغير ذلك من المسائل التي لا تدخل في  
اختصاص الجمعية غير العادية .

ولا تكون قرارات الجمعية العامة العادية صحيحة إلا إذا صدرت بأغلبية  
الاصوات التي تمثل ( ) رأس المال على الأقل <sup>(١)</sup> .

وفي حالة عدم توفر النصاب لصحة الإجتماع الأول تعين عقد الجمعية العامة  
ثانية خلال الثلاثين يوما التالية . ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحا مهما كان  
عدد الحضور الممثل فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات على الأقل ، وفي حالة التساوى يرجح  
الجانب الذي منه الرئيس .  
ويجوز أن تتضمن الدعوة إلى الاجتماع الأول موعد الاجتماع الثاني في حالة  
عدم تكامل النصاب <sup>(٢)</sup> .

**مادة ٣٢ -** للجمعية العامة غير العادية أن تعدل عقد الشركة عدا ما يتعلق  
منها بفرض الشركة الاصلى أو بزيادة التزامات الشركاء .

ولا تكون قرارات الجمعية صحيحة إلا إذا صدرت بموافقة الأغلبية العديدة  
للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال (على الأقل) .

على أنه اذا كان القرار يتعلق بعزل أحد المديرين فإن الأغلبية تحسب بعد  
استبعاد الحصة التي يمثلها المدير المقترح عزله وإذا كان القرار يتعلق  
بالمساس بحقوق فئة من أصحاب الحصة فإنه يشترط في هذه الحالة حضور  
الأغلبية العديدة لأصحاب تلك الحصة الذين يمثلون ثلاثة أرباع قيمتها .

١ - ٢ - يمكن زيادة نصاب الحضور والتصويت .

٢ - حكم هذه الفقرة اختياري .



**مادة ٣٣ -** يجوز للمديرين دعوة الجمعية العامة لانعقاد غير عادي كلما دعت ضرورة الى ذلك ، ويجوز لمجلس الرقابة أن يتولى توجيه الدعوة إذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موصى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .

ويجوز أن تدعى الجمعية العامة بناء على طلب شريك أو أكثر يمثل أكثر من ٥٠ ٪ من رأس المال إذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موصى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .  
ويوضع جدول الأعمال بمعرفة « الجهة التي وجهت الدعوة للانعقاد » المديرين أو مجلس الرقابة أو الشركاء حسب الأحوال .

**مادة ٣٤ -** لكل شريك أثناء انعقاد الجمعية العامة حق مناقشة المسائل الواردة في جدول الأعمال ويكون المديرين ملزمين بالاجابة على أسئلة الشركاء بالقدر الذي لايعرض مصالح الشركة للضرر .  
فإذا رأى أحد الشركاء أن الرد على سؤاله غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

**مادة ٣٥ -** تدون مداوات الجمعية العامة وقراراتها في محاضر تقيد في سجل خاص مرقومة صفحاته ومعتمدة من الهيئة العامة للاستثمار ويوقع عليها رئيس الجمعية وأمين السروفارز الأصوات ومراقب الحسابات ويصدق رئيس الجمعية على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

## الباب السادس

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي -

المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

**مادة ٣٦ -** السنة المالية للشركة اثني عشر شهرا ميلاديا تبدأ من أول ..... وتنتهى في آخر ..... على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة النهائي حتى .....  
وتتبعد أول جمعية عامة عقب هذه السنة :

**مادة ٢٧ -** على مديري الشركة أن يعدوا عن كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال « ٦ أشهر على الأكثر » من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وقائمة الجرد وحساب الأرباح والخسائر تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

وتخطر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالميزانية خلال ١٥ يوماً من اعدادها كما تودع الميزانية بعد انقضاء ١٥ يوماً من تاريخ اعدادها مكتب السجل التجارى ولكل ذى شأن أن يطلب الاطلاع عليها لديه .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوماً التى تسبق انعقاد الجمعية العامة أن يطلع بنفسه أو بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء أو من غيرهم على هذه الأوراق وكذلك على تقرير مجلس الرقابة .

**مادة ٢٨ -** توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العامة والتكاليف الأخرى كما يأتى :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى « ٥ ٪ على الأقل » من الأرباح لتكوين احتياطي ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى « ٢٠ ٪ على الأقل » من رأس المال ومتى قل الاحتياطي عن ذلك تعين العودة الى الاقتطاع .

٢ - يقتطع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥ ٪ من رأس المال على الأقل على الشركاء عن قيمة حصصهم على أنه اذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

٣ - يخصص بعد ما تقدم « ١٠ ٪ من الأرباح المتبقية ( على الأكثر ) » لمكافأة المديرين .

٤ - تخصص نسبة من الأرباح بناء على اقتراح مجلس الادارة واعتماد الجمعية العامة توزع على العاملين .

٥ - يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء كحصة اضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة أو يكون به

احتياطي غير عادي أو مال للاستهلاك غير العادي .

أما الخسائر - ان وجدت - فيتحملها الشركاء بنسبة حصصهم دون أن يلزم أجدهم بأكثر من قيمة حصصه .

**مادة ٣٩ -** يستعمل الاحتياطي بقرار مجلس الإدارة فيما يعود على الشركة بالنفع .

**مادة ٤٠ -** تدفع حصص الأرباح الى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها المديرون .

ويجوز للمديرين بموافقة مجلس الرقابة أن يقوموا بتوزيع مبلغ من أصل حصص أرباح السنة الجارية إذا كانت الأرباح المخصصة والجارية تسمح بذلك .

## الباب السابع

### في مراقبة الحسابات

**مادة ٤١ -** يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المقررة بقانون مزاولة مهنة المحاسبة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / المقيم في مراقبا أول للشركة ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

## الباب الثامن

### المنازعات

**مادة ٤٢ -** مع مراعاة حكم المادة (٨) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٦ لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة ضد المديرين أو ضد أحدهم إلا باسم مجموع الشركاء

ويمقتضى قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد رفع نزاع من هذا القبيل أن يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المديرين إدراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

وإذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح فلا يجوز لائ شريك إعادة طرحه باسمه الشخصى أما إذا قبل فتعين الجمعية العامة لمباشرة الدعوى مندوبا أو أكثر ويجب أن توجه إليهم جميع الاعلانات الرسمية .

## الباب التاسع

### حل الشركة - تصفيتها

**مادة ٤٣ -** عند إنتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد تبين الجمعية بناء على طلب المديرين طريقة التصفية وتعين مصفيا أو جماعة مصفين وتحدد سلطاتهم وتنتهى سلطة المديرين بتعيين المصفين أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم اخلاء عهدة المصفين .

## الباب العاشر

### احكام ختامية

**مادة ٤٤ -** يجب على المديرين أن يتعاقدوا مع أحد المحامين المقبولين امام محاكم الاستئناف على الأقل للعمل مستشارا قانونيا للشركة ، وذلك بالشروط التى يتفق عليها ، وإذا انتهى عقد المستشار القانونى فعلى المديرين إما تجديده أو إستبدال غيره به فور انتهاء العقد .

واستثناء من ذلك عين المؤسسون الأستاذ ..... مستشارا قانونيا للشركة وذلك الى حين اجتماع المديرين وأعمال اختصاصهم في هذا الشأن .

**مادة ٤٥ -** تسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه وكذلك أحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي ولوائحهما التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

**مادة ٤٦ -** لا يجوز تعديل هذا العقد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة .

**مادة ٤٧ -** يقيد هذا العقد في السجل التجارى وينشر طبقا للقانون وقد فوض الشركاء السيد / في إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن والمصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التى تم إنفاقها في سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العامة .

القسم الثانى  
فى  
المجلس الأعلى للاستثمار  
والهيئة العامة للاستثمار

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦ لسنة ١٩٧٩  
بشأن المجلس الأعلى للاستثمار<sup>(١)</sup>

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات  
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة  
والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة  
وشركات القطاع العام والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى  
والأجنى والمناطق الحرة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء المجلس الأعلى  
للاستثمار؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء المجلس الأعلى  
للاستثمار القومى المعدل بقرار رئيس جمهورية رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٧٨؛

### قــرر :

**مادة ١ -** يدمج المجلس الأعلى للاستثمار والمجلس الأعلى للاستثمار القومى فى مجلس واحد يطلق عليه اسم « المجلس الاعلى للاستثمار » .

**مادة ٢ -** يشكل المجلس الاعلى للاستثمار على النحو التالى :

- وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون

- الاقتصادى ..... رئيسا
- وزير التخطيط ..... عضوا
- وزير الدولة للمتابعة والرقابة ..... عضوا
- وزير الصناعة والثروة المعدنية ..... عضوا
- وزير الدولة للتعاون الاقتصادى ..... عضوا
- وزير المالية ..... عضوا
- محافظ البنك المركزى ..... عضوا
- نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار ..... عضوا
- عضوان من ذوى الخبرة يختارهما رئيس مجلس الوزراء .

والمجلس حق دعوة الوزراء المختصين عند عرض أمور خاصة بمجال العمل الذى يشرفون عليه ويكون لهم الحق فى الاشتراك فى المناقشة والتصويت .

**مادة ٣ -** يختص المجلس الاعلى للاستثمار بالعمل على تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى وبحث الموضوعات الخاصة بالاستثمار العام والخاص وله ان يتخذ ما يراه من قرارات وتوصيات واقتراحات لتحقيق ما يتصل بهذه الأغراض ، وله على الأخص ما يلى :

(١) وضع السياسة العامة التى تسير عليها الجهات المنوط بها تنفيذ أعمال تدخل فى نطاق سياسة الانفتاح الاقتصادى أو الموافقة على هذه الأعمال ومتابعة تنفيذها .

(٢) وضع الحلول واقتراح التشريعات والإجراءات اللازمة لدفع عجلة الانفتاح الاقتصادى والتنمية العامة والخاصة بأفضل الطرق وأسرعها ، وإصدار القرارات والتوجيهات التى تساعد على سرعة

استخدام الإمكانيات المتاحة .

(٣) البت فيما يعترض الجهات القائمة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية من عقبات وإزالة المعوقات التي تعترضها .

(٤) تحديد أولويات الاستثمار العام والخاص المصرى وبحث أفضل السبل لاستخدام الإمكانيات المتاحة وإصدار القرارات اللازمة لحل الخلافات

التي تنشأ عند تنفيذ الاستثمارات .

(٥) العمل على الاستفادة من القروض الأجنبية بأفضل الطرق وأسرعها .

(٦) مباشرة الاختصاصات المقررة لمجلس الوزراء بمقتضى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

**مادة ٤ -** تعتبر قرارات المجلس الأعلى للاستثمار ملزمة لجميع أجهزة الدولة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتلتزم بتنفيذها .

**مادة ٥ -** يلغى قرارات رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٧ ورقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٧ المشار اليهما .

**مادة ٦ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ صفر سنة ١٣٩٩ ( ٨ يناير سنة ١٩٧٩ )



## قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦

بشان منح الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي  
والمناطق الحرة حق وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم العاملين بها  
دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١-** لمجلس إدارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي  
والمناطق الحرة فى سبيل تنفيذ أغراضها اتخاذ الوسائل الآتية :  
(أ) إصدار اللوائح والقرارات لتنظيم الشؤون المالية والإدارية .  
(ب) الموافقة على الهيكل التنظيمى للهيئة بناء على اقتراح نائب رئيس مجلس  
الإدارة .

(ج) وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت  
والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل  
والخارج (٢) .

ولا يتقيد مجلس الإدارة فيما يصدره من قرارات فى البنود السابقة بالقواعد  
والنظم المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام  
العاملين المدنيين بالدولة ، وكذلك النظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة بما  
لا يجاوز المرتبات والبدلات التى تعطى للوزراء .  
وتنفذ هذه القرارات بمجرد اعتمادها من الوزير المختص .

---

١ - الجريدة الرسمية فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٥ .

٢ - صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم  
١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بإصدار لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة  
والمعدل بقرارى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع  
المصرية فى ٢٤/١٢/١٩٨٥ - العدد ٢٩٢ ) ورقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية  
فى ٢٥/٨/١٩٨٦ - العدد ١٩٠ ) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يوصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛  
صدر برىاسة الجمهورية فى ١٨ شعبان سنة ١٢٩٦ هـ ( ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٦ )

## قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١

بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة<sup>(١)</sup>  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛

### مقرر

**مادة ١** - يشكل مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد .  
وعضوية كل من :  
وزير البترول<sup>(٢)</sup>  
وزير التخطيط .  
وزير المالية .  
وزير التعمير ووزير الدولة للاسكان واستصلاح الاراضى .  
وزير الدولة للزراعة والامن الغذائي .

---

١ - الجريدة الرسمية في ١٥ يناير سنة ١٩٨١ - العدد ٢ .

٢ - صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٥/١/١٩٨١ - العدد ٢ ) ونص في مادته الأولى على أن « يجوز لنائب رئيس مجلس الوزراء للانتاج ووزير البترول أن يعهد إلى أحد شاغلي وظائف الإدارة العليا بوزارة البترول أو الجهات التابعة لها بالحضور نيابة عنه في اجتماعات مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويكون له في هذه الحالة صوت معدود في المداولات » .

وزير السياحة والطيران المدنى .

وزير الصناعة والثروة المعدنية .

محافظ البنك المركزى .

نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مستشار الدولة رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

عدد لا يجاوز خمسة من ذوى الخبرة والمختصين فى مجال عمل الهيئة يختارهم نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد بناء على ترشيح نائب رئيس الهيئة .

ولمجلس الإدارة حق دعوة من يراه من ذوى الخبرة لحضور اجتماعات المجلس ويكون لهم الحق فى الاشتراك فى المناقشات دون التصويت .

**مادة ٢ -** للوزير المختص عند قيام مجلس إدارة الهيئة بدراسة أى مشروع يرتبط بنشاط وزارته أن يحضر اجتماعات مجلس الإدارة بناء على الدعوة التى توجه إليه فى هذا الشأن .

**مادة ٣ -** يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل لجاناً من بين أعضائه لدراسة بعض الموضوعات وتقديم رأى - بشأنها للمجلس ولهذه اللجان أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم فى هذا الشأن .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٧ صفر سنة ١٤٠١ ( ٣ يناير سنة ١٩٨١ )

## القسم الثالث

### في

اتفاقية تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات  
بين الدول وبين رعايا الدول الأخرى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١

بشان الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى الاتفاقية  
الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول  
وبين رعايا الدول الأخرى<sup>(١)</sup>

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين  
الدول ورعايا الدول الأخرى المنعقدة في مدينة واشنطن في ١٨ مارس سنة  
١٩٦٥ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

**مادة ١ -** الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى الاتفاقية الخاصة  
بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول وبين رعايا الدول  
الأخرى .

**مادة ٢ -** على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية اتخاذ الإجراءات  
الخاصة بإيداع وثائق التصديق على الاتفاقية لدى البنك الدولي للإنشاء  
والتعمير بواشنطن .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ؛  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رمضان سنة ١٣٩١ ( ٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ )

## قرار وزارة الخارجية

بنشر الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة  
عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى والموقع  
عليها في واشنطن بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٢<sup>(١)</sup>

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١<sup>(٢)</sup>  
الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ والخاص بالموافقة على انضمام جمهورية  
مصر العربية الى الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن  
الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى ؛

قرر :

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية ، الاتفاقية الدولية الخاصة  
بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى  
والموقع عليها في واشنطن بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ ، ويعمل بها اعتباراً من  
٢ يونيه سنة ١٩٧٢ .

تحريراً في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٩٢ ( أول يوليه سنة ١٩٧٢ )

## الاتفاقية

الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار

بين الدول ورعايا دول أخرى

إن الدول المتعاقدة وهي تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تعاون دولي في مجال  
التنمية الاقتصادية والدور الذي يلعبه الاستثمار الدولي الخاص في هذا المجال .

١ - الجريدة الرسمية في ٢٧ يوليه سنة ١٩٧٢ - العدد ٣٠

٢ - نشر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ بالعدد ٤٥ من  
الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٧١ .

واحتمال قيام منازعات من وقت لآخر تتعلق بهذا الاستثمار بين الدول المتعاقدة ورعايا الدول المتعاقدة الأخرى .

وتقر أنه بينما تكون هذه المنازعات عادة موضوعا لإجراءات قانونية محلية فإن الوسائل الدولية لحل المنازعات قد تكون أنسب في حالات معينة .  
وتعلق أهمية خاصة على إتاحة الوسائل اللازمة للتوفيق والتحكيم الدولى لتمكين الدول المتعاقدة ورعايا الدول المتعاقدة الأخرى من عرض هذه المنازعات عليه إذا رغبوا في ذلك .  
وترغب في إقامة مثل هذه الوسائل تحت رعاية البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

وترى أن قبول الطرفين العرض قبل هذه المنازعات على وسائل التوفيق والتحكيم يشكل اتفاقا يرتبط به وأن أى توصية للقائمين بالتوفيق يجب أن يؤخذ في الاعتبار وأن أى قرار بالتحكيم يكون ملزما للطرفين .  
وأن أية دولة متعاقدة لا تعتبر بمجرد التصديق أو القبول أو الموافقة على هذه الاتفاقية ملتزمة بعرض أى نزاع على التوفيق والتحكيم مالم توافق صراحة على ذلك .

قد وافقت على الآتى :

## الباب الأول

المركز الدولى لتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار

### القسم الأول

#### الإنشاء والتنظيم

مادة ١ - ١ - يتم إنشاء المركز الدولى لفض المنازعات الناشئة عن الاستثمار ( يطلق عليه فيما بعد بالمركز ) .

٢ - الغرض من المركز هو توفير الوسائل اللازمة للتوفيق والتحكيم لفض المنازعات الخاصة بالاستثمار بين الدول المتعاقدة ورعايا الدول المتعاقدة الأخرى طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .



**مادة ٢ -** سوف يكون مقر المركز المكتب الرئيسى للبنك الدولى للإنشاء والتعمير ( يطلق عليه فيما بعد البنك ) ويجوز نقل المقر الى مكان آخر بقرار من المجلس الإدارى يصدر بأغلبية ثلثى أعضائه .

**مادة ٣ -** سوف يكون للمركز مجلس إدارى وسكرتارية كما سيشكل هيئة للتوفيق وهيئة أخرى للتحكيم .

## القسم الثانى

### المجلس الإدارى

**مادة ٤ - ١ -** يتكون المجلس الإدارى من ممثل واحد لكل من الدول المتعاقدة وممثل مناوب يمثله فى حالة غيابه عن الاجتماع أو عدم قدرته على العمل .  
٢ - يجوز لمحافظ البنك ونائبه اللذان تعينهما الدولة المتعاقدة أن يمثلوا الدولة بحكم وظيفتهما مالم ينص على خلاف ذلك .

**مادة ٥ -** يصبح رئيس البنك بحكم وظيفته رئيسا للمجلس الإدارى ( يطلق عليه فيما بعد الرئيس ) . ليس له الحق فى التصويت وفى حالة غيابه أو فى حالة عدم قدرته على العمل أو فى حالة خلو وظيفة رئيس البنك يحل محله الشخص الذى يقوم بعمل رئيس البنك .

**مادة ٦ -** مع عدم الإخلال بالسلطات والوظائف المخولة له عن طريق أحكام هذه الاتفاقية يقوم المجلس الإدارى بالآتى :

- (أ) وضع التنظيمات الإدارية والمالية للمركز .
  - (ب) وضع القواعد الخاصة بمنظمة التوفيق أو التحكيم .
  - (جـ) وضع القواعد المتعلقة بإجراءات التوفيق أو التحكيم .
  - (د) وقد أطلق عليهما فيما بعد قواعد التوفيق وقواعد التحكيم .
  - (هـ) الاتفاق مع البنك لاستخدام تسهيلات وخدمات البنك الإدارية .
  - (و) تحديد شروط الخدمة بالنسبة للسكرتير العام وتحديد ما لى نائب له .
  - (ز) وضع الميزانية السنوية للدخل والمنصرف الخاصة بالمركز .
  - (ح) الموافقة على التقرير السنوى الخاص بعمليات المركز .
- تتم الموافقة على القرارات المشار إليها أعلاه فى الفقرات الفرعية ( أ ) ، ب ،

- جـ، و) بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس الإدارى .  
 ٢ - يقوم المجلس الإدارى بتعيين اللجان التى يراها ضرورية .  
 ٣ - يمارس المجلس الإدارى أى سلطات أخرى ويقوم بأى وظائف أخرى يرى أنها ضرورية لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

**مادة ٧ - ١** - يعقد المجلس الإدارى اجتماعا سنويا واجتماعات أخرى يقوم المجلس بتحديددها أو يدعو إليها رئيس المجلس أو السكرتير العام لتلبية لرغبة عدد لا يقل عن خمسة من أعضاء المجلس .

٢ - يكون لكل عضو فى المجلس الإدارى صوت واحد مالم يشترط غير ذلك كما هو موضح فيما بعد - ويتم البت فى المسائل المعروضة على المجلس بأغلبية الاصوات الصحيحة .

٣ - يكتمل النصاب القانونى لأى اجتماع للمجلس الإدارى بحضور أغلبية أعضائه .

٤ - يمكن للمجلس الإدارى بأغلبية ثلثى أعضائه إصدار قرار من شأنه تمكين الرئيس من عرض أى قرار للتصويت دون دعوة المجلس إلى الاجتماع ويعتبر التصويت صحيحا لو أن غالبية أصوات أعضاء المجلس أعطيت فى الوقت المحدد فى القرار المذكور .

**مادة ٨** - يقوم كل من أعضاء المركز الإدارى والرئيس بالخدمة بدون مقابل نقدى من المركز .

## القسم الثالث

### السكرتارية

**مادة ٩** - تتكون السكرتارية من السكرتير العام وواحد أو أكثر من السكرتاريين العاملين. المساعدين ومن هيئة موظفين .

**مادة ١٠** - ينتخب كل من السكرتير العام والسكرتير العام المساعد عن طريق المجلس الإدارى بأغلبية ثلثى أعضائه بناء على ترشيح الرئيس لمدة خدمة لا تتجاوز ست سنوات كما يمكن إعادة انتخابه وبعد استشارة أعضاء المجلس

الإدارى يقوم الرئيس بتقديم واحد أو اثنين من المرشحين لكل وظيفة .  
٢ - إن وظيفة كل من السكرتير العام والسكرتير العام المساعد سوف لا تتفق وممارسة أى منصب سياسى ، ولا يجوز لكل من السكرتير العام والسكرتير العام المساعد أن يشغل أى وظيفة أو يعمل فى أى مهنة أخرى دون موافقة المجلس الإدارى .

٣ - وفى حالة غياب السكرتير العام أو فى حالة عدم قدرته على العمل أو فى أثناء خلو منصب السكرتير العام يقوم السكرتير العام المساعد بعمله .  
وفى حالة وجود أكثر من سكرتير عام مساعد يقوم المجلس الإدارى مقدما بوضع الترتيب الذى يتبع فيما بينهم للقيام بعمل السكرتير العام .

**مادة ١١ -** يكون السكرتير العام بمثابة الممثل القانونى والموظف الرئيسى للمركز وسوف يكون مسئولا عن إدارته بما فى ذلك تعيين الموظفين طبقا لأحكام هذه الاتفاقية وطبقا للقواعد التى يضعها المجلس الإدارى ، وسوف يقوم بعمل المسجل وتخول له سلطة التصديق على قرارات التحكيم الصادرة بموجب هذه الاتفاقية . كما يصدق على الصور المستخرجة منها .

## التقسيم الرابع

### هيئات التوفيق والتحكيم

**مادة ١٢ -** تتكون كل من هيئة التوفيق وهيئة التحكيم من الافراد المؤهلين لذلك والذين يتم تعيينهم بالطريقة المبينة فيما بعد والذين على استعداد للقيام بمهام وظائفهم .

**مادة ١٣ - ١ -** يجوز لكل دولة متعاقدة أن تعين لكل من الهيئتين أربعة أشخاص من مواطنيها بيد أنه من الممكن أن يكونوا من غير مواطنيها .  
٢ - للرئيس أن يعين عشرة أشخاص لكل هيئة ، ويكون الأشخاص المعينون بهذه الصفة كل منهم من جنسية تختلف عن الآخر .

**مادة ١٤ - ١ -** يكون الأشخاص المعينون للخدمة فى الهيئة على قدر عظيم من الاخلاق وأن يكون معترفا بكفاءاتهم فى مجال القانون والتجارة والصناعة والمال

بحيث يمكن الاعتماد عليهم في ممارسة الحكم على الأمور حكما مستقلا وتشكل كفائتهم في مجال القانون أهمية خاصة في حالة الأشخاص أعضاء هيئة التحكيم .

٢ - وعندما يقوم الرئيس بتعيين أشخاص للخدمة في الهيئة يجب أن يبذل عناية على ذلك إهتماما كافيا للتأكد من أن التمثيل في الهيئة يتفق مع المبادئ القانونية الأساسية والأشكال العامة للنشاط الاقتصادي في العالم .

**مادة ١٥ - ١** - يقوم أعضاء الهيئة بالخدمة لمدة ٦ سنوات قابلة للتجديد .  
٢ - وفي حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء الهيئة يكون للسلطة التي قامت بتعيين العضو الحق في أن تعين شخصا آخر يقوم بالخدمة للمدة الباقية للعضو الذي توفي أو استقال .

٣ - ويواصل أعضاء الهيئة أداء وظائفهم إلى أن يتم تعيين خلفائهم .

**مادة ١٦ - ١** - يجوز أن يخدم الشخص في كل من الهيئتين .  
٢ - إذا كان الشخص قد عين في تلك الهيئة عن طريق أكثر من دولة متعاقدة أو عن طريق الرئيس أو أكثر من دولة متعاقدة ، يعتبر أنه قد تم تعيينه عن طريق السلطة التي عينته أولا وإذا كانت تلك السلطة هي الدولة التي ينتمي إليها اعتبرت هذه الدولة هي القائمة بتعيينه .  
٣ - يجب إخطار السكرتير العام بكافة ما يتم من تعيينات وتعتبر هذه التعيينات نافذة من تاريخ وصول الإخطار إليه .

## القسم الخامس

### تمويل المركز

**مادة ١٧ -** إذا زادت نسبة المصروفات عن قيمة الرسوم المحصلة نتيجة استخدام خدمات المركز أو إذا زادت المصروفات عن قيمة الإيرادات الأخرى تتحمل الدول المتعاقدة الأعضاء في البنك هذه الزيادة كل بنسبة مساهمتها في رأس مال البنك كما تتحملها أيضا الدول المتعاقدة غير الأعضاء في البنك طبقا للشروط والأوضاع التي يقرها المجلس الإداري .

## القسم السادس

### النظام الأساسى والحصانات والامتيازات

**مادة ١٨ -** يكون للمركز الشخصية الاعتبارية القانونية الدولية ، وتتضمن الصفة القانونية للمركز ما يلى :

(أ) للتعاقد .

(ب) الحق فى الحياة والتصرف فى الممتلكات المنقولة وغير المنقولة .

(ج) وضع الإجراءات القانونية .

**مادة ١٩ -** تمكينا للمركز فى أداء وظائفه يتمتع أعضاء المركز فى أراضى كل دولة متعاقدة بالحصانات والامتيازات الواردة فى هذا الفصل .

**مادة ٢٠ -** يتمتع المركز وممتلكاته وأصوله بحصانة من كل الإجراءات القانونية مالم يتنازل المركز عن هذه الحصانة .

**مادة ٢١ -** يتمتع الرئيس وأعضاء المجلس الإدارى والأعضاء القائمين بأعمال التوفيق أو التحكيم أو أعضاء اللجان المعيّنين بموجب الفقرة ٢ من المادة ٥٢ وموظفى السكرتارية بالآتى :

(أ) يتمتعون بالحصانة من إعلان الدعوى القانونية فيما يتعلق بالأعمال التى يقومون بها عند أداء وظائفهم . مالم يتنازل المركز عن منحهم هذه الحصانة .

(ب) ومالم يكونوا من الرعايا المحليين فسوف يتمتعون بنفس الحصانات ضد قيود الهجرة والتزامات تسجيل أسماء الغرباء والتزامات الخدمة القومية وتمنح نفس التسهيلات بالنسبة لقيود النقد كما يلاقوا نفس المعاملة فيما يتعلق بتسهيلات السفر وهى نفس التسهيلات التى تمنحها الدول المتعاقدة للممثلين والموظفين الرسميين والموظفين الذين يتمتعون بنفس المستوى لأى دولة متعاقدة أخرى .

**مادة ٢٢ -** تطبق أحكام المادة ٢١ على الأشخاص القائمين بتنفيذ الإجراءات فى ظل هذه الاتفاقية كأطراف نزاع والوكلاء والمستشارين والمحامين والشهود أو

الخبراء بشرط أن يطبق عليهم مع ذلك أحكام الفقرة الفرعية (ب) التي تطبق عليهم فقط في حالة سفرهم من وإلى البلد المقيمين فيها والمكان الذي يقام فيه إجراءات التنازع .

**مادة ٣٣ - ١ -** ولا يمكن التعدي على أرسيف المركز أينما وجد .  
٢ - وفيما يتعلق باتصالات المركز الرسمية ينبغي أن يلاقى من كل دولة من الدول المتعاقدة معاملة لا تقل عن تلك التي تلاقىها أى منظمة دولية أخرى .

**مادة ٣٤ - ١ -** تكون أصول المركز وممتلكاته وبذله ومشاريعه وعملياته المصرح بها في ظل هذه الاتفاقية معفاة من كل الضرائب والرسوم الجمركية . كما يعفى المركز أيضا من مسئولية تحصيل أو دفع أية ضرائب أو رسوم جمركية .

٢ - وفيما عدا الرعايا المحليين لا تفرض ضريبة على أو بشأن المصاريف والمرتبات التي يدفعها المركز الى الرئيس أو أعضاء المجلس الإدارى أو على أو بشأن المصاريف والمرتبات أو أية مبالغ أخرى يدفعها المركز إلى موظفى وعمال السكرتارية .

٣ - ولن تفرض أية ضريبة على الأتعاب أو مقابل المصروفات التي يحصل عليها الاشخاص الذين يقومون بعملية التوفيق والتحكيم أو أعضاء اللجنة المعيّنين طبقا للفقرة ٣ من المادة ٥٢ بمقتضى الإجراءات الواردة في ظل هذه الاتفاقية إذا كان السند القانونى الوحيد لمثل هذه الضريبة هو مقر المركز أو المكان الذى تتم فيه هذه الاجراءات أو المكان الذى تدفع فيه مثل هذه الأتعاب أو مقابل النفقات .

## الباب الثانى

### الاختصاص القانونى

**مادة ٣٥ - ١ -** يمتد الاختصاص القانونى للمركز إلى أية خلافات قانونية تنشأ مباشرة عن استثمار بين دولة متعاقدة ( أو أى إقليم فرعى أو أى وكالة تابعة للعضو المتعاقد سبق أن عينته الدولة المتعاقدة الى المركز ) وبين مواطن

من دولة أخرى متعاقدة ، وبشرط أن يوافق طرفي النزاع كتابة على تقديمها للمركز ، وعند إعطاء الطرفين موافقتهما لا يحق لأى من الطرفين ان يسحب هذه الموافقة دون قبول من الطرف الآخر .

٢ - يقصد بمواطن الدولة المتعاقدة الأخرى مايتى :

(أ) أى شخص طبيعى يتمتع بجنسية دولة متعاقدة بخلاف الدولة طرف النزاع يوم اتفاق الأطراف على القيام بالتوفيق أو التحكيم لأى نزاع وكذا يوم تسجيل الطلب تطبيقا للفقرة (٣) من المادة ٢٨ أو الفقرة (٣) من المادة ٣٦ ولكنه لا يشمل أى شخص يكون قد حصل فى أى من التاريخين المذكورين على جنسية الدولة طرف النزاع .

(ب) أى شخص اعتبارى حاصل على جنسية دولة متعاقدة غير طرف فى النزاع فى تاريخ موافقة الأطراف على تقديم طلب التوفيق أو التحكيم للنزاع وأى شخص اعتبارى يتمتع بجنسية دولة متعاقدة طرف للنزاع فى هذا التاريخ والذى نتيجة لسياسة معاملة الأجانب ، اتفق الطرفان على معاملته كمواطن لدولة متعاقدة أخرى تحقيقا لأغراض هذه الاتفاقية .

٣ - تستلزم موافقة الإقليم الفرعى أو الوكالة فى الدولة المتعاقدة أخذ موافقة تلك الدولة التابع لها هذا الإقليم أو الوكالة الا اذا اخطرت الدولة المركز أنه لا داعى للحصول منها على مثل هذه الموافقة .

٤ - يجوز لكل دولة متعاقدة - عند التصديق أو القبول أو اعتماد هذه الاتفاقية أو فى أى وقت لاحق لذلك ، أن تخطر المركز عن نوع أو أنواع النزاع التى ترى عرضها أو عدم عرضها طبقا لاختصاصات المركز . ومن ثم يتعين على السكرتير العام عرض هذا الإخطار على كافة الدول المتعاقدة وأن يشكل هذا الإخطار الموافقة المطلوبة فى الفقرة (١) .

**مادة ٣١ -** تعتبر موافقة الأطراف على التحكيم فى ظل هذه الاتفاقية موافقة على استبعاد أى علاج آخر مالم ينص على خلاف ذلك ويجوز لأى طرف متعاقد المطالبة باستنفاد كافة سبل التسوية القانونية المحلية والإدارية كشرط لازم لقبولها التحكيم فى ظل هذه الاتفاقية .

**مادة ٢٧ - ١** - لايجوز للدولة المتعاقدة أن تعطى أى حماية دبلوماسية أو تقدم مطالبة دولية فيما يتعلق بالنزاع القائم بين أحد رعاياها وبين دولة أخرى متعاقدة تم الاتفاق بينهما على عرض أو القيام بعرض النزاع بينهما على التحكيم فى ظل هذه الاتفاقية ، إلا فى حالة فشل الدولة الأخرى فى تسوية النزاع أو فى تنفيذ الحكم الصادر فى هذا النزاع .

**٢** - الحماية الدبلوماسية لأغراض الفقرة ( ١ ) لا تشمل بطريقة غير رسمية التبادل الدبلوماسى وذلك لغرض واحد هو تسهيل فض النزاع .

## الباب الثالث

### التوفيق

#### القسم الأول

#### طلب التوفيق

**مادة ٢٨ - ١** - أى دولة متعاقدة أو أى مواطن بدولة متعاقدة ترغب فى اقامة إجراءات التوفيق تقوم بتقديم طلب كتابى فى هذا الخصوص إلى السكرتير العام الذى يرسل نسخة من الطلب للطرف الآخر فى النزاع .

**٢** - ينبغى أن يتضمن الطلب كافة المعلومات الخاصة بعناصر النزاع وشخصية الأطراف وموافقتهم على التوفيق تطبيقاً لقواعد إجراءات التوفيق أو إجراءات التحكيم .

**٣** - يقوم السكرتير العام بتسجيل الطلب مالم يتبين له - على أساس المعلومات التى اشتمل عليها الطلب - أن النزاع يبدو بجلاء خارج عن اختصاص المركز وعندئذ يتعين عليه إخطار طرفى النزاع بقيامه أو رفضه تسجيل الطلب .

#### القسم الثانى

#### تشكيل لجنة التوفيق

**مادة ٢٩ - ١** - تشكل لجنة التوفيق ( المشار إليها فيما بعد باسم اللجنة )



فورا بعد تمام تسجيل طلب التوفيق تطبيقا للمادة ٢٨ .

٢ - (أ) تشكل اللجنة من حكم واحد للتوفيق أو أى عدد من الموفقين يتم تعيينهم بموافقة الاطراف المتنازعة .

(ب) إذا لم يتفق الطرفان على عدد الموفقين وعلى طريقة تعيينهم تشكل اللجنة من ثلاثة موفقين يقوم كل طرف بتعيين واحد ويتم تعيين الموفق الثالث الذى يتولى في هذه الحالة رئاسة اللجنة بالاتفاق بين طرفي النزاع .

**مادة ٢٠ -** إذا لم تشكل اللجنة خلال ٩٠ يوما بعد إرسال إخطار بتسجيل الطلب من جانب السكرتير العام وفقا للفقرة ٣ للمادة ٢٨ أو بعد فترة أخرى يوافق عليها الطرفان يقوم الرئيس ببناء على طلب أى من الطرفين وبعد مشاورتهما كلما أمكن بتعيين الموفق أو الموفقين الذين لم يتم تعيينهم بعد .

**مادة ٢١ - ١ -** يجوز تعيين الموفقين من خارج قائمة الموفقين الا في حالة التعيينات التى تتم من جانب الرئيس تطبيقا للمادة ٣٠ .  
٢ - ينبغى أن تتوافر في الموفقين المعينين من خارج قائمة الموفقين كافة الصفات المبينة في الفقرة (١) للمادة (١٤) .

### القسم الثالث

#### إجراءات التوفيق

**مادة ٢٢ - ١ -** اللجنة هى التى تحدد اختصاصاتها .

٢ - أى اعتراض مقدم من أحد طرفي النزاع على أساس ان النزاع المذكور لايقع في اختصاص المركز ، أو لاية أسباب أخرى ، لا يدخل في اختصاص اللجنة تقرر اللجنة ما إذا كانت تقوم ببحث هذا الاعتراض على اعتبار أنه مسألة مبدئية منفصلة أو تقرر ضمه الى عناصر النزاع .

**مادة ٢٣ -** يتم السير في أى إجراءات للتوفيق طبقا لأحكام هذا القسم وتبعا لبواعد التوفيق السارية يوم الاتفاق على التوفيق مالم تتفق الاطراف المعنية على خلاف ذلك وإذا ظهرت أى مشكلة تتعلق بالإجراءات لم يتناولها هذا القسم أو

قواعد التوفيق أو أية قواعد أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين تقوم اللجنة باتخاذ مآثره في هذه المشكلة .

**مادة ٢٤ - ١** - يكون من واجب اللجنة توضيح عناصر النزاع بين الأطراف وأن تحاول الوصول الى شروط يقبلها الطرفان . وتحقيقا لهذا الغرض يجوز للجنة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات وكذا من حين لآخر أن توصي بوضع شروط للتسوية بين الطرفين ويقوم الطرفان بالتعاون في إخلاص مع اللجنة لتمكينها من القيام بوظائفها وأخذ توصياتها بعين الاعتبار .

**٢** - إذا وصل الطرفان الى اتفاق تقوم اللجنة بعمل محضر تثبت فيه عناصر النزاع وتثبت فيه كذلك الاتفاق الذي وصل اليه الطرفان . ولوتبين للجنة في أي مرحلة من مراحل الاجراءات أنه ليس هناك احتمال للاتفاق بين الطرفين تقوم اللجنة بإنهاء الاجراءات وتعد تقريراً تبين فيه موضوع النزاع وتسجل فشل الطرفين للوصول الى اتفاق وإذا لم يحضر أحد الطرفين أو لم يشترك في الإجراءات ، تقوم اللجنة بإنهاء هذه الإجراءات وتعد تقريراً تبين فيه عدم حضوره أو عدم اشتراك ذلك الطرف .

**مادة ٢٥** - فيما عدا ماقد يتفق عليه طرفي النزاع ليس لأي منهما عند اللجوء الى إجراء آخر أو إلى تحكيم آخر أو الى محكمة قانونية أخرى الاعتماد على أو الاستناد الى آراء أبدت أو قرارات أو تصريحات أو عروض للتسوية صدرت عن الطرف الآخر للنزاع أو الى تقرير أو توصية صدرت عن اللجنة .

## الباب الرابع

### التحكيم

#### التقسيم الأول

#### طلب التحكيم

**مادة ٢٦ - ١** - أي دولة متعاقدة أو مواطن في دولة متعاقدة يرغب في رفع دعوى للتحكيم يتقدم بطلب كتابي بهذا الخصوص الى السكرتير العام الذي يرسل بدوره نسخة منه إلى الطرف الآخر في النزاع .

٢ - ويجب أن يتضمن الطلب المعلومات المتعلقة بموضوع الخلاف وشخصية الأطراف وموافقتهم على التحكيم طبقاً للائحة القانونية الخاصة بالدخول في دعاوى التوفيق والتحكيم .

٣ - يجب على السكرتير العام تسجيل الدعوى إلا إذا تراءى له بجلاء من خلال المعلومات التي تحتويها الدعوى أن النزاع يفرج عن اختصاص المركز . ويجب عندئذ إخطار الطرفين مباشرة بتسجيل الدعوى أو برفض تسجيلها .

## القسم الثاني

### تشكيل هيئة التحكيم

**مادة ٢٧ - ١** - وتشكل هيئة التحكيم المشار إليها فيما بعد باسم « المحكمة » فوراً بعد تسجيل الدعوى طبقاً للمادة (٣٦) .

٢ - (١) تتكون - المحكمة - من محكم واحد أو عدد فردى من الحكام الذين يعينون باتفاق الطرفين .

(ب) في حالة عدم اتفاق الطرفين على عدد المحكمين وطريقة تعيينهم تشكل المحكمة من ثلاثة محكمين ، يقوم كل طرف بتعيين محكم واحد أما المحكم الثالث وهو رئيس المحكمة فيتم تعيينه بموافقة الطرفين .

**مادة ٢٨ -** إذا لم يتم تكوين المحكمة خلال ٩٠ يوماً من تاريخ الإخطار بتسجيل الدعوى المرسل من السكرتير العام طبقاً للفقرة الثالثة من المادة (٣٦) أو في أى مهلة أخرى يوافق عليها الطرفان يقوم الرئيس بتلبية لرغبة أى من الطرفين وبعد التشاور معهما بقدر الإمكان بتعيين المحكم أو المحكمين الذين لم يعينوا بعد ولا يجوز للمحكمين المعيّنين من قبل الرئيس طبقاً لنصوص هذه المادة أن يكونوا من بين رعايا الدول المتعاقدة التي تشكل طرفاً في النزاع أو أن يكونوا من الدولة المتعاقدة التي يكون أحد رعاياها طرفاً في النزاع .

**مادة ٢٩ -** تكون أغلبية المحكمين من بين رعايا الدول الأخرى بخلاف الدول المتعاقدة التي تشكل طرفاً في النزاع أو من بين رعايا الدول المتعاقدة الذين يشمل النزاع من بين رعاياها بشرط ألا تسرى أحكام هذه المادة إذا اتفقت

الأطراف المتنازعة على الحكم المنفرد أو اتفقت على كل عضو من أعضاء هيئة المحكمة .

**مادة ٤٠ - ١ -** تعيين الحكام من خارج قائمة المحكمين إلا فى الحالة التى يقوم فيها الرئيس بالتعيين وفقا لنص المادة (٢٨) .  
 ٢ - ينبغى أن يتصف الحكم والمحكمون المعينون من خارج القائمة بالصفات التى تنص عليها الفقرة الأولى من المادة (١٤) .

### التقسيم الثالث

#### سلطات ووظائف المحكمة

**مادة ٤١ - ١ -** المحكمة هى التى تحدد اختصاصاتها .  
 ٢ - أى اعتراض من جانب أحد طرفى النزاع على أساس أن النزاع ليس من اختصاص المركز ، أو لأسباب أخرى ، لايقع فى اختصاص المحكمة ويقرر المحكمة إن كانت ستعالجه كمسألة مبدئية منفصلة أو تقرر ضمه الى موضوع النزاع .

**مادة ٤٢ -** تفصل المحكمة فى النزاع طبقا للنظم القانونية التى وافقت عليها الأطراف المتنازعة فإذا لم يتفق الطرفان تقوم المحكمة بتطبيق قانون الدولة المتعاقدة طرف النزاع ( بما فى ذلك القواعد الخاصة بتعارض القوانين ) وكذلك مبادئ القانون الدولى الواجب تطبيقها فى هذا الصدد .

٢ - ليس للمحكمة أن تحكم بعدم اختصاصها على أساس سكوت أو غموض القانون .

٣ - لا تمس نصوص الفقرات السابقة (٢،١) قدرة المحكمة على الفصل بالعدل والانتصاف وهذا فى حالة موافقة الطرفين .

**مادة ٤٣ -** بخلاف ما قد يتفق عليه الطرفان يجوز للمحكمة إذا تراءى لها لدى أى مرحلة من مراحل النزاع أن تجرى الآتى :  
 (١) دعوة طرفى النزاع لتقديم المستندات وغيرها من الأدلة .

(ب) معاينة الأماكن المرتبطة بالنزاع والقيام بالتحريات التي ترى المحكمة أنها ضرورية .

**مادة ٤٤ -** يتم السير في إجراءات التحكيم طبقاً لأحكام هذا القسم وتبعاً لقواعد التحكيم السارية في يوم الاتفاق على التحكيم مالم تتفق الأطراف المعنية على خلاف ذلك . وإذا عرضت مسألة تتعلق بإجراءات غير مدرجة في هذا القسم أو في نظام التحكيم أو أي قواعد أخرى يتفق عليها الطرفان فإن المحكمة هي التي تفصل في أمرها .

**مادة ٤٥ - ١ -** إذا فشل طرف في الحضور أمام المحكمة أو لم يستطلع عرض دعواه لا يرتب ذلك حقاً للطرف الآخر .

٢ - إذا لم يحضر أحد الطرفين أمام المحكمة أو فشل في تقديم دعواه خلال أي مرحلة من مراحل الإجراءات فإن من حق الطرف الآخر أن يطلب من المحكمة اتخاذ قرار بشأن النزاع ويجب على المحكمة قبل اتخاذ أي قرار إخطار الطرف المتخلف مع منحه مهلة قضائية إلا إذا اقتنعت المحكمة أنه ليس في نية الطرف المتخلف المثول أمامها وعرض دعواه .

**مادة ٤٦ -** بخلاف ما قد يتفق عليه الطرفان فإن المحكمة بناء على طلب أحد الطرفين يجب أن تفصل في كل نزاع عرضي أو إضافي أو مضاد يتعلق مباشرة بموضوع النزاع بشرط أن تكون هذه المواضيع داخلة في نطاق الاتفاق الذي تم بين الطرفين وأن تكون من باب أولى في نطاق الاختصاص القانوني للمركز .

**مادة ٤٧ -** بخلاف ما قد يتفق عليه الطرفان يجوز للمحكمة أن توصي باتخاذ الإجراءات التحفظية المتعلقة بحماية حقوق الطرفين إذا رأت أن الظروف تحتم ذلك .

## القسم الرابع

### الأحكام

**مادة ٤٨ - ١ -** تقرر الأحكام بأغلبية أصوات جميع أعضائها .  
٢ - ويصدر الحكم كتابة وموقع عليه من أعضاء المحكمة الذين أعطوا رأيهم .

في صالح هذا الحكم .

٢ - يجب أن يتناول الحكم كل مسألة عرضت على المحكمة وأن يقرر المبررات التي على أساسها صدر الحكم .

٤ - يمكن لكل عضو من أعضاء المحكمة أن يرفق رأيه الخاص بقرار الحكم سواء كان هذا الرأي يتفق أولاً مع رأى الأغلبية كما يمكن له أن يرفق مذكرة برأيه المعارض .

٥ - لا يقوم المركز بنشر أى حكم دون موافقة الطرفين .

**مادة ٤٩ - ١** - يرسل السكرتير العام مباشرة نسخاً معتمدة طبق الأصل من الحكم إلى كل من الطرفين ، ويعتبر أن الحكم قد أعلن اعتباراً من يوم إرسال النسخ المعتمدة .

٢ - وبناء على تقدم أحد الطرفين يطلب في خلال ٤٥ يوماً من تاريخ صدور الحكم يجوز للمحكمة بعد إخطار الطرف الآخر أن تبت في أى أمر لم يتناوله الحكم أو تصحح أى خطأ كتابى أو حسابى أو أى خطأ مشابه يتضمنه الحكم ، وقرار المحكمة يعتبر جزء لا يتجزأ من الحكم ويتم إخطار الطرفين به بنفس الوسائل التى يتم إخطار الحكم بها ، وتسرى المهلات التى تنص عليها الفقرة (٢) من المادة ٥١ والفقرة (٢) من المادة (٥٢) اعتباراً من تاريخ إصدار القرار .

## القسم الخامس

### تفسير وإعادة وإلغاء الحكم

**مادة ٥٠ - ١** - إذا نشأ بين الطرفين بسبب معنى في مدى تطبيق الحكم لأى من الطرفين تقديم طلب كتابى الى السكرتير العام لتفسير الحكم .

٢ - ويعرض الطلب إن أمكن أمام المحكمة التى أصدرت حكمها من قبل ، حالة الاستحالة يجب تشكيل محكمة جديدة طبقاً للقسم الثانى من هذا الباب ويمكن للمحكمة طبقاً لما تحتمه الظروف ، أن تؤجل تنفيذ الحكم لحين صدور قرارها .

**مادة ٥١ - ١** - ويمكن لأى من الطرفين تقديم طلب كتابى الى السكرتير العام لإعادة النظر فى الحكم على أساس اكتشاف حقيقة تؤثر على الحكم بشرط أن تكون هذه الحقيقة بعيدة عن علم المحكمة عند إصدارها للحكم أو أن جهل الطالب بهذه الحقيقة لم يكن نتيجة لإهماله .

٢ - يجب أن يقدم الطلب فى خلال ٩٠ يوما من اكتشاف هذه الحقيقة وعلى أى حال خلال الثلاث سنوات التى تلى صدور الحكم .

٣ - ويقدم الطلب إن أمكن ذلك الى المحكمة التى أصدرت الحكم وفى حالة الاستحالة تشكل محكمة جديدة طبقا للقسم الثانى من هذا الباب .

٤ - وتستطيع المحكمة أن تؤجل تنفيذ الحكم إن رأت ذلك ضروريا لحين صدور قرارها وإذا تضمن الطلب تأجيل تنفيذ الحكم فإن التأجيل يكون مؤقتا لحين صدور قرار المحكمة .

**مادة ٥٢ - ١** - يجوز لأى طرف من الطرفين أن يقدم طلباً كتابيا الى السكرتير العام لإلغاء الحكم لأى سبب من الأسباب الآتية :

- (أ) خطأ فى تشكيل المحكمة .
- (ب) استعمال المحكمة سلطة زائدة عن اختصاصاتها .
- (ج) عدم صلاحية عضو من أعضاء المحكمة .
- (د) إهمال خطير لإجراء أساسى من إجراءات المحكمة .
- (هـ) فشل المحكمة فى ذكر الأسباب التى بنى عليها .

٢ - ويجب أن يقدم الطلب فى خلال ١٢٠ يوما من تاريخ النطق بالحكم إلا إذا كان طلب إلغاء الحكم قائما على عدم الصلاحية ، ففي هذه الحالة يجب تقديم الطلب خلال ١٢٠ يوما من اكتشاف عدم الصلاحية أو خلال الثلاث سنوات التى تلى صدور الحكم .

٣ - ويعين الرئيس حال استلامه الطلب لجنة خاصة من ثلاثة أشخاص من بين المدونين فى قائمة المحكمين ، ولا يكون عضو من أعضاء اللجنة المذكورة من بين أعضاء المحكمة التى أصدرت حكمها من قبل ، أو أن يحمل نفس جنسية أحد أعضاء المحكمة المذكورة أو جنسية الدولة طرف النزاع أو الدولة التى

يكون أحد رعاياها طرفا في النزاع أو أدرج في قائمة المحكمين عن طريق الدول المذكورة إذا قام بتطبيق التوفيق في نفس النزاع واللجنة الحق في الإلغاء الكلي أو الجزئي للحكم استنادا الى أحد الأسباب المدونة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

٤ - وتطبق نصوص المواد ٤١ - ٤٥ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٢ - ٥٤ ونصوص الباب السادس والسابع بعد إدخال أى تعديلات ضرورية على إجراءات اللجنة .

٥ - وتستطيع اللجنة إن رأت أن الظروف تحتم ذلك أن تقر. وقف تنفيذ الحكم لحين صدور قرارها وإذا تضمن الطلب المشار إليه تأجيل تنفيذ الحكم فإن تأجيله يكون مؤقتا لحين صدور قرار اللجنة .

٦ - إذا ألغى الحكم يعرض النزاع بناء على طلب أى من الطرفين أمام محكمة جديدة تشكل طبقا للقسم الثانى من هذا الباب .

### القسم السادس

#### الاعتراف بالحكم وتنفيذه

**مادة ٥٢ - ١** - يكون الحكم ملزما للطرفين ولا يمكن استئنائه بأى طريقة إلا في الحالات الواردة في هذه الاتفاقية . وكل طرف ملزم بتنفيذ الحكم طبقا لشروطه إلا في حالة تأجيل التنفيذ طبقا لأحكام هذه الاتفاقية .

٢ - لأغراض هذا الباب يشمل « الحكم » تفسيرا أى قرار أو مراجعة أو إلغاء طبقا للمادة ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ .

**مادة ٥٤ - ١** - تعترف كل دولة متعاقدة بالحكم الذى صدر بناء على أحكام هذه الاتفاقية وتضمن تنفيذ الالتزامات المالية التى يفرضها الحكم كما لو كان حكما نهائيا صادرا من محكمة محلية ، وعلى الدولة المتعاقدة التى تتبع النظام الفيدرالى ضمان تنفيذ الحكم عن طريق محاكمها الفيدرالية وأن تلزم هذه المحاكم بمعاملة هذا الحكم كحكم نهائى صادر من محاكم أحد الدول الفيدرالية .

٢ - على الطرف الذى يرغب فى الحصول على الاعتراف بالحكم وتنفيذه على



أرض الدولة المتعاقدة أن يقدم صورة طبق الأصل معتمدة من السكرتير العام إلى المحكمة الوطنية المختصة أو إلى أى سلطة أخرى تحددها الدولة المذكورة لهذا الغرض . وعلى كل دولة متعاقدة أن تخطر السكرتير العام بالمحكمة المختصة أو بالجهات التى تحددها لهذا الغرض وبكل التغييرات التى تطرأ فى هذا الشأن .

٣ - ويحكم تنفيذ الحكم القوانين السائدة الخاصة بتنفيذ الأحكام القضائية فى الدولة التى ينفذ فيها الحكم .

**مادة ٥٥ -** لا تفسر أحكام المادة ٥٤ على أنها مساس بالقانون المعمول به فى أية دولة لتعلقه بحصانة الدولة أو أية دولة أجنبية من التنفيذ .

## الباب الخامس

### استبدال ورد الموفقين والمحكمين

**مادة ٥٦ -** ١ - بعد تشكيل اللجنة أو المحكمة وبدء الإجراءات لا يمكن القيام بأى تعديل فى تشكيلها إلا فى حالة وفاة أو عجز أو استقالة أحد الموفقين أو المحكمين يتم ملء محله الشاغر طبقاً لنصوص القسم الثانى من الباب الثالث أو القسم الثانى من الباب الرابع .

٢ - يستمر كل عضو من أعضاء اللجنة أو المحكمة بالقيام بمهام وظائفه ولا يعوقه عن ذلك عدم ظهور اسمه فى الجدول .

٣ - إذا استقال أحد الموفقين أو المحكمين المعينين من جانب أحد الطرفين دون موافقة اللجنة أو المحكمة التى هو عضو فيها ، كان على الرئيس أن يعين بدلاً منه شخصاً من الجدول الخاص للملء المكان الشاغر .

**مادة ٥٧ -** يستطيع أى من الطرفين الاقتراح على اللجنة أو المحكمة تنحية أحد أعضائها بسبب عدم تمتعه بالصفات المنصوص عليها فى الفقرة (أ) من المادة ١٤ ، لأى طرف فى التحكيم ، علاوة على ذلك ، أن يطلب خلال نظر النزاع رد محكم استناداً على أنه غير صالح للتعيين فى المحكمة طبقاً لنصوص القسم

## الثانى من الباب الرابع .

**مادة ٥٨ -** يقوم باقى اعضاء اللجنة أو المحكمة حسب الاقتراح المعروض إصدار القرار الخاص باقتراح الرد بشرط عدم تساوى الأصوات أو فى حالة اقتراح رد موفق أو محكم وحيد أو اقتراح أغلبية الموفقين أو المحكمين يكون للرئيس حق إصدار القرار إذا تقرر أن اقتراح بالرد مبنى على أساس سليم يستبدل الموفق أو المحكم المقصود بالقرار طبقاً لنصوص القسم الثانى من الباب الثالث أو القسم الثانى من الباب الرابع .

## الباب السادس

### مصاريف الإجراءات

**مادة ٥٩ -** يحدد السكرتير العام طبقاً للوائح التى يقرها المجلس الإدارى الرسوم المستحقة على الطرفين لاستخدامهما التسهيلات التى تتيحها .

**مادة ٦٠ - ١ -** تحدد كل لجنة وكل محكمة أتعاب ومصاريف أعضائها فى الحدود التى يقرها المجلس الإدارى من وقت لآخر بعد استشارة السكرتير العام .

٢ - ليس فى شروط الفقرة (١) ما يمنع من اتفاق الطرفين مقدماً مع اللجنة أو المحكمة على أتعاب ومصاريف الأعضاء .

**مادة ٦١ -** فى حالة إجراءات التوفيق يتحمل الطرفان بالتساوى أتعاب ومصاريف أعضاء اللجنة وكذا الرسوم المستحقة لاستخدام التسهيلات التى يتيحها المركز ويتحمل كل طرف أى نفقات أخرى تنشأ أثناء الإجراءات .

٢ - وفى حالة الإجراءات الخاصة بالتحكيم تقوم المحكمة ( باستثناء ماقد يتفق عليه الطرفان ) بتحديد المصروفات كما تقرر المحكمة كيف ومن يقوم بسداد هذه المصروفات وكذا أتعاب ومصروفات أعضاء المحكمة كما تحدد الرسوم المستحقة لاستخدام التسهيلات التى يتيحها المركز ، ويعتبر هذا القرار جزءاً لا يتجزأ من الحكم .

## الباب السابع

### مكان الإجراءات

**مادة ٦٢ -** تجرى إجراءات التوفيق والتحكيم في مقر المركز إلا في الحالات التي نص عليها فيما بعد .

**مادة ٦٣ -** ويجوز بموافقة الطرفين أن تتم إجراءات التوفيق والتحكيم :  
(١) في مقر الهيئة الدائمة للتحكيم أو أى هيئة أخرى مناسبة - عامة وخاصة - يكون المركز قد اتفق معها على الترتيبات اللازمة لهذا الغرض ، أو  
(ب) في أى مكان آخر توافق عليه الهيئة ، أو المحكمة بعد استشارة السكرتير العام .

## الباب الثامن

### النزاع بين الدول المتعاقدة

**مادة ٦٤ -** كل نزاع ينشأ بين الدول المتعاقدة حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولا يمكن حله بالتفاوض يحال إلى محكمة العدل الدولية بناء على طلب أى طرف في النزاع مالم تتفق الدول المعنية على طريقة أخرى للتسوية .

## الباب التاسع

### التعديلات

**مادة ٦٥ -** لكل دولة متعاقدة الحق في اقتراح إدخال تعديلات على هذه الاتفاقية ويجب إرسال نص التعديل إلى السكرتير العام قبل ٩٠ يوماً على الأقل من اجتماع مجلس الإدارة حتى يتسنى للسكرتير العام إبلاغه لأعضاء مجلس الإدارة قبل اجتماعه لبحث التعديل المقترح .

**مادة ٦٦ - ١ -** إذا أقر مجلس الإدارة هذا التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء

فإن التعديل يوزع على جميع الدول المتعاقدة للتصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه ، ويصبح التعديل نافذاً بعد ثلاثين يوماً من إخطار الدول المتعاقدة بأن جميع الدول المتعاقدة قد وافقت أو قبلت أو صدقت على التعديل .

٢ - ولايمس التعديل الحقوق والالتزامات التي رتبها الاتفاقية للدولة المتعاقدة أو لأحد الأقاليم التابعة لها أو لوكالة من وكالاتها أو لأحد رعاياها ظالماً أن موافقة الجهاز القانوني للمركز قد صدرت قبل يوم صلاحية التعديل للنفاذ .

## الباب العاشر

### أحكام نهائية

**مادة ٦٧ -** سوف تكون هذه الاتفاقية صالحة لتوقيع الدول الأعضاء في البنك وكذلك لكل دولة أخرى عضو في محكمة العدل الدولية بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الإدارة على دعوتها لتوقيع المعاهدة .

**مادة ٦٨ -** ١ - يتم التصديق أو إقرار أو قبول هذه الاتفاقية من الدول الموقعة طبقاً لإجراءاتها الدستورية .

٢ - يكون لهذه الاتفاقية قوة النفاذ بعد ٣٠ يوماً من توقيع ٢٠ دولة على إقرارها أو قبولها أو التصديق عليها وبعد ٣٠ يوماً من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الإقرار بالنسبة للدول المنظمة فيما بعد .

**مادة ٦٩ -** تتخذ كل دولة متعاقدة الإجراءات التشريعية أو أية إجراءات أخرى ضرورية بغرض تطبيق نصوص الاتفاقية على أراضيها .

**مادة ٧٠ -** وتطبق هذه الاتفاقية على كل الأراضي التابعة للدولة المتعاقدة والتي تدخل ضمن مسئوليتها الدولية بخلاف الأراضي التي تستثنىها الدولة المذكورة عن طريق مذكبة موجهة إلى المركز الرئيسي سواء عند تقديم الإقرار أو القبول أو التصديق أو فيما بعد .

**مادة ٧١ -** يجوز لأي دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية عن طريق إرسال إخطار بذلك إلى المركز الرئيسي لهذه الاتفاقية ويصبح إنسحابها ساري

المفعول بعد ستة اشهر من استلام الإخطار المذكور .

**مادة ٧٢ -** لا يؤثر الإخطار الذى تقدمه الدولة المتعاقدة بموجب نصوص المادة ٧٠ والمادة ٧١ على الحقوق والالتزامات التى ترتبت لهذه الدولة أو لأحد الأقاليم التابعة لها أو لأحد وكالاتها أو لأحد رعاياها نتيجة للموافقة السابقة المبلغة الى المركز قبل إرسال الإخطار .

**مادة ٧٣ -** تودع وثائق التصديق أو الإقرار أو الموافقة أو أى تعديل يرتبط بهذه الاتفاقية لدى البنك الدولى يقوم بوظيفة مركز إيداع لوثائق هذه الاتفاقية ويرسل مركز الإيداع نسخا معتمدة من هذه الاتفاقية الى الدول الاعضاء فى البنك ولأى دولة تدعى للتوقيع على الاتفاقية .

**مادة ٧٤ -** يقوم مركز الايداع بتسجيل الاتفاقية لدى سكرتارية الأمم المتحدة طبقا للمادة ( ١٠٢ ) من ميثاق الأمم المتحدة وطبقا للإجراءات التى وضعتها الجمعية العمومية .

**مادة ٧٥ -** يخطر مركز الإيداع جميع الدول الموقعة بالآتى :

- (أ) بالتوقيعات التى تمت طبقا للمادة ٦٧ .
- (ب) ببيان عن وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة طبقا للمادة ٧٣ .
- (ج) بتاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية طبقا للمادة ٦٨ .
- (د) ببيان بالاراضى التى لاتطبق عليها الاتفاقية طبقا للمادة ٧٠ .
- (هـ) بتاريخ بدء سريان أى تعديل فى هذه الاتفاقية طبقا للمادة ٦٦ .
- (و) بالانسحاب طبقا للمادة ٧١ .

## القسم الرابع

في

ممثلي الحكومة والقطاع العام  
في مجالس إدارات الشركات المشتركة

### قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٨ (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة؛  
وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥؛  
وعلى قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧؛  
وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨؛  
وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بقواعد الجمع بين أكثر من وظيفة واحدة والقرارات المعدلة له؛

قرر:

**مادة ١ =** (معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٩ لسنة ١٩٨٦)  
يتم اختيار أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة أو المشتركة الممثلين للأشخاص الاعتبارية العامة بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المتخصص.

**مادة ٢ -** وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، يعمل به من تاريخ صدوره :

صدر بمراسمة مجلس الوزراء في ٢ ذى الحجة ١٣٩٨ ( ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٨ )

### قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣

بشأن مكافآت ومرتبآت ممثلي الحكومة والأشخاص  
الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في  
البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات<sup>(١)</sup>  
باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية ، تؤول الى الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام - بحسب الأحوال - جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لممثلي هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة في مجالس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج التي تساهم أو تشارك تلك الجهات في رأسمالها . وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام الممثل بأعمال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتخب أو مقابل نفقات فعلية مؤداه في صورة بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال أو إقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في الجهة التي تباشر فيها مهمة التمثيل .

ولايسرى حكم هذه المادة على من يعار أو ينتدب طوال الوقت من الجهات المشار إليها للعمل بالبنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت التي تساهم أو تشارك فيها تلك الجهات .

**مادة ٢ -** تحدد كل جهة المكافآت التي تصرفها لممثلها سنويا سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرهم وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء <sup>(١)</sup>.

ولا يجوز تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة السابقة بأية حالة من الاحوال ولو تعدد تمثيل الشخص الواحد في أكثر من جهة .

ولايسرى على المكافآت المنصوص عليها في هذه المادة الحظر المنصوص عليه في المادة (١) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ ، بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل في أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية على خمسة آلاف جنيه سنويا .

**مادة ٣ -** على المسؤولين عن ادارة البنوك المشتركة والشركات الاستثمارية وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت المشار اليها في المادة الاولى ، وبغض النظر عن الاحكام والنظم التي تخضع لها ، أن يؤدوا المبالغ التي يستحقها لديها الممثلون المذكورون أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو صورتها الى الجهات التي يمثلونها وذلك خلال شهر من تاريخ استحقاقها ، ويقع عبء اداء هذه المبالغ على ممثلي الجهات المشار اليها في المادة الاولى اذا كان تمثيلهم لها يتم في الخارج .

على انه فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة مقابل بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال أو اقامة فيقتصر الاداء على مازاد عن الحدود المقررة وفقا لحكم المادة الاولى من هذا القانون .

**مادة ٤ -** مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٩٣ ، ٩٤ من قانون شركات

---

١ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٥/١٢/١٩٨٣ - العدد ٥٠ ) المعدل بالقرار رقم ١٤٤٥ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ٣١/١٠/١٩٨٥ - العدد ٤٤ ) بتحديد الحد الأقصى لمكافآت ممثلي الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وشركات القطاع العام في مجالس إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج ( أنظر مايلى ص ٤٣٦ ) .



المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، لا يجوز للشخص الواحد أن يكون ممثلاً لأى من الجهات المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القانون فى أكثر من جهتين من المشار إليها .

فإذا كان الممثل لشركة أو بنك القطاع العام رئيساً أو عضواً بمجلس إدارة تلك الشركة أو البنك ، فلا يجوز له أن يمثل الجهة التى يعمل بها أو أى من الجهات المشار إليها الا فى مجلس إدارة شركة أو بنك آخر .  
ويقع باطلاً كل تعيين يتم بالمخالفة لذلك .

وعلى الجهات المشار إليها تعديل أوضاع ممثليها بما يتفق واحكام هذه المادة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

**مادة ٥ -** يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه ، فضلاً عن الحكم بغرامة اضافية لا تقل عن المبالغ موضوع المخالفة ولا تزيد على ثلاثة أمثال هذه المبالغ .

**مادة ٦ -** يلغى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ . فى شأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات ، كما يلغى كل حكم مخالف لاحكام هذا القانون .

**مادة ٧ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يوصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ رمضان سنة ١٤٠٣ ( ٥ يوليه سنة ١٩٨٢ ) .

## قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٨٣ (١)

بتحديد الحد الأقصى لمكافآت ممثلي الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وشركات القطاع العام في مجالس إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلي الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات؛

قرر:

**مادة ١ -** (معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء ١٤٤٥ لسنة ١٩٨٥) يكون الحد الأقصى للمكافآت التي تقرها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام لمن يقوم بتمثيلها في مجلس إدارة جهة أو أكثر من الجهات المبينة في القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ٦٠٠٠ جنيه سنوياً .

**مادة ٢ -** مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، يدخل في حساب الحد الأقصى لمكافآت الممثلين جميع ما يستحق لهم من مبالغ بسبب التمثيل أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تقدم لهم .

**مادة ٣ -** تسرى أحكام هذا القرار على مكافآت الممثل سواء كان من العاملين بالجهة التي يمثلها أو من غيرهم ولا يجوز تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة الأولى بأية حال من الأحوال ولو تعدد تمثيل الشخص الواحد في أكثر من جهة .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ؛  
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٦ صفر سنة ١٤٠٤ ( أول ديسمبر سنة ١٩٨٣ )

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥

بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثلى الحكومة والقطاع العام  
فى الشركات المشتركة<sup>(١)</sup>

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛  
وعلى نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛  
وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات  
المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة  
والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى  
البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات ؛

وعلى قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة  
١٩٨٣ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون ميئات القطاع العام وشركاته الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٨ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٤٥ لسنة ١٩٨٥ :

#### قـرر :

**مادة ١ -** مع مراعاة أحكام القوانين أرقام ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ و ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليها ، تكون الاستعانة بالخبراء والمستشارين أصحاب الخبرة والكفاءة النادرة في الحكومة والقطاع العام بعد السن القانونية المقررة لترك الخدمة . وفقا للضوابط الآتية :

١ - تعد الجهة المختصة قائمة سنوية تقديرية للمكافآت التي تخصص للصرف منها على الخبراء والمستشارين ، ويرفق بها كشف بأسمائهم والأعمال التي ستوكل اليهم ومبررات الاستعانة بهم وتقدم إلى رئيس مجلس الوزراء قبل العمل بها لاعتمادها .

٢ - يتم التعاقد مع الخبراء والمستشارين في الجهات المشار اليها في حدود المبالغ التقديرية المعتمدة .

٣ - يكون التعاقد لمدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد .

٤ - لا يجوز أن يتولى الخبير أو المستشار القيام بأعمال وظيفة تنفيذية أو إدارية .

٥ - يتم تحديد المكافأة التي يتقاضاها الخبير أو المستشار في حدود الفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات ومكافآت وبين المعاش المستحق له وبما لا يجاوز المرتبات والمكافآت التي يتقاضاها رئيس الجهة التي يلحق للعمل بها .  
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز سن الخبير أو المستشار الخامسة والستين سنة وقت التعاقد أو التجديد .

**مادة ٢ -** يجوز تشغيل العمالة الماهرة والحرفيين في الحكومة والقطاع العام بعد السن المقررة لترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية :

١ - أن يقتصر التعاقد على حالات الضرورة القصوى التي تقتضيها حاجة العمل وتقديرها السلطة المختصة .

- ٢ - يكون التعاقد لمدة سنة على الاكثر قابلة للتجديد .
- ٣ - يتم تحديد المكافأة التي يتقاضاها المتعاقد في حدود الفرق بين المرتبات والمكافآت التي كان يتقاضاها والمعاش المستحق له .
- ويجوز للقوات المسلحة ووزارة الداخلية تشغيل جنود وضباط الصف بذات الشروط المنصوص عليها في البنود السابقة .
- مادة ٣ -** يجب على الجهة التي يعمل بها الخبير أو المستشار أو العمالة الماهرة والحرفيين أن تتخذ اللازم نحو تأهيل من يحل محلهم خلال مدة العقد .
- مادة ٤ -** يكون اختيار ممثلي المال العام في البنوك والشركات المشتركة وفقا للضوابط الآتية :
- ١ - يتم تعيين الممثل لمدة سنة قابلة للتجديد في ضوء الجهود التي بذلها لحماية المال العام وتنميتها .
- ٢ - لا يجوز للشخص الواحد أن يمثل المال العام في عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة .
- ٣ - لا يجوز تجديد تمثيل الشخص في مجلس إدارة الشركة المشتركة لأكثر من سنتين إذا ما حققت الشركة خسائر ، وفي هذه الحالة لا يجوز تعيين هذا الشخص كممثل للمال العام في شركة أخرى .
- ٤ - لا يجوز الجمع بين رئاسة مجلس إدارة هيئة أو شركة قطاع عام ورئاسة مجلس إدارة الشركة المشتركة التي تساهم فيها الهيئة أو الشركة إلا لمبررات قوية يقدرها رئيس مجلس الوزراء .
- ٥ - يكون التعيين لوظيفة العضو المنتدب أو رئاسة مجلس إدارة الشركة المشتركة من بين ممثلي المال العام ممن تجاوزوا السن المقررة لترك الخدمة بموافقة رئيس مجلس الوزراء في ضوء المبررات القوية التي يعرضها الوزير المختص .
- ٦ - تؤول كافة المبالغ - وأيا كان صورتها أو تسميتها - التي تستحق لممثلي المال العام بالشركات المشتركة الى جهاتهم التي يمثلونها ، وعلى أن تصرف لهم هذه الجهات مكافأة تمثيل بحد أقصى ٦٠٠٠ جنيه سنويا للشخص .
- ٧ - يلتزم ممثل المال العام بتقديم تقرير سنوي لمجلس إدارة الجهة التي

يمثلها يوضح فيه موقف الربحية فى الشركة المشتركة وأهم ملاحظاته على الإدارة ومقترحاته لعلاج القصور فيها ، وترسل صورة من هذا التقرير الى كل من الوزير أو المحافظ أو رئيس هيئة القطاع العام المختص - بحسب الأحوال - وذلك فى موعد أقصاه شهر من تاريخ اعتماد مجلس ادارة الشركة للموازنة العامة السنوية .

٨ - فى جميع الأحوال لايجوز أن تزيد سن الممثل وقت اختياره على الخامسة والستين الا فى حالة الضرورة القصوى .

**مادة ٥ -** مع عدم الإخلال بالعقود القائمة وقت العمل بهذا القرار ، تطبق أحكام هذا القرار بأثر مباشر على الخبراء أو المستشارين وممثلى المال العام وذوى المهارات والحرفيين الذين تستعين بهم الجهات المشار اليها فى هذا القرار ، وعلى هذه الجهات توفيق أوضاعها ونظمها ولوائحها وفقا لأحكامه .

**مادة ٦ -** على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ؛

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٦ ربيع الاول سنة ١٤٠٦ ( ١٩ نوفمبر سنة ١٩٨٥ )

### التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	إداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

# استصلاح الأراضي



## **استصلاح الأراضي**

- القسم الأول - في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي .
- القسم الثاني - في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .
- القسم الثالث - في صندوق أراضي الاستصلاح .
- القسم الرابع - في شروط وقواعد التصرف في الأراضي المستصلحة .



## القسم الأول فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى

قانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥  
بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى (١) (٢)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ :  
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية :

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٥ :  
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة :  
وعلى مآرئاه مجلس الدولة :  
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء :  
أصدر القانون الآتى :

**مادة ١-** تكون : للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى ، الشخصية الاعتبارية  
وتلحق برئاسة مجلس الوزراء ويكون رئيس مجلس الوزراء رئيسا أعلى لها ، وله  
أو من ينييه عقه رئاسة ما يحضره من جلساتها .

**مادة ٢-** ( معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٦ ،  
وقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٠/٧/١٩٥٦ ) يكون للهيئة مجلس ادارة

---

١ - الوقائع المصرية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ١٠١ مكرد  
٢ - صدر قرار رئيس الجمهورية فى ١١/١١/١٩٥٧ والذى قضى بأن تدمج مؤسسة مديرية  
التحجير فى الهيئة الدائمة لإستصلاح الاراضى ( الوقائع المصرية فى ٢/١١/١٩٥٧ -  
العدد ٨٥ مكرد ) ب .

يشكل بقرار من رئيس الجمهورية <sup>(١)</sup> .  
ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المدير العام للهيئة وبالتحديد  
المرتبات والمكافآت التي تمنح له .

**مادة ٢ -** ( الفقرة ج مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢٣  
لسنة ١٩٥٦ ) تختص الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي بالأعمال الآتية :  
أ - حصر الأراضي البور القابلة للإصلاح في أنحاء الجمهورية سواء منها  
الأراضي غير المزروعة أو الأراضي المزروعة الضعيفة التي تقل غلتها عن  
نققات استغلالها وإجراء الأبحاث الفنية الزراعية عنها ورسم السياسة  
العامة لاستصلاح تلك الأراضي وزراعتها وتعميرها والتصرف فيها .  
ب - القيام بنفسها أو بالواسطة باستصلاح ما يكون من تلك الأراضي تابعاً  
لوزارتى المالية والاقتصاد والزراعة عدا ما يكون استصلاحه من تلك  
الأراضي منظماً بقانون خاص . وكذلك القيام باستصلاح الأراضي التي  
تقبل الهيئة استصلاحها بناء على ما تعرضه أية هيئة عامة أو خاصة .

والهيئة أن تتصل بالوزراء المختصين في كل أمر له صلة بأعمالها ، وعلى  
الوزارات والمؤسسات العامة أو ذات النفع العام أن تزود الهيئة والإدارات  
التابعة لها بما تطلبه منها من تقارير وبحوث وبيانات وإحصاءات تتصل  
بأعمالها .

ج - استغلال الأراضي التي تديرها الدولة <sup>(١)</sup> أو يكون لها شأن فيها والتي

---

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٨ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة  
الدائمة لاستصلاح الأراضي ( الجريدة الرسمية في ١٦/١٢/١٩٦١ - العدد ٢٨٩ ) .  
وكان قد سبق صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بتحويل وزير  
الدولة للإصلاح الزراعي الاختصاصات المقررة للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي إلى  
أن يصدر قرار تشكيل الهيئة ( الوقائع المصرية في ١٠/١/١٩٥٧ - العدد ٤ مكرر ) .

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٧ بتفويض وزير الدولة  
للاصلاح الزراعي في التصرف في بعض الأراضي وبإضافة إيراداتها إلى ميزانية الهيئة  
الدائمة لاستصلاح الأراضي وقد نص هذا القرار في مادته الأولى على أن يفوض وزير



يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ويبين القرار كيفية التصرف<sup>(٢)</sup> في تلك الأراضي وتوزيعها وما يتبع في شأن إيراداتها وذلك بعد عرض كل من وزير المالية والاقتصاد ووزير الدولة للإصلاح الزراعي .

**مادة ٤ -** ( ألغيت بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٠/٧/١٩٥٧ ) .

**مادة ٥ -** ( الفقرة الأخيرة معدلة بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٠/٧/١٩٥٧ ) تكون للهيئة ميزانية مستقلة شاملة إيراداتها ومصروفاتها . وتتكون الإيرادات من الاعتمادات المخصصة لها في ميزانية الدولة وغلة أموالها وسائر الإيرادات من أى مصدر آخر وتعتمد هذه الميزانية من مجلس الوزراء ويصدر بها قانون خاص .

وتبدأ السنة المالية للهيئة في أول يولييه وتنتهى في ٣٠ يونيه من كل سنة . ويقدم مشروع الميزانية إلى مجلس الإدارة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ويعد الحساب الختامى خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويرجل فائض الاعتمادات في كل سنة مالية إلى اعتمادات السنة المالية التالية لها . وتقدم الميزانية والحساب الختامى بعد الموافقة عليهما من مجلس الإدارة إلى وزير الدولة للإصلاح الزراعي لاعتمادهما وإقرارهما من رئيس الجمهورية .

---

الدولة للإصلاح الزراعي في التصرف في أراضي وزارتي المالية والاقتصاد والزراعة التي سلمت إلى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي وذلك بالبيع أو التوزيع على الزراع وفق القواعد التي يصدر بها قرار منه بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد . كما نص في مادته الثانية على أن تضاف إلى ميزانية الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي حصيلة البيع والتوزيع المشار إليهما في المادة السابقة ( الوقائع المصرية في ١٢/٧/١٩٥٧ - العدد ٥٣ مكر ( ذ ) ) .

٢ - صدر قرار رئيس الجمهورية في ٢٠/٢/١٩٥٨ بالتخصيص للهيئة الدائمة لإستصلاح الأراضي في إستغلال الأراضي والتصرف فيها ( انظر مايلي ص ٤٤٣ ) .

**مادة ٦ -** لا تخضع الهيئة في انظمتها وحساباتها وإدارة أموالها وقواعد تعيين موظفيها وترقياتهم وتأديبهم وسائر شؤونهم للقوانين واللوائح والتعليمات التي تجرى عليها الحكومة ولا للرقابة التي تخضع لها ميزانية الدولة وذلك بالنسبة إلى جميع المشروعات سواء منها تلك التي تقوم بتنفيذها بنفسها أو بالواسطة أو تلك التي ترى أن تكل تنفيذها إلى الوزارات والمؤسسات العامة . ويعهد إلى ديوان المحاسبة بمراجعة حسابات الهيئة ومستنداتها في حدود النظم واللوائح المقررة لها .

والهيئة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من الإخصائيين والفنيين .

**مادة ٧ -** ( معدلة بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٠/٧/١٩٥٧ ) يعد مجلس الإدارة لائحة للهيئة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن النظم والقواعد التي تسير عليها وتنظيم أعمالها وحساباتها ونظام موظفيها وتشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم والمكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعاونون إليها <sup>(١)</sup> .

**مادة ٨ -** يلغى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

**مادة ٩ -** على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ ( ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ )

---

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ( انظر مابيلي ص ٤٤٦ ) .

## قرار رئيس الجمهورية

بالترخيص للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي في استغلال  
الأراضي والتصرف فيها <sup>(١)</sup>

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة  
لاستصلاح الأراضي والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر :

**مادة ١ -** يرخص للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي في استغلال الأراضي  
التي سلمت اليها أو تتسلمها مستقبلاً من وزارتي المالية والاقتصاد والزراعة .

**مادة ٢ -** للهيئة الدائمة التصرف في الأراضي المشار إليها في المادة الأولى  
بالباع أو بالبدل أو بالتوزيع على الزراع وفق القواعد المرافقة لهذا القرار .  
ويضاف إلى إيرادات الهيئة ما تحصله من ذلك الاستغلال أو البيع أو  
التوزيع .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛ ويعمل به من تاريخ نشره ؛  
صدر برئاسة الجمهورية في غزة شعبان سنة ١٣٧٧ ( ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ )

### قواعد

التوزيع والتصرف في أراضي وزارتي المالية والاقتصاد والزراعة  
المسلمة إلى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

(١) يحدد ثمن الأراضي المتصرف فيها بالبيع أو بالبدل أو الموزعة بمعرفة  
لجان تشكل بقرار من وزير الدولة للإصلاح الزراعي وتؤلف من مندوب عن  
مصلحة الأملاك الاميرية ومندوب عن مصلحة المساحة ومندوب عن الهيئة

الدائمة لاستصلاح الأراضى ، على أن يعتمد قرارها من وزير المالية والاقتصاد ووزير الدولة للإصلاح الزراعى .

(٢) تضع الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى شروط التوزيع وقائمة المزارع وعقد البيع حسب الأحوال .

(٣) تقسم الأرض إلى مناطق ، وكل منطقة إلى أجزاء . وكل جزء إلى وحدات . بمعرفة الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ، وعلى أن تراعى في ذلك جودة الأرض ودرجة استوائها وامكانيات استغلالها .

(٤) يجب عند توزيع الأرض على صغار الزراع ( المعدمين ) أن تكون من الأراضى الجيدة القابلة للاستغلال مباشرة ، والا يزيد المقدار الموزع لكل منهم على خمسة أفدنة .

على أن يكون اختيارهم بعد بحث حالة كل منهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

وعند التوزيع على خريجي المعاهد الزراعية يجب ألا يزيد القدر المخصص لكل منهم على أربعين فدانا بالنسبة لخريجي المعاهد العليا . وثلاثين فدانا لخريجي المعاهد المتوسطة .

(٥) يحصل ثمن الأرض الموزعة على صغار الزراع ( المعدمين ) وخريجي المعاهد الزراعية طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ، ويكون هؤلاء فيما بينهم جمعية تعاونية تتبع نظم الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى .

(٦) في حالة التصرف بالبيع تقسم الاراضى بمعرفة الهيئة حسب حالة كل منها ، على أن يراعى بقدر الإمكان أن تقسم إلى صفقات صغيرة لا تتجاوز عشرة أفدنة ، وصفقات متوسطة في حدود خمسين فدانا ، وصفقات كبيرة لا تزيد على المائتى فدان على أن تقتصر الصفقات من ٥٠ إلى ٢٠٠ فدان على الأراضى البرية فقط إلا إذا اقتضت الظروف الفنية للمنطقة غير ذلك .

(٧) في الأراضى المتصرف فيها بالبيع ، يتعين على المشتري أن يعجل الوفاء بما لا يقل عن ٢٠ ٪ من الثمن ويقسط الباقي أقساطا سنوية متساوية مدتها خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٢٪ ويلزم المشتري أداء تأمين قدره ١٠ ٪ من

- التمن يبقى تحت يد الهيئة المدة التي تقررها للوفاء بباقي التزاماته .
- ومع ذلك يجوز لمجلس إدارة الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى استثناء صغار الزراع ويخريجى المعاهد الزراعية من هذا الشريط في حالة البيع اليهم .
- (٨) في حالة بيع الاراضى بالمزاد العلنى ، يكون التزايد على معجل الثمن بحيث لا يقل عن ٢٠٪ من الثمن المقدر بمعرفة اللجان المختصة لكل صفقة .
- (٩) يجوز بيع بعض أجزاء الاراضى بطريقة الممارسة لوضعى اليد عليها طبقا للشروط التى تضعها الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .
- (١٠) يلزم المشتري بزراعة الأرض أو استصلاحها فى المدة التى تحددها الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى ، وبالحاصيل التى قد تختارها الهيئة تنظيما للاستغلال الزراعى العام .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠

باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى<sup>(١)</sup>

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احكامه ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات ؛

وبناء على قرار مجلس إدارة الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى رقم ٢

بجلسة ٢ يونيه سنة ١٩٥٨ باعداد اللائحة الداخلية للهيئة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

**مادة ١-** يعمل باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى المرافقة لهذا القرار .

**مادة ٢-** تلغى اللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى المؤرخة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ وكل قرار يخالف احكام اللائحة المرافقة .

**مادة ٣-** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ؛  
صدر بمراسلة الجمهورية فى ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ ( ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ )

## اللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى

### الباب الأول

#### مجلس الإدارة

**مادة ١-** مجلس إدارة الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وإدارتها .

ويتولى مجلس الإدارة وضع السياسة العامة التى تسير عليها الهيئة وله فى سبيل ذلك أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات ومن التقيد بالنظم أو القواعد المتبعة فى المصالح الحكومية وله على الأخص ما يأتى :

(١) الموافقة على مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامى قبل تقديمها إلى وزارة الخزانة لاعتمادها من رئيس الجمهورية .

(٢) اقتراح النقل من باب إلى باب من أبواب ميزانية الهيئة .

(٣) إصدار القرارات المنظمة للشئون المالية والإدارية والفنية بالهيئة .  
وبوجه خاص نظام إعداد ميزانياتها وحسابها الختامى والقواعد التى تجرى عليها فى الإدارة والحسابات والمخازن والمشتريات والمبيعات ونظام موظفيها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وانتهاء خدمتهم والأجور والمرتبات أو المكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعاونون إليها على أن تصدر هذه النظم بقرار من رئيس الجمهورية .

(٤) اعتماد عقود البيع والشراء والمقاولات إذا جاوزت قيمة العملية الواحدة مائة ألف جنيه فى حالات المناقصات أو المزايدات على اختلاف أنواعها ، أو إذا جاوزت قيمة العملية الواحدة خمسين ألف جنيه فى حالات الممارسة أو ما يشابهها .

(٥) تعيين المراجع الخارجى لحسابات الهيئة وتقدير مكافآته ، والنظر فى كل ما يرفعه إلى المجلس من تقارير .

(٦) النظر فيما يعرضه رئيس المجلس أو المدير العام من المسائل .

**مادة ٢ -** يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض اختصاصاته ويجوز له كذلك أن يعهد إلى هيئة أو لجنة يبين تشكيلها بقرار منه بعمل مدير الهيئة في الحالات التي تستوجب ذلك . كما يجوز له أن يشكل لجانا لبحث المسائل الفنية الخاصة بالهيئة أو الهيئات الأخرى المتصلة بها .

**مادة ٣ -** يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بمقر الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي بمدينة القاهرة . ويجوز عقد جلساته خارجها إذا رأى الرئيس أو طلب أغلبية الأعضاء ذلك .

**مادة ٤ -** يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل شهر بدعوة من رئيسه توجه قبل موعد الانعقاد بثلاثة أيام على الأقل في غير حالات الاستعجال التي يجوز فيها عدم التقيد بهذا الميعاد . كما يجتمع المجلس أيضا كلما رأى الرئيس أو طلبت أغلبية الأعضاء ذلك .

**مادة ٥ -** رئيس مجلس الإدارة هو الذى يراس جلساته ويدير المناقشة فيه ويوقع محاضر الجلسات والقرارات وفى حالة غيابه يحل محله الوزير القائم بعمله أو أقدم الوزراء .

**مادة ٦ -** لا يكون انعقاد مجلس الإدارة صحيحا إلا إذا حضرته الأغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين . وإذا تساوى عددها رجح الجانب الذى منه الرئيس .

**مادة ٧ -** في حالات الاستعجال أو الضرورة يجوز استصدار قرارات من أعضاء المجلس متفرقين .

**مادة ٨ -** تدون محاضر جلسات مجلس الإدارة ويوقعها كل من رئيس المجلس والعضو أو الموظف القائم بأعمال سكرتارية المجلس .



## الباب الثانى

### وزير الدولة للإصلاح الزراعى

**مادة ٩ -** يتولى وزير الدولة للإصلاح الزراعى الرقابة والإشراف على أوجه نشاط الهيئة من النواحي المالية والإدارية والفنية .

**مادة ١٠ -** لوزير الدولة للإصلاح الزراعى حق الاعتراض على قرارات مدير عام الهيئة خلال أسبوع من تاريخ تبليغها إليه ويتربط على اعتراضه وقف تنفيذ القرار وعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة فى أول اجتماع له . ولا يكون قرار المدير العام نافذاً بعد ذلك إلا إذا وافق عليه المجلس بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

**مادة ١١ -** الوظائف الرئيسية بالهيئة هى : المدير العام - وكلاء المدير العام - السكرتير العام - مديرو الإدارات وكلاؤهم والمستشارون ومندوبو المناطق ومديرو الأقسام ومن فى درجاتهم .

ويكون التعيين فى هذه الوظائف عدا المدير العام بقرار من وزير الدولة للإصلاح الزراعى .

**مادة ١٢ -** يبلغ وزير الدولة للإصلاح الزراعى بقرارات مجلس الإدارة ومدير عام الهيئة خلال أسبوع من تاريخ إصدارها .

## الباب الثالث

### الوظائف الرئيسية فى الهيئة

#### الفصل الأول

#### مدير عام الهيئة

**مادة ١٣ -** يتولى مدير عام الهيئة إدارتها وتصريف أمورها ويختص بما يأتى :

(١) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

(٢) تحضير مشروع الميزانية والحساب الختامي وعرضهما على مجلس الادارة لاقرارهما تمهيدا لعرضهما على وزارة الخزانة لتقديهما إلى رئيس الجمهورية .

(٣) التعاقد نيابة عن الهيئة تنفيذا لقرارات مجلس الإدارة والنظم التي يقرها وفقا لاحكام هذه اللائحة .

(٤) الاذن في طرح عمليات الشراء والبيع والمقاولات في جميع الاحوال - وقرار التعاقد عليها إذا لم تتجاوز قيمة العملية الواحدة مائة ألف جنيه في حالات المناقصات والمزايدات على اختلاف أنواعها أو إذا لم تتجاوز قيمة العملية الواحدة خمسين ألف جنيه في حالات الممارسة وما يشابهها .

(٥) مراقبة سير العمل وتنظيمه في الادارات المركزية والمناطق اقليمية للهيئة والاشراف على نشاطها وأعمال موظفيها .

(٦) تعيين الموظفين في غير الوظائف الرئيسية وترقيتهم ونقلهم ومنحهم العلاوات وتادييهم وإنهاء خدمتهم وفقا للنظم التي يقرها مجلس الادارة .

(٧) تعيين العمال والخدمة السابرة ومن في حكمهم وتحديد أجورهم وترقيتهم ونقلهم ومنحهم العلاوات وتادييهم وإنهاء خدمتهم وصرف مكافآتهم وغير ذلك من الشؤون الخاصة بهم وفقا للنظم التي يقرها مجلس الإدارة .

(٨) إصدار الأمر بمصروفات الهيئة والتوقيع على الشيكات بعد توقيعها من مدير الحسابات أو وكيله التابع لوزارة الخزانة .

(٩) الإعفاء من غرامات تأخير المتعهدين والمقاولين إذا قدم المتعهد أو المقاول مستندات تثبت أن التأخير نشأ عن حادث قهري ولم يترتب على التأخير ضرر وذلك فيما زاد على خمسين جنيها ولا يتجاوز مائة جنيه بالنسبة إلى العملية الواحدة أما مايزيد على ذلك فيكون الإعفاء منه بقرار من الوزير .

(١٠) صرف السلف الشخصية لموظفي الهيئة وعمالها وفق القواعد التي يقرها مجلس الإدارة وذلك في حدود مرتب شهرين وبشرط أن تؤدي إلى الهيئة على أقساط شهرية متساوية لا تتجاوز الاثنى عشر قسطا .

(١١) الإذن بصرف إعانات الى الموظفين أو العمال أو إلى أسرهم في حالة

وفاتهم وذلك في حدود مرتب شهرين .أو خمسين جنيها أيهما أكثر .

**مادة ١٤ -** للمدير العام أن يعهد ببعض اختصاصاته المنصوص عليها في المادة السابقة إلى وكيل أو أكثر من وكلائه أو إلى السكرتير العام أو إلى مديري الإدارات المركزية أو مندوبي المناطق الإقليمية . وذلك وفقا للتنظيم الذي يقرره مجلس الإدارة .

**مادة ١٥ -** يمثل المدير العام الهيئة في صلاتها ومعاملاتها مع الهيئات والأشخاص الأخرى وأمام القضاء . وتصدر باسمه الأوراق القضائية ويجب إعلانها إليه .

**مادة ١٦ -** يقدم مدير عام الهيئة إلى مجلس الإدارة تقارير شهرية ونصف سنوية وسنوية تتضمن عرضا لسير العمل في الهيئة ونشاطها . وبيان إيراداتها ومصروفاتها . كما يقدم المدير العام إلى المجلس وإلى وزير الدولة للإصلاح الزراعي تقريرا عن نشاط الهيئة ومركزها المالي في نهاية كل سنة مالية يرفقه بالحساب الختامي .

## الفصل الثاني

### وكلاء المدير العام

**مادة ١٧ -** يقوم وكيل المدير العام بالمهام التي يعهد إليه بها المدير العام وتكون له الاختصاصات الآتية :

(١) يتوب عن المدير العام عند غيابه - فإذا تعدد الوكلاء عين وزير الدولة للإصلاح الزراعي من يتولى منهم سلطات المدير العام مدة غيابه .

(٢) الإذن في طرح عمليات الشراء والبيع والمقاولات وإقرار التعاقد عليها إذا لم تتجاوز قيمة العملية الواحدة خمسين ألف جنيه في حالات المناقصات والمزايدات على اختلاف أنواعها - أو إذا لم تتجاوز قيمة العملية الواحدة خمسة وعشرين ألف جنيه في حالات الممارسة وما يشابهها .

(٣) البت في كل ما يتعلق باستئجار المباني والعقارات التي تحتاجها الهيئة

والتعاقد على ذلك بعد موافقة المدير العام مع الاسترشاد بأمر المثل والعوائد المربوطة على المكان المطلوب استنجاهه .

(٤) إقرار المواصفات والرسوم والشروط الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمقاولات والاعلان عنها بعد الإذن بها من السلطة المختصة .

(٥) الترخيص بالاجازات للموظفين طبقا لما يقرره مجلس الادارة والموافقة على تجاوزهم المدد المقررة لهم في حدود ١٥ يوما للموظف في السنة .

(٦) منح بدلات السفر ومصاريف الانتقال الثابتة لمن يستحقها من الموظفين والعمال والخدمة السائرة وفقا للنظم المقررة في مجلس الادارة على أن يصدر بهذه النظم قرار من رئيس الجمهورية .

(٧) الترخيص للموظفين عنه الاقتضاء في الركوب في درجة أعلى من تلك المقررة لهم عند سفرهم في السكك الحديدية أو في الطائرات .

### الفصل الثالث

#### سكرتير عام الهيئة

**مادة ١٨ -** يتولى السكرتير العام القيام بالأعمال التي يفوضه فيها المدير العام وتكون له الاختصاصات الآتية :

(١) مراقبة تنفيذ ميزانية الهيئة وضبط حساباتها وإدارة أموالها وعرض مايزاه من مقترحات وآراء في هذا الشأن على المدير العام .

(٢) مراجعة مشروعات الميزانية والحساب الختامي قبل عرضهما على المدير العام .

(٣) النقل من بند إلى بند نظير وفر في بند آخر في باب واحد من أبواب الميزانية .

(٤) قبول الاصناف المتأخرة من توريدات العام المنقضى بالخصم على ميزانية عام تال بشرط سماح البند المختص في السنة التالية ووجود وفر موازله في ميزانية السنة السابقة وبشرط أن تكون الحاجة ماسة إلى قبول الاصناف التي تأخر توريدها .

(٥) الاذن برد المبالغ التى تكون الهيئة قد حصلتها بغير حق من ذوى الشأن بناء على طلبهم وإن سويت للايرادات بعد مضى المدة المقررة دون مطالبة أصحابها بها وذلك فى حدود ألف جنيه بالنسبة إلى كل حالة وما يزيد على ذلك يكون الإذن برده من اختصاص المدير العام .

(٦) تقسيط الديون المستحقة للهيئة قبل الغير أو قبل موظفيها وعمالها لمدة لا تتجاوز اثنى عشر شهرا وفى حالة تقسيط الديون المستحقة على موظفين أو عمال بالخصم من الماهية أو الأجر يجوز إطالة مدة التقسيط بحيث لا يزيد مقدار الخصم على ربع الماهية أو الأجر ولا يجوز أن تزيد مدة التقسيط فى الحالة الأخيرة على ثلاث سنوات إلا بعد موافقة مجلس الإدارة وبشرط أن تكون المدة الباقية للموظف فى الخدمة تسمح بالتقسيط فى المدة التى يقررها مجلس الإدارة .

(٧) التصريح بالخصم بقيمة الأصناف التالفة أو المفقودة على جانب الهيئة فى حدود خمسمائة جنيه من قيمة المواد التالفة أو العجز الطبيعى الناتج عن فروق الموازين أو المكابيل أو المقاييس أو الجفاف أو التميع وما إلى ذلك بعد أخذ رأى الجهة الفنية المختصة بشرط أن يكون الفقد أو التلف بسبب خارج عن إرادة أو موافقة صاحب العهدة . أما الأصناف التى تفقد أو تتلف بسبب كان فى الامكان منعه فيجب أن يحصل ثمنها الأصل أو سعرها بالسوق وقت الفقد أو التلف أيهما أكثر مضافا إليه ١٠ ٪ مصاريف إدارية ممن كانت فى عهده تلك الأصناف حين حصول الفقد أو التلف وإذا أمكن إصلاح التلف يكتفى بتحصيل تكاليف الإصلاح من المتسبب . ويجوز للسكرتير العام خصم مبلغ يتناسب من الثمن تقرره الجهات الفنية المختصة مقابل استهلاك الصنف فى المدة التى قضاهما فى الاستعمال فى الأغراض المصلحية قبل الفقد أو التلف إذا كان الصنف من الأصناف المقرر لها مدة استعمال .

(٨) الاعفاء من غرامات تأخير المتعهدين والمقاولين إذا قدم للمتعهد أو المقاول مستندات تثبت أن التأخير نشأ عن حادث قهرى ولم يترتب على التأخير ضرر وذلك فى حدود خمسين جنيه للعملية الواحدة .

(٩) تنفيذ القواعد والاجراءات التى يقررها مجلس الادارة فى حالة فقد الاستمارات الحسابية ذات القيمة ومفاتيح خزائن الودائع وغيرها .

## الفصل الرابع

### مديرو الإدارات المركزية ومندوبو المناطق الإقليمية ورؤساء الأقسام

**مادة ١٩ -** يرأس كل إدارة مركزية في الهيئة مدير إدارة يعاونه وكيل ومدير أقسام وموظفون وعمال وخدمة سايرة - كما يرأس كل منطقة إقليمية مندوب وتحدد اختصاصات مديري الإدارات ووكلائهم ومديري الأقسام ومندوبى المناطق بقرار من مجلس الإدارة كما تحدد بقرار منه أيضا الإدارات المركزية واختصاصاتها والمناطق الإقليمية ودوائر اختصاصها وذلك كله بناء على اقتراح المدير العام .

## الباب الرابع

### الموظفون والعمال

**مادة ٢٠ -** تسرى على موظفى وعمال الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى - فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التى تصدر بقرار من رئيس الجمهورية - أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة .

## الباب الخامس

### الميزانية

**مادة ٢١ -** يقوم المدير العام للهيئة بأعداد الميزانية قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل وبأعداد الحساب الختامى خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية وعليه أن يعرضهما على مجلس الإدارة مصححين بتقريرين عن نشاط الهيئة ومركزها المالى وبتقرير المراجع الخارجى للحسابات عن الحساب الختامى .

**مادة ٢٢ -** مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة يتولى مراقب الحسابات

مراجعة ميزانية الهيئة وحسابها الختامى وعليه إعداد تقرير عن كل منها يتضمن ملاحظاته ويبلغ ذلك إلى كل من مجلس الإدارة ووزير الدولة .

**مادة ٢٢ -** يضع مجلس الإدارة النظام المالى للهيئة وأوجه إيرادات ومصروفات الميزانية كما يبين كيفية تحضيرها وتنفيذها ومراجعتها ويصدر به قرار من رئيس الجمهورية .

## الباب السادس

### المخازن والمشتريات والمبيعات

**مادة ٢٤ -** يصدر مجلس الادارة قرارا بنظام أعمال المخازن والشراء والبيع بطريق الممارسة وبطريق المناقصات والمزايدات العامة الخارجية والداخلية ومحدودة النطاق وشروطها على أن تصدر بقرار من رئيس الجمهورية وذلك مع مراعاة الأحكام التالية :

**مادة ٢٥ -** يجب أن يسبق القرار بإبرام العقود فيما يجب أن يتم بطريق المزايدة أو المناقصة أن تتولى فحص العطاءات إذا تمت بطريق المظاريف لجنتان تقوم إحداهما بفتح المظاريف وتقوم الأخرى بالبت في هذه العطاءات . وتشكل اللجنة الأولى من وكيل الإدارة المالية ومدير قسم المخازن أو وكيله ومندوب عن الإدارة أو القسم المختص بالعطاء .

وتشكل اللجنة الأخرى من مدير إدارة الزراعة أو وكيلها ومدير الادارة المالية أو وكيله ومدير الادارة أو القسم المختص بالعطاء ومدير قسم المخازن أو وكيله وموظف ذى خبرة بالأصناف موضوع العطاء .

ويرأس لجنة البت وكيل المدير العام متى زادت قيمة العطاء أو المشتريات في العملية الواحدة عن مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وإذا تساوى عدد الأصوات فيرجح الرأى الذى منه الرئيس .

فإذا زادت قيمة العطاء عن ٢٠٠ ألف جنيه فيجب أن يشترك في عضوية لجنة البت عضو من إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة ويصدر بتأليف هذه اللجان قرار من المدير العام للهيئة .

ولا ينفذ قرار لجنة البت إلا بعد تصديق المدير العام إذا لم تتجاوز قيمته ١٠٠,٠٠٠ جنيه ( مائة ألف جنيه ) .  
أما ما زاد على ذلك فيجب اعتماده من مجلس الإدارة .

**مادة ٢٦ -** تعرض العطاءات على لجنة البت مشفوعة بملاحظات الإدارة المختصة ويجب أن تتضمن هذه الملاحظات إبداء الرأي في شأن مقدمي العطاءات من حيث كفايتهم المالية والفنية وحسن السمعة .

**مادة ٢٧ -** لا يجوز في المناقصات استبعاد العطاء الأقل إلا لمبررات قوية ويقرر مسبب من السلطة المختصة باعتماد المناقصة .

ويجوز إلغاء المناقصات والمزايدات من السلطة المختصة باعتمادها بعد النشر عنها وقبل البت فيها إذا استغنى عنها نهائيا .

أما في غير هذه الحالة فيجوز للسلطة المختصة باعتماد المناقصة أو المزايدة إصدار قرار بالغائها بناء على توصية لجنة البت أو البيع في الحالات الآتية :

- (١) إذا تقدم غطاء وحيدا ولم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء وحيد .
- (٢) إذا اقترنت كل العطاءات أو أكثرها بتحفظات .

(٣) إذا كانت قيمة الغطاء الأقل تزيد على القيمة السوقية في حالة المناقصة ، أو إذا كانت قيمة العطاء الأعلى تقل عن القيمة السوقية في حالة المزايدة .

**مادة ٢٨ -** تسرى أحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات ولائحتي المناقصات والمزايدات والمخازن فيما لم يرد فيه نص في هذه اللائحة .



## القسم الثانى فى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥

فى شأن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية (١)(٣)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح بدل طبيعة

عمل للعاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزير الإصلاح الزراعى

واستصلاح الأراضى ببعض المناطق؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠١٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن اللائحة المالية

لمؤسسات وزارة استصلاح الأراضى؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحويل المؤسسة

المصرية العامة لتعمير الأراضى إلى هيئة عامة؛

---

١- الجريدة الرسمية فى ١٠ إبريل سنة ١٩٧٥ - العدد ١٥

٢- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء مكتب الإستثمار فى مجال إستصلاح الأراضى وقد نص فى مادته الأولى على أن ينشأ بالهيئة العامة لمشروعات

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحويل المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى إلى هيئة عامة ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٧ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المجلس الأعلى للتنمية والمشروعات لقطاع الزراعة والرى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الهيئة المصرية العامة للتعمير والمشروعات الزراعية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قـرر

**مادة ١-** يدمج الجهاز التنفيذي للمشروعات الصحراوية ، في الهيئة المصرية العامة للتعمير والمشروعات الزراعية ، وتعديل تسميتها إلى « الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية » وتستمر هذه الهيئة في مباشرة

التعمير والتنمية الزراعية مكتب باسم « مكتب الاستثمار في مجال استصلاح الأراضي » يتولى العمل به عدد من العاملين بالهيئة المذكورة والمتخصصين في مجال استصلاح الأراضي ، وذلك للتصرف في المساحات المدرجة بالخطة والتي تقوم الدولة بأعمال البنية الأساسية لها فقط ، للقطاع الخاص ( جمعيات - شركات - أفراد ) لاستصلاحها واستزراعها .. ونص ذات القرار في مادته الثانية على أن يختص المكتب المذكور بما يأتي :  
(١) الإعلان دورياً عن المساحات المستصلحة والتي يحددها مجلس إدارة الهيئة وأئمانها والاسس والمعايير التي تنظم التصرف فيها .

(٢) تلقى الطلبات عن المساحات المعلن عنها وفقاً لشروط الإعلان .

(٣) تقديم نتائج اختيار المتصرف إليهم إلى مجلس إدارة الهيئة لإقرار هذه التصرفات

وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ .

كما نص ذات القرار في مادته الثالثة على أن يتولى المكتب المشار إليه متابعة جدية المتصرف إليهم في استصلاح المساحات المتصرف فيها إليهم طبقاً للبرامج المحددة لتنفيذها . وتعرض نتائج المتابعة على مجلس إدارة الهيئة للنظر فيها وفقاً لأحكام القانون . ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٦/٣ - العدد ١٢٩ ) .

الاختصاصات الحالية للجهاز فضلا عن الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القرار .

#### مادة ٢ - تختص الهيئة المذكورة بما يأتي :

(١) رسم السياسة العامة لاستصلاح الأراضي البور والمصحراوية ، واستزراعها واستغلالها ، وتعميرها .

(٢) إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية ، لاستصلاح الأراضي ، والمشروعات الزراعية ، ومشروعات الإنتاج الحيواني ، والتصنيع الزراعي وتقرير صلاحية هذه المشروعات ، وتجهيزها ، وإعداد مواصفاتها ، وعمل التصميمات الخاصة بها ، وإسنادها إلى جهات التنفيذ .

(٣) الاشتراك والتنسيق مع أجهزة الدولة المختصة ، في تخطيط وتصميم المرافق العامة ، والخدمات الخاصة بالأراضي المستصلحة ، وبوجه خاص مشروعات ألرى والصرف ، والشبكات الكهربائية ، ومشروعات مياه الشرب والطرق .

(٤) حصر الطاقات الانتاجية ، في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي والتعرف على إمكانياتها .. ورسم سياسة استغلالها إلى أقصى درجة ممكنة والتحقق من ذلك قبل إضافة طاقات جديدة .

(٥) حصر وتصنيف الأراضي البور والمصحراوية ، القابلة للاستصلاح والمرتبطة على مياه النيل ، ومياه الآبار الجوفية ومياه السيول والأمطار ، وما يقتضيه البحث عن مصادر المياه .

(٦) تنمية الموارد المائية في الصحارى المصرية ، وبحث إمكانيات الخزان الجوى وتقدير سعته ، ووضع الأسلوب الأمثل لاستغلاله .

(٧) إجراء الدراسات ، حول استخدام الآلات الزراعية ومعدات استصلاح الأراضي والحفر ، لاختيار الأنسب منها .. وإعداد الخطط والبرامج اللازمة لتوفيرها والتدريب عليها ، والتنسيق بين جهات التدريب المختلفة .

(٨) تنسيق التعاون مع الجهات الأجنبية ، والهيئات الدولية ، فيما يتعلق

بخطه الزراعة واستصلاح الأراضى ، والإنتاج الحيوانى ، والتصنيع الزراعى ، والاستفادة من الخبرة الأجنبية .. فى نطاق اتفاقيات التعاون الفنى والاقتصادى ، مع الدول الأجنبية ، ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات بما لا يتعارض مع اختصاصات الأجهزة الأخرى .

(٩) وضع سياسة الاستعانة بالخبراء الأجانب فى مجال الزراعة ، واستصلاح الأراضى ، وبحوث المياه الجوفية ، والإنتاج الحيوانى ، والتصنيع الزراعى ، والميكنة الزراعية ، والتدريب .. فيما لا يتعارض مع اختصاصات الأجهزة الأخرى .

(١٠) تقديم المشورة ، والخبرة الفنية ، إلى الدول العربية ، والهيئات الأجنبية .

**مادة ٢ -** للهيئة فى سبيل تحقيق أغراضها ، الاستعانة بأهل الخبرة مصريين وأجانب ، فى جميع المجالات التى تدخل فى اختصاصاتها ، كما لها أن تستعين ببيوت الخبرة الفنية ، المحلية ، والأجنبية ، وبما لا يتعارض مع اختصاصات الأجهزة الأخرى .

**مادة ٤ -** يشكل مجلس إدارة الهيئة ، على النحو التالى :

- رئيس مجلس الإدارة .
- رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضى .
- رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لاستزراع وتنمية الأراضى .
- وكيل أول وزارة الرى .
- وكيل أول وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .
- مدير مركز البحوث الزراعية .
- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .
- ممثل من كل من وزارات التخطيط والمالية والصناعة والحربية والأمانة العامة للحكم المحلى .
- مديرو القطاعات بالهيئة .
- ثلاثة من ذوى الخبرة ، يختارهم وزير الزراعة واستصلاح الأراضى لمدة سنتين قابلة للتجديد .

**مادة ٥ -** يكون للهيئة موازنة خاصة تعد على نمط موازنات الهيئات العامة .

**مادة ٦ -** تتخذ الإجراءات اللازمة لتحل وزارة المالية ، محل الهيئة المصرية العامة للتعمير والمشروعات الزراعية والجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية فى سداد القروض التى حصلت عليها هاتان الهيئتان وكذلك الفوائد المستحقة عليهما اعتبارا من ١٣/٤/١٩٦٩ إلى تاريخ العمل بهذا القرار .

**مادة ٧ -** تحل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، محل الجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية ، فيما له من حقوق ، وما عليه من التزامات .

**مادة ٨ -** ينقل العاملون بالجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية ، إلى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، بفئاتهم ومرتباتهم وأقدمياتهم الحالية .

**مادة ٩ -** يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، وكذلك يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار ،

**مادة ١٠ -** يستمر العمل باللوائح المعمول بها حاليا إلى أن تصدر اللوائح الخاصة بالهيئة .

**مادة ١١ -** ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛  
صدر بمراسلة الجمهورية فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٥ ( ٢٣ مارس سنة ١٩٧٥ )

**قرار وزارى رقم ٧١ / م لسنة ١٩٧٦**  
**بإصدار نموذج عقد بيع اراض مستصلحة**  
**تابعة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية<sup>(١)</sup>**  
**وزير الزراعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات  
 المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى قرار وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥  
 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ؛  
 وعلى رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ؛

**قـرـر :**

**مادة ١-** يعمل بنموذج عقد البيع النهائى المرافق بالنسبة للأراضى  
 المستصلحة التابعة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

**مادة ٢-** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛  
 تحريرا فى ٤ صفر سنة ١٣٩٦ ( ٤ فبراير سنة ١٩٧٦ )

**الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية**  
**شئون المليك**

**عقد بيع مع حفظ حق الامتياز**

قد تم الاتفاق بين كل من :

١ - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية الكائن مركزها بالقاهرة  
 ويمثلها السيد /

بصفته مفوضاً عن السيد المهندس رئيس مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم ————— بتاريخ / / ١٩ ( طرف أول بائع ) .

٢ - السيد / ————— من رعايا جمهورية مصر العربية

ومقيم ————— قسم ————— محافظة ————— ( طرف ثان مشتري ) .

أقر الطرفان بأهليتهما للتصرف واتفقا فيما بينهما على مايتأتى :-

البند الأول : باع الطرف الأول بصفته المذكورة إلى الطرف الثانى

س ط ف

القابل بذلك قطعة أرض مساحتها كائنة بناحية .....

قسم ————— محافظة ————— مبينة الحدود والمعالم فيما بعد .

مليم جنيه

البند الثانى : تم هذا البيع وقبل بسعر

جملة

مليم جنيه

الثلث ( فقط ..... لا غير ) .

مليم جنيه

سدد الطرف الثانى منه مبلغ ————— ( فقط ————— لاغير ) .

مليم جنيه

والباقى قدره ————— ( فقط ————— ) .

عدد

ينسدد على أقساط سنوية متساوية بفائدة بسيطة قدرها ٢ ٪ سنويا .

البند الثالث : إذا تأخر المشتري عن الوفاء بالأقساط المستحقة فى مواعيدها

فتستحق عليه فائدة تأخير قدرها ٥ ٪ سنويا عن المبالغ المتأخر سدادها وإذا

أوفى المشتري بجزء من باقى الثمن قبل موعد استحقاقه يعفى من فوائد

التقسيم المستحقة عن ذلك الجزء بنسبة المدة الباقية على الاستحقاق .

البند الرابع : إذا تأخر المشتري فى سداد قسطين متتاليين يندرج بكتاب موسى

عليه بالسداد فى موعد يحدد له فإن تخلف عن السداد استحققت عليه باقى

الأقساط مع فوائد التأخير واتخاذ الإجراءات القانونية للتنفيذ بباقى الثمن على

كافة أموال المشتري وتحصل كافة مستحقات الهيئة بطريق الحجز الإدارى .

وإذا أخل المشتري بأى التزام جوهرى وارد بهذا العقد أو منصوص عليه في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية والقرارات المعدلة لها يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ودون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إتخاذ الإجراءات القضائية مع عدم رد المبالغ التى سددت من المشتري واعتبارها حقا خالصا للهيئة .

البند الخامس : يجوز أن يتصرف المشتري بالبيع فى كل أو جزء من الأراضى المبيعة إليه إلى الغير بشرط موافقة الهيئة كتابة وبتسداد كامل الأقساط المستحقة وفوائدها حتى تاريخ التصرف وأن يلتزم المتصرف إليه بنفس الالتزامات المعقودة مع الهيئة .

البند السادس : يقر المشتري بأنه قبل شراء هذا العقار بالحالة التى هو عليها مع ماله وماعليه من حقوق الارتفاق ظاهرة كانت أو خفية بحيث لا يجوز الرجوع على الهيئة بأى شيء من هذا القبيل وأنه تسلمه وأصبح فى حيازته ويلزم بتسداد الضرائب العقارية وملحقاتها من تاريخ تسليمه إليه كما يلزم بتسداد رسوم التسجيل والشهر للعقد وقائمة حفظ حق الامتياز عنه .

البند السابع : إذا لزم العقار المبيع كله أو بعضه للدولة خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ التوقيع على عقد البيع لأعمال تتعلق بالمنافع العامة فيكون للدولة الحق فى أخذ مايلزمها من هذا العقار بسعر لايزيد عن الثمن المشتري به .

البند الثامن : يلتزم المشتري بالمحافظة على الأرض المبيعة إليه وما عليها من مبان أو غراس والألا يحدث بها ما من شأنه أن يقلل من قيمتها وللطرف الأول الحق فى معاينتها فى أى وقت يشاء والتحقق من حالتها إلى أن يقوم المشتري بتسداد باقى الثمن وملحقاته .

البند التاسع : يقر المشتري بأن ملكيته الخاصة وزوجته وأولاده القصر من الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية بما فى ذلك المساحة محل البيع لا تتجاوز الحد الأقصى للملكية المقررة قانونا .



البند العاشر : يسرى على هذا العقد جميع أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية والقرارات المعدلة لها .  
بيان العقار وحدوده

---

---

**القسم الثالث**  
**في صندوق أراضي الاستصلاح**  
**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**  
**رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧**  
**بإنشاء صندوق اراضي الاستصلاح<sup>(١)</sup>**

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـرـر :

**مادة ١ -** ينشأ صندوق يسمى « صندوق أراضي الاستصلاح » تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الزراعة .

**مادة ٢ -** يكون للصندوق موازنة خاصة تلحق بالموازنة العامة للدولة ، وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

**مادة ٣ -** يسرى على أموال الصندوق الأحكام المتعلقة بالأموال العامة كما تخضع هذه الأموال لرقابة أجهزة الدولة .

**مادة ٤ -** يختص الصندوق بما يأتى :

(١) وضع السياسة العامة للانفاق طبقا للأولويات التى يحددها مجلس إدارة الصندوق .

(ب) متابعة تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضى واستكمالها وتحسينها .

**مادة ٥ -** تتكون موارد الصندوق من :

(١) حصيلة التصرف فى أراضى الاستصلاح .

(ب) الموارد الأخرى التى يتقرر تخصيصها .

**مادة ٦ -** تخصص موارد الصندوق لتمويل مشروعات استصلاح الأراضى واستكمالها وتحسينها وفى تمويل عمليات التصرف فى أراضى الاستصلاح .

**مادة ٧ -** يفتح حساب خاص للصندوق بالبنك المركزى ، وينظم وزير الزراعة كيفية الصرف من أمواله .

**مادة ٨ -** على الجهات القائمة على التصرف فى أراضى الاستصلاح توريد حصيلة البيع إلى الصندوق خلال مدة لا تجاوز نهاية الشهر الذى تم فيه التصرف .

**مادة ٩ -** ( معدلة بالقرارين الجمهوريين رقمى ٥٦٣ لسنة ١٩٧٨ ، ٦٣ لسنة ١٩٨٠ ) يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يشكل على النحو التالى :

رئيس مجلس إدارة صندوق أراضى الاستصلاح ..... رئيسا  
المستشار الفنى لوزارة استصلاح الأراضى .....  
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .....  
مستشار إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .....  
المستشار القانونى لوزارة استصلاح الأراضى .....  
وكيل وزارة الزراعة .....  
وكيل وزارة الرى { ..... أعضاء

وكيل وزارة التخطيط .....  
 وكيل وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة .....  
 أحد وكلاء الوزارة بالأمانة العامة للحكم المحلي .....  
 ثلاثة من ذوي الخبرة في مجال أنشطة الصندوق يختارهم وزير  
 إستصلاح الأراضي .....  
 ولا تكون قرارات مجلس الإدارة نافذة إلا بعد التصديق عليها من وزير  
 إستصلاح الأراضي .

**مادة ٩٠** - مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف  
 أموره وله أن يتخذ من القرارات مايراه لازما لتحقيق الغرض الذي أنشئ من  
 أجله وعلى الأخص مايتأتى :

- (أ) وضع السياسة العامة للاتفاق بما يحقق أغراض الصندوق .
- (ب) الموافقة على مشروع الموازنة للصندوق وحسابه الختامي .
- (ج) وضع اللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية وألفية  
 للصندوق دون التقيد باللوائح الحكومية .
- (د) النظر في كل مايرى رئيس المجلس عرضه عليه من مسائل تدخل في  
 اختصاص الصندوق .

والمجلس أن يعهد إلى لجنة من بين أعضائه أو إلى رئيس المجلس ببعض  
 اختصاصاته كما يجوز له تفويض أحد أعضائه في القيام بمهمة محددة .

**مادة ٩١** - تكون اجتماعات مجلس إدارة الصندوق صريحة بحضور أغلبية  
 الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين . وعند التساوى يرجح  
 الجانب الذى منه الرئيس .

**مادة ٩٢** - يمثل رئيس مجلس الإدارة الصندوق في صلاته بالغير وأمام  
 القضاء ويكون له ولن يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة التوقيع نيابة عن  
 الصندوق .

**مادة ١٣ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ

نشره !

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ المحرم سنة ١٣٩٧ ( ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ )

## وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضى

قرار وزارى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ (١)

وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضى  
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات  
الملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وتعديلاته :

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته ١٩٧٥/٨/٢٧ بتوزيع الأراضى  
المستصلحة على خريجي الكليات والمعاهد الزراعية العليا والمتوسطة :

وعلى قرار وزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥  
باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه :

وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٦ بقواعد وشروط توزيع  
الأراضى المستصلحة بالبيع لخريجي كليات الزراعة والمعاهد الزراعية العليا  
والمتوسطة والمعدل بالقرار رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٧٦ :

وعلى قرار وزير استصلاح الأراضى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٨ :

وعلى كتاب إدارة الفتوى لوزارة الزراعة بمجلس الدولة رقم ٢٥٠ فى  
١٩٧٨/٢/٢٧ :

وعلى قرار اللجنة العليا لبحث مشاكل الخريجين بالوزارة :

وعلى كتاب مستشار الدولة لوزارة استصلاح الأراضى رقم ٦٩٩ فى  
١٩٨١/٥/١٠ :

### قـسـر :

**مادة ١-** يعمل بالنموذج المرفق بهذا القرار الخاص بعقد بيع أراضى زراعية  
من املاك الدولة الخاصة المستصلحة التى تقرر تملكها لخريجي الكليات  
الزراعية والمعاهد الزراعية العليا والمتوسطة .

**مادة ٢ -** يلغى العمل بالقرار الوزارى رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٠ .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية :

تحريرا فى ١٨ جمادى الاولى سنة ١٤٠٢ ( ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ )

### مشروع عقد بيع ابتدائى

إنه فى يوم الموافق / / ١٩

تحرر بين كل من :

(١) صندوق اراضى الاستصلاح ومقره مجمع الإصلاح الزراعى بالدقى

ويمثله السيد / رئيس مجلس الإدارة

( طرف اول بائع )

(٢) السيد /

من رعايا جمهورية مصر العربية ومقيم

قسم محافظة

بطاقة عائلية / شخصية رقم

بتاريخ / / ١٩ ( طرف ثانى مشتري )

تم الاتفاق بين الطرفين على مايتى :

### تمهيد

بتاريخ ٢٧/٨/١٩٧٥ قرر مجلس الوزراء توزيع اراضى مستصلحة بالبيع على خريجي كليات الزراعة والمعاهد الزراعية العالية والمتوسطة وتنفيذا لذلك صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٦ بقواعد وشروط توزيع الاراضى المستصلحة بالبيع على الخريجين المشار اليهم معدلا بالقرار رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٧٦ ، وكذلك صدر القرار رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٧٦ ببعض التيسيرات التى تقررت لدعم مشروع توزيع الاراضى المشار اليها كما صدر ايضا القرار رقم ٥٣١ لسنة ١٩٧٦ ، بتشكيل لجان لبحث مشاكل الخريجين الذين وقع عليهم الاختيار ، وعلى ضوء احكام تلك القرارات وتوصيات اللجان المشار إليها تم إعداد مشروع هذا العقد .

**البند الاول**

يعتبر التمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من هذا العقد .

**البند الثانى**

باع الطرف الاول بصفته المذكورة إلى الطرف الثانى القابل لذلك قطعة أرض زراعية مساحتها :  
س ط ف

محافظة	مركز / قسم	كائنة بناحية	
حوشة	محطة / جزء	المزرعة	شركة
			وحدة رقم

وهذه المساحة تحت العجز والزيادة بحد أقصى ١٠ ٪ عن كل وحدة طبقا للمادة ٤ من القرار الوزارى رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٧٦ والعبرة فى المساحة بالتحديد الذى تظهره مصلحة الشهر العقارى عند التسجيل .  
وبيان حدود هذه المساحة كالاتى :

الحد البحرى :  
الحد الشرقى :  
الحد القبلى :  
الحد الغربى :

**البند الثالث**

تم بيع هذه المساحة بمبلغ جنيتها ( فقط )  
بواقع جنيتها ( فقط )  
ويضاف إلى ذلك مبلغ جنيتها ( فقط )  
قيمة الملحقات من أشجار ومنشآت .  
كما يضاف إلى ذلك أيضا مبلغ جنيتها ( فقط )  
قيمة القروض والتيسيرات  
وبذلك يكون جملة الثمن جنيتها ( فقط )  
والثمن حسب تقدير اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة .



### البند الرابع

يؤدى الطرف الثانى إلى الطرف الاول جملة الثمن على اقساط سنوية لمدة عشرين سنة دون فوائد على النحو التالى :

القسط الاول وقدره جنيها ( فقط )  
يستحق السداد قبل ٣٠ نوفمبر عام  
القسط الثانى وقدره جنيها ( فقط )  
يستحق السداد قبل ٣٠ نوفمبر من العام التالى .

الاقساط الثالث والرابع والخامس وقيمة كل منها جنيها ( فقط )  
يستحق كل منها السداد قبل ٣٠ نوفمبر من العام التالى .

الاقساط من السادس إلى العشرين وقيمة كل منها جنيها ( فقط )  
يستحق كل منها السداد قبل ٣٠ نوفمبر من العام التالى .

### البند الخامس

تخفّض نسبة ١٠ ٪ ( عشرة فى المائة ) مما يخص القسط من قيمة الأرض والملحقات إذا قام الطرف الثانى بسداد هذا القسط كاملاً قبل استحقاقه بمدة سنة كاملة على الأقل .

### البند السادس

إذا تأخر الطرف الثانى عن الوفاء بأقساط مستحقة أو جزء منها فى مواعيدها تستحق عليه فوائد تأخير قدرها ٦ ٪ ( ستة فى المائة ) من جملة المبالغ المتأخر سدادها من تاريخ استحقاقها وحتى تاريخ سدادها .

### البند السابع

إذا تأخر الطرف الثانى فى سداد القسط المستحق أو جزء منه عن موعده المحدد يخطر بكتاب موصى عليه بالسداد فى موعد غايته شهر من تاريخ الإخطار فى تأخر السداد يكون للطرف الاول الحق فى إتخاذ الإجراءات القانونية لتوقيع الحجز الإدارى استيفاء للقيمة المطلوبة مضافا إليها الفوائد ويكون لهذه المبالغ الامتياز المقرر للأموال العامة .

### البند الثامن

لا يحق للطرف الثانى أن يتصرف بأية صورة من صور التصرف فى كل أو جزء من الأرض ، أو المنشآت أو أن يربط أى حق عينى أو تبعى عليها أو أن يمكن الغير منها قبل مضى خمسة عشر عاما من تاريخ التوقيع على هذا العقد إلا بعد موافقة مجلس إدارة صندوق أراضى الاستصلاح ووفقا للقواعد التى يضعها .

### البند التاسع

يعتبر هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ الإجراءات القضائية إذا أخل الطرف الثانى بأى التزام من الالتزامات المبينة فى هذا العقد أو فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية أو القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ وبصفة خاصة فى الحالات الآتية :  
إذا تأخر الطرف الثانى عن سداد قسطين متتاليين أو جزء منهما أو إذا تكرر منه التأخير فى السداد للمرة الثانية رغم إتخاذ الطرف الأول الإجراءات المنصوص عليها بالبند السابع من هذا العقد .

إذا التحق بالعمل فى إحدى الجهات الحكومية أو بالقطاع العام أو الخاص .  
إذا أهمل الأرض أو تركها دون زراعة .  
إذا استغل الأرض أو جزءا منها فى غير الغرض الزراعى أو الأمن الغذائى .  
إذا أجر الأرض أو جزءا منها للغير إيجارا نقديا أو عينيا فى غير الحالة المنصوص عليها بالبند الثامن من هذا العقد ويكون للصندوق فى هذه الحالات الحق فى استرداد الأرض وما عليها بالطريق الإدارى ، وتصبح المبالغ التى سددت من الطرف الثانى حقا خالصا للطرف الأول الذى يكون له أيضا أن يستوفى باقى قيمة التيسيرات النقدية التى استفاد منها الطرف الثانى .

### البند العاشر

يقر الطرف الثانى بأنه عاين الأرض المبيعة والملحقات وقبل شرائها بالحالة التى هى عليها هى والمغراف والمشمات وأنه ملزم بسداد الضرائب العقارية وملحقاتها من تاريخ استلامه للأرض كما إنه ملزم بسداد رسوم تسجيل وشهر العقد وقائمة قيد حق الامتياز .

### البند الحادى عشر

يلتزم المشتري بالمحافظة على الأرض المبيعة بما عليها والا يحدث بها ما من شأنه أن ينقص من قيمتها وللطرف الأول أو من يفوضه الحق في معاينتها في أى وقت للتحقق من حالتها وذلك إلى أن يوثق الطرف الثانى بإجمالى القيمة المتفق عليها في هذا العقد .

كما يلتزم المشتري بمراعاة النظم التى تضعها الدولة لإدارة الأرض المبيعة ولاستزراعها وعلى الأخص نظم الري والصرف ومقنناته ، أخذاً في الاعتبار أن وزارة الري سوف تقتصر على توصيل المياه إلى مواقع محطات الدفع أو الضغط الثابتة على الترع دون تشغيل أو صيانة وحدات الدفع أو ضغط المياه للري بالرش أو غيره من أساليب الري الحديثة .

### البند الثانى عشر

يقر الطرف الثانى بأن ملكيته وزوجته وأولاده القصر من الأراضى الزراعية وما في حكمها من الأراضى البور والصحراوية بما في ذلك المساحة محل هذا العقد لاتجاوز الحد الأقصى للملكية المقررة طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعى .

### البند الثالث عشر

تختص المحكمة التى تقع في دائرتها الأرض المبيعة بموجب هذا العقد دون غيرها بنظر أى نزاع بين الطرفين بشأن هذا العقد .

### البند الرابع عشر

تحرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلّم الطرف الثانى نسخة منها .  
( طرف أول بائع ) ( طرف ثانى مشتري )

## قرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٣

بشأن قواعد الإقراض لأغراض استصلاح الأراضي واستزراعها (١)  
وزير الدولة لاستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات  
الملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؛  
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان  
الزراعى ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن قانون نظام الحكم المحلى ؛  
وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعى ؛  
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئة العامة  
لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية  
للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قرر :

**مادة ١-** يكون الإقراض لأغراض استصلاح واستزراع الأراضي  
الصحراوية والأراضي خارج الزمام والأراضي البور داخل الزمام وحتى مسافة  
الكيلومترين وفقا للقواعد والشروط والأوضاع الآتية :

**مادة ٢-** يشترط لمنح القرض :

- ( أ ) أن تكون الأرض داخلة في خطة الدولة لاستصلاح الأراضي أو من الأراضي  
البور المتخللة للأراضي الزراعية ومصرحا لها بمصدرى .
- ( ب ) أن يكون طالب القرض مستوفيا للأوضاع القانونية والشكلية طبقا لأحكام  
القوانين واللوائح .

- (ج) أن يكون طالب القرض مالكا أو مشتريا لها ولو لم تنتقل إليه الملكية بعد من إحدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام أو معتدا له بالملكية طبقا للقانون ، أو مستأجرا للأرض بقصد تملكها .  
وفي جميع الأحوال يجب أن يكون قد قام بإداء التزاماته المالية حتى تاريخ تقديم الطلب .
- (د) أن يقدم الى المقرض ضمانات لسداد القروض في الحدود المنصوص عليها في هذا القرار .

**مادة ٣ -** مع مراعاة الأولوية المقررة في المادة ٧ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه يجوز إقراض الأشخاص والجهات التي تهدف إلى استصلاح الأراضي واستزراعها واستغلالها زراعيا دون التصرف فيها وبذات الشروط والقواعد والأوضاع الأخرى المنصوص عليها في هذا القرار .

**مادة ٤ -** يجب على طالب القرض أن يقدم الى المقرض دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية لمشروع الاستصلاح والاستزراع ، موضحا بها التكلفة الاستثمارية وبرامج التمويل و تنفيذ ومصادر مياه الري وتحليل التربة ، ومرفقا بها كافة المستندات الفنية والهندسية والقانونية .

ويجب أن تكون الدراسات الفنية معتمدة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالنسبة إلى ما يخص مشروعات الجمعيات والشركات .

أما المشروعات المقدمة من الأفراد فيجب أن تكون معتمدة من المقرض وفقا للقواعد والمعايير التي تضعها الهيئة .

وفي جميع الأحوال يتولى المقرض إقرار الدراسات في حدود الاطار العام لمشروعات الاستصلاح والاستزراع المقررة .

**مادة ٥ -** تمنح القروض على اساس ٨٠٪ من قيمة تكاليف الإستصلاح أو الإستزراع طبقا للدراسة المعتمدة ، ويحد أقصى تقررته سنويا للجنة الرئيسية للقروض المنصوص عليها في المادة ١٢ من هذا القرار وذلك بمراعاة مختلف الظروف الفنية والمالية والاقتصادية ويصدر به قرار من الوزير المختص باستصلاح الأراضي بناءً على إقتراح اللجنة

**مادة ٦ -** على طالب القرض أن يودع لدى المقرض نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من إجمالي التكلفة الاستثمارية لعمليات الاستصلاح والاستزراع الواردة في الدراسة المعتمدة .

ويجوز بالنسبة للقروض التي تمنح للفئات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليه أن يتم أداء هذه النسبة عن طريق الجمعيات التعاونية المشكلة من أفراد تلك الفئات وبضمان الجمعية التعاونية العامة للأراضي المستصلحة .

وتستنزل قيمة الأعمال التي تم تنفيذها في الأراضي المدرجة في الدراسة المعتمدة من قيمة النسبة المشار إليها ، ويحدد المقرض قيمة تلك الأعمال .

وتستخدم المبالغ المودعة لدى المقرض في تمويل المراحل الأولى للمشروع يبدأ بعدها البنك في صرف دفعات القرض وفقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القرار .

**مادة ٧ -** يصرف مبلغ القرض على دفعات وفقا للبرنامج الزمني للتمويل والتنفيذ المعتمد من المقرض ، ولا يتم صرف أية دفعة من الدفعات إلا بعد أن يتأكد المقرض من صرف الدفعة السابقة في الأعمال التي خصصت لها ووفقا للبرنامج المعتمد .

**مادة ٨ -** يلتزم المقرض إذا كان مستأجرا بقصد التملك أو مشتريا بعقد غير مشهور بأن يؤدي إلى المقرض نسبة واحد بالمائة ( ١ ٪ ) من كل دفعة من دفعات القرض تخصم مباشرة من قيمة هذه الدفعة كما يلزم بأن يؤدي إلى المقرض نسبة واحدة بالمائة ( ١ ٪ ) أخرى من إجمالي ثمن الأرض المؤجرة أو المبيعة تؤدي مع قيمة التأمين النهائي للأرض المؤجرة أو الدفعة المقدمة من ثمن الأرض المبيعة بحسب الأحوال وتودع حصيلة النسبتين المشار إليهما في حساب خاص بالمقرض .

وتخصص كضمان عام للقروض تصرف منه المقرض لتغطية المخاطر الفعلية لعمليات الإقراض وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار وزاري بناء على اقتراح اللجنة الرئيسية للقروض المنصوص عليها في المادة ١٢ من هذا القرار .

**مادة ٩ -** لا يجوز للمتصرف إليه في الأراضي بقصد استصلاحها وإستزاعها التصرف في تلك الأراضي إلا بعد تمام الاستصلاح والاستزاع وسداد كامل حقوق كل من الهيئة والمقرض .

مع ذلك يجوز للجهة صاحبة الولاية على الأرض الموافقة على التصرف قبل تمام الاستصلاح والاستزاع إذا كانت هناك أسباباً موجبة لذلك وبعد ضمان حصولها وحصول المقرض على كامل حقوقهما وتعتبر هذه الأحكام جزءاً من أحكام عقد القرض كما يتعين التأشير بها في هامش عقد التصرف إلى المقرض عند إبرام عقد القرض ويضع مجلس إدارة الهيئة القواعد المنظمة لذلك .

**مادة ١٠ -** يتم سداد القرض على أقساط سنوية متساوية خلال فترة أقصاها عشرون سنة بعائد استثمار سنوى بسيط قدره أربعة بالمائة ( ٤ ٪ ) يستحق القسط الأول منها بعد أربع سنوات من تاريخ صرف آخر دفعة من القرض أو ست سنوات من تاريخ صرف أول دفعة منه أى المدين أقصر ، ووفقاً للبرنامج الزمني للسداد المعتمد من المقرض .

ولا يجوز تعديل نسبة عائد الاستثمار المشار إليه طوال مدة القرض .

**مادة ١١ -** إذا تأخر المقرض في سداد أحد الأقساط في الميعاد المحدد استحققت عليه غرامة عن المبالغ المتأخرة قدرها ١٤ ٪ قابلة للتعديل طبقاً للقرارات التي يصدرها البنك المركزي المصرى بدءاً من تاريخ استحقاقها حتى تاريخ سدادها .

**مادة ١٢ -** تشكل لجنة رئيسية للقروض يمثل فيها كل من :

- الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .
- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .
- الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .
- الأمانة العامة للحكم المحلى .

وتختص هذه اللجنة بوضع سياسة الإقراض وتوزيع القروض وأولويتها بين مختلف الجهات العاملة في مجال استصلاح الأراضي واستزاعها واقتراح القواعد والضوابط المنظمة لصرف تلك القروض والإجراءات التنفيذية لها .

وذلك بالإضافة إلى اختصاصاتها الأخرى المنصوص عليها في هذا القرار ،  
وتعتمد قرارات تلك اللجنة من الوزير المختص بإستصلاح الأراضي .

**مادة ١٣** - تلغى المواد من ( ٢٠ ) إلى ( ٣٠ ) من اللائحة التنفيذية للقانون  
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا  
القرار .

**مادة ١٤** - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛  
صدر في ٤ رمضان سنة ١٤٠٣ ( ١٤ يونيو سنة ١٩٨٣ )



## القسم الرابع .

في شروط وقواعد التصرف في الأراضي المستصلحة

قرار وزارى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٣

بشروط وقواعد التصرف بالبيع في الأراضي الصحراوية  
المستصلحة وبإلغاء القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل  
قرار وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضي رقم ٦٣  
لسنة ١٩٦٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠  
لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية  
خاصة والتصرف فيها<sup>(١)</sup>

وزير استصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات  
المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها<sup>(٢)</sup> :

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين الحد الأقصى للكية الأسرة والفرد  
في الأراضي الزراعية وما في حكمها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحويل المؤسسة  
المصرية العامة لتعمير الصحارى إلى هيئة عامة المعدل بقرار رئيس الجمهورية  
رقم ٢٤٣٧ لسنة ١٩٧١ :

وعلى قرار وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضي رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥  
بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه المعدل  
بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ :

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

١ - الوقائع المصرية في اول ابريل سنة ١٩٧٤ - العدد ٧٢ .

٢ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ منشور تحت موضوع « أموال الدولة » .

### قرر :

**مادة ١ -** تكون الموافقة على بيع الأراضى الصحراوية المستصلحة ( زراعة أو غراس ) وتحديد مساحتها بقرار من وزير إستصلاح الأراضى وفقاً لما تقرره الدولة من خطط وبرامج .

**مادة ٢ -** يعلن الجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية عن الأراضى التى يتقرر بيعها بالنشر فى جريدتين يوميتين وأسبعتى الانتشار فى يومين متتاليين وباللصق فى مقار المناطق التابعة للجهاز والمحافظات ومجالس المدن والقرى وأقسام ومراكز الشرطة والعمد والجمعيات التعاونية الزراعية التى تقع الأراضى المعلن عنها فى دوائر اختصاصها .

ويجوز بالإضافة إلى ذلك نشر الإعلان بأية وسيلة من وسائل الإعلام ويجب أن يكون الإعلان بطريقتيه قبل الموعد المحدد للبيع بالمزاد بشهر على الأقل ، وأن يتضمن الإعلان شروط البيع ومقدار الثمن الأساسى والفائدة المقررة ومن يجوز البيع لهم وتاريخه ومكان انعقاد لجنة البيع .

**مادة ٣ -** يشترط فيمن يجوز البيع له بالمزاد العلنى مايتأتى :

( ١ ) أن يكون كامل الأهلية المدنية ويجوز للولى الطبيعى أو الوصى الشراء لحساب القاصر .

(ب) أن يكون حسن السمعة .

(ج) ألا تزيد ملكيته الخاصة هو وزوجته وأولاده القصر من الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور أو الصحراوية بما فى ذلك المساحة محل البيع على الحد المقرر للملكية بالقانون ، ويدخل فى تحديد الملكية الخاصة لمن يجوز البيع له وأسرته الأراضى التى يضعون أيديهم عليها بنية تملكها سواء كان وضع يدهم دون سند أو بسند ناقل للملكية غير مشهر أو بسند مشهر لم ينقل به التكليف .

(د) ألا يكون هو أو أقاربه لغاية الدرجة الرابعة من العاملين فى وزارتى إستصلاح الأراضى أو الزراعة والإصلاح الزراعى أو فيما يتبعهما من الهيئات والمؤسسات والشركات العامة .

**مادة ٤ -** يجوز أن يكون بيع الأراضى الموضوع اليد عليها بموجب عقود إيجار للمستأجرين بغير طريق المزاد العلنى متى توافرت فيهم الشروط الآتية :  
(أ) أن تكون حرفته الزراعة أو الرعى أو الصيد باعتبارها مورد رزقه الرئيسى دون النظر إلى المهنة الإضافية .

(ب) أن يكون مستأجرا للأرض بعقد إيجار قائما على زراعتها فعلا لمدة سنة سابقا على تاريخ عرض الأرض للبيع على الأقل .

(ج) ألا تزيد ملكيته الخاصة هو وزوجته وأولاده القصر من الأراضى الزراعية ومائى حكمها من الأراضى البور أو الصحراوية على ٢٥ فدانا ، ويدخل فى تحديد الملكية الخاصة الأراضى الموضوع اليد عليها بغير سند أو بسند ناقل للملكية غير مشهور أو بسند مشهور لم ينقل به التكليف .

(د) ألا يكون هو أو أقاربه حتى الدرجة الرابعة من العاملين فى وزارتى استصلاح الأراضى أو الزراعة والإصلاح الزراعى أو فيما يتبعهما من الهيئات والمؤسسات أو الشركات العامة<sup>(١)</sup>

وفى حالة عدم توافر الشروط فى المستأجرين أو عدم رغبتهم فى الشراء تباع الأراضى المؤجرة لهم بالمزاد العلنى وفقا لأحكام هذا القرار .

**مادة ٥ -** تتولى اللجنة العليا لتقديم أثمان أراضى الدولة تقدير الاثمان الأساسية للأراضى المشار إليها بمراعاة عناصر التقدير المنصوص عليها فى المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية - كما تتولى اللجان الفنية التى يصدر بتشكيلها قرار رئيس مجلس إدارة الجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية تقدير أثمان الأشجار والمنشآت المقامة على الأراضى محل البيع .  
وتعتمد قرارات هذه اللجان من رئيس مجلس إدارة الجهاز .

١ - صدر القرار الوزارى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ « قانونى » ونص فى مادته الأولى على أن يستثنى أمال محافظة الوادى الجديد من نص الفقرة (د) من المادة ٤ من القرار الوزارى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٣ ( الوقائع المصرية فى ١٨/٩/١٩٧٧ - العدد ٢١٥ ) .

وبالنسبة للأراضي التي يتقرر بيعها بغير طريق المزاد فيضاف إلى التقدير المشار إليه قيمة متأخر الإيجار على الأرض محل البيع حتى تاريخ إعتداد البيع كذلك ماقد يكون مستحقا عليه للجهاز من مبالغ أخرى .

**مادة ٦** - يؤدي المشتري بالمزاد معجل ثمن قدره ٢٥ ٪ ( خمسة وعشرون في المائة ) ويقسط الباقي على خمسة أقساط سنوية متساوية ، كما يؤدي المشتري بغير طريق المزاد معجل ثمن قدره ١٠ ٪ ( عشرة في المائة ) ويقسط الباقي على عشرة أقساط سنوية متساوية .

وتؤدي الأقساط بفائدة سنوية بسيطة قدرها ٢ ٪ ( ثلاثة في المائة ) ويستحق القسط الأول في أول يناير من السنة التالية لتاريخ التسليم في حالة البيع بالمزاد أو من تاريخ اعتماد البيع في حالة البيع بغير طريق المزاد .

وفي حالة تأخير المشتري عن الوفاء بالأقساط المستحقة في مواعييدها تستحق فائدة تأخير قدرها ٥ ٪ ( خمسة في المائة ) سنويا على المبالغ المتأخر سدادها دون حاجة إلى إنذار المشتري أو اتخاذ الإجراءات القضائية . ويخفض الثمن بمقدار ٥ ٪ ( خمسة في المائة ) منه إذا أوفى المشتري بكامله مقدما - وإذا أوفى بجزء من باقي الثمن قبل موعد استحقاقه فيعفى من فوائد التقسيط المستحقة عن ذلك الجزء بنسبة المدة الباقية على الاستحقاق .

وعند إعتداد البيع يتم تسليم الأرض للمشتري بالمزاد بموجب محضر تسليم نسخة منه إليه ملحقاً بها نسخة من شروط المزاد ، أما المشتري بغير طريق المزاد فيخطر بكتاب موصى عليه يعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتماد البيع ملحقاً به نسخة من شروط البيع .

**مادة ٧** - تشمل الأرض المبيعة ما يخصها نسبيا في مساحة المنافع المخصصة لها والتي يقدرها الجهاز وتبقى ملكيتها شيوخا فيما بين المشتريين .

عل أنه بالنسبة للآبار الجوفية فتبقى على ملكية الدولة ويتولى الجهاز التنفيذ للمشروعات الصحراوية تطهيرها وصيانتها طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٧ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

وللمشتريين الحق في الانتفاع بماكينات الرفع ومشتملاتها الموجودة وقت

البيع وصيانتها وتشغيلها بمعرفتهم وعلى نفقتهم الخاصة على أن تبقى على ملكية الحكومة حتى استهلاكها حيث يلتزمون بتدبير وسائل رفع المياه من الآبار على نفقتهم الخاصة .

**مادة ٨ -** يجوز أن يتصرف المشتري بالبيع في كل أو بعض الأراضى المباعة إلى الغير بشرط موافقة الجهاز كتابة وسداد كامل الأقساط المستحقة وفوائدها حتى تاريخ التصرف وأن يلتزم المتصرف إليه بنفس الالتزامات المعقودة مع المشتري ، ويترتب على مخالفة الشروط بطلان التصرف .

**مادة ٩ -** على راغبي الشراء تقديم طلبات بذلك مستوفاة رسم الدفعة خلال المدة التى يحددها إعلان البيع إما بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بوجه لرئيس المنطقة أو تسليمها باليد إليه مقابل الحصول على إيصال بالاستلام أو تقديمها للإدارة العامة للملك بالقر الرئيسى للجهاز ومع ذلك يمكن للراغبين التقدم بطلباتهم الى لجنة البيع مباشرة أثناء انعقادها .

**مادة ١٠ -** تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الجهاز لجان تتولى إجراءات المزااد والبيت في نتيجته وكذلك لجان لإجراءات البيع بغير طريق المزااد . وتعتمد قرارات هذه اللجان من رئيس مجلس إدارة الجهاز .

**مادة ١١ -** يلتزم المشتري بسداد جميع رسوم الشهر والتوثيق عن المساحة المباعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بذلك .

**مادة ١٢ -** مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٦٢ ، ٦٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه يترتب على إخلال المشتري بأى التزام جوهرى اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إنذار المشتري أو اتخاذ الإجراءات القضائية .

**مادة ١٣ -** تسرى أحكام لائحة المناقصات والمزايدات الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القرار .

**مادة ١٤ -** يلغى القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

**ملادة ١٥** - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛  
تحريرا في ٥ دى الحجة سنة ١٢٩٢ ( ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢ )

**قرار وزارى رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤**  
**بشأن النماذج الخاصة بالتصرف فى الاراضى الصحراوية**  
**المستصلحة (١)**

**وزير استصلاح الاراضى**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ؛

وعلى قرار وزير استصلاح الاراضى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٣ بشروط وقواعد التصرف فى الاراضى الصحراوية المستصلحة ؛

وعلى رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ؛

**قرر :**

**مادة ١ -** يعمل بالنماذج المرافقة لهذا القرار فى شأن التصرف فى الاراضى الصحراوية المستصلحة .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛  
 تحريرا فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٩٢ ( ١٤ يناير سنة ١٩٧٤ )

**الجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية**

**دمغة**

**الإدارة العامة للملك**

**طلب شراء بغير طريق المزاد العلنى**

عن أراضي الدولة الصحراوية المستصلحة طبقا لأحكام القانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية المعدلة بالقرار  
الوزارى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات المنفذة لها

اسم الطالب ( ثلاثى ) \_\_\_\_\_  
جنسيته \_\_\_\_\_  
تاريخ وسنة ميلاده \_\_\_\_\_  
محل إقامته \_\_\_\_\_  
الحرفة التى تعتبر مورد رزقه الرئيسى \_\_\_\_\_  
تاريخ عقد إيجار الأرض \_\_\_\_\_

س ط ف (١)

مجموع ما يملكه الطالب وزوجته وأولاده القصر  
رقم البطاقة \_\_\_\_\_ عائلية تاريخ صدورها / / ١٩ (٢)  
شخصية الجهة الصادرة منها

### بيان مساحة ومعالم وحدود الأرض موضوع الطلب

زمام \_\_\_\_\_ مركز \_\_\_\_\_ محافظة \_\_\_\_\_  
المساحة رقم واسم البئر رقم الحوشة الحدود  
أو رقم التقسيم البحرى :  
الشرقى :  
القبلى :  
الغربى :  
تحريراً فى / / ١٩ توقيع الطالب \_\_\_\_\_

١- يراعى ألا تزيد ملكية الطالب الخاصة هو وزوجته وأولاده القصر على خمسة وعشرين  
فداناً من الأراضي الزراعية وماى حكمها من الأراضي البور أو الصحراوية . يدخل فى  
تحديد الملكية الخاصة لطالب الشراء وأسرته - الأراضي التى يضعون أيديهم عليها بنية  
تملكها سواء اكان وضع يدهم دون سند ناقل للملكية غير مشهر أو بسند مشهر لم ينتقل  
به التكليف .

٢- يراعى ألا يكون طالب الشراء هو وأقاربه لغاية الدرجة الرابعة من العاملين فى وزارتى



السيد / مدير منطقة

بعد التحية :

أرجو بحث طلبى هذا حيث أُرغب فى شراء الأرض الموضحة بهذا الطلب طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة لها علما بأنه فى حالة اعتماد البيع أكون ملزما بسداد الأقساط وقوائدها فى مواعيدها المحددة وتنفيذ جميع الاشتراطات الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية وقائمة الممارسة .

وأقر بأن جميع البيانات الواردة بالطلب صحيحة وإذا ظهر عدم صحتها فى أى وقت من الأوقات يطبق على كافة الأحكام الجزائية الواردة بالقانون واللائحة التنفيذية وشروط البيع الملحق بقائمة الممارسة المشار إليها .

تحريرا فى / / ١٩

توقيع الطالب

### الجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية

الإدارة العامة للملك

قائمة بيع بغير طريق المزايد العلنى

عن أراضى الدولة الصحراوية المستصلحة طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية المعدلة بالقرار رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات المنفذة لها

مساحة ومعالم وحدود الأرض

أرض كائنة بزمالم	مركز	محافظة
المساحة	رقم البئر	رقم الحوشة
		أو رقم التقسيم البحرى :
		الشرقى :
		القبلى :
		الغربى :

استصلاح الأراضى أو الزراعة والإصلاح الزراعى أو فيما يتبعهما من الهيئات والمؤسسات العامة والشركات العامة التابعة لها .

## شروط البيع

واردة بملحق هذه القائمة وموقع عليها من طالب الشراء

## إقرار طالب الشراء بغير طريق المزااد العلنى

أنا \_\_\_\_\_ بن \_\_\_\_\_ المقيم \_\_\_\_\_  
 متمتع بجنسية جمهورية مصر العربية كامل الأهلية المدنية سن \_\_\_\_\_  
 قد قبلت شراء الأرض الكائنة بزمَام \_\_\_\_\_ مركز \_\_\_\_\_  
 س ط ف

محافظة \_\_\_\_\_ والبالغ مساحتها \_\_\_\_\_ ( فقط ) \_\_\_\_\_  
 مليم جنيه

الموضحة المعالم والحدود أعلاه بثمن إجمالى قدره \_\_\_\_\_ ( فقط ) \_\_\_\_\_  
 وإقرارا منى بعملى بكافة أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته  
 التنفيذية المعدلة بالقرار الوزارى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات المنفذة لها  
 مليم جنيه

قمت بسداد مبلغ \_\_\_\_\_ ( فقط ) \_\_\_\_\_ (قيمة ما يوازى ١٠ ٪  
 من الثمن والباقى يقسط على عشرة أقساط سنوية متساوية بفائدة سنوية  
 بسيطة قدرها ٣ ٪ وذلك طبقا لشروط البيع الملحقة بهذه القائمة والذى أقرها  
 جميعها والتزم بتنفيذها وتصرر عن هذا المبلغ القسيمة رقم —  
 بتاريخ / / ١٩

وقد دفعت المبلغ المذكور كتأمين بدون فائدة يتحول إلى معجل ثمن بعد اعتماد  
 البيع من الجهاز؛

تحريرا فى / / ١٩  
 عائلية

رقم البطاقة : \_\_\_\_\_

شخصية

تاريخ إصدارها \_\_\_\_\_ الجهة الصادرة منها \_\_\_\_\_

## الجهاز التنفيذي للمشروعات الصحراوية الإدارة العامة للملكية

### شروط البيع بغير طريق المزااد العلنى

١ - تباع الأرض وملحقاتها بالثمن المقدر لها وملحقاته طبقا للائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالقرار الوزارى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٣ .

٢ - تشمل الأرض المباعة ما يخصها نسبيا فى مساحة المنافع المخصصة لها والتي يقدرها الجهاز وتبقى ملكيتها شبيوعا بين المشتريين على أنه بالنسبة للأبار الجوفية فتبقى على ملكية الدولة ويتولى الجهاز تطهيرها وصيانتها .

وللمشتريين الحق فى الانتفاع بماكينات الرقع ومشمولاتها الموجودة وقت البيع وصيانتها وتشغيلها بمعرفتهم وعلى نفقتهم الخاصة على أن تبقى على ملكية الحكومة حتى استهلاكها حيث يلتزمون بتدبير وسائل رفع المياه من الآبار على نفقتهم الخاصة .

٣ - تباع الأرض للمستأجر وأضع اليد أو ورثته متى توافرت فيه الشروط الآتية :

- (أ) أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية .
- (ب) أن يكون كامل الأهلية المدنية غير ممنوع من التصرف لى سبب من الأسباب .
- (ج) أن يكون حسن السمعة .
- (د) أن تكون حرفته الزراعة أو الرعى أو الصيد باعتبارها مورد رزقه الرئيسى دون النظر إلى المهنة الإضافية .
- (هـ) أن يكون مستأجرا للأرض بعقد إيجار قائما على زراعتها فعلا لمدة سنة سابقة على تاريخ عرض الأرض للبيع على الأقل .
- (و) ألا تزيد ملكيته الخاصة هو وزوجته وأولاده القصر من الأرض الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور أو الصحراوية على ٢٥ فدانا ويدخل فى تحديد الملكية الخاصة الأرض الموضوع اليد عليها بغير سند أو بسند ناقل للملكية غير مشهر أو بسند مشهر لم ينقل به التكليف .
- (ز) ألا يكون هو وأقاربه لغاية الدرجة الرابعة من العاملين فى وزارتي

استصلاح الاراضى أو الزراعة والإصلاح الزراعى أو فيما يتبعهما من الهيئات والمؤسسات أو الشركات العامة .

٤ - كل من يتقدم للشراء يعتبر أنه قد عاين الأرض محل البيع المعايينة التامة النافية للجهالة وأنه قبل شرائها بحالتها الراهنة ويسقط حقه في المنازعة أو الاعتراض في هذا الصدد مستقبلا ، ويعفى الجهاز من التسليم .

٥ - يؤدى طالب الشراء مقدم الثمن بواقع ١٠ ٪ ( عشرة فى المائة ) ويقسط الباقي على عشرة أقساط سنوية متساوية بفائدة سنوية بسيطة قدرها ٣ ٪ ( ثلاثة فى المائة ) ويستحق القسط الأول فى أول يناير من السنة التالية لتاريخ اعتماد البيع ، وفى حالة تأخير المشتري فى الوفاء بالأقساط فى مواعييدها المحددة تستحق فائدة تأخير سنوية قدرها ٥ ٪ ( خمسة فى المائة ) على المبالغ المتأخر سدادها دون حاجة إلى إنذار المشتري أو اتخاذ الإجراءات القضائية ويخفض الثمن بمقدار ٥ ٪ ( خمسة فى المائة ) إذا سدد المشتري الثمن كله - وفى حالة سداد أحد الأقساط قبل موعد استحقاقه يعفى المشتري من فوائد التقسيط المستحقة على هذا القسط بنسبة المدة الباقية على الاستحقاق . وبعد سداد ثمن الأرض المباعة كله أو مقدم الثمن حسب الأحوال يوقع طالب الشراء أمام لجنة البيع على قائمة الممارسة الخاصة بالمساحة محل البيع .

٦ - للجهاز فى حالة تأخير المشتري عن سداد قسطين متتاليين التنبيه عليه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بسدادهما فى موعد يحدد له فإذا تخلف عن الوفاء فى هذا الموعد استحق عليه باقى الثمن فى الحال مع سريان فوائد التأخير على الأقساط المتأخرة ولا يخل هذا بحق الجهاز فى فسخ العقد بموجب كتاب موصى عليه يعلم الوصول يرسل للمشتري دون حاجة إلى إنذار أو اتخاذ الإجراءات القضائية وفى هذه الحالة يعتبر مستاجرا للأرض مدة بقائها تحت يده - ويحاسب على الإيجار الذى يقدره الجهاز خصما من المبالغ السابق سدادها منه .

٧ - بعد اعتماد البيع يخطر المشتري بكتاب موصى عليه يعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتماد البيع ملحقا به نسخة من هذه الشروط . ويطلب بأداء جميع رسوم الشهر والتوثيق على عقد البيع الخاص بالمساحة المباعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بذلك .

٨ - تؤول ملكية العقارات التى يتم التصرف فيها إلى المتصرف إليه بما عليها من حقوق الارتفاق دون أن يترتب على ذلك أى حق له فى المطالبة بتعويض مقابل هذه الحقوق .

٩ - تكون المحاسبة النهائية عن المساحة المباعة طبقا للتحديد الذى يتم بمعرفة مكتب المساحة الملحق بأمورية الشهر العقارى المختصة ويحاسب المشتري على قيمة الزيادة أو العجز بالثمن الذى تم به البيع . وتضاف قيمة الزيادة إلى باقى الثمن أو تخصم منه قيمة العجز وتعديل قيمة الأقساط ابتداء من السنة التالية لظهور الزيادة أو العجز .

١٠ - يلتزم المشتري بسداد كافة الضرائب العقارية الأصلية والإضافية على الأرض المباعة طبقا للقوانين المعمول بها من تاريخ اعتماد البيع .

١١ - يتم سداد الأقساط لفريضة الجهاز بالقاهرة أو للمناطق التابعة له ولا يجوز تأخير سداد أى قسط أو جزء منه لى سبب ، كما لا يجوز للمشتري الامتناع عن سداد أى قسط أو جزء منه بحجة وجود نزاع حول الأرض المباعة .

١٢ - إذا تأخر المشتري فى سداد الضرائب العقارية وملحقاتها وشرع فى نزع الملكية لى جزء من الأرض المباعة - يصبح باقى الثمن جميعه مستحقا فى الحال مع فائدة بسيطة قدرها ٣ ٪ ( ثلاثة فى المائة ) على الأقساط المتأخرة من تاريخ الشروع فى نزع الملكية .. وذلك بدون حاجة إلى إنذار المشتري أو اتخاذ الإجراءات القضائية .

١٣ - يحصل ما يستحق للدولة من الثمن والملحقات عن القدر المبيع بطريق الحجز الإدارى وتكون لهذه المبالغ امتياز عام على أموال المشتري فى مرتبة المبالغ المستحقة للخزانة العامة المنصوص عليها فى المادة ١١٣٩ من القانون المدنى سابقة على أى امتياز آخر عدا المصروفات القضائية والضرائب والرسوم .

١٤ - يجوز للمشتري التصرف فى كل المساحة المباعة أو جزء منها للغير . ويشترط لصحة التصرف أن يكون المشتري قد سدد جميع الأقساط المستحقة وفوائدها حتى تاريخ التصرف وأن يكون التصرف لشخص تتوافر فيه كافة

الشروط المتوافرة في المشتري الأصلي وأن يحصل على موافقة الجهاز على هذا التصرف كتابية .

وفي هذه الحالة يلزم المشتري الجديد بالالتزامات الواردة بهذه القائمة ويترتب على مخالفة هذه الشروط بطلان التصرف .

١٥ - إذا لزم للحكومة خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع أى مقدار كان من الأرض المبيعة لأعمال تتعلق بالمنفعة العامة - فيكون للحكومة الحق في أخذ ما يلزمها من هذه الأرض بسعر لا يزيد عن الثمن المشتري به .

١٦ - إذا استحق العقار المبيع كله أو بعضه للغير بناء على حكم قضائى نهائى قبل شهر عقد البيع فلا يلتزم الجهاز إلا برد ما اداه المشتري من الثمن والفوائد القانونية عن الجزء الذى قضى باستحقاقه للغير .. وذلك مع عدم الاخلال - بحكم الفقرة الاولى من المادة ٤٤٦ من القانون المدنى .

١٧ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يدلى ببيانات غير صحيحة يترتب عليها انتفاعه أو انتفاع غيره دون وجه حق بأحكام هذه الشروط طبقاً لحكم المادة (٦٩) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

١٨ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٦٢ ، ٦٣ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه يترتب على الإخلال بأى التزام جوهري اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إنذار المشتري أو اتخاذ الإجراءات القضائية .

١٩ - إذا لم يتم اعتماد البيع فلا يكون للمشتري الحق إلا في استرداد المبالغ التى دفعها فقط دون أن تحسب عليها أية فائدة .

٢٠ - تبقى ملكاً للدولة كافة المعادن والاملاح والمناجم والمحاجر والآثار ويصفة عامة كل ما يعتبر من مصادر الثروة الطبيعية ، فإذا وجد أى شيء منها بالأرض المبيعة فيكون للدولة الحق في استغلالها واستخراجها طبقاً للقواعد المعمول بها في هذا الشأن .

الجهاز التنفيذي للمشروعات الصحراوية  
الإدارة العامة للملك

طلب شراء بالمزاد العلنى

عن أراضى الدولة الصحراوية والمستصلحة طبقا لأحكام  
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية المعدلة بالقرار  
الوزارى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات المنفذة لها

اسم الطالب ( ثلاثى ) (١) \_\_\_\_\_  
تاريخ وسنة ميلاده \_\_\_\_\_  
محل إقامته \_\_\_\_\_

س ط ف (٢)

مجموع ما يملكه الطالب وزوجته وأولاده القصر \_\_\_\_\_  
عائلية تاريخ صدورهما / / ١٩ \_\_\_\_\_  
رقم البطاقة : \_\_\_\_\_  
شخصية الجهة الصادرة منها (٣)

١ - إذا كان طالب الشراء قاصرا فيوضح بالطالب اسم الولى الطبيعى أو الوصى عليه وتاريخ  
ورقم قرار الوصاية .

٢ - يراعى ألا تزيد ملكية الطالب الخاصة هو وزوجته وأولاده القصر على مائة فدان من  
الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور أو الصحراوية بما فى ذلك المساحة  
محل البيع طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ويدخل فى تحديد الملكية الخاصة للطالب وأسرته - الأراضى التى يضعون أيديهم  
عليها بنية تملكها سواء أكان وضع يدهم دون سند أو بسند ناقل للملكية غير مشهر أو  
بسند مشهر لم ينقل به التكليف .

٣ - يراعى ألا يكون طالب الشراء هو وأقاربه لغاية الدرجة الرابعة من العاملين فى وزارتى  
استصلاح الأراضى أو الزراعة والإصلاح الزراعى أو فيما يتبعهما من الهيئات  
والمؤسسات العامة أو الشركات العامة التابعة لها .

## بيان مساحة ومعالم حدود الأرض موضوع الطلب

المساحة	رقم واسم البئر	رقم الحوشة	الحدود
مركز محافظة			
زمام			
أو رقم التقسيم البحرى :			
الشرقى :			
القبلى :			
الغربى :			

تحريرا في / / ١٩ .  
السيد / مدير المنطقة  
بعد التحية :

أرجو بحث طلبى هذا حيث أرغب فى شراء الأرض الموضحة بهذا الطلب وملحقاتها طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة لها علما بأنه فى حالة رسو المزاد على أكون ملزما بتكملة مقدم الثمن فور طلبه وسداد الأقساط وفوائدها فى مواعيدها المحددة وتنفيذ جميع الاشتراطات الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية وقائمة المزاد .

وأقر بأن ملكيتى الخاصة وزوجتى وأولادى القصر من الأراضي الزراعية وما فى حكمها من الأرض البور أو الصحراوية بما فى ذلك المساحة محل البيع لاتزيد على الحد الأقصى للملكية المقرر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ويدخل فى تحديد الملكية الخاصة لنا الأرض التى نضع اليد عليها بغير سند أو بسند ناقل للملكية غير مشهر أو بسند مشهر لم ينقل به التكليف .

كما أقر بأننى وأقاربى إلى درجة الرابعة من غير العاملين فى وزارتى إستصلاح الأراضي والزراعة والإصلاح الزراعى أو فيما يتبعهما من الهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات العامة التابعة لها .

وأخيرا أقر بأن جميع البيانات الواردة فى طلبى هذا صحيحة وإذا ظهر عدم صحتها فى أى وقت من الأوقات يطبق على كافة الأحكام الجزائية الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ واللائحة التنفيذية وشروط البيع الملحقة بقائمة المزاد المشار إليها :

تحريرا في / / ١٩  
توقيع الطالب



## الجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية الإدارة العامة للملك

### قائمة بيع بالمزاد العلنى

عن اراضى الدولة الصحراوية المستصلحة وملحقاتها طبقا لاحكام القانون  
١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية المعدلة

بالقرار الوزارى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات المنفذة لها

عن بيع الحوشة / التقسيم / زمام البئر المبينة بعد الكائنة بزمام  
مركز ..... محافظة .....

بجلسة يوم / / ١٩٧٧ على أساس التزايد العلنى على الثمن المدرج  
بالقائمة وبالشروط الملحقه بها والتي يقر طالب الشراء بعلمه بها ويلتزم  
بتنفيذها .

### مساحة ومعالم وحدود الثمن الاساسى للارض

المساحة	رقم واسم البئر	رقم حوشة التقسيم زمام البئر	الثمن الاساسى		الحدود
			ثمن الارض	ثمن الملحقات	
س ط ف	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	

### محضر جلسة البيع

إنه فى يوم ..... الموافق ..... من شهر ..... سنة ١٩٧٧  
الساعة ..... صباحا افتتحت جلسة البيع المنعقدة برئاسة  
السيد / .....  
وعضوية كل من :

\_\_\_\_\_ / السيد  
 \_\_\_\_\_ / السيد  
 \_\_\_\_\_ / السيد

وعلى راغب الشراء تقديم عطائه على هذه القائمة ؛  
 الاعضاء الرئيس

### إقرار خاص بمن يتقدم بالمزاد

أقر أنا \_\_\_\_\_ بقبول شراء المساحة المبينة أعلاه  
 وملحقاتها بمبلغ \_\_\_\_\_ أدفع منه معجلاً \_\_\_\_\_ وبالباقى على خمسة  
 أقساط سنوية متساوية بحسب الشروط الملحقه بهذه القائمة التى أقر جميع  
 ماجاء بها والتزم بتنفيذها ؛  
 التوقيع

### إقرار خاص بمن يتقدم بالمزاد

أقر أنا \_\_\_\_\_ بقبول شراء المساحة المبينة أعلاه  
 وملحقاتها بمبلغ \_\_\_\_\_ أدفع منه معجلاً \_\_\_\_\_ وبالباقى على  
 خمسة أقساط سنوية متساوية بحسب الشروط الملحقه بهذه القائمة التى أقر  
 جميع ماجاء بها والتزم بتنفيذها ؛  
 التوقيع

### إقرار خاص بمن يتقدم بالمزاد

أقر أنا \_\_\_\_\_ بقبول شراء المساحة المبينة أعلاه  
 وملحقاتها بمبلغ \_\_\_\_\_ أدفع منه معجلاً \_\_\_\_\_ وبالباقى على خمسة أقساط  
 سنوية متساوية بحسب الشروط الملحقه بهذه القائمة التى أقر جميع ماجاء بها  
 والتزم بتنفيذها ؛  
 التوقيع

### إقرار خاص بمن يتقدم بالمزاد

أقر أنا \_\_\_\_\_ بقبول شراء المساحة المبينة أعلاه  
 وملحقاتها بمبلغ \_\_\_\_\_ أدفع منه معجلاً \_\_\_\_\_ وبالباقى على

خمسـة أقساط سنوية متساوية بحسب الشروط الملحقـة بهذه القائمة التى أقر جميع ما جاء بها والتزم بتنفيذها ؛

التوقيع

إقرار خاص بمن يتقدم بالمزاد

أقر أنا ..... بقبول شراء المساحة المبينة أعلاه وملحقاتها بمبلغ ..... أدفع منه معجلاً والباقى على ..... خمسـة أقساط سنوية متساوية بحسب الشروط الملحقـة بهذه القائمة التى أقر جميع ما جاء بها والتزم بتنفيذها ؛

التوقيع

إقرار خاص بمن يتقدم بالمزاد

أقر أنا ..... بقبول شراء المساحة المبينة أعلاه وملحقاتها بمبلغ ..... أدفع منه معجلاً والباقى على ..... خمسـة أقساط سنوية متساوية بحسب الشروط الملحقـة بهذه القائمة التى أقر جميع ما جاء بها والتزم بتنفيذها ؛

التوقيع

### الجهـاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية

الإدارة العامة للملكية

شروط البيع بالمزاد العلنى

١ - يجرى التزايد على مساحة كل ( حوشة / وحدة تقسيم ) وملحقاتها وعلى الثمن الأساسى المقدـر لها طبقا للائحة التنفيذىة للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولا يجوز قبول أى عطاء أقل منه . ومع ذلك فإنه يجوز التزايد على مساحة زمام البئر بأكمله ( المكونة من عدة حوش ) إذا وجد متزايدون يرغبون فى ذلك .

٢ - تشمل الأرض المبـيعة ما يخصها نسبيا فى مساحة المنافع المخصصة لها والتى يقدـرها الجهاز وتبقى ملكيتها شـيوعا بين المشترين .

على أنه بالنسبة للأبار الجوفية فتبقى على ملكية الدولة ويتولى الجهاز تطهيرها وصيانتها وللمشتريين الحق في الانتفاع بماكينات الرفع ومشتعلاتها الموجودة وقت البيع وصيانتها وتشغيلها بمعرفتهم وعلى نفقتهم الخاصة على أن تبقى على ملكية الحكومة حتى استهلاكها حيث يلتزمون بتدبير وسائل رفع المياه من الأبار على نفقتهم الخاصة .

٣ - يشترط فيمن يجوز البيع له ما يأتى :

(أ) أن يكون كامل الأهلية المدنية ، ومع ذلك يجوز للولى الطبيعى أو الوصى الشراء لحساب القاصر .

(ب) أن يكون حسن السمعة .

(ج) ألا تزيد ملكيته الخاصة هو وزوجته وأولاده القصر على مائة فدان من الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور أو الصحراوية بما فى ذلك المساحة محل البيع طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ويدخل فى تحديد الملكية الخاصة لطالب الشراء وأسرته - الأراضى التى يضعون أيديهم عليها بنية تملكها سواء أكان وضع يدهم دون سند أو بسند ناقل للملكية غير مشهر أو سند مشهر لم ينقل به التكليف .

(د) ألا يكون هو أو أقاربه لغاية الدرجة الرابعة من العاملين فى وزارتى استصلاح الأراضى أو الزراعة والإصلاح الزراعى أو فيما يتبعهما من الهيئات والمؤسسات أو الشركات العامة .

(هـ) ألا يكون غير ممنوع من التصرف لى سبب من الأسباب .

٤ - كل من يدخل المزاو يعتبر أنه قد عاين الأرض محل البيع المعاينة التامة النافية للجهالة قبل دخوله المزاو وأنه قبل شرائها بحالتها الراهنة ويسقط حقه فى المنازعة أو الاعتراض فى هذا الصدد مستقبلا .

٥ - على كل متزايد أن يدفع تأميناً مؤقتاً قدره ١٠ ٪ ( عشرة فى المائة ) من قيمة الثمن الأساسى قبل دخوله المزاو ، وفى نهاية جلسة المزاو يستكمل صاحب أكبر عطاء قيمة التأمين النهائى إلى ١٠ ٪ ( عشرة فى المائة ) من قيمة عطائه ولا تحتسب أية فائدة لهذا التأمين مهما طاللت مدة الإيداع . وفى حالة عدم رسو

المزاد على المتزايد يرد إليه المبلغ في نهاية الجلسة .

ويجب على المشتري بعد اعتماد رسو المزداد عليه أن يكمل التأمين النهائي إلى ٢٥ ٪ من قيمة الأرض التي رسا مزادها عليه وذلك في مدة إقصاها ثلاثون يوما من تاريخ إخطاره باعتماد رسو المزداد عليه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول - وفي حالة السداد تسلم الأرض المباعة بموجب محضر تعطى صورة منه إليه ملحقا بها نسخة من شروط المزداد وعلى المشتري سداد جميع رسوم الشهر والتوثيق على عقد البيع الخاص بالمساحة المباعة خلال ١٥ يوما من تاريخ مطالبته بها .

باقي الثمن يؤدي على خمسة أقساط سنوية متساوية بفائدة سنوية بسيطة قدرها ٣ ٪ ( ثلاثة في المائة ) ويستحق القسط الأول في أول يناير من السنة التالية لتاريخ التسليم وفي حالة تأخير المشتري في الوفاء بالأقساط في مواعيدها المحددة تستحق فائدة تأخير سنوية قدرها ٥ ٪ ( خمسة في المائة ) على المبالغ المتأخر سدادها دون حاجة إلى إنذار المشتري أو إتخاذ الإجراءات القضائية .

ويخفض الثمن بمقدار ٥ ٪ ( خمسة في المائة ) منه إذا أوفى المشتري بكامله مقدما . وإذا أوفى بجزء من باقي الثمن قبل موعد استحقاقه فيعفى من فوائد التقسيط المستحقة عن ذلك الجزء بنسبة المدة الباقية على الاستحقاق .

٦ - إذا رسا مزاد قطعة واحدة على عدة أشخاص شركة بينهم فإنهم يكونون متضامنين فيما بينهم مهما كان مقدار حصة كل منهم ، ويعتبرون طرفا واحدا ويتعين عليهم أن يتخذوا لهم محلا مختارا بطرف أحدهم تسلم إليه صورة محضر التسليم وشروط البيع الذي يجب أن يوقع عليهما من جميع الشركاء أو وكلائهم الرسميين .

٧ - للجهاز في حالة تأخير المشتري عن سداد قسطين متتاليين التنبيه عليه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بسدادهما في موعد يحدد له فإذا تخلف عن الوفاء في هذا الموعد أستحق عليه باقي الثمن في الحال مع سريان فوائد التأخير على الأقساط المتأخرة ولا يخل هذا بحق الجهاز في فسخ العقد بموجب كتاب موصى عليه يعلم الوصول يرسل للمشتري دون حاجة إلى إنذاره أو إتخاذ

الإجراءات القضائية وفى هذه الحالة يعتبر المشتري مستأجرا للأرض مدة بقائها تحت يده ويحاسب على الإيجار الذى يقدره للجهاز خصما من المبالغ السابق سدادها منه .

٨ - تؤول ملكية العقارات التى يتم بيعها الى المشتري محملة بما عليها من حقوق الارتفاق دون أن يترتب على ذلك أى حق له فى المطالبة بتعويض مقابل هذه الحقوق .

٩ - تكون المحاسبة النهائية عن المساحة المبعة طبقا للتحديد الذى يتم بمعرفة مكتب المساحة الملحق بمأمورية الشهر العقارى المختصة ويحاسب المشتري على قيمة الزيادة أو العجز بالثمن الذى تم به البيع .. وتضاف قيمة الزيادة إلى باقى الثمن أو تخصم منه قيمة العجز وتعديل قيمة الأقساط ابتداء من السنة التالية لظهور الزيادة أو العجز .

١٠ - يلتزم المشتري بسداد كافة الضرائب العقارية الأصلية والإضافية على الأرض المبعة طبقا للقوانين المعمول بها من تاريخ التسليم .

١١ - يتم سداد الأقساط لخزينة الجهاز بالقاهرة أو للمناطق التابعة ولا يجوز تأخير سداد أى قسط أو جزء منه لأى سبب ، كما لا يجوز للمشتري الامتناع عن سداد أى قسط أو جزء منه بحجة وجود نزاع حول الأرض المبعة .

١٢ - إذا تأخر المشتري فى سداد الضرائب العقارية وملحقاتها وشرع فى نزع ملكية أى جزء من الأرض المبعة وفاء لذلك - يصبح باقى الثمن جميعه مستحقا فى الحال مع فائدة بسيطة قدرها ٣ ٪ ( ثلاثة فى المائة ) على الأقساط المتأخرة من تاريخ الشروع فى نزع الملكية .. وذلك بدون حاجة إلى إنذار المشتري أو اتخاذ الإجراءات القضائية .

١٣ - يحصل ما يستحق للدولة من الثمن والملحقات عن القدر المبيع بطريق الحجز الإدارى ويكون لهذه المبالغ امتياز عام على أموال المشتري فى مرتبة المبالغ المستحقة للخزانة العامة المنصوص عليها فى المادة ١١٣٩ من القانون

المدنى سابقة على أى امتياز آخر عدا المصروفات القضائية والضرائب والرسوم .

١٤ - يجوز للمشتري التصرف في كل المساحة المبينة أو جزء منها للغير . ويشترط لصحة التصرف أن يكون المشتري قد سدد جميع الأقساط المستحقة وفوائدها حتى تاريخ التصرف وأن يلتزم المتصرف إليه بنفس الالتزامات المعقودة مع المشتري ويترتب على مخالفة هذه الشروط بطلان التصرف .

١٥ - إذا لزم للحكومة خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع أى مقدار كان من الأرض المبينة لأعمال تتعلق بالمنفعة العامة - فيكون للحكومة الحق في أخذ مايلزمها من هذه الأرض بسعر لايزيد على الثمن المشتري به .

١٦ - إذا استحق العقار المبيع كله أو بعضه للغير بناء على حكم قضائى نهائى قبل شهر عقد البيع فلا يلتزم الجهاز إلا برد ما اداه المشتري من الثمن والفوائد القانونية عن الجزء الذى قضى باستحقاقه للغير .. وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٤٦ من القانون المدنى .

١٧ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يدلى ببيانات غير صحيحة يترتب عليها انتفاع أو انتفاع غيره دون وجه حق بأحكام هذه الشروط طبقا لحكم المادة ( ٦٩ ) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

١٨ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٦٢ و٦٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ يترتب على إخلال المشتري بأى التزام جوهرى إعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إنذار المشتري أو إتخاذ الإجراءات القضائية .

١٩ - إذا لم يتم اعتماد البيع فلا يكون للمشتري الحق إلا في استرداد المبالغ التى دفعها فقط دون أن تحسب عليها أية فائدة .

٢٠ - تبقى ملكا للدولة المعادن والأملاح والمناجم والمحاجر والآثار ويصفة عامة كل ما يعتبر من مصادر الثروة الطبيعية ، فإذا وجد أى شئ منها بالأرض المبينة فيكون لها الحق في استغلالها أو استخراجها طبقا للقواعد المعمول بها في

هذا الشأن .

- ٢١ - للجهاز الحق فى قبول أو رفض أى عطاء دون إبداء الأسباب .  
 ٢٢ - إذا لم يتقدم لشراء مساحة معينة سوى طلب واحد فتزجل جلسة المزاد لجلسة أخرى يعلن عنها وفى هذه الحالة يجوز أن يتم البيع لمن تقدم للشراء ولو كان طلبا واحدا .

إقرار يوقع عليه ممن تقدم بأعلى عطاء للمزاد

أقرنا \_\_\_\_\_ بن \_\_\_\_\_ بن \_\_\_\_\_ المقيم \_\_\_\_\_  
 بقبول شراء هذه الأرض بمبلغ \_\_\_\_\_ فقط \_\_\_\_\_ ( ا دفع  
 منه معجلا \_\_\_\_\_ والباقى يقسط على خمسة أقساط سنوية متساوية  
 بفائدة بسيطة قدرها ٣ ٪ سنويا بحسب الشروط الملحقه بهذه القائمة وقد  
 دفعت مبلغ \_\_\_\_\_ تأمينا لذلك بدون فائدة تحت تصديق الجهاز .  
 التوقيع

وبناء على ذلك انتهت الجلسة حيث كانت الساعة

الرئيس

أعضاء

إقرارات ممن تزايدوا وكفوا أيديهم واستلموا تأميناتهم .



**قرآن رقم ١٣٨٩ م لسنة ١٩٧٥**  
**بقواعد وشروط تملك الأراضى المستصلحة المؤجرة**  
**للفلاحين<sup>(١)</sup>**

**وزير الزراعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية الخاصة والتصرف فيها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٢ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى .

وعلى قرار وزير استصلاح الأراضى رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٧٠ بشروط وقواعد تأجير بعض أراضى المؤسسة المستصلحة .

وعلى قرار وزير الدولة لاستصلاح الأراضى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٣ بشروط وقواعد تأجير بعض أراضى المؤسسة المستصلحة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٥ بالموافقة على تملك الأراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين بقطاعات المؤسسة ؛

وعلى موافقة اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء المشار إليه برئاسة نائب وزير الزراعة لشئون استصلاح الأراضى وعضوية وكيل المالية والرى بجلسة ١٩٧٥/٨/١٧ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

**قرر :**

**مادة ١ -** يعمل فى شأن تملك الأراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين بقطاعات المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى فى المناطق التى تحددها بالقواعد والشروط المبينة فى المواد التالية .

**مادة ٢ -** يجب أن يتوافر فيمن يملك الأراضى المشار إليها في المادة السابقة الشروط الآتية :

- (١) أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية .
- (٢) أن يكون حسن السير والسلوك ولم يصدر ضده حكم في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف مالم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالين .
- (٣) أن يكون كامل الأهلية المدنية ولا يقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية وقت انتفاعه بالتأجير أو عند بدء وضع يده على الأرض .

ومع ذلك يجوز تملك القصر من وريثة المستأجر الأصلي للأرض أو وازع اليد عليها إذا كانوا قد حلوا محله ويمثل القصر الولي الطبيعي أو الوصى الشرعى عليهم .

(٤) أن تكون مهنته الأصلية ومورد رزقه الأساسى الفلاحة بغض النظر عن أية مهنة ثانوية أخرى .

(٥) ألا يكون من بين العاملين في الجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام .

(٦) ( ملفى بالقرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ « قانونى » ) .

(٧) ألا يزيد ما يملكه طالب الشراء هو وزوجته وأولاده القصر عند التملك على فدانين من الأراضى الزراعية ويدخل في حساب هذا النصاب الأراضى الموضوع اليد عليها بغير سند أو بسند ناقل للملكية غير مشهر أو بسند مشهر لم ينقل به التكليف .

(٨) ( ملفى بالقرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ « قانونى » ) .

(٩) أن يكون قد قام بخدمة الأرض المؤجرة إليه وبذل جهداً ملحوظاً في زيادة إنتاجيتها .

(١٠) أن يكون مقيماً هو وأسرته إقامة دائمة في موقع الأرض المؤجرة إليه .

(١١) ألا يكون قد سبق انتفاعه هو وأسرته الخاصة بأراضى زراعية من المؤسسة أو الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

(١٢) ألا يكون قد صدر قرار من لجنة بحث مخالفات المنتفعين ومعتمد من مجلس إدارة المؤسسة بإلغاء انتفاعه بالتأجير .

(١٣) ( معدلة بالقرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ « قانونى » ) ألا تقل

نسبة سداد المستأجر أو واضع اليد قبل التملك للمبالغ المدين بها للمؤسسة أو لصندوق الثروة الحيوانية أو للجمعية التعاونية الزراعية عن نصف إجمالى هذه المبالغ منذ بدء التأجير وذلك حتى نهاية السنة المالية السابقة للتملك بالإضافة إلى سداده كامل استحقاقات تلك الجهات عن السنة التى يتم فيها اعتماده للتملك .

**مادة ٢ | مكررا | -** ( مضافة بالقرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ « قانونى » ) يلتزم المقبولون للتملك سواء كان وضع يدهم على قطعة واحدة أو على قطعتين أو أكثر بالتقيد بالدورة الزراعية السائدة بالجمعية التعاونية الزراعية ثنائية أو ثلاثية ويؤخذ على المقبولين إقرارات بالتزامهم بالتجميع الزراعى بالنسبة لهذه الدورات وذلك بعد موافقة الجمعية الواقع بدائرتها هذه الأراضى .

**مادة ٣ -** ( معدلة بالقرارين الوزاريين رقمى ٥٨ لسنة ١٩٧٥ « قانونى » ، ٦٨ لسنة ١٩٧٧ « قانونى » ) يتم التملك لكل مستأجر أو واضع اليد على مساحات من الأراضى لا تقل على فدانين ولا تزيد على ستة أفدنة للأسرة <sup>(١)</sup> . وتشمل المساحة التى يتم تملكها ما يخصها نسبيا من إجمالى مساحة المنافع الخاصة التى تحددها الجهة المختصة بشرط ألا تزيد على ١٥ ٪ من مساحة الأرض ، وتبقى ملكية هذه المنافع مشاعا فيما بين المشتركين .

ويجوز أن تباع بغير طريق المزاى العلنى ( بالممارسة ) المساحات المؤجرة أو الموضوع اليد عليها فى الحالات الآتية :-  
( ١ ) المساحات التى نقل عن فدانين للأسرة وينطبق عليها الشروط المقررة للتملك <sup>(١)</sup> .

١- صدر القرار الوزارى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٧ « قانونى » ونص فى المادة الثانية منه على أن تسرى أحكام القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ على المساحات التى يتم تملكها من فدانين إلى ستة أفدنة للأسرة والمنطقة عليها شروط التملك ( الوقائع المصرية فى ١٢/٧/١٩٧٧ - العدد ٢٧٧ ) .

١- صدر القرار الوزارى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٧ « قانونى » ونص فى المادة الثانية منه على أن

(ب) المساحات التى تزيد على ستة أفدنة للأسرة (٢) .  
 (ج) المساحات التى تتراوح بين فدانين إلى ستة أفدنة للأسرة ولم يتوافر  
 فى مستأجرها أو واضعى اليد عليها القواعد والشروط المقررة  
 للملك .

وتشمل المساحة المذكورة ما يخصها نسبيا من إجمالى مساحة المنافع  
 الخاصة التى تحددها الجهة المختصة بشرط ألا تزيد على ١٥ ٪ من مساحة  
 الأرض ، وتبقى ملكية هذه المنافع مشاعا فيما بين المشتريين .

ويتلزم المشتري فى الحالات الثلاث المشار إليها بسداد نصف متأخر الإيجار  
 على الأرض محل البيع حتى نهاية السنة السابقة للبيع كذلك نصف المتأخر من  
 المبالغ الأخرى المستحقة لمؤسسة الاستزراع الملقاة ، والتى حل محلها ،  
 وما يتأخر بعد السداد من الأنواع المذكورة حتى تاريخ اعتماد البيع يضاف إلى  
 الثمن ويقسط معه بنقس الفائدة المقررة .

**مادة ٤ -** يجرى البحث الاجتماعى لحالة واضعى اليد الحاليين ممن حلوا  
 محل المستأجرين الذين تركوا كامل المساحات المؤجرة إليهم من المؤسسة ؛  
 ولا يجوز بحث حالة كل من المستأجرين أو واضعى اليد الذى حلوا محل  
 هؤلاء المستأجرين إذا كان وضع اليد قد تم على بعض المساحات المؤجرة إليهم  
 من المؤسسة .

---

تسرى أحكام القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ على المساحات المبيعة بالممارسة ، والتى تقل عن  
 فدانين ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/١٢/٧ - العدد ٢٧٧ ) .

٢- صدر القرار الوزارى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٧ « قانونى » ونص فى المادة الثالثة منه على أن  
 تسرى أحكام المادة (١) من القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ على المساحات المشار إليها فى  
 البندين ( ب ، ج ) من المادة (٢) من القرار ٣٨٩ / م لسنة ١٩٧٥ على أن يؤدى  
 المشتري الثمن وملقاته وإضافاته على عشرة أقساط سنوية متساوية بفائدة بسيطة  
 قدرها ٣ ٪ سنويا مع سريان باقى أحكام القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ فيما لا يتعارض مع  
 هذه الأحكام ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/١٢/٧ - العدد ٢٧٧ ) .

**مادة ٥ -** تشكل لجان بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة تتولى إجراء البحث الاجتماعى اللازم طبقاً لأحكام هذا القرار .

**مادة ٦ -** يقوم القطاع الواقع بدائرتة الأرضى التى يتم بحث الحالة الاجتماعية لطالبى تملكها بالإعلان عن نتائج هذا البحث سواء بالنسبة للمقبولين أو المرفوضين ويتم الإعلان عن هذه النتائج باللصق على مقار القطاعات والجمعيات التعاونية الزراعية والمزرعة الواقع بدائرتها الأرضى ويثبت إجراء الإعلان بحضور رسمى وتحدد مدة أسبوع من تاريخ تحرير محضر لصق الإعلان لقبول الشكاوى والاعتراضات ويسلم المحضر للجنة فحص الطعون عند حلولها بالقطاع لمباشرة عملها .

**مادة ٧ -** لكل ذى شأن أن يتقدم باعتراضه إلى مدير عام القطاع أو مدير المزرعة أو المشرف الزراعى للجمعية الواقع بدائرتها الأرضى خلال المدة المنصوص عليها فى المادة السابقة على أن تقيد هذه الشكاوى والاعتراضات فى سجل خاص وفقاً لتاريخ ورودها ويعطى صاحبها إيصالاً بذلك ثم تحفظ شكاوى الجمعية التعاونية الزراعية ذات الشأن فى ملف خاص وتسلم للجنة فحص الطعون عند مباشرتها للعمل بالمزرعة التابع لها الأرض .

**مادة ٨ -** تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة لجنة أو أكثر بكل قطاع لفحص الطعون والشكاوى والاعتراضات والبت فيها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انتهاء مدة الإعلان المشار إليها فى المادة ٦ ولا تعتبر قرارات اللجنة نهائية إلا بعد اعتمادها من رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو من يتم تفويضه فى ذلك .

**مادة ٩ -** يعتمد مجلس إدارة المؤسسة أسماء المقبولين بعد إتمام الفصل فى الطعون ويسلم لكل منهم شهادة تملك وفقاً للنموذج المرفق بهذا القرار معتمدة من رئيس مجلس إدارة المؤسسة .

ويسرى التملك اعتباراً من أول السنة الزراعية التالية لتاريخ صدور قرار مجلس الإدارة باعتماد المقبولين .

**مادة ١٠ -** يؤجل النظر فى تملك من صدرت نتيجة البحث الاجتماعى

لصالحه ويكون محالا على لجنة بحث مخالفات المنتفعين لحين صدور قرار هذه اللجنة وتصديق مجلس الإدارة عليه ثم ينظر في اعتماد تملكه أو رفضه على أساس القرار الصادر في هذا الشأن . كما يؤجل النظر في تملك من صدرت نتيجة البحث الاجتماعى لصالحه ويكون من بين العاملين في الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة أو القطاع العام لحين تقديم الشهادة الدالة على قبول استقالته وإخلاء طرفه .

**مادة ١١ -** يحدد ثمن بيع الأراضى الخاضعة لهذا القرار وملحقاتها وفوائد الثمن وشروط أدائه وسائر أحكام البيع الأخرى بقرار من وزير الزراعة (١) ..

**مادة ١٢ -** يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

**مادة ١٣ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى

رقم طلب الشراء \_\_\_\_\_  
اسم المشتري \_\_\_\_\_ سنة \_\_\_\_\_ جنسيته \_\_\_\_\_  
محل إقامته \_\_\_\_\_

شهادة

تنفيذا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ..

١- صدر القرار الوزارى رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ « قانونى » بتحديد ثمن بيع الأراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين وملحقاتها وفوائد الثمن وشروط أدائه وسائر أحكام البيع الأخرى ( انظر ما يلى من ٥١٢ ) -

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٥ بالموافقة على تملك الأراضى الموزعة بالتأجير بقطاعات المؤسسة والقرارات اللاحقة له .

اعطيت هذه الشهادة إلى السيد /

بتمليك الأراضى الزراعية المؤجرة إليه والمبين معالمها بالجدول ادناه تحت العجز والزيادة وذلك بالثمن والشروط التى سيتضمنها عقد البيع عن تلك الأراضى طبقا للقرارات التى تصدرها المؤسسة ويسرى هذا التملك اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩ .

وتحتفظ المؤسسة لنفسها بالحق فى إلغاء عقد التملك المعطاة عنه هذه الشهادة وذلك إذا تبين لها عدم صحة البيانات التى أدلى بها المشتري أو إذا إخل بالتزاماته التى تقضى بها القوانين والقرارات المنظمة للملك .

#### بيان الأراضى

_____	_____	_____	_____	_____
محافظة	مركز	قرية	_____	_____
_____	_____	مزرعة	_____	_____
_____	_____	القطعة	_____	_____
_____	_____	الجوشة	_____	_____
_____	_____	ملاحظات	_____	_____

س ط ف

الجملة فداناً و قيراطاً و سهما تحت العجز  
والزيادة بخلاف مايتحملة المشتري من المنافع والارتفاقات المشتركة .  
تحريراً فى ١٩ / ٧ / ١٩٧٥ رئيس مجلس الإدارة

### قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ « قانونى »

بتحديد ثمن بيع الاراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين وملحقاتها فوائد الثمن وشروط ادائه وسائر احكام البيع الاخرى<sup>(١)</sup> وزير الزراعة  
بعد الاطلاع على قرار وزير الزراعة رقم ٣٨٩ / م لسنة ١٩٧٥ بقواعد وشروط تمليك الاراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين بالمؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى :

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٧ بتحديد أسلوب تقييم الاراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين وملحقاتها وكيفية أداء الثمن وسائر أحكام البيع الأخرى ؛  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛  
قرر :

**مادة ١-** تتولى اللجنة العليا لتقدير اثمان اراضى الدولة ، تقدير اثمان الاراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين بمراعاة عناصر التقدير المنصوص عليها فى المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، كما تتولى تقدير اثمان الاراضى المقام عليها المساكن التابعة للمؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى والمشغولة بهؤلاء المستأجرين .

وتتولى اللجان الفنية التى يصدر بتشكيلها قرار من الجهة التى يحددها وزير الزراعة تقدير اثمان الاشجار القائمة على الاراضى المشار إليها ويقدر ثمن المساكن التابعة للمؤسسة والمشغولة بالمنتفعين طبقا للقيمة الدفترية لتكاليف البناء .

ويعتمد تقدير اللجان المشار إليها من الجهة التى يحددها وزير الزراعة .



**مادة ٢ -** ( معدلة بالقرار الوزاري رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٧ ، قانوني ) يضاف إلى ثمن الأرض والمحقات المشار إليها في المادة السابقة قيمة المتأخرات من مستحقات المؤسسة الملقاة من الإيجار وغيره ومطلوبات الحكومة بأنواعها حتى نهاية السنة التي تم فيها اعتماد المشتري للتمليك بما في ذلك أية مبالغ يكون مستحقا أدائها في السنوات التالية للسنة المذكورة . ويؤدي المشتري الثمن والمحقات والإضافات المشار إليها على أقساط سنوية لمدة خمسة وعشرين سنة بفائدة بسيطة قدرها ( ٣ ٪ ) سنويا وذلك على النحو الآتي :

- ( ١ ) يحصل خلال الأربع سنوات الأولى التي تبدأ من أول السنة الزراعية للتمليك ( ١/٤ ربع ) القسط السنوي بحيث لا تقل قيمة المحصل عن قيمة الإيجار الحالي للأرض والمسكن .
- ( ب ) يحصل خلال الثلاث سنوات التالية ( ١/٤ نصف ) القسط السنوي بحيث لا تقل قيمة المحصل عن قيمة الإيجار الحالي للأرض والمسكن .
- ( جـ ) يحصل خلال ثلاث السنوات السابعة حتى العاشرة ٣/٤ ( ثلاث أرباع ) القسط السنوي بحيث لا تقل قيمة المحصل عن قيمة الإيجار الحالي للأرض والمسكن .
- ( د ) يحصل خلال الخمسة عشر سنة المتبقية القسط السنوي المستحق بالكامل مضافا إليه ما يخصه من الفروق المتخلفة من الأقساط العشرة السابقة .

ويستحق القسط الأول في نهاية السنة الزراعية التي يبدأ منها التملك وفي حالة تأخير المشتري عن الوفاء بالأقساط المستحقة في مواعييدها تستحق فائدة تأخير قدرها ( ٥ ٪ ) سنويا على المبالغ المتأخر سدادها دون حاجة إلى إنذار المشتري أو اتخاذ الإجراءات القضائية .

ويخفض الثمن بمقدار ( ٥ ٪ ) منه إذا أوفى المشتري بكامله مقدما وإذا أوفى بجزء من باقي الثمن قبل موعد استحقاقه فيعفى من فوائد التقسيط المستحقة عن ذلك الجزء بنسبة المدة الباقية على الاستحقاق .

**مادة ٣ -** تكون المحاسبة النهائية عن المساحة المبيعة طبقا للتحديد الذي يتم بمعرفة مكتب المساحة الملحق بأمورية الشهر العقاري المختصة . ويحاسب

المشتري على قيمة الزيادة أو العجز على أساس الثمن الذى تم به البيع ، وتضاف قيمة الزيادة إلى باقى الثمن أو تخصم منه قيمة العجز وتعديل قيمة الأقساط ابتداء من السنة التالية لظهور الزيادة أو العجز .

**مادة ٤ -** إذا لزم للحكومة خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع أى مقدار من الأرض المبيعة لأعمال تتعلق بالمنفعة العامة ، فيكون للحكومة الحق فى أخذ ما يلزمها من هذه الأرض بسعر لايزيد على الثمن المشتري به .

**مادة ٥ -** لا يجوز للمشتري التصرف فى الأشجار المزروعة فى الأرض وقت التسليم أو قطعها قبل أداء كامل الثمن وملحقاته ، فإذا تم التصرف فيها لأى سبب كان فيلتزم المشتري بسداد ثمنها على أساس ضعف قيمتها المقدرة بمعرفة اللجان الفنية .

**مادة ٦ -** لا يجوز أن يتصرف المشتري بالبيع فى كل أو بعض الأرض المبيعة إلى الغير إلا بعد انقضاء مدة العشرين سنة المحددة للتقسيط وبشرط سداد كامل الثمن وملحقاته والتزام المتصرف إليه بنفس التزامات المشتري ، ويترتب على مخالفة الشروط بطلان التصرف . وفى حالة وفاة المشتري تدار الأرض المبيعة كوحدة متكاملة بمعرفة من يقع عليه اختيار الورثة والمستفيدين يوزع صافى الربح بينهم وعند وجود خلاف تسلم الأرض الى مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة لإدارتها وتوزيع صافى ربحها على المذكورين .

**مادة ٧ -** مع عدم الإخلال بالإعفاء المقرر بالمادة (٥٥) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه يؤدى المشتري رسوم ومصاريف ومستحقات الشهر والتوثيق على عقد البيع النهائى .

**مادة ٨ -** فى حالة تأخر المشتري عن سداد قسطين متتاليين فلمؤسسة التنبيه عليه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بسدادهما فى موعد يحدد له فإذا تخلف عن الوفاء فى هذا الموعد استحق عليه باقى الثمن فى الحال مع سريان فوائد التأخير على الأقساط المتأخرة ولايخل هذا بحق المؤسسة فى فسخ العقد بموجب كتاب موصى عليه يعلم الوصول يرسل للمشتري دون حاجة إلى إنذاره أو

إتخاذ الإجراءات القضائية وفي هذه الحالة يعتبر المشتري مستأجراً للأرض مدة بقائها تحت يده ويحاسب على الإيجار الذى تقدره المؤسسة خصماً من المبالغ السابق سدادها منه .

**مادة ٩ -** تؤول ملكية العقارات التى يتم بيعها إلى المشتري محملة بما عليها من حقوق الارتفاق دون أن يترتب على ذلك أى حق له فى المطالبة بتعويض مقابل هذه الحقوق ، ويلتزم المشتري بالتقيد بالنظام المقرر لرى هذه الأراضى سواء كان رياء سطحياً أو رياء بالرش بالآلة أو بالراحة . كما يلتزم بتطهير المساقى والمصارف الفرعية التى تقيد منها الأرض .

**مادة ١٠ -** يلتزم المشتري بسداد جميع الضرائب العقارية الأصلية والإضافية على الأرض المبينة طبقاً للقوانين المعمول بها من بدء تاريخ التملك .

**مادة ١١ -** يتم سداد الأقساط لخرينة القطاع التابع له الأرض . ولا يجوز سداد أى قسط أو جزء منه لأى سبب ، كما لا يجوز للمشتري الامتناع عن أسداد أى قسط أو جزء منه بحجة وجود نزاع حول الأرض المبينة .

**مادة ١٢ -** إذا تأخر المشتري فى سداد الضرائب العقارية وملحقاتها وشرع فى التنفيذ على أى جزء من الأرض وفاء لذلك - يصبح باقى الثمن جميعه مستحقاً فى الحال مع فائدة بسيطة قدرها ٣ ٪ على الأقساط المتأخرة من تاريخ الشروع فى التنفيذ وذلك دون حاجة إلى إنذار المشتري أو إتخاذ الإجراءات القضائية .

**مادة ١٣ -** إذا لم يتم اعتماد البيع فلا يكون للمشتري الحق إلا فى استرداد المبالغ التى دفعها دون أن تحسب عليها أية فائدة .

**مادة ١٤ -** تبقى ملكاً للدولة كافة المعادن والأملاح والمناجم والمحاجر والآثار وبصفة عامة كل ما يعتبر من مصادر الثروة الطبيعية ، فإذا وجد أى شئ منها بالأرض المبينة فيكون للدولة الحق فى إستغلالها واستخراجها طبقاً للقواعد المعمول بها فى هذا الشأن .

**مادة ١٥ -** مع عدم . يخلال بأحكام المادتين ٦٢ ، ٦٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ يترتب على إخلال المشتري بأى التزام جوهري اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إنذار المشتري أو إتخاذ الإجراءات القضائية .

**مادة ١٦ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره :

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المغيّـل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

### التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

### التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



اسکان



# اسكان

القسم الأول - الإسكان الشعبي  
القسم الثاني - الإسكان الاقتصادي  
القسم الثالث - تملك المساكن



## القسم الأول الإسكان الشعبي

القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ بشأن المساكن الشعبية (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

### الباب الأول

#### إنشاء المساكن الشعبية

مادة ١ - ( معدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٠ ) يتولى إنشاء المساكن الشعبية طبقاً لأحكام هذا القانون من ترخص لهم في ذلك وزارة الشؤون البلدية والقروية من الهيئات والأشخاص الآتى بيانهم :

- (١) مجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية .
- (٢) أصحاب الأعمال الذين ينشئون المساكن لعمالهم .
- (٣) الجمعيات التعاونية لبناء المساكن وجمعياتها العامة .
- (٤) وزارة الأوقاف بما تقيمه من المساكن بصفتها ناظرة على الأوقاف الخيرية .

(٥) من يشتركون في مناقصة عامة تجريها الحكومة لبناء المساكن الشعبية ويقبل عطاؤهم ويراعى في المفاضلة بين العطاءات الأجرة المحددة فيها للمساكن .

١ - الوقائع المصرية في ٢٩/١٠/١٩٥١ - العدد ٩٩ ملحق .

**مادة ٢ -** ( معدلة بالقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٤ ) يختار الوزير المختص<sup>(١)</sup> مع وزراء الأشغال العمومية والمالية والشئون البلدية والقروية والاقتصاد الوطنى ما يصلح من الأراضى المملوكة للدولة لإنشاء مساكن شعبية أو قرى جديدة وما يتبع هذه وتلك من المرافق العامة ويصدر وزير الاقتصاد الوطنى قرارا بتخصيصها لهذا الغرض .

وليوزير الاقتصاد الوطنى بموافقة مجلس الوزراء أن يبيع من هذه الأراضى ما كان ثمنه مرتفعا على أن يخصص المجلس ثمن البيع كله أو بعضه لشراء أراضى رخيصة تصلح للغرض المذكور .

ويفرد حساب خاص للإيراد الناتج من بيع هذه الأراضى وما يصرف منه فى شراء أراضى أخرى .

وعلى حائزى هذه الأراضى تسليمها إلى الجهات المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطارهم بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، ولا تحول أية منازعة دون هذا التسليم الذى يتم بالطريق الإدارى بعد إثبات حالة الأراضى وما قد يكون عليها من مبان أو غراس وكل ذلك دون إخلال بحقوق واضعى اليد أو المتعرضين .

**مادة ٣ -** ( معدلة بالقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٤ ) يصدر الوزير المختص ، بالاتفاق مع وزراء الأشغال العمومية والمالية والشئون البلدية والقروية والاقتصاد الوطنى قرارا بتعيين الأراضى غير المملوكة للدولة التى يقع عليها الاختيار لإنشاء المساكن الشعبية فى المدن والقرى التى تم تخطيطها طبقا للمادة ١٠ أو لإنشاء قرى جديدة .

---

١ - صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية فى ١٩/٦/١٩٦١ - العدد ١٣٥ ) ونص فى مادته الأولى على أن تستبدل بعبارتى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، ووزير الشئون الاجتماعية والعمل ، عبارتا الجهة الإدارية المختصة والوزير المختص فى القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ كما نص على أن يصدر بتحديد عبارتى الجهة الإدارية المختصة والوزير المختص الواردتين فى هذه المادة قرار من رئيس الجمهورية .

ومع ذلك فيجوز للوزير المختص إستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المشار إليه الاستيلاء على هذه الاراضى بعد إتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة ، وتتخذ خلال أسبوع من تاريخ تنفيذ قرار الاستيلاء الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المشار إليه لنزع ملكية هذه الاراضى للمنفعة العامة وتعويض ذوى الشأن من أصحابها ، كما يجوز مع نزع الملكية بقاء الأرض كلها أو بعضها في يد من نزعت ملكيته للانتفاع بها إلى أن يحين الوقت لاستعمالها في الأغراض التى نزعت الملكية من أجلها ويكون تقدير التعويض في هذه الحالة وأدائه بالكيفية والشروط التى يصدر بها قانون خاص .

**مادة ٤ -** تقدم الحكومة الاراضى المذكورة في المادتين السابقتين إلى الهيئات والأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى للانتفاع بها في إنشاء مساكن شعبية أو قرى جديدة ويكون الانتفاع بغير مقابل لمدة لا تزيد على الأربعين عاما وتؤول في نهايتها هذه الاراضى بما عليها من مبان ومرافق وأشجار وغيرها إلى الحكومة بغير مقابل على أن يكون لهؤلاء المنتفعين الأولوية في استمرار الانتفاع بها بالشروط التى يقرها مجلس الوزراء .

ويجوز بيع الاراضى المذكورة لمن يطلب من الهيئات والأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى على أن يؤدى المشتري خمس الثمن وقت التعاقد ويوزع الباقي على أقساط في مدة لا تتجاوز أربعين عاما بفائدة قدرها ٢ ٪ على مؤجل الثمن .

ويقدم طلب الانتفاع أو الشراء على استمارة خاصة وفقا للنموذج الذى يقرره الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطنى .  
ولجلس الوزراء تخصيص الثمن وفوائده لشراء أراض رخيصة لإنشاء مساكن شعبية أو قرى جديدة .

**مادة ٥ -** تقدم مجالس المديرىات والمجالس البلدية والقروية الاراضى المملوكة لها إلى من يطلبها من الهيئات والأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى للانتفاع بها في إنشاء مساكن شعبية أو قرى جديدة كما يجوز لهذه الهيئات

وهؤلاء الأشخاص شراء الأراضى المدكورة .

ويكون الانتفاع أو الشراء بالشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة .  
ويقدم طلب الانتفاع أو الشراء على استمارة خاصة وفقا للنموذج الذى يقرره الوزير المختص .

**مادة ٦ -** لا يجوز بيع الأراضى المنصوص عليها فى المادتين السابقتين بالمزايدة وإذا قدم طلب شراء عن قطعة واحدة من أكثر من هيئة أو شخص أقتصر بينهم ويحدد ثمن البيع على أساس التكاليف الفعلية مضافا إليها فائدة قدرها ١٠ ٪ منها ويقصد بالتكاليف الفعلية ثمن الأرض إذا كانت مشتراه أو قيمتها طبقا لما تقدره السلطات المختصة ويضاف إلى ثمن البيع ما يكون المالك قد أنفقه فى إنشاء المرافق العامة وإعداد الأرض للبيع .

**مادة ٧ -** يكون للحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو القروية الحق فى إلغاء الترخيص فى الانتفاع أو فسخ عقد البيع فى أى وقت إذا كان المنتفع أو المشتري لم يخصص الأرض للغرض المقصود أو إذا لم يبدأ البناء أو يتم فى المدة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يترتب على الإلغاء أو الفسخ أى حق فى التعويض .  
وفى حالة فسخ عقد البيع يسترد المشتري الثمن الذى أداه أو الثمن وقت الفسخ أيهما أقل .

ويقع باطلا كل تصرف بعوض أو بغير عوض فى الأرض أو الانتفاع بها وكذلك كل تصرف آخر من شأنه أن يمنع من تحقيق الغرض الذى خصصت له الأرض .

**مادة ٨ -** يكون للجهة الإدارية المختصة فيما يتعلق بالمساكن الشعبية التى تنشئها مجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية وأصحاب الأعمال والجمعيات التعاونية للبناء وجمعياتها العامة الإشراف على التصميمات وإشهار المناقصات وإرساء العطاءات ويكون تحديد الإجراءات بالاتفاق مع وزارة المالية .



**مادة ٩ -** يجوز لمن ينشئ المساكن الشعبية أن ينزل عن حقه فيها لآخر بشرط الحصول على موافقة سابقة من مجلس الوزراء وتنقل إلى هذا الأخير الحقوق والالتزامات التي كانت لسلفه أو عليه بما في ذلك الأقساط الباقية من القرض وفوائدها .

## الباب الثاني

### إعادة تخطيط المدن والقرى<sup>(١)</sup>

## الباب الثالث

### التمويل

**مادة ١٦ -** يجوز لوزير المالية إستصدار قانون يقرض عام لتمويل عمليات إنشاء المساكن الشعبية ويستهلك القرض مع فوائده في مدة لا تزيد على الأربعين عاما .

ويجوز له كذلك أن يتولى الاتفاق مع البنوك والمؤسسات المالية على تقديم القروض اللازمة لهذا الغرض .

ويكون تقديم القروض من الحكومة أو من البنوك والمؤسسات المالية وفقا لأحكام المادة التالية وبالشروط والقيود الأخرى التي تضعها وزارة المالية ويقرها مجلس الوزراء .

**مادة ١٧ -** تضمن الحكومة القروض التي تحصل عليها الهيئات والأشخاص المذكورة بالمادة الأولى من البنوك والمؤسسات المالية بالشروط الآتية :

(١) ألا تتجاوز قيمة القرض ٥٠ ٪ من مجموع تكاليف المبنى وإذا كان المقترض مجلس مديرية أو مجلسا بلديا أو قرويا أو جمعية تعاونية جاز

١ - الغى الباب الثاني من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢  
( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٢/٢٥ - العدد ٨ ) .

- لمجلس الوزراء عند الاقتضاء أن يقرر زيادة هذه النسبة .
- (ب) أن يكون استهلاك القرض وفوائده في مدة لاتزيد على أربعين عاما .
- (ج) أن يصرف القرض على دفعات تبعا لما يتم من البناء والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .
- (د) أن تقدم مبانى المساكن الشعبية ضمانا للقرض والمقرض طلب ضمانات اخرى .
- (هـ) أن تتحمل الحكومة جزءا من الفوائد بحيث لا يزيد ما يتحمله المقرض من هذه الفوائد عن ٢ ٪ .

**مادة ١٨ -** يجوز أن تحل مجالس المديریات والمجالس البلدية والقروية محل الحكومة في تمويل عمليات إنشاء المساكن الشعبية كل في دائرة اختصاصها بالشروط والقيود الواردة في المادتين السابقتين .

**مادة ١٩ -** يكون للأموال التي تقرضها الحكومة أو مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو القروية لمن يقومون بإنشاء المساكن الشعبية أو التي تقرضهم إياها البنوك والمؤسسات المالية بضمانة الهيئات المذكورة بالتطبيق لاحكام هذا القانون حق إمتياز عام على جميع أموالهم يأتى في المرتبة بعد المبالغ المستحقة للخزانة العامة مباشرة .

**مادة ٢٠ -** إلى أن يتم الوفاء بجميع القروض المحملة على المسكن الشعبى يجب على البنوك وجهات الإقراض الأخرى التأمين عليه ضد الحريق لدى إحدى شركات التأمين المعتمدة .

ويجوز أن تشمل بوليصة التأمين الواحدة أكثر من مسكن شعبى واحد .

## الباب الرابع

### المساعدات الحكومية

**مادة ٢١ -** يعفى كل مسكن شعبي من عوائد الاملاك المبنية لمدة خمس سنوات من بدء الانتفاع به <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢٢ -** تعفى من الضرائب بجميع انواعها رؤوس الاموال التي تستثمر في إنشاء المساكن الشعبية .

**مادة ٢٣ -** يجوز لمجلس الوزراء عند الاقتضاء خفض الاجور المحددة للمساكن الشعبية وذلك وفقا لطاقة المنتفعين بها على أن تتحمل الحكومة الفرق .

**مادة ٢٤ -** إذا شرع المنتفع أو المشتري في البناء ولم يتمه خلال المدة المقررة باللائحة التنفيذية كان للحكومة أو لمجالس المديریات أو المجالس البلدية أو القروية التي قدمت الأرض أو باعها لإنشاء المساكن الشعبية طبقا لأحكام المادتين ٤ و٥ أن تستولى على ماتم من المباني لتقوم بإتمامها بنفسها أو بواسطة من تعهد إليه بذلك ، وللحكومة أو الهيئة صاحبة الأرض إما أن تسلم المساكن لمن شرع في البناء ولم يتمه نظير مطالبته بما تحمّلته من نفقات وإما الاحتفاظ بالمساكن وأداء التعويض اللازم ولا يجوز أن يزيد هذا التعويض على تكاليف ماتمت إقامته من المباني :

---

١ - صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ ( الجريدة الرسمية في ١٦/٢/١٩٦٠ - العدد ٤٠ ) ونص في مادته الثانية على أن « يسرى كذلك الإعفاء من الضريبة على العقارات المبنية المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على المساكن الشعبية التي انشأتها وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الأوقاف الخيرية منذ بدء الانتفاع بها » .

## الباب الخامس

### شروط الانتفاع بالمساكن الشعبية

**مادة ٢٥ -** لا يجوز لأى شخص أن ينتفع بأكثر من مسكن شعبى واحد .

**مادة ٢٦ -** لا يجوز تأجير المسكن الشعبى من الباطن كله أو بعضه إلا بموافقة مصلحة المساكن الشعبية كما لا يجوز إطلاقاً تأجير المسكن الشعبى مؤثلاً .

**مادة ٢٧ -** إذا لم يقم المنتفع بالمسكن الشعبى بأداء الإيجار فى ميعاده سقط حقه فى الانتفاع وكان لأصحاب الشأن الحق فى إخراجه .

**مادة ٢٨ -** يجب على الهيئات والأشخاص الذين ينشئون المساكن الشعبية أن يقوموا بصيانتها وإجراء الإصلاحات اللازمة لضمان سلامتها وبقائها فى حالة جيدة ولمصلحة المساكن الشعبية التحقق من ذلك .

وفى حالة تقصير الهيئات والأشخاص المذكورين فى القيام بالإصلاحات المذكورة فى الفقرة السابقة يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يقرر إجراءها على نفقتهم وله أن يعهد بذلك إلى مصلحة المباني .

**مادة ٢٩ -** تضع مصلحة المساكن الشعبية نماذج عقود الإيجار والانتفاع الخاصة بالمساكن الشعبية ويعتمدها الوزير المختص وعلى الهيئات والأشخاص الذين يقومون بإنشاء المساكن الشعبية أن يلتزموا هذه النماذج .

## الباب السادس

### احكام عامة

**مادة ٣٠ -** لا تسرى أحكام الشفعة على المساكن الشعبية ولا على الاراضى المخصصة لها .

**مادة ٣١ -** يصدر الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الأشغال العمومية قرارا

بتعيين المسكن الشعبي ومنافعه وملحقاته وشروط الانتفاع .

**مادة ٣٢ -** يصدر الوزير المختص لائحة تنفيذية تبين بنوع خاص :  
(أ) شروط مساهمة الجمعيات التعاونية للبناء وجمعياتها العامة وأصحاب الأعمال في إنشاء المساكن الشعبية .  
(ب) القواعد الخاصة بتقديم طلبات إنشاء المساكن الشعبية وتعيين مواعيد لنظرها والبت فيها .

**مادة ٣٣ -** يكون لموظفي مصلحة المساكن الشعبية والموظفين الذين يندبهم الوزير المختص بقرار منه الحق في مراقبة إنشاء المساكن الشعبية للتحقق من مراعاة تنفيذ الرسوم والمواصفات .

**مادة ٣٤ -** تسرى أحكام هذا القانون على إنشاء القرى على أن يراعى الشروط والقيود التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء وفقاً لظروف كل قرية .

**مادة ٣٥ -** على وزراء الشؤون الاجتماعية والأشغال العمومية والمالية والعدل والشؤون البلدية والقروية والاقتصاد الوطنى كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، وللوزير المختص إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه في ٢٦ محرم سنة ١٣٧١ ( ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ )

## قانون رقم ٦٠١ لسنة ١٩٥٣

خاص بالترخيص للحكومة في الاشتراك في شركة مساهمة  
لإنشاء مساكن شعبية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛  
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير إمتياز بالنسبة  
لقروض الحكومة والأموال المودعة منها ؛  
وعلى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات  
المساهمة والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين  
وتكوين الأموال المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٢ ؛  
وعلى مآثراته مجلس الدولة ؛  
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
اصدر القانون الآتي :

**مادة ١ -** يرخّص للحكومة في أن تشترك في تأسيس شركة مساهمة غايتها  
القيام بكافة الأعمال المتعلقة بالمساكن الشعبية وعلى وجه خاص مايتأتى :  
(١) استلام الأراضى اللازمة لبناء المساكن الشعبية وإقامة المباني عليها  
والتصرف فيها إلى المتفعين سواء أكانت مساكن مستقلة أم عمارات  
متعددة المساكن .

- (ب) القيام بنفسها أو عن طريق الغير بعمليات إنشاء هذه المساكن وكل ما يتعلق بتعمير المناطق التي تقام فيها وتجهيئتها للسكنى .
- (ج) مباشرة كافة الأعمال المالية المرتبطة بالعمليات سائلة الذكربما في ذلك تأجير هذه المساكن والمرافق اللازمة لها .
- (د) القيام بنفسها أو عن طريق هيئات التأمين بكافة عمليات التأمين على هذه المباني إلى أن يتم سداد ثمنها ، وكذلك التأمين على حياة المنتفعين بالمساكن في حدود المبالغ المستحقة .

ويجوز للشركة أن ترتبط مع الهيئات أو الشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي تعاونها على تحقيق أغراضها سواء أكانت هذه الهيئات أو الشركات في مصر أم في الخارج .

ويكون إشتراك الحكومة في أسهم الشركة بنسبة ٢٠ ٪ على الأقل سواء عند الاكتتاب الأول أو عند زيادة رأس المال .

#### مادة ٢ - يرخّص للحكومة فيما يأتي :

- (أ) أن تضمن لحملة الأسهم ربحا أدنى قدره ٤ ٪ من قيمتها الاسمية .
- (ب) أن تضمن سداد القيمة الاسمية للسندات التي تصدرها الشركة عند استحقاقها وكذلك فوائد هذه السندات في مواعيدها .
- (ج) أن تقرض الشركة مبالغ لا يجاوز مجموعها مليوناً من الجنيهات ، ويرخص لوزير المالية والاقتصاد في منح القروض وتحديد شروطها .

#### مادة ٣ - يجب أن يتضمن نظام الشركة مايتأتى :

- (أ) أن تمثل الحكومة والمؤسسات العامة التي تشترك في تأسيس الشركة في مجلس إدارتها بنسبة لا تقل عن حصة كل منها في رأس المال .
- (ب) أن يكون تعيين رئيس مجلس الإدارة وعضوه المنتخب بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية والاقتصاد .
- (ج) أن تبلغ قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية كتابة خلال ثلاثة أيام من صدورهما لوزير المالية والاقتصاد - وله أن يطلب إعادة النظر في أى قرار يرى فيه إضرارا بالصالح العام أو بصالح المنتفعين بالمساكن

وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه القرار وفي هذه الحالة لا ينفذ القرار إلا إذا وافق عليه ثانية مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية حسب الأحوال بأغلبية خاصة تحدد في نظام الشركة .  
(د) أن يكون للشركة حق إصدار سندات إذا كان نصف قيمة الأسهم المكتتب بها على الأقل قد سدد بشرط ألا يجاوز مجموع ما تصدره منها عشرة أمثال رأس المال المدفوع . ويجب في جميع الأحوال موافقة وزير المالية والاقتصاد على شروط الإصدار .

**مادة ٤ -** يصدر ببيان شروط إستلام الأراضى اللازمة لبناء المساكن الشعبية والتصرف فيها وكذا شروط عمليات التأمين التي تقوم بها الشركة وأوضاعها ، قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية والاقتصاد وبعد موافقة مجلس إدارة الشركة .

وبين هذا القرار كذلك فئات المنتفعين بالمساكن الشعبية وكيفية الانتفاع بها والمواصفات والزمومات الخاصة بإقامتها وذلك بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية .

وتحدد بنفس الكيفية المناطق التي تخصص للمساكن ومرافقها بعد الإتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية .

**مادة ٥ -** تسرى على الأموال التي تفرضها الحكومة طبقاً للمادة ٢ أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير إمتياز بالنسبة لقروض الحكومة والأموال المودعة منها .

**مادة ٦ -** تحصل المبالغ المطلوبة للشركة بطريق الحجز الإدارى .

**مادة ٧ -** على وزراء المالية والاقتصاد والشؤون البلدية والقروية والشؤون الاجتماعية ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

صدر بقصر الجمهورية في ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٣ ( ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ )



**قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٧  
بشأن الإشراف على المساكن الشعبية<sup>(١)</sup>**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمساكن الشعبية المعدل بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٤ ؛  
وعلى القانون رقم ٦٠١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالترخيص للحكومة في الاشتراك في شركة مساهمة لإنشاء مساكن شعبية ؛  
وعلى مآثراته مجلس الدولة ؛

**قرر القانون الآتي :**

**مادة ١ -** في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر مساكن شعبية المساكن التي تنشأ بقصد تملكها أو تأجيرها لفئات من المنتفعين يصدر بتحديددها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية أو من الجهة المنشئة لها أو ينص عليها نظام تلك الجهة ويمنح منشئوها أو المنتفعون بها إعانة مباشرة أو غير مباشرة من الحكومة أو مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو غيرها من الهيئات التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بقصد تخفيض قسط الاستهلاك أو مقابل الانتفاع .

**مادة ٢ -** لا يجوز للمنتفع بالمسكن الشعبي أن يحدث فيه أى تعديل أو يقيم في أبنيته أية منشآت إلا بعد موافقة الجهة المنشئة للمسكن أو التي يكون لها الإشراف عليه .

١ - الوقائع المصرية في ٤ ابريل سنة ١٩٥٧ - العدد ٢٨ مكرر (تابع) .

**مادة ٣ -** لا يجوز لمن تملك مسكنا شعبيا أن يؤجره أو يتصرف فيه إلا بعد موافقة الجهة المنشئة للمسكن أو التي يكون لها الإشراف عليه وتضع تلك الجهة شروط التأجير والتصرف ويصدر باعتمادها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

**مادة ٤ -** كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ألف قرش وفي حالة مخالفة المادة ٢ يجب الحكم فضلا عن الغرامة بإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة .

**مادة ٥ -** (معدلة بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦١) يكون لمهندسي وزارتي الشؤون البلدية والقروية والأوقاف ، ومهندسي المجالس المحلية ومجالس المحافظات في حالة إتخاذ إجراءات جنائية عن مخالفة لأحكام المادة ٢ ، وقف الأعمال موضوع المخالفة بالطريق الإداري<sup>(١)</sup> .

**مادة ٦ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ ( ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ )

---

١ - صدر قرار وزير العدل بتحويل مهندسي الإدارة العامة للتخطيط والاسكان ( اقسام الاسكان بوزارة الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي ( الوقائع المصرية في ٢/٢/١٩٥٨ - العدد ١١ ) . ونص في مادته الأولى على أن : « يدخل مهندسو الادارة العامة للتخطيط والاسكان ( اقسام الاسكان ) : بوزارة الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات المخالفات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن الإشراف على المساكن الشعبية كل في دائرة اختصاصه » .

## قرار وزارة التعمير والدولة للإسكان وإستصلاح الاراضى رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ (١)

### بتنظيم الأقراض الميسر لأغراض الإسكان الشعبى

وزير التعمير والدولة للإسكان وإستصلاح الاراضى  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن إقراض الجمعيات  
التعاونية ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ بشأن ترميم وصيانة وتعليه المباني ؛  
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛  
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم  
العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى ؛  
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكانى ؛  
وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن الابنية والأعمال التى تمت  
بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الاراضى المعدة للبناء .

وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير  
وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الهيئة  
العامة لتعاونيات البناء والإسكان ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ بتنفيذ بعض الأحكام الخاصة  
بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض قواعد الأقراض ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم  
٧٦٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ؛

وبناء على ما إرتآه مجلس الدولة ؛

### قرار :

**مادة ١ -** للجمعيات التعاونية للبناء والإسكان ، والافراد ، والراغبين في الاستثمار في مجال الإسكان الشعبي الحصول على قروض ميسرة من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان أو من غيرها من الجهات التي يصدر بتحديدتها قرار من وزيرى المالية والاقتصاد بالاتفاق مع الوزير المختص بالإسكان وذلك بقصد إنشاء المباني المخصصة لأغراض الإسكان الشعبي أو بقصد تغطية هذه المباني أو إستكمالها أو التوسع فيها وكذلك الحصول على قروض ميسرة من الوحدات المحلية المختصة لمواجهة تكاليف ترميم المساكن وصيانتها .

ويقصد بالإسكان الشعبي في مفهوم أحكام هذه المادة جميع مستويات الإسكان عدا الفاخر منها وذلك وفقاً للمعايير والمواصفات المنصوص عليها في المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من القرار رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

**مادة ٢ -** يقصد بالراغبين في الاستثمار في مجال الإسكان في مفهوم المادة السابقة مايلي :

- (أ) الشركات الصناعية الراغبة في إقامة وحدات سكنية ، بالمناطق القريبة من مصانعها تشغل بالعاملين بها .
- (ب) شركات الإسكان والتعمير بشرط عدم الحصول من المنتفعين بالوحدات السكنية التي تتولى بناؤها على عائد استثمار يزيد عن العائد الذي تؤديه هذه الشركات للهيئة أو غيرها من الجهات بالنسبة للقرض الممنوح لكل وحدة .
- (جـ) أجهزة الدولة والبنوك وشركات القطاع العام والخاص بالنسبة لتمويل تملك وحدات سكنية بالجمعيات التعاونية التي تقيمها الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان أو بالمدن الجديدة لغرض إسكان العاملين بالجهات المذكورة .

وتكون الأولوية في الاقراض للجمعيات التعاونية للبناء والإسكان .

ويجوز في حالة إقراض الجهات المنصوص عليها في البنود (١) ، (ب) ، (جـ) الاستعاضة عن الضمانات المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القرار بخطط

ضمان صادر من إحدى البنوك المعتمدة تقبله الجهة المقرضة .

**مادة ٢ -** يجوز للمحافظات أن تحصل من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان على قروض ميسرة بعائد استثمار قدره (٣ ٪) سنويا وذلك بقصد تحسين شئون مناطق الإسكان القائمة لتزويدها بالمرافق العامة على أن تلتزم المحافظة بتحصيل قيمة القرض وما يستحق عليه من عائد استثمار من ملاك العقارات المستفيدة من هذه المرافق بنسب مسطحاتها طبقا لحكم المادة ٤ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وتسيدها للهيئة على أقساط سنوية لمدة عشر سنوات بعد فترة سماح قدرها سنة واحدة من تاريخ صرف أول دفعة ، وفي حالة التأخير يسرى عائد قدره ٧ ٪ سنويا بالإضافة إلى العائد الأصلي المستحق وذلك عن المدة من تاريخ الاستحقاق إلى تاريخ السداد .

ولا يجوز الحصول على هذه القروض بغرض تزويد المناطق الجديدة بالمرافق العامة غير أنه يمكن في هذه الحالة بيع هذه الأراضي للهيئة لإقامة مجمعات سكنية تعاونية عليها متكاملة المرافق .

**في الاقراض للبناء أو التعلية أو الاستكمال أو التوسع :**

**مادة ٤ -** يقدم طلب القرض على أحد النموذجين المرفقين لهذا القرار بحسب الحالة مشفوعا بالمستندات الآتية :

(١) أصل العقد المسجل الذي يثبت ملكية الأرض المطلوب إقامة المبنى عليها أو المبنى المطلوب إستكماله أو تعليته أو التوسع فيه ، أو حكم مسجل بصحة ونفاذ العقد المشار إليه وصورة منه لمضاماتها بالأصل ، ويرد الأصل إلى طالب القرض .

وتقبل العقود الابتدائية إذا كانت صادرة من إحدى شركات القطاع العام أو الهيئات العامة أو الجهات الحكومية المركزية أو المحلية .

(٢) أصل ترخيص البناء المعتمد من الإدارة الهندسية المختصة أو من مجلس المدينة المختص على أن يكون متضمنا تحديد مستوى البناء ( اقتصادى - متوسط - فوق المتوسط ) وصورة من هذا الترخيص لمضاماتها بالأصل ورد الأصل إلى طالب القرض ، فإذا لم يكن

الترخيص متضمنا هذا البيان يتعين أن ترفق به شهادة من الإدارة الهندسية المختصة أو مجلس المدينة المختص بتحديد مستوى البناء .  
(٣) الرسومات المعمارية والإنشائية المعتمدة وصورة منها لمضاماتها بالأصل الذي يرد إلى طالب القرض .

(٤) خريطة مساحية أو خريطة تقسيم معتمدة مبين عليها موقع العقار المطلوب القرض بشأته .

(٥) وثيقة تأمين على العقار ضد الحريق لصالح الجهة المقرضة بمبلغ يعادل قيمة القرض ولدة تعادل مدة سداده ، وتقدم هذه الوثيقة بعد توقيع عقد القرض وقبل الصرف وبالإضافة إلى المستندات المبينة بالبند السابقة يتعين أن يرفق بطلب القرض الأوراق التالية :

بالنسبة إلى طلبات القروض المقدمة من الأفراد :  
في حالة عدم وجود المالك شخصيا أو في حالة تعدد الملاك يتعين أن يرفق بطلب القرض توكيل رسمي عام يخلو الوكيل حق الاقتراض وقبول تقرير حق الرهن أو الإمتياز على العقار كما يخلو التوقيع على عقد القرض وصرف الشيكات وكافة الإجراءات التي يتطلبها الحصول على القرض .

بالنسبة إلى طلبات القروض المقدمة من الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان :

يتعين أن ترفق بالطلب الأوراق الآتية :

(أ) قرار مجلس إدارة الجمعية بالموافقة على شراء الأرض .  
(ب) موافقة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان على شراء الأرض في حالة شرائها من القطاع العام أو الأفراد .  
(ج) قرار مجلس إدارة الجمعية بالموافقة على الاقتراض بالضمانات الفنية المقررة .

(د) تفويض رئيس مجلس إدارة الجمعية أو أحد أعضاء مجلس إدارتها في التوقيع على عقد القرض وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحصول عليه .

(هـ) كشف معتمد من مجلس إدارة الجمعية بأسماء الأعضاء المنتفعين بالوحدات السكنية وقيمة مدخرات كل منهم .

**مادة ٥ -** تحدد نسب وقواعد الاقتراض وفقا للجهد المرافق .

**مادة ٦ -** ( معدلة بقرار وزير التعمير ١٩٢ لسنة ١٩٨٢ ) يكون حساب القرض على أساس التكاليف الفعلية في حالة قيام الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان أو أحد أجهزة الدولة المتخصصة ، بالإشراف على التنفيذ أو في حالة قيام إحدى شركات القطاع العام بالتنفيذ .

وتحاسب الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان على أساس القيمة التي ترسو بها المناقصة التي تعتمد نتيجتها لجنة الخطة لتعاونيات البناء والإسكان المنصوص عليها بالقرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

وفي غير الأحوال المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين يكون حساب القرض على أساس الاسعار المحددة في التقرير السنوي المنصوص عليه في المادة (٣) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، وتكون العبرة بالتقرير الساري وقت البناء<sup>(١)</sup> .

ويتم تحديد قواعد صرف دفعات القرض للجمعيات التعاونية للبناء والإسكان وفقا لتقدم الأعمال على أن يتم صرف ٢٠ ٪ من قيمة القرض فور التعاقد بما لا يجاوز ٩٠ ٪ من ثمن الأرض الوارد بالعقد المسجل ، ومقابل رهن الأرض

---

١ - صدر قرار وزير التعمير والمجمعات الجديدة واستصلاح الأراضي رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية في ١٨/١٠/١٩٨٦ - العدد ٢٣٤ ) ونص على مايتأتى في مادتيه الأولى والثانية :

مادة ١ - يكون الحد الأقصى للإقراض التعاوني للوحدة السكنية ١٠٠٠٠ جنيه ( عشرة آلاف جنيه ) وذلك في المساكن التي يتم إنشاؤها في المجمعات العمرانية الجديدة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ .

مادة ٢ - يتم الإقراض للجمعيات التعاونية للبناء والإسكان والأفراد والراغبين في الاستثمار في المجمعات العمرانية الجديدة ، وكذا الوحدات التي تنشئها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وصندوق تمويل المساكن بالمدن الجديدة .

وفي جميع الأحوال تكون العبرة في تحديد مستوى المبانى بما هو وارد ،  
بترخيص البناء .

وفي حالة التعليق يلزم الرجوع إلى تراخيص الأدوار السفلية لتقدير إمكان  
الالتزام بالمساحات المقررة لأدوار التعليق إذا كان يمكن تنفيذ ذلك إنشائياً .

**مادة ٧ -** يجوز للوزير المختص بالإسكان إستثناء بعض القروض من بعض  
أحكام هذا القرار إذا كانت هذه القروض مخصصة لمناطق الإسكان في  
المجتمعات الجديدة ومناطق التعمير أو بعض المحافظات ذات الطبيعة الخاصة  
أو إذا كانت هذه القروض ممنوحة لبعض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن  
التي تجمع بين أعضائها رابطة عمل أو رابطة مهنية وبشرط ألا يقل عدد  
أعضائها عن مائة عضو وأن يخصص القرض لبناء عمارات سكنية توزع  
وحداتها على أعضاء الجمعية .

**مادة ٨ -** يكون ضمان القرض للمبانى برهن رسمي من المرتبة الأولى على  
الأرض والمبانى ويجوز عند الضرورة قبول الرهن من المرتبة الثانية على الأرض  
إذا كانت محملة بحقوق عينية أخرى .

ويكون ضمان القرض للإستكمال والتعليق بتقرير حق إمتياز على المبانى  
ويجىء في الترتيب مع الامتياز المقرر في القانون المدنى للمقاولين والمهندسين .

**مادة ٩ -** (معدلة بقرار وزير التعمير ١٩٢ لسنة ١٩٨٢ ) يحسب عائد  
الاستثمار من تاريخ صرف كل دفعة ، وإذا تأخر المقترض عن سداد أى قسط  
من أقساط القرض يحسب عائد الاستثمار بالسعر السائد وفقاً لما يحدده البنك  
المركزى المصرى بالإضافة إلى عائد تأخير بواقع ١ ٪ وذلك عن المدة من تاريخ  
الاستحقاق إلى تاريخ السداد .

**مادة ١٠ -** يسدد القرض وعائد الاستثمار على أقساط سنوية خلال مدة  
ثلاثين سنة ويستحق القسط الأول منها بعد ثلاث سنوات من تاريخ صرف أول  
دفعة من قيمة القرض مع التزام المقترض بسداد العائد سنوياً خلال هذه  
الفترة .



ويجوز لبعض الجهات المقرضة إسترداد مبلغ القرض وعائد الاستثمار على أقساط متزايدة ترتبط بنسبة محددة من المرتب وذلك بالنسبة للعاملين بالدولة أو بالقطاع العام أو القطاع الخاص .

**مادة ١١ -** يلتزم المقرض بإخطار الجهة المقرضة بأسماء مستأجرى الوحدات السكنية التى حصل على القرض من أجل إقامتها ، والقيمة الإيجارية المحددة قانونا لكل وحدة وأية تغييرات أو تصرفات تطرأ على هذه البيانات .

**مادة ١٢ -** يجب أن تتضمن عقود الأقرض كافة التزامات المالك المقرض والآثار المترتبة على مخالفتها .

كما يجب أن يتضمن عقد القرض المبرم بين جمعية تعاونية للبناء والإسكان وبين الجهة المقرضة الشرطين التاليين :

(أ) تحديد نصيب كل عضو مستفيد من مجموع القرض ومن الأقساط السنوية المستحقة على الجمعية وتقرير حقه فى أن يسدد نصيبه من القسط السنوى على دفعات شهرية متساوية إلى الجمعية أو إلى الجهة المقرضة مباشرة .

(ب) تنازل الجهة المقرضة عن حقوقها وضماناتها بالنسبة إلى العضو الذى يسدد نصيبه كاملا قبل الأجل المحدد مع إعفائه من عائد الاستثمار المستحق .

وفى حال إخلال المقرض بالتزاماته تصبح جميع أقساط القرض مستحقة الأداء فوراً مضافاً إليها عائد استثمار محسوباً بالسعر السائد علاوة على نصيب الجهة المقرضة فى العائد حسب الأحوال وذلك دون إخلال بأية حقوق أو ضمانات أخرى .مقررة قانونا لصالح تلك الجهة .

**الإقراض لترميم وصيانة المباني :**

**مادة ١٣ -** (ملغاة بقرار وزير التعمير ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ ) .

**مادة ١٤ -** (ملغاة بقرار وزير التعمير ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ ) .

**مادة ١٥ -** (ملغاة بقرار وزير التعمير ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ ) .

مادة ١٦ - ( ملغاة بقرار وزير التعمير ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ) .

مادة ١٧ - ( ملغاة بقرار وزير التعمير ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ) .

مادة ١٨ - ( ملغاة بقرار وزير التعمير ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ) .

مادة ١٩ - ( ملغاة بقرار وزير التعمير ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ) .

مادة ٢٠ - تسرى أحكام هذا القرار على جميع القروض التى لم يتم شهر حق الرهن أو الامتياز الخاص بها أمام مصلحة الشهر العقارى والتوثيق حتى تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٢١ - تعامل صناديق التأمين الخاصة وصناديق الإسكان معاملة الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان .

مادة ٢٢ - يلغى الفصل الثالث من القرار الوزارى رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ ، والقرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٨٢ ، والقرار الوزارى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٢ المشار إليها ، كما يلغى كل حكم مخالف .

مادة ٢٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ؛  
وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الاراضى

### نموذج طلب قرض

#### للاشخاص المعنوية العامة والخاصة

رقم الطلب : \_\_\_\_\_

تاريخ قيده : \_\_\_\_\_

اسم الجهة ( وزارة - محافظة - هيئة - شركة - جمعية )

اسم المفوض عنها : \_\_\_\_\_

: سند التفويض \_\_\_\_\_

رقم البطاقة : \_\_\_\_\_ تاريخ صدورها : \_\_\_\_\_ سجل مدنى : \_\_\_\_\_

محافظة : \_\_\_\_\_

الوظيفة أو المهنة : \_\_\_\_\_ الجنسية : \_\_\_\_\_

عنوان المراسلات : \_\_\_\_\_  
 عنوان ومكان الأرض موضوع القرض : \_\_\_\_\_  
 رقم وتاريخ محضر مجلس إدارة ( الجهة - الجمعية - الشركة )  
 البيان المساحي  
 رقم القطعة : \_\_\_\_\_ المساحة : \_\_\_\_\_ م<sup>٢</sup>  
 طول الحد البحري : \_\_\_\_\_ م طول الحد القبلي : \_\_\_\_\_ م  
 طول الحد الشرقي : \_\_\_\_\_ م طول الحد الغربي : \_\_\_\_\_ م  
 رقم وتاريخ ترخيص المبانى : \_\_\_\_\_ عدد الادوار المرخص بها : \_\_\_\_\_  
 مستوى الإسكان : ( فوق المتوسط - متوسط - اقتصادى )  
 عدد الوحدات السكنية المطلوب لها القرض وبيان موقعها فى العمارة : \_\_\_\_\_  
 وصف العقار حاليا ( ماتم به من أعمال ) : \_\_\_\_\_  
 المدة المحددة لاستهلاك القرض : \_\_\_\_\_  
 اسم المهندس المشرف على التنفيذ \_\_\_\_\_ رقم القيد : \_\_\_\_\_  
 اسم المفاوض أو الجهة التى تقوم بالتنفيذ : \_\_\_\_\_  
 عنوان المفاوض أو الجهة التى تقوم بالتنفيذ : \_\_\_\_\_

### نموذج طلب قرض للأفراد

رقم الملف بالسجل الخاص : / /  
 تاريخ قيد الطلب / / ١٩

### طالب دمه

فئة ١٥٠ مليما

اسم المالك بالكامل : \_\_\_\_\_ اسم الزوجة : \_\_\_\_\_  
 اسم الوكيل : \_\_\_\_\_  
 رقم التوكيل : \_\_\_\_\_ توثيق  
 السن وجهة الميلاد : \_\_\_\_\_  
 الوظيفة أو المهنة : \_\_\_\_\_  
 محل الإقامة للمراسلات : \_\_\_\_\_  
 رقم البطاقة \_\_\_\_\_ تاريخ الإصدار \_\_\_\_\_ مكتب سجل مدنى \_\_\_\_\_

## محافظة

عنوان العقار محل القرض : \_\_\_\_\_  
 رقم وتاريخ ترخيص البناء ( \_\_\_\_\_ عدد الوحدات المرخص بها : \_\_\_\_\_  
 وصف العقار حالياً : \_\_\_\_\_  
 عدد الوحدات المطلوب لها القرض وبيان موقعها بالعمارة : \_\_\_\_\_  
 عدد الأدوار المطلوب إستكمالها ..... دور بكل دور ..... شقة بكل شقة  
 حجرة بالصالة  
 اسم المهندس المشرف على التنفيذ : \_\_\_\_\_ قيد رقم / \_\_\_\_\_  
 اسم المقاول : \_\_\_\_\_ عنوانه : \_\_\_\_\_  
 وإن هذه البيانات بعاليه صحيحة وتحت مسئوليتي :  
 توقيع

جدول قواعد ونسب الإقراض الميسر<sup>(١)</sup>

قيمة القرض	الحد الأقصى لقيمة القرض
أولاً / في المدن القائمة :	عائد الاستثمار
١ - الإسكان التعاوني المجمع : ٨٠٠٠ ج ( ثمانية آلاف جنيه ) لكل ٤ ٪	
٩٠ ٪ من تكلفة الوحدة شاملة وحدة الأرض والاساسات والمباني	
ب - سائر حالات الإقراض :	
٩٠ ٪ من تكلفة الوحدة شاملة ٦٥٠٠ ج ( ستة ألف وخمسمائة	
الاساسات	جنيه ) لكل وحدة .
على أنه بالنسبة للأشخاص	
الطبيين يشترط ألا يزيد ما يحصل	
عليه المالك الواحد على ١٥٠٠٠٠	
( مائة وخمسين ألف جنيه )	

## ثانياً : في المجتمعات العمرانية الجديدة :

١ - الإسكان التعاوني المجمع : ٩٠٠٠ ج ( تسعة آلاف جنيه ) ٤ ٪

- ٩٠٪ من تكلفة الوحدة شاملة  
الارض والاساسات والمباني .
- ب - سائر حالات الإقراض : ٨٠٠٠ ج ( ثمانية آلاف جنيه ) لكل  
وحدة ٩٠٪ من تكلفة الوحدة
- على أنه بالنسبة للأشخاص .  
الطبيين يشترط ألا يزيد ما يحصل  
عليه المالك الواحد على ٢٠٠٠٠٠  
جنيه ( مائتي ألف جنيه ) .
- جـ - بالنسبة للعاملين بالمدن  
الجديدة : ٩٠٠٠ ج ( تسعة آلاف جنيه ) لكل ٤٪  
وحدة ٩٥٪ من تكلفة الوحدة

## القسم الثانى الاسكان الاقتصادى

### قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى <sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** ( معدلة بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٧٨ ) ينشأ صندوق يسمى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى ، يتولى تمويل وإقامة المساكن الاقتصادية ومدها بالمرافق اللازمة لها ، وتكون له الشخصية الاعتبارية وتعتبر أمواله أموالاً عامة ، ويتبع وزير الإسكان والتعمير .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد التى تتبع فى إدارة الصندوق وتوجيه موارده للأغراض التى أنشئ من أجلها .

**مادة ٢ -** يتولى إدارة الصندوق مجلس يشكل من :

- ممثل لوزارة الإسكان والتعمير بدرجة وكيل وزارة يختاره وزيرها . رئيساً

- ممثل لوزارة المالية بدرجة وكيل وزارة يختاره وزيرها

- ممثل لأمانة الحكم المحلى بدرجة وكيل وزارة يختاره وزيرها

- ممثل للهيئة العامة للخدمات الحكومية بدرجة وكيل وزارة

يختاره رئيس مجلس إدارة الهيئة .. .. .

- ممثل لهيئة الأوقاف المصرية بدرجة وكيل وزارة يختاره

رئيس مجلس إدارة الهيئة .. .. . أعضاء

١ - الجريدة الرسمية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٧ تابع .

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد التى يسير عليها المجلس فى أعماله ولا تكون قرارات المجلس نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الإسكان والتعمير ، ويمثل رئيس المجلس الصندوق أمام القضاء ولدى الغير .

**مادة ٣ -** ( معدلة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ) تتكون موارد الصندوق من :

- (١) ريع حصيلة بيع وإيجار ومقابل الانتفاع بالعقارات للملوكة للحكومة داخل نطاق المدن والقرى الخاضعة لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية وإدخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات وذلك بغير إخلال بأحكام قانون الحكم المحلى .
- (٢) حصيلة الاكتتاب فى سندات الإسكان المنصوص عليها فى المادة (٤) من ذات القانون .

(٣) حصيلة مقابل الانتفاع الذى يؤدى فى حالات الإعفاء من قيود الارتفاع وفقا لأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء .

(٤) الاعتمادات التى تخصص للصندوق فى موازنة الدولة .

(٥) المبالغ المخصصة لأغراض الإسكان الاقتصادى فى الاتفاقيات التى تعقدها الدولة .

(٦) القروض .

(٧) الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا .

(٨) حصيلة استثمار أموال الصندوق .

(٩) حصيلة الغرامات التى يقضى بها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢١ من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

(١٠) حصيلة بيع المساكن الاقتصادية التى أقامت أو تقيمها بتمويل من الصندوق وحدات الحكم المحلى أو أية جهة أخرى ، وذلك فى حدود قيمة القرض والفوائد المستحقة .

(١١) أى موارد أخرى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

**مادة ٣ مكررة -** ( مضافة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٨٤ ) تفرض على الأراضى الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن فى المناطق المتصلة بجميع المرافق العامة

الاساسية من مياه ومجار وكهرباء والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الأطنان الزراعية ، ضريبة سنوية مقدارها ٢ ٪ من قيمة الأرض القضاء .

وتعفى من هذه الضريبة الاراضى القضاء المملوكة للجهات الآتية :

(أ) الدولة .

(ب) وحدات الحكم المحلي .

(جـ) شركات القطاع العام .

(هـ) المساجد ودور العبادة . .

(و) النوادي والمدارس والجمعيات الخيرية .

(ز) السفارات والقنصليات الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

**مادة ٢ مكرراً ١ -** ( مضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ ) تؤدى الضريبة المنصوص عليها في المادة السابقة في أول يناير من كل سنة وتستحق هذه الضريبة بالنسبة للأراضى القضاء القائمة وقت صدور هذا القانون اعتباراً من أول يناير لإنقضاء سنة على العمل به .

أما بالنسبة للأراضى التى يتحقق خضوعها لأحكام هذا القانون مستقبلاً فتستحق الضريبة بالنسبة لها اعتباراً من أول يناير التالى لانقضاء سنة على تاريخ خضوعها لأحكامه .

**مادة ٢ مكرراً ٢ -** ( مضافة بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٧٨ ) يتم تحديد قيمة الاراضى القضاء الخاضعة لأحكام هذا القانون على أساس القيمة الواردة بالعقود المسجلة ، وإذا لم توجد عقود مسجلة فيتم تحديد هذه القيمة على أساس تقدير مصلحة الضرائب لعناصر التركة إذا كان من بين عناصرها أرض قضاء ، وذلك مالم تنقضى على التسجيل أو التقدير خمس سنوات على استحقاق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون ، على أن تزداد قيمة الأرض بواقع ٧ ٪ ( سبعة في المائة ) سنوياً من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل أو التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة .

وفي الحالات التى لا تسرى عليها أحكام الفترة السابقة يكون تقدير قيمة الأرض القضاء وفقاً لثمن المثل في عام ١٩٧٤ مع زيادة سنوية مقدارها ٧ ٪



( سبعة في المائة ) منذ ذلك التاريخ حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة .

**مادة ٣ مكرراً ١/أ) -** ( مضافة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ) يتبع في شأن حصر الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وإقرارات الممولين ، وتقدير قيمة الأراضى والنظم من التقدير والرفع والتحصيل الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية .  
وتتولى اللجان والمجالس والجهات المنصوص عليها في القانون المشار إليه كل فيما يخصها ، إجراءات الحصر والتقدير والتحصيل والرفع والبت في التظلمات .

**مادة ٣ مكرراً ١/ب) -** ( مضافة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ) يحظر صرف تراخيص البناء أو إقامة المباني على الأراضى الفضاء ، كما يحظر شهر التصرفات التى تتناول الأراضى الفضاء الخاضعة لأحكام هذا القانون إلا بعد تقديم ما يفيد أداء الضريبة المقررة .

**مادة ٣ مكرراً ١/ج) -** ( معدلة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٨٤ ) يقف سريان الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون على الأراضى الفضاء متى تم البناء أو شغل وربط بضريبة العقارات المبنية ، أو متى خضعت للضريبة على الأطلان ، وذلك اعتباراً من تاريخ البناء أو تاريخ استحقاق الضريبة على الأطلان .

**مادة ٣ مكرراً ١/د) -** ( مضافة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ) تؤول حصيلة الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون إلى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى .

وعلى الجهات القائمة بالتحصيل إيداع المبالغ المحصلة في حساب الصندوق في موعد لا يجاوز أول الشهر التالى للشهر الذى تم فيه التحصيل .

**مادة ٤ -** ( مضافة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ) يؤذن لوزير المالية أن يصدر على دفعات سندات على الخزنة العامة تسمى سندات الإسكان ، تكون مدتها عشرين سنة من تاريخ الإصدار ، وتحدد فئاتها وشروط إصدارها وفائدتها

بقرار من وزير المالية على أن يكون تحديد الفائدة وفقا لسعر الفائدة السائد محليا<sup>(١)</sup>.

ويجوز استهلاك السندات كلها بعد خمس سنوات من تاريخ الإصدار ، كما يجوز استهلاكها جزئيا بعد هذه المدة بطريق الاقتراع بجلسة علنية ، ويكون الاستهلاك الكلى أو الجزئى بالقيمة الاسمية للسندات .

وتكون السندات لحاملها وقابلة للتداول فى التاريخ الذى يحدده وزير المالية بقرار منه على ألا يجاوز ثلاث سنوات من تاريخ إصدارها .

وتعفى هذه السندات وإيراداتها وقوائدها من جميع الضرائب ، عدا ضريبة التركات ورسم الإيلولة ، وتقبل بقيمتها الاسمية للوفاء بضريبة التركات ورسم الإيلولة إذا كانت من عناصر التركة .

**مادة ٥** - تلتزم شركات التأمين بالاكتتاب سنويا فى سندات الإسكان بنسبة من عائد التأمين الإجبارى على المباني المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء .

ويصدر بتحديد هذه النسبة قرار من وزير الإسكان والتعمير بالاتفاق مع وزير التأمينات<sup>(١)</sup> .

**مادة ٦** - ( مضافة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ) يشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الإسكان الإدارى التى تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر بدون حساب قيمة الأرض أن يقدم طالب البناء مايدل على الاكتتاب فى

١ - صدر قرار وزير المالية رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧٧ بإصدار سندات على الخزانة العامة ( انظر مايلى ص ٥٦٤ ) .

١ - صدر قرار وزير الاسكان والتعمير ١٦٤ لسنة ١٩٧٨ بتحديد نسبة اكتتاب شركات التأمين فى سندات الاسكان الاقتصادى ( الوقائع المصرية فى ٢٧/٥/١٩٧٨ - العدد ١٢٣ ) ونص فى مادته الأولى على مايتأتى : « تحدد نسبة اكتتاب شركات التأمين فى سندات الإسكان الاقتصادى بواقع ٥٠ ٪ من العائد السنوى للتأمين الإجبارى المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه » .

سندات الإسكان بواقع عشرة في المائة من قيمة المبنى<sup>(٦)</sup> .

وفي تطبيق حكم الفقرة السابقة يعتد بالقيمة الكلية للمباني التي تصدر بشأنها تراخيص بالبناء خلال خمس سنوات من تاريخ صدور الترخيص الأول لنفس الطالب ، وإن تعددت .

وتستثنى من هذه المادة المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن .

**مادة ٧ -** تلتزم الجهات المختصة بإيداع حصيلة موارد الصندوق في حساب خاص للصندوق وذلك خلال الشهر التالي للشهر الذي تم فيه التحصيل ، وتخصص تلك الحصيلة للإنفاق على أغراض الصندوق المبينة في المادة الأولى من هذا القانون دون غيرها .

وترحل أرصدة الصندوق للسنوات المالية التالية .

**مادة ٨ -** يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

**مادة ٩ -** يصدر وزير الإسكان والتعمير بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلي اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستين يوما من تاريخ العمل به وتتضمن بيانا بالقواعد التي يسير عليها مجلس إدارة الصندوق في أعماله ، كما تحدد مواصفات ومعايير المسكن الاقتصادي وبيان الجهات التي تقيم هذا النوع من السكن<sup>(٧)</sup> .

٢ - صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٢/٢٥ ) ونص في مادته الثانية على أن : « يكون الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي مقصورا على مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها . ويقصد بالاسكان الادارى في تطبيق هذا الحكم مباني المكاتب والحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية » .

١ - صدر قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروع الاسكان الاقتصادي ( انظر مابلي ص ٥٥٠ ) .

**مادة ٩٠** - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ويصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها :  
صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٩٦ ( ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦ )

## قرار وزارة الإسكان والتعمير

رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٧٦

في شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادي<sup>(١)</sup>

وزير الإسكان والتعمير

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم

المحلي ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات

الإسكان الإقتصادي ؛

وعلا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة الإسكان

والتعمير ؛

وعلى موافقة وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والسياسية ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قـرـر :

## الباب الأول

### مجلس إدارة الصندوق ونظام سير العمل به

**مادة ١ -** مجلس إدارة الصندوق هو السلطة القائمة على شؤنه وتمصريف

أموره ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الغرض الذي أنشئ من

أجله ، ويكون له على الأخص مايلي :

(١) وضع السياسة العامة للصندوق التي تكفل تنمية موارده واستثماراته

وضبط أوجه الاتفاق وأحكام الرقابة على كل ذلك .

١ - الوقائع المصرية في ٢٧ يناير سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٤ .

(ب) اقتراح أساليب المساهمة في تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى ووضع قواعد كل أسلوب منها وتقديم المعونة المالية والفنية والإدارية للجهات القائمة على مشروعات الإسكان الاقتصادى ، وتحديد قيمة القروض وشروطها وضماناتها .

(جـ) الموافقة على مشروع خطة وموازنة الصندوق وحسابه الختامى ، ووضع تقرير سنوى عن نشاط الصندوق ومركزه المالى .

(د) وضع القواعد والنظم الداخلية المتعلقة بالشئون الفنية والاقتصادية والمالية والإدارية للصندوق والعاملين به ، واقتراح الهياكل والمستويات الوظيفية بالقدر اللازم لسير العمل به .

(هـ) النظر فى كل مايرى وزير الإسكان والتعمير أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل فى مجال اختصاص الصندوق .

(و) دراسة التقارير الدورية التى تقدمها أجهزة الصندوق عن متابعة سير العمل به وبيان مركزه المالى .

(ز) إبداء التوصيات وتقديم الدراسات والمقترحات والرغبات المتعلقة بالإسكان الاقتصادى .

**مادة ٢ -** يجوز لمجلس إدارة الصندوق بموافقة وزير الإسكان والتعمير ، قبول الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التى ترد للصندوق من الأفراد أو الهيئات والجهات الوطنية أو الأجنبية .

**مادة ٣ -** يجوز لمجلس إدارة الصندوق بموافقة وزير الإسكان والتعمير ، وبعد إتخاذ الإجراءات المقررة ، أن يعقد القروض التى يراها لازمة لتحقيق أغراضه .

**مادة ٤ -** لمجلس إدارة الصندوق أن يعهد ببعض إختصاصاته إلى لجنة من بين أعضائه أو إلى رئيس المجلس .

ويجوز للمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين به فى القيام بمهمة محدودة .

**مادة ٥ -** يجوز للمجلس أن يستعين في أعماله بمراكز البحوث والجهات والهيئات العلمية ، كما له أن يستعين بالأفراد والجهات المعنية ببحوث ودراسات الإسكان واقتصاديات تمويله .

ويكون للمجلس دعوة من يرى الاستفادة بتجرباتهم لحضور جلساته والمشاركة في المناقشات والدراسات دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات أو في اتخاذ القرارات .

ويجوز لأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب من رئيسه إدراج موضوع معين في جدول أعمال المجلس ، وذلك قبل انعقاده بأسبوع على الأقل .

**مادة ٦ -** ينعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر ، ولوزير الإسكان والتعمير دعوة المجلس إلى الانعقاد كلما رأى ضرورة لذلك . ويكون له حق حضور جلساته وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .

ولا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا بحضور رئيسه وثلاثة من أعضائه على الأقل ، فإذا لم يتكامل هذا النصاب في الموعد المحدد يؤجل الاجتماع إلى موعد اقصاد أسبوع لنظر الموضوعات المدرجة بجدول الأعمال ، ويكون الاجتماع صحيحا في هذه الحالة بحضور أغلبية الأعضاء .

وفي جميع الأحوال تصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وتدون مناقشات مجلس الإدارة في سجل خاص ، يوقع من رئيس المجلس ومن القائم بأعمال السكرتارية .

**مادة ٧ -** يبلغ رئيس مجلس إدارة الصندوق قرارات المجلس إلى وزير الإسكان والتعمير خلال سبعة أيام من تاريخ صدورهما .

ولا تكون قرارات المجلس نافذة إلا بعد اعتمادها من الوزير ، على أنه في الحالات التى تتطلب مصادقة سلطة أخرى فإن القرار في هذه الحالة لا يكون نافذا إلا بصور تلك المصادقة .

**مادة ٨ -** يمثل رئيس مجلس الإدارة الصندوق أمام القضاء ولدى الغير ،

ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسات الموضوعة لتحقيق أغراض الصندوق ، كما يكون مسئولاً عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

ويكون لرئيس المجلس بالنسبة للعاملين بالصندوق والاعتمادات المخصصة له ، السلطات المقررة في القوانين واللوائح لرؤساء الهيئات العامة .

ولرئيس المجلس أن يفوض مديراً أو أكثر في مباشرة بعض اختصاصاته .

**مادة ٩ -** يختار وزير الإسكان والتعمير من يحل محل رئيس مجلس إدارة الصندوق في حالة غيابه من بين وكلاء وزارة الإسكان والتعمير .

## الباب الثاني

### موازنة الصندوق وحسابه الختامي

**مادة ١٠ -** يكون للصندوق موازنة خاصة كما يكون له حساب ختامي ، وتبدأ السنة المالية للصندوق مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها . وتدرج بموازنة الصندوق سنوياً الاعتمادات اللازمة لمواجهة نفقاته .

**مادة ١١ -** يفتح حساب خاص للصندوق في البنك المركزي ويكون الصرف منه بشيكات موقعة من رئيس مجلس الإدارة أو من ينيبه توقيعاً أولاً ومن رئيس الحسابات أو مندوب عنه توقيعاً ثانياً .

**مادة ١٢ -** يتخذ المختصون في الصندوق الإجراءات اللازمة لحصر المبالغ المستحقة له .

كما يعد للمختصون في الصندوق في الأسبوع الأول من كل شهر حساب إيرادات ومصروفات الشهر السابق .

**مادة ١٣ -** تتبع في مراجعة ومراقبة حسابات الصندوق أحكام القوانين والقرارات السارية في شأن مراجعة ومراقبة حسابات الهيئات العامة .



## الباب الثالث

### مواصفات ومعايير المسكن الاقتصادي وبيان الجهات التي تقيمه

**مادة ١٤ -** يتكون المسكن الاقتصادي من :

- (أ) حجرة ومدخل والملحقات (حمام ومطبخ) .
- (ب) حجرتين ومدخل والملحقات (حمام ومطبخ) .
- (جـ) ثلاث حجرات ومدخل والملحقات (حمام ومطبخ) .
- (د) حجرة وصالة والملحقات (حمام ومطبخ) .
- (هـ) حجرتين وصالة والملحقات (حمام ومطبخ) .

وتتدرج مساحة الوحدة السكنية وفقا لمكوناتها ما بين ٢٠ مترا مربعا إلى ٦٠ مترا مربعا ، شاملة ما يخصها من مسطح السلاكم التي تخدمها .

**مادة ١٥ -** تكون مواصفات تشطيبات المسكن الاقتصادي على الوجه التالي :

#### (١) البياض الداخلي :

يتدرج من تخشين عادة رقة واحدة للسقف والحوائط حتى التخشين الجيد مع الرش بالجير - واسفال أسمنتية مخدومة للحمامات والمطابخ بارتفاع يصل إلى ١,٥ مترا .

#### (٢) البياض الخارجي :

فيما عدا البناى الظاهرة يتدرج من بياض التخشين الخارجى من رقتين مع الدهان بالجير وحتى بياض الفطيسة العادية والطرشة العادية بمختلف أنواعها من ذات التكلفة المناسبة .

#### الأرضيات :

أرضية أسمنتية مخدومة أو بلاط أسمنتى عادة سمك ٢ سم أو بلاط موزايكو عادة سمك ٢ سم .

## (٤) النجارة :

خشب سويدي سمك ١,٥ بوصة أو ٢ بوصة وتكون حشوات الأبواب من الموسيقى أو الخشب الحبيبي المعالج أو ألواح الأبلاكاش المحلى أو المضغوط أو مايمثله .

## (٥) الأعمال الصحية :

تكون الأجهزة الصحية من الإنتاج المحلى الجيد أو ما يمثله من صناعة الخارج وتكون المراحيض من الطراز الشرقى المصنوع من الزهر المطلق بالصينى أو الطراز الأفرنجى من الصينى - وصندوق الطرد العالى وأحواض غسيل الأيدي من الزهر أو الصينى وأحواض المطابخ من الزهر المطلق بالصينى - وتكون الحنفيات والمحابس من أجود الأنواع المطابقة للمواصفات القياسية مع ضرورة عزل أرضيات الحمامات بمواد عازلة معتمدة .

## السلالم :

تتدرج من أنواع الحجر الجيرى السلب والموزايكو العادة حتى الكسوة الموزايكو العادة لهيكل السلالم الخرسانية المبسطة .

## (٧) درابزينات السلالم والبلكونات :

وتتدرج من أنواع الدرابزينات المبانى أو الخرسانة المبيضة حتى أنواع الدرابزينات الحديدية المبسطة القليلة التكاليف أو ما فى مستواها .

**مادة ١٦ -** لايجوز التعديل فى مواصفات التشطيبات المنصوص عليها فى المادة السابقة ، إلا بموافقة مجلس إدارة الصندوق وذلك للدواعى والمبررات والظروف البيئية والمحلية التى تقتضيها .

على أن يراعى فى حالات البناء بطريقة المساكن سابقة التجهيز ، وغيرها من طرق البناء المطورة ، أن تكون التشطيبات من مستويات مماثلة .

**مادة ١٧ -** يتولى الصندوق المساهمة فى تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى التى تقيمها الجهات الآتية :

(أ) وزارة الإسكان والتعمير بمختلف أجهزتها وهيئاتها ووحداتها وشركاتها والجهات التي تشرف عليها .

(ب) وحدات الحكم المحلي ، والأجهزة التابعة له .

(ج) الجهات والأشخاص الاعتبارية التي يرخّص لها وزير الإسكان والتعمير في إقامة هذا النوع من المساكن .

**مادة ١٨ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به تاريخ نشره ؛  
تحريرا في ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٩٦ ( ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ )

## قرار وزارة المالية رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧٧

بإصدار سندات على الخزنة العامة<sup>(١)</sup>

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي :

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٧ ؛

**قرر :**

**مادة ١ -** (معدلة بقرار وزير المالية ٢٥٩ لسنة ١٩٧٩ ) تصدر سندات إسكان على الخزنة العامة تؤدي حصيلتها لحساب صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي بفائدة :

٨ ٪ عن الخمس سنوات الأولى .

٨,٥ ٪ عن الخمس سنوات التالية .

٩ ٪ بعد عشر سنوات من تاريخ إصدارها .

مغفأة من كافة الضرائب عدا ضريبة التركات ورسم الإيلولة .

**مادة ٢ -** (معدلة بقرار وزير المالية ٥٦ لسنة ١٩٨٠ ) يتولى البنك المركزي المصري إجراءات طرح الدفعة الأولى من تلك السندات بقيمة ٢٥ مليون جنيه للاكتتاب فيها وتكون قابلة للتداول بعد مضي سنة واحدة من تاريخ إصدارها وذلك بالفئات الآتية :

١٠ ج      ١٠٠ ج      ١٠٠٠ ج

وتلحق بها كويونات الفوائد - ويجوز إصدار سندات بفئات أعلى وبناء على اقتراح البنك المركزى المصرى .

**مادة ٢ -** يفتح باب الاكتتاب اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

**مادة ٤ -** يتولى البنك المركزى سداد الفائدة السنوية المستحقة على السندات في أول ديسمبر من كل عام . ويبدأ سريان الفائدة عن السنة الأولى اعتبارا من أول الشهر التالى للشهر الذى تم فيه الاكتتاب .

**مادة ٥ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ؛  
تحريرا فى ٦ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٧ )

## القسم الثالث

### تمليك المساكن

#### قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٨

في شأن تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقيمت

أو تقام من استثمارات التعمير بمحافظات القناة<sup>(١)</sup>

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير :

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي :

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة الإسكان والتعمير :

#### قـــــرر :

**مادة ١-** يكون تمليك وحدات المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقيمت أو تقام من استثمارات التعمير بمحافظات القناة وفقا للقواعد والشروط والاوزاع المرافقة .

**مادة ٢-** تودع حصيلة بيع وإيجار الوحدات المنصوص عليها في المادة السابقة في حساب صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي .

١ - الجريدة الرسمية في ٩ فبراير سنة ١٩٧٨ - العدد ٦ .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير ١٩٧٨ :  
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ صفر سنة ١٣٩٨ ( ٢٩ يناير سنة ١٩٧٨ )

### قواعد تمليك

المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي اقيمت أو تقام باستثمارات التعمير  
بمحافظة القنّاة

أولا : نسب التوزيع لما يشغل من وحدات اعتبارا من تاريخ العمل بهذه  
القواعد :

- ٣٠ ٪ لمن دمرت مساكنهم بسبب الحرب .
- ١٠ ٪ تؤجر للمحافظة ليشغلها من تقتضى ظروف عملهم أن يشغلوا  
المساكن عن غير طريق التمليك .
- تخصص الـ ٦٠ ٪ الباقية للحالات الآتية :
- ٢٥ ٪ لحالات الإخلاء الإدارى ( الهدم - نزح الملكية ) .
- ٢٥ ٪ للمتزوجين حديثا .
- ١٥ ٪ للعاملين المنقولين إلى المحافظة .
- ١٠ ٪ لأفراد القوات المسلحة من أبناء المحافظة .
- ٢٥ ٪ يتم توزيعها بقرار من المحافظة لمواجهة الظروف المحلية الخاصة .
- وإذا كانت نسبة الـ ٣٠ ٪ المخصصة لمن دمرت مساكنهم بسبب الحرب  
تزيد عن الحاجة اللازمة لمواجهة هذه الحالات ، فتضم الزيادة الى نسبة  
الـ ٦٠ ٪ المشار إليها .

- يحدد السادة المحافظين الجهة المختصة التي تتلقى طلبات الشراء ، وعلى  
هذه الجهة إعداد سجل خاص لقيد الطلبات ، ويعطى الطالب إيصال يوضح به  
رقم وتاريخ تقديم الطلب .

وفي حالة زيادة طلبات التملك عن عدد الوحدات السكنية تعمل قرعة على أن  
تشكل لجنة لهذا الغرض بقرار من المحافظ المختص .

ثانيا : ثمن البيع :

(١) الوحدات المشغولة قبل تاريخ العمل بهذه القواعد :  
تملك لمستأجريها على أساس سداد الأجرة الشهرية لمدة ٤٠ ( أربعون ) سنة ، تحتسب من تاريخ التأجير ، ويشترط أن يكون المستأجر قد أوفى بجميع التزاماته المالية المتعلقة بالوحدة المؤجرة له .

(ب) - الوحدات التي تستغل إعتبارا من تاريخ العمل بهذه القواعد :  
يتم تملكها على أساس تكلفة المباني على الوجه الآتى :  
١ - الوحدات التي تخصص لمن دمرت مساكنهم بسبب الحرب . يقسط ثمنها على ٤٠ ( أربعون ) سنة ، بدون فائدة .

٢ - الوحدات من المستوى الاقتصادي لغير الفئة السابقة يقسط ثمنها على ٣٠ ( ثلاثون ) سنة بدون فائدة مع سداد دفعة مقدمة بواقع ١٠ ٪ .  
٣ - الوحدات من المستوى المتوسط ، يدفع عنها مقدما ١٠ ٪ على الأقل ، كدفعة مقدمة ويقسط الباقي على ٣٠ سنة بفائدة ٥ ٪ سنويا .

(ج) في جميع الأحوال يتم التملك بدون الأرض ، ويكون للمشتري حق الانتفاع بالأرض طوال مدة بقاء الوحدة الخاصة به .

ثالثا - المحال الموجودة في مباني الوحدات الاقتصادية والمتوسطة :  
وتباع هذه المحال بتكاليفها بفائدة مركبة قدرها ٥ ٪ سنويا .. مع دفع ٥٠ ٪ على الأقل من التكاليف الفعلية كدفعة مقدمة والباقي يدفع على أقساط لمدة ١٠ سنوات .

وتحدد المحافظة نوع الخدمات المطلوبة لهذه المحال في كل مبنى وتكون الأفضلية بين المتقدمين على أساس من يقوم بدفع قدر أكبر من المقدم .  
رابعا - الوحدات السكنية اللازمة للعاملين بمحافظات القناة من المغتربين :

تقوم المحافظة باستئجار الوحدات السكنية من وزارة الإسكان والتعمير ( صندوق الإسكان الاقتصادي ) .

تضع كل محافظة قواعد الانتفاع بهذه الوحدات على أساس أنها من



المساكن التى تشغل بسبب العمل وفقا للنظم السارية فى هذا الشأن مع الاخذ فى الاعتبار ظروف كل محافظة ( البيئة - المناطق النائية - يسر وصعوبة المواصلات ) .

#### خامسا - حوافز وتعجيل الدفع :

تستنزى من القيمة الفعلية للوحدة السكنية ١٠ ٪ من القيمة الفعلية ( اقتصادى ومتوسط ) لمن يسدد ثمن البيع كاملا فوريا كخصم تعجيل دفع .  
فى حالة قيام المشتري فى اى وقت بسداد قيمة الوحدة دفعة واحدة يخفض المبلغ المستحق بواقع ١٠ ٪ ( كخصم تعجيل دفع ) .

#### سادسا - حالات التأخير فى السداد .. واحكام اخرى :

فى حالة تأخير المشتري فى سداد اى قسط عن المواعيد المحددة له تسرى على الاقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق إلى تاريخ السداد .

ويتضمن عقد البيع نصا يقضى بحظر إجراء أية تعديلات فى الوحدة إلا بعد موافقة الجهة التى تحددها المحافظة .

كما يتضمن العقد نصا يقضى بأن يحظر التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص للوحدات المباعة . إلا بعد موافقة المحافظة وطبقا للشروط والأوضاع التى يتضمنها عقد التمليك .

ويشترط أن يكون التصرف بالبيع أو التنازل لشخص تتوافر فيه شروط التمليك .

وفى حالة الحصول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تسدد كامل الاقساط المتبقية .. بالإضافة إلى فوائد القروض عن رأس المال لمدة التقسيط .

يكون للسادة المحافظين حق تقسيط مقدم الثمن أو بعضه على مدد التقسيط الكلية أو بعضها وذلك فى حدود ٢٠ ٪ من عدد الوحدات . كما يكون لهم الحق فى تقاضى نسبة اكبر كدفع مقدم ويسرى على الفرق بالزيادة حافز تعجيل بواقع ١٠ ٪ .

ان يسرى على هذه المساكن فيما يتعلق بالأجزاء المشتركة من المباني ماينص عليه القانون من قيام اتحاد الملاك للطبقات أو الشقق بما يكفل حسن إدارة وصيانة الأجزاء المشتركة .

تؤول حصيلة البيع وإيجار الوحدات السكنية اللازمة للعاملين إلى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى وعلى أن تخصص حصيلة البيع والإيجار بكل محافظة للاستخدام فى مشروعات الإسكان بذات المحافظة . ويتحمل المشتري جميع الرسوم والمصاريف المتعلقة بتسجيل الوحدة السكنية موضوع البيع بمصلحة الشهر العقارى .

تتولى وزارة الإسكان والتعمير إعداد صيغة عقد تمليك للوحدات السكنية الخاضعة لهذه القواعد يتضمن الشروط والأوضاع والضوابط التى تحكم التعاقد بمراعاة المبادئ سالفه الذكر .

هذا مع ملاحظة مايلي :

- ١ - يشترط ألا يكون لراغب التملك سكن آخر بنفس المدينة .
- ٢ - يشترط ألا يؤجر هذا المسكن مفروشا .

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨

بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها  
أو تقيمها المحافظات<sup>(١)</sup>

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ؛  
وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات  
الإسكان الاقتصادي ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجر وبيع الأماكن وتنظيم  
العلاقة بين المؤجر والمستاجر ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٤  
على قواعد تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها أو  
تقيمها المحافظات ؛

### قرر :

مادة ١ - فيما عدا المساكن التي أقيمت من استثمارات التعمير ، يكون تملك  
وحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة ، التي أقامتها أو تقيمها  
المحافظات ، وفقا لما يلي :

أولا : بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي  
أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وأجرت بأقل من الأجرة  
القانونية ، بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الاقتصادي ، وجنيه ونصف للغرفة  
من الإسكان المتوسط - يتم تملكها وفقا لأحكام المادة (٧٢) من القانون رقم ٤٩

لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وطبقا للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (١) المرافق لهذا القرار .

ثانيا : بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التي أقامت أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ ، يكون تملكها طبقا للقواعد والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق لهذا القرار .

**مادة ٢ -** تودع حصيلة بيع الوحدات المنصوص عليها بالمادة السابقة في حساب صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي ، كما تودع في هذا الحساب حصيلة مقابل الانتفاع بمساكن الإيواء .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛  
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ صفر سنة ١٣٩٨ ( ٢٩ يناير سنة ١٩٧٨ )

#### الملحق رقم (١)

قواعد تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة  
التي أقامت المحافظات وأجرت قبل ١٩٧٧/٩/٩

أولا : تتولى كل محافظة حصر وحدات المساكن الشعبية ( الاقتصادية والمتوسطة ) الخاضعة لأحكام هذا القرار .

ثانيا : تتم إجراءات تملك وحدات المساكن الشعبية المشار إليها في البند ( أولا ) بحالتها وقت التملك - مع المستأجر أو خلفه العام أو من تلقى عنه حق الإيجار بالإداة القانونية السليمة على أساس استيفاء ١٨٠ مثل القيمة الإيجارية الشهرية للوحدة اعتبارا من تاريخ شغلها لها ويشترط أن يكون قد أوفى بجميع التزاماته المتعلقة بالعين .

ثالثا : يكون سداد مقابل التملك المقدر طبقا للبند السابق أو مابقى منه بعد خصم تمام سداده من إيجار الوحدة ، معجلا أو مقسطا على أقساط شهرية تعادل القيمة الإيجارية الشهرية على أساس خصم مقابل تعجيل الدفع ( ١٠ ٪ من المبالغ المستحقة ) .

وفي جميع الأحوال لايجوز للمتملك إسترداد أية مبالغ يكون قد دفعها كأجرة بالزيادة عن القيمة المشار إليها في البند ثانيا من هذه القواعد .

رابعا : في تطبيق هذه القواعد يراعى أن يخصم من القيمة المشار إليها في البند ثانيا ، من

المبالغ التى يكون قد دفعها مستأجر الوحدة السكنية كاجرة لوحدة سكنية أخرى من أحد المستويات النصوص عليها في هذه القواعد في نفس المحافظة أو في محافظة أخرى .

خامسا يقتصر البيع وفقا لهذه القواعد على مبانى الوحدات المشار إليها فقط دون الأرض المقامة عليها التى تبقى ملكا للدولة ، وتعتبر الأرض محملة بحق انتفاع لصالح ملاك المبنى طوال مدة بقائه .

سادسا : يصبح الممتلك مسئولاً عن إدارة العين وصيانتها وأداء قيمة استهلاك المياه وإنارة السلالم وأية التزامات أخرى تفرضها التشريعات السارية بإعتباره مالكا ، وذلك من تاريخ التملك .

سابعا : يحظر إجراء أية تعديلات في المبانى المملوكة طبقا للقواعد السابقة كما لايجوز إجراء أى تعديلات في المبانى أو المنافع المشتركة إلا بعد موافقة الجهة المختصة بشئون التنظيم .

ثامنا : يحظر التصرف بالبيع أو التنازل عن الوحدات المباعة طبقا لهذه القواعد إلا بعد موافقة المحافظة المختصة ، وطبقا للشروط والأوضاع التى تقرها في هذا الشأن .

تاسعا : يتحمل المشتري جميع الرسوم والمصاريف المتعلقة بتسجيل الوحدة السكنية موضوع عقد التمليك لدى مأموريات الشهر العقارى والتوثيق .

عاشرا : تودع حصيلة البيع في حساب صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى بالبنك المركزى المصرى .

#### الملحق رقم ٢

قواعد تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها

وتقييمها المحافظات وتشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩

أولا نسب التوزيع<sup>(١)</sup>

١- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء ٥٢٧ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في

١٩٨٠/٦/١٩ - العدد ٢٥ ) . ونص على الآتى :

ثانيا - ( معدلة بقرار رئيس الوزراء ٤١٠ لسنة ١٩٨٦ ) المحال الموجودة في مباني الوحدات الاقتصادية والمتوسطة :

- وتعرض هذه المحال أولا على وزارة التموين والتجارة الداخلية لشراء مايلزم شركات المجمعات الاستهلاكية لإنشاء منافذ لتوزيع المواد التموينية بها ، وذلك بالتكلفة الفعلية وبفائدة مركبة قدرها ٥ ٪ سنويا مع دفع ٥٠ ٪ على الأقل من هذه التكلفة كدفعة مقدمة والباقي يدفع على أقساط لمدة عشر سنوات ، ويباع مايتبقى من هذه المحال بطريق المزاد العلني .

- وتحدد المحافظة نوع الخدمات المطلوبة لهذه المحال في كل مبنى .

- ويجوز بموافقة رئيس مجلس الوزراء تخفيض مقدار الدفعة المقدمة إلى نسبة لا تقل عن ( ١٠ ٪ ) من التكاليف الفعلية في الأحوال التي يقدرها .

- وتخفف مقدار الدفعة المقدمة إلى ١٠ ٪ من التكاليف الفعلية والباقي يدفع على أقساط لمدة عشرين سنة بالنسبة للمحلات الكائنة بالوحدات الداخلة في نطاق محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة .

ثالثا : الوحدات السكنية اللازمة للعاملين بالمحافظة :

- تقوم المحافظة بتملك الوحدات السكنية على أن تتولى المحافظة سداد أقساط التملك المستحقة عن هذه الوحدات .

- وتحدد المعاملة المالية لهذه الوحدات بواسطة لجنة تشكل من الأجهزة المختصة مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل محافظة ( البيئة - المناطق النائية - يسر وصعوبة المواصلات ) .

- يحظر تخصيص الوحدات السكنية للإسكان الإداري .

مادة ١ - يكون لكل محافظة وفقا لظروفها والقواعد العامة التي يقرها المجلس الشعبي المحلي تحديد نسب وأولويات توزيع المساكن الاقتصادية والمتوسطة بها .

ويصدر بتحديد هذه النسب والأولويات قرار من المحافظ المختص .

مادة ٢ - ( معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء ٤ لسنة ١٩٨١ ) يستمر العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي إقامتها أو تقيمها المحافظات المشار إليه فيما عدا ما تضمنه من تحديد نسب وأولويات توزيع المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي يصدر بتحديد قرار من المحافظ المختص وفقا لنص المادة السابقة .

#### رابعا : حوافز وتعجيل الدفع :

- تستنزل من القيمة الفعلية للوحدة السكنية ١٠ ٪ من القيمة الفعلية ( اقتصادى ومتوسط ) لمن يسدد ثمن البيع كاملا فوريا كخصم تعجيل .
- في حالة قيام المشتري في أى قوت بسداد قيمة الوحدة دفعة واحدة يخفض المبلغ المستحق بواقع ١٠ ٪ ( كخصم تعجيل دفع ) .

#### خامسا : حالات التأخير في السداد .. وأحكام أخرى :

- في حالة تأخير المشتري في سداد أى قسط عن المواعيد المحددة له تسرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق إلى تاريخ السداد .

- يتضمن عقد البيع نصا يقضى بحظر إجراء أية تعديلات في الوحدة إلا بعد موافقة الجهة المختصة بشئون التنظيم .

- كما يتضمن العقد نصا يقضى بأن يحظر التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص للوحدات المباعة . إلا بعد موافقة المحافظة .. وطبقا للشروط والأوضاع التي يتضمنها عقد التمليك .

- ويستلزم أن يكون التصرف بالبيع أو التنازل لشخص تتوافر فيه شروط التمليك .

- وفي حالة الحصول على الموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل أو تغيير التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية . بالإضافة إلى فوائد القروض عن رأس المال لمدة التقسيط .

- أن يسرى على هذه المساكن فيما يتعلق بالأجزاء المشتركة من المبنى مايسرى على المبنى التى سبق شغل وحداتها السكنية من قيام اتحاد الملاك للطبقات أو الشقق بما يكفل حسن إدارة وصيانة الأجزاء المشتركة .

- تؤزل حصيلة البيع ومقابل الانتفاع بمساكن الإيواء إلى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى على أن يتحمل الصندوق بقيمة أقساط القروض والفوائد التى استخدمت في بناء هذه الوحدات .. ويتحمل المشتري جميع

الرسوم والمصاريف المتعلقة بتسجيل الوحدة السكنية موضوع البيع بمصلحة الشهر العقاري .

- تتولى وزارة الإسكان والتعمير إعداد صيغة عقد تملك موحد للوحدات السكنية يتضمن الشروط والأوضاع والضوابط التي تحكم التعاقد. بمراعاة المبادئ سالفه الذكر .

هذا مع ملاحظة مايلي :

- (١) يشترط ألا يكون لراغب التملك سكن آخر بنفس المدينة .
- (٢) يشترط ألا يؤجر هذا المسكن مفروشا .
- (٣) يتم توزيع النسب المقررة للتملك وفقاً للقواعد التي يضعها المحافظ بالاشتراك مع المجلس المحلي في ضوء ظروف كل محافظة .



## قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢

بشأن تخفيض القيمة الإيجارية وأقساط التملك للوحدات السكنية  
بمحافظة جنوب سيناء<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** تخفض إيجارات الوحدات السكنية المخصصة للعاملين بمحافظة جنوب سيناء بنسبة ٥٠ ٪ من القيمة الإيجارية الحالية .

**مادة ٢ -** يعاد تقسيط قيمة تكاليف إقامة الوحدات السكنية بمحافظة جنوب سيناء المملوكة للبدو والصيادين على ٤٠ سنة بدلا من ٣٠ سنة .  
وتسرى أحكام هذه المادة على مايمك مستقبلا .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها :

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٩ يونيو سنة ١٩٨٢ )

حسنى مبارك

## قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٦

بشأن نسب تملك الوحدات السكنية بعمارات الاوقاف

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم  
العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن نسب تملك  
الوحدات السكنية بعمارات الاوقاف ؛  
وعلى موافقة مجلة الوزراء ؛

### قرر :

**مادة ١ -** يكون تملك الوحدات السكنية بعمارات الاوقاف وفقاً للنسب  
الآتية :

- ٣٠ ٪ للأئمة والدعاة والعاملين في مجال الدعوة الإسلامية .
- ١٠ ٪ للمتزوجين حديثاً خلال سنتين من العاملين بالوزارات والهيئات العامة  
والقطاع العام .
- ١٠ ٪ للمنقولين حديثاً خلال سنتين من العاملين بالوزارات والهيئات العامة  
والقطاع العام .
- ٥ ٪ لأعضاء الهيئات القضائية وجهاز المدعى العام الاشتراكي .
- ٥ ٪ لافراد القوات المسلحة وتكون الأولوية لأبناء الشهداء منهم .
- ٥ ٪ لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات .
- ١٠ ٪ للحالات الاجتماعية الملحة والحالات الطارئة التي يصدر بها قرار من  
وزير الاوقاف .

١٠ ٪ لحالات الإخلاء الإدارى ( الهدم أو نزع الملكية )

١٠ ٪ للمبعوثين العائدين من الخارج .

**مادة ٢ -** يشترط للانتفاع بأحكام المادة السابقة الا يكون الشخص حائزا لوحدة سكنية أخرى هو وزوجته وأولاده القصر .

**مادة ٣ -** يحدد وزير الأوقاف بقرار منه الضوابط والقواعد والإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

**مادة ٤ -** يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه .

**مادة ٥ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية !

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٢ رجب سنة ١٤٠٦ ( ٢ ابريل سنة ١٩٨٦ )  
د . علي لطفي

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقبل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

أسلحة وذخائر ومفرقات





## أسلحة وذخائر ومفرقات

القسم الأول - الأسلحة والذخائر

القسم الثاني - المفرقات

القسم الأول

الأسلحة والذخائر

قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

في شأن الأسلحة والذخائر (١)، (٢)، (٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

- 
- ١ - الوقائع المصرية في ١٩٥٤/٧/٨ - العدد ٥٣ مكرر .
  - ٢ - أنظر أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن ما يعد سلاحاً في حكم قانون العقوبات (مايلي ص ٦٤٨) .
  - ٣ - صدر أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ وقد فُضي في المادة الأولى منه على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر يعتبر كل من يحوز في تاريخ العمل بهذا الأمر سلاحاً أو أكثر أو ذخائراً لا بغير ترخيص ، مرخصاً له بها لاستعمالها في الدفاع عن الوطن وذلك إذا ما أخطر أية جهة شرطة خلال سبعة أيام من تاريخ العمل بهذا الأمر بالسلاح والذخائر ، ويتضمن

وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٧ إبريل سنة ١٩٠٥ بتنفيذ جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها فى القطر المصرى ولائحة البوليس المختصة بالاتجار بها .

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها المعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

### أصدر القانون الآتى :

#### الباب الأول

#### فى إخراج الأسلحة وذخائرها وحيازتها

مادة ١ - ( الفقرة الأولى معدلة بالقانونين رقمى ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والفقرة الثانية معدلة بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٨٠ ) يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية<sup>(١)</sup> أو من ينييه عنه حيازة أو إخراج الأسلحة النارية

الإخطار البيان الكافى عنها ، كما قضى هذا القرار أيضاً فى مادته الثانية على أنه دون التنفيذ بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، تسلم جهة الشرطة المختصة صاحب الشأن رخصة للسلاح أو الأسلحة أو الذخائر وفقاً للنموذج المقرر طبقاً للقانون المشار إليه .. وقضى فى مادته الثالثة على أن تسمى هذه الرخصة حتى نهاية العام الميلادى الحالى ثم لمدة عام آخر .

وبعفى الإخطار والرخصة من الرسوم المقررة فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ( الجريدة الرسمية فى ١٤/١٠/١٩٧٣ - العدد ٤١ مكرراً ) .. تم صدر أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ وقد قضى فى مادته الأولى على أن الأسلحة والذخائر التى رخص بها طبقاً لأحكام أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ بجوز ، عند انتهاء ممتها الحالية ، تجديد الترخيص بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر دون تعيد بأحكام المادة ٧ منه ( الجريدة الرسمية فى ١٤/٧/١٩٧٤ - العدد ٢٧ تابع ( أ ) ) .

١ - صدر قرار وزير الداخلية فى ٧/٩/١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر متضمناً الإجراءات

المبينة بالجدول رقم ٢ وبالقسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الأسلحة البيضاء المبينة في الجدول رقم ١ المرافق .

لا يجوز بأى حال الترخيص فى الأسلحة المبينة فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ ، وكاتمات أو مخفضات الصوت ، والتلبكوبات التى تتركب على الأسلحة النارية .

الواجب اتباعها عند التقدم بطلب الترخيص فى إحراز الأسلحة وحيازتها ( مابلى ص ٦١١ ) .

كما صدر القرار الوزارى فى ١٩٥٤/١٢/٢٣ بشأن نظام الترخيص للسائحين بحمل وإحراز الأسلحة (أنظر مابلى ص ) ، والقرار الوزارى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٤ بمنح وتجديد تراخيص مؤقتة للسائحين بحمل وإحراز الأسلحة النارية (أنظر مابلى ص ٦٤٦) . كما صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٨١ ونص على أنه :

« على العمد والمشايخ ومشايخ الخفراء والخفراء إبلاغ أقرب مركز شرطة عن كل من يحوز أو يحرز سلاحاً أو ذخيرة أو مفرقات بغير ترخيص فى دائرة اختصاصه فور علمه بذلك .

وبعاقب من يخالف ذلك بالسجن ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا استعمل السلاح أو الذخيرة أو المفرقات التى لم يبلغ عنها فى ارتكاب جنائية أو جنحة أو الشروع فيها أو فى أى نشاط من شأنه الإخلال بالأمن العام أو النظام العام أو المماس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/١٠/١٣ - العدد ٢٣٣) (تابع) » .

وعن قضاء محكمة النقض فيما نحن بصدد أنه يكفى لتحقيق جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية للسلاح -طلالت أو قصرت- أيا كان الباعث على حيازته ولو كان لأمر عارض أو طارئ . ومن ثم فإنه -حتى مع مايزعمه الناطقان فى طعنه من أنه كان يحفظ السلاح النارى لديه كأمانة- فإن جريمة إحراز السلاح النارى بغير ترخيص تكون متوافرة فى حقه ويكون الحكم قد أصاب صحيح القانون إذ دانه عنها (نقض جنائى ١٩٧٤/٣/٢٥ - موموعنا التمهيدية - ج ٦ فقرة ١٠٧٢) . وأن جريمة إحراز السلاح النارى المشتمل على الذخيرة بغير ترخيص من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المسقطلة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمعنى المدة إلا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار (نقض جنائى ١٩٦٩/٣/٣١ - المرجع السابق فقرة ١٠٧٠) .

ولوزير الداخلية بقرار منه تعديل الجداول الملحقه بهذا القانون بالإضافة أو الحذف عدا الأسلحة المبينة بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ فلا يكون التعديل فيها إلا بالإضافة .

مادة ٢ - (معدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤) يسرى الترخيص من تاريخ صدوره وينتهى فى آخر ديسمبر من السنة الثالثة بما فى ذلك سنة الإصدار ، ويكون تجديد الترخيص لمدة ثلاث سنوات .

أما التراخيص التى تمنح للسائحين فتكون لمدة لا تجاوز ستة أشهر .  
وفى جميع الأحوال لا تتغير مدة سريان الترخيص عند إضافة أسلحة جديدة إليه .

مادة ٣ - الترخيص شخصى فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص فى ذلك طبقاً للمادة الأولى<sup>(١)</sup> .

مادة ٤ - (معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨) لوزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض الترخيص<sup>(٢)</sup> أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأى شرط يراه .

١ - قضت بهذا المعنى محكمة النقض فى حكمها الصادر بجلسته ١٧/١٢/١٩٦٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٦ فقرة ١٠٨٨ .

٢ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه لو صح أن المدعى كان مريضاً بمرض نفسى عرضة للنحول إلى مرض عقلى وأنه كان يجوز للجهة الإدارية أن تمتد إلى هذا السبب لإصدار القرارين المطعون فيهما بما لها من سلطة تقديرية وفقاً لأحكام المادتين ١٢٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فإن ذلك ما كان يسوغ على أية حال أن يقوم القضاء الإدارى مقام الإدارة فى إحلال سبب آخر محل السبب غير الصحيح الذى قام عليه القراران المذكوران بغية حملهما وأن يحكم من ثم برفض الدعوى ذلك أنه متى كان الأمر متعلقاً بسلطة تقديرية يترك فيها القانون للجهة الإدارية قدراً من الترخيص تزن على مقتضاه ملائمة منح الترخيص أو رفضه لم يجز للقضاء أن يترجم عنها إحساسها واقتناعها بتحقيق أو عدم تحقق الاعتبارات الموضوعية التى يبنى عليها تصرفها التقديرى ولأن يصادر حريتها فى اختيار الأسباب التى يقوم عليها قرارها لأن هذا المسلك من شأن الإدارة وحدها لا يجوز فيه قيام القضاء مقامها فيما هو حرى بتقديرها ووزنها وعلى ذلك يقتصر دور القضاء الإدارى على مراقبة صحة السبب الذى تترعت

وله سحب للترخيص مؤقتاً أو إلغاؤه ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو إلغاؤه مسبباً .

وعلى المرخص له فى حالتى السحب والإلغاء أن يسلم السلاح إلى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل إقامته وله أن يتصرف فيه بالبيع أو بغيره من التصرفات إلى شخص مرخص له فى حيازته أو تجارته أو صناعته خلال أسبوعين من تاريخ إعلانه بالإلغاء أو السحب مالم ينص فى القرار على تسليمه فوراً إلى مقر البوليس الذى يحدده .

وللمرخص له أن يتصرف فى السلاح الذى أودعه بقسم البوليس خلال سنة من تاريخ تسليمه إلى البوليس فإذا لم يتم له التصرف خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التعويض ونحسب مدة السنة بالنسبة إلى القصر وعديمى الأهلية اعتباراً من تاريخ إذن الجهات المختصة بالتصرف فى السلاح .

وتخصص الأسلحة التى آلت إلى الدولة ، لوزارة الداخلية .

به الإدارة فى رفضها للترخيص فإن كان من الأسباب الداخلة فى الظاهر ضمن المبررات التى تحتم رفضها للترخيص استناداً إلى سلطتها المقيدة لم يسغ له أن يتعداها إلى ما وراء ذلك بافتراض أسباب ظنية أخرى قد تحمل عليها سلطتها التقديرية بل تقتصر ولايته على رقابة صحة السبب المزعوم فإن تبين له عدم صحته وجب عليه الحكم بإلغاء القرار الذى قام على هذا السبب (الإدارية العليا ١٩٦٦/١١/١٩ - الطعن ٦٢٠ لسنة ١١) وقضت محكمة النقض بأن من حق جهة الإدارة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أن ترفض الترخيص أو تنصّر منه أو تنصّره على أنواع معينة من الأسلحة أو تنقّده بأى شرط تراه، كما لها سحب الترخيص مؤقتاً أو إلغاؤه ، وعلى المرخص له فى حالتى السحب والإلغاء أن يسلم السلاح فوراً إلى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل إقامته ، وله حق التصرف فى السلاح المسمّل لجهة الإدارة للبيع أو بغيره من التصرفات إلى شخص مرخص له فى حيازته أو تجارته أو صناعته ، فإذا لم يتم له التصرف فى السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه إلى البوليس ، اعتبر تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التعويض ، فإذا كان المتهم لم يسلم ذخيرة مما تستعمل فى أسلحة نارية لم يرخص له بإحرازها - إلى مقر البوليس طبقاً لأحكام هذه المادة فإن إدانته لإحرازه تلك الذخائر يكون صحيحاً فى القانون (نقض جنائى ١٩٥٨/١٢/٨ - المرجع السابق - فقرة ١٠٨١) .

مادة ٥ - (الفقرة الأولى معدلة بالقوانين أرقام ١٥٥ لسنة ١٩٥٦، ٧٥ لسنة ١٩٥٨، ٢٦ لسنة ١٩٧٨، والفقرة الثالثة مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨) يعفى من الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الأولى (١) :

- ١ - الوزراء الحاليون والسابقون .
  - ٢ - موظفو الحكومة العاملون المعينون بأوامر جمهورية أو بمراسيم أو فى الدرجة الأولى وكذلك الضباط العاملون .
  - ٣ - موظفو الحكومة السابقون المندوبون والعسكريون من درجة مدير عام أو من رتبة لواء فأعلى .
  - ٤ - مديرو الأقاليم والمحافظون الحاليون والسابقون .
  - ٥ - أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى المصريون والأجانب بشرط المعاملة بالمثل .
  - ٦ - موظفو المخابرات الذين يشغلون وظائف المخابرات المنصوص عليها فى المادة التاسعة فقرة أولى من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ .
  - ٧ - أعضاء مجلس الشعب الحاليون والسابقون .
- وعلى هؤلاء جميعاً أن يقدموا خلال شهر من تاريخ حصولهم على الأسلحة بياناً بعددها وأوصافها إلى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل إقامتهم وتسلم إلى كل من قدم البيان المذكور شهادة بذلك وعليهم الإبلاغ كذلك عن كل تغيير

---

١ - صدر أمر الحاكم العسكري العام رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ وقضى فى المادة الثانية منه على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يجوز لوزير الداخلية أن يأمر الأشخاص الذى أعفوا من الحصول على التراخيص بإحراز السلاح وإجازه بمقتضى المادة الخامسة من القانون المذكور بأن يودعوا ما لديهم من الأسلحة والذخائر بمركز البوليس الذى ينبع محل إقامتهم . ويجوز أن يقتصر الأمر على بعض الأسلحة أو الذخائر كما تجوز إعادة بعضها إلى أصحابها بعد إيداعها بترخيص من وزير الداخلية . كما قضى فى المادة الثالثة من ذات الأمر المشار إليه على أنه إذا لم يتم الصادر إليه الأمر المنصوص عليه فى المادة السابقة بإيداع الأسلحة والذخائر فى الميعاد المعين فى الأمر ، يعاقب بالعقوبات المقررة فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ السالف الذكر (الوقائع المصرية فى ١٩٥٤/٧/٣١ - العدد ٦٠ مكرر (أ) ) .

يطرأ على هذه البيانات خلال شهر من التغيير .

ولوزير الداخلية أو من ينوب عنه إسقاط الاعفاء وتسمى في شأن الاسقاط أحكام الإلغاء المنصوص عليها في المادة الرابعة .

مادة ٦ - لا يجوز حيازة أو إحراز الذخائر التي تستعمل في الأسلحة إلا لمن كان مرخصاً له في حيازة السلاح وإحرازه وكانت متعلقة بالأسلحة المرخص بها طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٧ - (معدلة بالقانونين رقمي ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١) لا يجوز منح الترخيص بحيازة السلاح أو إحرازه المنصوص عليه في المادة ١ من هذا القانون إلى :

( أ ) من تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية وكذلك من حكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس<sup>(١)</sup> أو المال أو العرض ، وكذلك من صدر عليه أكثر من مرة حكم بالحبس ولو لأقل من سنة في إحدى هذه الجرائم .

١ - قضت محكمة النفس بأن عبارة « جرائم الاعتداء على النفس » الواردة بالفقرة (ب) من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر جاءت عامة ، فهي تشمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل صور الاعتداء على النفس وإن لم يبلغ حد القضاء على الحياة ، فيدخل فيها الضرب البسيط والضرع المفضي إلى الموت متى توافرت باقي الشروط (نقض جنائي ١٩٦٦/١١/١٤ - موسوعتنا الذهبية ج ٦ فقرة ١١٥٧) وقضت أيضاً بأنه يبين من نص المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعتل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر ومذكرته الإيضاحية أن مراد الشارع قد انصرف إلى المغايرة بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية ، وحالة الحكم بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، فاكتمل في الحالة الأولى بمجرد الحكم بعقوبة الجنائية وبصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة ، بينما اشترط في حالة الحكم بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل أن تكون هذه العقوبة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية أن للمطعون ضده سبق الحكم عليه بعقوبة السجن سبع سنين ، فإن الطرف المتشدد المنصوص عليه بالفقرة «ب» من المادة السابعة يكون متوافراً . ولما محل البحث نوع

- (ج) من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو إتجار في المخدرات<sup>(١)</sup> أو مرققة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .
- (د) من حكم عليه في جريمة من الجرائم الواردة في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
- (هـ) من حكم عليه في أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجاني يحمل سلاحاً أثناء ارتكابها متى كان حمله يعتبر ظرفاً مشدداً فيها .
- (و) (المشتردين والمشتبه فيهم)<sup>(٢)</sup> والموضوعين تحت مراقبة الشرطة .

الجريمة التي صدرت فيها عقوبة الجنائية هذه . وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه باستبعاد الظرف المشدد بحثاً وراء نوع الجريمة التي صدرت فيها عقوبة الجنائية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض جنائي ١٩٦٦/١١/١٤ - المرجع السابق - فقرة ١١٣١) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر قد حدد الأحكام التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز السلاح ومن بينها سبق الحكم على الجاني بعقوبة مقيدة للحرية في إتجار المخدرات ، فتخرج من عدادها الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات لغير قصد الإتجار ، وإذ كان الثابت من مطالعة الحكم الصادر في الجنائية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الحكم إنما دان الطاعن بجريمة إحراز مخدرات بقصد التعاطي ، ومن ثم فهو لا يندرج ضمن الأحكام التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز الأسلحة النارية ويكون الحكم إذ أوقع على الطاعن العقوبة المغالطة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض جنائي ١٩٦٨/٦/١٧ - موسوعتنا الذهبية - ج ٦ فقرة ١١١١) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن عبارة « المشتبه فيهم » الواردة في الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، تشمل كل من اتصف بالاشتباه طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشتريين والمشتبه فيهم . ولا ريب أن من صدر عليه حكم بإذناره بأن يملك سلوكاً مستقيماً يدخل في عموم نص الفقرة « و » المذكورة ويتوافر بالنسبة إليه الظرف المشدد للعقاب المنصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الأسلحة المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في فقرتيها الثالثة والرابعة ، مادام الحكم بإذناره قائماً في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح والذخيرة ، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار حكم الإنذار معاً لا يتوافر به الظرف المشدد يكون منطوياً على خطأ في



- ( ز ) من ثبت إصابته بمرض عقلي أو نفسي<sup>(٤)</sup> .
- ( حـ ) من لا تتوفر فيه اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح - وتحدد شروط اللياقة الصحية وإثبات توافرها بقرار من وزير الداخلية<sup>(٥)</sup> .
- ( ط ) من لا يتوافر لديه الإلمام باحتياجات الأمن الواجبة عند التعامل مع السلاح ويحدد وزير الداخلية بقرار منه شروط احتياطات الأمن .

- تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وبصحيحه وفقاً للقانون (نقض جنائي ١٩٦١/١١/٧ - موسوعتنا الذهبية ج ٦ فقرة ١١٢٢) .
- ٤ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن المسعد من أحكام المادتين ١٢ و ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ أن الترخيص أو عدم الترخيص في حمل الأسلحة واستيرادها والإتجار بها وصنعها من الملاءمات المتروكة لتقدير الإدارة تتركض فيها حسبما نزاد متفقاً مع صالح الأمن العام بناء على ما تطمئن إليه من الاعتبارات التي درنها والبيانات والمعلومات التي تجمع لديها من المصادر المختلفة لا يقيدها سوى وجوب التسيب في حالة رفض منح الترخيص أو سحبه أو إلغائه ولا معقب على قراراتها في هذا الشأن مادامت مطابقة للقانون وخالية من إساءة استعمال السلطة على أنه ولئن كان ذلك هو الأصل في منح الترخيص أو رفضه أو سحبه إلا أن هناك حالات يبد فيها القانون سلطه الإدارة وفرض عليها رفض منح الترخيص أو رفض تجديده أو سحبه وهي الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٧ منه فإذا ما قامت بطلب الترخيص أو التجديد إحدى هذه الحالات نعين رفض طلبه دون أن يكون للجهة الإدارية أية سلطة تقديرية في هذا الشأن ومن بين هذه الحالات أن يكون طالب الترخيص أو التجديد قد سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية بحسبان أن دخوله تلك المستشفى أو تلك المصحة دليل على إصابته بمرض عقلي يجعل من الخطورة الترخيص له في حمل الأسلحة أو الإتجار بها أو صنعها (الإدارية العليا ١٩٦٦/١١/١٩ - الطعن ٢٢٠ لسنة ١١ ق) .
- ٥ - صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢ ونص في المادة الثالثة منه على أن نحدد اللياقة الصحية المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمعرفة الجهة الطبية المختصة وبمراعاة الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار وزير الداخلية (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٢/٢٣ - العدد ٤٥) . وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد شروط اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح وإثبات توافرها (مايلي ص ٦٥١) .

وفى جميع الأحوال يلغى الترخيص الممنوح إذا طرأ على المرخص له أحد الأسباب المشار إليها فى البنود من ب إلى ح من هذه المادة .

مادة ٨ - (معدلة بالقانونين رقمى ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ) لاتسرى أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح وإحرازه وحيازته على أسلحة الحكومة المسلمة إلى رجال القوة العاملة المأنون لهم فى حملها فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقاً لنصوصها .

وكذلك لاتسرى هذه الأحكام على العمد ومشايخ البلاد والعزب بالنسبة لقطعة سلاح واحدة من الأسلحة المسموح الترخيص بحيازتها ، على أن يخطر عنها مركز أو قسم الشرطة التابع له طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة (٥)<sup>(١)</sup> .

١ - قضت محكمة النقض بأن تعيين المتهم فى وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة إحراز ذخائر بدون ترخيص لا يؤثر على قيامها لأنه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة التى فى حوزته طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ (نقض جنائى ١٢/٨-١٩٥٨ - موسوعتنا الذهبية ج ٦ فقرة ١٠٨٢) .

وقضت بأن البين من استقراء نصوص المواد الأولى والخامسة والثامنة والسابعة والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والمعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، أن القانون بعد أن حظر حيازة السلاح أو إحرازه أو حمله بغير ترخيص بصفة عامة ، أباحه - على سبيل الاستثناء - لطائفتين من الأشخاص . الطائفة الأولى مميزة أولاً بإياهم بصفاتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم ، وهؤلاء نص فى المادة الخامسة على إعفائهم من الترخيص ، وأوجب عليهم الإخطار . والطائفة الثانية لم يجر عليهم أحكام القانون جملة ، بنصه على عدم سريانه عليهم ، وهم رجال القوة العامة لضرورة السلاح لهم لأداء وظائفهم ، وإنما اجتزأ فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة بالزام العمد ومشايخ ومن فى حكمهم بواجب الإخطار المبين فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة بشرط ألا يجاوز مالىهم من السلاح قطعة واحدة من النوع المبين بالجدول رقم ٢ المرافق للقانون . وفى كلتا الحالتين ، بالنسبة لكلتا الطائفتين نلتحق بالإباحة المسمدة من الصفة أو المبنية على مباشرة الوظيفة ، كما أن واجب الإخطار طبقاً لهذه الإباحة هو بعينه واحد لا يتغير بما يترتب على مخالفته من تطبيق العقوبة التى ربطها القانون فى المادة السابعة والعشرين ، وإذا كانت هذه المادة لم تشر إلا إلى واجب الإخطار المنصوص عليه فى المادة الخامسة ، فإن من البدهة أن مخالفته

مادة ٩ - لا يجوز الترخيص لشخص في حيازة أو إحراز أكثر من قطعتين من الأسلحة المبنية في الجدول رقم ٢ وقطعتين من الأسلحة المبنية بالتقسيم الأول من الجدول رقم ٣ ويسرى هذا القيد على فئات المعفين من الترخيص طبقاً للمادة الخامسة .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية في حالات الضرورة التصريح بقطع تزيد على المقرر في الفقرة السابقة .

وعلى من يوجد في حيازته أسلحة تزيد على المسموح به أن يقدم طلباً خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون إلى وزير الداخلية للتخصيص له في كل زيادة فإذا رفض الترخيص بكل الأسلحة الزائدة أو ببعضها وجب عليه أن يسلمها إلى مقر البوليس التابع له محل إقامته خلال أسبوع من تاريخ إعلان رفض الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول على أن يكون له حق التصرف فيها طبقاً لأحكام المادة الرابعة (٢) .

الأمر الواحد: يقتضى حكماً واحداً لوروده على محل واحد هو الملاح المعفى من الترخيص به في ذات القانون . كما أن المادة الثامنة وقد أحوالت إلى المادة الخامسة في شأن واجب الأخطار ، فقد اندمجت فيها بطريق اللزوم بحيث لم تعد بالشارع حاجة في المادة ٢٧ إلى بردد الإحالة المذكورة ، لهذا ولأن من يلوذ بالإباحة المستعدة من أداء الوظيفة أقوى سنداً ممن يلوذ بالإباحة المبنية على الميزة التي أولاها القانون لصفته ، ولا يعقل أن يكون من ثم أسوأ حظاً منه في مجال التجريم والعقاب . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن شيخ البلاد لم يضبط لديه سوى قطعة واحدة من السلاح غير المشتمل المشار إليه في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون فإنه لم يكن يلزمه أن يطلب الترخيص حتى يحق عقابه بالمادة ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، وإنما كان يجب عليه الإخطار عنه طبقاً للمادة الخامسة ويكون ماوقع منه - في صحيح القانون - جنحة عدم الإخطار المعاقب عليها في المادة (٢٧) سائلة الذكر (نقض جنائي ١٩٦٨/١١/٢٥ - المرجع السابق - فقرة ١١٣٥) .

٢ - صدر القرار الوزاري رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٨١ ونص في المادة الثانية منه على أن يفوض السيد اللواء مساعد أول وزير الداخلية للأمن في الترخيص بما يزيد على قطعة السلاح الثانية المصفولة وقطعة السلاح الثانية المشتملة وذلك بناء على عرض مصلحة الأمن العام (الوقت المعصرية في ١٩/١٠/١٩٨١ - العدد ٢٣٨) . وكان قد صدر القرار الوزاري رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٧٣ ونص في المادة الثانية منه على أن

مادة ٩ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) لا يجوز للشخص الحصول على أكثر من رخصة واحدة عن جميع الأسلحة المرخص له بحملها كما لا يجوز له الجمع بين شهادة الإعفاء والترخيص .

مادة ١٠ - (معدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨) يعتبر الترخيص ملغياً في الأحوال الآتية :

( أ ) فقد السلاح .

(ب) التصرف في السلاح طبقاً للقانون .

(ج) الوفاة .

وتسرى على نوى الشأن الأحكام الواردة في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة (٤) من هذا القانون على أن تكون مدة التصرف في السلاح خمس سنوات .

مادة ١١ - على كل من يكون لديه سلاح من الأسلحة المبينة بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ أن يقدمه لمقر البوليس الذى يقع في دائرته محل إقامته خلال شهر من وقت العمل بهذا القانون .

وعلى وزارة الداخلية أن تودى تعويضاً مناسباً عن كل سلاح من هذه الأسلحة يقدم للبوليس إذا كان من قنمه مرخصاً له به أو معفى من هذا الترخيص وقت العمل بهذا القانون .

مادة ١١ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) لا يجوز حمل الأسلحة في المحال العامة التى يسمح فيها بتقديم الخمر ولا في الأماكن التى يسمح فيها بلعب الميسر ولا في المؤتمرات والاجتماعات والأفراح .

---

يفوض مدير الأمن بالمحافظات ومدير مصلحة أمن الموانئ في الترخيص بحمل وإحراز قطعة السلاح الثلاثة المصقولة أو المششخنة - ويفوض مدير مصلحة الأمن العام في الترخيص بما يزيد على ذلك ( الوقائع المصرية في ١١/٣/١٩٧٢ - العدد ٢٤٨ ) .

## الباب الثاني

### فى استيراد الأسلحة وذخائرها وإتجار بها وصنعها وإصلاحها

مادة ١٢ - لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه استيراد الأسلحة المنصوص عليها فى المادة الأولى وذخائرها وإتجار بها أو صنعها أو إصلاحها ويبين فى الترخيص مكان سريانه ولا يجوز النزول عنه .  
ولو وزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض إعطائه كما له تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر أو تقييده بما يراه من شروط لمصلحة الأمن العام وله سحبه فى أى وقت أو إلغاؤه على أن يكون قراره فى حالتي السحب والإلغاء مسبباً .

مادة ١٣ - (معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) لا يجوز التصريح بالإتجار فى الأسلحة وذخائرها أو إصلاحها فى القرى .

وتعتبر قرية فى حكم هذا القانون كل وحدة سكنية تعتبر قرية فى حكم القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن العد والمشايع .

ويحظر التصريح بما ذكر فى الفقرة الأولى فى المدن والبلدان التى تحدد بقرار من وزير الداخلية .

ويحدد بقرار من وزير الداخلية<sup>(١)</sup> عدد الرخص<sup>(٢)</sup> التى تخصص لكل محافظة أو مديرية والاشتراطات التى يرى ضرورة توافرها فى المحل<sup>(٣)</sup> ،<sup>(٤)</sup> .

١ - صدر قرار وزير الداخلية فى ١٣/٩/١٩٥٥ بتحديد الميادين والشوارع والطرق التى لا يجوز الترخيص بفتح محال للإتجار فى الأسلحة والذخائر فيها (انظر مابلى ص ٦٢٣) .

٢ - صدر قرار وزير الداخلية فى ٢/٤/١٩٥٥ بتحديد عدد رخص الإتجار فى الأسلحة والذخائر وإصلاحها وصنعها التى يجوز منحها فى كل محافظة أو مديرية (أنظر مابلى ص ٦٢٠) .

٣ - صدر قرار وزير الإسكان والمرافق فى ٩/١٢/١٩٦٥ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال تجار الذخيرة كما صدر أيضاً قرار وزير الإسكان رقم ٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال بيع الأسلحة

مادة ١٣ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) لا يجوز التصريح بإنشاء مصانع الأسلحة والذخائر إلا بعد الحصول على موافقة وزارتي الحربية والشئون البلدية والقروية على المواقع .

مادة ١٤ - على المرخص له الاتجار في الأسلحة أو ذخائرها أن يمسك دفترين لكل من الأسلحة والذخائر الآتية يفيد في أحدهما الوارد منها وفي الثاني ما يتم فيها من تصرفات :

- ( أ ) الأسلحة النارية غير المششخنة .
- ( ب ) الأسلحة النارية المششخنة المنصوص عليها في القسم الأول من الجنول رقم ٣ .
- ( ج ) ذخيرة الأسلحة النارية غير المششخنة .
- ( د ) ذخيرة الأسلحة المششخنة والأوتوماتيكية بما فيها المسدسات .
- ( هـ ) أجزاء الأسلحة .

مادة ١٥ - (معدلة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١) يشترط أن تتوافر في طالب الترخيص في صنع الأسلحة أو ذخائرها أو إصلاحها أو الاتجار بها أو استيرادها بالإضافة إلى الشروط المبينة في المادة (٧) من هذا القانون الشروط الآتية :

- ( أ ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- ( ب ) أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة يعرف الحروف والأرقام الإفرنجية .
- ( ج ) ألا يكون قد سبق الحكم بإفلاسه بالتدليس أو في جريمة جواهر مخدرة .
- ( د ) أن يحصل على ترخيص طبقاً لقانون المحال العامة والخطرة والمقلقة للراحة .

والذخائر (انظر : محال تجارية وصناعية) .

٤ - صدر عدة قرارات وزارية بشأن نخب بعض السادة العاملين بقسم الرخص بمصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية للتنفيذ على محال الاتجار في الأسلحة والذخائر وصنعها وإصلاحها بالإضافة إلى أعمالهم الأصلية في القسم المذكور من أهمها قرار وزير الداخلية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٧، وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٩، وقرار الداخلية رقم ١١١٩ لسنة ١٩٨١ .

- (هـ) أن يودع خزانة مديرية الأمن التابع لها بصفة تأمين مبلغ ألف جنيه في حالة الإتجار ومائتي جنيه في حالة الإصلاح .
- (و) أن يجتاز اختباراً خاصاً تحدد مواده وشروطه بقرار من وزير الداخلية .

مادة ١٦ - تحدد بقرار من وزير الداخلية الكمية التي يسمح بها سنوياً للمستورد أو التاجر من الأسلحة المبينة في القسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الذخائر اللازمة لها<sup>(١)</sup> .

مادة ١٧ - يسرى التصريح بالكميات المصرح باستيرادها لمدة سنة أشهر ويجوز مدتها ستة أشهر أخرى .

ويصادر إدارياً كل سلاح أو ذخيرة استورد بدون ترخيص سابق من وزارة الداخلية .

مادة ١٨ - لايجوز منح الترخيص لمحال الإتجار في الأسلحة وذخائرها في الميادين والشوارع والطرق التي تعين بقرار من وزير الداخلية<sup>(١)</sup> .

مادة ١٨ مكرراً - (مضافة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨) لايجوز الجمع بين تجارة الأسلحة وذخائرها وإصلاحها في محل واحد .

مادة ١٩ - (معدلة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨) يشترط فيمن يرخص له في إصلاح الأسلحة علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة السابعة مايتأتى :

(أ) أن يكون محمود الميرة .

(ب) أن يجتاز بنجاح امتحاناً تعين مواده وشروط النجاح فيه والجهة التي تتولاها بقرار من وزير الداخلية .

(ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية مبلغ عشرين جنيهاً بصفة تأمين

١ - صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتحديد كمية الأسلحة والذخائر المسموح بالإتجار فيها (أنظر مابلى ص ٦٤٩) .

١ - صدر قرار وزير الداخلية في ١٣/٩/١٩٥٥ بتحديد الشوارع والطرق التي لايجوز الترخيص بفتح محال للإتجار بالأسلحة والذخائر فيها (أنظر مابلى ص ٦٢٣) .

تقدا أو بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد أو تأمين من إحدى شركات التأمين .

مادة ٢٠ - يحدد بقرار من وزير الداخلية عدد مصلحي الأسلحة (التفكجية) الذين يسمح لهم بالترخيص في كل محافظة أو مديرية .

مادة ٢١ - على المرخص له في إصلاح الأسلحة أن يمسك دفترين أحدهما للوارد يقيد فيه كل ما يرد من الأسلحة أو أجزائها للإصلاح والثاني للصادر يقيد فيه كل ما يسلم من الأسلحة على أن يوقعه صاحب السلاح بالتسليم .

مادة ٢٢ - لا يجوز الترخيص في إدارة مصنع للأسلحة أو الذخائر إلا بعد استيفاء الشروط التي يقررها وزير الداخلية والشئون البلدية والقروية أو من ينوبه كل منهما .

مادة ٢٣ - تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون طبقاً للنماذج التي تقررها وزارة الداخلية ومزقومة بأرقام مسلسلية ومختومة بخاتم المحافظة أو المديرية .

مادة ٢٤ - لا يجوز نقل الأسلحة أو الذخائر من جهة إلى أخرى بغير ترخيص خاص من المحافظ أو المدير الذي تقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقولة منها الأسلحة أو الذخائر ويبين في الترخيص كمية الأسلحة أو الذخائر المرخص في نقلها والجهة المنقولة منها والجهة المنقولة إليها واسم كل من الراسل والمرسل إليه وكذا خط السير ووقت النقل وأية شروط أخرى يرى فرضها لمصلحة الأمن العام .

وتضبط الأسلحة والذخائر التي تنقل بغير ترخيص وتصادر إدارياً .

### الباب الثالث

#### العقوبات وأحكام عامة

مادة ٢٥ - (ألغيت بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨)

مادة ٢٥ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١) يعاقب بالحبس مدة



لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من حاز أو أحرز بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم (١) .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن شهرين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه إذا كانت حيازة أو إحراز تلك الأسلحة في أماكن التجمعات أو وسائل النقل أو أماكن العبادة .

مادة ٢٦ - (معدلة بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٢٦ لسنة ١٩٧٨، والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١) يعاقب بالسجن وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم (٢) المرافق .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الأول من الجدول رقم (٣) المرافق .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا كان الجاني حائزاً أو محرزاً بالذات أو بالواسطة سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول رقم (٣) (١) .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد دلت الجرائم الثلاث المنسوبة إليه وهي جريمة إحراز السلاح الناري الثابت ذكره في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، وجريمة إحراز الذخيرة ، وجريمة الشروع في القتل العمد ، وطبق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وقضى بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المقررة لجريمة إحراز السلاح المسندة إلى المتهم طبقاً للمادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، - وهي عقوبة مفردة ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها إلا في حالة المادة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو إذ أوقعها في حدها الأقصى يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الأشد باعتبار الرخصة التي خولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل العمد من إمكان النزول بعقوبتها إلى نصف الحد الأقصى أو النزول منها إلى العقوبة التالية وهي

ولا يجوز تطبيق المادة (١٧) من قانون العقوبات بالنسبة للعقوبات المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين في البنود من ب إلى و من المادة (٧) .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين (٣، ٢) (١) .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين في البنود من ب إلى و من المادة (٧) من هذا القانون .

ومع عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني مكرراً من قانون العقوبات تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة لمن حاز أو أحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً من الأسلحة المنصوص عليها في المادة ١ من هذا القانون أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المشار إليها أو مفرقات وذلك في أحد أماكن التجمعات أو وسائل النقل العام أو أماكن العبادة، وتكون العقوبة الإعدام إذا كانت حيازة أو إحراز تلك الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات بقصد استعمالها في أي نشاط يخل بالأمن العام أو بالنظام العام أو بقصد المساس بنظام الحكم أو مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي .

مادة ٢٧ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الخامسة .

---

السجن - عملاً بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات (نقض جنائي ١٩٦٠/١/١١ - موسوعة الذهبية ج ٩ رقم ٤٣٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأن عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - لجريمته إحراز الذخيرة - تعد ذات طبيعة عقابية بحتة، فلا يجوز القضاء بها مع عقوبة جريمة إحراز السلاح وهي الجريمة الأشد في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات (نقض جنائي ١٩٦٤/٦/١٥ - موسوعة الذهبية - ج ٦ فقرة ١١٥٥) .

**مادة ٢٨ -** يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تزيد على مائة جنيه كل من أخرج بغير ترخيص بالأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ وتكون العقوبة بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخرج أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الإحراز سلاحاً نارياً من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وفي البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم ٣<sup>(١)</sup>.

وتكون العقوبة السجن إذا كان السلاح مما نص عليه في البند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ وبالقسم الثاني منه .

**مادة ٢٨ مكرراً -** (مضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨) إذا لم يتقدم المرخص له بطلب تجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر ، يخطر بخطاب مسجل يعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة .

ويعاقب كل من يحوز أو يحرز سلاحاً انتهت مدة الترخيص له به لعدم تقديمه طلب التجديد في الميعاد بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهها إذا لم يسلم سلاحه فور انتهاء الترخيص .

---

١ - قضت محكمة النقض بأنه نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر على عقاب كل من أخرج أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الإحراز سلاحاً نارياً من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) وفي البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم (٣) ونصت المادة ٣٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن « تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد الواردة بالباب الثاني والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ و ٣ ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للإجبار فيها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها بنفس العقوبة المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة » . ومؤدى نص هذه المادة أنها لا تنطبق إلا في حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو اللذين يعملون في صنعها أو إصلاحها فإذا لم يثبت في حق الحائز لهذه الأسلحة أنه يتجر فيها أو يستوردها أو يعمل في صنعها أو إصلاحها فإنه لا يقع تحت مطلق حكم هذه المادة ولا يمتد إليه العقاب الوارد في المادة ٢٨ من القانون (نقض جنائى ١٩٦٤/٤/٢٠ - موسوعتنا الذهبية - ج ٦ قرة ١١٥٤) .

وإذا انقضت مدة ستة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على ٥٠٠ جنيه .  
وإذا زادت تلك المدة على سنة تضاعف الغرامة .

مادة ٢٩ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٠ - (معلقة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨) يحكم - في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ مكرراً - بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة<sup>(١)</sup> .  
وتخصص الأسلحة التي آلت إلى الدولة ، لوزارة الداخلية .

١ - قضت محكمة النقض أنه متى كانت جريمة حمل سلاح نارى في أحد الاجتماعات - التي دين بها الطاعن - معاقباً عليها بالمادتين ١١ مكرراً و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار إليه تنص على أنه « يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة » وإذا كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها في جميع الأحوال ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السلاح المضبوط - بالإضافة إلى عقوبة الغرامة - يكون قد وافق صحيح القانون (نقض جنائى ١١/١/١٩٧٩ - موسوعتنا الذهبية ج ٦ فقرة ١١٤٢) ، وأيضاً بأن العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح من الأسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص ظليفاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ هي السجن والغرامة التي لا تجاوز خمسمائة جنيه ، فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة موضوع الجريمة وفقاً لنص المادة ٣٠ من القانون مثالب الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى قوله : « وحيث أن الجرائم التي وقعت من المتهم إنما وقعت لغرض واحد ومرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، مما يمتنع معه اعتبارها جريمة واحدة وتوقيع العقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة إحراز السلاح النارى غير المششخنة بغير ترخيص عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، إلا أن المحكمة وهي بصدد توقيع العقوبة أغفلت نوع

مادة ٣١ - يعفى من العقاب الأشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام هذا القانون في تاريخ العمل به إذا طلبوا

عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦ سائلة الذكر وهي عقوبة أصلية وجوبية مع عقوبة السجن، كما فاتها الحكم بمصادرة السلاح الناري المضبوط، ولا يصحها مداركة لما فاتها إلا أن تهيب بالنيابة بأن تطعن بطريق النقض في الحكم لتصويبه». لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد صانف صحيح القانون إذ اعتبر الجرائم الثلاث التي ثبتت اقتراف المطعون ضده لها (وهي جرائم إحداث جرح عمداً وإحراز سلاح ناري غير مششخ بغير ترخيص وإحراز ذخيرة)

مرتبطة في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عنها جميعاً العقوبة المقررة لأشدها، تون عقوبتي الغرامة ومصادرة المضبوطات فإنه يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه في هذا الخصوص بتغريم المطعون ضده بخمسة جنهات ومصادرة المضبوطات بالإضافة إلى عقوبة السجن المقضى بها (نقض جنائي ١٩٧٣/٢/٥ - موسوعتنا الذهبية - ج ٦ - فقرة ١١٣٨). وقضت أيضاً بأن الأصل أنه يجب عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال، إلا أنه يجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير ضمن النية. (نقض جنائي ١٩٦٧/١٢/١١ - المراجع السابق - فقرة ١٠٩٧)، وقضت أيضاً بأن الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل وإنما تنظم القانون حالات الترخيص بجعلها. ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تحمي حقوق الغير جسمي النية، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرمًا تدلوه بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء هو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً في حملها. أما إذا كان الشيء مباحاً لأصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصاً له قانوناً فيه - كما هو واقع الحال في السلاح المضبوط المملوك لوزارة الداخلية - فإنه لا يصح قانوناً أن يحكم بمصادرة ما يملكه. ومن ثم فإن القضاء بالمصادرة يكون منطوقاً على خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بإلغاء عقوبة مصادرة السلاح المضبوط (نقض جنائي ١٩٦٦/٢/١٤ - المراجع السابق - فقرة ١٠٩٥). وأن ما ذكره الحكم المطعون فيه تبريراً لعدم توقيع عقوبة المصادرة من أن ثبتت منازعة جدية قائمة في ملكية البنندفة المضبوطة، ينطوي على خطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن مجرد النزاع على السلاح المضبوط لا يمنع قانوناً من الحكم بعقوبة المصادرة (نقض، جنائي، ١٩٦١/٤/٢٥ - المرحم السابقة -، فقرة ١٠٩١).

الترخيص فيها خلال شهر من هذا التاريخ أو قاموا خلال هذه الفترة بتسليم ما لديهم منها إلى مقر البوليس الذي يتبعه محل إقامتهم أو بتقديم الإخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة كما يعفون من العقوبات المقررة لآية جنحة تكون قد وقعت منهم في سبيل الحصول على تلك الأشياء<sup>(١)</sup> .

مادة ٣١ (أ) - (مضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤) يعفى من العقاب كل من يحوز أو يحرز بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل في الأسلحة المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون إذا قام بتسليم تلك الأسلحة والذخائر إلى مكتب البوليس في محل إقامته خلال مدة تنتهي يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ كما يعفى كذلك من العقوبات المترتبة على سرقة تلك الأسلحة والذخائر أو على إخفاء تلك الأشياء المسروقة .

ولا يسرى هذا الإعفاء على كل من تم ضبطه حائزاً أو محرزاً لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون .

١ - قضت محكمة النقض بأن الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين لأسلحة نارية أو ذخائر مما يقبأ على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ (أ) التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزاً أو محرزاً لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون ، وهو نص تفسيري للتشريع السابق ، كما أوضح ذلك مكرمة الإيضاحية (نقض جنائي ١٢/١٠/١٩٥٤ - موسوعة الزهنية - ج ٦ فقرة ١١٤٦) . وقضت أيضاً بأن مراد

لشارع من نص المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر هو رفع للعقاب من غير قيد ولا شرط ممن يحوزون أو يحرزون أسلحة أو ذخائر على صورة تخالف القانون في فترة الإعفاء ، وذلك لتهيئة الفرصة لهم إما بتقديمها لجهة البوليس وإما بالإخطار عما لديهم منها لاستصدار ترخيص بها ، فيبقى العقاب ممتنعاً ما بقيت فترة الإعفاء ، وينبني على ذلك عدم جواز معاقبة من يوجد حائزاً أو محرزاً سلاحاً أو ذخيرة بغير ترخيص خلال هذه الفترة ولو كان مخفياً له (نقض جنائي ١١/١٢/١٩٥٥ - المرجع السابق - فقرة ١٠٧٨) ..

مادة ٣١ (ب) - (مضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤) يعاقب كل عمدة أو شيخ تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يسلمها حائزها تنفيذاً لأحكام المادة السابعة بغرامة قدرها أربعون جنيهاً إذا ثبت علمه بوجودها ولم يبلغ عنها وتتعدد الغرامات بقدر عدد الأسلحة المضبوطة .

مادة ٣١ (ج) - (مضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤) تصرف بالطريقة الإدارية مكافأة مالية قدرها عشرون جنيهاً لكل شخص يرشد عن سلاح أو أكثر من الأسلحة الصالحة للاستعمال أو ذخائر أو مفرقات ولم تسلم تطبيقاً لأحكام المادة ٣١ (أ) متى أدى إرشاده إلى ضبط هذه الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات وصدر الحكم بالإدانة فيها طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٢ - يكون لموظفي قسم الرخص بمصلحة الأمن العام الذين يتدبرهم وزير الداخلية صفة مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له . ولهم ولبنائهم مأموري الضبط القضائي حق دخول محال صنع الأسلحة والذخائر أو إصلاحها أو الإتجار بها لفحص الدفاتر وغيرها للتحقق من تنفيذ هذا القانون وإجراء التحريات اللازمة فيما يتعلق ببيع الأسلحة .

مادة ٣٣ - (معدلة بالقانونين رقمي ٢٩ لسنة ١٩٦٨ ، ٣٤ لسنة ١٩٧٤ والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨) يفرض رسم ترخيص قدره مائتا قرش عن السلاح الواحد فإذا تعددت الأسلحة يفرض رسم قدره مائة قرش عن كل سلاح آخر .

يكون رسم الترخيص أربع مائة قرش عن السلاح الأول فإذا تعددت الأسلحة يكون الرسم مائتي قرش عن كل سلاح آخر ، ويكون الرسم مائة قرش عن الترخيص المؤقت للسائحين .

ويكون رسم التجديد ثلاثمائة قرش عن السلاح الأول ، ومائة وخمسين قرشاً عن كل سلاح آخر .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية إعفاء من يؤدي خدمات للأمن العام من رسوم الترخيص والتجديد .

**مادة ٣٤ -** (معدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨) يفرض رسم قدره مائة وخمسون جنيهاً عن رخصة الاتجار في الأسلحة أو ذخائرها أو صنعها وتجدد الرخصة كل ثلاث سنوات برسم قدره خمسون جنيهاً ، كما يفرض رسم ترخيص لإصلاح الأسلحة قدره خمبة وعشرون جنيهاً وتجدد الرخصة كل ثلاث سنوات برسم قدره عشرة جنيهاً .

**مادة ٣٥ -** على الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأسلحة والذخائر أو في استيرادها أو إصلاحها أو صنعها أن يخطرأ المحافظ أو المدير بكتاب موصى عليه يعلم الوصول خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون بجميع البيانات اللازمة عن محل تجارتهم وعن الأسلحة والذخائر الموجودة بها لتعطى لهم رخص طبقاً لهذا القانون فإذا لم يقدم الإخطار في الميعاد اعتبرت تلك الرخص ملغاة .

**مادة ٣٥ مكرراً -** (مضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ومعدلة بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠١ لسنة ١٩٨٠) تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢، ٣، وكانتات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية .

ويعاقب على الإتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة .

ويمرر حكم الفقرة السابقة على حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكانتات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التي تركيب على الأسلحة المذكورة .

**مادة ٣٦ -** يلغى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ إبريل سنة ١٩٥٠ بتنفيذ جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها في القطر المصرى وإلانة البوليس المختصة بالإتجار بها وكذلك القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها .

**مادة ٣٧ -** على وزراء الداخلية والعدل والشئون البلدية والقروية كل فيما



يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الداخلية<sup>(١)</sup> إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
صدر بقصر الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٣ (٨ يوليه سنة ١٩٥٤)

### جدول رقم (١)

#### بيان الأسلحة البيضاء<sup>(١)</sup>

- ١ - السيوف والشيش (عدا سيوف الكسوة الرسمية وشيش المبارزة)
- ٢ - السونكات .
- ٣ - الخناجر .
- ٤ - الرماح .
- ٥ - المسكاكين ذات الحدين والحد ونصف .
- ٦ - نصال الرماح .
- ٧ - النبال وأنصالها .
- ٨ - عصا الشيش .
- ٩ - الخشب أو القضبان المدببة أو المصقولة التي تثبت بالعصى والدبوس (عصى تنتهي بكرة ذات أشواك) .
- ١٠ - البلط والسكاكين التي لا يسوغ إحرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية .
- ١١ - الملكمة الحديدية (البونية) .

### جدول رقم (٢)

#### الأسلحة النارية غير المشخنة

الأسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل .

- ١ - صدر قرار وزير الداخلية في ١٩٥٤/٩/٧ بشأن الأسلحة وذخائرها (أنظر مايلي ص ٦١١) .
- ١ - نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ على إلغاء الجدول رقم ١ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ (للجريدة الرسمية في ١٩٥٨/٧/٣ العدد ١٧) .

### جدول رقم (٣)

#### الأسلحة المشخصة

وينقسم هذا النوع إلى قسمين :

القسم الأول ( أ ) البسومات بجميع أنواعها .

(ب) البنادق المشخصة من أى نوع .

القسم الثانى :- المدافع والمدافع الرشاشة .

## قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ بشأن الأسلحة وذخائرها<sup>(١)</sup>

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة وذخائرها .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - (معدلة بالقرار الوزاري رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠) يقدم طلب الترخيص في إحراز الأسلحة وذخائرها إلى مأمور القسم أو المركز الذي يقيم بدائره الطالب على النموذج المرافق مصحوباً بما يأتي :

( أ ) نسختان من صورة شمسية أمامية لوجه الطالب (مقاس ٨×٥ سم) موقعتان منه .

(ب) صحيفة الحالة الجنائية مالم يقرر المحافظ أو المدير الإعفاء من تقديمها .

مادة ٢ - (تعديلات هذه المادة مشار إليها بالهامش<sup>(١)</sup>) ينوب مأمور القسم أو المركز عن وزير الداخلية في الترخيص بحمل الأسلحة البيضاء المنصوص عليها في الجدول رقم (١) المرافق لقانون الأسلحة والذخائر المشار إليه<sup>(٢)</sup> .

١ - الوقائع المصرية في ١٩٥٤/٩/١٣ - العدد ٧٣ .

١ - المادة ٢. معدلة بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٥٥/٦/٥ ، القرارات الوزارية أرقام ٣١ لسنة ١٩٥٦ ، ٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ١٢٢ لسنة ١٩٦٥ ، ٩٩٢ لسنة ١٩٦٨ ، ١٩١٦ لسنة ١٩٧٠ ، ١٩٥٤ لسنة ١٩٧٣ ، ١٨٥٥ لسنة ١٩٨١ ، ٢٦١ لسنة ١٩٨٢ على التوالي .

٢ - صدر القرار الوزاري في ١٩٥٤/١٢/٢٣ بشأن نظام الرخيص للسائحين بحمل وإحراز الأسلحة (أنظر مايلي ص ) ، كما صدر القرار الوزاري رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٤ بمنح وتجديد تراخيص مؤقتة للسائحين بحمل وإحراز الأسلحة النارية (أنظر مايلي ص ٦٤٦) .

وينوب مدير الأمن في كل محافظة عن وزير الداخلية في الترخيص بحيازة قطعة السلاح الأولى المصقولة وقطعة السلاح الأولى المششخنة .

وينوب مدير مصلحة الأمن العام عن وزير الداخلية في الترخيص بقطعة السلاح الثانية المصقولة وقطعة السلاح الثانية المششخنة<sup>(٣)</sup> .

ولأى منهم سحب الترخيص مؤقتاً أو تقصير مدته أو تقييده بأى شرط أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو إلغائه وذلك بقرار مسبب .

ويجوز التظلم لمدير الأمن أو مدير مصلحة الأمن العام بحسب الأحوال من القرار الصادر منه برفض الترخيص أو رفض التجديد أو تقصير مدة الترخيص أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده ببعض الشروط أو سحبه أو إلغائه في الحالتين السابقتين وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار الطالب بالقرار فإذا رأى مدير الأمن رفض التظلم من القرار الصادر منه ، وجب رفع الأمر لمدير مصلحة الأمن العام ليصدر قراراً نهائياً في ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ رفع الأمر إليه .

أما إذا كان القرار المتظلم منه صادراً من مدير مصلحة الأمن العام فيكون قراره برفض التظلم نهائياً .

وينوب مدير الأمن في كل محافظة عن وزير الداخلية في إسقاط الإعفاء ولا يكون قراره نهائياً إلا بعد اعتماده من مدير مصلحة الأمن العام .

٣ - صدر القرار الوزاري رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٨١ ونص في المادة الثانية منه على أن يفوض السيد اللواء مساعد أول وزير الداخلية للأمن في الترخيص بما يزيد على قطعة السلاح الثانية المصقولة وقطعة السلاح الثانية المششخنة وذلك بناء على عرض مصلحة الأمن العام (الوقائع المصرية في ١٩/١٠/١٩٨١ - العدد ٢٣٨) . وكان قد صدر القرار الوزاري رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٧٣ ونص في المادة الثانية منه على أن يفوض مديرو الأمن بالمحافظات ومدير مصلحة أمن العوانى في الترخيص بحمل وإحراز قطعة السلاح الثالثة المصقولة أو المششخنة - ويفوض مدير مصلحة الأمن العام في الترخيص بما يزيد على ذلك (الوقائع المصرية في ١٩/١٠/١٩٧٣ - العدد ٢٤٨) .

ويجوز التظلم لمدير مصلحة الأمن العام من إسقاط الإعفاء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار الطالب .

ويجب البت في التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه .

ويعتبر فوات المواعيد المشار إليها دون البت في التظلم بمثابة قرار بالرفض .

ويكون لمدير مصلحة أمن الموانئ في دائرة اختصاصه - سلطة مديري الأمن في المحافظات .

مادة ٣ - (معدلة بالقرار الوزاري رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٦٨) يعطى الترخيص على النموذج المرافق<sup>(١)</sup> بعد دفع الرسم المقرر ، وتلصق عليه صورة صاحبه مخنومة بخاتم الجهة التي تصدره ويشمل النموذج البيانات الآتية :

( أ ) اسم المرخص له ولقبه واسم الشهرة إن وجد وسنه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته .

(ب) وصف السلاح أو الأسلحة المرخص له بإحرازها أو حيازتها .

(ج) الأغراض التي من أجلها رخص له بإحرازها وحيازتها .

( د ) تاريخ صدور الترخيص وتاريخ انتهاء مدته .

(هـ) الشروط التي يرى تقييد الترخيص بها .

ويصرف لأفراد الفئات المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه شهادة طبقاً للنموذج المرافق<sup>(٢)</sup> وذلك بعد دفع الرسم المقرر .

وعلى الطالب عند تسلم الترخيص أو الشهادة تقديم السلاح أو الأسلحة المرخص بها للقسم أو المركز للتثبت من مطابقة الأوصاف الواردة بالترخيص .

مادة ٤ - (معدلة بالقرارين الوزاريين رقمي ٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ١٢٢ لسنة ١٩٦٥) يقدم طلب الترخيص في حيازة أو إحراز الأسلحة لغرض

١ - لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره بالوقائع المصرية .

٢ - لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره بالوقائع المصرية .

- الحراسة من الحارس والشخص أو مندوب الجهة المطلوب حراستها وكذلك طلب تجديد هذا الترخيص إلى مأمور القسم أو المركز الذي يقع في دائرته مقر الحراسة ، ويرفق بطلب الترخيص علاوة على المستندات المبينة بالمادة الأولى :
- ١ - إقرار من الحارس والشخص أو مندوب الجهة المطلوب حراستها عن ملكية السلاح .
- ٢ - بيان محل الحراسة .

ويجوز أن يرخص لأكثر من حارس بإحراز سلاح واحد برخصة مستقلة لكل منهم بعد تحصيل الرسوم المقررة ، وعلى الشخص أو الجهة المطلوب حراستها إخطار جهة الشرطة المقيد بها الترخيص مقدماً بمواعيد تبادل الحراس حيازة السلاح المرخص به وما يطرأ عليها من تغيير .

مادة ٥ - (معدلة بالقرارين الوزاريين رقمي ٩٩٢ لسنة ١٩٦٨ ، ١٢٦٨ لسنة ١٩٧٩ ) لقناصل الجمهورية العربية المتحدة في الخارج تجديد تراخيص إحراز وحيازة الأسلحة وتحصيل الرسوم المقررة من المرخص لهم ومن أفراد الفئات المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

وعلى القنصلية موافاة مصلحة الأمن العام في أول يناير من كل سنة ببيان عن التراخيص التي جددت والرسوم التي حصلت عليها .

مادة ٦ - للمدير أو المحافظ في أى وقت أثناء مدة الترخيص أن يكلف صاحبه بتقديم شهادة أو أكثر من الشهادات المنصوص عليها في المادة الأولى ويحدد له الوقت المناسب لتقديمها .

مادة ٧ - على المرخص له عند تغيير محل إقامته إبلاغ الجهة المقيد بها الترخيص وعليها أن تؤثر بذلك في سجلاتها وفي الترخيص بعد التحقق من تغيير محل الإقامة فعلاً وأن ترسل الملف الخاص به إلى المحافظة أو المديرية التي أصبح صاحب الشأن مقيماً في دائرتها بصفة مستديمة .

مادة ٨ - (معدلة بالقرارين الوزاريين رقمي ٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ١٩٥٤

لسنة ١٩٧٣) يقدم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل<sup>(١)</sup> إلى الجهة المقيد بها مقابل إيصال يسلم للطالب موضحاً به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح .

ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويشفع به الترخيص المطلوب تجديده والرسم الممتحق وإقرار من الطالب بأن به مسوغات الترخيص ولا تزال قائمة وأن السلاح لم يتغير وفي هذه الحالة الأخيرة يرسل الإيصال للمرخص له بخطاب موصى عليه .

ويجوز تكليف الطالب بتقديم شهادة أو أكثر من الشهادات المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار .

ويجوز التجاوز عن الميعاد المذكور إذا قدم الطالب أعذاراً يقبلها المأمور وعلى مأمور القسم أو المركز إجابة طلب التجديد قبل نهاية مدته وفي حالة الرفض يجب رفع الأمر إلى مدير الأمن ليصدر قراراً في هذا الشأن ويكون قرار الرفض مسبباً .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان العذر الذي أبداه الطاعن بمرضه خلال الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر من السنة التي انتهى فيها مفعول الترخيص لا يعد دفاعاً جوهرياً يتعين معه على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه ، بما يسوغ إبطاءه . ذلك لأنه يفرض نبوه فإنه لا يدرأ عن الطاعن المسؤولية إذ أنه كان في ميسوره تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل بخطاب موصى عليه كما أشار إلى ذلك قرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاذاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أسس منعياً بالرفض موضوعاً (نقض جنائي ١٠/٢٨/١٩٦٣ - موسوعتنا الذهبية - ج ٦ فقرة ١١٢٦) . وقضت كذلك بأن مفاد نصوص المواد الثانية والعاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - والثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاذاً للمادة ٣٧ من القانون المذكور - أن جريمة إجراز السلاح بدون ترخيص شتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة (نقض جنائي ١٠/٢٨/١٩٦٣ - المرجع السابق - فقرة ١٠٨٧) .

وعلى الطالب عند تجديد الترخيص تقديم سلاحه للتأكد من مطابقته للأوصاف الواردة في الترخيص .

وفي حالة رفض طلب التجديد يجب عليه تقديم السلاح فوراً إلى مقر الشرطة التابع له محل إقامته .

ويسحب الإيصال عند تسليم الرخصة بعد تجديدها أو إذا تقرر رفض التجديد .

**مادة ٩ -** على المرخص له في حالة فقد السلاح المرخص له في حيازته أو إحرازه أو تلفه أو فقد الترخيص أو تلفه إبلاغ المحافظة أو المديرية التابع لها محل إقامته وعليها أن تجري تحقيقاً في هذا الشأن وتوشر بنتيجته في سجلاتها .  
ويعطى في حالة ثبوت فقد الترخيص أو تلفه بدل فاقد عنه بالرسم المقرر .

**مادة ١٠ -** إذا تنازل حامل الترخيص عن السلاح المرخص له في إحرازه أو حيازته بالبيع أو غيره من التصرفات الناقلة للملكية إلى أحد تجار الأسلحة المرخص لهم أو إلى شخص مرخص له أو معفى من الترخيص وجب عليه تقديم الترخيص إلى الجهة المقيدة بها للتأشير عليه بذلك وعلى المتنازل إليه المرخص له تقديم السلاح إلى الجهة ذاتها للتحقق من أوصافه .

**مادة ١١ -** (معدلة بالقرار الوزاري رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٦٨) يعفى من مصاد الرسوم المقررة أفراد الفئات الآتية :

١ - أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من الأجانب بشرط المعاملة بالمثل .

٢ - طلبة الجامعات والمعاهد والمدارس داخل الأماكن التي تحدد بقرار من وزير التعليم العالي أو وزير التربية والتعليم حسب الأحوال وبعد موافقة وزير الإسكان والمرافق لتدريبهم على الرماية .

٣ - الأجانب وأعضاء مباريات الرماية الدولية الذين يعفون من الحصول على الترخيص وفقاً للبند (٩) من المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

ويسلم القسم أو المركز المختص لأفراد الفئات السابقة شهادة بذلك يدون



بها أوصاف السلاح أو الأسلحة التي قدم عنها البيان المنصوص عليه في المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه مع سبب الإعفاء وتلصق عليها صورته الشمسية بعد ختمها بخاتم القسم أو المركز .

مادة ١٢ - يجب قبل الترخيص لمحال الاتجار في الذخيرة أو محال الإصلاح (التوفكجي) استيفاء الشروط التي تطلبها مصلحة الرخص بوزارة الشؤون البلدية والقروية طبقاً لأحكام قانون المحال الخطرة والمعلقة للراحة والمضرة بالصحة .

وينوب عن وزير الداخلية مدير الأمن العام أو وكيله في تقرير الشروط التي يجب استيفائها لمنح التراخيص الخاصة بإدارة مصنع الأسلحة والذخيرة .

مادة ١٣ - (الفقرتان الأولى والثانية معدلتان بالقرار الوزاري رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢ ، والفقرة الثالثة معدلة بالقرارين الوزاريين رقمي ٣١ لسنة ١٩٥٦ ، ١٢٢ لسنة ١٩٦٥) يقدم طلب الترخيص بمحل الاتجار في الأسلحة والذخائر أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها إلى مديرية الأمن التي يقع في دائرتها المحل المراد الترخيص به على النموذج المعد لذلك مشفوعاً بالمستندات الآتية :

( أ ) صحيفة الحالة الجنائية .

(ب) رسم هندسي من صورتين مبين فيه موقع المحل موضوع الترخيص ومقاساته وأبعاده ومشتملاته من الداخل والشوارع والميادين التي يفتح عليها والمنافذ الموجودة فيه .

(ج) ما يثبت إيداعه مبلغ التأمين المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

( د ) رخصة الجهة القائمة على التنظيم بإدارة محل خطر ومعلق للراحة .

(هـ) ما يثبت اجتياز الطالب بنجاح للاختبار الذي تجريه مديرية الأمن في معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والإلمام بالحروف والأرقام الأفرنجية .

( و ) ما يثبت اجتياز طالب الترخيص بمحل إصلاح الأسلحة للاختبار الذي تجريه له إدارة الأسلحة بالإدارة العامة لإمداد الشرطة في فن إصلاح الأسلحة .

وتقوم مراكز التدريب التابعة لمصلحة التدريب بمديریات الأمن المختلفة باختیار طالب الترخيص بحیازة وإحراز الأسلحة النارية فی قواعد التعامل مع السلاح وكيفية استخدامه استخداماً صحيحاً والمعرفة التامة بعمليات التعمير والتفريغ والتشمين والتأمين وتعريف الطالب بالأحوال القانونية التي يستخدم فيها السلاح .

وينوب مدير الأمن فی كل محافظة عن وزیر الداخلية فی الترخيص بالإتجار فی الأسلحة والذخائر أو إصلاحها وكذلك تجديده وفي حالة رفض الترخيص أو رفض تجديده أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده ببعض الشروط أو سحبه أو إلغائه لا يكون قراره نهائياً إلا بعد موافقة مدير مصلحة الأمن العام .

كما ينوب مدير قسم الرخص بمصلحة الأمن العام عن وزیر الداخلية فی الترخيص فی استيراد الأسلحة والذخائر ولا يكون قراره برفض هذا الترخيص أو تقييده أو سحبه أو إلغائه نهائياً إلا بعد موافقة مدير مصلحة الأمن العام أو وكيله .

مادة ١٤ - (عدلت بالقرار الوزاری رقم ٥١ لسنة ١٩٥٦ ثم ألغيت بالقرار الوزاری رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢) .

مادة ١٥ - (معدلة بالقرار الوزاری رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦) يقدم طلب التجديد فی الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح قبل نهاية مدته بشهر على الأقل مصحوباً بقسيمة مداد الرسم المقرر وإقرار من الطالب بأن مسوغات الترخيص لازالت قائمة إلى المحافظة أو المديرية الكائن بدائرتها المحل .

ويجوز تكليف الطالب بتقديم الشهادات المنصوص عليها فی المادتين ١٣ و ١٣ من هذا القرار كلها أو بعضها وللمحافظ أو المدير قبول الطلب إذا قدم بعد الميعاد المذكور قبل نهاية مدة الترخيص إذا أبدى المرخص له أعذاراً مقبولة .

مادة ١٦ - يجوز إصدار الترخيص فی الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح باسم شخص أو أكثر لمحل واحد وفي هذه الحالة يجب أن يستوفي جميع شروط الترخيص فی كل منهم ولا يحصل سوى رسم واحد عن المحل .

مادة ١٧ - يجرى التفتيش المنصوص عليه فی المادة ٣٢ من القانون المشار إليه

على تلك المحال مرة كل سنة أشهر على الأقل .

مادة ١٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

. تحريراً في ٩ المحرم سنة ١٣٧٤ (٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٥/٤/٢  
بتحديد عدد رخص الإتجار في الأسلحة والذخائر وإصلاحها  
وصنعها التي يجوز منحها في كل محافظة أو مديرية<sup>(١)</sup>

#### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ١٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ..

#### قرر :

- مادة ١ - يحدد عدد الرخص التي يجوز التصريح بها في المدن والبنادر التابعة  
لمحافظات ومديريات الجمهورية المصرية للإتجار في الأسلحة والذخائر أو  
صنعها أو إصلاحها طبقاً للجدول المرفق .
- مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
تحريراً في ٩ شعبان سنة ١٣٧٤ (٢ إبريل سنة ١٩٥٥) .

## جدول (١)

بيان عدد الرخص التى يجوز الترخيص بها فى دائرة كل محافظة أو مديرية<sup>(١)</sup>

الجهة	رخص الإتجار فى الأسلحة والذخائر	رخص صنع الأسلحة	رخص إصلاح الأسلحة
محافظة القاهرة .....	عدد ٣٠	عدد ٥	عدد ١٠
محافظة الاسكندرية ...	٢٤	٣	١٠
محافظة بور سعيد .....	٦	١	٢
محافظة الإسماعيلية ...	٤	١	٢
محافظة السويس .....	٣	٢	٢
محافظة دمياط .....	٤	٢	٢
محافظة البحيرة .....	١٧	٢	١٢
محافظة الغربية .....	١٦	٢	١٣
محافظة كفر الشيخ ...	١٣	٢	٢
محافظة الدقهلية .....	١٢	٢	٦
محافظة الشرقية .....	١٠	—	٥
محافظة القليوبية .....	٩	٢	٩
محافظة المنوفية .....	٢	١	٣
محافظة الجيزة .....	١٠	—	٨
محافظة بنى سويف ...	٧	٢	٧
محافظة الفيوم .....	١٠	١	٥
محافظة المنيا .....	١٠	٣	١١
محافظة أسيوط .....	٢١	٤	١٨
محافظة سوهاج .....	١٢	—	١١
محافظة قنا .....	١٢	٢	٤
محافظة مطروح .....	٥	—	١
محافظة سيناء .....	٤	—	٤
محافظة أسوان .....	٣	١	١

١ - تم تعديل الفقرة الخاصة برخص الإنجاز في الأسلحة والنخائن الخاصة بمحافظة القاهرة بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١١٢٢ لسنة ١٩٨١ .. كما تم إضافة محافظتى بورسعيد، والإسماعيلية بقرار السيد وكيل الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٠/٥ - العدد ٤١) . وتم تعديل الفقرة الخاصة برخص الإنجاز فى الأسلحة والنخائن الخاصة بمحافظة القاهرة بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١١٨١ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٧/٢٠ - العدد ١٦٣) .

وتم تعديل للفقرة الخاصة برخص الإنجاز فى الأسلحة والنخائن بمحافظة البحيرة بعدة قرارات آخرها قرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٨/٢٥ - العدد ١٩٥) .

كما تم تعديل الفقرة الخاصة برخص إصلاح الأسلحة بمحافظة البحيرة أيضاً بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٧/١٥ - العدد ١٥٨) . وتم تعديل الفقرة الخاصة برخص الإنجاز فى الأسلحة والنخائن بمحافظة كفر الشيخ بعدة قرارات آخرها قرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٤/١٨ - العدد ٩٠) . وتم تعديل الفقرة الخاصة برخص إصلاح الأسلحة بمحافظة المنوفية بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/١١/١١ - العدد ٢٥٤) . وتم تعديل الفقرة الخاصة برخص الإنجاز فى الأسلحة والنخائن بمحافظة الجيزة بعدة قرارات آخرها قرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٥٠٥ لسنة ١٩٧٨ . وتم تعديل الفقرة الخاصة برخص صنع السلاح بمحافظة بنى سويف بقرار السيد وزير الداخلية رقم ١١ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٨/١/٣٠ - العدد ١٠) . وتم تعديل الفقرة الخاصة برخص الإنجاز فى الأسلحة والنخائن بمحافظة الفيوم بعدة قرارات آخرها قرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/١٢/٢٨ - العدد ٢٩٣) . وتم تعديل الفقرة الخاصة برخص الإنجاز فى الأسلحة والنخائن بمحافظة موهاج بعدة قرارات آخرها قرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٥٠١ لسنة ١٩٨٢ . كما تم تعديل الفقرة الخاصة برخص إصلاح السلاح بمحافظة البحيرة أيضاً بقرار السيد وكيل الداخلية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٥ . وتم تعديل الفقرة الخاصة برخص الإنجاز فى الأسلحة والنخائن بمحافظة قنا بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/٤/١٩ - العدد ٨٥) . وتم تعديل الفقرة الخاصة برخص الإنجاز فى الأسلحة والنخائن بمحافظة مطروح بعدة قرارات آخرها قرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/٥/٢٧ - العدد ١٢٠) . وتم إضافة محافظة سيناء بقرار السيد وكيل الداخلية رقم ١٣٧

### قرار وزير الداخلية الصادر في ١٣/٩/١٩٥٥

بتحديد الميادين والشوارع والطرق التي لا يجوز  
الترخيص بفتح محال للإتجار بالأسلحة والذخائر فيها<sup>(١)</sup>، <sup>(٢)</sup>، <sup>(٣)</sup>

#### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة وذخائرها .  
وبناء على ما رآه مجلس الدولة .

#### قرر :

- مادة ١ - لا يجوز الترخيص بفتح محال للإتجار في الأسلحة والذخائر في  
الميادين والشوارع والطرق المبيّنة بالجدول المرافق .
- مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
تحريراً في ٢٦ المحرم سنة ١٣٧٥ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

سنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ٢٠/٨/١٩٨٤ - العدد ٦٦) .. كما تم تعديل الفقرة  
الخاصة برخص الإتجار في الأسلحة والذخائر بمحافضة أموان بقرار السيد مدير  
مصلحة الأمن العام رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٧١ -  
العدد ١٥٥) .

- ١ - الوقائع المصرية في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ٧٢ .
- ٢ - صدر قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٥ في شأن الإشتراطات  
العامة الواجب توافرها في محال تجارة الذخائر
- ٣ - صدر القرار الوزاري رقم ١٨٠٥ لسنة ١٩٧٧ بتفويض السيد اللواء مدير مصلحة  
الأمن العام في بعض الاختصاصات .

## محافظة القاهرة

### الميادين والشوارع والطرق التي يحظر الترخيص بفتح محال للإتجار بالأسلحة والذخائر بها

قسم الأزبكية : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة قسم الأزبكية  
عدا الشوارع والميادين الواقعة في نطاق المثلث المحصور بين شارع إبراهيم  
شرفاً وشارع نهضة مصر غرباً وشارع ٢٣ يوليو جنوباً وميدان باب  
الحديد<sup>(١)</sup> وشارع سيف الدين المهراني<sup>(٢)</sup> .

قسم عابدين : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة قسم عابدين عدا  
شارع قصر النيل من ميدان الأوبرا إلى ميدان سليمان باشا وشارع شريف باشا  
وشارع طلعت حرب وشارع عبد الخالق ثروت باشا من ميدان الأوبرا إلى شارع  
سليمان باشا وشارع عدلى باشا وشارع محمد فريد من تقاطعه بشارع ٢٣ يوليو  
حتى ميدان مصطفى كامل وشارع محمد صبرى أبو علم .

قسم قصر النيل : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة قسم قصر  
النيل عدا شارع قصر النيل من ميدان سليمان باشا حتى شارع مريت باشا وشارع  
سليمان باشا وشارع عبد الخالق ثروت باشا من تقاطعه بشارع سليمان باشا حتى  
شارع نهضة مصر وشارع مدرسة الفرنساوى .

قسم الموسكى : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة قسم الموسكى  
عدا شارع البوسنة وشارع عبد الخالق ثروت من ميدان العتبة الخضراء حتى  
ميدان الأوبرا وشارع يوسف نجيب (البواكى)<sup>(٣)</sup> .

١ - انظر تصحيح القرار بالوقائع المصرية فى ٢٠/١٠/١٩٥٥ - العدد ٨١ .

٢ - مضاف شارع سيف الدين المهرانى لقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٦/١١/١٩٧٣ - العدد ٢٥١) .

٣ - مضاف شارع البوسنة بقرار السيد وزير الداخلية الصادر فى ٢١/١٢/١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ٢٦/١٢/١٩٥٥ - العدد ١٠٠) .



قسم الوايلي : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة قسم الوايلي عدا شارع أحمد سعيد من تقاطعه بشارع نهضة مصر إلى تقاطعه بشارع العباسية، وشارع عبده باشا<sup>(١)</sup>، وشارع رمسيس<sup>(٢)</sup> .

قسم النزهة : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع النزهة<sup>(٢)</sup> .

قسم مدينة نصر : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع أحمد تيسير<sup>(٢)</sup> .

قسم الحدائق : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع مصر والسودان<sup>(٢)</sup> .

قسم الزيتون : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع نصوح - شارع طومان باي<sup>(٢)</sup> .

قسم عين شمس : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع سليم الأول - شارع جسر السويس<sup>(٢)</sup> .

قسم درب الأحمر : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع بورسعيد<sup>(٢)</sup> .

قسم مصر القديمة : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع المنيل<sup>(٢)</sup> .

قسم المعادى : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع رقم ٩<sup>(٢)</sup> .

قسم حلوان : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع منصور - طريق مصر حلوان الزراعى<sup>(٢)</sup> .

١ - مضاف شارع عبده باشا بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية في ١١/١٠/١٩٧٦ - العدد ٢٥٠) .

٢ - مضاف شارع رمسيس، قسم النزهة، قسم مدينة نصر، قسم الحدائق، قسم الزيتون، قسم عين شمس، قسم درب الأحمر، قسم مصر القديمة، قسم المعادى، قسم حلوان، وشارع عثمان بن عفان - إبراهيم اللقاني، الأهرام بقسم مصر الجديدة بالقرار الوزاري رقم ١١٢٢ لسنة ١٩٨١ .

قسم السيدة زينب : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع سعد زغلول<sup>(٣)</sup> .

قسم روض الفرج والساحل : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة قسم روض الفرج وألوايلي عدا شارع شبرا<sup>(٤)</sup> .

قسم مصر الجديدة : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة قسم مصر الجديدة عدا شارع عباس - ميدان الخلفاء الراشدين ، شارع عثمان بن عفان - إبراهيم اللقاني ، الأهرام .

باقى الشوارع والميادين والطرق بمدينة القاهرة<sup>(٥)</sup> .

### محافظة الإسكندرية

جميع الشوارع<sup>(١)</sup> والميادين والطرق بدائرة مدينة الإسكندرية فيما عد :

قسم العطارين : شارع فؤاد الأول وشارع صفيية زغلول وشارع النبي دانيال وشارع استامبول وشارع سعد زغلول وشارع محطة مصر وشارع الكنج عثمان وشارع سعيد الأول - شارع توفيق .

قسم المنشية : شارع البورصة القديمة - ميدان التحرير - شارع نوبار - شارع سعيد الأول - شارع اليوسنة .

٣ - مضاف قسم السيدة زينب بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٧١٦ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية فى ١١/١٠/١٩٧٦ - العدد ٢٥٠) .

٤ - مضاف قسم روض الفرج والساحل بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية فى ١١/١٠/١٩٨٦ - العدد ٢٥٠) .

٥ - أنظر تصحيح القرار الصادر فى ١٣/٩/١٩٥٥ بتحديد الشوارع والميادين بأقسام ومراكز كل محافظة التى يجوز الترخيص بفتح محلات الإتجار فى الأسلحة والذخائر فيها (الوقائع المصرية الصادرة فى ٢٠/١٠/١٩٥٥ - العدد ٨١) .

١ - مضاف شارع سوق العامرية إلى الشوارع والميادين والطرق المسموح بفتح محال للإتجار فى الأسلحة والذخائر فيها بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية فى ١٦/٨/١٩٧٢ - العدد ١٨٨) .

قسم محرم بك : شارع محرم بك من ميدان المحطة إلى تقاطعه بشارع منشأ والإسكندراني .

قسم باب شرقي : شارع مصطفى باشا بميدى جابر .

قسم الرمل : شارع محطة باكوس - شارع مصطفى كامل<sup>(١)</sup> .

قسم اللبان : شارع أبي الدرداء من ميدان سانت كاترين إلى تقاطعه بشارع عبد المنعم - شارع عثمان أباطه من تقاطعه بشارع حمام الورشة حتى مبنى القسم بمواجهة شارع باب الكرامنة - وشارع إسماعيل مهني من تقاطعه بشارع صلاح الدين حتى تقاطعه بشارع عثمان أباطة<sup>(٢)</sup> .

قسمى المنشية والجمرك : شارع النصر<sup>(٣)</sup> .

قسم الدخيلة : شارع ناجي المار بجوار مبنى قسم الدخيلة إلى سوق الدخيلة<sup>(٤)</sup> .

### محافظة الجيزة<sup>(١)</sup>

قسم الجيزة : شارع الأهرام ، الربيع الجيزي ، الصناديلي ، عبود الزمر .

قسم الدقى : شارعى التحرير والدقى .

قسم الأهرام : شارع الأهرام .

قسم إمبابة : شارعى النيل والسلام .

مركز العياط : شارع الجيش .

مركز البدرشين : شارع بورسعيد .

٢ - مضاف شارع مصطفى كامل، وشارع عثمان أباطة من تقاطعه بشارع صلاح الدين حتى تقاطعه بشارع عثمان أباطة، وقسمى المنشية والجمرك، وقسم الدخيلة بالقرار الوزارى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية فى ١١/١/١٩٧٦ - العدد ٢٥٠) .

١ - صدر قرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ٢٤٥٦ لسنة ١٩٧٤ بإضافة محافظة الجيزة وتحديد الشوارع والميادين بأقسامها ومراكزها التى يسمح فيها بفتح محلات للتجار فى الأسلحة والذخائر (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/١/٢٢ - العدد ١٨) .

قسم الحوامدية<sup>(١)</sup> : جميع الشوارع والميادين عدا شوارع مصر - أسبوط - الثورة - شارع الجمهورية وامتداده لنهاية شارع سعد زغول .

### محافظة القنال

#### «بور سعيد - الإسماعيلية»

قسم أول بور سعيد : المنطقة المسماة بمنطقة الفيلات وهي المنطقة المحدودة من قبلى بشارع ٢٣ يوليو وشرقى ب قناة السويس وبحرى بالبحر الأبيض المتوسط وغربى بامتداد شارع محمد على حتى شاطئ البحر الأبيض المتوسط .

منطقة الرسوة وهي المنطقة المحدودة من الجهتين الغربية والقبلىة بالقناة الداخلية ومن الجهة الشرقية بقناة السويس ومن الجهة البحرية الشارع الواقع في مواجهة باب ٣٢ جمارك وممتد حتى القناة الداخلية غرباً .

قسم ثان بور سعيد : المنطقة المسماة بمنطقة الفيلات وهي المنطقة المحدودة من الجهة الشرقية بامتداد شارع محمد على حتى شارع البحر الأبيض المتوسط ومن الجهة القبلىة بشارع ٢٣ يولييه ومن الجهة الغربية بامتداد شارع الشهيد محمد إبراهيم الموجى والجهة البحرية بشارع البحر الأبيض المتوسط .

المنطقة الواقعة قبلى شارع رقم ١٠٠ وهي التى تحدد شمالاً بشارع رقم ١٠٠ وشرقاً بحوض الملاحة الداخلى وغرباً بامتداد شارع المنيا وقبلى ببحيرة المنزلة وذلك حتى يتم تخطيطها وإقامة المباني عليها .

قسم ثالث بور سعيد : المنطقة المسماة بمنطقة الفيلات وهي المحدودة شرقاً بامتداد شارع الشهيد محمد إبراهيم الموجى حتى شارع البحر الأبيض المتوسط وجنوباً شارع سعد زغول و ٢٣ يوليو وغرباً بحدود كردون المدينة من الناحية الغربية حتى شارع البحر الأبيض المتوسط وشمالاً بشارع البحر الأبيض المتوسط .

٢ - مضاف قسم الحوامدية ونحدد شوارع مصر - أسبوط - الثورة - شارع الجمهورية وامتداده لنهاية شارع سعد زغول لفتح محلات للإتجار فى الأملاح والذخائر فيها بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٥٠٥ لسنة ١٩٧٨ .

منطقة المناخين وهي المحودة شمالا بشارع سعد زغلول وشرقا بشارع الأمين وجنوبا ببجيرة المنزلة وغربا بانتهاء كردون المدينة غربا .

المنطقة الواقعة قبلي شارع المنيا وشارع السواحل ومحدودة شمالا بشارع رقم ١٠٠ والسواحل والأمين . وشرقا بامتداد شارع المنيا حتى بجيرة المنزلة وجنوبا ببجيرة المنزلة وغربا ببجيرة المنزلة ومنطقة المناخين .

قسم الميناء : منطقة الفيلات المرموز لها بحرف (A) في خرائط مدينة بور فؤاد ومحدودة شمالا بشارع رقم ١ وغربا بشارع رقم ٣ ورقم ٥ وجنوبا بشارع رقم ٥ وشرقا بشارع رقم ٥١ .

قسم القنطرة : المنطقة التي تحد شمالا بحدود كردون المدينة وشرقا بقناة السويس وجنوبا بحدود كردون المدينة وغربا بخط وهمي على بعد ١٠٠ متر من قناة السويس من شمال المدينة إلى جنوبها .

قسم أول الإسماعيلية : العرايشية المستجدة وعرايشية مصر وعرايشية السودان - الملاحة . عزبة البهتيمي .

قسم ثاني الإسماعيلية : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة قسم ثاني الإسماعيلية .

### محافظة السويس

مدينة السويس : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة قسم السويس ما عدا شارع إسماعيل وشارع حلیم وشارع الجيش من شارع عمرو بن العاص إلى أول طريق بور توفيق ( الحوض ) .

قسم الأربعين : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة قسم الأربعين .

### محافظة دمياط

دمياط : جميع الشوارع والميادين والطرق بمدينة دمياط عدا الشارع الأعظم ( فاروق سابقاً ) شارع محمد على - شارع الجمهورية ( فؤاد سابقاً ) .

شارع سعد زغلول وشارع المصانع . شارع الإمام محمد عبده<sup>(١)</sup> .  
مركز فارمكور : جميع الشوارع والميادين والطرفات ، ماعدا شارع  
عبد الوهاب داود<sup>(٢)</sup> .

### محافظة البحيرة

بندر دمنهور : جميع الشوارع والميادين والطرق بمدينة دمنهور فيما عدا  
شارع الجيش ابتداء من كوبرى أبو الريش حتى تقاطعه بشارع الجمهورية  
وشارع ٢٣ يوليو ابتداء من ميدان فائق حتى مبنى المحكمة الابتدائية وشارع  
الجمهورية ابتداء من شارع صدقى حتى تقاطعه بشارع الجيش ، وشارع  
صلاح الدين ابتداء من شارع ٢٣ يوليو حتى تقاطعه بشارع الجيش ، شارع مجلس  
المديرية ابتداء من ميدان الجمهورية حتى مبنى مجلس المديرية شارع الخطاطيه  
ابتداء من ميدان الجمهورية حتى شارع الجيش وشارع المديرية ابتداء من ميدان  
المحطة حتى ميدان التوبة وشارع أحمد عرابي<sup>(٣)</sup> .

بندر رشيد : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر رشيد فيما عدا  
شارع الجمهورية ودلهيز الملك حتى مسجد العرابي .

بندر أبو حمص : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة بندر  
أبو حمص فيما عدا شارع المركز وشارع البحر .

بندر شبراخيت : جميع الحواضر بدائرة البندر وشوارع السودان وأبو بكر  
الصديق والشيخ سليم البشرى وعمر بن الخطاب والسيد عمر مكرم  
والجمهورية .

١ - مضاف شارع محمد عبده بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٢٧٦ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/٨/٤ - العدد ١٧٤) .

٢ - مضاف شارع عبدالوهاب داود إلى الشوارع التى يجوز فتح محال للإبحار بالأسلحة والذخائر فيها بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١١٨١ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٧/٢٠ - العدد ١٦٣) .

٣ - مضاف شارع أحمد عرابي بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٨/٢٥ - العدد ١٩٥) .

ايتاى البارود : شارع ايتاى البارود ، شارع أحمد عرابي ، شارع التحرير ،  
 شارع مصطفى كامل ، شارع محمد فريد ، شارع الوحدة ، شارع الثورة ،  
 شارع الجلاء ، شارع الجيش وجميع الحوازي المتفرعة من الشوارع السابقة .  
 كوم حمادة : جميع الشوارع والميادين والطرق بين كوم حمادة ما عدا  
 شارع المركز ( الملكة فريدة سابقاً ) .

المحمودية : شارع ترعة المحمودية ، شارع سعد زغلول ، شارع دابر  
 المركز ، شارع أبو الذهب ( الأميرة فريال ) شارع التلغراف ، شارع العشرى  
 ( البوسطة القديمة سابقاً ) شارع ترعة صدقي ( الملكة فريدة ) وجميع الحوازي  
 والأزقة بيندر المحمودية .

كفر الدوار : شارع صلاح الدين ، شارع الملكة ، شارع المركز ، شارع  
 البحر ، شارع فؤاد .

مركز وادى النطرون : جميع الشوارع والميادين والطرق بالمركز ، عدا  
 الشارع الذى يبدأ من الرست هاوس وينتهى بمصانع هيئة الجهاز التنفيذى  
 للمشروعات الصحراوية ، والشارع الذى يبدأ من مبنى بريد وادى النطرون  
 وينتهى بحظائر الدواجن<sup>(١)</sup> .

مركز الرحمانية : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع أحمد  
 محمود وشارع ٢٦ يوليو ، وشارع بورسعيد<sup>(٢)</sup> .

### محافظة الغربية

قسم أول طنطا : كفر اسكاروس ، كفر أبو النجا ، كفر أبو عطية ، كفر  
 السجن ، كفر جمودة ، كفر ستوتة ، كفر الجدى ، كفر الفضالى ، كفر  
 القطاطرى ، كفر الميتاتى ، كفر صابون ، كفر الجاز ، كفر شلنك ، كفر حنا

١ - مضاف مركز وادى النطرون بالقرار الوزارى رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٧٣ ( الوقائع  
 المصرية فى ١٩٧٣/٧/١٥ - للعدد ١٥٨ ) .

٢ - مضاف مركز الرحمانية بالقرار الوزارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ ( الوقائع المصرية  
 فى ١٩٨٠/٢/٢٥ - للعدد ٤٧ ) .

الديب ، كفر العجيزى ، شارع الخان ، ( السكة الجديدة ) . شارع سعد زغول  
( السكة الجديدة سابقاً ) ، شارع صبرى ، شارع درب الأثر ، شارع الأبشيهى ،  
شارع الصاغة ، شارع الدابر السيد البوى ، جميع الحوارى والأزقة والشوارع  
المتفرعة من الكفور للمنكورة .

قسم ثانى طنطا : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة القسم فيما عدا  
شارع الجلاء ، شارع حلقة القطن ، شارع الجيش وميدان الجمهورية .

بسيون : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة بندر بسيون فيما عدا  
شارع سعد زغول .

كفر الزيات : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة بندر كفر الزيات  
فيما عدا شارع أحمد ماهر وشارع الجندي وشارع جمالى وشارع السوق .

المحلة الكبرى : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر المحلة الكبرى  
فيما عدا الحد الغربى لشارع البحر بين شارع محب من الجهة البحرية إلى ميدان  
الشوق من الجهة القبلىة وشارع كنيسة الأورام<sup>(١)</sup> .

زفتى : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر زفتى فيما عدا شارعى  
التحرير والجيش .

السنطة : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر السنطة فيما عدا ميدان  
الجمهورية وشارع المحطة بمنشأة السنطة .

سمنود : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر سمنود فيما عدا شارع  
سعد زغول .

### محافظة الدقهلية

المنصورة : ميدان الشعلة ، حى الحسينية ، حى طويريل ، حى المختلط .  
فشارع المديرية ، العزب والضواحي التابعة للبندر ، جميع الحوارى والطرق  
ببندر المنصورة .

١ - مضاف شارع كنيسة الأورام بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٠٥١  
لمنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٠/٧/١٩٧٣ - العدد ١٥٤) .



شربين : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر شربين فيما عدا شارع المأمون وشارع فؤاد وشارع فاروق .

طلخا : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر طلخا فيما عدا شارع البحر الأعظم ابتداء من ديوان المركز حتى شارع البازات .

بلقاس : المنطقة الأولى الواقعة بطريق طلخا قبلى كوبرى سكة حديد أبو عرصه إلى الجبانات ، المنطقة الثانية الواقعة بشارع حسن أبو الفتوح مابين ميدان خطاب شمالاً لنهايته حتى طريق رياح بلقاس ، المنطقة الثالثة ، شارع الحدادين بأرض البركة مابين قبلى شارع حسن أبو الفتوح وبحرى شارع شادر عبدالرازق شهاب الدين ، المنطقة الرابعة الواقعة بشارع فاروق مابين ميدان خطاب شرقاً والمركز غرباً ، المنطقة الخامسة الواقعة بطريق رياح بلقاس مابين مشروع كهربية بلقاس بحرى ووابور المياه قبلى ، المنطة السادسة شارع القيسارية من جهة شونة الملح جنوباً إلى محلات الحاج السيد أبو هلالى شمالاً .  
دكرنس : شارع السادات ، ميدان السادات ، شارع فاروق ، شارع فريدة ، شارع عرابى ، شارع ترعة السادات ، شارع المحطة العلوى ، جميع الشوارع والحارات المتفرعة منه .

المطرية : جميع الشوارع والميادين والطرق بمدينة المطرية فيما عدا شارعى سعد زغلول والثورة<sup>(١)</sup> .

المنزلة : جميع الشوارع والميادين والطرق ، عدا شوارع الجلاء ، وبور سعيد ، والحمزاوى ، قيسارية منيمى ، الجبالية والفار ، ميدان الجامع الكبير ، ميدان الجامع الجديد<sup>(٢)</sup> .

١ - مضافة مدينة المطرية بقرار السيد وكيل وزارة الداخلية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية فى ١٢/٢/١٩٦٧ - العدد ٢٤٤) .

٢ - مضافة مدينة المنزلة بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ٢٠٨٠ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩/١١/١٩٧٤ - العدد ٢٦١) .

### محافظة كفر الشيخ

كفر الشيخ : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة كفر الشيخ فيما عدا شارع المستشفى وشارع الجيش .

قلين : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر قلين ما عدا شارع السكة الجديدة بقلين المحطة المعروف بشارع السكة الزراعية الجديدة .

البرلس : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر البرلس ما عدا شارع دابر الناحية .

فوة : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر فوة ما عدا شارع النيل .  
بيلا : جميع الشوارع والميادين والطرق بدائرة بندر بيلا ما عدا شارع دابر الناحية ابتداء من ميدان دياب إلى منزل سالم سعفان .  
سيدي سالم : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر سيدي سالم .

دموق : شارع محمد على ابتداء من مزلقان السكة الحديد المصرية لغاية ميدان المحطة وميدان محطة السكة الحديد المصرية وشارع سعد زغلول ابتداء من ميدان محطة السكة الحديد لغاية ميدان الليمون وشارع كماله سعد ابتداء من ميدان الليمون لغاية شارع الهداية ( أنور الصباحي حالياً ) شارع الهداية ابتداء من كماله شارع سعد لغاية شارع الجيش وشارع الجيش ابتداء من مكتب هندسة الري لغاية بعد وابور فرغلى عند نهاية كردون البندر ، شارع الشركات ابتداء من شارع الجيش لغاية شارع كوبرى البدالة ، شارع طريق كفر الشيخ ابتداء من كوبرى البدالة لغاية نهاية عزبة الشريف طريق قلين ابتداء من طريق كفر الشيخ لغاية نهاية عزبة دحروج . شارع النفرا ن ابتداء من شارع سيدي إبراهيم لغاية جبانة المسلمين . شارع الحدادين ابتداء من شارع سعد لغاية شارع الجيش ، جسر المصرف ابتداء من شارع الحدادين لغاية قرية المهاجرين ، والشوارع المحيطة بمسجد سيدي إبراهيم وهى سدة جلال وبحرى المسجد والمنعرد والفقران .

الحامول : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع العاشر من رمضان<sup>(١)</sup> .

مطوبس : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شارع بور سعيد<sup>(٢)</sup> .

### محافظة الشرقية

الزقازيق : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا ببندر الزقازيق فيما عدا شارع أحمد عرابي ، شارع المحكمة القديمة ، شارع ثابت ، شارع الحريري ، شارع سينما سامي ، ميدان المنزه .

بليس : شارع وابور النور ، شارع جسر الحديدى ، شرع ميتكيس ، شارع الهلالى ، شارع العامرية ، شارع القفاص ، شارع الكومى ، شارع الصادق ، شارع البطريق ، شارع الطناني ، شارع الوكالة ، شارع محمد سيد أحمد ، شارع العراقي ، شارع مكى ، شارع المصاخ ، شارع حبيشى ، شارع حرموش ، شارع حيوان ، شارع جاد ، شارع الديب .

منيا القمح : شوارع : النصر ، الجلاء ، الحرية ، الشهيد حسن البنا ، فريدة ، نصر مسعود ، عمرو ، أبو رمضان ، السلطان حسين ، إبراهيم ، سيدى عيسى ، إبراهيم إسماعيل ، المحطة ، صلاح الدين ، الجامع ، ابن المعزز ، عوض سليمان ، خالد ، عرابي ، ميخائيل سليمان ، أحمد على ، جرجس الياس ، على فهمى ، توفيق ، الشامى ، خيرى ، الفسحانية ، عباس ، السلطان حسن ، سيدى الأربعين ، سيدى منصور ، جعفر ، العيساوية ، محمد

١ -- منسافة مدينة الحامول بمحافظة كفر الشيخ إلى منبها التي يجوز الترخيص بفتح محلات للإتجار فى الأسلحة والذخائر فيها وتحديد شارع العاشر من رمضان لفتحها فيه وذلك بالقرار الصادر من السيد منير مصلحة الأمن العام رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨١ (الوفائى المصرية فى ١٨/٤/١٩٨١ - العدد ٩٠) .

٢ -- منساف مركز مطوبس بمحافظة كفر الشيخ إلى منبها التي يجوز الترخيص بفتح محال للإتجار فى الأسلحة والذخائر فيها وتحديد شارع بور سعيد لفتحها فيه وذلك بقرار السيد منير مصلحة الأمن العام رقم ٢٠٥٦ لسنة ١٩٧٧ .

مصطفى ، جبانة الأقباط ، الخضرى ، لقمان ، ابن رشد ، المنيل ، الألفى ،  
المنشية ، الشربيني ، البابلى ، لطفى ، الواهنية ، أبو العلا .

فافوس : شوارع : هندسة الرى ، السلخانة من المركز إلى سوق ، الشهيد  
أحمد المنيسى من الكوبرى إلى مسجد الطاروطى ، فؤاد من الكوبرى إلى  
المستوصف ، منية المكرم ، مدرسة البنات ، سعد زغلول من الكوبرى الذى أمام  
هندسة الرى إلى البلدية ، القيسارية إلى السينما ، النقراشى من ميدان الساعة إلى  
موقف سيارات الأومنيبوس ، المدارس من محطة الأنوبيس إلى المدارس  
الجديدة ، ميدان الساعة .

أبو كبير شوارع : البوستان ، المدرسة الابتدائية ، حارة البحاروة ، عطفة  
نوح ، حارة العراشمة ، حارة أبو السعود ، عابدين ، أبو شادى ، شارع عمرو  
ابن الفارض ، كفر النجدي القبلى ، كفر النجدي البحرى ، عمرو بن العاص ،  
أبو قسلة ، الضباع ، سليم ، مولد النبى ، العروزي ، واكد ، عبد الخالق ،  
حلاوة ، دياب أبو غريب ، أبو الحفنى ، جامع العقابة ، أبو القاضى ، ماهر ،  
الصاوى ، الحديدى ، أبو قاسم ، أبو بكر الصديق ، عبد المنعم ، الإمام على ،  
مروان ، أبو نار الشرقية ، الحاج إمام ، عزام ، نجم ، ربع الدنيا ، المعز  
الغربى ، المعز الشرقى ، أبو فودة ، أبو شعلان ، الحسكى ، الأشراف ،  
المعتصم ، نعيم ، عسكر ، أبو فودة ، عرابى ، أبو سليمان ، المساح ، أبو زيد ،  
فنون ، الحديدى ، أبو موسى ، أبو خليل ، أبو عوض ، الطوانسى ، عمر  
ابن عبد العزيز ، خير ، حليم باشا ، الملكة فريدة ، الكونت شديد ، رمسيس ،  
عمر بن الخطاب ، أبو سمك ، الموالم ، الزمر ، الشعراء ، العمارنة ،  
بنى سالم ، أبو عافية ، عثمان بن عفان ، خالد بن الوليد ، الصحة ، الشيخ محمد  
عبد ، المسيرى ، الشرقاوى ، القفاصين ، الأمير عمر طوسون ، محطة  
الدلتا ، سيدى عبد القادر ، العباسية ، المنزه ، المصيلحى ، عبدربه ، الديب ،  
السينما ، النقراشى ، منشأة صالح .

أبو حماد : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر أبو حماد فيما عدا  
شارع المحطة .

ههيا : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر ههيا فيما عدا شارع سح  
البندر (سعد زغلول) حاليا .

كفر صقر : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر كفر صقر فيما عدا شارع المركز من مبنى المركز حتى سكة حديد الدلتا وشارع فاروق الشرقى من مزلقان سكة حديد الحكومة حتى المستشفى .

الحسينية : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر الحسينية ما عدا شارع المركز .

### محافظة القليوبية

بنها : شارع سعد زغول ، شارع ابن أبى طالب ، شارع النقراشى ، شارع الجيش بالمنشية ، شارع الرياح التوفيقي الموصلى من كبرى مصر بنها إلى نقطة مرور أتريب ، شارع النزهة منطقة عزبة أبو بدوى بما فيها من شوارع وتبدأ من نقطة مرور كبرى الرياح التوفيقي شمالاً إلى آخر حدود كردون بندر بنها جنوباً - شارع الشهيد فريد ندا بكفر المراى .

طوخ : شارع الشهيد أحمد عبد العزيز من المركز إلى مدرسة الصنائع ، شارع أحمد ماهر ، شارع الشهيد عز الدين الموجى ، شارع الماكينة .

شبين القناطر : شارع ترعة زفينة مشتل ، شارع وابور النور ، شارع سكة مصر ، شارع الشهيد إمام الوكيلى .

الخانكة : شارع الأمير القاسمى ، شارع المعاهدة ، شارع الملايا .

شبرا : شارع شبرا العمومى .

قليوب : شارع فاروق بقلوب المحطة ، شارع أحمد فؤاد بقلوب البلد .

### محافظة المنوفية

شبين الكوم : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر شبين الكوم فيما عدا شارع سعد زغول ابتداء من ميدان المحطة لغاية الكبرى الجديد ببندر شبين الكوم ، شارع الجيش ابتداء من الكبرى الجديد لغاية شارع بنك مصر ببندر شبين الكوم .

أشمون : شارع عبد المنعم حمزة (فهى سابقاً) شارع الملكة فريدة ، شارع صلاح الدين ، شارع سعد ، شارع الروضة ، شارع الحلقة ، شارع الأنصارى ،

شارع المحطة ، شارع داير الناحية ، شارع الشهداء ، شارع الناصر ، جميع الحواري بالبندر ، شارع سعد زغلول .

تلا : شارع محمد محمود ، مصر الجديدة ، حبيب ، سيدى عز الدين العباسي ، قطب ، القلعة ، جامع الأشقر ، المنشية ، الكرنك ، الشهداء ، السويدي ، الصلاطحة ، مصطفى كامل ، السويس ، اللمعي ، عمارة ، سيدى قاسم ، بين الجنانين ، مدرسة المساعي المشكورة ، المعارف ، الموردة القبلى ، كنيسة الأقباط ، البطل أحمد عبد العزيز ، محمود فهمى النقراشي ، رسلان ، سعد زغلول ، السلخانة ، السوق ، سيدى سيف الدين ، الماكينة ، الماكينة الغربى ، الجبانة ، الجنية ، الرسالفة ، الرسمية ، ترعة البتانونية ، المحطة الشرقى ، الجبانة الغربى .

قويسنا : شوارع : إبراهيم خليل ، القائد ، الجمهورية ، الباجورى ، السوق ، المهلمى ، التونى .

منوف : شارع عبد المنعم ، شارع عباس من ملتقاء بميدان عباس من الجهة القبلى إلى نهاية شارع عباس جنوباً ، شارع فؤاد جميعه ، شارع الملك ، شارع ترعة البلطحة ، شارع المحطة ، شارع البغدادي ، شارع داير الناحية البحرى . شارع داير الناحية القبلى ، شارع شاهين ، طريق مرس اللبان .

الباجور : شارع داير الناحية القبلى ، شارع المركز ، شارع داير الناحية البحرى ، شارع داير الناحية الغربى ( المحكمة الشرعية ) شارع سعفان ، شارع تاج الدين ، شارع المدرسة الأولى ، شارع القصاص ، شارع الفقى ، شارع المدرسة الابتدائية .

### محافظة بنى سويف

بنى سويف : حظر جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر بنى سويف عدا شارع صفية زغلول ، شارع الرياضى ، شارع فؤاد ، ميدان حارث ، ميدان الدواوين ( المديرية ) .

١ - مضاف شارع سعد زغلول بمتينة أئمون إلى الشوارع المسموح فيها بفتح محلات لتجارة الأسلحة والذخائر بالقرار الوزاري رقم ٩١٦ لسنة ١٩٧٩ .

الفن : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر الفن فيما عدا شارع فؤاد الأول ، شارع سعد باشا ، شارع الجيش ، شارع ناريمان ، شارع الملكة فريدة ، شارع شمرون البحرى فى الجزء المتصل بشارع الملكة فريدة ، شارع الإبراهيمية من تقاطعه مع شارع المركز إلى تلافيه فى الميدان الواقع بشارع الطوبجى وشارع فاروق .

ببا : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر ببا فيما عدا شارع فؤاد الأول من شارع سعد زغلول إلى شارع جرجس بك عبد الشهيد .

ببا : شارع الخديوى إسماعيل من محلج جرجس بك إلى وابور المياه ، شارع جرجس بك عبد الشهيد من شارع فؤاد الأول إلى شارع سعد زغلول ، شارع الملك فاروق الأول بشارع الخديوى إسماعيل إلى هندسة إبرى .

الواسطى : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر الواسطى فيما عدا شارع أحمد عربى وشارع المحطة وشارع جمال عبد الناصر<sup>(١)</sup> .

بوش : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر بوش فيما عدا شارع الجمهورية وفؤاد الأول .

اهناسيا : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر اهناسيا ما عدا شارعى المجلس والجامع .

سمسطا : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر سمسطا ما عدا شارع هندفا من شارع شونة بنك التعليلف إلى كوبرى هندفا وشارع دابر الناحية من مدرسة سمسطا مروان إلى مستشفى سمسطا .

### محافظة المنيا

المنيا : ميدان المحطة ، ميدان الساعة ، ميدان البوميتة ، ميدان الصهرج ، شارع أحمد ماهر ، شارع سوق الغلال ، شارع أمير الصعيد (التجارة سابقاً) ،

١ - مضاف شارع جمال عبد الناصر إلى الشوارع التى يجوز الترخيص بفتح محال للإتجار بالأسلحة والذخائر فيها بالقرار الوزارى رقم ٢١٢١ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٧/١/١٩٨١ العدد ١٤) .

شارع الحرية (النيل سابقاً) ، شارع السلطان حسين ، طريق الإبراهيمية الزراعى .

ملوى : ميدان المركز ، شارع صلاح الدين الأيوبي ، شارع فؤاد الأول (السكة الجديدة) ، شارع على بن أبى طالب ، شارع جامع العسقلانى ، شارع السموا لم ، شارع الأمير أحمد فؤاد ، شارع تونى بك ، شارع سيف باشا ، الطريق الزراعى رقم ٣٦٤ (شارع بنك مصر) .

مغاغة : ميدان التحرير ، ميدان المحطة ، ميدان المطافى ، شارع فؤاد الأول ، شارع عبد العظيم الغربى من ميدان المحطة إلى ميدان المطافى ، شارع المخازن ، شارع الكنيسة .

بنى مزار : ميدان وابور النور ، شارع الأبراهيمية ابتداء من الكوبرى الجديد إلى محطة مياه بنى مزار ، الجهة الشرقية لمحطة بنى مزار .

الفكرية : المنطقة البحرية لبندر الفكرية التى تحد من الجهة البحرية بشارع المستشفى الأميرى ومن غرب بشارع فكرى باشا ومن قبلى بشارع الجيش (شارع الأمير طوسون) ومن شرق شارع حسن البنا (شارع الملكة نازلى) .

معصرة سمالوط : شارع فاروق ، شارع سعد زغلول .

دير مواس : شارع الاتحاد الذى يبدأ من غرب كوبرى ترعة الدير مواسية وينتهى عند ملتقى شارع المنتزه .

### محافظة الفيوم

الفيوم : جميع الشوارع والميادين والطرق بيندر الفيوم فيما عدا شارع سعد زغلول ابتداء من مدخل المدينة البحرى من دار الرماد حتى تقاطعه مع مزلقان السكة الحديد ، شارع جامع الواقدى من ميدان المبيضة متجهاً إلى الغرب حتى النهاية ، شارع الغرضى ، شارع عدلى يكن من تقاطعه بشارع مصطفى كامل إلى محل سليم رشدى .

شوارع : ابن العاص ، توفيق ابتداء من ميدان الشيخ سالم من تقاطعه بشارع الرملة متجهاً إلى الشمال إلى تقابله بشارع جامع الفوال .



أطسا : شارع أبو بكر الصديق<sup>(١)</sup> .

سنورس : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر سنورس فيما عدا شارع سعد زغلول .

طامية : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر طامية فيما عدا شوارع : النصر والبوطة والمدارس والعمدة وميدان النصر وميدان الشادوف .

ابشواى : جميع الشوارع والميادين والطرق ببندر ابشواى فيما عدا شارع فاروق سابقاً ، شارع ميدان التل<sup>(١)</sup> .

### محافظة أسيوط

أبوتيج : شوارع : منشية علام ، وأبى سعيدة ، ومحمد محمود وميدان المحطة .

أبنوب : شوارع الملك والمدارس والمحكمة .

البدارى : شوارع المستشفى الأميرى والحاكم وجسر التربة الشرقية والمرابية والنواخير وعزب المركز والمركز وزليتن والمدارس والشيخ النفارى والصخارنه والحجابات وكنيسة الإصلاح والشيخ عبدالله وكنيسة الأقباط .

ديروط : شوارع : جمال الدين والقيصرية والديروطية .

القوصية : مناطق زراعى القوصية والقروء ومحطة نزالى جنوب الداخلة ضمن كردون بندر القوصية والدرويش وشارع سكة الشيخ عون الله .

١ - مضاف شارع أبو بكر الصديق بمدينة اطسا إلى الشوارع والميادين بهذه المدينة التى يجوز التصريح بفتح محال للإتجار فى الأسلحة والذخائر فيها وذلك بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٨٠ ( الوقائع المصرية فى ١٢/٢٨/١٩٨٠ - العدد ٢٩٣ ) .

١ - مضاف شارع ميدان التل بمدينة أبشواى إلى الشوارع التى يجوز الترخيص بفتح محلات لتجارة الأسلحة والذخائر فيها بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

منفلوط : شوارع : السلطان حنين والبيتان والقيصرية .

قسم أول أسيوط : ميدان المجاهدين ، وشوارع غرب البلد : المراعى ، الشيخ منطاش ، مكرم ، درب الشيخ شلمب ، درب المحقر ، كوم الفذا ، شارع بحر البلد ، ميدان البدرى ، درب الغنامة ، شارع جسر الجبل ، ميدان البندر ، شارع قبلى البلد ، شارع السنجق ، درب المقدم ، شارع عمر بن الخطاب ، شارع المنتزه ، ميدان المحطة ، شارع البركاوى ، جنينة الدرويشى ، جنينة الهلالى ، درب أبو سعدة ، كوم عباس الفوقانى ، كوم عباس التحتانى ، شارع الجعفرية ، شارع القفاصين ، كوم الأفندى ، شارع خلف مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية ، شارع حبيب شنودة ، ميدان البنوك ، عزبة البيسرى ، سوق القمح القديم ، درب الرزاحى ، مع كوم بصل ، درب خلاصة ، شارع الزهرى ، وجميع الحوارى المغلقة أو المتفرعة من جميع هذه الشوارع .

قسم ثان أسيوط : ميدان فؤاد الأول بالحمراء ، شارع فؤاد الأول ، ميدان المحكمة الكلية ، شارع شركات الغاز ، شارع السجن وعزبة السجن<sup>(١)</sup> . شارع الخزان مابين قناطر الإبراهيمية وقناطر أسيوط ، منطقة الوليدية بأكملها ، منطقة عزبة الملجأ ، شارع وابور النور ، شارع محمود فهمى النقراشى ، منطقة الحمراء المحصورة مابين شارع رياض من الجهة البحرية والمزارع من قبلى بما فيها من شوارع أو ميادين .

صدفا : شارعاً البوستان وبحرى البلد .

### محافظة سوهاج

سوهاج : شوارع : النقراشى ، البحر ، ميدان العارف ، شوارع المحطة ، الورشة ، سينما الحرية ، بين الجنانين ، القطب ، أمين سامى ، المعصرة ، منطقة حى المباني الجديدة .

طهطا : شوارع : النظام ، عرابى ، الجهاد ، المحطة .

١ - أنظر تصحيح القرار بالوقائع المصرية فى ١٩٥٥/١٢/٥ - العدد ٩٤ .

طما : شوارع : القيسارية ، محطة طما ، فواد ، الأميرة فوزية ، وما يخرقه من ميادين وشوارع الحرية ، أبو سنان .  
جرجا : شوارع : فاروق ، البحر ، المغربي ، القيسارية ، سعد زغلول ، أبو الليف .

المرافة : شوارع : التحريز ، النيل ، عرابي ، المدرسة ، الشيخ المراغي ، شارع الشهيد عبد المنعم رياض<sup>(١)</sup> .

البلينا : شوارع : عبد المولى محمود ، كشارع الجديد ، حسانيين .  
عبد الملك ، نور ، أحمد درويش ، تلوضر من بطرس ، حميد عويس ، عبد المنعم تمام ، سيف مكسيموس ، أمير الصعيد ، الكنيسة الإنجيلية ، الكنيسة الكبرى ، محمد علام الجزار ، البطارسة ، ديمتري بطرس ، البركة ، السمان محمود ، محمود سعد ، ديوان الزى ، سيفين ، الاسطبلات ، سيدى عماد النجار ، محمود فرح العمدة ، الحديدى ، سيدى عبد الله .

أولاد طوق شرق : جميع الشوارع والميادين والطرق بمدينة أولاد شرق فيما عدا شارع الثورة<sup>(٢)</sup> .

مركز أخميم : شوارع أبو القاسم<sup>(٣)</sup> .

١ - مضاف شارع الشهيد عبد المنعم رياض بمدينة المرافة إلى الشوارع والميادين المسموح بفتح محال لتجارة الأسلحة والذخائر فيها وذلك بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٨٤٩ لسنة ١٩٧٨ .

٢ - مضاف مدينة أولاد شرق وتحديد شارع الثورة فيها إلى الشوارع والميادين والطرق التى يسمح فيها بفتح محال لتجارة الأسلحة والذخائر فيها وذلك بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٢/٢٥ - العدد ٤٣) .

٣ - مضاف مركز أخميم وتحديد شارع أبو القاسم فيه إلى الشوارع والميادين والطرق التى يسمح فيها بفتح محال لتجارة الأسلحة والذخائر فيها وذلك بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٥٠١ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٨/٢٥ - العدد ١٩٥) .

ساقلة : شارع عبد السلام عارف<sup>(٤)</sup> .

مدينة المنشأة : شارع صلاح سالم ( الملكة نازلى سابقاً )<sup>(٥)</sup> .

### محافظة قنا<sup>(١)</sup>

قنا : جميع الشوارع والميادين والطرق بيندر قنا ما عدا شارع الجميل ( من لوكاندة الجبلوى إلى كوبرى الحميدات ) وميدان المديرية .

نجع حمادى : جميع الشوارع والميادين والطرق بيندر نجع حمادى ما عدا شارع الجمهورية .

دشنا : جميع الشوارع والميادين والطرق فيما عدا شارع المركز من أول المركز إلى البحر .

قوص : جميع الشوارع والميادين والطرق عدا شوارع الأمير فاروق سابقاً ، أبو العباس ، الطواب .

الأقصر : جميع الشوارع والميادين والطرق فيما عدا شوارع سعد زغلول ، معبد الأقصر ، نهر النيل ، معبد الكرنك ، الشهيد عبد المنعم .

إسنا : جميع الشوارع والميادين والطرق فيما عدا شوارع البحر ويبدأ من المستشفى الأميرى وينتهى بقم شارع الأمير محمد رضا بهلوى ومحمد على من كوبرى ترعة اصفون إلى مسجد طه محمد ، الأميرة فوزية ، الأمير محمد رضا بهلوى ، الدويج .

٤ - مضافة مدينة ساقلة وتحديد شارع عبد السلام عارف فيها إلى الشوارع والميادين والطرق التى يسمح فيها بفتح محال لتجارة الأسلحة والذخائر فيها وذلك بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٨١٥ لسنة ١٩٨١ ( الوقائع المصرية فى ٢٩٨١/١٢/٢ - العدد ٢٧٤ ) .

٥ - مضافة مدينة المنشأة وتحديد شارع صلاح سالم ( الملكة نازلى سابقاً ) فيها إلى الشوارع والميادين والطرق التى يسمح فيها بفتح محال لتجارة الأسلحة والذخائر فيها وذلك بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ١٨٤٩ لسنة ١٩٧٨ .

١ - مضاف شارع أحمد عرابى بمدينة أبو نشت بمحافظة قنا إلى الشوارع التى يسمح فيها بفتح محلات الإتجار فى الأسلحة والذخائر بهذه المدينة بقرار السيد مدير مصلحة الأمن العام رقم ٢٢٩٦ لسنة ١٩٧٨ .

أرمنت : جميع الشوارع والميادين والطرق ما عدا شارعى النيل ،  
التحرير .  
فرشوط : جميع الشوارع والميادين والطرق ما عدا شارع الضمرانى (٢) .  
نقادة : جميع الشوارع والميادين والطرق ما عدا شارع مصر (٣) .

### محافظة أسوان

أسوان : شوارع : شرقى البندر ، الشيخ إبراهيم ، الحدادين ، الأحمدية ،  
شنقرا ، منطقة القطنية ، شوارع منطقة البشارية ، شوارع منطقة منشأة  
النوبة ، شوارع منطقة الحكاروب ، شوارع منطقة جبل تاقوق - بشير بك .  
ادفو : ميدان المدرسة الثانوية للبنين ، ميدان شونة بنك التسليف ، شوارع  
البريا ، أبو كمالي ، المجد العمرى ، الباجات ، محمود المهاجر ، المرارى ،  
عبدالله حسين ، نور حسن ، حارة الحدادين ، جارة قرفش ، حارة مرسى حنين  
شريفة ، شارع الشيخ ركابى .  
كوم امبو : شوارع : المحطة القيسارية ، العطارين ، الجزارين ، فاروق .

### محافظة سيناء (١)

جميع الميادين والشوارع والطرق فيما عدا شارع ٢٣ يوليو بمدينة  
العريش ، شارع التحرير بمدينة القنطرة شرق .

٢ - مضافة مدينة فرشوط بمحافظة قنا وتحدد شارع الضمرانى بإضافته إلى الشوارع التى  
يسمح فيها بفتح محلات الإتجار فى الأسلحة والذخائر بهذه المدينة وذلك بقرار السيد  
مدير مصلحة الأمن العام رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٨٣ .

٣ - مضافة مدينة نقادة بمحافظة قنا وتحدد شارع مصر بإضافته إلى الشوارع التى يسمح  
فيها بفتح محلات الإتجار فى الأسلحة والذخائر بهذه المدينة وذلك بقرار السيد مدير  
مصلحة الأمن العام رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٨٣ .

١ - أضيفت محافظة سيناء بقرار السيد وكيل الداخلية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٤ ( الوقائع  
المصرية فى ١٩٦٤/٨/٢٠ - العدد ٦٦ ) .

### قرار وزير الداخلية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٤

بشأن تعديل القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ بمنح وتجديد تراخيص مؤقتة للمصانحين بحمل وإحراز الأسلحة النارية<sup>(١)</sup>.

#### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الصادر بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار الصادر بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المعدلة له .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

#### قرر :

مادة ١ - ينوب عن وزير الداخلية وكيل مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لشئون الموانئ والمراقبة ، ورؤساء أقسام الجوازات بالموانئ والمطارات أو من يقوم مقامهم فى حالة غيابهم أو رؤساء النويات الذين يصدر بتحديدهم قرار من هذا الوكيل فى منح وتجديد تراخيص مؤقتة للمصانحين بحمل وإحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وكذلك فى رفض الترخيص بشرط أن يكون قرار الرفض مسبباً .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص أو التجديد من المصانح أو من ينوب عنه باسم وكيل المصلحة لشئون الموانئ والمراقبة على النموذج المعد لذلك مراعياً له نمطان من صورة الطالب والإيصال الدال على أداء الرسم المقرر وطابع دمغة ويوضح بالنموذج اسم المصانح بالكامل وجنسيته وجواز السفر ومدة إقامته بالبلاد وكذلك وصف الأسلحة المراد الترخيص بها وصفاً دقيقاً مع بيان الغرض من إحرازها .

وفى حالة تعذر وجود الصور الفوتوغرافية للسائح - يجوز الاكتفاء بالصور الفوتوغرافية المصققة على جواز سفره على أن يوضح فى المكان المخصص للصورة الفوتوغرافية عبارة « أنظر الصورة بجواز السفر » مع إثبات بيانات جهة وتاريخ ورقم إصدار هذا الجواز وجنسية حامله .

مادة ٣ - لا يجوز للسائح التصرف فى الأسلحة المرخص له بها بأى نوع من أنواع التصرفات أو لأى سبب كان أثناء مدة إقامته بالبلاد إلا بتصريح من مدير الأمن العام أن من ينييه .

مادة ٤ - يجب على وكيل المصلحة لشئون الموانئ والمراقبة إخطار مصلحة الأمن العام فى أول كل شهر بالتراخيص التى منحت فى الشهر السابق وبالتراخيص التى انتهت مدتها بمغادرة أصحابها للبلاد وفى حوزتهم الأسلحة السابق الترخيص بها لهم .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريراً فى ١٧ شعبان سنة ١٣٨٤ ( ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ) .

## أمر نائب الحاكم العسكري العام

رقم ٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن ما يعد سلاحاً في حكم قانون العقوبات<sup>(١)</sup>

نائب الحاكم العسكري العام:

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ .  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن إعلان حالة  
الطوارئ .  
وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ بتعيين حاكم عسكري عام  
ونائب له .  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - يعد سلاحاً في حكم قانون العقوبات وغيره من القوانين والقرارات كل  
أداة من شأنها إحداث الجروح حتى ولو كانت معدة للاستعمال في أغراض  
أخرى ، متى استعملت فعلاً لذلك أو هدد باستعمالها أو كانت في حيازة الفاعل  
ظاهرة أو مخبأة عند ارتكاب جريمته .

مادة ٢ - (معلقة بأمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٧ لسنة ١٩٧٤) تضاعف  
العقوبة المقررة للجرائم المنصوص عليها في المواد من ٢٤٠ إلى ٢٥٣ مكرراً  
من قانون العقوبات إذا تمت باستعمال السلاح .

مادة ٣ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريراً في ٢٩ صفر سنة ١٣٩٣ (٣ إبريل سنة ١٩٧٣) .



## قرار مدير مصلحة الأمن العام رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٧٧

بشأن تحديد كميات الأسلحة والذخائر المسموح الاتجار فيها<sup>(١)</sup>

### مدير مصلحة الأمن العام

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٤ بتحديد كميات الأسلحة والذخائر التي يرخص للتجار بالتعامل فيها سنوياً والقرارات المعدلة .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٣١ لسنة ١٩٧٥ بتعديل كميات الأسلحة والذخائر الواردة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٤ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بتفويض السيد اللواء مدير مصلحة الأمن العام في بعض الاختصاصات .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - تحديد كميات الأسلحة والذخائر التي يرخص للتجار بالتعامل فيها سنوياً على النحو التالي :

النوع	بالنسخة لتجار الدرجة الثانية	بالنسخة لتجار الدرجة الأولى
المسدسات .....	٢٥٠	٥٠٠
ذخيرتها .....	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
البنادق المششخنة .....	٢٥٠	٥٠٠
ذخيرتها .....	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
البنادق الخرطوش .....	١٥٠	٣٠٠
ذخيرتها .....	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

١ - الوقائع المصرية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٦١ .

مادة ٢ - إذا تصرف تاجر السلاح - المعامل بأحكام هذا القرار - فى كميته الأصلية من أى نوع جاز لمصلحة الأمن العام (قسم الرخص) ، التصريح له بكمية إضافية تماثل كميته الأصلية المحددة وفقاً لهذا القرار مرة واحدة فى سنة الترخيص بالنسبة للأسلحة المشخنة وذخيرتها وأكثر من مرة بالنسبة للأسلحة المصقولة وذخيرتها - فإذا تقدم بطلبه خلال الربع الأخير من سنة الترخيص منح كميات تتناسب والمدة الباقية .

وتستثنى من هذا القيد المحال التى تتبع مؤسسات وهيئات وشركات الحكومة والقطاع العام ، حسب ظروف كل حالة .

مادة ٣ - تحدد درجة تاجر الأسلحة والذخائر فى نطاق تطبيق أحكام القرار على الوجه التالى :

#### ( أ ) تاجر الدرجة الأولى :

هو من مضى على بدء الترخيص له بمزاولة الإتجار فى الأسلحة والذخائر مدة ست سنوات .

#### ( ب ) تاجر الدرجة الثانية :

هو من يخصص له ابتداء فى تجارة الأسلحة والذخائر .

مادة ٤ - يلتزم تاجر الأسلحة والذخائر - من حيث مخزون الذخائر - بالقدر والاشتراطات التى يرفضها قرار السيد وزير الإسكان والمرافق ، بالاشتراطات الواجب توافرها فى محال تجارة الذخائر .

مادة ٥ - يلغى القرار الوزارى رقم ٤٣١ لسنة ١٩٧٥ - وكل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠ شوال سنة ١٣٩٧ ( ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٧ ) .

### قرار وزارة الداخلية رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٢

في شأن تحديد شروط اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح وإثبات توافرها  
وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر  
المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ .  
وعلى قرار وزير الداخلية بشأن الأسلحة والذخائر الصادر في ٧ سبتمبر  
سنة ١٩٥٤ وتعديلاته .  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

#### قرر :

مادة ١ - تحدد اللياقة الصحية المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون  
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على  
الوجه التالي :

#### أولاً - درجة الإبصار :

##### ( أ ) رخصة سلاح للدفاع عن النفس :

يشترط أن يحصل على درجة إبصار  $\frac{1}{10}$  ،  $\frac{1}{12}$  ، أو  $\frac{1}{15}$  بالعينين معاً بنظارة  
أو بدونها .

##### (ب) رخصة سلاح للهواية أو احتراف الصيد :

يشترط أن يحصل على درجة إبصار  $\frac{1}{18}$  ،  $\frac{1}{20}$  ، أو  $\frac{1}{25}$  ، أو  $\frac{1}{30}$  أو  $\frac{1}{35}$  بنظارة  
أو بدونها .

##### (ج) رخصة سلاح للحراسة :

يشترط أن يحصل على درجة إبصار  $\frac{1}{18}$  ،  $\frac{1}{20}$  ،  $\frac{1}{25}$  ، أو  $\frac{1}{30}$  بدون نظارة .

### ثانياً - السلامة البدنية :

أن يكون طالب الترخيص منتمياً بصحة جيدة وليست به عاهة أو عجز أو شلل مما يؤثر معه في استعماله للسلاح على الوجه المأمون .

### ثالثاً - السلامة العقلية والنفسية :

ألا يكون قد سبق إصابة طالب الترخيص بمرض عقلي أو نفسي أو اضطرابات عصبية .

مادة ٢ - تثبت اللياقة الصحية لحمل السلاح المنصوص عليها في المادة السابقة بموجب شهادة طبية من أخصائي ولجهة الإدارة أن تتحقق من توافر اللياقة في طالب الترخيص لحمل السلاح بأن تحيله إلى اللجنة الطبية المحلية للتأكد من توافرها فيه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

نحرياً فى ٨ رمضان سنة ١٤٠٢ ( ٢٩ يونية سنة ١٩٨٢ ) .

حسن إوباشا

## القسم الثانى المفرقات

### قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩٥٠/٩/٢٠

بالشروط والإجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها  
فى الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ ( أ ) من قانون العقوبات<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ بإضافة باب  
جديد إلى قانون العقوبات بشأن المفرقات .

وعلى المادة ١٠٢ ( أ ) من قانون العقوبات .

وعلى الاتفاق مع وزير العدل .

وبعد الاطلاع على مآرائه الجمعية العمومية لقمى الرأى والتشريع  
بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - (معدلة بالقرار الوزارى الصادر فى ١٩٥٥/٩/١٤ ، وبالقرارين  
الوزاريين رقمى ١٠٨ لسنة ١٩٦٠ ، ٦٩ لسنة ١٩٦٣ ) تؤلف لجنة بوزارة  
الداخلية من :

- ١ - مدير عام مصلحة الأمن العام أو وكيله .....
- ٢ - نائب من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية بمجلس الدولة
- ٣ - أحد أعضاء النيابة العامة .....

١ - الوقائع المصرية فى ١٩٥٠/٩/٢٨ - العدد ٩٣ .

٢ - صدر قرار وزير الداخلية رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ ونص فى المادة الثالثة منه على أن  
يستبدل بعبارتى (المحافظة أو المديرية) و (المحافظ أو المدير) الواردين فى القرار  
الصادر فى ١٩٥٠/٩/٢٠ بعبارتى (مديرية الأمن) و (مدير الأمن) .

- ٤ - مدير قسم الرخص بوزارة الداخلية .....
- ٥ - مفتش المفرقات بوزارة الداخلية .....
- ٦ - مندوب عن وزارة الحربية (إدارة الذخيرة) .....

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بمنح التراخيص بإحراز أو حيازة أو استيراد أو نقل المفرقات والمواد والأجهزة والآلات والأدوات المعتبرة في حكمها ولها حق رفض الترخيص أو تقصير منته أو قصره على أنواع وكميات معينة من المفرقات أو مافي حكمها أو تقييده بأى شرط أو إلغائه .

وعند إلغاء الترخيص أو انتهاء منته يجب على حائز أو محرر المفرقات أو مافي حكمها أن يقدمها فوراً إلى الجهة التي تعينها اللجنة .

ولا تعتبر قرارات اللجنة في جميع هذه الأحوال نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الداخلية .

مادة ٢ مكرراً - (مضافة بالقرار الوزارى رقم ٧ لسنة ١٩٧٦) يتولى رئيس قسم الرخص بمصلحة الأمن العام بالوزارة اختصاصات اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة إذا كان طلب الترخيص بالإحراز أو الحيازة أو الاستيراد أو النقل خاصاً بنترات الفضة أو نترات اليزموت فى حدود خمسة كيلو جرامات وكان طالب الترخيص هو إحدى الكليات أو المعاهد العليا العملية ، أو شركات الأدوية أو الصيدليات ، أو معامل اللقاحات بوزارة الصحة أو مصلحة الطب الشرعى بوزارة العدل أو مركز الأبحاث التابع لهيئة الأمم المتحدة .

مادة ٣ - يصدر الترخيص بصنع المفرقات أو مافي حكمها من وزير الداخلية بعد مراعاة القيود والشروط التى يقرها الوزير وبعد أخذ رأى اللجنة وله أيضاً سحب الترخيص فى أى وقت بعد أخذ رأيها .

مادة ٤ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣) يقدم طلب الترخيص إلى مديرية الأمن التابع لها محل إقامة الطالب مشتملاً على البيانات الآتية :

١ - اسم ولقب طالب الترخيص وسنه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته ومحل ميلاده .

٢ - الغرض من حيازة أو إحراز أو استعمال أو صنع أو استيراد أو نقل

- المفرقات أو ما فى حكمها .
  - ٣ - نوع المفرقات أو المواد المعتبرة فى حكمها وماهيتها وأوصافها .
  - ٤ - مواصفات الأجهزة والآلات والأدوات التى تستخدم فى صنعها أو استعمالها .
  - ٥ - مكان تخزينها .
  - ٦ - تاريخ ورقم الترخيص الخاص بمكان التخزين .
  - ٧ - مصدر الحصول على المفرقات أو ما فى حكمها وجهة استيرادها .
  - ٨ - مكان استعمالها .
  - ٩ - الجهة التى منتقل منها أو إليها .
  - ١٠ - طريقة النقل والغرض منه .
- مادة ٥ - يرفع مدير الأمن طلب الترخيص إلى الوزارة مشفوعاً برأيه وذلك بعد إجراء التحريات اللازمة والتحقق من صحة البيانات الواردة بالطلب .
- مادة ٦ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣) لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه فى المادتين الثانية أو الثالثة إلى :
- ( أ ) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة جنائية أو بالحبس لمدة سنة أو أكثر فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .
  - ( ب ) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مفرقات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .
  - ( ج ) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم فى جريمة من جرائم البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .
  - ( د ) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم فى أية جريمة استعمل فى ارتكابها سلاح أو كان الجانى يحمل سلاحاً أثناء ارتكابها واعتبر ذلك ظرفاً مشدداً فيها .
  - ( هـ ) المتشردين والمشتبه فيهم الموضوعين تحت مراقبة البوليس .
  - ( و ) الأشخاص الذين سبق إدخالهم مستشفى أو مصحة بسبب عاهة عقلية .

مادة ٧ - على المرخص له أن يمسك دفترًا يقيّد فيه أولاً فاولاً جميع المفرقات أو ما في حكمها الموجودة في مخزنه والتي ترد أو تخرج منه مع بيان مقدارها وسبب خروجها والجهة المنقولة إليها ورقم وتاريخ الترخيص الصادر في شأنها . ويجب قبل استعمال هذا الدفتر تقديمه إلى مديرية الأمن لمراجعة أرقام صفحاته والتوقيع على كل منها بخاتم المحافظ أو المدير .

وعلى المرخص له - في الأسبوع الأول من كل شهر - أن يرسل إلى وزارة الداخلية وإلى مديرية الأمن التابع لها مخزنه كشفًا ببيان كمية المفرقات أو ما في حكمها المرخص بها - والكمية الباقية من الشهر السابق وما أضيف إلى المخزون عنده خلال الشهر وما استعمله فعلاً والأغراض التي استعمل فيها وذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول .

وعليه عند انتهاء العمل بأحد الدفاتر أو التراخيص أن يقدمه إلى المحافظة أو المديرية .

مادة ٨ - على المرخص له عند تغيير محل إقامته أو مهنته إبلاغ ذلك إلى مديرية الأمن المختصة فوراً لتؤشر بهذا التغيير في سجلاتها وفي الترخيص على أن تخطر بذلك وزارة الداخلية على وجه الاستعجال .

مادة ٩ - على المرخص له في حالة فقد الترخيص أو المفرقات أو ما في حكمها أو دفتر قيد المفرقات إبلاغ مديرية الأمن المختصة فوراً لتقوم بإجراء تحقيق دقيق تؤشر بنتيجته في سجلاتها وتخطر وزارة الداخلية بذلك على وجه الاستعجال .

وفي حالة فقد المفرقات أو المواد المعتبرة في حكمها يلغى الترخيص واللجنة أن تعطى المرخص له صورة من الترخيص الفاقد .

مادة ٩ مكرراً - (مضافة بالقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣) في حالة الترخيص بنقل المفرقات أو ما في حكمها لا يجوز إجراء النقل إلا بعد الحصول على إذن بذلك من مديرية الأمن التي تقع بدائرة اختصاصها الجهة المراد النقل منها . مع اتخاذ الاحتياطات التي تراها مديرية الأمن .

مادة ١٠ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

بحريراهي ٨ ذي الحجة سنة ١٣٦٩ ( ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ) .



## قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٩٥٠/٩/٢٠

بشأن المواد التي تعتبر في حكم المفرقات<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>

### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات .  
وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأي والتشريع بمجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - (معدلة بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٥٥/٤/٢، والقرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٦٣) تعتبر في حكم المفرقات المواد الآتية :

- ١ - القلمينات .
- ٢ - الأزيدات .
- ٣ - الأستيفينات :
- ٤ - النتريل .
- ٥ - النترازين .
- ٦ - الهكسوجين .
- ٧ - النيتروينتا .
- ٨ - نيتروجلمرين .
- ٩ - ت.ن.ت. (ثالث نترات التتولين) .
- ١٠ - قطن البارود .
- ١١ - الأمونال .

١ - الوقائم المصرية في ١٩٥٠/٩/٢٨ - العدد ٩٣ .  
٢ - صدر القرار الوزاري رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بتفويض مساعد وزير الداخلية للشئون الإدارية والمالية باعتماد قرار لجنة المفرقات (الوقائم المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧) .

- ١٢ - البكرات .
- ١٣ - حامض البكريك (بللورات ومسحوق) .
- ١٤ - الديناميت .
- ١٥ - الجلجنيت .
- ١٦ - المفرقع البلاستيكي .
- ١٧ - نتروجوانيدين .
- ١٨ - نتروسليلوز .
- ١٩ - النشا المفترج .
- ٢٠ - نيتروجليكول .
- ٢١ - دايجليكول دابيترات .
- ٢٢ - نترات أمونيوم .
- ٢٣ - البنتريت .
- ٢٤ - الدابيتنا .
- ٢٥ - البارود الأسود .
- ٢٦ - الكوردايت .
- ٢٧ - البلاستيت .
- ٢٨ - أى مركب أو مخلوط يحتوى على مادة أو أكثر من المواد المبينة  
بجاليه إذا كان محتفظاً بخواصها .
- ٢٩ - الكلورات .
- ٣٠ - البيركلورات .
- ٣١ - النترات .

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان التشريع ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

### التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقدر	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فہرس



## فهرس

### الجزء الخامس

الموضوع الصفحة

٢	إذاعة وتلفزيون
٥	- قرار جمهورى بالقانون ١٤١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تزويد المحركات الحرارية باجهزة منع الطفيليات الكهربائية الضارة بالاذاعة والتلفزيون
٧	- قرار جمهورى بالقانون ٢٢٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اجهزة استقبال الاذاعة والتلفزيون
١٠	- القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦١ باعفاء اجهزة التلفزيون وقطع الغيار الخاصة بها وافلام الإذاعة التلفزيونية المستوردة للدولة والمؤسسات والشركات العاملة باسمها من الرسوم البلدية
١١	- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون
٢٤	- التعديلات التشريعية للموضوع
٢٧	أزهر
٢٩	- القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشلمها
٦٣	- قرار رئيس الجمهورية ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١
١٩٤	- القانون ٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن التقدم إلى امتحانات شهادات المعاهد الأزهرية من الخارج
١٩٥	- قرار رئيس مجلس الوزراء ٢٢٨ (أ) لسنة ١٩٨٤ فى شأن لائحة مكافآت الامتحانات بالأزهر
٢١٦	- القانون ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن بعض الأحكام الخاصة بمنصب الإمام الأكبر شيخ الأزهر
٢١٧	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن اللجنة العليا لشئون الدعوة الإسلامية
٢٢١	- التعديلات التشريعية للموضوع

## الموضوع ..... الصفحة

## ٢٢٥ ..... استثمار المال العربي والاجنبي

٢٢٩ ..... القسم الأول - في نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

- القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار المال العربي

والاجنبي والمناطق الحرة . . . . . ٢٢٩

- قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربي والاجنبي

والمناطق الحرة . . . . . ٢٦١

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٦ بنموذج العقد الابتدائي

والنظام الاساسي للشركات المساهمة التي تنشأ في المناطق الحرة وفقا

لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . . . . . ٣٠٥

- قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٧ بنموذج

العقد التأسيسي للشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تنشأ في المناطق

الحرة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . . . . . ٣٢٩

- قرار وزير شؤون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٤ بإصدار

نموذج العقد الابتدائي والنظام الاساسي للشركات المساهمة

وعقد تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تنشأ طبقا لاحكام

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . . . . . ٣٤٢

القسم الثاني - في المجلس الاعلى للاستثمار والهيئة العامة للاستثمار ..

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجلس الاعلى

للاستثمار . . . . . ٣٩٠

- القانون ٧٣ لسنة ١٩٧٦ بتمان منح الهيئة العامة لاستثمار امال

العربي والاجنبي والمناطق الحرة حق وضع اللوائح المتعلقة بنظم

العاملين بهادون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية . . . . . ٣٩٢

- قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس

إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة . . . . . ٣٩٥

القسم الثالث - في اتفاقية تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات

بين الدول ورابين رعايا الدول الأخرى . . . . . ٣٩٧

- القرار بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ بشأن الموافقة على انضمام جمهورية

مصر العربية الى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن



الصفحة	الموضوع
٢٩٧	الاستثمارات بين الدول وبين وعايا الدول الأخرى . . . . . - قرار وزير الخارجية بنشر الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول وعايا الدول الأخرى والموقع عليها في ١٩٧٢/٢/١١ واشنطن بتاريخ
٢٩٩	القسم الرابع - في ممثل الحكومة والقطاع العام في مجالس إدارات الشركات المشتركة . . . . .
٤٢٢	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٧٨ . . . . .
٤٢٢	- القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلي الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات . . . . .
٤٢٣	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الحد الأقصى لمكافآت ممثلي الدولة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وشركات القطاع العام في مجالس إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج ..
٤٢٦	- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين وممثلي الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة . . . . .
٤٢٨	التعديلات التشريعية للموضوع . . . . .
٤٣٢	استصلاح الأراضي . . . . .
٤٣٥	القسم الأول - في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي . . . . .
٤٣٩	- القانون ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي . . . . .
٤٣٩	- القرار الجمهوري بالتخصيص للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي في استغلال الأراضي والتصرف فيها . . . . .
٤٤٣	- القرار الجمهوري ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي . . . . .
٤٤٦	القسم الثاني - في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية . . . . .
٤٥٧	- القرار الجمهوري ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن الهيئة العامة

## الصفحة

## الموضوع

- ٤٥٧ ..... لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ..  
 - قرار وزير الزراعة رقم ٧١/م لسنة ١٩٧٦ بإصدار نموذج عقد بيع أراضٍ مستصلحة تابعة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .....

## ٤٦٦ ..... القسم الثالث - في صندوق أراضى الاستصلاح ..

- القرار الجمهورى ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء صندوق أراضى الاستصلاح .....
- ٤٦٦ .....  
 - قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ بإصدار نموذج عقد بيع أراضى زراعية من املاك الدولة الخاصة المستصلحة التى تقرر تملكها لخريجي الكليات الزراعية والمعاهد الزراعية العليا والمتوسطة ..
- ٤٧٠ .....  
 - قرار وزير الدولة لاستصلاح الأراضى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن قواعد الاقراض لأغراض استصلاح الأراضى واستزراعها .....

## ٤٨١ ..... القسم الرابع - في شروط وقواعد التصرف فى الأراضى المستصلحة .....

- ٤٨١ .....  
 - قرار وزير استصلاح الأراضى رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٧٣ بشروط وقواعد التصرف بالبيع فى الأراضى الصحراوية المستصلحة .
- ٤٨١ .....  
 - قرار وزير استصلاح الأراضى رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن النماذج الخاصة بالتصرف فى الأراضى الصحراوية المستصلحة
- ٤٨٧ .....  
 - قرار وزير الزراعة رقم ١٢٨٩م لسنة ١٩٧٥ بقواعد وشروط تملك الأراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين .....
- ٥٠٥ .....  
 - قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ بتحديد ثمن بيع الأراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين وملحقاتها فوائد الثمن وشروط إدائه وسائر أحكام البيع الأخرى .....
- ٥١٢ .....  
 ٥١٧ ..... التعديلات التشريعية للموضوع .....

الموضوع	الصفحة
<b>إسكان</b>	٥٢١
<b>القسم الأول - الإسكان الشعبي</b>	٥٢٥
- القانون ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ بشأن المساكن الشعبية	٥٢٥
- القانون ٦٠١ لسنة ١٩٥٢ خاص بالترخيص للحكومة في الاشتراك في شركة مساهمة لإنشاء مساكن شعبية	٥٢٤
- القرار بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الإشراف على المساكن الشعبية	٥٢٧
- قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الإقراض الميسر لأغراض الإسكان الشعبي	٥٢٩
<b>القسم الثاني - الإسكان الاقتصادي</b>	٥٥٠
- القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي	٥٥٠
- قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦	٥٥٧
- قرار وزير المالية رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧٧ بإصدار مستندات على الخزنة العامة	٥٦٤
<b>القسم الثالث - تملك المساكن</b>	٥٦٦
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٨ في شأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقيمت أو تقام من استثمارات التعمير بمحافظات القناة	٥٦٦
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامت أو تقيمها المحافظات	٥٧١
- القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تخفيض القيمة الإيجارية وأقساط التملك للوحدات السكنية بمحافظة جنوب سيناء	٥٧٧
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن نسب تملك الوحدات السكنية بعمارات الأوقاف	٥٨٠
التعديلات التشريعية للموضوع	٥٧٨

الصفحة	الموضوع
٥٨٠	أسلحة وذخائر ومفرقات
٥٨٥	القسم الأول - الأسلحة والذخائر
٥٨٥	- القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
٦١١	- قرار وزير الداخلية في ١٩٥٤/٩/٧ بشأن الأسلحة والذخائر
٦٢٠	- قرار وزير الداخلية في ١٩٥٥/٤/٢ بتحديد عدد رخص الاتجار في الأسلحة والذخائر وإصلاحها وصنعها التي يجوز منحها في كل محافظة أو مديرية
٦٢٣	- قرار وزير الداخلية في ١٩٥٥/٩/١٣ بتحديد الميادين والشوارع والطرق التي لا يجوز الترخيص بفتح محال للاتجار بالأسلحة والذخائر فيها
٦٤٦	- قرار وزير الداخلية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ بمنع وتجديد تراخيص مؤقتة للسانحين بحمل وإحراز الأسلحة النارية
٦٤٨	- أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن ما يعد سلاحا في حكم قانون العقوبات
٦٤٩	- قرار مدير مصلحة الأمن العام رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد كميات الأسلحة والذخائر المسموح الاتجار فيها
٦٥١	- قرار وزير الداخلية رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن تحديد شروط اللياقة الصحية اللازمة لحمل السلاح وإثبات توافرها
٦٥٣	القسم الثاني - المفرقات
٦٥٣	- قرار وزير الداخلية في ١٩٥٠/٩/٢٠ بالشروط والإجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات
٦٥٩	- قرار وزير الداخلية في ١٩٥٠/٩/٢٠ بشأن المواد التي تعتبر في حكم المفرقات
٦٥٩	- التعديلات التشريعية للموضوع
٦٦١	فهرس الجزء الخامس

## للمؤلف

- ١ - الحجز تحت يد البنوك ..... سنة ١٩٦٤
- ٢ - الحجز الإدارى علما وعملا ..... سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ، في المواد المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٧٥
- ٥ - الحجز الإدارى علما وعملا ( طبعة ثانية ) ..... سنة ١٩٧٦
- ٦ - الحجز الإدارى علما وعملا ( طبعة ثالثة ) ..... سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية ( طبعة ثانية ) ..... سنة ١٩٨٣
- ٨ - الوجيز في النظرية العامة للالتزام ..... سنة ١٩٨٤
- ٩ - مدونة التشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية ( مدنى - تجارى - عرافات - اثبات ) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية ( ٥ كلاسير ) ..... سنة ١٩٧٠
- ١٠ - مدونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الخاصة (أحوال شخصية إصلاح زراعى - تأمينات اجتماعية - حجز إدارى - عمل مدنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - عمل بالقطاع العام - أيجار الاماكن ) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية ( ٨ كلاسير ) ..... سنة ١٩٧٠
- ١١ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ أنشائها في عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٧٩ ( ٢٠ مجلدا و٢ فهرس ) ..... سنة ١٩٨١
- ١٢ - المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الان :  
 أ - العدد الأول من الإصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠  
 ب - العدد الأول من الإصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠  
 ج - العدد الثانى من الإصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من أول عام ١٩٨١ حتى آخر يونية عام ١٩٨٤ ( ٢ مجلد ) .  
 و - العدد الثانى من الإصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من أول عام ١٩٨١ حتى آخر يونية عام ١٩٨٥ .

- ١٣ - موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تقنين موضوعى لجميع التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى - الصادر منذ عام ١٨٥٤ وحتى نهاية يونية ١٩٨٦ ، معدلة وفقا لآخر تعديل ومرتببة موضوعاتها ترتيبا مجائيا ومعلقا عليها بأهم المبادئ القانونية التى قررتها محكمتا النقض والادارية العليا - صدر: منها حتى الآن :
- الجزء الاول : يضم مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء فى مادة التشريع الدستور ، القانون المدنى .
  - الجزء الثانى : يضم قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون الاثبات ، قانون المرافعات .
  - الجزء الثالث : يضم قانون العقوبات ، قانون الإجراءات الجنائية ، قانون النقض الجنائى .
  - الجزء الرابع : يضم تشريعات : آثار ومتاحف ، اجانب ، اجتماعات ومظاهرات وتجمهر ، احداث ، احزاب سياسية ، احوال شخصية ، احوال مدنية .
  - الجزء الخامس : يضم تشريعات : إذاعة وتليفزيون ، ازهر ، استثمار المال العربى والاجنبى ، استصلاح الاراضى ، اسكان ، اسلحة وذخائر ومفرقات .

رقم الإبداع ٤١٥٠ / ١٩٨٧

المركز الدولي للجمع والتصوير

٢٩ ، ٣ شارع المراغي بالمعجزة

تليفون : ٣٤٧٩٣١٤ - ٣٤٨٣٦١٧



Go

• • • • •  
National Library of Alexandria  
Bibliothèque Nationale  
Alexandrina



٦ شارع البراموس - عابدين - القاهرة ت : ٩١٤٨٨١









